

Sp.Col.
181.07
I254



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين أما بعد فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين الأحمسي أنه قد
 امر من تبحر طاعته على من طالع الحق واليقين أن يكتب على كتاب الملا محمد صد الدين الشيرازي مجاوز الله عنه المسح بالمساحير كل ما تبين
 منه الفتن من التمييز وتوضيح الحق على طريق أهل الحق المبين محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وآله عليهم جميعاً بنحو بيانهم من
 دليل الحكمة والموعظة الحسنة وبالجدالة التي هي أحسن حتى لا يفتكبه إلا من كتب له لوجهه نافع لبقينه وإيمانه فاجتبه إلى طلبه
 لما في ذلك من مصلحة الأئمة وتفريغ المناقرة القرآن وما أبانوا عليه من البرهان بما هو فريد في الأذهان بعد انكسار كل عقل
 بشهادة العقل المستنير بنور الإيمان بما يكون مهيمنا للدين الإسلام الذي أقره رسول الله صلى الله عليه وآله الله أمته الأجيال
 عليه انساق شواهد الكتاب السنة والعقول المستنيرة بما إليه بشرط أن يحسن الناظر النظر والاستماع لما يحصل من
 وحسن النظر والاستماع أن ينظر الناظر فيه بحضرة خالص ليل عقله لطيفة فطرة التي فطر عليها وحسنه غير ملتفت إلى ما ليس
 به نفسه من المطالب لا إلى قواعد الحق في ذهنه مما حفظها قبل أن يفصح له بالبرهان التوحيدي ولا إلى دواعي نفسا
 من الجش والاشتغال عن التعلم فإن العالم إنما يكون عالماً بالعلم لأن العلم نور يفتق الله سبحانه في قلب من يشاء ويحب الأثر
 ذلك النور في قلب من لا يقبله وهو من يظهر له الحق ويغافل كستر من ظلم وقصوه وجهه فيستر الحق بثوب اللبس والشبهة فيكم
 الحق وهو يعلم مع أنه لا يخفى على القاصد لأن ثوب اللبس الأجهل لا يستر الجاهل العنافة في الأثر كما قال الشاعر ثوب الزنا يستر
 عما تحته فإذا التحفت به فأنك غاري والله سبحانه قد وكل للكفار ملكة كراما يكونون ما يفعلون ما يفتنون ما يفتنون في قلبه نوراً
 ويؤيده الله سبحانه بروح منه يسده للصواب ويكنون ما ينكرون وليست عموية في قلبه ظلمة الجهل ويفضل شيطاناً يمتلئها
 نفوس استكفارة وشرا جميعاً الله سبحانه الهادي إلى سواء الطريق وهو في التوفيق ثم أعلم أنه كثير ما أكره العباد وأردوني في
 والأشارة ليقتر لك ما انتهك عليه لأختم أن لا يكون لك انشغال في لاسن هنك بمصطلح القوم أكثر اصطلاحاً ثم
 يخالف عناط طريق أهل العصمة عليه السلام ومراعاة مفتاح فهمها طريقهم عليهم السلام أنا نحن فيك أنك تعقد فيهم عليه السلام

انهم علماء لا يجهلون وحكاما لا يجهلون ومعصومون مستدرون من الله سبحانه لا يصح ان يقع منهم غفلة ولا جهل ولا غش ولا اضلال
 لمن طلب سبيل الرشاد وانت لا تظن ان احدا من العلماء ولا الحكماء ولا الامينين ولا المرسلين يعلم شيئا من الحق والصواب في
 ظاهر طريق ولا باطن يخفي مثل ما علوا ولا يساويهم ولا يباينهم في شيء فاذا حققت خيانتك لزمك اتخاذ استدلالك للشيء
 من افواههم ان تقبل ذلك لا نرده بكلام حكيم غير معصوم وقولي ولا نرده مراد منه الا ناوله على معنى ما يقوله الحكم لان ناوله
 لظاهر بظاهر كلام غيره فان قلت كلام الامام عليه السلام ظاهر وباطن فيقبل كلامه عليه السلام والشا ويل بخلاف كلام الحكم قلت
 لكلام الحكم ايضا ظاهر وباطن وهذا الخلف نظر الاشراقيين مع نظر المشايخين لا جل ذلك هذا وعليه فلم اخذ بكلام الحكم
 من دون ناوله ولم اخذ بكلام الامام عليه السلام وهذا منك اما لانك عرفت المطلب من دليل خارج فوجدت كلام الحكم موافقا لقبوله
 من غير ناوله وكلام الامام عليه السلام مخالفا فاحتججت له ناوله واذا كنت كذلك فلا حاجة لك بالكلامين واما لان فطرتك مطابقة
 لفطرة الحكم ومخالفة لفطرة الامام عليه السلام من كان كذلك كان ممن قال الله تعالى ان الذين يلحدون في اسماءك انما سميت
 شيعة لانك خلقت من شعاعهم عليهم السلام واولئك مشايخهم ولا يتحقق احد الاشفايين الا باسما عنهم في كل شيء وترجيح
 كلامهم على كل احد بعد الاعتماد على كل شيء لا يخرج منهم ويصدق عنهم كلامي هذا وصيته مني لا لانه اريد ان اخذ بكلام
 وان لم يقم وان خالف عقلك مع انك لو كنت كذلك لاهنت الى المحض الحق لان الله سبحانه جعلهم هذه فيهد بهم فمذبل اليه
 اريد ان تنظر في كلامهم يهتكم نار كالأحوال الثلاثة الا تسبعا عذابا بنفسك فيصعب عليها مفارقة الرجوع الى القوا
 والاصطلاحات فان اكثرها باطل وتستقف على بياكثير من ذلك انشاء الله تعالى والاستسكان عن الجهل والدعوى في مقابلة ما
 عرفت عقلك من الحق فانك اذا تركت هذه الأحوال الثلاثة فهمت مرادهم عليهم السلام لانهم منهم مؤمنون هادون ولا اذكرك
 في كلامي هذا شيئا من مباحثهم لانها تعجز البصيرة ويحصل مغالطات وليس وانما اذكرك ما هو بدلي في فطرتك بحيث
 يفهم العالم الحكم والمجاهل الذي طبعه مستقيم هذه وصيبي والله سبحانه يحفظ لك عليك قال المصنف نجلنا الله
 عنه بسم الله الرحمن الرحيم بحمد الله ونستعين بقوته التي اقام بها ملكوت الارض والسماء اقول اخذ الجملة الفعلية الدالة
 على التجدد والاستقبال معا هذه منه على تجديد الحمد في كل حال خصوصها يكتب انا فاننا وانته فواصل من مد توجب الحمد على
 ظهورها وقوله نستعين معا هذه ثالثة على نفى الحول والقوة الا بالله والمراد بهذه القوة الفعلية لا الذاتية
 لانها ذاتية ولا تصح الاستغناء الا يصح عليه الاقران ولو في الاصل فان اريد بها نفس الفعل كان قيام ملكوت الارض
 والسماء قيام صلب لا يتركب للمفعول من الفعل مثل الكتابة فانها لا تتركب من حركة يد الكاتب من ذهب الى ذلك
 فعلا خطأ ولذا قال الرضا عليه السلام في الرد على سليمان المروزي هذا الذي عيبه مؤ على ضرار واصحابه من قولهم ان كل ما خلق
 الله تعالى سما او ارض او بحر او بر من كلب خبز او قرد او انسا او دابة ارادة الله وان ارادة الله تحي وتموت وتذهب
 وتاكل وتشرب وتنج وتلد وتظلم وتعمل الفواحش وتكفر وتشتك فيبرأ منها ويغادها وهذا حديثها وان لو بد بها اول
 صناعتها عن الفعل المعبر عنه بالماء الذي به جو كل شيء وبالوجود بالحقيقة المحمدية وقد يعبر عنه بالحق الخلق بكون قيام الملكوت
 المذكور به فيما تحقق والملكوت اذا اطلق عند القوم اكثر ما يراد به عالم النفوس والذوات المحرقة عن المادة العنصرية
 والمدة الزمانية لا عن الصور فان صورها كصور عالم الشهادة وقد يطلق ويراد به مطلق تمام الاشياء الذي به فوامها
 كما قال سبحانه من يبدل ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجا عليه مؤحقا بق الاشياء الغيبية والظاهرة مراد المصنف قال
 وبكلمته التي انشأ بها انشاء في الآخرة والاولى اقول المراد بالكلية الكلمة التامة وهي فعل الله وارادته ومشيئته وابداعه
 قال الرضا عليه السلام المشيئة الارادة والابداع اسماؤها ثلاثة ومعناها واحد لها رتبان الاول في الامكانية التي بها امكن

المحركات والثانية الكونية التي كون بها ما شاء كما شاء فالأولى هي التي انزجها العقول الأكبر والثانية هي التي ارادها المصنف
 وقوله نشأ في الآخرة والأولى يراد منه انشاء النشأ أي خلق وبره وصو وقضه كل شيء رتبته يصدق عليه الانشاء على اعتبار
 سنده انشاء الله تعالى والمراد من النشأين النشأان المعروفان وما سبق كل واحد من العوالم التي توفقا بآجادهما عليه من
 العوالم فنشأ الأولى توفق على الما الأول والأرض المينة وعلى العقول والأرواح النفوس والطبائع عالم الموات والمثال
 ونشأ الآخرة توفق على كل ما ذكره على الكون في الأولى والبرزخ وعلى ما بين النقيضين **قال** على هذين القوي القابلة لل^{شكل}
 واصلاح العقول المنفصلة عن المتأ والأحوال للأفعال بالعقل الفعال **اقول** القوي القابلة للاستكمال هي ما تنشوعن
 الشخصيات الظاهرة من الوقت والمكان بالجهة والرتبة والكم والكيف والوضع الأذن والأجل والكتب ما شئت لك والباطنة
 كالأعمال والأغفاد والحوال والأحوال فان هذه الشخصيات المحصنة الوجوهها تولد القوي القابلة وان كانت في أطوار النشأ
 كانت عنها القوي القابلة للاستكمال في الدرجات وان كانت في أطوار الدرجين كانت عنها القوي القابلة للاستكمال في الدرجات
 بالله من هاتيك الضلالة والعقول قد برأها أفعال القلوب هو تعلقها بالمعاني والناس لها الفعل لا الأنفعا وعملها على هذا السطر
 الدافع وهو حجة القلب قد برأها القلوب لا يناسبها الاتفعا ولا الفعل لأن الثاني في الأول انزاعا دهرية جبروتية والفعل
 مناسب لها وفي الثاني حرجية جبروتية فالقلب كالكتاب لا أنه كتاب مغنول أنه مجرد عن المادة الضرورية والمدة الزمانية والصورة النفسية
 والمثالية وهذه الحرجية مغنولة في كل ما يجزى للكل ومن الكل ولذا قيل بالجداد العقل والمغنولة لا تفعل لأنها لا يناسب العقول إلا إذا
 اريد لها مد كان فيها لها العقل لأن العقل جوهر نواك للأشياء اريد بها المعنى المجازي يعني النفوس الخيالات اريد بها العلم
 فانه قبل ان من مقولة الأنفعا والأحوال رتبة الفصوص الأمدادية من الأمر الأعلى عن الكلمة القائمة باسند عائلتك النفوس ان تستقر
 مستقرة فان استقرت كذلك كانت ملكا والأفعال بالعقل الفعال كون الذات غير محجوبة بشيء من ظلمات الانبيات عن العقل بتركيب النفس
 الناطقة بالعلم والعمل كما قال امير المؤمنين عليه السلام وخلق الانسان فانفسنا طغفان زكاهما بالعلم والعمل فقد شابهت أوائل
 جواهر علمها والمراد بالمشاهدة هي الاتصال الذي ذكره المصنف ذلك كاتصال الحديد بالنار فانها اذا اتصلت بها حتى صلت بها
 الاتصال بالاستقانة في القرب منها بلا حاجتها لها والعقل الفعال عند العقول العشرية وعقل العناصر غيرهم قد
 يطفون على جبريل لأنه الحامل لركن الخلق والستمد من الطبيعة الكلية وقد شاع الله عليه السلام الى هذا بقوله والورد الأحمر
 من عرق جبريل عليه السلام كثيرا ما يطفون على العقل الأول عقل الكل وهذا المراد المصنف الثاني في الخلفاء في عقل الكل بالمراد
 منه فقال بعض القصة المراد منه الجواب الحق سبحانه قال السيد محمد نور مجتهد في رتبته ان يعقدان الله واجب الوجوه علم
 بجميع بصير قدير وذو اوده وكلام وهو بالعلم احاط بكل شيء من العرش والكرسي والسموات السبع الارضين وما بينهما وفوق العرش
 شيء غيره ولا نهاية له وهو نور الانوار ليس جسم لا كثافة ولا لون وهو منزوع عنها وكان معبود الانبياء والاولياء وفي هذا المقام الانبياء
 بنو يحيى عليهم السلام والاولياء بالحضر العلية والحكما عقل الكل ونفس الكل ولا يربدا حد من الطوائف بعباراتهم المختلفة الا الله و
 في هذه الحضرة الجبروتية منزوعة عن الاشياء حتى عنها انهم كلام محصل كلام بعض الاشراقيين بلزم منه هذا ايضا وبلزم من كلام المصنف
 ايضا على ما سنده في محله انشاء الله كان كلام ابن الجهم في الجملة نفلا عن الاشراقيين راجع لونايا لما خالفه وبعض جعله اول
 صا من الذات الحق بلا واسطة ولا جعل جاعل ومنهم من قال ان ما شر الحق سبحانه انهم لم يغير ذلك من الاقوال الباطلة والأغفاد العالمة
 والمعروف من مذهب أهل العصمة عليهم السلام ان عقل الكل اول ما خلقه الله من الوجود الملقية المؤلفة وانه اول خصن بيت من شجر الخلد
 وانه اول من اكل اول فاكهة الوجود النكوي في جنة الصافورة وانه الركن الايمن الا على من اركان العرش فخلق الله سبحانه قبله
 في الوجود النكوي الما الأول الذي هو النفس الرحما والحقيقة المحمدية ثم سأل الارض الميتة أرض البحر وحي أرض القابليات

المسماة عند الحكماء بالأمكان الاستعداد فخلق منها العقل الكلي المشابه للشيء الذي أتى به جعفر بن محمد عليه السلام بقوله وهو
 أقل خلق من الروحانيين من بين العرش المحمدي وهذا العقل هو النفس الرخاء الثالث وهو قتل محمد وآله صلى الله عليه وآله
 اله ومن قال بأنه هو المعبود فهو ملحد ومن قال بأنه أول صانع الدان الحق فهو من قال بأن الحق بلد ومن قال بأنه غير جليل
 جليل فقد شبهه ومن قال بأن تأثير الحق سبحانه انتهى إليه فهو مشرك خاص مشبه سبحانه بجنونه ونعاه بما يقولون علوا كبيرا
 وأعلم أن المقام لا يفيض البسطة في الكلام فلهذا قصر في البسط على بعض الأشياء قال وطرف شيئا بين الأوهام والضلالة ما نوار البراهين
 وضع أملا الحكمة واليقين في هو المبعوث وشك المتكبرين **أقول** أعلم أن شيئا بين الأوهام قد راد بها الأوهام في مذهبها
 من باب صفة الصفة في موصوفها يخفى الأوهام الشيطانية أي نواتها فاتها كثيرا ما تنوهم خلاف الحق والبراهين سكان الأرض
 الثالث على ما قاله بعضهم فإن سكانها هم ثم ادخل الشبهة الشكوك على بيز آدم في معتقدهم وإن المراهيم الشياطين الذين يكتفون
 هذه القوة الوهمية وذلك لأن الوهم شيخ كبير عاجز يلبس قليل الحافظة إلا أنه إذا حفظ لا يكاد ينسى وهو قاعد على كرسية من
 نار ظاهر الغضب على نفسه كثير الخوف والوحشة من نفسه ولشدة برودة باطنه كان يلبس وكثيرا ما يقصر في مذكره على أشكال غشا
 صفة ظاهره وباطنه إثبات هذه الأوهام منه فأجابها الشياطين المشاككة لها فادفعوا ضلال من لم يسبق له الشك
 بالهداية والتوفيق لأهم حجة اتخذ لأن رؤيتها الحرة وأعوان العصيان وطرد من بانوار البراهين الموقنة من الفضائل القطعية عن
 القلوب التي هي محال للحكمة واليقين فإن استدلال الشياطين الوهمية على العلوم إنما هو بالقدرة الوهمي للرجوع والغالط
 الأفتاغان وبالمسلك العادية كما موثان سكان الأرض الثانية فانهم أعوا أولئك بما يتعلق بالعادية وفتح أعداء الحكمة
 واليقين فكأن الوجوه النكوبية طبق الوجوه النكوبية فكأن التدوينية حكم وتنشأ وظهر داحج نصر وهم وحقيقة
 ونجا حقيقة بعد حقيقة ونجا بعد نجا ونجا حقيقة وحقيقة نجا وغير ذلك كك النكوبية فإن المكلفين فيهم من هو حكم
 ومنهم متشاك ومنهم فاجع ونصر ومنهم مرجوح شك وغير ذلك فاعدا الحكمة في الخلق من الأسس والحق لا تطيق نفوسهم القبيحة
 الحكمة العلمية والعملية وأعداء اليقين لا تسكن نفوسهم إلا في الشك والريب والنحو والطيرة والسفسطة وامتداد ذلك
 فعملهم بانوار الحق من أضداد ما يلجئون إليه وقوله لا هو البعدين الخ يراد منه أن شيئا الأوهام وأعداء الحكمة واليقين إنما
 يعمقون في مذاهب مفسدهم إلى جهة أسفل السافلين فيصعدون لينزلوا بمن أضلوا إلى مذهبهم فاذ طردوا شبهة البراهين
 وقمعوا عن الصعود إلى طلب المكلفين بمراد ما خلقوا منه إلى جهة الترتي ما تحته من موهوم الأثر باب ما فوقه من شوى
 المتكبرين من أبواب جهنم فادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فليس شوى المتكبرين تغيبه أعلم أن ظاهر كلامنا المصنف
 هذا الكتاب غيره أنه يريد بالبراهين الاصطلاحية وعلى هذا يخالفه من ادعوا لأن دعوا أن ذلك بالكشف
 والكشف لا يخص البراهين الاصطلاحية لأن الفضائل إنما تصح بما يصو موصو فالحق وهذا الطالب تصور حائبا مرفها
 فقد تقيت أكثر ما يستدلون به من الفضائل وأحكام الموضوعات والمحمولات وجدها مخالفة للحق بل راعية إلى ما أشاء إليه من طرق
 شياطين الأوهام المضلة واستغفرت على الله تعالى بما يأت في محله وإنما الكشف الحق ما أخذ من دليل الحكمة شرايطه من علم
 التفات في شئ من أحوال الثلاثة التي ذكرنا سابقا لا مطلق الكشف فإن من الكشف ما يوصل إلى الضلالة لقوة اللبس في ذلك
 لأن الإنسان ينكشفه فاجمع قلبه ونظره وفكره وأشواقه عليه من حق أو باطل فلو جمعها على الأوهام والشكوك والالتبر
 أو الظلم للعبث أو الخطأ أو السفسطة أو غير ذلك مما هو ظاهر الجلال القساحند جميع العنا حصل له الكشف عن شيئا
 منها لا يفتد غير على ردها وإن كان محققا إلا إذا جمعها على الحق مثله ونشأ منها خفايا ودقائق لا يبلغها غيره ولا يصدق
 الكشف عن مراد الله سبحانه عن الحق فيها إلا إذا جمعها على ما يريد الله منه على شأنيته والسن أوليا به صلى الله عليه وآله

عليه مرتبة عن الأحوال الثلاثة المشاهدة قبل فاتهم **قال** ونصلي على محمد المبعوث بكنا بالله ذو النور المنزل معه على كافة الخلق اجمعين
والله واولاده المطهرين عن ارجاس الطبيعة القديسين كلانا الوهم بانوار الحق واليقين اللهم صل وسلم وعلهم من سلك
سبيلهم واخفي دليلهم من شيعتهم الملتقيين **افق** لا يجوز ان يكون اراد بقوله ونوره المنزل معه والكتاب المطفئ
او اراد بنور النبوة والهدى والولاية او ما وقع من الانعام والوقوع في الضلوة والنفرة في الاستماع والرجوع او على بناء طالع الطبيعة
كما في تفسير قوله تعالى فاستنوا بالله ورسوله والنور الذي انزلنا ونوره واسبقوا النور الذي انزل معه مما ودر عنه من علمهم بذلك والمص
اشاهد الكلمات التي ما استدلت به يومئذ ما لا يدركه حيلة الله عليه الله واخبره اهل بيته عليهم السلام وهذه لانسلك له حتى تشهد له
ظواهر خباياهم لا ما وبلاها لان الكلام ذو وجود للمألوف يصير على ما يراه وكل من رأى يدعى الصواب فيما رواه الحكم بينهم من قول الشا
وكل يدعى صلا بليلتي وليلا لا تقر لهم بذلك اذا انجست موعض خدد نبيين من بيني ثباتي فان من افق اثم علمهم
افندكم قال بقولهم واستدل بخبرنا اسندوا به واما من اخذ في اسند لاله يقول كلامهم ويصير عن ظاهره فليس مقصدا باهم
فاما بقولهم بل هو اراد عليهم من سقفت انشا الله تعالى على ما يستدلون في هذا فان يقولوا في معكم رقيب عتيد فان قلت لهم انما قالوا
بما اخذ اعلمهم قالوا بقولهم قلت ليس لك لا هم قالوا ان الاشياء كلها في ذاتهم مجزأة لان لها وجهين احدهما وتفصيلها فاما
جما في ذاتها والكان جاهلا بها واما التفصيل فهي وجوهها في ارضها وامكنها قال ابن ابي عمير في المجلة في شأن الماهيات
وجاءهم الكشف الاشراف قالوا بعبودتها في ذات الحق تعالى العلق عليها الزكاة على ما عليه وانها خالق متابرة في علمه
تعالى فسر ذاتها في صد التحقيق عين ذاتية ويعبر عنها بالحقائق الثابتة وخصر الغيب المطلق وعالم الغيب الاعيان الثابتة في
العالم العقلي والاعيان الخارجية المتعينة بالاعتناء الاسماوية التي وامثل هذا في كلامهم مثل قول الملا محسن في الكلام المكتوب
قال فان الكون كان كامنا فيه معد العين لكنه مستعد لذلك الكون بالامر لما امر تعلقت ارادة الموجد بذلك واتصل في
داعي العين امره بظهور الكون الكامن فيه بالقوة في الفعل المظهر لكونه بحق والكاش ذات الفاعل للكون فلو لا قوله واستعدوا
لكون لما كان فالكوة الالهي في العلم الاستعداد الذي الغبر المجبول وفابلية للكون وصلاحيته لسمع قول كن واهلية
لقول الامشاة اوجدوا هو لكن بالحق وفيه بغيره العالم وانه كامن في ذات الحق تعالى ذلك الكامن والكون بالله لهذا الظاهر
بالله فمن يكون هذا قوله واعضا كيف يكون تابع القول الامام جعفر بن محمد عليه السلام لم يزل الله ربنا عز وجل العالم امة ولا معك
والسمع انه ولا سمع البصر انه ولا بصير الفكرة ذاته ولا مفكر فلما احث الاشياء وكان المعلوم وقع العلم عنده على المعلوم في
على المسموع البصر على البصر الفكرة على المفكر لان القائل يقول ان المعلوم في ماهيتها الاشياء لم يزل معه ذاته والامام عليه
يقول ولا معلوم فان قلت ان هذه الماهيات هي عينه قلت هل يعلم تعالى انها غير ام لا فان قلت يعلم اثبت المعلوم الذي نفا انما
عليه السلام وان قلت لا يعلم تلك مولا يعلم وان تعلم فان قلت للمعبرة باعينا والاتحاد باعينا فليكن لك انت مجوز في الاول
نحو الاشياء في جهة المخلوقين فان قلت ليس لهم حقيقة لا من من خلقه بيوتونه صفة لا يبيوتونه فليكن لك انت تميز ماهيات
الاشياء التي في ذاته برعكس من تعالى باختلاف الصفات فان ميزت عزك وان لم تميز نقول عليه ما يقوله ولم يرض به وان قلت قال
عليه السلام لم يكن خلوا من خلقه ولا خلقه خلوا من خلقه قال عليه السلام كما روا الصدوق في التوحيد غير كان خلوا من خلقه وخلق
خلو منه وقال عليه السلام لا يورث خلقه ولا خلقه فيه فاذ اجمعت قلت لك الاول والاصح ما هو حمل حديثك على انه تعالى لم يكن خلوا
من خلقه بل كان وسلطان خلقه خلوا من ملكه وسلطان وحمل حديثنا كان خلوا من خلقه في ذاته وذات خلقه خلوا من كان
يجمع بينهما ام العكس بان يكون حمل حديثك على ان خلقه في ذاته وذاته في خلقه وحمل حديثنا على انه خلوص خلقه في ملكه وسلطان
وخلق خلوا من ملكه وسلطان ان حملت بعقلك ترك قولك والتمسك بما قلنا ونقول والله سبحانه يقول الحق وهو يهدي

السبيل فهذا من طريق شيعتهم النقيين افتقاد لهم باليقين **قال** اتابع فافل الخلاق قد روي ما واكثرهم خطاء وجرما محمد
 المشهور بعد النبي الشيرازي يقول انها الاخوان الساكنون الى الله بنو العرفان اسمعوا باسماء قلوبكم مقاتلة لنفوسكم بواطنكم
 نور حكيمة واحيطوا كلبية وخذ اعني مناسك طريقتي من الايمان بالله واليوم الآخر ايماننا حقيقيا حاصل لا لانفس العالم بالبر
 البقية والايان الالهية كما اشار اليه سبحانه قوله والمؤمنون كل من الله وملكته وكبيرة رسوله وقوله ومن يكفر بالله
 وملكته وكبيرة رسوله اليوم الآخر فمما ضل صلا لا بعيد **اقول** قوله قد روي ما بكسر الهمزة والفتح قوله خطا وجرما
 بضم الهمزة الخطيئة وقوله باسماء قلوبكم يريد بها الاستعانة واقا حقيقته اما على الاستعانة فظاهر واما على الحقيقة فلا ان القلب الذي
 هو المحض النوراني له اذان محسوسة واما صوت اذن القلب النوراني فانه صاحب الادراك والفهم والذكاء والشعور والاختيار
 فهو صوت الانسان وله اذان يفهم بها ويسمع بها فذكر المعاني وجهه باصغاء الاجابة وتعليل التفوق باسماء
 القلوب لتوقف ظهوره عليه لان الاسماء مؤلفات بلهية واما الايمان الحقيق لا يكون حاصل الا انفس كما هو المذهب بالبراهين
 الاصطلاحية واما يحصل بالبراهين اهل البينة عليهم السلام والاهلية اليها الامن استعانتهم في الاعمال والا قول والمكلمة لا يقدر
 على الصلح لان كل معقد ومصدق يرى يقينية عمله كما قال امير المؤمنين عليه السلام **قال** وهذه هي الحكمة المنوطة بها على اهلها
 والمنوطة بها عن غير اهلها وهي بعينها العلم بالله من جهة ذاته الشألية بقوله ولم يكف بربك الله على كل شيء شهيدا والعلم بربك
 العلم بالافاق والانفس الشألية بقوله سنبرهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم الحق **اقول** قوله المنون بها على
 من قوله تعالى ومن ثوب الحكمة فقد اذن خير كثيرا وقوله المنوطة بها بالصلاح الصالح اي المخول بها عن غير اهلها وفي الحقيقة
 هو الايمان والاسلام وهي قسما علمية وهي معاد الاركان عبودية الجوارح عليه وهي عبادة القلوب عبودية الائمة ومراد
 المصنف القسم الثاني بعبادة الاول يعني معاد القلوب والائمة وجعله قسمين قسم معرف بالذات بالذات كما قال سيد الوصيين
 عليه السلام يا من دل على بانيه فالواو الى هذه المعرفة الاشأ بقوله تعالى ولم يكف بربك الله على كل شيء شهيدا بعد قوله سنبرهم
 اياتنا الخ فلا دل الاية بلوها على معرفته بالاثار كان اخرها مشير الى معرفة محض الذات لانه يقول فامعنا اذا كان سبحانه
 اظهر من كل شيء كيف يحتاج في ظهوره الى ما هو محتاج اصل كونه وظهر هو البه لا يسندون باننا الى الحسين عليه السلام في
 دعا عرفه قال لا يكون لغربك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك قسم معرف بالذات بالاثار كما قال سنبرهم اياتنا
 الافاق وفي انفسهم هذا يحصل كلامه وكلام كثير وقد عرفوا من الاية الشريفة لا يتم فهو ان الله يقول سنبرهم اياتنا في
 الافاق الخ انه النظر في الآثار وان الانتفال من ذكر الايات الى شهادة لكل شيء وقبوسه كل شيء به بنبه على رؤيته سبحانه
 مع كل شيء كما قال عليه السلام لا ايت شيئا الا ورايت الله قبله ومعه الآية اولها ظاهره كما قالوا واوله المراد هو معنى قول علي عليه السلام
 من عرف نفسه فقد عرف ربه فان العارف اذا جامع جميع شئونه وما ينبغي اليه ويرتبط به هو سبحانه والله من جلاله بحيث لا ينظر الى شيء
 بخلاف مفهوم ذاته مثل فعله فانه غير ذاته وكونه ابن فلا ان ابا فلا ان غير ذاته وعلمه شيء او شيء غير ذاته ومن كذا والكذا غير ذاته وهكذا
 ينفي من جلاله ايضا حقيقة حتى التكلم والخطا والغيبة والاشارة والموت في شيء ليس له شيء وهو صفاته الله اليه وصفته
 بها لذلك العارف وهي اية الله التي تدل عليه لانه كما نوتهم الفاعلون بوجد الوجوه المحكوم بكفر منغلها لان الله سبحانه يقول
 سنبرهم اياتنا ولم يقل سنبرهم اياتنا واما اخرها وهو قوله ولم يكف بربك الله على كل شيء شهيدا فقد قال الصادق عليه السلام
 في الاشارة الى بيان موهو في غيبك وفي حضرك وهذا يجمع مع قول الحسين عليه السلام لا يكون لغربك من الظهور ما ليس
 لك فان من معنى الله على كل شيء شهيدا انه موجود عند من ذكره وعند من نسيه انما قبل على شيء من امر الدنيا والاخرة او امر
 نفسه او غير ذلك وكل شيء مما سوا الله فانما هو مظهر لغيره من جلاله لا يبين عن شيء كما لا يبين عن شيء منو على كل شيء

شاهد فلا يذهب غارت بالله الى ان رتب الذن الحيت وانما المعروف لكل عارف غير محله صلى الله عليه واله مؤعنا ومقامه الله
لا تعطيل لها في كل مكان وانما عهد والله صلى الله عليه واله فالتعرف عندهم موالقانات المشابهة واما الدال الجحيم فلا سبيل
للخلق اليها بوجه من الوجوه والمدعى للكشف عن الذات فهو مشبه ملحد لا يستحاله ادراك الحادث للقدم فانهم قالوا فلو
الاهية عن الالمان بالله وصفا والعلو الافاقية والافقسية من ايات العلم بالله وملشكته وكشفه ورسيله وشواهد
بالاخر واحواله والقبر البعث والسؤال والكتاب الحسا والصراط والوقوف بين يدي الله وحجته والتاراق قول العلم
الاهية عن الالمان بالله وصفا يدل على ان التصديق بوجود واجب الوجود وجو صفا الى وصفها نفسه هو مقرر الله و
هذا توحيد العوا واما التوحيد الحقيقي فاما لاهم المؤمنين عليه السلام لكيلا على معنى من عرف نفسه فقد عرف ربه واما قوله عليه السلام
وجوابات دليله اياته فهو توحيد العلماء ومؤمنين التوحيد المذكورين الا اذا اول با حاد الوحيين فليحق به قوله والعلو
الافاقية والافقسية من ايات العلم بالله التي يدل على ان ربه يد بقوله سبيلهم اياتنا الاخر الاستدلال بالامارات جعلها ايات
للعلم بالله وهي على ظاهرها كما قال والافاقية العلم الحقيقي بالله كالوحدانية سبحانه وان قوله اولئك هم ربكم ربكم الله على كل
شيء شاهد ترجمه قوله سبيلهم اياتنا ولخصها المشاهدة لكونه على كل شيء شهيد في حال الحضور في حال الصحو وقوله وشواهد
العلم بالواحد الاخر التي يريد ان الوقوف على ايات الله في الانفس في الافاق يشهدك ويشهدك ان تلك مثل البوا والآخر والوا
والقبر والبعث التي ولدتها لان الرضا عليه على اياته وابناء الطاهرين السلام قد اعطوا ماضيا بطة يشهد بصحتها الكتاب
والعقول الزكيات والعلم والعمل وهي قوله عليه السلام قد علم اولو الالباب ان الاستدلال على ما هناك لا يعلم الا بما هيها
وشهادة الكتاب بهذه القاعدة مثل سبيلهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم وقوله تعالى وكان من البر في السموات والارض من
عليها ومن عندهم خزائن وقوله تعالى وتلك الامثال نضربها للناس ما يعقلها الا العالمون وقوله وفي انفسكم افلا تدرون
وامثال ذلك ومثلهما قال تعالى انما مثل الجبال والدينا كما انزلنا من السماء في ايات منعد مثل الدنيا نفس الماء المتر الشله
والشاهد ان يثبت به الزرع فيضج الارض مخضرة كالبحر والدينا ثم يهيج فترى مصفرا كغير حوال الدنيا واهلها من سبنا
الزوال والافقدان والارض من ثم يفيض النبات فيكون كالأمناء والنفث ثم ينزل الماء من السماء في العام القابل فينبذ ذلك النبات
الاول من بذر الذي يبق في الارض كك يخرج للو في ينزل ماء من السماء من تحت الارض من بحر صاف فيضج على الارض فيضج بالظن
فيضج اليك الى هي اصل طينة الانسان الباقية في قبره فينبذ بها الحمد ومن يخرج بصوته الدنيا فالماء مثلا من شرح احوال
الدنيا والقبر والسؤال والبعث والحسا جميع ما يكون فان الله عز وجل قد خلق ما يدل عليه حقا فيخرج ان في الاخرة اشجارا
تحمل ثمرات كما قال تعالى فمن ثمرات حسان ذلك دليله في جزائر الوافواق اشجار تحمل ثمرات وينشأ وينشأ بعد بلوغهم يوما والبعث
يوم على اكل تركيبه جمال ثم يمين اشعاف الدنيا وفصيرتها تصدقها الماء في الكتاب من الحق المبين في اشارة الى بقاء
الآخرة وما فيها كما اجرته في افاق والافق شواهد العلم بملك مفصلة وتوحيد الله بجميع ما يريد انما من عباده عز وجل
لم يخلق شيئا الا دليل مدلول عليه علمه ومعلول وجوه من عزه وسبب سبب مانع ومنوع وكذا في مكنون اجل وموئل
وفلذ ومقدار في خبر ذلك فانهم ما شرب البه من اشر الخلق والحقيقة مما ظهر من الخلق وتعرف به بخلفه قال وهي ليست من الجاد
الكلامية ولا من التقليدية العامة ولا من الفلسفية الجهمية المذمومة ولا من التحيات الصوفية بل هي من نتائج التدبر
ايا الله والفكر في ملكوت سموات وارضه مع انقطاع شدة دعاء الك على طبائع الجاد لانه واجاه ويرفض تام لما اسخسه في
المشاهير وقول ليست من الجاد لان الحكمة المشابهة ليست مبنية على الأدلة الضعيفة والاولها الضعيفة كالجاد لا
فان اهل الكلام يبنون معارفهم على صناعات لفظية اغلبها مدخولة ولا من التقليدية العامة فان العوا ليس لهم فوهم

به في الظلمات انما يتوضعون غيرهم لا يستدلون به عليه ولا من الفلسفة الجنية المذمومة فان كثير من يسمي هذا الاسم
 في البحث المبني نسا أهل المطالب منهم من يعمق في البحث في المفاهيم التي تفرع من الالفاظ لا من حيث كونها بازا ومعانيها
 يكون بلا مصادق خارج وتخالف فلو صنعت له لأن اللفظ ان جد الباحث في احوال جهاد لا لأنه ينظر ان يثبت بين المعنى شيئا
 فانية وعشر على تلك المناسبة فكان بحثه من تلك الجهة فلا بد ان يطابق المفهوم والمصادق ان يطابق اللفظ بمفهومه ومصداقه الخارجى كان
 صدق وان طابق المصداق ذلك اللفظ بمفهومه وكان حقا وان كان لا من تلك الجهة شيئا وان لم يعثر اخذ معناه بالثقل عن عرف
 عن فعل عنه ان كان لا ينظر المناسبة بل يلجأ الى التخصيص بالمدى الواضع او يلجأ الى المناسبة لكن الالفاظ موضوعها انما
 الذهنية خاصة من غير كونها وسيلة الى المعاني الخارجية بل المعاني الذهنية هي جوانب تلك الاشياء وحقايقها لا غير وقوع الغلط
 والخطا وكان في الواقع مجامد مودا لدخوله في عموم قوله تعالى وتخلقون انكا وباب هو هذا المكان السحيق الذي لا فعل له وهو
 ان للنفس لذاتها فائدة على اخرج ما شاء من الصور لا انها تفرع بمرآة خيالها صورا لاشياء القائمة في خراسها من خراس الغيب
 وانما يميزها الله سبحانه في الادهان عند استكمالها شارب القابلية تنزل بها ملكة الفكر من تلك الخطارد بتفسير سمعهم وشعور
 وذنوبهم الموكلون بل ذلك عن امر الله كما قال تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم والحاصل ان هذه الحكمة
 المنوطة بالقياس من الحكمة الجنية المذمومة لا يخرج عن الحكمة الفلسفية الجنية باقامة البراهين القطعية بالحصول بواحدة
 الرياضات ولا من التجديد الصوفي فاهم يهيمون في الانكا من غير ربحا على ما حصل لهم وانما يعتمد على الولد الذي نزل عليهم بل
 انها وارادات من الحق تعالى من بعد على بساط القربى فيلجئ عن ناسوتهم على بطولاهو وليس تلك الوارادات من الحق تعالى
 لانها انما تنزل تلك القديسات على نوابيس حية وتواجه امره وهيبته السن اذادته وبذلك الوسيط تفصل بين ملقيها باسرها
 التلوي من الاعمال الصالحة التي ترضى الله تعالى وهذا بخلاف طريقة الصوفية لان اغلب ما يجذب من المكاشفات وما يتكلمون
 من المخالفات التي انهم يقولون كاذرو عبيد الكرم الجند في كتابه لان الكمال ان شرط التصوف ان يكون طريقة مذهب
 والجماعة فاذا كان اصل التصوف مبني على هذا المذهب فالصوفية لم تكن يكاشف على موافقة هذا المذهب فلو ظهر امر مخالف
 مذهبهم في الجماعة وان وجدوا حقا فكيف لردده وان كان باطلا وعقل عنه وان كان باطلا لكن لا يجمع قلبه فكمرونها
 وحسنه لتساو جميع اعماله وجميع حركاته وجميع سكناتها على التدبير والحيطة في رد ذلك المخالف له حصل له شيء محكم العبادة
 دقيق الخيلة والاشارة بعيد التلوي محكم صوت الصبر يصعب وابطاله الاعلى من جميع شئنا وملاكه واقواله و
 اعماله على امر الله تعالى فانه اذا راى كلام ذلك الصوفي ظم له ما فيه من العبودية والخاطا وتوحيده امر الرد عليه ابطاله
 قال للصوفي ما وردت لك في هذه الحكمة من شيء من ذلك بل هو من نتائج التدبير في آيات الله والتفكر في ملكوتهم هو الحق اما
 ان المعنى الحقيقية فلا تكون بذلك الامور التي ذكرها فاما قلها هو حق واما قلها لا تحصل الا من نتائج التدبير بالافراد ذكره و
 حق الا ان هذه مدعو ولا يعلم صدقها فانها بان يطابق قوله الواقع في الحقيقة من غير وعقل لا بمجرد القول لان هذه الالفاظ عند
 اهل الاستعانة مشتركة بطلقونها على ما وضعت له ويطلقها كل من قبل على ما يراه وهذا يعني الصوفية مثلها وابنته ويثبت
 وان فيه هذا هو يقول لم تأخذ بقول اهل الكلام ومجلداتهم ولا بتقليد العوام ولا بالاجتهاد الفلاسفة ولا بتجديد الصوفية
 وانا اقول بل اخذت ما قولهم ويقول انما نقول ببنائنا في التدبير في آيات الله وانا اقول لم يسلك بذلك الطريق المأمورية انما خلفنا
 لا خلاص المراتب لان الالفاظ التعبيرية مشتركة فكل يريد منها معنى ما يفعله فاما قال مثلا لا اخفد كخيلة ان الصوفية
 ما قول اي شيء اخفد الصوفية بتجديدهم هو يقول نعم فاهم يقولون ليس الله في الاشياء بل ايجادها وجهين انشاؤها
 من غير وان شاعها ساكنة وانما له وجه واحد لان شئنا حادثة بالعلق وهي نسبة تابعة للعلم والعلم نسبة تابعة للمعقول

الأشباح مثل كتاب الفلم في صفحة الأشباح من اللوح إذا رايت زيدا يصلي في المسجد يوم السبت تبقى مادمت حيًا كما
 التفت قلبك بمراه خيالك رايت زيدا في المسجد يصلي يوم السبت بعدد أيام فقدت في حياته ومائة فإني نراه في الهيئة التي
 رآته فيها أول مرة في مكانه ووقته وذلك لأنه لما كان هناك كتبت الحفظه عمله في وقته ومكانه بشجرة هيئة في آخر الدنيا
 الفاروق زمانه هيئته المحسوس وبقي صورة فائمه في عالم المثال بحفظ الكرام الموكلين بكتابة أعمالهم في الأندلس بحجة
 ما من العلم إلا على الله أشأ اليه المقبول بقوله بحفظ الفلم العظيم هذا مخط كاتبة الحفظ الكرام الأعمال الأنام وثابتهم يوم القيمة
 على هذه الهيئة قبلها العبر الثوب لهذا قيل تكشف السرار وتبكي الضمائر وقوله وقراه من الهمة قرأته معنا الحق هو
 ماشرت لك فانهم وكل قول وكل كلمة بكل كلمة وعلم بحكم إني فان مثل ما مثلت لك وهو كلامه بتلك الكلمات وهو تعليم بحكم
 الآيات فلهما ما نزل به الروح الأمين على نبيه صلى الله عليه وآله الطاهرين قوله فجعله أو لا خليفه في الآخرة يعني أن من عرف
 تلك الحقائق وارتقى تلك المراتب الشرف الأعلى من العلو إلى أشأ إليها حتى فرأى مثل تلك الكتابة التي قرأها تلك الأهل
 الخلافة والعقبة كما سمعت من قراءة كون زيدا يصلي في المسجد يوم السبت جعله الله خليفه في أول بلوغه هذه الدرجة خليفه
 في الأرض بين الناس جعله زينة للملكوت السفلى فيه ينزل عليه المطر وينبت النبات ويدفع عنهم البلاء ثم يجعله أهلاً
 للعالم العلوي بظاً إذا مشى على الجنة الملائكة وجعله ملكاً في الملكوت السماوي حتى يكون قواماً للأرواح ونوراً للأشباح
 ذلك إذا اعتدل مزاجه فاراد الأضداد وأما قبل ذلك فلا يعرف إلا قليلاً من كبر فلا يتم له الخلافة فانهم فإن الدعوى لا تصدق
 حتى يشهد لها الوجدان بالحق وقوله كلما تنور عين قلبه يخبر عنه برقي في تلك المقامات العالية بنفسه مرتبة تلك
 الدرجات ومن محمد ما بعد أن ظهر له واضح سبيلها ووركن الشيء مما أشأ إليه من المجادلان الكلامية أو القليلان العامية أو
 التجادلان الصوفية أو الأبحاث الفلسفية المذمومة هو إلى مذهب الأشرار يخ وهذا التمايز للطرفين أشأاً ونبأ إذا كان
 الأول على الطريقة المستقيمة الجارية على طريقة أهل الحق عليهم السلام شفوفاً بالعمل الصالح كاجر عليه التكليف والمزايا
 الشرعية والآداب الإلهية والأخلاق الربانية والثانية على المشائة الشيطانية واتبع هواه في خلاف كل ما أراد الله قال
 ولما كان مسئلة الوجوه من القواعد الحكيمة ومنه المسائل الإلهية والقطب الكندي وعنه ربحي علم التوحيد علم المعاد
 الأرواح الأجساد وكثير مما انفردنا باستنباطها وتوحيدها باستخراجها من جهل بمعرفة الوجوه من جهلها في أمثلة المطالب معطياتها
 وبالذوق عن هفوات عن خفيات المعاد وجناتنا وعلم الربوبية ونواها ومغز النفس أيضاً لأنها وجوهها أيضاً
 وضاباتها **فقول** اعلم أن كثيراً من العلماء يجنون في أوائل كبرهم الأصولية من الوجوه واختلفوا في الماد من الوجوه فمنهم من يرى
 منه الواجب عز وجل على جهة مخصوص ومنهم من يرى منه الحادث على جهة مخصوص ومنهم من يرى منه المطلق الصادق على عنهم
 على الواجب الحادث والمصنف رتب السماء بالحكمة العرشية قال إن الوجوه إما حقيقة الوجوه أو غيرها ونحو حقيقة الوجوه مالا
 يشوبه شيء غير الوجوه من عموم أو خصوص أو حداً ونهاية أو ماهية أو فصل أو عدد وهو السبب بواجب الوجوه انتهى في ظاهره في هذا الكتاب
 مطلق الوجوه الصادق على الواجب الممكن ولزادته في حيثما خلفه نعرف بالمقام فالوجوه عند واحد بسيط فإشوبه شيء من
 الأغيا فهو حادث سماه حادثاً باعنياً ما يشوبه ويلحقه من التركيب الماهيات واجبة فيه والفصلية والنوعية وغيرها مما به
 نقائص وأعدام واجباً باعنياً حقيقة وكبره فالشوب عنده في الحقيقة لاحق له باعنياً أنزله في مظاهره كما لما فانه في حقيقة
 واحد لا يقبل إلا نكسافاً جديلاً لا نكسافاً ولا نكسافاً في الحقيقة لاحق له بواسطة الشجيرة وهذا حاصل كلامه في سالكه
 ولا هذا الطريق ذهب كل أهل التصوف في هذا قال شاعرهم وما الناس في المثال إلا كليم وإن لها الماء الذي هو نابع
 ولكن يذوب الشلج برقع حكمة وبوضع حكم الماء والأمراض فمن حصر الوجوه على الواجب فخطأ إلا أن يقول بأنه هو الحق

والوجود الحاقه حقيقة ممكنة وليس من الوجوه الواجب اجتماعها حقيقة بنواطة الاشتراك معنوية ولا لفظية إلا أن يكون من
التسمية للتعريف والدعا ومن حصر في الحادث فان أراد بالمحصو ما يمكن من غير خصوصي وما يطلق على الله سبحانه فإراد من الخلق الله
يقال له عند أهل البيت عليهم السلام المعانيات التي لا تعطيل لها في كل مكان وفي مطلق لطلافة على الله سبحانه فإراد من
الادب المطلق الصادق على الواجب الحادث فقد بطل سوا جعله على جهة التواطىء على جهة الاشتراك المعنوي المطلق أما القول
بالأدب فكفر وأما اللفظي فجهد وباطل والله أعلم أنهم ان لم يثبت له الحق وتعدل عند هذا الكفر وأما ما ذهب إليه أهل التصوف
كما هو طريق المصنفين وقول بوحدية الوجود وأما المصنف بالله أعلم بما هو صائر إلى هذه المقالة وغيرها وأما تعريفه وتبين حقيقة
فترتيب الحقيقة على ما أراد منه فان أراد الوجود الحق عز وجل فلا ينبغي أن لا يمكن تعريفه ولا إيضاحه بل هو ظاهر الله لا
شيء اظهر منه كما قال الحسين بن علي عليه السلام يكون لغزك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك من غيبك حتى تحتاج
إلى دليل يدل عليك ومتى بعدت حتى تكون الأشياء هي التي توصل إليك وإن أردت المطلق فكان وإن أردت بخصوص الحادث فغيبه
الاختلاف وأنا ابين لك طريق السلوك إلى معرف من مكان تعريفه وعد لأن كثير من الأشياء ما يكون له اسم معروف يعرف به معنا
عند عامة الناس بغير معرفته اسم غير معروف عند الكل يعني الاسم وإن سمع لكنه لا يعين شئاً فربما يفهم من غير
شئاً كما إذا قلت لك حفظ الجوز فأنك ربما تفهم من المراء الكبيرة لأن هذا المعنى هو المعروف عند الناس أما لا يربده وأما أن يقال
ولو فلك لك حفظ الذهب لم يشبه عليك فإذ قيل لك ما معنى الجوز قلت هي المرأة الكبيرة والصلوة والحرارة وما أشبه ذلك فلا
تكد تعرف حقيقة معنى هذا اللفظ المراد فكل الوجود بما لا تعرف من معناه الا الحصول الذي يقال له بالفارسية هست لانه هو
المعروف عند عامة الناس فإذ قلت لك المادة لم يشبه عليك شيئاً فإذ قلت لك ذلك عليه اجابنا علمنا علمنا ان الوجود
الذي هو أصل الشئ الذي خلق منه الشئ كالتحسب للسبر واللباب الصنم وكالفضة للحاتم وكالتراب للإنسان وطناً ما دخل عليه
لفظه من المصنوع فانه هو الوجود وهو الحيوان وهو العنصر الذي خلق منه الأشياء وهو الماء الذي جعل الله منه كل شئ حي وهو
المادة وبما أن الله سبحانه فإذ هذا فإذ أردت أن تتكلم في الوجود الحادث فهو الحيوان والمادة فقل بجملة التحديد هذه
أعلم أن الوجود الحاقه عند المشهور من المحققين من خارج ومنه ذهناً ما الخارج في ظاهره وأما الذهنية فمنهم من جعله خارجاً عن
الوجود وأما لا يعرفه عن غيرنا ان ليس حقيقة الوجود ولا شيئاً منها كما هو ظاهر كلام المصنف في هذا الكتاب بعض عباراته لأنه يطلق الوجود
فيه على المطلق الشامل للواجب الحادث وبرز حقيقة هذا خارج عن حقيقة وأما لأنه هو الثبوت الخارجي الذي اعم من الوجود
كما ذهب إليه المعتزلة ومنهم من جعله قسماً من الوجود وهذا انهم قسم من الوجود إلا أنه ظاهراً في حقيقة ومنهم من قال أنه أصل
للوجود الخارجي كما ذهب إليه كثير من الصوفية حتى ان منهم من يقول ما تتحرك نملة في المشرق ولا في المغرب لا بقدره لأنه جرم
ان ما في الخيال أصل وما في الخارج ظل له على ما ذكره عبد الكريم الجبلي في كتابه لأننا الكامل وهذا باطل ولا يلزم أنه إذا ما
بما هو الوجود الخارجي لأنه ظله وكذا قول من قال بأن النفس لها قدرة على الحد التصو واخراجها وهذا أيضاً باطل ولا يلزم ذلك
الدليل عليه نقله وعقله نعم الخيال الكل الذي هو خيال الله الوجود الخارجي كخيال محمد وأهل بيته الطاهرين صلوات الله
عليه وآله يجري هذا الحكم له وقد اشرنا في شرح الزيارة الجامعة الكبيرة إلى كثير من ذلك وأما من سواهم فكل ما في خيالهم فائزاً
ظلاً وبك بناءهم ما في الخيال على ما تخاره لا كلام فيه وأما على قول من أثبت وجعله ظلاً انتزاعياً أو جعله انتزاعياً
ومنهم أصيلاً وان ما فيه من الأشياء بحقيقةها كما قال الشيخ جواد في شرح زبدة أصول الفقه قال وليعلم ان الحق بعد القول
بالوجود الذهني وان العلم من قول الكيف ان الأشياء بانفسها موجودة في الذهن كما هو مذهب المحققين لا بأشياءها وأشياءها
كما هو مذهب شاذة قليلة لا يحبها بهم انتهى فهل هو وجود مخصوص مركب من الوجود الطلي والماهية ظاهر إطلاق الأكثر

انه وجوه محض رباهم من كلام بعضهم انه مركب من ظلي الوجود والماهية الخارجين والحق انه مركب الا ان رجوه الذي هو
 مادته مجموع الظلين ماهيته التي هي صوته هيئة الخيال المنطبعة فيه تلك الصوة فالحيل امرأة والخارج شاخص
 يقابله والصوة التي في المرأة مادتها صوت الشاخص المنفصلة القائمة به قيام صد وصوتها هيئة المرأة من صقاله
 صافية واستقامة وسيا وكبر اضدادها فالمنزج من الخارج خصوص المادة المركبة من مادة وصوت نوعية بالنسبة
 الى الخيال كالحشب فانه مادة وصوت نوعية تؤخذ منها مادة السبر خاصة وصوت من عمل الصانع يقابله الخشب بالنسبة
 من الخشب كل مادة الوجود الذهني منزعة من مادة الخارج صوت وصوت الوجود الذهني من الخلق عز وجل يقابله
 الذهني لا من الخارج فانه والمصقول كما يقول الاكثر طبعا ولم يفد عن حقيقة الوجود لكونه مركبا بل لكونه ظلليا لا
 اصيلا ونحن نقول هو منه ان كان ظلليا لان الظل ليس بجوهر ظاهر انه يري في هذا الكتاب الوجود المطلق وعلى رايه ان
 اراد الواجب خرج الذهني والخارجي لما صرح به ان كل ماسو الوجود الواجب لزمه المهيبة وسبب الكلام وحيث كان يريد به
 حقيقة الوجود المطلق صلي على الواجب الحادث ولما كانت عباراته كلها بمنزلة بصفا الوجود فلا بد ان يخرج في هذا
 الشرح على طريقة الفرض لكل منها السلافيوت الشرح شيئا من مراديه واما كون الوجود اس حكمة ومبنى المسائل الالهية فخطا
 ما يذهب هو واما مع تخلف كثير من القواعد على ما يقوله عنه حكمه بان الامكان اعتباري لبعض وجوه لانه معنى سلبي
 ونحن نقول له ان كان شيئا فهو مخلوق والا فلا معنى لقوله امكان لانه على قوله لفظ مطلق ثم كيف فهم هو شيئا في الله تعالى
 لم يكن مخلوقا لله تعالى وانما ان تنظر الى الانجاء والمباني فتقول ما لا تعرف فخطا نور بصيرتك بالكون الى اقوالهم من غير فهم الا حجة
 انهم علماء حكماء فان كان ينفع بهذا من غير فهم فامسك علماء حكما معصومون مؤيدون من الله سبحانه ومثل ما يترتب على الوجود
 الذهني الانزاعي فان لم يكن الظل وجودا كان عذما اذ لا واسطة بينهما على المذهب الحق مع انه عنده ليس حقيقة الوجود انرا
 بحقيقة الوجود الواجب ذكره في الحكمة العربية قلنا له هو عذما كل الاشياء فان لم يدخل فيها الموضع الذهني الانزاعي كان محصوا
 في غير الله تعالى الله عن كونه كل الاشياء وتعالى الله عن كونه محصوا مع كونه ما يترتب على الوجود الذهني من القواعد الحكيمة كما
 في كثير من القضايا التي حكم فيها على ما يصدر عليه في نفس الامر الكلي الواقع عنوانا لقوله والقطب الذي تدور عليه هي علم التوحيد
 ان اراد به معنى ما يقال له باللغة الفارسية هستانه مطلق المحصول لان رحي علم التوحيد انما تدور عليه لا على العبد فلا ريب
 ان هذا لا يصدر على الواجب تعالى وان اراد به الذات البسيطة الحق لم يصدر على الواجب عز وجل لا غير فلا معنى لكون رحي علم التوحيد
 تدور عليه الا على نحو من التجو لا يستحال مع الذات لغير تعالى اجمع الدليل عليه وهو معرفة العنوان على ما ياتي في بيانهم بحج
 ان يكون اراد مطلق المعرفة ومطلق علم التوحيد اجمالا وان اخذ في التفصيل نحو اخصا ولا عيب فيه وعلم المتعارضات جساك
 وقوله وكثير مما انفردت ما يستنبط وتوحد ما يستخرج فيه ان توحد به مع مخالفة لما عليه عامة المسلمين بحج المعارض عنه شرعا
 عقلا فان قلت فانت ايضا قد خالفت العلماء والحكماء فيجب المعارض عما يذهب اليه بك قلت انه لما قل شيئا برأى الا اذا عبر عن معنى
 قول ائمة المسلمين عليهم السلام بكلام في المعنى منهم لا قول يقول بخالف قولهم فيما اعلم وعلى الباب فاذا ثبت ان قولهم باذنه فانه
 يجب الاخذ بقوله فيما يخالف اقول القوم قوله من جعل بمفعول الوجود يري على النحو الذي قرر لا مطلقا لانه لا ينكر ان احدا من الخلق
 لا يجعل مفعول الوجود مطلقا فيجوز عليه محجة ولا ترجيح الا بالدليل الموجب لانقيت العقول الناطقة بفطرها وقوله في شيء جعله انما
 المسائل ومظاهرها اراد منه على بعض الوجوه والاحوال واعظمها وقوله وبالدقوله عنها فان عن حقيقتها المعارضات وجبها
 علم الربوبية ونبأها هذا على ما يجد المص ولا يتم له فان من اخلص لله العبودية واحسن العباد واخصب على النوافل والآداب الكثيرة
 وجمع قلبه وهم كسفت له خفايا المعارف ما لا يطلع عليه من سواهم لا يعمل علمه وان شق الشعر بهيمة ذلك من قوله تعالى

ولما بلغ أشده واستوى أئنا حكما وعلماء وكتبت من محسنين قوله تعالى وانفوا الله وبعلمكم الله وقد عن علي عليه السلام
انه قال ليس العلم في السماء فيزل اليكم ولا في الارض فيصعد اليكم تختلفوا باخلاق الروحانيين يظهر لكم بخلاف ما ذكره القرآن
كثير ممن بلغ الغاية في الحكمة والعلم على مذاقهم لم يشتم رائحة الحق في جل طالبا وكلها ومن الناس يجيبك قوله في الجواهر الدنيا
يشهد الله على قاتل قلبه اذا رايتهم تعجبك اجسامهم ان يقولوا استمع لقولهم وقوله ومعرف النفس براد منها الى من عرفها فقد
ربه وطريق معرفتها كشف سبحا الجلال من غير إشارة الاخر ما ذكره امير المؤمنين عليه السلام ليعلم ان بيان ذكره في رسالتنا
هذه هي النفس العليا التي اخبر بها الله سبحانه الامم من شئ بعقله اذا خلقت باخلاق الروحانيات واتصلت بمبدئها اربابا واولجها
علمها يعني تشبهت بهما بالاعمال الصالحة كما قال امير المؤمنين عليه السلام خلق الانسان فانفسنا طغفان ذكها بالعلم والعمل فقد
شابهت اوانل جواهر علمها وتجهل بجهد ان يراد بها معرفة النفس السفلى في مراتبها السبع الاربعة واللواتي والملمة والمطمنة
والراضية والمرضية والكاملة لانها اذا ظهرت عن مراتبها الثلاث الاولى مرتبة بمعنونها للعقل الى المراتب العالية وهي تاويل قوله
تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون ما علمكم الله وهي مخلوقة من نفس لاولي لها انية المصنوع الاولي هي حقيقة
من سبب وبعبير بها عن الوجود والوجود الذي خلق منه والنور الذي يظرب حشا الفراسة من المؤمنين في القواعد عندهم عليه السلام
النورية فانهم **قالوا** ان نفخ بها الكلام في هذه الرتبة المعمورة في اصول حقائق الايمان وقواعد الحكمة والعرفان فيها
اولا حشا الوجود واشياء انما الاصل في كل موجود هو حقيقة وماعدا العكس وظل وشي **اقول** الما كان البحث عن الوجود الذي
هو اس القواعد العقائدية الترتيبية الطبيعية ان نفخ به الكلام كما هو شأن كل اسانة مقدم على ما ينبغي عليه وقد اشترنا
سابقا الى ان كلامنا يكون فيما يمكن فيه الكلام ويكون على نحو الكشف في التعبير لا على نمط البحث والتفتير فانها لا ينبغي ان العلم
الذي هو نون قد تطير المعنى بما يمكن فيه الكلام ويحصل به التوحيد الكامل التام هو الكلام في الوجود الحادث لان الواجب تعالى
لا سبيل لاحد اليه من الخلق كما قال امير المؤمنين عليه السلام في قوله وجع من الوصف الى الوصف في القلب عن الفهم والفهم عن
الادراك والادراك عن الاستنباط ودام الملك في الملك وانما هي المخلوق الى مثله والنجاة الطلب الى شكله وهجومه الفهم الى الفهم
والبيان الى الفهم على الجهد على اليأس والبلاغ على القطع والسبيل مستد الطلب في ردد دليله اباية ووجوب اشياء الخطبة فتدبر
هذا الكلام وتفهم هل بعد فهمه الايمان به لتكلم كلام هذا اذا اريد بالوجود الواجب تعالى وان اريد بالخلق فكذلك لان المطلق
لا يصح الا على فرض صدق على الحق تعالى وعلى خلفه ذلك هو لكونه حقيقة واحدة كما بدت عن ولا ينبغي ان يكون عندكم تحققة الوجود
الخارجي المحدد لزمهم ان المحدد موهومة لا تحقق لها في نفس الامر لا كونه اشياء وشئ الله مستهلك في وجوده عند
كما نقول ما ياعد انظر فان القوم مستهلك عند الخطاب لم يلحق اليه الوجود الا بالعرض ويقول شاعرهم كل ما في الكون من
او عكس من الميراث والظلال وقال اخر بانعكاس الشعاع في المرآة ورجوع الصدا على الاصوات عرف الناس ان ليس في الكون
سوى مقبضة شئون الذات ولا يجوز تغير هذا بل يجب عدمه ثبت لان قولهم ان المحدد موهومة يكفي في الرد عليهم لان الموهوم
ان كان لاحق له فهو واحد مطلقا والا فلا حدد وكلما الفرضين باطلا ما الاول فلائذ لا يتحقق الا مع حصول حالة له لم يكن
قبل الحق فاختلف حاله فهو واحد واما الثاني فلائذ الاشياء الحادثة موجبة لا يمكن انكارها فاذا قامت به قيام عرض كان
محلا للحوادث ولان قامت به قيام صدق ثبت قولنا ولم يقدرن به شئ هذا في الاثر ان الخارج في اما الذهني فان لوحظ الاثر
فكذلك والا فما حصل في الذهن ان لم يكن مسترعا من الخارج فليس هو للعرض وان كان مسترعا بل من القوم فهو مع جزء فيكون
حادثا لانه انشع من مركب مع هذا تختلف احواله في الوجوب في المختلف حادث وان اريد بالوجود الحادث فنحن انما نتكلم فيه فان
قلت كيف يعقل وجود حقيقة الحادثة قلت كما تعقل وجود نوال السراج الجدا وليس فيه من السراج شئ لان الدنيا منية الجدا

متقوم بالشعلة فيما صدق وقيل وكذا يقع فيما تحقق والشعلة هي الدخا المنفعل عن سفل النار والغيب لا يدرك النار
 ظهر ما أثر فعلها فان قلت أي تحقق لا يظهر في الجذبة تغيب بالذوات المتحققة الفاشية بنفسها فقلت هذه الذوات الفاشية
 بانفسها مثل الأنسب والجعل نسبها في التحقق والشأن في المنة والامر الله الذي هو أثر فعله احسن الحقيقة المحمدية والوجود
 المخلوق اوله والدواء الاول التي ليست منها القلم والعقل كنسبة النور الذي ظهر من السراج على الجذبة في التحقق والشأن والذوات
 في شعلة السراج التي في الدخا المنفعل بالاستئناس عن سفل النار حرقا بحرق وما تحفظك ونذرتك واستفلا لك بقولك
 عند امر الله وتحققه نذرتة بفعل الله سبحانه الا لتحقيق النور ونذرتة واستقلاله بالجذبة وكذا فاعند شعلة السراج تحققها
 ونذرتها بفعل النار فانهم ان كنت قهرا ولا فاسك ولا مكنة لا تخط بعلم ولا يأتك تاويله فقد كشفت للحق الصريح
 لا بالبحر في الموضوع المحمول فلا تعقل عن مقصده فانه لا انكلم على الوجود الحق الا على جهة الترتيب اذا وصفه اصف بصفه الجذبة
 قلت هذا لا يجوز لانه يلزم منه الجذبة واقلم ان الناس قد اختلفوا في الوجود كره في حيز الفلك والماء والشجر وما شبه ذلك
 هو بسيط ام مركب ام بسيط كالركب ام مركب كالبيسط فمن قال انه بسيط قال انه شيء واحد لذاته وان كان فيه لطيف كشيء
 فاما هو كنور السراج كلب اللوز ولو كان مؤلفا في ذاته او مختلفا لما ظهر منه الواحد ولما كان دليلا على الواحد تعالى
 اثره الاثر شيئا بصفه مؤثره التي عنها حدث ولا شك ان مؤثره ومدلوله واحد بسيط فيكون بسيطاً وانما نكتة ظاهر النكتة
 هو ارضه هذا باطل وادله مدخوله بطول الكلام بردها وليس هنا محله فان عرض في المتن ما يدل عليها اسطردها ان شاء الله
 نظري وهو لا يخرج من من يقول هو وجودهم من يقول هو ماهية ومن قال انه مركب قال ان كل شيء مخلوق لا بد وان يكون له اعيان
 مركبة وهو وجودها من نفسه هو ماهية وهما متغايران وقد شئت ان اقول ذلك بقوله ومن كل شيء خلفنا رجونا وقال
 عليه السلام ان الله تعالى لم يخلق شيئا فاما بذاته ودونه للذات اذ من الدلالة عليه استشهد بالآية ولذا قالوا كل ممكن روي
 تركيبي وهذا هو الحق الذي شهد به العقل وسبب انشاء الله تعالى ومن قال انه بسيط كالركب منهم من قال انه وجود
 وقع التصنع عليه والمهية ليست مجعولة لوصفها او ليست مجعولة بنفسها بل يجعل الوجود وليست مجعولة في الاعيان او انها فاشية
 من ذاته تعالى بغير توسط جعل ولا ارادة ولا اختيار بل بالايضا المحض وليست مجعولة وانما هي صفة عليا للاسماء الالهية لا انما
 عن الحق تعالى الا بالذات وليست مجعولة بل فاشية من ذاته بغير طلب فيها اليه لا بالايضا المحض او فاشية بطلب فيها بالبيان
 استعملها وانها من مقتضيات الذات ومقتضى الذات لا يتخلف عنها وامثال هذه الأقوال وكل من قال بواحد من هذه الأقوال
 جعل الشيء هو الوجود والمهية متحدة به في الخارج صادقة عليه مستمكة فيه وان تغاير في الذهن كما بره المصنف وان المهمية لا
 حقه له في شئيتيه بالذات وان كانت شاعلية لكونها غير مجعولة ففي الحقيقة هي خارجة عن مفهومه وان كانت مقومة له
 في الظهور كسائر الأعيان من بعضهم قال الشيء هو المهية وجعلها اولاً بالذات وجعل الوجود ثانياً وبالعرض فهي الشيء والوجود
 عرض وعارض على الأخصاين وبعضهم قال الشيء هو الوجود والمهية عرض الوجود كالأخصاين الثاني وهذا الوجود هو عينه وجود
 الحق سبحانه والمصنوع شاركهم وبعض هؤلاء قال هذا الوجود وجود مشيئة الله لا وجود الله ولا وجود محمد كما يفرضه في
 كل هذه الأقوال المنكثرة الخاطئة الشيء عندهم واحد الا ان المهمية والوجود على ذلك القول لازم له فهو يلزم الآخر كالركب
 فالشيء المخلوق بسيط كالركب لأجل ملازمة الآخر ولحق بعض الأحكام له باضاً اللازم وما حكمنا عنهم فيه نساخ التخصيل
 لعدم فائدة الأنسب فصلاً واستلزامه التطويل وانما ذكر بعض اقوالهم لتفريع بالاطلاع عليها بما بعد ومن قال انه مركب كالبيسط
 ان اول فاضل اجزاء لا تجزأ الف الشيء منها فهو مركب منها الا انها ليست مختلفة لتحقيق فيه ما يترتب على المركب من الاشياء
 المختلفة فهو ان كان مركباً بجذبة الثابت فهو كالبيسط والحاصل على المذهب هو اعيان الشان وهو التركيب الحقيقي في كل مخلوق

من العوالم الثلاثة اعني اجزيت الله هو عالم العقول والملوك الذي هو عالم النفوس والملوك هو عالم الالهيات يكون الوجود في كل
جزء من الالهيات والهيئات البسيطة الاولى جزؤه الاخر فقولنا انه لا يصلح في كل موجود توجب وانما قوله وما عدا ذلك في كل وشي من شئ
وهو ليس يصح كايان بل كل موجود حقيقة مركبة من اصلين اولهما من فعل الله سبحانه وهو الوجود وثانيهما من الموجود وهو الهيئة التي
هي انفعلا بفعل الفاعل لان المخلوق فاعل فعل فاعله كما مر وما في البيا بنمط العيان انشا الله تعالى والظلال والشيء بمفعول واحد العكس
بين وبينها عموم **قال** **ثريد** كروا عند لطيفة وحيا شريفه نسخ لنا بفضل الله والهاية هذا هو وقف عليه معزنا لبدء المعاد علم النفس
وخصه **مطل** وحصول
وخبرها الى الارواح الاحياء وعلم النبوات والاولايات وسر نزول الوحي والايان وعلم الملائكة والهاياتها وعلاماتها والاشياء الطاهرة
وشبهاتها واثبات عالم القبر والبرزخ كيفية علم الله بالكلية والجزئيات ومعزنا النفس والقد والقلم والروح اثبات المثل الاقلا
ومسئلة اتحاد العقل بالمعقولات واتحاد الحق بالخصوص **افق** **كيفية** **بذل** العالم من الفعل الى العقل ومنه الى الروح ومنه الى
النفس ومنه الى الطبيعة ثم جوهرها ثم المثل ثم الفلك الاعلى ثم الكريمة ثم الافلاك السبعة ثم العناصر ثم المعادن ثم النباتات
ثم الحيوانات على احوالها ثم الكون في الدنيا وما يجري فيها من التكليف والوجوب والوجبات التكليفية واحكامها والاطوار
ثم الممات ثم القبر والاحوال التي تجري فيه كما ذكره الشارع عليه السلام وعلم النفس التي معزنا معزنا الله والذات بترت الى احوال الدنيا بحد
وتعدل احوالها بتوسطها بين طرفي حالها وخبر النفس يوم القيمة الى الارواح الاحياء على احوالها من الاسلاميين في
على فرض مغارة الروح للنفس فان الروح تطلق نارة على العقل ونارة على النفس معزنا خسر النفس الى الروح التي على العقل جميعها به
لان كل روح ما بين النفتين مدة اربع مائة سنة تجذب الى ثقبها من الصور وفيه ستة مثال لان كل منزل يحل فيه رتبة من رتبة
التي هي النفس ونفسها ما كان يقبضه تلك المرات في المنزل الاول يحل فيه مثلها في الثاني ما دلتها في الثالث طبيعتها في الرابع
نفسها في الخامس روحها في السادس عقلها فاوّل نفحة الصعق الذي هو جذب بيد بالمشال واول البعث بيد بسوق العقل الى
الروح الى النفس على قول اهل الاسلام والى الطبائع والى المادة والى المشال والى الجسد فتركيب المعو كتركيب البدن كما ذكره
ومعزنا علم النبوات بانها لطف اجب الحكمة على الله مقرب من الطاعة مبعد من المعصية بحيث لا يبلغ الى الاجزاء ومعزنا الاوليات
كل لا يها بذكر النبوة وثانيها هذا ما ينظم من باب الاجال ومعزنا سر نزول الوحي والايان انه ترجمة او امر الله ونواهيته السن او اذنه
تفسير مطالبه من خلقه في الاشكال التأسيسية للايجادات الشرعية التكليفية والتكليفات الايجادية ومعزنا علم الملائكة
بانها الواح افعاله وحمله او امر ونواهيته كما قال امير المؤمنين عليه السلام في هويتها مثاله فاطر عنها افعاله والهاياتها
من الله سبحانه ما برز من فضل اركان عرشه في حقها من بواعث او امر ونواهيته من محو ثبات واجبا واعدام وقصد بسطو
علاماتها ما يجد المكلف في الواح جذبه مما يطابق الشرع لانه ترجا وحى الله والوحى على ثلاثة احوال وقع في القلب كلام من بعض
الاجازات والنباتات والحيوانات ما انت به الملائكة ومعزنا الشياطين باجتماع الواح استباخذ لانه وحرمانه ووساوسها بواعث
نفسا تكون لها كالارواح تسند الى هو النفوس الامارة بالسوء وشبهاتها ما تورد على خواطر الكلف ما بين الحق من
ابواب الانسيت بر او اعداده او مات اليه شهوتها او راحها او في صوت النسيم لها او في صوت حفظ دعوها او تفوتها وما شبه
ذلك واثبات عالم القبر ما اخبر الشارع عليه السلام من كتابه ورواياتنا ان القبور منكر وبكبر مبشر وبشر ضعفة القبر هو المطلق
وما شبه ذلك والبرزخ وهو حالة ما بين الدنيا والاخرة من مخاض ارواح ما حصى الايمان الى الجنة ما لم يغرب زيارتهم في الجمع الاحياء
واذا السلام لها اليهم مواضع خفرهم وما حصى الكفر والنفاق الى النار عند مطلع الشمس وغيد غروبها بمضوا الى بلهوت في برهوت
من حضر متورما جري على الارواح الى نفحة الصعق على الاجسادك ومعزنا كيفية علم الله بالكلية انى علمه وكل او بكتيات
الاشياء وهي العوالم الكلية التي تحها افراد اشخاص الكليات المنتزعة كالطبيعية والمنطقية والعقلية فانها اشياء ماثلة

في الجانب الآخر من الأكون وهذه المسئلة قد هلك فيها أكثر الخلق فلا تجد إلا مشبهها ومنكرها من قال بقول محمد والله صلياً
عليه لا يخطوا قدمه ولا يقولهم وقد كتب علي رسا الملائحة في وضعها في العلم لأبنة علم المهدي معني ما قاله آية الله
عليه السلام فلا تجد شيئاً من كل شيء موافقاً لما كتب إلا أنه تبع القوم فخرج عليه قول أمير المؤمنين عليه السلام ذهب من ذهب إلى غيرنا
العبودية يفرغ بعضها في بعض وذهب من ذهب إلى عبود صافية تجر بامر الله لا نقالها هي والحاصل الحق في هذه
المسئلة خلاف ما يعرف الأكثر ويهون الخطب على من جده عرفان العلم عين العلو في الواجب الممكن والغيب الشهادة ولم يعرف هذا
فلا يصيب الحق في هذه المسئلة أبداً وما لا يثبت ذلك إنشاء الله تعالى ومقر القضا والفد عند القوم ان القضاء حكم ان لا
يتعلق به حكم البدأ وهو متقدم على الفد والفد متفرع عليه وينفك على الفعل فهو متعلق بالحوادث والاثبات ومن كشف عن حقائق
متعاقباتها وأوجدها لا بل التشبيه كما قال جعفر بن محمد عليه السلام على قاروا الشيخ في الصباح في الدعاء بعد الوتر بد قدرتك
يا الله ولم تبد هيئته فشيءوك يا سيدي واتخذوا بعض أباك أرباباً يا الله فيمن ثم لم يعرفوك هي ومما يدل على التشبيه قولهم ان الفد
سابق على الفعل كما هو شأن الحادث فيقدم ثم يفعل والحاصل ان الفد عند أهل البيت عليه السلام ومن ياتم شأنا على القضاء كما
ذكر الكاظم عليه السلام ومغنا ما ذكره عليه السلام لا ما ذكره القوم لأنه معنى غير مستعمل عند أهل الوحي عليه السلام وإنما معنى عندكم كما
قال في الولي وأما في الأخبا فالقضاء معنى الحكم والإيجاب فيأخر عن الفد رتبة في الحق ان الفعل لا يجادي ان تعلق بالكون
أي الوجوه هو المشي وبالعين أي الصور النوعية هو الإرادة ويجد والمصنوع أي الهند كالطول والعرض والبقا والفتا
والأجل وما أشبه ذلك فهو الفد وبانام الصنع المصنوع فهو القضاء وباطها مشرحة العلل مبيناً لا سبباً فهو القضاء
العلم وهو ملك يستمد من الدواة وهو ملك ويؤدي إلى اللوح وهو ملك والقلم هو العقل الكل واللوح هو النفس الكلية
المثل التورية الأفلطونية بضم الميم والتأوي صواباً لا سبباً بضمهم في أن افلاطون اثبت صواباً لا سبباً في وجوها
وحقائقها في ذلك المبدأ الفياض ويريد إثباتها في ذات الحق عز وجل وعيان القوم تطابق هذا المعنى فاهم أثبتوا كل الأشياء
في ذاته تعالى بجواهر من هنا في ذواتها قال الملائحة نحن رسلنا أن للأشياء كلها حصولاً لا سبباً بضمهم بذاية بعدة
بالذات والرتبة من غير لزوم كثر في ذاته بسبب كثرها لوقوعها على الترتيب الذي يجمع الكثرة في وحدة وقال في الكلمات المكونة في
ذكر وجوه العالم قال فان الكون كان كائناً في عدم العين ولكنه مستعد لذلك الكون بالامر لا بالخلق المادة الموجد بذلك
واتصل في رأى العين امر به ظهر الكون الكامن فيه بالقوة إلى الفعل فالظاهر لكونه الحق والكائن ذاته القابل للكون فلو لا
واسم الفد للكون لما كان فما كونه لا عينه لا تبت في العلم لا سبباً في ذاته الغير المحجوب وقابلية للكون وصل الحية لسمع قول
كن وأهليته لقبول الأمثال فما أوجده الأهل لكن بالحق وفيه أو نقول ان الأسم الباطن هو بعينه في الأسم الظاهر والقابل
بعينه هو الفاعل فالعين الغير المحجوبة بعينه لها الفعل والقبول له بلان وهو الفاعل بالحد يد في القابل بالآخرى بالذات واحد
والكثرة نفوس فصحة ما أوجده شيئاً الأنفس ليس لاظهر وانتهى في كل قال الفارابي في أن قال ويجد الكل بالنسبة في ذات
فهو الكل في وحدة وامثال هذا من جلالهم وأما من عرف افلاطون فانه يعلم انه يريد بالذات في المثل هو العنصر الأصل الذي منه
خلقت الأشياء لا أنه يريد مراد مشائخهم وأخذن الحكمة عن الأئمة عليهم السلام غالباً ويريدوا يقولون ذات الله وهو يقولون ذلك في
الله المطلق عليه السلام بمعنى انها ذات الله نسبها إليه تشريفاً كما قال تعالى ونحن فيه من وهي قول علي عليه السلام وصف انفسهم
الشريعة قال أصلها العقل منه بدو عت والبدلت وإشارته هوها إليه إذا كنت شاهدة ومنها بدت الموحات واليه
نعمو بالكمال في ذات الله العليا وشجرة طوبى وسد المشي وجنة المأوى من عرفها لم يشق ومن جهلها ضل سعيه نحو المحدث والأخبار
نظامها مختلفة في الملامح ذلك الأصل واختلف العلماء في قبيل هو الماء الذي جعل منه كل شيء حتى قبل هو الوجوه وقبل هو

وقيل مولود من ربي اللوح يمكن الجمع بينهما فن قال هو الوجه فإد منه الهبوط كما قرئنا ومن قال هو الماء فاهل الظاهر على ذلك
واهل الباطن ياء بعينه مبطو واهل التأويل ياء لونه بالهبط لقبوطها ما لا يتناهى من الصور ومن قال هو العقل أراد بما فيه من
الاشياء المجردة عن المدة الزمانية والمادة العنصرية والصور الاسيية والنفسيية والمثالية ومن قال هو العرش الذي فيه من مثل
كل شيء كان في غيرهم مثل ما روي في عجائب المخلوقات عن الصادق عليه السلام قال فامن مؤمن الأوله مثله العرش فاذا شغل
بالركوع السجود فعل مثاله مثل ذلك فخذ لك الملائكة يصليون عليه ليستغفروا له فاذا اشغل العبد بالعصية ارحى الله
تعالى على مثاله ستر الاله انطلع الملائكة عليه في هذا انما يدل قوله عليه السلام من اظهر المحمدي وستر القبيح هو في خطبة البنا
قال عليه السلام قال تعارف مع الدجاجة والعرش في العرش مثل ما خلق الله في البر والبحر وذلك قوله تعالى وان من شيء الا عندنا
خزائنه ومن قال انه اللوح زاد انه النفس الكلية التي هي محل الخلق الثاني والعقد الاول ومعرفة مسئلة اتحاد العاقل بالمتقوله
على ما ياتي من طريقه المتص من القول بوحدة الوجه والزم لتصح هذه القاعدة من النساء الزنه بما فيه من فناء الالهة والتجاذف
في التحقيق لا يلبق بمثله وسبب انشاء الله تعالى بطلان جميع ما اعتمد عليه ويبين ما الزنه مثل انما الفاعل
المفعول والعلة والمعلول وما اشبه ذلك ما اتحاد العقل بالمعقول على معنى انه كتاب معنوي اي كتابا معا والمعقول
حرف وكما انه ونفع بالعقل هنا العقل الذي هو وجه العقل الذي هو القلب القلب الصدق يعني متعلقه الجسم الضويرة العقل
مدبر هو العقل ولما العقل الذي هو العقل فتعلق بالذات كك هو كالأش من الجسد بالنسبة الى القلب فربما يدل
انتراع المعالاة القوة المنعزة ومعرفة اتحاد المحسوس مذهب المتص فيه مثل اتحاد العاقل بالمعقول بناء على اصله والكل
هنا كالكلام فيما قبله والاتحاد عندنا في المحسوس الذي هو المرأة لا القوة المدركة **قال** ومثله ان البسيط كالعقل
فوقه كل الموجود وان الوجود كله مع ثبوت انواعه وافراده ماهية واحدة وتخالفا جناسه فصوره حقا وحقيقته جوهر واحد
له هوية واحدة ذات مقاما ودرجات عالية وانزاله الى غير ذلك من المسائل التي نوجدنا باستخراجها وتفردنا باستنباطها
ما قرئناه في الكتب والرسائل تقرنا وتوسلا الى مبدأ المبدأ الاول والاوئل **فوق** يريد بما فوق العقل هو العلو بالحق
عز وجل كما هو العز من كلامهم كفولهم انصاعه تعالى انه من ذاته ولم يخلق قبله والمعرف من مذهب اهل البيت عليهم السلام
كما يوضح احاديثهم لا تعارض ويدل عليه كتاب الله والعقل المستبين ما وارثهم عليه السلام ان فوق العقل الارض الميتة وارض
الجزء وهو من القابليات والترتيب الذي يكاد يضيء ولو لم تفسسه نار وفوق هذا الماء الذي جعل الله منه كل شيء حي وهو
الوجود الفاضل بفعل الله بلا واسطة وهو العنصر الذي عن افلاطون بان فيه مثل الاشياء على احوال وعلى احوال اخر العنصر
الذي فيه المثل هو ارض الجزر ومرجع الاحمالين الى ذلك المثل هو حصص الهبوط والمواد فعليه هو الماء والوجود او حصص
الصور والفصول وهو الزيت وارض الجزر والحاصل ان المراد بالعنصر هو الدواة وهو المقبول والقابل والفعل الذي هو العقل
على الاصح يستمد من الدواة ويؤدى الى اللوح بواسطة الرفاق الروحانية التي هي بمنزلة المصنع في تركيب جسد الانسان
وقبله مشيئة الله التي هي فعله والسرمد الذي هو وونه والامكان الذي هو مكانه وهو الحق الاكبر وهذه الثلاثة هي الوجود
الراحي والماء وارض الجزر يكونان بقولنا انهما من الوجود الراحي وانهما من الوجود للقيد فما فوق العقل خمسة والله من واهمهم
محيط وكلها مخلوقة لله تعالى بفضلهم والمراد ان العقل بسيط وما فوقه بسيط وهو الله تعالى وكل بسيط الحقيقة فهو
كل الموجودات وهذا باطل ما لا فلا ان العقل ليس بسيط الحقيقة الا بالافعال من غير من عالم الملك وانما هو ان البسيط
من كلام اوانل الحكماء لا هم كانوا يلقون الحكماء من الانبياء عليهم السلام قد استنبط الحكماء الباطن بعد الحكم فيقع الخطا في استنباطها
وكتبوا كتبهم بالسرانية ولما عرفت وقع بعض الغلط في التعريف في فهم كلام المشايخ فاذا قالوا هذا العقل مجرد برهان انه

مجزئ من الماده العنصرية والمادة الزمانية والصورة الانسية النفسانية والمثالية والى من اعدام وقال ان العقل مجرد
 الحقيقة كما يطلق على الخالق كما لا ان الخلق مؤلف لا بد له من اعتبارين احدهما من بة وهو الوجود وبولاقته واعتبارا من فيه
 وهو ماهيته وهو الصو وذلك لان كل ممكن زوج تركيبى فليس شئ ببسيط الحقيقة الا الله سبحانه وكيف يقال انه بسيط جدا
 احذر بان مركب في قوله تعالى مثل نور كشكوه فيها مصباح الابه الى ان قال ولولم نمنسه ونفشفه نوره الله هو العقل على ما
 عليه الروايات نضر مجازا ولو مجازا بالمصباح المركب من ذهن وفار وقوله كل الاشياء غير صحيح لان البسيط الحق ليس معه في ان له الله هو
 كونه البسيط الحق شئ فلا يكون كل الاشياء من ليس معه شئ ولا يكون من معه شئ ببسطا حقا وبان ببطلان هذا الله هو
 في محله انشاء الله تعالى اما العقل فليس ببسطا وفوقه اشياء غير المعبوض بالحق وليس ببسطا الحقيقة كل الاشياء لان البسطا
 تناسبت كل وشا وجو المغاير لان وجو الغيران كان غير لا بساطة والا فلا خبر هذا حكم يصدر في نفس الامر في الاعتبار
 والفرض لما بين ان الفرض بالاعتبار خلق الله وعنا من الوجود الخارجيه الدهرية والزمانية وقوله ان الوجود كله مع بيان
 انواعه في قوله هو واحد على ظاهر اطلاقه ليس صحيح لان صحة كلامه مبني على كون المراد من الوجود هنا الوجو المطلق الذي
 هو الواجب كحدث حقيقة واحدة فما في الحادث واجب الحد الحاشية هو هو لاحقة للرتبة وهو هوية واحدة ولا شك في
 بطلان هذا القول وبان ببطلانه وبطلان ما استدلل به المتص من المقتضى انشاء الله تعالى واما قوله ان مقاما ودرجا
 عالية فففيه ان كان منزلة انقلب عن حقيقة لان التنازل يلزمها التعيين المتعددة المخالفة وتسمى بلفظها التفسير للقيمة
 كالرتبة والجهة والكم والكيف والمكان والوضع ما يلحق بها من المميزات لما هيته كل تنزل ورتبة من اركان ذات الشئ لا تتحدد
 هيته وهذا سببها لا تعمل الشئ هوية بل بها اذا نزل فاذا نزل بذاته تبدلت تلك المستحضات فلا يكون مواها فان الفصول انما
 تبدلت الانواع واختلفت لانها لا يميز الناج من التاهق الا بالفصول التي في المستحضات المذكورة وهي في الجنب واحد مثاله في
 قورقم ومقرم وقورم فان المادة في الجنب واحدة ولما قلت الكلمة تغير المعنى تغير اعظما ولم يختلف فيها الا الوضع وكذا
 فرقم في الكم الله هو الفلة والكثرة والحاصل انما اذا اخذت حصته من الجوان صلح لما شئت من انواع الحيوانات ما خلا
 الفصول فكذلك الوجو لو نزل بذاته لم يكن اياه وان كانت تنزل بمظاهرها التي في افعاله واما افعاله لم تكن هذا الكثران هو
 واحدة فافهم وبان في ثمة البان انشاء الله تعالى وقوله نوسا الى مبداء المبادى والاول الا وائل ان اراد به التفسير للقيمة على جهة
 فلا بأس ان قد يحصل به ليس على كثير من الناظرين في كلامه لا فهم لا يفهمون منه الا الحقيقة وان اراد به الحقيقة فنعمة قوله تعالى
 لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد فان مبداء المبادى مسال المبادى في المبدئية او متحد بها على راي المتص من اتحاد النصب
 على اى معنى فرض المبداء وكل اول الا وائل وانما انبه على هذا ومثله ليعلم مذهب لان مذهبنا لك لو كان القائل لهذا الكلام
 مثلا انا لم يعرض على لاني لا ارى هذا الراى وانما اقول كما قال المومنين عليهم السلام انهم الخلق الى مثله وانما الطالب الى
 شكله في كل اى ما على المجازا وعلى ان مراد مبداء المبادى واول الا وائل الخلق الاول قال واعلونا هذا ليست من المجازا
 الكلامية ولا من التقليد انما العامة ولا من الانظار الحكيمية الجينية والمغالطة النفسانية ولا من التخييل ان الصومعة بل
 من البرهان الكشفي الذي شهد بصحتها كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله واخاديث اهل بيت النبوة والولاية وكلمة
 سلام الله عليه عليه لم يعين وجعل هذه الرتبة مطوية على فائده وموقفين كل منها مشتمل على مشاسع منها لها
 لمناسبة بين الفحو والظواهر والعلن والسر مستعينا بالله ومستمد من اهل ملكوته افق كلامه هذا ذكره سابقا
 وهذه الدعوى انا احب ان تعرضها على عقلك اياك ان تنظر الى من قال فقول في نفسك هذا فاصل العصر وواحد الدهر
 كيف يجوز ان تقع منه مثل هذه الاغلاط والهفوات البتة فتكابر عقلك حتى يدعوك الحال الى اويل ما قال ويصحح

لم يدل عليه كلامه بل نظر إلى ما قال وأنا أذكر لك الآن قوله الآتي قال فأنك إذا فرضت بسيطاً هو ح مثل الوقت ح ليس
 محيية أنصح أن كانت بعينها حيية أنه ليس ح حتى تكون دائرية مصداقاً لهذا السلب فيكون الأجزاء السلب شياً واحداً
 يلزم أن يكون كل من عقل الإنسان عقل ليس بغيره بل يكون نفس عقله الإنسان نفس عقله ليس بغيره لكن الأوزم باطل والمرد
 كل فظهر تحقيق أن موضوع البحيية مغاير لموضوع أنه ليس بـ ولو تجسب الذهن فاعلم أن كل موضوع سلب عنه أمر وجودي
 فهو ليس بسيط الحقيقة بل دائرية مركبة من هيتين جهة لها هو كذا وجهة هو لها ليس كذا فبعكس النقيض كل بسيط الحقيقة
 موكل الأشياء أنه في سالك بالله هل كلامه هذا من البراهين التي يشهد لها الكتاب السنة ولخادم بيت الله عليه السلام
 من الأنظار الحكيمة البحيية والمغالطات النفسية فان قلت بالاول فانا ان شاء الله سبحانه ان يصحح لك جذاذك فاذا لم يكن
 كلامه هذا من الأنظار الحكيمة البحيية فما الانظار الحكيمة البحيية وكل رتبة من هذا القبيل التي نقاوا بطله ثم اقول
 في بعض نقض كلامه هذا بسيط الحقيقة هو الذي فرض مع شيء غيره ولم ينف عنه شيئاً فتركب حقيقة من الاثبات والتنف
 موالد لم ينف عنه شيء لأنه لم يكن معه شيء في رتبته فان كان الحقيقة هو الذي فرض مع شيء غيره ولم ينف عنه فهذا مركب وان نفى
 عنه ذلك الغير لم يكن ذلك البسيط كل شيء اذ لا شيء الا المنف فيتركب من الاثبات والتنف وان كان هو الذي لم ينف عنه شيء لعد
 وجو شيء في رتبته فهذا بسيط الحقيقة ولكن اتي شيء يكون هو كله ثم الأشياء كلها صنع منها ما كان ومنها ما سبكون
 ومنها ما لا يكون وان كان ممكناً ومنها حق ومنها باطل ومنها طيب ومنها خبيث كل شيء من هذا انما هو شيء بما هو مومن
 طيب خبيث حق وباطل وكون وعد فعل قوله بعكس النقيض هو كل ما كونه وما لم يكن وكل حكر وكل فيج وايضا التنف
 لا يكون قيداً للثبات الا اذا اخذ قيداً للثبات الذي هو الايجاب لتحقيق التركيب في الحقيقة لا التنف الذي هو لنفي شيء لشيء فترى عند
 المميز كافي الصفا السلبية ولذا قال امير المؤمنين عليه السلام لکمبل موال هو وصحو المعلوم فانهم ياء انشاء الله تعالى
 كالالبان في محله فبعكس النقيض الذي ذكره مبني على مانفاه من التغليد والمغالطات والتحيد والمص كان جيا من الأشياء
 مجتمع الاجزاء والان هو ميت متفرق الاجزاء فيدخل باحواله المتغيرة في تلك الاشياء فان مثل الثغرات بامواج البحر با
 الى البحر كالجد وفيه قبل الثغرات من الاشياء حال تغيراتها وانما هي شيء بما هي ثغرات فان جعلها موهو فكل محدث موهو
 موهو بالحق هو من الوجوه وكلامه لا كما ذكرنا من عري في الفصول في قوله فلولاه ولولا لما كانا لكانا ان قال وقد خلقه
 منه تكن روحاً ونحاً فاعطينا ما يبكره فينا واعطانا على ان معناه كونه كل الأشياء يرجع الى احد من امان ان يكون هو كل
 الأشياء من حيث غيره بما فيها من فئات الامكان لان هذه الفئات ايضا من الأشياء واما ان يكون كل الأشياء لا من حيث
 الأشياء او من حيث لا اشياء ولا مغاير جو بما لا يعلم سبحانه شيئا سوا وكلها باطلة فيبطل المعنى على الاولين واللفظ على
 الثالث وليس هذا موضع الكلام على ما ذكره واتما ذكرناه على قوله ان ما يدركه يشهد له الكتاب السنة وليس من الانظار الحكيمة
 البحيية ثم انظر فيما ذكرناه لا في القولين يشهد الكتاب السنة واحاد يقيم عليهم السلام وقولهم لنا سببه من الفحوى والظاهر
 هو المعنى واستعمله في معنى الاشارة وقوله مستمد من اهل ملكوت الملوك صالفة في الملك وموعنة المعرف لستعملونه
 غالباً في عالم النفوس اما الجبروت فالأكثر من يطهرون على عالم العقول وبعضهم يطلقه على مجموع الملوك الملوك ومنهم
 من يعكس فيجعل الملوك اهل من الجبروت ويستعمل الملوك كثير في القران والأجاء على زمام الشيء الذي به قوامه والمراد به عند الله
 العقل الفعال يصير الحق المخلوق وبإذ انشاء الله تعالى الكلام في حجة زيادة على ما تقدم قال الفاتحة في تحقيق مفهوم
 الوجوه واحكامها واثبات حقيقتها وحواله وفيه عشا فوق كسب مفهوم الوجوه ما هو اعم من الاصطلاح في بعض معتقدها
 من شيئا بان حقيقة كل شيء ولله ليس له ادب الام لا تراعى الذهن ما شيد لك وعلى هذا المعنى يراد باله وهو المعنى الخارجي

باحكامه مثل قوله انه حقيقة كل شيء وما اشبه ذلك من كونه منبسطا على جميع الحقائق مع توحيده في نفسه من غير ان يكون
 في ذاته وباتبا حقيقته مثل قوله لو لم يكن الوجود موجودا لم يكن شيء من الاشياء موجودا واما جواله مثل كيفية شموله للاشياء
 وبان الكلام فيها ان شاء الله تعالى قال المشعر الاول في بيان انه غني عن التعريف بانته الوجوه اجلة الاشياء حضورا وكشفا واما
 اخفا بما تصوروا واكتنا ما فهموا غنى الاشياء عن التعريف ظهورا وضوحا واعمالا وهو يتلخص بخواص معينة وتخصا
 اذ به يتشخص كل متشخص ويتعين كل متعين من مخصص ومن متشخص بذاته متعين بنفسه كما ستعلم اقول الاثنية للشئ
 حقيقة بل كونه ثابتا حافا فهو اجل الاشياء لانه ابدنها واطهرها حضورا وكشفا لان الحضور والكشف انما هو بالوجود
 التي هي اثر الوجود وماهية الشئ ما به يجاب عن السؤال بما هو حقيقة اما بحده الحقيقي او بحقيقة المعلول بالبداهة فماهية
 التي هي كنهه وحقيقته المستول عنها اخفى الاشياء وانعدها عن العقول والافهام تصور واكتناها لان الشئ اذا اردت
 تصوره لا بد ان يوجه عقلك او خيالك الى جهة التي يحل فيها وتبين من الوجود وتمثل هيئته التي لها ممتنا عن غيره
 كان الشئ هو الوجود وادراكك وعقلك توجهه الى جهة او الرتبة والتمثل والهيئة والامنية والغير وما اشبه ذلك
 لتست غير الوجود فاني شئ تطلب في الطالب والمطلوب فمفهوم الشئ ما يفهم من اطلاق لفظ اسمه خاصة باعتبار ان
 مادته وهيئته الموضوعين بازاء معنى الذهني الانزاعي لمرعا المناسبة لمعنا الخارجي الذي لا اجله التاليف لا اجله
 الوضع فليس يعمل في المعنى الذي وضع اللفظ بازائه وهو مراده هنا فمفهومه هو غنى عن التعريف لان كل ما سوا الا
 يعرف الالة ولا يظهر ولا يتضح الالة اعمها لان كل شئ هو شئ ان كان موجودا وان لم يكن موجودا فليس شيا فقولنا اعمها
 الاشياء شمولها انما يصح على قوله بان كل شئ موجودا واما قوله بان الشئ اعم من الوجود يكون الشئ اعم من الوجود فهو
 الشئ هي حقيقة المشار اليها بالثبوتية الدالة باصل الوضع على ثبوت الثابت وبالواو الدالة على الغيبة عن الوجود
 فهو الشئ حقيقة الميزة بالاشارة بين فهو الوجود اخلاصا لخواص معينة وتخصا لان تعينه وتخصه من ذاته بمفهوم
 ان تعينه وتخصه ليس من غير وتعين غيره وتخصه منه وهو قول المصنف اذ به يتشخص كل متشخص ويتعين كل متعين لان
 لان الشخص والتعين قوة ظهور المنشخص والمتعين شدة وهما مقابلان للخفاء والضعف اللذين سرهما القفد العدم
 وهذا ظاهر في ذكره الاثنية والمهية والكنه بغنى المغايرة فيه نظر الالة لا فائدة كثيرة في بيان ذلك قال واما انه لا يمكن
 تعريفه فلان التعريف انما يكون بالحد الرسم ولا يمكن تعريفه بالحد حيث لا جنس له فلا فضل له فلا حد له ولا بالرسم لا يمكن
 ادراكه بما هو اظهر من واشهر ولا بصورته مستالا فمن لم يعرفه فقد اخطا اذ قد عرفه بما هو اخفى اللهم الا ان يراد تعريفه باوفا
 بالبال والجملة تعريفها لفظيا اقول يريد بقوله انه لا يمكن تعريفه لما يلزم من ذلك فان ما يعرف به الوجود ان كان وجودا لم
 تعريف الشئ بما لا يعرف الالة او تعريفه بنفسه فلزم الدوان كان غير وجود لم تعريفه الشئ بما يسميه فيكون سرا لا كشفه
 فلا يكون تعريفه ممكنا لان التعريف ان كان بالحد ناقا او ناقصا لا بد منه من الجامع والجنس فربما او بعيدا فيكون جامع
 له ولغيره ولا شئ غير الوجود خلعه ولا يدخل فيه مع غيره الا العدم ولا يجمع المتنافيين جامع الفضل المانع موقوف على وجود
 الجامع كذا تعريفه بصورة مستالا فان حصول الصور المستالا موقوف على ثبوت غيره الا ان يعرف بعض مظاهر بعض الاجل
 كما قال تعريفها لفظيا واعلم ان المصنف يريد من الوجود معنى غير ما يريد اكثر الباحثين عنه لانه يريد الوجود المطلق الصادق على
 الواجب الحادث صدقا حقيقيا دانيا ومو حقيقته واحد وكلامنا في الوجود الحادث وان الوجود المطلق بالمعنى الذي عننا ما اجل
 ملاحظ في الكلام على كلامه ما يصح عندنا فقد بواقفة لفظا وقد يخالفه لانه يعني بهذا الالجابا الواجب من اجله مع هذا
 متبا اعمقا على ما نقاسا بقا من الانظار الحكيمية البحيثية التي نقاسا مرتين ولم يخرج عنها طرفة عين وانما يتعمق ما نالوه

شوا

فالوه فانه يتبع في صحيح الحكم الفضا من حمل محمولاتها على موضوعاتها فيما لم يثبت موضوعها او محمولها الا في الاعيان الذكي
 ليس ثبات الاله الذهن وان ما في الذهن ليس شئاً من خارج بل هو وجوده مستقل بفعل برغمه على المنع والحمل لا يصح الا
 على موجوده وقوده في الذهن كذب القضية لان ان حدث في الذهن فليس ممثلاً بل هو ممكن فاذا قبل مثل اشراك الباري بالمنع
 ان كان موجود في الذهن كذب القضية وان لم يكن موجود بطل الحمل وان كان باعياً الخارج في الامتناع فليس الخارج بمنع
 لو سلم فيه امتناع لم يكن موضوعاً مع انما يدب ان في الذهن لا يكون الا انتزاعاً وان الانتزاع في ظل لا يفهم الا بذات
 الخارج الذي هو والظلال فيكون الشريك ممكناً ولو سلمنا ان ما في الذهن مستقل فهو ممكن لا يمنع وكذا حمل ما هو اعتباراً على
 على موجوده يرتبون عليه احكام وجوبه خارجيه والحاصل ان مقرر الله سبحانه ومقرر الاشياء كما في اصل البدل انما لا يثبت
 ذلك بالفواتين المنطقية لان المنطقية على مدارك عقولهم الاكتسابية وعلى ما ينفرد من دلالة الالفاظ والالفاظ ومنها
 الله سبحانه وتعالى بعباده كما اطلع عليه اهل العصبه عليهم السلام وقد خبروا عنها على سبعين وجهاً واللغة التي يعاطونها الناس بمن
 عليها علم المنطقية وجه واحد من سبعين فكيف يكون عقل استسوا مداركه على وجه واحد من سبعين بغير ثبات اصله بمن على
 سبعين وجهاً واستقف على ما يصدر مقالة هذا كله انشاء الله تعالى فاول ما يراد على تعريف الوجوه ان اذا كان كل وجوداً
 شيئاً واحداً في الخارج عند المصنف وان تعار في الذهن قد قال ان تصور الشيء مطلقاً عبارة عن حصول معنى في النفس مطابقاً
 في العين يراد من حصول معنى ان حقيقته تكون في الذهن معارضاً عن العوارض الخارجيه وما العوارض الخارجيه على ما حققنا و
 انشاء الله تعالى الا المهيبة ومما لها فلم يبق من الشيء بعد العوارض الخارجيه الا حقيقته في الوجود لانه حقيقة كل شئ فاذا اخذ
 نقل المهيبة الخارجيه الى الذهن بعد طرح عوارضها الخارجيه مع ان الذهن وجودها لها جانقل الوجود اليه بعد طرح
 بغيره خارجاً بحقيقته مع ان الذهن وجوده غير مغاير له كما شئنا اليه في غير محله عليه ما يجزم على غيره لوجود الجنس والفصل
 لتعدد انواعه واقام على ما نريد من الوجود الذهن بانه انتزاعي على ما ينفرد من المهيبة كما في الوجود فحكمه فيه حكم غيره فيه ثم اذا كان
 عند الوجود حقيقة كل شئ وهو حقيقة واحد وعنده اكثر الاشياء يجوز تعريفها ولا شك ان المعرف حصه من تلك الحقيقة
 فيلزمه تعريف الحق تعالى بالحد والرسم فان قال القوش الكثير حادثه قبل له ان كانت بعينها في الواحد البسيطة بغير تحييق
 التحديد ان كانت من حيث الواحد البسيطة فليس الوجود من هذه الحقيقه لم يكن كل الاشياء والعوارض الوجبه للكثرة من الاشياء
 وان كانت لا حقه للمراتب الا كانت الواحد من حيث في حد كثره والكثرة من حيث في كثره وحد وتعد الاعيان ان اتماخر في
 على مختلف الجهات والاحوال وقوله انه شامل للاشياء شمولاً لا يفرق الا العلماء الرايحه مصرح بانه غير ذلك من الوجود كل الاشياء
 فان بان التفرقات والكثرات والمرتبات من الحقيقة وفصلها بعينها وميزها بما يعبى اعيناً صحيح الشمول ووقع التحديد ان جعلها بالحد
 بطل السريان الشمول والكلية المتناهية والاعين ان حكمها بالحد بطل الشمول الكلية وان حكم بالوجود وقع التحديد ففهم
 هذا العيان ومنها فافهم ان يكون في ما شئ من دليل المجادلة بالتي هي احسن كما هو مقرر في علم المنطق وما يشبهه لان المطالب الالهية
 والمعارف الربانية لا تدل على دليل المجادلة بالتي هي احسن انما تدل على تعذر دليل الحكمة وهو هذا الموضع الذي تسمع ما كتبت لك
 فانك اذا نظرت في كلام الله الحكيم عليه السلام وجدته من غلط ما كتبت لك من غلط ما كتبت لك بل لا يتركها بوجدته في احاديثهم من غلط
 المعصية وانما هو على غلط ما كتبت لان من دليل الحكمة والله سبحانه جعل الادله ثلثه فعال اربع السبيل بك بالحكمة والوعظه بحسنه
 وجاهلهم بالتي هي احسن فالدليل الحكيم الاله المعاني الحقيقية كما تسمع من كلامي المجال ما يدرك في كتب علم الكلام من الحد الباطني والافس
 وبالله اسكنكم سبباً الاحكام الشرعية الفرعية ودليل الوعظه الحسنه مثل الناحية عليل بان الائمة عليهم السلام علماء احكام
 انبياءنا صومئيد من الله سبحانه فلا يقع منهم سهو ولا غفلة ولا جهل ولا يربو عن الصواب في حال المر الله العباد باسماهم والهد

کھنڈ

الصَّوْنُ المهيبة الأولى من الخلق الثاني وهي حصنة من الناطقة الإنسانية للمؤمن وإن كان كافراً أو منافقاً فخصه
 الناطقة شيطانية فالوجوه والطينة التي خلق منها كل شيء وقد اُصطلحوا على تسميتها بأعقابها أو لها نسبة بلا
 لأدراك المعنى واختصها للتعبير فباعتبار كونها جزءاً للمركب شيء ركناً وباعتبار ابتداء التركيب منها شيء عنصراً وباعتبار
 أنها التحلل البشري استقصاً وباعتبار كونها قابلاً للصورة الغير المعينة شيء هيوئياً وباعتبار قبولها للصورة المعينة
 شيء مادة وباعتبار كون المركب مأخوذاً منها شيء أصلاً وباعتبار كونها محلاً للصورة المعينة بالفعل شيء موضوعاً وهي في الحقيقة
 شيء واحد هي الطينة وهي الماء وهي الوجوه والمراد منها هو الوجوه الثلاثة أحدها الله لا من شيء وهو أثر فعله النكوي و
 متعلقه ولم يكون شيئاً بفعل النكوي ابتداءً غير ثم قسمته على أربعة عشر قسمًا في نار لا في مراتب جانبية وطائفة
 ونجمه ويهله ويكبر الف درهم في كل درهم فيها ظهري مائة الف سنة ثم كَوْن من شعاع ذائبة جميع الذوات المجردة التي هي أرواح
 ابتداءً عليها مائة الف أربعة وعشرين الف قطرة ثم كَوْن من شعاع هذه الذوات من ذواتها وهكذا كما ذكر خلق من
 هيئات الوجوه الأولى الذي هو الذوات الأربعة عشر صفات الذوات المجردة التي هي مائة الف وأربعة وعشرين الف وأعطاهما
 ومن شعاعها هيئاتها من دونها وهكذا ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت وهذه الطينة التي هي الوجوه في جميع أحوالها
 التي اُصطلحوا على تسميتها في كل حال باسم إلى لها بال تنزل لأنها وما ينفرع منها من الصفات والأعراض ليس في الكون غير غير
 معيّنًا ومشتقًا من الله سبحانه من شعاعها أو من أظلمها وعكوسها وكلها مما يمكن تعريفه بعضه ببعض وإنما اُحاطوا
 تعريفه لأنه عندكم أنه شيء واحد بسيط لا يسند إليه غيره ويسند كل ما سوا إليه وهذه التكررات من ظاهرها وتنزل
 مقاماته ولكن وحدتها قد طوت هذه التكررات ويتحد الكل بالنسبة إلى ذاته فهو الكل في وحدته فلا يمكن تعريفه وقد نفد
 ما فيه كفاية في الجواهر هذه الأوهام المنقومة بالغا لظواهرها في كلامهم وإن لم يشعر بها فان شمولها ذلك اشترائه
 محلاً على رأي المصنف هو كشمول الخشب للسير والباب الصنم لأنه هو وجودها وانما تعدد بتعدد الصور فيكون الشمول إنما
 تحقق بتكرارها في الشيء لم يتحقق إلا بالخصص الوجوه المتغايرة بتغايرها الموجبة للصحة والتحديد والموهول كانت
 موجوه ولو بنسبة حالها ومتخلفة كل حصنة وكثرت أفرادها وجر عليه ما يجر على غيره والأفلاك وكثرة ولا شمول ولا
 كلية كما تقدم لكن الواقع الضرورة حالها كان بالكثرة فنفذ التحديد بتعدد هذا الكلام وما قبله فأنه ليس شيء من الأجزاء
 التي ذكرها بل كلها ضرورية وجزائية ومحسوسة أما الأبحاث فيحصل منها مقدما صناعية صحيحة في الحقيقة راجعة إلى
 صحة ترتيبها على القواعد المفردة وإن خالفنا الواقع مثل ما ذكرنا من استدلال المصنف على أن العقل موقوف بسيط الحقيقة
 وهو باعتبار ظاهر اللفظ صحيح لكن العقل بالنسبة إلى الأجسام بسيط والله سبحانه بالتسبيل إلى الأجسام بسيط فإذا كان
 الله بسيطاً الحقيقة والعقل بسيطاً الحقيقة وكل بسيط الحقيقة كل الأشياء والألتركيبات شيء والذات فرض بسيطاً مركباً من
 ذاته ومن نفى غيره هفت فرجع تصحيح المقدم على لفظ البسيط وتصحيح كونه كل الأشياء على فرض غيره معه ليلزم أما أنه مركب
 من ذاته ومن نفى الغير وهو غير جارٍ وأما كونه كل ما سوا وقد بينا سابقاً أن المصنوع كيف يكون بسيطاً وهو مؤلف
 أقل من مادة وصورة فلا تصح طباً العقل موقوف من المخلوق كما ذكرنا سابقاً وكيف يكون البسيط الحق كل الأشياء ولا شيء معه
 لأن النفي والكلية إنما يتحققان مع جوهر الغير كونهما فيه بنحو اشتراك من البساطة الحقيقية إن كان يعلم أن فيه غيره ولو بنحو اشتراك
 وإن لم يعلم فكيف يكون كل الأشياء فان قلت لم يرد ما فهمت قلت إن أرادوا ذلك والأفالع الباطلة لأن صحة الاستدلال
 بعكس النقيض موقوف على كونها في ذاته ولم تغايرها في ذاتها باعتبارها وإن كانت غير باعتبارها لأن تعدد الأعيان بتعدد الجهات المستقلة
 للتركيب وإنما اُطلقنا الكلام لكثرة ما يترتب عليه من الفوائد **قال** ولا ينبغي أن تصور الشيء مطلقاً باعتبار خصوصية معناه في النسب

سابقا له في العين ^{وهذا} يجري فيما عدا الوجوه من المنها والمهيات الكلية التي توجد نارة بوجوه عينها أصيلا نارة بوجوه ذهنية ظلي
مع انخفاض ذاتها في كلا الوجوه وليس للوجوه وجودا آخر يبدل عليه مع انحطاط معناها خارجا وذهنا فليس لكل حقيقة وجودا
الأنحوا وحدها من الحصول للوجود بوجوه ذهنية ^{منشقة} وليس بوجوه ذهنية فليس بكل ولا جوه ولا عام ولا خاص فتكون ذاتها امر بسيط
بذاته لا جنس له ولا فصل ولا موافق لجنس شيء ولا فصل ولا نوع ولا عرض عام ولا خاصة هي أقول كلامه هذا التعليل بأن
منضمين لمقدمته هي بيا حقيقة التصو لتعلم بمعرفتها عقد تصو الوجوه لترتب عليه عقد يعرفه بالحد أو الرسم فقال إن تصو
الشيء مطلقا أي سواء كان تصورا بالحقيقة أو بالظاهر من جميع الأشياء لأن إطلاقه يشمل الحالين أما الأول فلأن مقتضى
نفي المحددية مطلقا أن يكون بعد طلب المحدد بحقيقة أو برسمه وأما الثاني أعني من جميع الأشياء فلا بد من الفاعل على
الشيء الشامل لكل ما يصدر عليه ثم يتن فاجبر عن مطلق التصو بانه عبارة عن حصول معناه في النفس مطابقا له في العين ^{بد}
أن المعنى من كل شيء في الجملة له حصول لكل حصول منها عوارض يحصل لها ما يناسبه من الممكنة والأوقات أحدها
الحصول الخارجي ما يرص لذلك المعنى الحاصل من العوارض المحصلة له في الخارج ثابتهما الحصول الذهني بما يرص لذلك
المعنى من العوارض المحصلة في الذهن فكان ذلك المعنى يظهر في النفوس بلباس خيال في ذلك الخارج بلباس خارجي ومعلوم أن
اللباس والملبوس بوجوه فالحص من هذا أن التصور عند حصول المعنى الخارجي من عوارض الخارجية مما في الذهن
الحقيقة التي كانت في الخارج بعد طرح الشخص الخارجي وهذا المعنى يعلم من قوله حصول معناه أي الشيء مطابقا له في
المعنى الذي نقل إلى الذهن في العين الخارجية يعني ذلك في النفس هو الذي في الخارج إذا عرفت كل واحد منها عن عوارض المميز
بينهما المميز العارضة لكاتبها ووقتها وأصل هذا موافق لما ذهب إليه أهل التصو من أن الوجوه الخيالية أصل الوجود
الخارجي الخارجي فزعمه وليعلم أن هذا الذهني غير الظلي الذهني الانزاعي الذي هو حقيقة وقد ذكرنا سابقا أن الذهني عندنا
كله انزاعي ظلي ويأتي بيا هذا انشاء الله وأعلم أن المصنف في هذا المعنى للوجوه الذهني وهو المعروف من مذهب في كتابه
صريح كلامه كنهه وفي هذا الكتاب في هذا المعنى للذهني وجعل للذهني وجودا آخر كما ذكره غيره وهو الانزاعي الظلي الذي
وجعل منه العقول الثابتة كالشيئية والجوهرية والممكنة والإنسانية والسودانية وغير ذلك وأخرجها من حقيقة بوجوه
وعنى بالوجوه المجو عند الحكمي لهذه الحكايات وأما في فلهو اعتبارا به يعني ليست الوجود في كتابه الكبير جعلها من الوجوه الخيالية
عرفوا الحكمة بالها علم بأحوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في الواقع وعدا من جملة الحكمة معرفة أحوال المعقولات الثانية أحوال
أنواع المقولات التسعة النسبية قال هذا هو الأمر الأول والأشكال والجوهرات ويندرج عن الوجوه لكل شيء من الأشياء
له مرتبة خاصة من الظهور ودرجة مخصوص من الفعلية والحصول أي مجسب الخارج غاية المجد العلو هو الوجود القوي الواجب الذي
هو محض الفعلية والكمال بلا مشابهة نفس فيصو أصلا وما سوا مصحوب بالقصور والأمكن الدائيتين على تفاوت مراتبها فها
مكلا بعد عن منبع الوجود الوجود كان تصوا أشد ما كان أكثر إلى أن ينهي الوجود في سلسلة الجواهر إلى غايته من النزول والخسنة يكون
وجوها الجوهرية عين قوتها بالتصو الخال في فعلها ومحض القوة والاستعداد ووحدها الشخصية يعني أكثرها الأنفصا
نارة ووحدها الاتصالية الأخرى في سلسلة الأغراض عرض بحقيقةها ووجوها نفس الشوق والطلب السلوك إلى عرض
آخر كنهه وكيف وأين ووضع على سبيل التديج فهذا لحظ ذلك لعارض المستم بالجرية من الوجوه العينية انتهى فإذا عرفت بأن هذا
مذهبه بكل عرض أنه من الوجود تحقق بقدر ما قبل منك ما هو الحق عندنا فغرضه في هذا الكتاب عن حقيقة الوجود لئلا يلد منه وتو
التحدي الذي كلفه في هذا على الطريقة المعروفة عند المشايخ وبعض النكبات لكن ثبت للماهيات الكلية حصولها في
الذهن غير الحصول الخارجي فانه عند حصول الوجود لا محالة خارجا ولو قيل بحد الحصول للماهيات كما هو ظاهر سئنا لما قال

نصوات السائل للوجود وأخرجه بالاستثنا مشرحة الدخول الحاصل ارادة رفع نوبت الدخول بالاستثنا يسقط عن الفرق
بينه وبينها دعوى انه ليس وجوبها آخر بتبدل عليه مغالطة لأن الوجود بنفسه في الخارج الماهية هي في الخارج كما هو
عندنا وفي الذهن بالعرض وأما عند فلو جاز للماهية في الذهن فوجوبها الاصيل الحية فيه هل هو غير الوجود الذي عنان
هو هو من كان غير كانت ثلثة وان كان هو اماه فان تصورنا ما جردناها عن الخارجية فقد حصل الوجود في الذهن عارضا
او معرضا على الاضالين فذلك بثبوت عرضة ذهنية للوجود فقد حصل الاصيل والعارض في الذهن ان نعه بالاصيل للماهية كما عندنا هو
في الخارج فقد كان لها خارجا اصيلا ذهني فكل الوجود اما ان الفارق بينهما ما هو عينية في الوجود ومغاي الماهية فهو فرق في
الاختلاف في الانفصال في الحصول في الذهن عند فقد سائر الوجود في الوجود الذي في الخارج مع ان الوجودي للشيء براد منه بحسبه
بحيث يترتب عليه اثاره المنسوبة لذلك المقام كك الوجود الذي في ذاته براد منه ما هو بحسبه بحيث يترتب عليه اثاره بنسبة كان يحصل
في النفس معناه اوهيئة كونه عارضا للعرضة ومعرضا لها ان النسبة جارية بين الماهية والوجود اما الماهية فظاهر كما اظهر
به فوجوبها الاصيل في الذهن بحقيقته فان جعل قبل في الخارج فقد نقل في الذهن بعد طرح العواض الخارجية لكن قولهم بعد
طرح العواض الخارجية يلزم منه جوفها في الخارج كما نقول ولم لا نقولون الا فلا عواض خارجية لها ووجوبها الظلي معلوم
واما الوجود فما المانع من نقله الى الذهن بوجوبه الذي هو بنفسه لانه هو معناه ولا مانع من نقل الماهية بما هي عليه عنده الا العواض
الخارجية وهي نسبية فان كان للوجود عواض خارجية طرح الان نقل بنفسه كما نقلت الماهية بنفسها وكون وجوبها غير ذاتها غير
فارق على انا نقول له اخبرنا اين ادركت الوجوب حتى قلت بغير ذلك بغير في الذهن ام في الخارج بغيرك اذ لا يخلو ادراكك له ومعرض
به من كونه في الخارج بغيرك او في الذهن بغيرك فقولته وليس للوجود وجوب اخر بتبدل عليه فيه ان له وجوبا ظليا انتزاعيا
يتبدل عليه ففي الخارج جو بنفسه بالحقة من القبول الخارجية وفي الذهن جو الظلي الانتزاعي يتبدل بما له من القبول الذاتية
كهية الذهن صفاته وكبره وصغره واستقامته واعوجاجه لونه على ان قوله ان الوجود متحد بالماهية في الخارج يعرض لها
في الذهن في هذا العارض للماهية ما هو هل هو الوجود الاصيل الخارجي ام هو الانتزاعي الظلي وهذه المعرضة هي الماهية الاصيل
الى ان تحت في الخارج بالوجود بعد تعرضها عن العواض الخارجية ام هي الانتزاعية فان كان العارض هو الاصيل فله وجوبان يتبدل
عليه ان كان هو الظلي فالعرض من ان كان ظليا لم يصح للمقابلته لانه يقول انه متحد بها خارجا ويعرض لها وهذا وان كان العارض
اصيلا ايضا وان المعرض اصيلا فالعارض لها غير المتحد بها خارجا والا لا اتحاد لها الوجود المقضيه وعده المانع فلو قال ان
المهية ليس لها اثاره توجد فيها بمعنىها ووجوبها الاصيل وانما ينزع منها ما به تحققها وتلبس الظلي الانتزاعي لكان له ان يقول
ما به تحققها غير نفسها فاذا نزع بقي لها غيبا اذ اكسب بالانتزاعي الظلي ظهرت في الذهن بخلاف الوجود فان ما به تحققه نفسه
فاذا نزع نفسه لم يبق شيء ليكسب بالظلال فليس له وجوب اخر لكنه فائق لما بها توجد اثاره بوجوب اصيلا واثارة بوجوب ظلي ولا ريب الاصيل
لها ليس الا ما به شيء في التحقق والواقع فكما توجد اثاره به بوجوب اثاره بوجوب ما به هو شيء في التحقق والواقع واثارة توجد بظلال
ويؤثره بوجوب بظلال مع انهما معناه في الوجود ان كان في الاصيل بوجوب نفسه بل لو قلنا بان كل ذهني فهو انتزاعي كما هو عندنا
ان المهية موجودة في الخارج فاما اذا انتزعنا الهيئة الحالية بالذهن من المهية او الوجود كان معنى المنزع محظوظ في الوجود في الخارج
بالاصيل والذهني بالانتزاعي كذا في كل حقيقة وجوبية لا بين شيء منها ولا يستماعا على ما حققنا من الوجود هو الهوى والمادة و
من انه لا يتحقق في الخارج الا بمفهوم بمفهوم هو المهية والصورة ومن ان المراد بهذا الوجود هو الحيات لا الواجب المطلق ومن ان كل
ما يدرك له تحديد فانه من هذا الوجود كما صرح في كتابه الكبير بان كل شيء من الجواهر الاغراض النسبية كالسعة المقولان
وغيرها كالمفوت الثانية وغيرها وجودا كما تقدم من كلامه المتقول فكل حقيقة وجوبية نحو ان من الحصول يتبدل لان عليها

العواض

فرق

مع غفيرة

مع انقطاعها في كل الحوادث فكل حصول يحفظها في مقابل وجوده وله كل جزء وكل جزء عام وخاص قوله
فهو ذاته امر بسيط لا ريب فيه فان كل حصول امر بسيط كما تحسب فانه بسيط بلحاظ حقيقة ذلك مركب من المادة والصورة
لا يظهر في عالم الكون الامركبات هو بسيط في حقيقة الخسبة منكثرة في الباب البير بورد الصور الشخصية على حصصه
والوجود امر بسيط بلحاظ حقيقة ذلك مركب من مادته وصورة النوعية او الجنسية منكثرة في زيد وعمر وبورد الصور الشخصية
على تلك الحصص فانهم وقوله متشخص بذاته ان اراد به القديم فليس كلاما فيه ان اراد به الحادث فاما معنى تشخصه بذاته وهو
اعتبار اعتبار من رتبة اعتبار من نفسه وهذا هو هوئيه وماهية كانه قدم وقوله لا جنس له ولا فصل مبنى على انه يرد
به الوجود المطلق الصادق على الواجب الممكن وقد ذكرنا ان هذا المعنى باطل لا يثبت على قواعد المسلمين ولا فصل علماء المسلمين
انما يتكلمون عليه بهذا الحق لان كل من تكلم فيه بهذا الحق فهو ممن لا يفهم ما يقول وانما سمع كلاما اصله مبنى على غير ذلك
سلام ولم يفهم منافاة لقواعد الاسلام لان النفاذ الى ان هذا قول اهل التحقيق والعلم واكابر البحري في العلو فخط على
بصيرته فاذا اردت ان تعرف صدق قوله فانظر في كلامهم مع قطع النظر عن كونه كلام او لشك الاعلام وعن الرجوع الى القواعد
الى قروها فانك تعرف حقيقة قوله واما اذا اعتمد على قواعدهم وترى ان الحق ما وافقها فانت مقلد لهم ولا كلام مع الفلذ
فاذا اثبت ان الوجود يصل على الحادث والقديم فلا شك ان الحقيقة الصادقة على القديم يجب فيها جميع ما ذكر المصنف ولكن
تصح فيه تلك الاوصاف صح اطلاقه على الله سبحانه اصدق عليه ان يكون حقيقة لك بحيث يتحدث به في الخارج ان اختلفنا من
المفهوم فهل بذلك انت راض فان الذي يرضى به يقول انا الله بلا انا فان هؤلاء يقولون كما يقول شاعرهم وما الناس في
النمائل الاكلية وانت لها الماء الذي هو باع ولكن بذو البائع برفع حكمه ويوضع حكم الماء والامراة والحاصل كلامنا
ليس على الوجود الحق يعاد على الوجود المطلق لان راع الى ما هو اسوفا الا ان تحقيق تحققه موجب للقول بحادث الواجب بوجه
الحادث مبنى على انه لعمري العام لان عند المحققين مطابق للشيء فلا شيء اعلم منه ليكون جديا لكانا نقول افاده وجودا اندخل
تحت اجناسها في معنى النص عندنا سوطا طلب الصور ولا يراد منها حقيقة المصوب بل صورته وموعدها بجميع اقسامها انتراعي ظم
في حقنا ووالله عليه ساطين الحكماء الا وائل الاخذين عن الانبياء عليهم السلام لان من ان بعدهم لم يفهم مرادهم فحق والله الحمد انما
فهمنا مراد الانبياء عليهم السلام بتعليم امثنا ائمة الهدى عليهم السلام المستفاد من الكتاب السنة والصرح من التعقل المكشوف منهم
عليهم السلام العقل لا يحصل فيه بلا واسطة الا المعنى المجردة عن المادة العنصر والمادة الزمانية والصورة الاسباب والنفسانية
وان النص هو محصيل الصور في الخيال الذي هو بمنزلة تلك الزهرة في العالم الكبير يعرفه في العلم الذي هو بمنزلة تلك المشتري
وبخبرة في النفس التي هي بمنزلة الكربة والخيال مرة النفس مقابل بمرها ما في اللوح الذي تكتبه الملائكة تشرف عليه من احد ملائكة
ونطلع عليه فتدقق فيها صورته وتلك الاواب التي منها المطلع رؤيته الشيء واسمه او سماع اسمه او لمس الشيء او شم او ذوق او تحسس
في الخيال تلك الصور المنفصلة عن الشيء القائمة به قيام صدق وهذا مادة الصور الخيالية واما صورتهما فهي صور الخيال من كبر
او صغر وبياض او سواد واستقامة او اعوجاج صفها او كدورة وهذه الصور هي ظل ذلك الشيء وشبهه بنسبة صلاح مراه الخيال
وعند تطبع تلك الصور لا يكون الا منسوخ من خارجي موجود في الغيب كجبر الربوب ورجاله الف ليس اولى الشهادة كما كنتم تعرفون
لان النفس لها قوة اختراع الصور وانها احب ان تلك الاشياء الاظلة واشباح عند كثير من ثبوت الوجود الذهني ولا انها اشياء
ثابتة في الخارج لان الذهن وان شاهد الذهن كما عند من لم يثبت الوجود الذهني بل يرى موجودا اشياء البير شيئا في قوله تعالى
ان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوفان شيء نكرة في سبب التفرع من صبيح العوفان كانت صور رجله الف
رأس شيئا مني في خزانها عند الله سبحانه وما ينزلها في ذهنك الا بقدر معلوفان لم تكن شيئا فالنفس ما اخترعت شيئا

كلام اهل البيت عليهم السلام على ذلك صريحاً فمنه ما رواه الصادق في أول كتابه على الشرائع بسند عن ابي الحسن الرضا عليه السلام
 قال قلت له لم يخلق الله عز وجل الخلق على انواع شتى ولم يخلق نوعاً واحداً فقال لا يقع في الاوهان عاخر ولا يقع صوته وهم
 احد الا وقد خلق الله عز وجل عليه باخلفا لا يقول ماثل هل بعد الله عز وجل على ان يخلق صوتاً وكذا الا انه لا يقول من ذلك
 شيئاً الا وهو موجود في خلقه ببارك وتعالى فيعلم بالنظر في انواع خلقه انه على كل شيء قدير فهاذا اراد الله تعالى انزال صوت في وهم
 احد من خلقه فدل له بعل عبد وادته او جبلته ان يلقن بمرأه نفسه الى جهة ذي الصوت المعلوم فتدقش في ذهنه ما فلام الملائكة الثلاثة
 الموكلين بتلك وهم يسمعون وشعرون ونبون واولايمهم هم الملائكة الموكلون بنجدهم هم امثال وامرهم وهم اجمعون في تلك عظام فانهم
 فلو قال العارف بما قلنا ان التصور للشيء عبثاً عن حصول معناه في النفس اذ بالبعث ما يسندك به من الصوت على معناه وعلى حد مصداق
 معنى صوتي كقبيته هندستها ومقاديرها واحوالها والوامها واما من لم يعرف ما قلنا فيريد من هذا الكلام نقل معناه الى الدهن مجرداً عن
 العوارض الخارجية او انه يريد ان نزاع الدهن من نفس الذات مع عدم ملاحظة شئ غيرها او يريد ان ما انزعج من الذات الخارجية حيث
 ملاحظة ما يسمى ذاتياً واصبلاً او من حيث ملاحظة كونه متغيراً حيث عرضياً وقول المصنف مطابقاً في العين يريد التصور الصحيح ومعنى
 مطابقه عندهم ان التصور مطابق للشيء والصوت وخفيفه عندنا ان المنقش في مرآة الخيال صوتاً المنفصلة القائمة به قيام صدور
 لا المتصلة به فان المتصلة لا يفارقه ولو كانت هي المتصلة لكان اذا رايت زيداً لم تجاب عنك كلما انتقل الى خارج فارادته عليه تغير ما به
 خيالاً الى ما انتقل اليه هذا بخلاف الوجود والضرورية وما اشترنا اليه انك اذا رايت بدا في المسجد يوم الجمعة كتبت للملائكة الملاحظة
 في غيب المسجد غيباً هو الجمعة فاذا اردت ان تذكر ذلك في كل وقت ما دمت حياً لقلت بمرأه خيالاً في غيب المسجد غيباً هو الجمعة
 وهذا مثال زيد هنا يصل الى تلك الصورة التي رايت فيها الا غيرهما فترسم في خيالك تلك الصورة بتلك الهيئة في ذلك المكان والوقت
 كان يذو ذلك المكان لا بتلك الهيئة لا فاعداً ام ما شيئاً ام ما شيئاً ام متبافلاً تكون مطابقة للعين واما مطابقة للحال التي
 وجد عليها وقوله فليس يكلاً الى اخر هذا ما اراده وتقرروا ما عندنا فهو كل له امثال خريشة لا افراد وهو كل له اجزاء هي ابدال له لا
 ابعاض وهو جزء في الامر قري من جملة افراد ممكنة من كل مكان وهو جزء لا يركن للشيء على ما اشترنا اليه هو عام لا يقطع ما تحته من
 امثاله اسميه هو حالاً انه متغير اما ان كل فلا ينفرد واحد من اول امثاله واشباحه فليعطها اسم في نفس الامر نسبة الى امثاله على
 نسبة الكل الى افراده يعني ان الكل على منزع من افراده لا يتحقق له الالهات واما قيل انه يعطى ما تحته اسم لاننا الوضع على كل فرد من
 افراد الجنس وضع علم سواء كان الموضوع له عاماً ام خاصاً وملاحظة الكل الى الموضوع على الجزئيات وبؤلف الواضع اللفظ لما
 لا يميزه جامع للافراد فلذا قيل يعطى الكل الطبيعي اسمه ما تحته من الافراد وان كان انما هو عبثاً عنها والوجود على بعكس ذلك لان
 الوضع في الحقيقة له وافراد اشباح خريشة له كاشعة الثمر فيستعملها اسم غارية فاستعمال لفظ الوجود الواحد منها خفيفة
 بعد حقيقة او محاذ له فيها لان ذواتها اشباح له وامثاله كل فلا يكثر تبدله لتعدد جهاته فيها كانت ابدالاً كثيرة كما اشترنا
 اليه امير المؤمنين عليه السلام في قوله اما من محمد كما الصوت من الضوضى في محمد مثلاً كله وفي كل كل وفي فاطمة كله وفي الحسن كله وفي
 الحسين كله وهكذا فهو مع تكثره واحد هو قوتهم عليه السلام كلنا محمد واولنا محمد ووسطنا محمد واخرا محمد والحديث واما انه جزء
 فلا ينفرد من جملة افراد ممكنة من كل مكان يعني ان الشيء الممكن كالعقل الكل وكره فان له حقيقة امكانية يخلق الله منها ولو
 شاء ان يخلق من حقيقة زيد الممكن قبل ان يخلق او بعد ان خلقه بان يقبله في تلك الحقيقة الممكنة جبلاً او جلاً او ملكاً او
 نبياً او شيطاناً او شيئاً او رصناً او غير ذلك بلا نهاية فاذا خلقه في اية امكانه في ذاتها ان يخلق ما شاء خلقه يعني يقبله بداً كما
 قلنا الى ما شاء كيف شاء وكل حكم الوجود والعقل وغيرها بدليل النقل الصريح الدلالة والبيان ودليل العقل الصحيح من جميع اهل
 الايمان بقطر البرهان بان هذا ممكن وكل ممكن متعلق بالقدرة على حسب ما يشاء القادر عز وجل فلا جمل ما سمعنا قلنا لهذا الاعتبار

جرت من جهة انه فرد من جملة افراد تلك الحقيقة الامكانية واما انه جرت فلا تدرك بالشيء فان كل مخلوق من الوجود للقيده مركب من
 وجود ماهية على ما شرنا اليه سابقا من الدقة اي العقل في الذرة اي الترتي او ماتحت الترتي من قاطع الباطل واما انه عام فلا
 يعطى وانحنه من اشباحه امثال الدامة كسابر الوجود او لها وجودا لا يثبت اثم المؤمنين ثم الملائكة ثم المجهولات ثم النباتات ثم
 المعادن ثم الجمادات ويكون من باب الحقيقة بعد الحقيقة ومن باب الاشتراك اللفظي او التسمية واما انه خاص فلا منه متعين في
 نفسه بنفسه واما عند المصداق فله ما ذهبوا عليه من اتحاد واما عندنا فمشتا وعندنا نحضو كل ظهو من ظهوره في كل
 رتبة من مراتب تنزله واما في الكلام فبما يعرف بما ذكرنا من متبني على شخصه اما شوب الخبز الفضل والنوع والعرض العام و
 الخاصة لاجزائه كما يلزم على قوله بالاشحاد ولا مثاله واشباحه تنزل كما هو عندنا فانها وجود حقيقة فاجبر عليها فهو خارج
 عليها فمهم **قال** اما يقال له عرضة للوجودات من المعنى لا من الزاوية فليس هو حقيقة الوجود **اقول** ليس عليه ما ذكره في الكتاب
 الكبير من انه من الوجود حقيقة وقد تقدم ما نقلنا من كلامه من قوله ان الوجود لكل شيء من الاشياء مرتبة خاصة من الظهور ودرجته
 مخصوصة من الفعلية والحصول اي بحسب الخارج انتهى ثم انه ادخل فيه جواهر الاعراض بل المعقولات الثانية وهو المعروف من طريقه
 ولكنه يفيض الاستساده منها فخرج في هذه الاعراض على مصطلح القوم ولكننا نكلم على وجودنا ولا نرى الوجود في موجود
 او وجود في صفة فكل ما وضع له اسم فهو داخل في هذين المصداقين بين الاثنان اي الذات والعرض بان الاول ينزاع من الذات
 من غير ملاحظة ما ينضم اليها والثاني ما ينزع من هيئة الذات بما ينضم اليها والمحقق عندنا بما قام عليه الادلة ان الذات لا تنزاع
 الى الذهن وانما ينزع الظل والهيئة والمنزوع منها ما محض الذات فينزع منها هيئتها وهي شعبها واما مع ما ينضم اليها وينزع
 منه شعب الكل فالمنزوع في الحالين ظل عرضي كما في المرأة فانه ينطبع فيها صفة الذك وباعتبارها صفة الجبرج وما في الذهن وكل فلا
 يمكن نزع الذات بل اذ ما انضم اليها الا اذا انزع منها الحقيقة المجردة وحينئذ فالمنزوع من غير وجوده انضمام شيء فالمنزوع هيئة
 الحقيقة لادانها كما توهم الا اذا انزع نفس المنضم لان حيث هو منضم هو حينئذ شيء مستقل على حدة فنزاع منه هيئته والمنزوع
 هو مادة ما في الذهن وما من الذهن هو صواب كما تقدم فاما الذهن ليس كما يقوله بل هو متزاع في كل حال ومن الوجود حقيقة بلا
 اشكال لانه ان لم يكن وجودا فهو موجود وكل ما يدرك من الوجود من الوجود والوجود فابن يذهبون فلا فرق بين حقيقة وجوده وجو ربه
 وجو المعقولات الثانية ووجو الاعراض الذهنية والخارجية الا في الشدة والضعف **قال** هو معنى ذهني من المعقولات الثانية
 كالشبهة والممكنة والجهوتية والعرضية والانسانية والسودادية وسابرا لانواعيات المصدرة اليه تقع بها الحكاية عن الاشياء
 الحقيقية وغير الحقيقية **اقول** قد تقدم معنى هذا وقوله اليه تقع بها الحكاية الى اخر معلوم بان جميع ما في الازهان كالمرأه والاشياء
 الصغيلة كلها مما تقع بها الحكاية لانها اشباح تلك الامور الخارجية نعم لو حكى ذهن به ما صورته عمر كان حكاية ذهن عن ذهن
 يحكي عن الخارج كما لو قابلت امرأة امرأة فقلت شيئا فكان حكاية الثانية لما كانت عن الاولى الحاكية كانت حكايتها مركبة من هيئة
 الاولى الحاكية ومن هيئة المحكي كك حكاية ذهن ربه فانه يحكي هيئة ذهن عمر وهيئة المحكي ولما كان المصداق يرى ان الذهن ينزع الى
 المجرد عن العوارض الذاتية وقد ينزع الهيئة اسند ذلك كلامه بقوله واما ما يقال الخ لكن حكمه بان الذهن ينزع المعنى بنقض قوله
 ليس للوجود وجود اخر وقوله الا في بل المحكي عنه الخ وبان **قال** وكلامنا ليس فيه بل المحكي عنه وهو حقيقة واحدة بسيطة لا يقترن بها
 في تحصيله الى صميمه فبذل فضلا وعرضه صنف او شخصي **اقول** هذه الحقيقة الواحدة اذا اراد بها ما يشمل وجودا كما هو مقتضى
 عباداته هل لها معنى غير ما ظهرت به في الخارج ام لا فان كان لها معنى غير ما ظهرت به في الخارج فلا فرق بينها وبين الهيئات الكلية
 لم يكن لها معنى غير ما ظهرت فلم كان لها وجود ذهني وهو متاحته الترتيب موحيد من الوجود وانما ذكر ما يقوله غير ملتزم بجله صحة ذلك
 وليس هذا طريق من يربا اشياء الحق بل طريق من يربا سكان حضرة لانه يربك في ليله من مفاتيح ما عند المحقق مسلمان وهو لا ينفك

واسكا انخصم اقم من اثبات الحق والاشكال في الكلام مع المص لا انه يقول حقيقة الوجود ويريد الواجب بعم في الجساما سوافاذا الى
 بوصف يحصل في حق الواجب اطلقه على غيره مع ان جميع مقدماته مبينة على ما يحق للواجب فقد قال قبل هذا وليس كل حقيقة وجودية
 الا نحو واحد من الحصول وهذا يدل على الاشياء المتعددة وهي صفات الخلق والحصول الواحد بلا تعدد صفة الحق تعالى وقال فيها
 اذ كل وجوه الوجود الاول البسيط الذي هو نور الانوار لم يزل ماهية كلية امكانية وهذا مقام فرق فجعل كل وجوه الوجود الله تعالى
 مركبا للكون من وجوه ماهية وهو الذي عاين قبل بقوله وليس كل حقيقة وجودية الا نحو واحد من الحصول واذا حكمنا بصحة شعور
 بما قال يكون معنى كلامه ان الوجود في ذاته هو الله تعالى وهذه الذات البسيطة لها حالان حالة البساطة وجوئها حيث احدث بسيط
 وحالة ثابته شكثر ذاته بشكثر مظاهره وشعور فكل مظهر وكل شأن فيه حقيقة الحق وصفات الخلق فاذا لوحظ مجردا عما له حقيقة من الوجود
 الخلقية كان واحدا واجبا بسيطا لانه حقيقة واحدة واذا لوحظ مع العوارض الخلقية كان الخلق ونحن نقول لعله لا يفهم ما يقول
 ولا يشعر بما يرهن عليه لانه اذا اشعر كان اعنى عن الحق وعن الخلق فلا يشعر الله ولا شيئا من خلقه ولقد اشاروا عليه في كل ما لمثل هذا
 بقولهم حتى ان الرجل ليدعى من بين يديه فيجب من خلقه وانا اذكر لك كلامه في كتابه الكبير في بساطة الوجود وقد قال في السكنا انظر
 الى ما يالف جوهر الذات منه ومن غير وجد الذات في سنجها وجوهرها مضافا اليها وان لم يكن على انها الاثر الصادر منها بل
 على ان حقيقة ما في انهار هي متعلقة القوام لهما بل جوهر الذات بعينه هو جوهر ذنك الجوهري سواء كان بحسب خصوص الحد
 او الذهن او الواقع مطلقا فاذا فرض حقيقة الوجود من حيث هو مبا جوهرية فلا سلف منها جوهرية فكل واحد من تلك
 المفوما او بعضها اما ان يكون محض حقيقة الوجود او يحصل بذلك المبدأ قبل نفسه واما ان يكون او واحد منها امر اخر الوجود
 فهل المفروض حقيقة الوجود الا الذي هو ما وراء ذلك الامر الذي هو غير الوجود فالتفرض مجموع تلك الامور فادى الى ان بعضها او خارج عنها
 وايضا يلزم ان يكون خبر الوجود منفردا على الوجود بالوجود وهو فطري الاشكاله فطعي الفساد ايضا كان حصول حقيقة الوجود لتلك المفوما
 اندم من حصولها لما يتفهم بها الى الوجود فليزم حصول الشيء قبل نفسه فلا الوجود على نفسه هو ممتنع فاذن حقيقة الوجود يستحيل ان
 يجمع حقيقة من اجزاء متبانية في الوجود كالمادة والصورة او تخل الى اشياء متحدة الحقيقة والوجود بالجملة يمتنع ان يصور تحليل
 حقيقة الى شيء وشئ يوجب من الوجود كيف صير الحقيقة لا يتكرر ولا يتغير بحسبها اصلا لا عينا ولا ذنبا ولا مطلقا انتهى قول
 في كلامه هذا ما قلنا في غيره وما قلنا ان عن خصوص جو الواجب فهو فوق ما قال وليس منساع نكث حقيقة وتركها لما قال بل ان
 ذلك شأن المخلوق لان فرض التكرار انما هو في الممكن لان الفرض ممكن وكذا التاليف كل ما يرد في الاوهام فهو متعلق بالاجزاء ولا يجرى
 عليه ما هو اجزاء وان عن ماسوا فيه ما سمع فسمعت فاستمع قوله وجد الذات في سنجها وجوهرها مضافا الى اننا نلزم ذلك
 ولا عيب في المخلوق لانه مغروس في الحاجة وان لم يكن اثر اصادا عينا بل كان منقومة بهما اذ كل حقيقة فان ماهيتها منقومة
 بعينها المادة والصورة الى الوجود والمهية بل كل وجود مخلوق يستحيل كونه بذلها لانه فائض من فعل خالقه سبحانه وهذا جهة
 مادته اي وجوده هو بوجه صوته اي ماهيته فاذا كان المصنوع جوذا انجته من تبه نفسه من غير تعدد وجودا في الاعيان
 والتحليل الفواقد فان جهة من تبه تدر على نقطة فعلة على التوالى ونفس الوجود المصنوع من حيث الصانع يدور على تلك الجهة على
 التوالى ايضا باعتبار الحائط المصنوع والحائط الصنع يدور على خلاف التوالى ومن حيث المصنوعة على خلاف التوالى وهذا الوجه هي
 منسأ مهينة اي هو تبه لا نه تدور على خلاف التوالى فهذا الاعيان اشكر حقيقة وان كانت جهة وجود واحدة بالذات الا انها علة
 مغايرة لكونها معلولة فكل مصنوع لا يكون الا من جهتين قوله فكل واحد من تلك المفوما او بعضها اما ان يكون محض حقيقة
 الوجود الخ يكون احدها هو الوجود ولا يلزم ان يكون حصل بذلك المبدأ بل بنفسه لان احدها المفروض كالمادة وهو وجد بها معا
 فلا يكون قبل نفسه بل يكون مع نفسه مسا وقاها في الوجود وان تقدمت بالذات في العلم فان كل شيء خلقه الله فهو لهذا النحو

44

وبأن يكون المحيية بجعل غير جبل الوجود إلا أنه مرتب عليه لا كما يقولون أنها غير محمولة بنفسها مطلقاً أو لا بجعل الوجود على الخلق
 بينهم وأما ثبوت عدم تحققه عند المصداق بلزوم المحيية وإن لم يرد ذلك لكنه يلزمه فالحكم بأن كل وجود هو الوجود الأول البسيط
 الذي هو نور الأنوار بلزمه محيية كلية أمكانية إلا أن إرادته تدور على الوجود المطلق ويلزمه أن يكون جو الخلق سبحانه والوجود الحق
 المخلوق هو وجود الخلق حقيقة واحدة بسيطة فذاتية محضانية الوجود فمصدق على كل واحد من الوجودات الثلاثة فبميز كل واحد من
 الآخر بخاصة كما قال بعض النحاة في تمثيل نفس الكلمة إلى الأسماء والفعل والحرف بالهيئات الثلاثة فعلامه الجيم نقطة من أسفل
 كوجود الحق المخلوق بعلامته الخاء نقطة من علاه كوجود الخلق وعلامته الحاء علامة كوجود الحق فاعرف ذلك علواً كبيراً وكرهم
 ما يعنى بالوجود في الكلام عليه ألا هذا فيلزمه أن الوجود الحق تعالى أحد أفراد الزواجر في كل واحد هيئته وهو الحق يقولون ما لا يفعلون
 فمن كان يقول بهذا فذكرهم ما يفرون فلفظ صلووا وصلوا أن الوجود الحق عز وجل ليس أحد من جميع ما سوا الله تعالى أن يتكلم فيه
 فإن التكلم فيه لا يزداد من الله إلا بعداً وأما ما أراد تعالى منهم من معرفته فهو ما وصف به نفسه لهم في أنفسهم وهي صفة مخلوقة هي
 ذاتك إذا القيت عنهما من وجدانك كل ما لم يكن ذلها اليك لا يمكن فهمها بصله حتى الإشارة والألفاء كما قال أمير المؤمنين عليه السلام
 لكيلا كشف سبحا الجلال من غير إشارة إلى آخر الحديث واجعله في قوله عليه السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه وذلك من قوله تعالى سمعهم
 أي استدل في الألفاق في أنفسهم حتى يثبت لهم أنه الحق وهي إله الله أي أنه معرفته كما قال سيد الوصيين صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه
 استدلال عليه لا صفة تكشف له وإنما هذا هو المعروف بأصطلاح الحكماء الألهيين بالعنوان وبلت أهل البيت عليه السلام هو
 مقامه وعلا مائة إلى لا تعطيل لها في كل مكان كما قال الحجة عليه السلام وعلا مائة ومقامه ملك إلى لا تعطيل لها في كل مكان فله
 بها من عرفك لا فرق بينك وبينها إلا أنهم عبادك وخلقتك للدعاء من أدعية شهر رجب هذا العنوان دليل المعرف من جهة صفة
 الفعل لا الذات كالكتابة فلهذا يعرف بها الكاتب من حيث حركة يده بالأعداد وعدد ووجود لا يعرف حسن الكاتب أو قبحه فأنهم
 هذا اللقاع الذي لا فرق بينه وبين الله سبحانه من حيث الفعل كالحديث في الجاه لا فرق بينهما وبين النار في الأخراق لأن لهما في الجاه
 فعل النار التي قامت صفة واثرة بالجدية فالنار هي المحرقة بفعلها الذي صفة الجاهية هذا اللقاع المخلوق هو المطلوب
 لأنه صفة الظهور لنا بالصفات صفاً معاً المقام والأسماء أسماء معانيه كما قال الرضا عليه السلام وأسماء تعبر أفعاله فمنهم من
 أن أسماء الله عز وجل تعبر بها المعلم لفهم أو يعبر بها سبحانه العباد لفهم ما يريد منهم وأفعاله تعبر بها لفهم ليسدوا لها وأفعالها
 أن الوجود الذي يطلق في مقام بنيان صفة لا يجوز أن يكون هو وجود الله تعالى ولا الوجود المطلق الصادق عليه عليه فإن الوجود
 الصادق على غيره كإدب عليه تعالى بكل معنى وبكل إرادة وإنما يجوز في الوجود المخلوق وهو لا ينفك عن نفسه هو سبحانه إلى إله الماهية
 فكل مخلوق جزان الجزء الأعلى هو الوجود وهو جهة ذلك الشيء من تبه كما قلنا مكرراً والجزء الأسفل هو ماهية وهو جهة من نفسه
 فإذا تكلمت في الوجود المخلوق فانت شاك في جزء الشيء وأعلم أن هذا الجزء الشريف يسمى في عرفنا أئمة أهل البيت بالنفوس وهو
 قول الصادق عليه السلام وإذا انجلضت المعرفة في النفوس اجبت إذا أحب لم يؤثر ما سوا الله عليه ثقله بالمعنى ونور الله في مثل قول
 أمير المؤمنين عليه السلام نفوسنا فراسة المؤمن فأنه ينظر بنور الله قال الصادق عليه السلام يعني بنور الذي خلق منه وإذا تكلمت في جزء الكبر
 الذي هو الوجود المخلوق كان كما قال المصنف استبدال الأوصاف الخ فقول دون الوجود إلا بالعرض فيه ما سمعت قال الثاني في كيفية
 شموله للأشياء شمول حقيقة الوجود للأشياء ليس كشمول معنى الكل للجزئيات وصدة عليها كما بينهما أن حقيقة الوجود ليست
 جنساً ولا نوعاً ولا عرضياً ولا كلياً طبيعياً بل شموله ضرباً من الشمول لا ينفك إلا العلماء الراسخون في العلم أقول اعلموا قد
 برهن بكون الكل شاملاً للجزئيات أنه هو كونه مشتركاً بين أفراده مطابقاً لكل واحد منها بحقيقة أي أن حقيقة كل واحد من تلك
 الأفراد بعد دفع ما عرض من الشخصيات الخارجية عين حقيقة ذلك الكل ومثاله نجوان منقوشة بنقش واحد إذا طبع بواحد منها

على شجرة ظهرت صورة ذلك النقش اذا طبع بالآخر على ما في تلك الشجرة من صور نفس الاول لم يجد بالثاني الا ما حدث الاول فهو
وهكذا سائر الخواتم فالنقش الواحد لا ينفصل عن الخواتم هو مثل الكل وما في الخواتم مثال جزئياته وهذا ينبغي على رائي من يقول
ان ما في الخيال اصل لما في الخارج ما في الخارج مشتق منه فرع له واما على رائي من يقول ان الكل معنى انتزاع من افراد الخلق
بان نظر اليها فوجد فيها شيئا في الخارج يوجد كل فرد هو حقيقة انما ما يثبت بميزة ارضه لتلك الحقيقة التي يكون ما في كل فرد
منها بمنزلة جزء من كل كما هو شأن المحصن التي تتميز بعضها عن بعض بالعوارض كالحد في السماء والسيوف السلسلة المحل وغير ذلك
فتظهر مادة السما في مادة السيوف في مادة تلك السلسلة فاذا وجد ما في الخارج فانتزع منه صورة ظلية في ذهنه من ذلك المحل الموجود
خارجا ووصفها وسميها بملاحظة في الخارج فكان ما في ذهنه صادقا على تلك الافراد المعمول من مادة واحد لان تلك الصور الذهنية
انتزعت مما في الخارج انتزاعا ظليا عارضا منفصلا في الحقيقة عن حقيقة المحل الخارجي فشا له كنفيس واحد طبع في سمعنا
معددة فالحل صورة ما في الخاتم والسماء والسيوف السلسلة مادتها صور ما في الشجرة المتعددة ففي الحقيقة الذهنية هي حصص
وفي الحقيقة الخارجية اجزاء في الحقيقة عند من فهم ان تلك المحصن واد قطع من كلالا كل ظهرت من كل وان كان مجردا في
ذهنه فكذلك بناء على ان ما في الذهن اصل لما في الخارج المصادق وان كان بعض عباراته يلزم منها ذلك ولكنه لا يلزم في حقه
بل يلزم في حقه حقيقة الوجودات لغيره وجوده في الذهن من العرض كان في هذا الكتاب ان كان في غيره يحكم بالاول
كل في الكتاب الكبير فاذا عرفت هذا فاعلم ان المصادق على ما يظهر من كلامه انه كان شمول حقيقة الوجود الاشياء ليس كشمول الكل لجزئياته
كل ليس كشمول الكل لجزئياته بل على ان الكل غير الاجزاء وحقيقة الوجود عين ما يتجدد به في الوجود مع المهيئات من مراتبها اذا قطع النظر
عن خصوصياتها فمفليد بان ليس كشمول الكل لجزئياته لان الكل غير اجزائه عليل لانه ان ارادته خبرها في الحكم فكذلك حقيقة
الوجود غير ما يتجدد به مع المهيئات من مراتبها والا كان محدد لان كل شيء وقع عليه احد فحقيقة الوجود متحد بما هيته ما يلحقها
وان قيل ان احدا انما هو المحل لا الحقيقة قلنا هي عين الحقيقة لا شيء فما المحل دفان في المحل ما حفظته الحقيقة فيجد هو
خاصة دونها قلنا فاذا في المحل ذهنية لا خارجية لان الخارجي ان اعتبر مغايرة خارجا انتفى الا انما المدعى ان لم يعتبر منع
تعريفه فلا يمكن تعريف شيء خارجي ليس في الخارج الاحقيقة الوجود على هذا يرتفع الثواب العقائدي جميع الموجودات الا في
الاذها لان الثواب العقائدي الاحكام الخارجية المتعلقة بالحفاظ الخارجية لا منها اذا حكمنا بانها حقيقة الوجود وهي تلحقها
المراتب المهيئات لا باعتبار حصولها في الازهان فان تصف حقيقة باحكام المهيئات والمراتب خارجا وقع التحديد ولا
فلا يلحق احد من الاحكام الشرعية في الدنيا ولا في الآخرة شيء لانها لا حقة للموجود خارجا في صورة حقيقة فيجب ان يكون الكل
هو الاجزاء من حيث الحقيقة مع قطع النظر عن الاحكام والخصوصيات اللائقة للراتب الهيئات في الحقيقة اذا فقت عين البصيرة
ونظر في الكل والجزء والجزء مع قطع النظر عن الاعتباران الذهنية التي بنوا عليها احكام الفرق بين الكل والكل ووجد
انها شيء واحد اما حصل الفرق باعتبار خصوصيات المراتب المفاهيم الذهنية التي منشاؤها الاعتباران الفرضية وان شمول
حقيقة الوجود الذي اشار اليه ليس كشمول الكل لاجزاء والكل للجزئيات على ما يثبت من معنى الكل وانه ظل ذهني انتزاعي
القوم انما فرقوا بملاحظة خصوصيات المراتب الشخصيات وهو لم يعب في شمول الحقيقة شيئا من تلك اللواحق بل يقول حقيقة
الوجود ليس كشمول الكل للجزئيات ولا الكل لاجزاء بل هي عين ما يتجدد به في الوجود مع المهيئات من مراتبها اذا قطع النظر عن خصوصياتها
فكذلك حقيقة الكل عين اجزائه اذا قطع النظر عن خصوصياتها فانهم وتقام ولا تنفع بجزء العبارة بقوله بل ضرب من الشمول الخ
ويريد بانه شمول لا يلحقه به نقص ولا قصور لا ريب ان لو اعتبر شمولها على ما هي عليه بما هي عليه حقيقة نقص فصولا في الكل
مع اجزائه لان النفاذ من العوارض فان الكل شموله لاجزاء مع قطع النظر عن خصوصيات المراتب كلك لعدم ملاحظة تلك

الخصوصيات فان قيل ان كان شمول حقيقة الوجود للأشياء كشمول الكل لجزئياته لزم ان توجد بكلها في واحد من الأشياء ولا بد
 انها ليست كذلك والحجة القدسية المنقولة عليه قوله تعالى ما وسعنا رخصه ولا سمأه الحديث بشعر بعد ذلك ان كان كشمول الكل
 لجزئياته لزم ألا توجد حقيقة بكلها في شيء كاهو شأن الكل واخر الحديث القدسي المذكور قوله وسعنا قلبه صلبا المؤمن يستطيع
 ذلك قلنا ان المقام لا يرد كل الوجود لينا في شمول الكل ولا بعضه لينا في شمول الكل وانما هي حقيقة الوجود وهي صدق
 على الخالق كاهو شأن حقائق الأصول مثلا كالماء فان حقيقة كاصدق في كلمة تصديق في القطرة ولا ينافي ذلك الشمول
 شمول الكل كما في آخر الحديث المذكور لا شمول الكل كما في أوله ففهم والمصحح جعل شموله بالاشترائك المعنوي والفردى لا يتم يجعلون
 للوجود اطلاقا فان ثلثة الأول المفهوم وهو الوجود المطلق في هذا الاطلاق شموله عند وعندها مثالا بالاشترائك المعنوي وهو
 بوضع اللفظ بازاء حقيقة واحدة مختلفة الأفراد والمراتب بالشدة والضعف بوضع احد كحقيقة البياض في تفاوت مراتبها
 الوجود في الواجب اشده منه في الممكن لان هذا المفهوم منزه من الدلالة الوضعية بحسب انهم والثاني هو المحض وهو المفهوم
 الاصل في اي معنيد الاضافة للمفهوم في الفهم لمحاظ البعضية بعين احد في المطلق والثالث هو الفردية ان الوجود في الخارج
 فردا يصعد الوجود عليه بالهو هو كما يمثلون له بالبحر وما بر من عليه كالأمواج فجعل الوجود في شموله للأشياء كالأول والثالث
 في الشمول وما الأول الا كالكل وما الثالث الا كالكل والكل في فهمهم قال وقد عجز عنه بالنفس الرحمة وتارة بالرحمة التي وسعت
 كل شيء وبالحق المخالق به عند طائفة من الفلاس وبانبطا نور الوجود على هياكل الممكنات وتوابع الماهيات ونزوله في منازل الجو
أفق النفس الرحمة بفتح الفاء وسكونها فاعلم الفهم شبه الوجود بالنفس لان النفس تخرج من جوف المتكلم مستدالة الهوا
 وهو الألف اللينة وطولها ألف الفاء وهو هو في سائر الحروف فاول ما يخرج عنها الألف المتحركة وهي الحرف وهي أول الالف
 النذرية بطولها ألف الفاء زاع بمنزلة عقل الكل وهو أول الوجود المقيد بالمتحركة أول الحروف اخرها الميم وكلها شعب تجري من
 الألف اللينة فهي منه بمنزلة الشعب تجري من النهر فاللفظ هو النفس بفتح الفاء المستند من جوف المتكلم الى الهوا فان الحروف جسيمة
 منه كل حرف مركب من ملاء هي حصنة من ذلك الألف ومن صوته هي هيئة تلك الحصنة في المخرج من الضغطة والفلع والقرع
 فالألف اللينة المستندة الى الهوا مثل الوجود المنبعث من فعل الله سبحانه وامداد الألف مثل لا يبطأ ذلك الوجود في هواء
 الأماكن الذي هو الحق الأكبر الاضواء والحروف المنعينة في خارجها بما يلحقها من هيئة الفعل بالضغطة والفلع والقرع مثل
 لأفرا الموجد في امكنة حددها المنعينة بما يلحقها من العوارض الخارجية والشخصيات الماهية كاهو حكم الهول بالجمع
 الماخوذة بالافراد الخارجية المنعينة بالمعينات العارضية وهكذا المثال بالبحر وما وجه بالمداد والحرف المكتوبة منه
 بالأعداد الناشية من ظهورات الواحد هيئاتا تترد بالماء مع قطع النظر من التبليغ والتوابع لتوابعه بالاصابع المختلفة و
 كلها بمعنى واحد ترجع الى معنى واحد من الشمول كما ذكرنا وعلى سكون الفاء يراد بالنفس التي هي صفة الرحمن واثرة مستوالية
 وبنائها على الرحمن على العرش فظهرت على اركانها الأربعة بكل الوجود بانسائها الأربعة الخلق وعلم الركن الأسفل الأيسر من العرش هو
 النور الأحمر وبابه جبرئيل عليه السلام بالورق ومحل الركن الأعلى الأيمن من العرش وهو النور الأبيض وبابه ميكائيل عليه السلام
 ومحل الركن الأسفل الأيسر من العرش وهو النور الأخضر وبابه عزرائيل عليه السلام ومحل الركن الأسفل الأيمن من العرش
 هو النور الأصفر وبابه اسرافيل عليه السلام قال الله تعالى خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم ويصطفى نفس الوحي عليه السلام المعبر بصداق
 والنفس الكلية ونظيرها البناء في الحرف اللفظية وفي الحديث على ما رواه ابن ابي جهل عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ظهرت
 الموجودات من بابه اسم الله الرحمن الرحيم وقول بعضهم على الوجه الثاني والنفس بالسكون كما ارادت النفس ان تتكلم بغير بيان
 يبارز مخرج ذلك الحرف فيعرضه ذلك ويحمله هو امر واحد لم يرد به خارج الحرف بين التكلم بغيره العوارض بحرفية المخالفة لا

الكلية كيف يتحد بالوحدانية عليه في الخارج بعض مفعولها عرضاً في الذهن بحسب التحليل العقلي فقد افق ليفسد بوجوب المبهم الذي
 مره يكون رتبة يكون عبداً وقد علمت بان هذا الوجود المشابه لا يصلح سبباً ولا يصلح خلفاً لأن الشئ المتخصص
 في الخارج فتم في كونه وتخصصه تشخيصاً عما سواه لا يكون إلا رتبة المتحد بها وجوده بحيث يصدق ذلك الموجوب عليه في الخارج و
 بعض مفعول الذهن على الوجود به بحيث يكون غرضاً في العقل على ما وجد لا يكون إلا عبداً ناقصاً محتاجاً لا يصلح إلا
 لبعض الخلق كالأعراض مع انه اذا صدق الماهيات الكلية عليها في الخارج فقد كان المصداً كلياً فاذا كان الخارج كلياً كان
 مفعول كلياً موجوداً في الذهن غرضاً لها فيكون جنساً او فضلاً او غيرهما كما في سائر المفعولات الكلية فيجوز عليه التحديد وهو
 قد منع من جعله لك فقال دون الوجود إلا بالعرض يعني ان هذه الأوصاف إنما لمحق الماهيات الكلية لصحة نقلها بذاتها إلى الذهن
 دون الوجود فلا تلحق هذه الأوصاف إلا بالعرض لكونها غرضاً لها عند التحليل العقلي فقلنا بتجوزك وحكمك بصدق الماهية
 الكلية عليه في الخارج لا يصلح إلا لكونه كلياً في الخارج فاما حلاله العقل لم يجعله عز كلياً إلا ان كان جزئياً في الخارج حتى لو صدق
 عليه الماهية الكلية فان كان متخصصاً في نفسه منع الصدق إلا باصناف تعدد الحثية وان كان كلياً في نفسه لم يجعل العقل
 كلياً بل ينقله بها إلى الذهن ويقع التحديد ويحتمل أن النزاع لا من حيث الأخرى بل من حيث المفعول فكون جهة النزاع
 اعتباراً بجهة الحكم بانه غرض عليها والأحكام الاعتبارية غير متحققة في نفس الأمر غير صحيحة ولا لكذباً لا نزاع مع آثارنا
 تحقق وجود كل الأمور الاعتبارية عقلاً ونقلاً على ان صحة الصدق خارجاً متحققاً اتحاداً وفقاً متحققاً الاتحاد والادم منه ان
 يكون للوجود حصولاً من حصول معناه في الذهن وهو نقله إلى الذهن مع قطع النظر عن العوارض الخارجية يعني مجرد اعتبارها
 الحصول المرضي أن النزاع على أن الوجود متحد في الخارج الذي هو متحقق الحقيقة بالماهيات الأمكانية الكلية ذات الحصولين
 الحصول المعنوي الذاتي والحصول العرضي الذاتي هذا إنما المغايرة الذهبية الاعتبارية بوجوبه لأن الموجودات هو
 الاتحاد والتحليل العقلي لشيء بعد تحقق المغايرة مع الاتحاد خارجاً لا يلحظ التركيباً فاما معقول طارضية الوجود فاما هو
 باعتبار الحمل الصانع مثل هذا موجوداً باعتبارها في الوجود الحقيقي الذي الخارج في بلحاظ التعدد الواقعي الذي هو
 هذا الشيء من قابل ومقبول ومن جهة خالفه وجهه نفسه كما قلنا سابقاً مع لحاظ ان الماهيات في نفسها غير مجزئة بل هي موحدة
 ثابتة في ذاتها كما يقول اهل الاشراق او في الامكان الذي كما يقوله المعتزلة دائماً المجعول وجودها ان يكون غرضاً قلنا
 رآه غرضاً مستقبلاً وديهم قالوا هذا غرض مطرنا بل هو ما استجلب به ربح منها عذاباً لهم وهذا الربح من هو النفس المتخذ
 لها الأحوال لا قوة إلا بالله العلي العظيم قال ويظهر ملك ايضاً انه كيف يصدق القول بكون حقيقة الوجود مع كونها متخصصة
 بذاتها مختلفة الحقائق بحسب اختلاف الماهيات الأمكانة المتحدة كل منها بدرجة من درجاته ومرتبه من مراتبه سواء الوجود
 الحق الأول الذي لا ماهية له لأنه الصريح الوجود الذي لا اتم منه لا شدة قوة وكما لا يشوبه عموم ولا خصوص لا بحد ولا
 يضبطه اسم رسم لا يخطط به العلم وغنى الوجود في الفئوس فقد افق لا يصدق القول بكون حقيقة مع تخصصها بذاتها مختلفة
 الحقائق بحسب اختلاف الماهيات التي لا تكون تلك الحقيقة هي تلك الاشياء المتعددة كالخشب الذي حقيقةه وتخصصه بذاته
 الخشبية المتحدة بما في السرد والباب السفينة من المواد الخشبية إلا انه مع هذا فانا لا نحكم بطلب الخشب بل هو مركب من مادة
 وصو والسير مركب من مادة هي تلك الحقيقة المركبة من مادة وصو والخشب من صو وكذلك الباب السفينة والوجود ايضاً مركب
 من مادة هي جهة من رتبة من صو هي صو وبه والاشياء من اجزاء او جزئيات على نحو ما اسرنا اليه سابقاً ايضاً حصصاً منه تتحقق
 تتميز كل حصته بمشخصاتها ومميزاتها وهذا كله على قوتهم باتحاد حقيقة الوجود في كل موجوداً قلنا في الخشب بالنسبة إلى ما
 منه اما على قولنا تبعاً لقول ساداتنا ومواليها ائمة الهدى صلى الله عليهم اجمعين بان الوجود حقائق متعددة فالأول جوهر

الأربعة عشر معصوماً عليه السلام لا يفر من مخلوق الله سبحانه فيروى من مخلوق من حقيقة خبرهم ثم خلق من شعاعه الأنبياء عليهم السلام ثم
 خلق من وجود الأنبياء عليهم السلام وجود المؤمنين هكذا الله الذي كل حقيقة عليا لم يخلق من ذاتها السفل وإنما خلق السفل
 من شعاع العليا فالعليا مثلاً كالشمس نفسها والسفل كسعاها المشرق على الأرض وكل رتبة حقيقة في علوها ولما داروا
 ونجاوا ولما فوقها ثم أفراد كل رتبة كالحشب ما عمل منه فالتشيل بالحشب مما هو لأفراد كل رتبة وأما الوجود الحق عز وجل
 فكما قال عليه السلام انحصا الوتر بمغفرتك عجز الواصفون عز صفيتك شئ علينا فاشا بشرة ما عرفناك حق معرفتك
 سبحانك يا لفرقة عما يصنف وقوله لا مهية له فيه مغارة لوجوده تعالى بحال والآله مهية هي عين جود لا مغارة لا خارجاً ولا
 ذهناً ولا فرساً واعني ارباب وجود ما هيته وذات علم وفلذة وسمع بصيرة وحرارة وقدر ما تشبه ذلك الاشياء بمجهز واحد
 اخلفنا حبسنا متعلقاً بأننا انما له تعالى لا ميثاق لك الانعكاس فله بمفعولاً له الله هو مظهر شعاعه انما له الحق والحق
 العليا الا الله الا هو الله المصير قال السمع الملائكة في حقيقة الوجود اعلم ايها الله بنو ان الوجود الحق الاشياء بان يكون في
 حقيقة موجود عليه شواهد طبيعية الاول ان حقيقة كل شئ هو وجود الذي يترتب عليه آثارها وحكامه فالوجود ان الحق
 الاشياء بان يكون في حقيقة اخرى غير بصيرة حقيقة في حقيقة ولا يحتاج هو ان يكون في حقيقة اخرى حقيقة اخرى
 فهو بنفسه في الاعيان وغيره اعني المهيئات في الاعيان لانفسها القول اعلم ان المتباحين عن هذا الشأن خلفوا بعد
 انقائهم على خصوص موجود في الخارج منها هل هو وجوداً وهو التحقيق في الاعيان بل هي نفوس هوائية ام هي وجوداً وهي
 حادثة ايتمت بذاتها من غير وجود غير هوائية ولا ماهية تكونها ام وجوداً اذ له قديمة تعينت بما عرض لها من الماهيات
 الاعيان ام الموهوت ام وجوداً بسيطاً اذ له تكثر تعيناً له بالمخفها من احكام مراتبها بحسب كل مرتبة في احكامها
 ام وجوداً بسيطاً فعلى اذ له تكثر تعيناً له مراتبها بحسب احكام تلك المراتب ام كل موجود جودان وجو حق وجو خلق
 فعين الحق بالخلق والخلق بالمخف من احكام مرتبة ام وجودان وجو حق لم يتبعين مع جو خلق فعين احكام مرتبة ام هي ماهية
 بحيث مكوتة بانفسها من غير وجود سوى حصولها في الخارج ام مكوتة بوجودها من غير ان يكون جزءاً ذاتياً
 لها ام ماهية غير مكوتة بل صوة عليية اظهرت في الاعيان بما عرض لها من احكام الاكوان ام هي ماهيات ثابتة البست ثوباً
 به ظهرت في الاعيان كالاولاد الثابتة في المكان المظلم اذا اشرف عليها نور السراج ظهرت للناظر اليها ام هي ماهية موهوتة التحقيق
 في الاجسام وانما هي نفوس متوجبة في هوائية مهيئة ام هي متفوقة من جو اعين هي ماهية متحققة ام بالعكس ام هي ماهية
 فهي موهوتة التحقيق ام هي مركبات من وجودات و ماهيات كل فرد مركب من وجود ماهية في الاعيان بحيث ان التحقيق للوجود خارجاً و ماهية
 في الخارج متخذ برعينة انها تصد عليه بعضه ما يلحقها بسبب عرض له في محاله وان كانت مغارة له في الذهن كما يذهب اليه الصا
 والساعاء ام هي مركبات كل موجود مركب الذات من جو صوماته ومن ماهية هي صوته وهذا هو الذي انقلب اليه كل من منصفه لا
 فالوجود متفوقاً بالماهية تقوم ظهورها بالماهية متفوقاً بالوجود تقوم تحقق قدرها بالارتباط والتداخل من غير اتحاد ولا استهلاك
 ولا انفصال بل بتداخل تام كداخل جزاء الظلمة بأجزاء نور السراج فان نوره يبعث عنه على هيئته غرط فاعلة عند السراج
 وراشبه له حيث ينفذ الظلمة الى مارجته وتقوم بها على هيئته غرط وراشبه نقطة عند السراج بما عده غرط ونوره وناقلة
 غرطها الى حيث ينفذ النور وذلك في الشدة والضعف كل على عكس الآخر وأما في الحجم ظاهر في العكس في النور خاصة
 فهنا في الحقيقة كران من الداخلان متقابلان بقطبيهما واسنادان هما اما القطبان فالنور يد على السراج على
 التوالى واما الظلمة فتد على نفس النور من حيث نفسه لا من حيث السراج على خلاف التوالى واما السطحان فالنور سطح كونه عند
 منهية الى جهة الظلمة واما الظلمة فسطح كونه عند جهة سطح النور بالمقابل لا بالتوازي اما في الاسناد كما سمعت في

استدل بها

استندارها على طبيعتها ما لو جواحد الله تعالى بفعله بذاته لو كان الذات من غير جواز انك على ذاته وانما به ماهيته واما الماهية
فاحدثها الله عز وجل ثانيا وبالعرض باثر فعله الذي احده الوجود ذلك لا يرفع لثان استنفذ من اجل من الفعل الاول كاشفا
النور من البين فهو منه جزء من سبعين جزءا فيه احدث الماهية من نفس الوجود من حيث نفسه لا من حيث رتبة كالسكر في حد ذاته
فعل الكاسر والاكسار خلق من نفس السكر من حيث نفسه لا من حيث فعل الكاسر بفعل اسبق من فعل الكاسر للسكر كما قلنا في
النسبة لذاته المكون بنفسه فكان فعلا له وهو المعبر عنه بالقبول الا ترى انك اذا نظرت الى امر الله تعالى واملت عينه
وجدت فاعل امر الله تعالى هو المخلوق المكون فاذا قال تعالى كن فاعل امر الله تعالى هو الله تعالى فاعل امر الله تعالى هو الله تعالى
فلذا قال يكون فصلا المخلوق فاعل كن ويكون فقط في هذه الاسرار التي جرت بها الامور فاعل كن قابل الوجود فاعل يكون
قابل الماهية في الحقيقة لم يتم الوجود بها بل مع نوع التلازم فخلق الله من نفسه التلازم بفعل مرتب على فعله ما كان مقدم
ثم التزم بهما بفعل رابع مرتب على الثلاثة الافعال كما مر في الفعل الاول من مشيئة الله والتأني في ارادة الله والتأني في فعل الله
والرابع من قبض الله فتم صنع الوجود بهذه الاربعة الحدود من هذه الافعال الاربعة وانما هذه الماهية قابلية الوجود ومجربها
هو مادة لما تحته ما يؤخذ من المجموع حصته ولبس صفة شخصية فالوجود هو الوجود بلحاظ ان الله وضع الله ونور الله وهو
الماهية بلحاظ انه هو نفسه باللائحة الاول من عرف نفسه فذكر في باب اللحاظ الثاني انية التي بها جبر عز رب وما اجب ما
ذكرت لك عند حيث اتهم يقولون كان الوجود والماهية بايجاد واحد انا اقول باربعة ايجاد حقيقة كونية متحققة في الخارج لا في
الاعتبار وانما اطلق هنا لاجل انتفاعك بهذه الاسرار الخفية ولنعلم مسلكي في امثال هذه القضية فاذا عرفت ذلك فاعلم
ان المقصود ههنا الاول والثالث من الاقسام التي مراد من اطلاق الوجود في المذكور سابقا ان ارادة المفهوم مطلقا
هو الذي يقال له الوجود المطلق الضاد على الحق والخلق ضد فاذ انبأ والخصاصة اي المفهوم بقوله الاضاعة والفرادى ما
يصدر عليه هذا المفهوم ضد فاذ انبأ في الخارج بل هو هو وعبارته تدور على الاول وكذا السادس عشر والثالث على المطلق والفرادى
ونفريه واستشهادا عليه ما قد سمعت ما قلنا ونسمع فاول ما استشهد به بظاهر مصادره وهو جعل الدليل بين الدعوى
فان قوله حقيقة كل شئ هو وجود الذي يرتب عليه ثابته واحكامه والقائلون بان الشئ حقيقة الماهية لا غير كما سمعت من الاول
المنفردة يكون كلامه عندهم مضادا وكذا بالنسبة الى قولنا الذي هو معنى كلام ائمتنا عليه السلام صرحوا به في كلامهم وادعيتهم
من ان الوجود الحادث مركب من وجود وماهية فان الاول لا يحل لاحكام مرتبة على الماهية اكثر من مرتبة على الوجود لانها احكام الشئ
والشفاة في الشئ بين البرزخ نعم لو قال حقيقة كل من جهة رتبة هو الوجود بلحاظ منه بشرط ان يجعلها جزءا الاكلا وكيف يكون
الشئ الخارج الحادث كل حقيقة وجود والوجود جزا لصفه المعاصرة عنه انما ضد عن الماهية وهو يقول بهذا ولكن ما عند انما
نعتبر في الاذهان وهو انما يفرق بين الوجودين بترتيب الازمان والاحكام وهذا ما بان الله في الافاق وفي الانفس من نادى به
وانا اضرب لك منها اية لو كان عندك ماء شديد الحرارة كان محرقا لمجرى من لو كان عندك ماء بارد شديد البرد كان محرقا
بيدته فان اجتماعا عند بعضهم انهم مستهلكة لصفتهما ظاهر كل منهما على جهة كطاعة الشخص بوجود الغير المستهلك حكمه
في الماهية ومعصيته بماهية الغير المستهلكة حكمها في الوجود ولو من جانب المأين وبقيت صفتا احدهما ضد عنها اثرها
خاصة كالواحد الوجود بالماهية فان كان الحكم للوجود لم يصد عن الشخص معصيته وان كان للماهية لم يصد عنه طاعته و
ان امتنع الماء ان بالاعتدال لم يجد خراة ولا برودة كل اذا امتنع الوجود والماهية على هيئة نارنج المأين لم يصد عن الشخص
طاعته ولا معصيته بل شئ ثالث ولو قال انها اتحدت ببعض صفات طبعه صد حمل صناعتها خاصة لانها بل يصدق
الوجود بمفهوه البحث على الفرد الخارج صد قابلا للذات لم يصد من هذا معصيته فقط واعتبارا المغايرة في الذهن خاصة لا

يكون منشأ التعصية كالوصف حرارة الماء البارد عند تصور عرض التعيين بالثابت لم يكن بذلك سائخا لأن التعيين
 والأعصاب لا يرتب عليها في الخارج الأثار وان لحظ الوجوه المطلق في الفرد منصرف إلى الوجوه بطل اتحاد المهية بالوجود
 مغايرتها في الذهن فانه توجب كلامه انه يعني ان الوجوه ما به تحقق كل شيء وكل ما هو كذا فهو حق بان يكون متحققا
 في الخارج فالوجوه الحق الاشياء بان يكون ذاتها خارجي فبها أولا ان المهيئات الذهنية لها تحقق كل شيء عند عدم تحقق
 لها في الخارج ثانيا ان الوجوه تتحقق الاشياء الا انها من جهة علل الوجوه كالعلة الفاعلة والغائبة لا مرجحة على المهية فلا
 يحق ان يقال به تحقق الاشياء وحده لا مع غيرها والثالث قوله ما به تحقق كل شيء لا يلزم من ان يكون متحققا في الخارج تنبؤا
 يكون تحققه منحصرا في غير كالجرح من الكل والخاصة من الجرح فان بها تحقق الامر الخارج لا يتحقق لها الا باضمارها لا
 شيء اخر فليس كل ما به تحقق في الخارج ان يكون هو متحققا في الخارج ليس كلما هو متحقق في الخارج يكون تحققه بنفسه
 انما اشياء اخر وليس كلما كان كذا يكون امر خارجي يصدر عليه صدقا بالذات بغير تعدد بل قد يكون خافرا والاصل انه
 قد ثبت في الخارج اشياء متحققة موهومة فيجب ان يكون معها في نفس الامر في الخارج صحيح لوجودها وهو الوجودات
 اذا وجدت لم ينظر الى حقيقة الكاشات وجد ان اشياء شئ معها حادث بمرجوتها الكونية غيرها خارجة لانه يلزم ان
 يكون مغاير لها فان كان هيئته وعرضا فلا بعد احب الموهوم في شؤنه او ظهوره الى هيئته وعرضه لا هما منزهات فالبينة
 ولكنه لا يكون ذلك حقيقة له الا على ما قبل انها من اجزاء حقيقته من نفسه متمما هيئته لانه من عللها كالصور والحدود
 اللون والكم والوقت والمكان الوضع فاشبه ذلك وعلى هذا لا يتحد برحمة يكون هو الحق بالوجود والامكان المتعارفين
 نفس الامر وان كان جوهرا لم يتحقق بما عرض له من المقومات الظاهرة في خواصها عرض قد شاركها في نسبة الهول المجموع على جهة
 الحقيقة بالذات فلا هيئته بل هو الواقع واما ان ذلك الشئ الذي به اللوحية الغير مما يلحقه وان الهول له وخطا فلم يصدر
 فعل الله فاذ حصل تكليفا فيه هل هو شئ غير الشئ المعروض الذي حقيقة المادة والصور مع متمماتها به كان للشئ ام لا
 نجد في الخارج لا في العقل الصحيح ولا في الكتاب السنت شيئا حادثا الا من المادة والصور والنامة نعم المواد والصور في كل
 شئ بحسبه فالتقول موادها وصورها معنوية والنقوس موادها وصورها الشيات جوهريات نفسانيات والمثال مواد
 وصور طليان والافلاك موادها وصورها برزخيات والعالم السفلي عنصر آروا في كلامهم هناك وعاد لا تثبت الابل
 الفاطم الا انه جعل هذه ادلة وليس بادلة واما على المستدل عليها وانه في كلامه هذا قال يزيد بن ابي كلثوم
 كالانسان مثلا اذا قلنا انه في حقيقة اذ هو وجودا كان معناه ان في الخارج شيئا يقال عليه بصدق عليه انه انسا وكذا الله
 والفلك والماء والنار وسائر العنوانات والمفهوم ما لهما افراد خارجة هي عنوانان صادقة عليها ومعنى كونها متحققة او
 ذات حقيقة ان مفهومها صادقة على شئ صدقا بالذات والعنوانات المعنوية كذا انسا او ذاك فترى ضرورة انية في هذا
 حكم مفهوم الحقيقة اقول قوله يزيد بن ابي كلثوم مفهوم في قوله والماء والنار شيئا لما قد يهتكم من عبارة انه خالف لفوض
 واختصاص المعنى ما ذكر من كلامه لان مراده ان المفهوم الذي له حقيقة معناه الذي له خارج يصدق عليه صدقا بالذات لان بعض
 المفاهيم عند الخارج لها ولا معنى لها الا ما في الذهن فحقيقته ما فيه كالمفاهيم الكلية الاعتبارية لانه جرى في هذا الكتاب
 على المتعارفين عند الاكروان كان ولا يرى هذا في اكثرها معناه في هذا الكتاب يذهب الى انها من الوجوه وان لم يكن لها
 خارج مذكرا سا بقا ان المتحقق عندنا على ما عليه ائمتنا صلوا الله عليهم ان جميع المفهوم موجودا خلفها الله سبحانه
 واما ما بينا بينا سبها كالأزهار وانها بحسبها امورا متزايدة طلبية انظرها بالذهن باذن الله وقد مر من ذواتها الخارجة مثل
 صور جبل لما انشأ من تقدم الاشارة الى ذلك والاشارة الى ماخذ دليله من النقل والعقل وان كان محلا لعدم انفسا

المقام للتقصيل ولما كان المفهوم عند المقام منه فالأخارج له ومنه ما له خارج كماله خارج التمثيل لشاركت المفهوم والوجود الذي
يعينه في مطلق صدق على خارج لكن لما كان يريد من مفهوم الوجود الأول من الثلاثة المذكورة مقارن المفهوم والمطلق
على الواجب الحادث استدل خصوصاً بكونه بما اختص به فقال كما يأتي بعد هذا الوجود من أبعاده فتقوله كالأنسان مثلاً يعني بأنه من
المفاهيم التي لها شأن خارج متحقق في الأحياء يصلح هذا المفهوم عليه صدقاً بالذات فقال فاعلمنا أنه أي مفهوم إنسان حقيقة أو
موجود غير لفظي عند من لم يكن كان معناً بمعنى قولنا إن مفهوم إنسان حقيقة أن في الخارج شيئاً كذا وعرفنا بذلك
المفهوم عليه قولاً حقيقياً وصدق عليه صدقاً بالذات أنه يعني بذلك أنساناً متفقد له القضية الضرورية التي حكم بها بامتناع انفكاك
المجول الذي هو الساعفان الموضوع الذي هو زيد مادام ذات الموضوع أي مادام زيد جوهراً مادام ذلك الأمر مادام ذاتها جوهراً مادام
فهي من كل الفلك مادام جوهراً مادام كياناً من مادة وصورة وجزئين ذاكرة إرادته أو مطلقاً على الأحياء من الخلان فهو ذلك
كل الماء مادام عنصراً من الأفعال مطلقاً مادام كياناً من برزخ وطوبى جوهريين فهو ماء وكل النار مادام عنصراً خفيفاً
مركباً من حرارة وسبوجوهرتين فهو نار وفيه كذا كما قال وسائر العنوانات أي الأدلة والمفهوم لها أفراد خارجية هي أي تلك العنوانات
والمفهوم لها العطف ففسر عنواناً من شأنه عليها أي على تلك الأفراد وهذا معنى قوله ومنه كونها محقة أو ذات حقيقة أن مفهومها
صادقة على شيء صدقاً بالذات ثم بين أن هذه القضايا المعقولة من هذه المحولات وتلك الموضوعات كما مثل وذكرنا مضاباً ضرورياً
ذاتياً لصدق المحول فيها على الموضوع بالذات والحقيقة ثم قال ليس شاركة هذه المفهوم والمفهوم هو الوجود في مطلق الضرورة
والذاتية فهكذا حكم مفهوم حقيقة **قال الوجود مراد فانه لا بد أن يكون عنواناً صادقاً على شيء حتى يقال على شيء أن هذا حقيقة**
كذا صدق بالذات وتكون القضية المعقولة هنا ضرورية ذاتية أو ضرورية لازمة **أقول** يعني أن الوجود مراد فانه في كل شيء
بحسب أن يكون ذلك المراد فله معنى لا فرق بينهما إلا في اللفظ ففي الواجب عز وجل الوجود والعلم والقدرة والجهو وما أشبه ذلك
مختلفة على معنى واحد بسيط مطلقاً يصدق كل واحد منها على ما يصدق عليه الآخر إذا اراد من العلم والقدرة وغيرها أن مجت
ازلية وفي الحادث الوجود والسمع البصر ما أشبههما بالحادثات والجوانب مع التطبيقية مثلاً بالنسبة إلى زيد وهذا بناءً على
الأطلاق الأول للوجود اعني المفهوم المطلق الذي يريد به الوجود المطلق الصادق بالذات على الواجب تعالى الله عز ذلك علواً كبيراً على
الحادث بالذات إلا أن القضية المعقولة في حله على زيد هي الضرورية الذاتية كالتقدم وعلى الله تعالى عز ذلك هي الضرورية الذاتية
الازلية وهي التي حكم بها بامتناع انفكاك المجول أي الوجود المذكور عن أن الموضوع وهي ذات الله الحق تعالى رب عز ذلك
المطلق مع قطع النظر عن جميع ما سوى الذات وعن تقيدها بما دام الذات واشترطها بما دام الوصف فكل مادة تحقق في هذه
القضية الذاتية الأزلية تتحقق فيها الضرورية الذاتية ولا عكس نعم يعني في تحقق الذاتية في الأزلية قطع النظر عن الصدق
الاعلى جهة التقهيم الأفتها والتعبير عن النفس ذلك معنى قوله وتكون القضية المعقولة هنا أي في شأن حمل مفهوم الوجود
على موضوع ضرورة ذاتية يعني أن حمل ذات العبد أو ضرورة ذاتية أن حمل على ذات الرب عز وجل لا شأن لك حقيقة الوجود بين
القدم تعالى والحادث بالأشراك المعنوي عند المقام والله سبحانه ليس شريك تعالى عما يشركون **قالوا** أقول إن مفهوم
الحقيقة والوجود الذي هو بديهي التصو يصدق عليه أنه حقيقة أو وجوداً متعارفاً إذ صدق كل عنوان على نفسه لا يلزم أن يكون
بطريق الحمل المتعارف بل حملاً أولياً غير متعارفاً أما قولنا إن الشيء الذي يكون اتصافاً مع الماهية أو اعتباراً معها ما كونه ذات
حقيقة يجب أن يصلح عليه مفهوم الحقيقة والوجودية **أقول** يريد أن لا يدعى هكذا مفهوم حقيقة أن المراد بحمل مفهوم الوجود
حملة على نفسه بالحمل المتعارف في مثل حمل الكل على فربه كما في بعض المفاهيم مثل قولك هذا الشيء شيء فإن الشيء فرد كلية الشيء
هو شيء يحمل عليه بالحمل المتعارف فلا شوبهم عليه أنه يبعد حمل مفهوم الوجود الكل على نفس ذلك المفهوم كما حمل شيء على الشيء كما هو

بعضهم بحصر معناه في المسمى مع انه ليس كل مسمى يحمل على نفسه الحمل المتعارف بل كثير منها يحمل حملاً اولياً مع انه ليس كذلك بل هذا
وان كان لا منافاة بينه لوارده وانما اقول ان ما يكون اذا انضمت اليه الهيئة واصبرتها متعلق كونها ذات حقيقة بصدق عليه
في الحقيقة فهو الحقيقة او الوجوبية يكون هو الحقيقة وهذا انما يتم وبصلاح ان يكون دليلاً على كون الوجوب هو الحقيقة ^{بوجه} الحقة
اذ لا يمكن للماهية مع انضمامها اعتباراً في الحقيقة كما هو رأي المتأخرين صحة وقوع بسيط حقيقة حادث في الخارج اما اذا قلنا بمقتضى
اهل الحق عليه من انه لم يخلق الله عز وجل شيئاً فرداً فاما بما يذكره ذلك من الدلالة عليه واشتات الوجوب كما قال الرضا صلوات
عليه يقولوا ان الله الحكيم والاعز من ان يخلق شيئاً عليه من ان كل مخلوق لا بد ان يكون له اعتباران اعتباراً من جهة واعتباراً من جهة
وان كل ممكن في تركيبه كما قال الرضا عليه السلام مستشهداً على هذا بقوله تعالى ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلك تعلم
مخلوق مركبة منها فلا يكون مفهوماً في الصلوة على الحقيقة من مفهومها وكونه منسباً لذلك التحقق من الحقيقة اذ لا تقوم الا بال
بازم منه اختصاصه بصدق الحقيقة دونها يجوز ان الصدق على الحقيقة بعد نفوذها به مستند اليها كما هو الظاهر لان معنى الشيء
الخارج ليس الا ما يفهم منها لانه هذا التعليل وان كان صحيحاً عندنا الا انه لا يلزم منه استحقاقها بالصدق دونه لان ما يفهم منها
وان كان هو معنى الشيء من حيث نفسه الا ان معناه من حيث به ما افاده الوجوب فالوجه ان يقال حقيقة الصدق على الحقيقة المركبة او
بصدق على ما من الله من الحقيقة وصدقها على ما من الحقيقة وكلام الصانع عليه ما عدا وفيها ما ذكرنا سابقاً **قال** فالوجود
يجب ان يكون له مصداق في الخارج يحمل عليه هذا العنوان حملاً بالذات حملاً شائعاً متعارفاً وكل عنوان يصدق على شيء في الخارج
فله صفة عينية خارجية مع قطع النظر عن اعتبار العقل وملاحظة الذهن فيكون الوجود موجوداً في الواقع **اقول** فالوجود
الذي يفهم ما استدل به على اشتات فرد الوجود في الخارج يحمل عليه حملاً شائعاً بالذات بقوله اما اقول الشيء الذي يكون انضماماً الى الوجود
ذلك على ما فرضناه ولا على ما قلنا فلا دليل له عندنا فالكلام عليه في الحقيقة منوجه على صغر او اما الكبير فمشتبه على الصغر و
قوله مع قطع النظر عن اعتبار العقل يشهد به الى انه مع ملاحظة اعتبار العقل في التحليل يكشفنا ان ذلك الفرد مركبة من الحقيقة والوجود
مع ما يلزم من اشتات فرد بتحقق العنواين بالذات صحة التحديد لثبوت الكل والجزء واما قوله فيكون الوجود موجوداً في الواقع
يعني في الخارج لا في خصوص الذهن كراي من يقصر على مفهومه خاصة فنحن نقول بموجبه لكن وجوبه لذلك الفرد على نحو ما
ذكرنا مراراً وقد قلنا ايضا سابقاً ان كلامنا كله في الوجود الحادث منهم مواضع لا نقاد في مثل قوله صفة عينية خارجية
وقوله فيكون الوجود موجوداً في الواقع هو محتمل بظاهر ما يجمع كلامنا مع كلامه فيه فلا يجمع **قال** وموجوديته في الخارج
انه بنفسه واقع في الخارج كما ان زيداً مثلاً انشا في الواقع عن موجبته فيكون هذا الوجود في
الواقع عن كونه بنفسه موجوداً او كونه غيره موجوداً الا ان للوجود وجوداً اخر زائداً عليه عارضاً له بخوضه من العرض لوبا
الاعتبار كما في العوارض التحليلية بخلاف الماهية كالانسان فان معنى كونه موجوداً ان شيئاً في الخارج هو انسان لان شيئاً في الخارج
هو وجود معنى الوجود موجوداً شيئاً في الخارج هو وجود حقيقة **اقول** وقوله موجوديته اي الوجود انه بنفسه واقع في الخارج
اعلم ان عبارة المتأخرين على ما سيس الوجود المطلق الصادق على الحق والمخلق من وجوده اراد به في عبارة انه على جهة الحقيقة
قلت هذا كلام لا يطع في حق الواجب مثل ان يبدل بالحادث ولو قلت لا يطع في الحادث فيلزم بدل الواجب ما اشبهه بان عينية قول
الشاعر قلت قولاً ليس يدرك الحق ام حيا خاطبهم قبا ليت عينه سوا وذلك لان عمر الخطا احد عينه عينا فهذا
الشاعر يدعوا له ام يدعوا عليه بقوله ليت عينه سوا وانما ثبت كلامه على الحادث الا اذا صرح بما يميز ارادة الواجب بقوله انه
بنفسه في الخارج هذا في حق الواجب كظاهر ما في حق الحادث فيكون الوجود وجد بنفسه لا بوجوه اخر زائد على ذاته فهذا ظاهر
ولكن معناه الحق ان الوجود الحادث هو ما الاشياء المكونة ولم يوجد لها عز وجل باوة اخرى بل بنفسها وهذا اما لا يرضى لكن

للعلم ان الواقع في الكون هو هذا وانما في التحليل العنصر والفكر على طريقة المص من كون الامر لا يثبت معبراً ولا ينفق الا في
الانها والاعتبار ان قولك ان الوجود موجود بنفسه ان الله سبحانه اوجده بفعله لان الوجود هو الابد والابد هو الوجود
مفعول ومفعولته الوجود بنفسه انه اخرج تلك المادة لا بادة ولا من مادة غيرها فاذا سلكنا التحليل فلما نأتممته بنفسه اي هو
فجبهة التحليل ان نفسه الى خلق منها هو كناية تدور على نقطة الابد على التوالي لمراتب المفعول على علته لايجادية طارئة
بنفاذ وهو اي الوجود حصته من تلك الهبة تدور على ما عينا انها حادثة من علل الهيمنة على خلاف التوالي لان مادة الكونية
التي هي حصته من الهبة الامكانية هذا على نحو طريقته وانما على مقتضى طريقته من ان الامور الاعتبارية اشياء كونية خارجية
واما في الانها اعتبارها واطلها فلا تغفل من معنى وجوده بنفسه لان الله كان لا شيء فاحضره الله تعالى بفعله بنفسه فيكون
هو هو بمعنى كان الله عز وجل وحده ثم اخرج بفعله الوجود اي المادة والهبة وخلق ماهيته بعد ذلك من نفسه من هو هو
خلق من كل حصته من تلك ماهيتها فكانت تلك الحصته مع ماهيتها بانها اوجدها وادخلها واما وجودها من سائر الحصص باعتبارها
فاخرج هذه الاصول فموجوبه ووجود الحق تعالى في الخارج بنفسه بكل موجوبه الوجود الحادث بفعل الله بادية الى هو هو
حقيقة وانما وجوده في الخارج في ضمن الشيء الموجو كزيد وعمر تحققة في زيد وعمر غيرهما فلا اشكال في هذا وانما هو غيرهما
الموجود اكل لكل حقيقة مركبة من حصته من الوجود الذي هو من ماهيته هيئته قابلية اي قابلية تلك الحصته للتكوين
لبسها الحلة الكون كالسهم فانه مركب من حصته من الخشب الذي هو من ماهيته هيئته قابلية تلك الحصته من الخشب لجعل
فلبسها حلة السهمية فخصته الخشب للسهم بمحصلته في ضمن السهم متميزة عن سائر الحصص تلك الصوالة هي ماهية الاول
الصادقة على جزو السهم في ضمنه وهما معا السهم وليس السهم هو الخشب ولا الحصته الخشبية صناعاً على نفس السهم وانما اضيف
على الحصته الخشبية في ضمن السهم فالسهم هو الشيء وهو الهية الثانية فاذا قال المص ان حقيقة الوجود ماهيته صادقة على فرد
خارجي يريد الحق تعالى فكلامه صحيح على قاعدة وان كان عندنا انه باطل من جهة استعمال الوجود للمطلق الشامل للمواجب تعالى
والحادث بالاشتراك المعنوي واذا قال ان مفهوم الوجود حقيقة صادقة على فرد خارجي حادث في الشيء صحيح اما اذا اردت ان
على فرد خارج مستقل حادث فباطل لانه لا يريدنا في ضمن الشيء كما يدل عليه قوله وموجوبه في الخارج انه بنفسه واقع في الخارج
كما ان زيداً مثلاً ان في الواقع الا على معنى قد لوحنا اليه سابقاً من ان كل شيء وجود من وجود و ماهية جوهرية عرضية ذهنية وخارج
اعتباري غير فلا شيء يعلم الله سبحانه الا ذاته او خلقه وخلق هو كل ماسوا وكل ماسوا او وجود مخلوق وانما قسم الى هذا لاننا
من وجوده جوهرية جوهرية عرضية ذهنية اعتبارية وتحقق في نظر الى مراتب من التحقق بالله تعالى بفعله ولعمري ان كل شيء
فلو فرضنا انه اذ هذا المعنى فهو حق وقد اصابنا في احواله للماهيات الكلية والامور الاعتبارية واكثر الصور الذهنية والاشياء
العارضة وكل ما لم يجد له جرمًا كالمفعول الثانيه وغير ذلك وان كان قد دخل اكثر هذه في الوجود كما قلنا اعنه سابقاً من كتابه
الكبير والآن جعله الوجود المطلق صادقة على الحق تعالى والخلق والدليل على ان موجوبه الوجود في الخارج انه بنفسه واقع
في الخارج بدون شيء غيره تشبهه بموجوبه زيد انسانيته في الخارج على سبيل الشطر فقال كما ان زيداً مثلاً انسان في الواقع
وكون زيداً ان في الواقع صبا عن موجوبه اي موجوبه انسانيته في كلامه هذا فمضمون كلامه السابق حيث جعل الانسان في
للمقولات الثانوية الاعتبارية وهذا جعلها عبارة عن موجوبه فادنا شبه موجوبه الوجود بموجوبه انسانيته زيد على وجهه
الشطر لانه كون موجوبه الوجود اعتبارية والموجوبه ايضا من المقولات الثانية ولعله اورد بها في ذكر الانسان والوجود
انه هو فنكون من الاولاد قوله فيكون هذا الوجود في الواقع عبارة عن كونه بنفسه موجوداً وكون غيره بموجوبه بل من جعل
حصول الوجود في الخارج غير وجوده بنفسه من وجود غيره وحصوله مغاير لوجود نفسه ولوجود غيره ببل الشاكلة متغايرة

(اعتبار)

وهي غير الوجود الذي ينفى فاذا اراد بكونه الذي هو حصوله في الخارج انزهو في الخارج حاله دون المحيية بكنهه بن ما اراد كونه بكنهه
لا ينفى ليس هو الوجود وكذا كون غير بكنهه لان الكونين وما استند اليهما معان مصدبة حديثة وهذا وكذا قول عباراته
فان قوله ومعنى الوجود موجو ان شئ في الخارج هو وجود لا ينفى بكنهه بن لان الوجود لا بان كون الوجود في الخارج هو
انه وجود يعمري كونها في الاعيان وهو المعنى المصدق ولو اراد هذا المعنى لاصاب الحق اذ ليس في ذلك موضع هذا اللفظ
لغيره ولكنه يريد ان ينفى عن جوهرية وظاهر قوله لان الوجود وجود اخر وانما عليه عارضا له ان ينفى بعض احوال الوجود واحكاما
لا يتحقق وقوله بخلاف المحيية كالانسان الحج اذا كان الفارق بين المحيية والوجود هو مدلول اللفظ طاردا للاعتبار فانه قال فان معنى
كونه انسانا موجو ان شئ في الخارج هو انسان الا ان شئ في الخارج هو وجود وهذا يقول الانسان من حيث انه موجو بغير انشائه
وهو حكم غائبا في المحيية ومن حيث انه موجو بنفسه هو وجود الوجود وهذا من المصاحف في تعريفه بعد ان جعله معدا
وهذا التكرير لاننا الباري بكنهه بكنهه واما حيزه فقد صنفه باسهل عتبا فقال الوجود ما به التحقق لانه قال هكذا ان لنا تحقفا
في انفسنا وهو الكون في الاعيان وسماء العامة وتحقق في الذهن وهو النصور الذهني وهو النصور الذهني المستعمل بالعلم والظن
والشك والوهم وتحقق في اللفظ وهو الحروف وهيئاتها وتحقق في الخط وهو اشكال الحروف واشكال هيئاتها وبسببها
بعضهم بالوجودات انصافا بغير التحقق وهو الوجود عندنا بالحقيقة انه في مطلوب المص هذا المعنى ميتنا وشه من كان بعيدا
هذا وان حسن اخبر من كلام المص الا انه عندنا لا يصح لانهم ان ارادوا بالوجود شئ انقوم به الاشياء بحيث يكون عارضا لما بها
في الذهن كما اشار اليه المص فهو ما ينفى الحقيقة له اي المستكبين ولما يجعل الحقيقة للشئ في ماهيته الوجود عارضا لما به ظهرت
كما قال ذلك لئلا ينفى الوجود من كلامه قال في اخر كلامه وبالحقيقة عند اشراف نور الوجود عليهم وظهور صورته فيها هي وان اراد
به روح الشئ الذي به قوامه كالشخص المقابل للامر فان به قوام النصور فيها فلا يعقل عارضيته لها في الذهن الا على فرض كونها غير
مجبولة مطملا بالذات ولا بالتبع فقد بعد الاكثر عن مثال الوجود مع كماله من الشئ هو لا ينفى اثره لايجاد ولا إيجادا ان غلوت
بمحقق وثابت كما يقول كثير من مثل قول الملاحسن في الواجب في باب الشفاة والسعادة قال فما كانوا في علم الله سبحانه ظهروا
ولا ينفى وجوداته الهيئية فليس الحق الا افاض الوجود عليهم والحكم لهم وعليهم فلا ينفى الا انفسهم ولا ينفى موالا انفسهم انهم
وهو ان المهمات حقايق وصو عليية لا يعلق الجعل لها قال بعد فشيئته احدية التعلق وهي نسبة فاعية للعلم والعلم نسبة
ناعبة للعلوم المعلوات واحوالك ثم قال بعد هذا الحقايق غير مجبولة بل هي صو عليية فاعية للاسماء الالهية وانما المجمول
وجوداتها في الاعيان والوجودات فاعية للحقايق انتهى فان تعلق بثابت كان عارضا وان تعلق بغيره كان معرضا واذا اردت
بما امارت كواين في شئ من مكان فربما سمع وانهم ان الوجود هو الشئ المكون بعد ان لم يكن سوا عر وجل فاحد سبحان
الشئ لا من شئ وهو الغيب ولم يكن شئ غير الغيب وهو الوجود وما كان بالوجود وتحقق بكنهه بن في بادى الراى ليس شئ غير الوجود
لان لو كان شئ غير الوجود لما كان مخلوقا بل قد ينفى وما يظن من الوجود ليس شئ غير الوجود اذ ليس فيه الا العدم هذه الاشياء
المنكثرة المتعددة لم تنكث شي غير لانها اولاده والاول ابوه ادم فاذا نظرت في آيات الله كما شبهنا لك عليه مراد ان ما هنا
لك لا يعلم الا بما هي هنا رب انما خلق الله تعالى ادم بنفسه وخلق منها نوحا واثبت منها راجلا كثيرا ونسأ فكل من ذرية
ادم شيا من غيره كل الوجود فانه ادم الاول الاكبر واولاده وجودا لاشياء يعني نفس الاشياء الموجودة وليس بحقيقة فيها
شئ من غيره اذ ليس غير الا العدم ولم يتركب شئ منها من وجود وعدم وانما هو من ذلك فانه من تفاوت مراتب في الفلك والكثرة
كالخمسة اذ انسبها الى العشرة فانها لم يتركب من نفس اعدادها ومن عداها اذ ان العشرة علمها وانما سميت تلك الاحوال با
الاسماء المختلفة لاجل خصوص مراتبها ولم يثبت شي باصم عليه اطلاق الاسم الا الله تعالى وخلفه وجميع خلقه اذ وفده وحده

فقال فله سبحانه
ومثال خلقه الضرب
فان ضربا ارض ضرب
وحده ونفاية

ونفاية فاذا قلت ضرب ضرب هو الفعل ضربا مفعوله وحده ولم يكن شئ من ضربا لا من لفظه ولا من مادته ولا هيئته
ولا من معناه قبل ضرب لا تحقق شئ من ذلك قبله فكذلك كان الله وحده ولا شئ ثم احدث فعله بنفسه ثم احدث مفعوله بفعله
وهو مشيئة ارادته وابداعه هو قول امير المؤمنين عليه السلام هو من شئ الله حين لا شئ ان كان الشئ من شئ شئ قول الرضا عليه السلام
لبنو نون عبد الرحمن يعلم المشيئة قال لا قال عليه السلام هي الذكر الاول هي شيربان كل محد لفسر لذكر قبل المشيئة قط واذا
اردت مثال ذلك من كتاب الله الكبير الكون هو العالم فانظر الى السراج مجدانية ذلك فان حرارة النار وبؤسها اللين هما
تأثير فعلها فدا حرق الدهن وكلت حتى كان دخانا فاستننا الدخان من الدخان لا من النار انما انفعلا بالاستنناء فظهرت اشعة
كل جزء منها في مكانه وقفا لحرارة والبؤس هما فعل النار والاستنناء هو الوجود الامري وهو الحقيقة المحمدية ظهرت بقابلتها الى
هي من الرتب والفايض من ذلك الوجود الامري شئ الاشعة من رتب شئها غيرها وكلها وجودا فقل لي اري شئها غيرها وهو الظل
فانه ليس من السراج هو كالماتية الكلية عندنا قلت قولك ظاهره صحيح ولكنه في الحقيقة ليس بصحيح فان المراتب الكلية
عندكم اعدام ما شئت من شئ الوجود وانها ناسبة في الامكان والعلم الارزني متحققة كما هو تبصير قولكم وانها مجموع متبعية
الوجود فلا جعل لها لذاتها وليس كذلك الظل فانه مخلوق مجعول كما قال تعالى وحمل الظلمات والنور وقال خلق الليل والنهار
وهذا ومن قال بان الظلمة عدل لم يعبر فيها لانه يراها بصيرة العبد لا يرى بالبصر وانما لم يكن من اللين مع انما اوجد بها لانها
للطيفه خفيته عن الاكروبي ان الانجاب بالمبصر الفاضل عن فعل الفاعل هو اثر في فعله يتوقف في الظهور على قابلية
ظهوره كالسكر والانسكس وصور للالثر ولونه وقربه وبعده ومردّه وجميع احكامه يصير في الظهور في كل ما ذكرنا على حدة
قابليته فان كانت قابلية طيبة اي محببة بغية تابعة لمقتضى نفس الفعل كان الاثر مشابها للتأثير لانه تابع له بالاحاطة
فيكون الولد المتولد من الاب الام الطيبة نورا وسعيدا وقريبا كما قال امير المؤمنين عليه السلام وخلق الانسان فانفس ناطقة
ان نكاتها بالعلم فقد شاجت جواهر اولي علمها فهذا شابه مبدؤه في التورية والقرب المتابعة والموافقة كالنور وان كانت
قابلية خبيثة اي منكورة فمحببة بغية انها تابعة لخواها ارايت من اتخذ الله هواه معرضة عن مقتضى نفس الفعل كان
الاثر مشابها للتأثير بل يخالف له فيكون الولد المتولد من الاب الكد هو الاثر والام الخبيثة التي هي قابلية الانكار مظلما
وشقيئا ويعبد كما قال عليه السلام الشقي مرشقه في بطن امه والفاضل مرفوع واحد كالحشب فاختلف في السهر والعصم وفي الحكم
الشري الوافع الذي تجر عليه احكام الدين والآخر الذي هو علل الصنع والانجاب ان التأثير الفاضل من الحق اذا تلوّن
بقابلية الباطل ليس الحق قال تعالى فمن يتبعني فانه مني وقال تعالى لنوح عليه السلام انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح مع من نطقه
المنكر لو خمسة في انوار العمل الصالح فكان احببنا في حكم الله الجارى على الاصل الايجاد بل اصل الايجاد جاعلية تابع له فالظل
انما خالف لونه لونه النور كخالف لون كعبان نوح عليه السلام لون ابيه حتى كان ظلمة وكان من النور نوح عليه السلام استوفى قابلية ولا
فهو من فضل النور قبل التغيير وبعد التغيير لم يكن منه حكما ولا تابعا له فالمرئيات هي مخلوقة لله فانصت عن فعله وانما تغير لها فرت
فان الوجود اكلها تابعة لحقيقة اصلها الذي هو الوجود الامري من حيث كونه فاضلا عن فعل الله تعالى فكانت انوار الوجود
الى النور المهيئات كلها تابعة لحقيقة اصلها الذي هو الوجود من حيث نفسه الذي هو انبائها لا من حيث كونه فاضلا عن فعل الله
تعالى فكانت ظلمات لرجوعها الى نفس الانية وجدها وقومها بسجدن للشمس من دون الله ولو كجبت للشمس من دون الله
ولو سجد للشمس لله تعالى لم نكرم وكان كسجود الملك لادم ويعقوب لبوسف ففما حقيقة كل شئ كان بفعل الله تعالى
يكن بفعل الله ليس شئ والاعراض بالمعاصي بانه جوابا لانشاء الله تعالى في محله وانما اطلت الكلام في هذا المقام رجاء ان
يكون ممن يطلب النور بالنور فانك اذا شرب من هذا الماء الذي هو نال الحيوه لان كل هذه المعاني لفظها لك بركلام امتداد عليها

فاذا شرب منه لم تمت ابدا **قال** واعلم ان كل موجود في الخارج غير الوجودية شوب تركيب لوعقلا بخلاف غير الوجود ولا جمل
 قال الحكماء كل ممكن اي كذا في ماهيته زوج تركيبى فليس شئ من المهمات بسيطة الحقيقة وباجملة الوجود موجودا لا بغيره وهذا
 سندفع المحذور ان المذكورة في كون الوجود موجودا **افق** انما قال كل موجود في الخارج غير الوجود ولم يفعل كل ممكن لانه فيد
 نفسه بالبحث عن الوجود المطلق الصادق على الواجب احداث على معنى الاشتراك المعنوي ونحن في شرح كلامه قد منعنا من
 بيان ما له فان اردت ان يبين لك من هذه الامور في ساكنة اما بغير الوجود الذي هو حقيقة واحدة ويشترك في مراتب فهو
 بما يبرهن لئلا المقام والمراتب من الاعراض هو وجوده الذي يعبد ونحوه من هذا الوجود الذي هو الوجود لا نأخذ من لا
 يعرف وجوده الا هو ومن لا يصدق وجوده عليه لا حقيقة ولا بخلافه من هو خالق كل ما ليس ويعبر عنه باسم سوا عز وجل والوجود
 المطلق الذي لا يشوب فاعرف اننا الله وخلقنا بغيره لا يشوبه كفون عينا ولا يستحق من وهذا لما اننا اذا ذكر الوجود
 المنكسر في شئ واحد كثر ما يلحق بالحق لا ينفك عنه من العوارض المستحضرة مثلا وجوده وجودا الصامت وجودا جازما
 مع قطع النظر عن المستحضرات بال... بسيط الحقيقة لا يكثر فيه واما التكرار فيها والتغير مستند اليها الا هو كالتلج بال...
 الى الماء كانه ينكسر مثلا والكسر مستند الى التلج والماء لا يلحقه شئ من صفات التلج وذلك الواحد هو الواجب الحق تعالى
 عن ذلك وهذا وامثاله مراد كما ياتي ونحن لا نقول شئ من ذلك نعم نكلم على عبادته على حسب مقتضاها وما يلزم منها ولنا
 ديننا ولهم دينهم فنقول كل موجود في الخارج غير الوجودية شوب تركيب لوعقلا هو ما ذكرنا فيه معنى كل موجود وجود
 ولو اراد بوجود غير الوجود لما قال فيه شوب تركيب لما استثنى الوجود يعني الحق هذا من المراد من عبارته ومن المراد
 منها ايضا انه يربط في الواقع الخارج اشياء احدها الوجودى المطلق وكل تلك الاشياء غير الوجود المطلق فيها شوب
 تركيب الا صرف الوجودى خالصه وهو الله تعالى لان صرف الوجود غير الاشياء غير الوجود المطلق وانما دخل تعالى في
 شمول وجوده غير مركبة والوجود المطلق لما كان فردا اكل هو الواجب تعالى ابانه من الفرد الآخر الذي يحجر عليه...
 باعضا ما لحقه بقوله بخلاف صرف الوجود وقوله ولاجل هذا الى اجل ان كل موجود غير الوجود المطلق في حقيقة وغيره
 الوجودية شوب تركيب كما قال الحكماء ان كل ممكن اي في ماهيته زوج تركيبى انما ذكرنا في الخارج غير الوجود وانما خصصه بـ
 ماهية الخارج الفرد الممكن من الوجود المطلق فانه بسيط لا تركيب فيه لذاته بل هو موجود بنفسه في الخارج اذ لو حقه لذاته
 شائبة تركيب لاصد عليه على الواجب اسم الوجود بالاشدك المعنوي لان الاشتراك المعنوي انما يصدق على الحقيقة الوا
 سواء كان بالتواطىء بالتشكيك وهذا مما قلنا ان من اراد المصا فانه ياتي بما بعد كلامه انه يبرهن على اتحاد العلة والمعلول
 والعامل والمفعول ولو تجاوزنا هذا ما يقوله الصوفية انا الله بلا ان يعنى ان الحقيقة واحدة اذا قطعت النظر عن العوارض
 والمستحضرات على ان الحكماء قالوا كل ممكن زوج تركيبى لا يربط كل ممكن في ماهيته والا لكان معنى كلامهم ان كل مركب
 زوج تركيبى انما قال المصا ذلك صرفا لكانهم مرادهم ابتغاء الفسنة وابتغاء ما وبله لا حول ولا قوة الا بالله وقوله ليس
 شئ من المهمات بسيطة تفريق على قوله وفيه شوب تركيب يربط ان هذا بما هو اننا في الخارج لم يوجد بنفسه انما هو موجود
 بالوجود وان اتخذ بالوجود في الخارج الا انه بما هيته في الذهن مغاير للوجود فهو مركب ونحن قد بينا اننا في هذه
 مركب من وجوده مادته ومن هيته صوته وان التركيب في الخارج كما هو في الذهن هذا في ظاهر نظرا واما في باطنه ففرد كله
 وجودا لا انه وجود مفعول وقابلية للمفعول لانه هي صفة قابلية فهي صفة الصفة منه هي مراتب تنزل عنه وصفها التي
 هي للمفعول كذا وانما اختلف بدور ابولها الخلفه كالتقدم فالوجود نور قابلية من حيث هو في ظله وكلها من الفيض
 بالذات او بالتبع فراجع ما تقدم وقوله وباجملة الوجود موجود بذاته اما في الواجب غشا ظاهرا لا موجود بذاته اي وجوده بكل

اعبأ وأما الوجود الحادث فمفهومه انه موجود بذاته يعني اوجد فعل الله بنفسه لا بوجود غيره اذ كان في الوجودات وجوها بالوجود بمعنى
كلامه هذا عندنا انه هو المادة فلا توجد المادة بمادة اخرى بل بنفسها وأما في المهية يعني الثانية التركيبية فوجودها بالوجود
الموضوع والصفة مثل السير فانه موجود من نأده من الخشب ليست هذه المادة هي السير وهي جوده ومن صورة وهي المهية فلهذا
الانفعالية وهذه الصفة ليست هي السير الا انها في الحقيقة صفة للمحصل للنعينه فاما وجودها بالوجود ومجموعها هو سير هو
الماهية الثانية التركيبية التي تتجس في الحقيقة وليست هي التكميل بالمهية التي يجاب بها عن السؤال بما هو فقد تحقق في الخارج
بركني الوجود الموضوع والصفة وقد يقال انها في انفسها نوعية والحاصل يقول الشاعر نحن باعندنا وانت بما عندك وانما
والرأي مختلف اما عندنا فالمهية حقيقة في الخارج مركبة في الحقيقة من جودين هما ركناها وليس لزيد الشخص المعلوم
حقيقة غير فاعبه هو هو الا انه في الكتب الالهية العلوية من وجوهه الى رتبة فاعبه من دفع غلب خوف القول الا ان الله سبحانه
يقول ارايت ان كنت على بينة من ربّي وانما في رحمة من عنده فغيت عليك ان لم تكونها وانتم لها كارهون وقوله ولهذا ينبغي
التي اي يكون الماده من قولهم كل ممكن ندج تركيبتي كل ممكن ذي ماهية مغايرة له بدفع ما يقال ان للوجود وجودا لا نه على
فرض كونه ممكننا زوج تركيبتي له حوله في هذه الكلية وانتم تدعون بساطته وانه وجد بنفسه نحن قد قلنا وان كان وجد
بنفسه الا انه لا يمكن ظهوره بساطة بل لا بد له من المهية لانها شرط ظهوره فلا يقبل الايجاد بنفسه بلها والوجود لا
من دون نفسه هو محال قال واما الامر لا يتزاع العقل من الوجود فهو كسائر الامور العامة والمفهوما الذهنية كالشيئية
والمهية والممكنة ونظائرهما الا ان بازاء هذا المفهوم امورا مناصلة في التحقق والثبوت بخلاف الشيئية والمهية وغيرها
من المفهوما وفق ابريدان الذهن كما ينزع مفاهيم من الاشياء ينزع مفهومها من الوجود وليس حقيقة الوجود كما موراه
في هذا الكتاب بخلاف ما ذكر في الكتاب الكبير فانه يجعل الاتزاع في وجوده وكل شيء وجودا وانما يختلف في الشدة والضعف
بنسبة كل شيء بما هو حظه من الوجود فقال هنا كما يقوله المشاؤون والتكلمون ان الامر لا يتزاع العقل اي المتعقل في الذهن
كما هو مشهور في اصطلاحهم بخلاف ما نسطح عليه على ما يناسب طائفة الائمة عليه السلام من ان التعقل اذ كان المعالاة هو
فان ملكها الخيال والنفس ولكن لا مشاحة في الاصطلاح يعنيان المنصوص المنزع من الوجود كسائر الامور العامة اي الكلية و
المفهوما الذهنية اي الاعتبارية كالشيئية والممكنة ونظائرهما ويريدانه يحصل من الوجود امر انزاعي عرجه لا فرق
بينه وبين غيره من المفهوما الا ان هذا المنزع من الوجود بازاء اي مقرون في تقويمه بالذهن امور اي بامور مناصلة في
التحقق والثبوت في الوجود المنزعة منها تلك الصور والشيئية والمهية وغيرها ليس بازاءها امور خارجة مناصلة في
التحقق والثبوت بل هي امور اعتبارية لا خارج لها وهذا على ما يراه المتص والاكثروا على مذهبنا بولما خوذ عن قولنا
وسادنا عليهم السلام فكل ما في الذهن بازاءها امور اصلية خلقه الله سبحانه واما ما في خزان ملكه الحادث الخارج بل
ان تحصل صوته في الازهان فما في الازها منزع فلا فرق بين الوجود وغيره في ذلك عندنا قال واعلم ان الوجودات
حقائق خارجة لكنها مجهولة الاسامي شرح اسمائها انها وجودا ووجودا ثم يلزم الجميع في الذهن الا من العام واسما
الشيء والمهية معلومة الاسامي والخواص والوجود الحقيقي لكل شيء من الاشياء لا يمكن التعبير عنه باسم نعمت اذ وضع الاسماء
والنعوت انما يكون بازاء المفهوما والمعا الكلية لا بازاء الهو بازاء الوحوية والصور العينية فوق الما ذكر ان الامر لا يتزاع
العقل من الوجود كسائر المفهوما العامة منهم بحاجة يختص بها عن سائر المفهوما اذ لا خارج لها بخلاف هذا فان بازاء
منه هو الوجود الانزاعي امرها صل متحقق الا ان اسمه مجهول لم يوضع له اسم خاص اذ اطلق حضوره في الذهن لا عام
يشمله ونظيره فيكون حصصه مجهولا لاسماء الا بما تنسب اليه لانه لا يكون شارحا لتلك الاسماء ومبين لها اقوال

وجوز وجوده في انما قال انها لم يوضع لكل واحد اسم خاص لا عام لانها لو وضع لها كان ذلك اشارة بتأنيدها فيها
 وانما وضع اسم الوجود لم يوضع تلك الحقيقة اي حقيقة الوجود الخارجة مصاد ذلك المفهوم الذي وضع اسم الوجود فاذا اطلق
 تبادلا الحقيقة الثابتة فلا يلزم حينئذ حصول الوجود في الذهن ابتداء فلا يساوي لهيتها الكلية في الحصول للذهن فلا
 يكون له حصولا فلا يحدد لا يعرف ثم يطلق ذلك الاسم اي الله هو اسم الوجود على حقيقة تحتمل افراد متفاوتة في الشدة
 والضعف من باب الاشتراك المعنوي فالاسم في الحقيقة للحقيقة والافراد مجعولة الاسماء الا بالاضافة ما تنسب اليها كما
 شأن الوضع لحقيقة الاشتراك المعنوي وان كان يلزم عند شرح اسماء تلك الوجود حصول الامر العام الذي بعد
 ذلك انتزاعا عارضا بخلاف معلومة الاسماء كالشيئية والمهيبة وافضا الشئ فان وضع الاسماء لها والنعت انما
 يكون ابتداء بآراء مفهوماتها ومعانيها الكلية فتكون الامور الخارجة عنها افراد تلك المفاهيم المعنى الكلية للذهنية
 لا بآراء الخارجية الوجودية والصواعيق كما في الوجود هذا ما اراد من كلامه تفصيلا عما برده عليه وقيل ان ما ذكره
 كتابه الكبير في ما ذكره هنا وهو قوله حيث ذكره في دليل تنبيهه قد سبق في فضل عقده لبيان ان اول ما ينشأ الوجود
 الحق المتعال ما ذكروا لما تكررت الاشارة سابقا الى ان لفظ الوجود يطلق بالاشتراك على معانيها ذات الشئ و
 حقيقة هو الذي مظهر العدم ببيانها الوجود بهذا المعنى يطلق عند الحكماء على الواجب منها المعنى المصدر للذهنية
 فان قوله ومنها المصدر للذهنية يشعر بان مراده من الاشتراك اللفظي الموجب لتعدد الوضع المستلزم لوضع اسم الوجود
 بآراء فرد من الافراد وايضا في الكتاب الكبير جعل من افراد الحقيقة المعنى المصدر وهذا ببيانها في خروج المعنى المصدر من حقيقة
 الوجود هذا معنى ما قيل واعلم ان ما في الكتاب الكبير وان كان شارحا ومبيناً عما في كتابه الصغير هذا الا انه في ذلك
 الكتاب جعل الامور الانتزاعية والمعاني الكلية والمعقولات الثانوية كلها من الوجود كما نقلنا عنه سابقا بخلاف
 ما ذكره في هذا الكتاب فلا غرابة ان يكون كلامه هناك منافيا لما هنا نعم يمكن الجمع بين كلاميه بان قوله اول ما ينشأ
 من الوجود لا يدل صريحا على انه ينافي قوله هنا الجوان ان يكون مراده ان المعنى المصدر حقيقة في الذهن هو حظه من تلك
 الحقيقة والاشياء للعوارض اللاحقة لمراتب التدرج في كل شئ بحسب تنبته من الحصول والظهور هذا ماله من الكمال
 واما ما عليه منه فاعلم انهم اختلفوا في كيفية وضع الاسماء فيقول وضعت لاسماء بآراء المعاني الخارجة الا انها لما كان
 كانت الذهنية طبيعيتها فكليةها طبيعية لا منطوقية اعطيت اسمها لان شمولها لكونها مطلقة مجردة عن قيد كمال
 والخصوص فيضلع اسمها الكل فزاد على هذا القول بنى المصنفوا على وقيل وضعت لاسماء بآراء المعاني الخارجة الا انها لما كان
 الواضع وضع الاسماء على المعاني المتشابهة بتميزها بعضها عن بعض كانت صفات المسماة كما قال الرضا عليه السلام قد سئل عن
 الاسم فقال عليه السلام صفة موضوع لانها ظواهرها الدالة وجب ان يكون اكل الوضع لتلك الفائدة ان يكون بين الالفاظ
 والمعاني مناسبة ذاتية لانها اكل الوضع ابلغ للدلالة والتميز ولا يترك المناسبة الذاتية بينهما الا اذا كان الواضع
 قادر عليها او غيرا لها او اذا كان في احبب المناسبة مشقة ولغو في الواضع قد ثبت في محله ان الواضع هو الله سبحانه
 ونعم الفوله نعم وعلم آدم الاسماء كلها ومعلوم ان فعله وصنعه نعم يكون على اكل ما يمكن واكمل ما يمكن في العلامة واللاله
 المناسبة الذاتية ولا انها صفات الصفات انما تشق من هيئات الموصوفات والله عز وجل عالم بذلك قادر عليه بلا مشقة
 ولا لغو بترك الصنع الاكمل مع القدرة عليه والتمكين منه نقص لا يجوز في فعله صنعه فوجب ان يكون بينهما مناسبة
 ذاتية وعلى هذا لو كان الواضع هو المخلوق وهو عالم بالناسبة قادر عليها بلا مشقة فلا شك انه يلزم ما اذا اراد ان
 يضع اسما واحدا لافراد نوع من الانواع يصنف على كل فرد بالطابقة تصور حقيقة افراد ذلك النوع انتزاعا بجملة ذهنية

من تلك الافراد الخارجية بحيث يكون تلك الحقيقة صدق على كل فرد منها من باب التواطىء التشكيك وتلك الصوفاة قائم
حروفها تكون صفا جواهرها من الشدة والرخاوة والجهورة والخصومة والقلقلة وغير ذلك المناسبة لتلك الحقيقة
صورته في ذهنه على حسب تصورها وترتيب تلك الحروف في نظمها وفي حركاتها من حيث تلك الحقيقة لا تترى
الى شجها الذي في ذهنه فيكون ما يناسب تلك الحقيقة في المادة وهيئة ويكون تصور تلك الحقيقة الخارجية الجامعة
لتلك الافراد لا يكتفى ما يناسب للتأليف الوضع على كل فرد خارجي لتحقيق تلك الحقيقة في الوضع في الحقيقة
للأمر الخارجى الثابت للذهنى وانما الذى للملاحظة تلك الحقيقة الخارجية الموضوع لها ولما كان الواضح هو الله
عز وجل ولا يجوز عليه التصور والتفكر والتركى كان محل تلك الصور هي الكتب المملوكة الثانوية الشجحة المعبرها
بعالم المثال لانها محال للتأليف الا في الوضع على الحقائق الأصلية المملوكة الأولية الجوهرية المتحققة في الخارج
لان الشجحة صفا هيئتها الصور الجوهرية المملوكة والاسماء صفا خلقها عز وجل من الشجحة وهذا هو
الحق فادع هذا فالوضع حيث يعتبر فيه المناسبة لا بد فيه تصور الموضوع له وهذا التصور الذهنى له الوضع
لا ان الوضع بازائه وانما الوضع بازاء السمتية الخارجية فعلى هذا يكون لزوم الأمر الذهنى في الوضع لكونه لا
وكل شيء لا يمكن فيه المناسبة لا يصح ان يوضع بازاء اسم غير ذاته لا لفظي ولا معنوي هو الله وحده واقفا فله
مناسبة في جهة التعلق بالمفعول فيجب ان يوضع بازاءه واسماءه من الوجودا وغيرها في مساوينة في هذا الحكم سواء
علم وجه المناسبة في بعض المشتقا واسماء الأصوات مثل غاق اسم لصوت الغراب شي اسم لصوت شجرة الناقة عند
الماء وكالحولان والظيران والشرار والغليان وما يشبه ذلك من المعاني التي تكون فيها الحركة والنقلب يوضع بازاءها
على وزن فعلا بفتح الفير لأجل تناسبه حركة وسط الاسم بحركة وسط المستقام لا كما كثيرا من أسماء خصوصاً المربط
ووضع لتقيض لا يدفع المناسبة لجواز كون الاسم له منطقتان من جهتين كالماء لا يزيد بها خصوصاً في طبيعة الشخصية
بل في نوعيته فقد يكون الصدان بينهما جهة ذات جهتين جامعة بينهما بحيث هما كالتار الحار اليابسة والماء البارد
الترطب بينهما الهواء الجامع بينهما بحيثية في حرته يوافق التار ويرطوبته يوافق الماء فاتمهم واقتصر على التمثيل وبعض
البيان والدليل فان هذا ليس كان تحقيق هذه المسئلة فاذا اردت بالوضع اللفظي والمفعول للوجود الحق لجانها هو بطلان
وجود ذاته ولا يمكن الوضع بازاءها الامتناع تصور لها ومنطقتة غير لها وعدم حاجتها الى العلامة لانها للتمييز
واذا اردت به ما سوا الله تعالى فان الاشياء في حكم الوضع فيهم كل ما اسسه المصنف غير منقوع اعدم من جعل الوجود
صا قاعا على الواجب الحادث بكل الاشياء في مرتبة الاشياء الحقيقية وجودا واعتبارا في عدمي من الوضع بازاءه
المفهوما الكلية الاعتبارية في شيء بازاء الخارج في اخر مران امكان التغير عن المسمى بالاسم ولتكن لكون الوضع
بازاء مفهوما العام ولتكن لكل اعدم امكان الوضع بازاء الهوى والصورة عينية ومنشور خصا لبعض الاشياء لا ذاتها
ومرات ليس كل ما في ذاتها انتر اعتياديا الا اذا كان في ذاته علة الوجود لله بقوام الخارجى فانه يكون في ذاته علة
لما في الخارج كان قوام الصورة في المرأة بالاشخاص لقابليتها فانه بعد من عدم فاذا كان العلة بعد من عدم الخارجى
منقوم بمادة ذهنية علة وهذا الحكم مختص بخلقهم علة وجود الخلق من سواهم اللهم صل على محمد وآل محمد الطيبين
قال الشافعي ان من التبيين الواضح ان المراد بالخارج والذهنى قولنا هذا موجود في الخارج ان له وجودا انتزاعيا عليه اثبات
واحكامه بكونه في ذاته بخلاف ذلك فلو لم يكن للوجود حقيقة لا مجرد تحصيل الماهية لم يكن فرق بين الذهني
الخارج وهو محال في الماهية قد تكون محصلة ذهنا وليس بوجوه في الخارج اقول يريد ان الذهني قد يحصل به حقيقة

مجردة عن العوارض الخارجية كما هو مذهب كثير من المتأخرين من حُصُولِ الأشياء بحقائقها في الذهن وقد توجد خارج الأذهان
 لوحظ أمر منظم إليها في الخارج ترتب عليها آثاره وأحكامه وإذا لم يمتصم إليها ذلك الأمر الخارجي لم يرتب عليها شيء منها وذلك
 الأمر هو الوجود ولولا أنه لم يحصل فرق بين الذهن والخارج بالنسبة إليها فالخارجي ما ترتب عليه الأحكام والذهني ما لم يرتب
 عليه شيء لا يزيد منها مجرد لهما طرفان ليكون التسمية باعتبار المكائين فنقول هذا موجود في الذهن في هذا المكان
 المخصوص وذلك موجود في الخارج أي في هذا المكان المعين وإنما التسمية بالذهني أحد ترتب الآثار والأحكام بالخارجي لثباتها
 إذا كانت له هيئة توجد فيها ما لا ينفك عنه الآثار والأذهان وجودها في الذهن مجردة فلم يرتب عليها شيء في الخارج بالوجود
 وجد ترتب عليها الآثار فثبت أن الوجود قابِلُ التحقق في الخارج فيكون أولى بالتحقق خارجاً مما سواه واعلم أن هذا الفرقان
 مبني على توأمة أكثرها لا يقع على المذهب الحق كما اشترأ إليه سابقاً ولكني أقول لك أنه لا شك في تحقق الوجود خارجاً
 وهو بدعي وإنما الكلام في هذه الأسس والأقوال أن كون الماهية توجد بعينها الجوهرية أن كان مجرداً عن العوارض
 الخارجية باطل مع أن العوارض الخارجية هي المنوعات والشخصات والأشياء الوجودية المخصوصة إنما هو موجود شخصي شخصاً فإذا وجد
 الشيء بحقيقته في الذهن مجرداً عن تلك العوارض كان الوجود هو الوجود في الذهن بحقيقته كون المراد بالهيئة الحاصلة في الذهن
 إنما هي العامة لا ينافي كون ذلك هو حقيقة الوجود على هذا لأن حقيقة الوجود مطلقة فهي كلية عامة باطلاً فيها وإنما يتخصد
 بالشيء خصوصاً والمنوعاً لأن الفاعل لهذا لا يفرق بين حقيقة الهيئة في الوجود وبين الوجود في العوارض التي على حُصُولِ ترتب الآثار ونحوه
 ظاهر قولنا لا يحصل في الذهن إلا شحها الظلي مع أنه لا شك أنه ترتب عليه آثاره بنسبته لأن للذهن عوارض لها يتوحد
 الذهني ويتشخص كل الخارج عوارض لها يتوحد ويتشخص وترتب على كل آثاره بنسبة فليس الأشياء بحقائقها في الذهن بل هي
 الفارق بينهما حصول الآثار لأنكم لا تريد أن الخارجي عوارضه ترتب عليه الآثار الذهنية كما لا تريدون أن الذهني عوارضه
 الذهنية ترتب عليه الآثار الخارجية بل ترتب آثار الخارجية في الخارج فكذلك الذهنية ولو لم يكن للذهن عوارض قبل
 لكم فإذا لم يعلمون العوارض الخارجية إذا تعلموا بصورها الذهنية التي هي العوارض الذهنية ثم على فرض أن الهيئة ليست
 هي رتبة ثابته للوجود كما نقولون مما مانع أن تكون بنفسها هي منشأ الآثار ولا سيما إذا قلنا بأن تلك العوارض إنما هي حقائقها
 ومتمماتها مع ما قد ثبت من أن الأحكام تابعة للصورة للمادة عقلاً ونقلاً ومن أن الوجود هو الوجود وأن حصة الوجود في
 الشيء المتشخص هو المادة وأن صورته هي الهيئة الأولى التي هي القابلة وأن الهيئة الثانية التي نعنون مركبة منها من
 المادة وأن الأحكام اللاحقة لها ناشئة عن الأولى وكل ذلك ثابت بالنقل عن معانيها أئمة الهدى عليهم السلام وبالعقل بل
 بالفؤاد الذي هو الملك بدليل الحكم وكون الآثار موجبة لا تصد عن الهيئة لأنها هي المفهوم الاعتباري الغير المتحقق من
 بأن هذا مصداقاً لما لا نسلم أن الاعتباري مدعى أنكم أشبه بحقيقة في الذهن كما هي في الخارج أنها في الذهن مجردة عن
 العوارض الخارجية ويلزمكم أنها وجودية العوارض لأن العوارض ليست جزءاً لحقيقة ما وإنما لحقيقة ما بعد ثبوتها فان كانت
 ثابتة بنفسها قبل العوارض فهي وجودية فان كانت ثابتة بالوجود فهو ليس بشيء مجرد فانه في الذهن وإن جردت منها
 لم تكن شيئاً ولا حقيقة لها فما معنى قولكم فيما قبل أن تصور الشيء خصوصاً في الذهن وقولكم أن الأشياء بحقائقها في الذهن
 وقولكم مرة توجد بحقيقة في الذهن لقولكم خصوصاً في الذهن ومرة توجد بوجود انتزاعي وقد تقدم النص عن المصنف الكائن
 في الكبير بأن جميع المفهوم موجود في الذهن وإن وجودها ذلك هو حقيقتها الوجودية لا شك في أن كل شيء يظهر في الكون
 بعد ما قبل من الوجود على حد ما قبل قوله أنزل من السماء ماء فسالت أوديته بقدرها وكون ما في الخارج أقوى مما في الذهن لا يكون
 سبباً للاختصاص بترتيب الآثار وليس أنما يؤثر ماهية النار الأخرى في الذهن بعد القابلية لغيره لأن مجرد يؤثر في المجرّد

لأن الذهن عوارضها
 آثاره بنسبته
 العوارض الخارجية
 العوارض الذهنية
 العوارض الخارجية
 العوارض الذهنية

ولو كان ما في الذهب من النار حقيقةً لم تجزئه لا تترك في الذهب كما يؤثر بعض المجرات في بعض لو كانت الجسمانية
التي في الحرارة والبوسة الجوهرية لم تؤثر في الذهب لجزئه إلا أن كون الأجسام في المجرات مما لا يتصور ولا يحمله مثل
أدنى فهم أو وجدان بل إنما لم تؤثر لأن الموجود منها في الذهب إنما هو الصوة المنزعة من الموجود منها في الخارج إنما
ظلياً على أي طو كان النزاع وكان الفرق بين الموجودين عندهم المحصور في نسيب الأثر وعلا مبنية على كون ما في الذهب عتياً
عدمياً ولا يجري على صحة نقل حقيقة الشيء إلى الذهب لأن الشيء عند المراء ما له التحقق وعلى هذا لو ثبت كان وجودها
الذهبي متوقفاً على اعتبار عوارض ذهبيته كالمثلنا قبل كان الخارج الذي هو أقوى يتوقف على حقوق العوارض الخارجية له
في ظهورها عنه وله من الآثار والأحكام وكما تختلف أحواله بعد حقوقها كمال ما في الذهب فلا بد له من حقوق عوارض ذهبيته
به تكون مع انضمامها منشأ للآثار والأحكام الذهبيته وإن قلنا في الخارج إنما منشأ الآثار ما به التحقق وهو الموجود إن
كان بسبب حقوقها فلنا كمال ما في الذهب ما به تحققه وهو الموجود الذهبي وإن كان بسبب حقوق عوارضه لعل
قول أي أثر وأي حكم للذهبي ترتب عليه في عوارضه بل أي شيء تكون عوارضه فأنقول أن سر العلوم معرفة الكون
في العلم ومعرفة المنزلة بين المتلبيين وأدلة تلك المعارف بل معروض الأسماء بأزواستينها ونشوا الصفا من موصوفها
وربط اللوارم بملزوماتها وخص ذلك من مثل الكليات الطبيعية والمنطقية والعقلية وأحكام الأمور والخصوص وخصها
منشأها تلك الأمور الذهبيته مما به التحقق ومعه التحقق وله التحقق كل شيء ينسبه سواء قيل بكونها اعتبارية أم وجودية
وقول الصانع الماهية قد تكون مختصة ذهناً وليست بموجودة في الخارج مبنية على ما أصاها وما على طريقة أئمتنا عليهم
فكلامه لا يتم بل النام المعتبر عندهم صلى الله عليه وآله إنما معناه أن الماهية لا تحصل في الذهب إلا منزعة مما في الخارج إلا ما كان
في ذهنه على الإيجاز في الفاعلية والمادية والصوتية والغائية صلى الله عليه وآله على محمد وآله الطيبين فإنه لو فرض ذهناً ما في ذهناهم
عليهم ولم يكن كل ما يكون لم يوجد الكون شيء إذا ما هم عليه لم لا كسعة السراج سائر الخلائق كالأشعة وأما في ذهناهم ما
فهو ظل الخارج بل قد تحصل شيئاً في الخارج لم يحصل في الذهب لأن وجود الظل مسبب بوجود ذي الظل **قال الثالث أنه لو**
كانت موجودية الأشياء بنفسها هيئاتها لا بأخر لا يمنع حمل بعضها على بعض والحكم شيء منها على شيء كقولنا زيد إنسان والأشياء
ماشاً منقاد الحمار ومضاداً هو الاتحاد بين المفهومين المتغايرين في الوجود وكذا الحكم شيء على شيء عبادة عزائدها وجوداً
وتغايها مفهومها وما هيته وما به التغاير غايته الاتحاد **وقال** هذا لاستشهاد الثالث على ثبوت حقيقة الوجود وتفرده على
ما يرى في الحمل المتعارف السابع بين أهل العلم لأن مقتضى الاتحاد بين المحمول والموضوع مع تغاير مفهومهما كما مثله يقال
كقولنا زيد إنسان فلو كان زيد موجوداً ومحققاً بنفسه فاهيته في الخارج إنسان كمال ما في مقتضى ذلك المغايرة إذا لا رابطة بينها
فلا يكون زيد هو الإنسان فكذب القضية مع الاتفاق على صدقها في الخارج ليس إلا أن ما به زيد زيد عين ما به إنسان ولا
يكون في المتغايرين ثبوت شيء واحد هو الوجود وإن كانا مخرجين للمفهوم الذهني متغايرين كما هو حكم الحمل المتعارف ولو كان
ليس بينهما رابط جامع حقيقة جامعة لكان قولنا زيد إنسان بمعنى قولك زيد غيره أي غير زيد فيبطل الحمل ومثل المصممين الكثر
حمل شيء على آخر زيد إنسان والحكم شيء على شيء كالأشياء ماش وهو قوله زيد إنسان ما هو الاتحاد بين المفهومين المتغايرين
وإن كان عرضياً كما يشبه إلى الإنسان وإرادمان الحمل المتعارف تحققة مشروط بهذين الشرطين أي الاتحاد في الخارج
التغاير في المفهوم وقوله وما به المغايرة يعني الماهية غير ما به الاتحاد يعني الوجود فلا يمنع الحمل بالحمل المتعارف لأن الموضوع
والمحمول كل منهما مركب من وجودها هيته والتغاير بالماهية لأن التمايز إنما يتحقق بها فنحصر الحمل في الأول الذي هو الذي
فيه الموضوع والمحمول مجسدين الخارج الذهني المتغايير المعبر عن الحمل المتعارف بصدق بدلالة اختلاف اللفظين أو بالتقدير مثل قول

زيد زيدان المعنى المقدر للغايرة موقولا زيدا المذكور زيدا المعلوم او بالعكس كقولك زيد المعلوم زيد المذكور هذا منشا
 كلامه موعلى ما هو مقدر بينهم صحيح ولكن قلنا ان يقول من اين يلزم من كون موجودية الاشياء نفس لاهيتها امتناع
 الحمل الشايع فالمانع من ان تكون ماهيتها الاشياء موجودة بنفسها ويحمل بعضها على بعض يحصل الشيطان كقولك
 في الوجود ان الماهية مجهولة الاسامي وشرحها انها مهية كذا ومهية كذا فيبتعدان باعتبار نفس المهية وحقيقتها شيئا
 في الذهن باعتبار ما هيته كذا فالافتحار باعتبار نفس المهية وحقيقتها ويتغايران باعتبار ما ينسب اليها فلا يلزم
 بهذا امتناع الحمل فلا يلزم وجود الوجود قال في هذا يرجع ما قيل ان الحمل يقتضي الاتحاد في الخارج والمغايرة في الذهن
 لم يكن الوجود شيئا غير المهية لم تكن جهة الاتحاد مغايرة لجهة المغايرة واللازم بطل كما مر للملزم مثله بيان الملازمة ان
 صحة الحمل مبثا على وحدة ومغايرة ما اذا لو كان هناك وحدة محضة لم يكن حمل ولو كان كثره محضة لم يكن حمل فلو كان الوجود امر
 انرا عينا تكون وحدته وتعدده تابعين لوحدة ما اضيف اليه وتعدده من الغاي المهيبة اذا كان كذلك لم يتحقق حمل شيئا
 بهي شيئا سكو الحمل الدالة وكان الحمل منحصرا في الحمل الدالة الذي مبثا الاتحاد بحسب اقول هذا الكلام معناه
 ما تقدم قبله ومنفرد عليه تكريره وقوله فلو لم يكن الوجود شيئا غير المهية لم تكن جهة الاتحاد مغايرة لجهة المغايرة وقد
 قلنا لو قال قائل انه لو لم يكن الوجود موجودا وانما ماهيتها الاشياء وجد بنفسها وهي حقيقة واحدة قد وضع الاسم لها و
 مهيتها الاشياء مجهولة الاسماء اشرحنا ان يقال مهية زيد ومهية الفرس لغيرها احتج به الوجود حصل المهية التي هي
 والتي يحول المغايرة بينهما في الذهن بما هو شرح اساميا بما انصا اليه كما قيل في الوجود فلا يلزم شي مما ذكر على تقدير
 عدم الوجود فندبر قال الرابع لو لم يكن الوجود موجودا لم يوجد شي من الاشياء وبطلان الثاني يوجب بطلان المقدم بيا
 الملازمة ان المهية اذا اعتبرت بذاتها محجرة عن الوجود فهي مقدومة وكل اذا اعتبرت بذاتها مع قطع النظر عن الوجود والعدم
 فهي بذلك لا عيبا لا موجودة ولا معدومة فلو لم يكن الوجود موجودا في ذاته لم يكن نبوت احدها الاخر فان نبوت شيء او
 انقضاء اليه واعتبارا معه منفرع على نبوت الشيء او مستلزم الوجود فاذا لم يكن الوجود في ذاته موجودا ولا المهية في ذاتها
 فكيف يتحقق هناك موجود فلا تكون المهية موجودة اقول هذا بالاستشهاد الرابع على كون الوجود موجودا وحاصلا هو
 عنوان ان الوجود لو لم يكن موجودا لم يوجد شي من الاشياء ولا يرتب وجود الاشياء فيلزم نبوت الوجود وقوله وبطلان الثاني يوجب
 المقدم فليته انما يوجب مع التلازم بينهما والمانع للدليل يمنع الملازمة مجوز ان تكون الاشياء موجودة بانفسها لا بجهة اخرى
 اذا قطعنا النظر عن الاصطلاح فحقنا هذه الدخولا فانقول انت تريد بالوجود للشيء نفس مآرته او ما به المآلة فان اردت
 نفس المآلة ارفع النزاع وان اردت به المآلة فنقول تريد باب المآلة شيئا مفارقا للشيء بمعنى انه ليس حقيقة بذاتها وشيء تقوية
 الشيء تقوم صدور وتغني به الفعل كحركة يد الكاتب لم تقوم الكتابة بها تقوم الصدور والا فالكتابة انما تقوم بالمآلة و
 الصدور لم تقوم بها تقوم ركن فان اردت هذا ارفع النزاع وان اردت بالوجود ما به تقوم الشيء تقوم ركن او تقول كذا ما و
 صدورهما عرضيان فالدور للخرط الفكا لان زيد حيوان ناظر وفرج حيوان ناظر فحيوانا مآلة لنا طوقه نوعيته والاصل شي
 نوعيته زيد مركبة حقيقة من الحيوان وهي حقيقة من الحيوان وهي صوتها حقيقة مركبة منها لا غير ليس شي حقيقة غيرها
 اتفاقا فان الوجود يا قائلين بانه حقيقة كل شيء لان نقولوا مآلة الصدور ولا نفى حقيقة مهية لا ما به يتحقق في الحقيقة مع قطع النظر
 عن الاصطلاح اليه حقيقة الشيء ومهية كنهه صوتية لاشياء واحدا وهذه كلها اتصل على شيء واحد وهو مركبة منها اي مآلة والصدور
 صدقا بالمطابقة يصح الجواب على السؤال الثاني كما قلنا لكم الابطال لم يعبروا ولا قضيا التي اذا تحققها القائل لم يجد الاشياء ومجلا
 منزهة من الاشياء لا لافاظ على حسب الاشياء التي تخالف مقتضى لفظها لو كان جسدا مقتضى لفظها قال ان حقيقة زيد ولو كان

عما هو على حقيقة فان
 ان عينا او شيئا حقيقة زيد
 غير فصل المآلة على مآلة

وهو غير المادة والصومع انه يقول ان حدنبد الحقيقى جونا طوافهم وقول المقم في باب الملازمة في ان المهمية اذا عرفت
بذاتها مجردة عن الوجود هي معدومة صحيح اذا اراد بالوجود ثبوتها وتحققها فان هذا المعنى صحيح وكذا لو اراد بهالة لان المعدوم
معدوم وان اراد انه شئ اخر حقيقة مستقلة سواء اتحدت بهام اسندت اليه مغاير لها في الحقيقة فلفظا لان له ما هو
فلسموهم فالمانع من كونها موجبة بنفسها كما قلتم في الوجود على ان قوله وكذا اذا اعتبرت بذاتها مع قطع النظر عن الوجود
العقد لشعر بان الوجود يراد به المعنى المصدق فانه بمنزلة لا موجودة ولا معدومة ولا شك ان كل شئ لا موجود ولا معدوم فانه
لا موجود ولا معدوم فان المراد به المعنى المصدق وقوله فلو لم يكن الوجود موجودا في ذاته لم يكن ثبوت احد ما للاخر كالاول فانه اذا
اذا كانا موجوبين بانفسهما ثابتا احدهما للاخر وقوله فاذا لم يكن الوجود في ذاته لم يكن ثبوت احد ما للاخر فان ماهية الشئ اذا وجدت
بنفسها متحقق ذلك الشئ الموجود والحاصل ان صحة كلامه في هذا الاستشهاد مبينة على كون المراد من الوجود المعنى المصدق
او المادة وان اراد غيرهما لم يصح منه شئ والمعرف من هذا فهم ان الوجود غير المادة وهو اشباعه بربك من غير المادة وغير المعنى
المصدق قال كل من راجع وحال ان يعلم بغيرها انه اذا لم تكن المحيية متحدة بالوجود كما هو عندنا ولا معرضة كما استظهرت
للمشايين ولا معرضة كما عليه طائفة من الصوفية فلم يصح كونها موجودة بوجه فان انضمام معدوم بمعدوم غير معقول لغير
انضمام مفهوم من غير وجود احدهما او عرضة للاخر او وجودهما او عرضة لثالث غير صحيح اصلا فان العقل يحكم با
منع ذلك افق ان الاتحاد بطلو دراد شئ واحد خلف اسم او مفهوم او شئ صائبا لثلاثين صائبا
واحدا اما بالزواج او انقلابا او كون الشئين شيئا واحدا موجودا من غير زيادة ولا نقص لان انقلاب هذا الاتحاد الذاتي و
الصفى الاتحاد في الصفاتين شئين فالاول كما مرادف كاسد سبع المراد هو المعنى الواحد الثاني كما في الصفات الثبوتية
والثالث في الانقلاب كالماء يصير هواء والرابع كغذاء الشجر من الماء والذرات الخمس كالعناكب يثبت رتبته وتقلب بنورا
والسادس ان يكون شيان شيئا واحدا من غير خلج لا امتزاج ولا انقلاب في شئ منها ولا زيادة ولا نقصا واحال هذا الاكثر
وما ذكره المقم في اتحاد المحيية بالوجود ان كان من الاول اتحاد المفهوم من الثاني في سبعة المفهوم ومن الثالث اتحاد المفهوم مع ملا
الاتحاد في سبعة بالتحليل وكذا من الرابع الخامس في هذه الخمسة يكون بازاء المفهوم تعدد واتحاد من متحقق خارجي المانع
او الحال ولا كك الوجود والمحيية والمحيية عنده والانس والابا والتاسد من حاله استراح ومن جوده قال كما نقل عن الحسين
بن المنصور الحلبي سبحا ما اعظم شانه والمص في التوحيد لا يثبت شئين شيئا واحدا انما يثبت واحدا يسمى باسمين باعتبار
وهذا الاتحاد بين الوجود والمحيية عنده لهذا المعنى وبلزومه للمفهوم اما مفهوم الوجود الكلي بازاء فرد خارج فلفظا لم يصح به كلفظ
واما مفهوم المهمية فهو يقول الوجود الخارجي هو الوجود لا يفر بلزومه انه ليس بوجود في الخارج وانما هو مفهوم والمفهوم امر اعتباري
وكلامه في التحقيق وعدمه فرع عليه هذا الكلام لما راجعنا وجدنا اننا اذا تكلمنا على عبادة ففادها ان الوجود في الخارج
الماهية والمحيية هي الوجود الا ان الوجود يقال له الوجود لما تقدم من قوله ان الماهية تصدق عليه في الخارج ولا يقال
له الماهية لانه لا يصدق عليها الا خارجا ولا ذهنا بالحكمة بالمغايرة ذهنا وهذا طريق معرف عند اهل التصوف ولقد قال عبد
عبد الكريم الجليل في كتابه الانس الكامل في هذا المعنى صح عندك انها علة من فحدث بالوجود مشتهر قد يراها الخيال بعد
قد رت في الخيال مقننة لم تكن غير خائطة نصبت لك فيها الكون مدخرة انا ذاك الجذو هي له كثره الخيفة لا يخفى فاختارها
نصواتها وهي روح لها لتعبر اكمل الله حسناتها فعدت بحال الاله منتشرة لم تكن في شوا قامة فافهم الامر كمرى صور وهو
يشير الى المهمية التي في الغير وهذا قال بعض محققهم والمهمية هي المستاهة عندنا بالعين الثابتة اذا اعتبرت ثبوتها في العلم لان
وبالحقيقة عند اشراق نور الوجود عليها وظهر صورته فيها وقد تطلق الحقيقة على المهمية مطلقا مجازا وقول العامة ماهية

الشئ ما به هو ولا يصح على ارادة ما يحققه في نفسه بل هي نوعيته والشئ ما له التحقق هو وقد قال هذا قبل هذا الكلام
 ما به التحقق وهو الوجود عندنا بالحقيقة وان اطلقنا على الغير محاذ وهو واحد بالذات والشخص ما يقبل التحقق وهو المحيية
 وهي واحدة لها هو مختلف باختلاف ما صد عليه هذا المفهوم الا ان هذا يختلف بظاهر كلام المصنف في قوله وبالحقيقة
 عندنا هو الوجود جلها في قوله وظهور صوته فيها في قوله وما يقبل التحقق وهو المحيية وبواقعته وبخالفه معاني
 قوله ما يختلف ما صد عليه هذا المفهوم وان كان في الارادة متفقين يتبع بآء واحد قوله ولا معرضة كما شق
 المشايين وكل المتكلمين لا راد لهم من الوجود في الحقيقة المعنى المصدق في ان الشئ هو المحيية وان اختلفوا فيها هل هي محيية
 ام لا ام ثابتة قبله قوله ولا غارضة له كما عليه طائفة من الصوفية لان منهم من يقول بالانحاز كما يقول المصنف ومنهم من يقول
 بان الشئ هو الوجود هو ان الله تعالى افعله على خلاف بقية المحيية غارضة له لا لها احد مراتبه كالمقسما او المستحضرا
 والمعينات متحققة بتحقيقه او موهوتان هذين الوجهين وان لم يرضها الا انهم وافقوه على عدم تحققها بنفسها وهو يقول
 اذا كانت ليست موجبة الا بالوجود على الاراء الثلاثة فلو لم يكن الوجود موجودا لم يوجد شيء لان الامر اثر بينهما امتنع وجب
 الاشياء من قبلها لا للاشياء ولا لها انعين كون الوجود موجودا وقد سمعت مرارا ان هذه الادلة مبني على المصادرة لانه
 ان راد به الوجود الحق تعالى صحيح بلا كلام وان راد به المخلوق على نحو ما ذكرنا مرارا من ان الله هو المادة والصورة متحد مع المحيية ونعقد
 المفهوم في التحليل الذمعي وان راد بهذا المخلوق المعنى المصدق دار رفع النزاع فان قلت يعنى بالوجود امر الله الذي به تقوم الاشياء كما قال
 سبحانه من اياته ان تقوم السماء والارض بامر وقال الصادق عليه السلام في الدعاء كل شئ سواك فام بامرك ولا ريب ان ذلك اما الفعل
 او الوجود ولا خابر ان يكون الفعل كما قرئت لان الاشياء تتركب منه ولا يكون هو الاشياء كما هو رأي ضرار واصحاب الذين زعموا ان
 ارادة الله تاكل وتشرب وتنكح وتنجس فلم يبق الا ان تقوم الاشياء به تقوم صدر وليس بمراد المصنف فلم يبق الا الوجود هو ان لا
 عرض على ما قرئت به انت قلت انا معترف بان امر الله الذي به قام كل شئ فيام الركبة هو الوجود ولكن ليس مراد منه من فيام الاشياء
 به حيث ذهب لانه قد اشرت سابقا الى مرادك والان اشير اليه لئلا يلتبس الحق بالباطل فاقول اعلم ان اول ما صد عن فعل
 الله سبحانه الراجح هو الامكان لا من عز وجل كان ولا شئ معه كان عالما ولا معلوما فادرا ولا مفقدا وبميتعا ولا مستموعا وبصيرا
 ولا مبصورا ولا مذكورا فاحد الفعل بنفسه لا يفهم الا بمتعلق فالفعل متعلقه اول الامكان ولا اول له محد غير ذاته
 فتكون لها من نفس ذات فعله الامكانات لجميع الاشياء الكل جزء في امكان كل اضاف في لا يتناهي وهذا هو العلم بالاشياء السابق
 المشية اي المشية الكونية وهو العلم الذي لا يحيطون بشئ منه الا بما شأ منه بالمشية الكونية ثم شاء بمشيية الكونية
 تكوين ما شاء مما شاء امكانه فاول كاش عن فعله التكويني هذا الوجود وهو الماء وهون والقلم والاسطر ون وهو الحقيقة
 المحللة بنفسه بقاسم محبة اربعة عشر جزءا ايحها فابليته ثم خلق من صفته وجودا دون ذلك كما خلق من صفته جرم الشمس فورا
 اشرف على القوايل النورية الكثيفة كالارض وما عليها والكواكب هذا نور اشتق من صفته النور الاصل فخلق منه الانوار الالهية
 العاليين الذين لم يسجدوا لادم عليه السلام ثم خلق من شعاعها انوار الملائكة الكربين المسبيين بملائكة المحجب هكذا الى الثرى كل
 سافل خلق من صفته العلاء فترام المراتب الى الثرى قبولاً وعكوساً وافراد كل مرتبة لكل فرد منها حصته هي فادته وحصته من
 هيبته بامر صوته وكل ما في هذه المرتبة من نوعي لخصين قائم بما فوقها فيام صدر وكل فرد منها قائم بمادته وصوته فيا
 ركني وبوجهه من المرتبة الى فوق مرتبة فيام صدر فهذا معنى ان كل شئ فيام بامر وهذا معنى القنومية في كل شئ فخذها
 هذا بمنزلة اليك بقوة وكن من الشاكرين فانك لا تطعم بمثلها من غير كين ورسائل هذا الخوالص النقي واهم مراد من فيا
 الصدرة كقيام الكلام بالنكاح مع الله قائم بالجدار فالذي تقوم به بنديان كان بما فوق رتبته فهو فيام صدر وان كان بما

في قوله
 ما به هو
 لا يصح
 على ارادة
 ما يحققه
 في نفسه
 بل هي نوعيته
 والشئ ما له
 التحقق هو
 وقد قال
 هذا قبل
 هذا الكلام

في قوله

في رتبة فهو كل وجود رتبة او حصته منها فان كان كل وجود رتبة فهو قيام صدق ان يلزم من هذا انه كله في رتبة وكله
 في الفرض لا يعقل الا بمظاهره لا بد منه وان كان حصته منها فان كان خاضعا لصدق قول المشايخ وان كان معروضا لصدق
 قول الصوفية وان كان جزءا من حقيقته رتبة فان كان هو المادة جاء الحق وان كان غيرهما وغير الصورة بطل الحق المنفوق عليه بان
 زيدا عبارة عن الحيوان لا يفرقكم اكرر الكلام واددته للافهام فقوله فان انضمام معدم غير معقول هذا غير معقول اعني
 صحيح في العقل لانه مصادرة حتى ثبت انها عند الدليل الكشفي الحقيقي لا المدعي فان جميع اسد لا لانه هي التي نقاها او لا من
 الابحاث الحكيمة والخيالات الصوفية لانه انما يكون معقولا اذا كان وجودها غير معقول بذكر الوجود على المعنى المذكور وما على
 فرض انها غير موجودة تكون معدومة فلا شك فيه كذا قوله انضمام مفهوم بمفهوما من غير وجود احدهما او عروضا للآخر او وجودها
 او عروضا لها الثالث غير صحيح اصلا فان القول بوجود الشيء غير ما يصدر عليه حد المتعارف بمحضه الجنس القريب حصته الفصل
 لم يثبت الا على نحو ما قد ناسبا من ان الوجود اما المعنى المصداق اعني الكون في الاعيان كما هو معنى الوجود عند العامة وحقيقته
 الشيء الذي هو مجموع دكني المادة والصورة وهذا هو الذي صدق عن فعل الله واخره ولم يصدق عن الله غير الوجود وهذا ان كان
 اللذان هما حقيقة ان كانا هما الفاضلين عن فعل الله فهما الوجود وان لم يكونا الوجود فقد نازع فعله غير الوجود ولم يقبل به
 احدا ان كانا غيرهما لم يكونا فاضلين عن فعله تعالى فهما قد يمان على ان الله سبحانه هو الذي اكر قبل المذكور فاذا وجد المذكور ذكره
 بما هو عليه من الحقيقة فهل يذكره بوجود ام بغير وجوده فاذا قلت بوجوده قلنا بوجوده الذي هو حقيقته ام لا فان قلت بالذي
 هو حقيقته قلنا حقيقته ما حده الحقيقي شيء وتفضيله وليس غير المادة وقوله فان العقل يحكم بامتناع ذلك يحكم العقل
 بامتناعه قال وما قيل بان موجودية الاشياء بالنسبة اليها الى الواجب الوجود فكلام لا تحصيل فيه لان الوجود للماهية ليس
كالنبوة الاولاد حيث يصيغون بها لاجل انسابهم الى شخص واحد ذلك حصول النسبة بعد جو المنسبين وانضافها
 بالوجود ليس لا نفس وجودها قال لهما في التحصيل انا اذا قلنا كذا موجود فانفع امرين احدهما انه ذو وجود كما يقال ان
 زيدا مصداق هذا الكلام مجاز وبالحقيقة ان الوجود هو الوجود كما ان المضاف بالحقيقة هو الاضافة افق الامر بهذه
 بان الوجود متحد بالماهية خارجا وان تغاير في الذهن اخذ في الاستشهاد على ثبوت الوجود للاشياء بوجودها فاذكره في هذا
 الاستشهاد من انه لو لم يكن موجودا لم يكن موجودا قط وذكر مذهبه بالامتناع وذكر مذهب المشايخ والصوفية والفقهاء
 بالانساب لثلاث اذات في ذكر هذه المذاهب احديها ان الكل ينسب الوجودية للاشياء الى الوجود لا ينسب احد منهم
 وجود الاشياء انفسها والا لزم ما قد سبقا وان اختلفوا في الوجود فاهو يكون عارضا لها او معروضا او بانسبها الى غيرها
 او هو لها وخالها والثانية ان ظاهر كلام هؤلاء ليس صحيح بل هو ظاهر البطلان والثالثة ان مرادهم لعله هو كون العاقل
 او المعروضة ليس بحسب الخارج بل باعتبار ذهني وان الكل منهم قائل بالامتناع الخارج فيكون النزاع لفظيا ولهذا قال فلم
 يصح كونها موجودا بوجه يعين لم يكن وجودها كما قلنا ولا كما يقولون هؤلاء فلهم في الاذات تعرض لذكرها فاهو ذكر كلام القائلين
 بالانساب وابطاله كما سمعت الا ان ابطاله راجع الى ظاهر اللفظ لان المصداق اول مذاهب المتأخرين من الصوفية الى مذهبه قلنا
 في ابطال ظاهر كلام اهل الانساب ان كلامهم لا تحصيل فيه لان الوجود للماهية ليس كالنبوة الاولاد الخ ان الانساب ظاهرة
 ان يوجد المنسب قبل الانساب لانه متفرع على وجودها والمهية ليست موجودة قبل انضافها بالوجود ليجب انها موجودة بانسبها
 اليه بل انضافها بالوجود نفس جوها بخلاف النبوة الاولاد ولما قلنا ان يقول ان التمثيل مستقيم فان النبوة مساوية لوجود
 الاولاد في وجودها في الخارج لا لانها لا يبدى بالنبوة نفس وجودهم وانما يزيد المتأخر الى هي تمثيل للدليل فان الانساب الاشياء
 تعامسا لوجودهم فاما ان يكون وجودهم عين انسابنا لهم اليه لهما او غيرهما فان كانت غيرهما انتقضت ادلتها في اتحاد العاقل

بالمعقول كما يأتي وان كانت وجوداتهم عيناً انساباً بهم اليه تعا كافر العارفون في علمه تعالى بالاشياء بالعلم بالاشياء المحصور
 فان حضوها بالدين عيناً انساباً وليس لها وجود يعقل قبل ذلك المحصور الذي هو نفس الانساب اشياء موجوبتها لها عين
 انسابها اليه عز وجل متحقق بعين ما استدل به فيما بعد في اتحاد العاقل بالمعقول ما قاله بهيناً نقول به نلزمه على نحو ما
 اقره لك من قوله ان الموجب هو الموجب ومعنى كون التزامنا بذلك مشروطاً بكونه على ما اقره ان نقول ان الموجب الذي هو الموجب
 هو الموجب المخلوق والموجب الحق تعالى هو الموجب الحق عز وجل ولا اتحاد بين الوجودين لا الوجودين لا يطلق شيء من احدنا
 على شيء من الآخر في الذات ولا في الصفات ولا في الافعال ولا العبادات والاسم اللفظي موضوع في الموجب الواجب تعالى ما زو
 عنوان توحيديه ومغزى وهو شيء خلقه الله سبحانه وصفه المعرفة وصفه استدلال عليه لا وصفه يكشف عنه تعا على حسب
 كنهه شيء والا يعرف الله سبحانه بذلك الشيء الذي انه مثل عنوانه في الوجود الحادث موضوع بان ذلك الوجود الحادث و
 ليس بين العنوان والحادث اشتراك معنوي لانه بوضعين مختلفين الاول حقيقة والثاني حقيقة بعد حقيقة ومرتبة ما بقوا
 حقيقة بعد حقيقة ان الثاني بوجه اطلاق الحادث عليه باعتبار المعنى في جهة العلية والمعلولية في الذات والصفات او بينهما
 لا باعتبار ان الوضع الاول والثاني يستعمل اللفظ الموضوع للاول فيبطل لعلامة بل الوضع الثاني وضع اول ايضا ولا اشتراك
 لفظي لان شرط في الوضع المناسبة الذاتية بين اللفظ والمعنى ان يكون بين مادة اللفظ ومادة اللفظ مناسبة ذاتية في
 هيئة اللفظ والمعنى كذلك وهذا الاعتبار متحقق بالوضع بان الوجود الحادث وانما في العنوان فلا يتحقق المناسبة الامرياب
 التفهيم والتعجب ليست ذاتية ولا لكان لذلك العنوان مثل ولو في جهة ما فيلزم ان يكون الله سبحانه يعرف بذلك وهو باطل لان
 الله عز وجل قال في كتابه العزيز ليس كشيء فلو كان للدليل عليه شبهة او مناسبة بجهة ما لعرف به تعا عز ذلك حلوا كبريافانهم
 ان كنت تفهم فليبق بينهما الانسبة الاشتراك في تسمية التعجب والتفهم خاصة فلذا قلنا انه حقيقة بعد حقيقة وعلى هذا ومثله
 مما ذكرنا سابقا ونذكر اننا اذا تكلمنا في الوجود فاما ما يخص به الوجود المخلوق وعلى هذا فنقول بظاهر كلام بهيناً ولا نقول بمزاد
 ولا بمزاد للصحة لانه برب الوجود الحق والوجود المطلق فالوجود المخلوق هو الموجب المخلوق وليس له حقيقة الاذاته ولهذا قال
 امير المؤمنين صلوات الله انتهى المخلوق له مثله وقول بهيناً الحكيم اما اذا قلنا كما اموجونا فاما من رباحا ان ذرو وجوها
 يقال زيد مضاه هذا الكلام مجازي هي مقر للأمر الثاني بان الموجب هو الوجود وان لحاظ الغاية مجازي على المعنى العا
 اى الكون في الاعيان وكذلك قوله كما ان المضاه هو الاضافة وهذا شاهد للقول بان الوجود هو الانسبا الى الواجب اما
 قوله بانه لا نقول بمزاد بل لانهم يزعمون بان الوجود موجباً صلب في الخارج حركته حقيقة ليس فيه لانه بجهة تعدد بوجه ما وهو
 الموجب الحق تعالى ليس كما يريدون لانهم يريدون بان الموجودات وحدة بنسبها الى الوجود الحق تعالى وان لم يكن الوجود فيه مستند
 الى ان صلب المشتق على شيء لا يقضي قيام مبدأ الاشتقاق به فان صلب الاتحاد مثلاً انما هو بسبب كون الموجد موضوع صفات
 ذلك الشخص وهذا يشعر بان الوجود لم يتبط شيء من الممكنات لانه عندهم شيء واحد حركته بسبب حقيقة هو الله تعالى وانا نقول
 مثلاً بانها موجودة بنسبها اليه تعالى وذلك النسبة هي عين وجودهم وجوداً متكرراً فان نسبها بعضها من بعض وحدت
 مراتبها مختلفة كل سائلة شعاع للعالية على نحو ما سبق وكل هذه الوجودات عين الوجودات وذواتها بالانساب انساباً
 اشرفاً فنقول غير قولهم وان صلب اللفظ لم يلزم في بعض الاحوال لانه اقول لهذه النسبة بهذا المعنى وهم يقولون بصح اطلاق
 المشتق على شيء بسبب انساب ذلك الشيء الى مبدأ انساباً مخصوصاً واطلاق الوجود على الممكنات كذلك لان الوجود قائم بها
 نحو ان القيام بل الوجود عين ذات الواجب لا تعد فيه اصلاً وما سوا من الموجودات لاجل انسابها اليه تعا انساباً خاصاً
 صفات وجوداً ونطلق عليه الموجب ولا يهتكم انهم يقولون باختلاف مفهوم الوجود في الواجب الممكن فانهم يطلقون الوجود

في وجه لا ريب
 ما يقال في الكلي لانه
 تعالى ليس بجهة
 المفعول لا كليا لا تما
 صفة هي ذواتها
 ريب بالجزء المتشخص
 بذاته اشارة
 المتشخص بالصفات
 فان هذا ما ذكروه
 منه المحال له مقامه

على الواجب ايضا اذ ذلك الاختلاف في المصداق دون المفهوم ويجوز ان يكون المصداق مختلفا مع كون المفهوم واحدا في الجميع كما
والخاص انهم يقولون بوحدة الوجود والموجود على الوجه المذكور مرات هي ما نقل من كتبه كلامهم والمصنف نقل كلامهم
مستشهدا به لتوافق الارادتين واتحاد المرادين وربما جمع بين مذهب المصنف ومذهب اهل الانساب بان المراد بالانساب
هو الوجود الارتباطي المتعلق وهو قد قال ان جميع الموجودات الامكانية هي عين المتعلق والارتباط بان نصريح هو بالمراد وعلم
عنه بالانساب ان فلذا قالوا بان تلك الانساب مجهولة الكنه والحقيقة كما قال ان الوجود مجهول الحقيقة وانما اعرض على
ظاهر كلامهم كما تقدم وان كان مرادهم وما توهم من ان صريح قولهم ان المهيبة اثر الجاعل وان اطلاق المشتق على شيء لا
يسلزم قيام مبدأ الاشتقاق به شيئا مراد المصنف بعارضه قولهم ان الجاعل هو المهيبة توافق قول المصنف بقا الحقيقة في
الصوفية وكبارهم من ان الجاعلية والمجبولية في الحقيقة برجعان الى نظور ان المبدء الاول في مرتبة مظاهر وطوار
في شئونه وقولهم ان اطلاق المشتق لا يسلزم قيام مبدأ الاشتقاق به مع قولهم واطلاق الوجود من هذا القبيل بل يرد
بمبدأ الاشتقاق الوجود المطلق ولا ريب انه من حيث هو مطلق لا يكون مقيدا بالقيام بها وانما الفاعل نحو من القيام طو
من اطواره فتشقق الارادتان والمعروف من مذهب الاول ابل من اساطين الحكماء الذين اخذوا من الحكمة السماوية التي نزل بها
الوحي على انبياء الله عليهم السلام انهم وافقت عباراتهم عبارة من تأخر عنهم الا انهم يريدون منها معنى يوافق الحق لا انهم يريدون
بان الوجود الفاعل نحو من القيام اي مما يتبعه قياما لانه في كل شئ مجسبة هو طو من اطوار الحق سبحانه اي من اطوار ظهوره
بافعاله ومفعولاته فالاول ابل يريدون ان تعاطيهم بفعله ومفعوله الظهور الفاعل وهو على حاله قبل فعله ومفعوله وما
لم يتحول من حال الى حال ولا يتبدل عليه الاحوال ولا يغيره التعيين والزال ولا يتبدل من مبدأ الذات الى رتبة الافعال وانما
معنى ظهورهم اظهارهم وهي الظهور الفعلية والمفعولية وعباراتهم السابقة تصدق على هذه المعاني واما من تأخر
عنهم فاخذوا العبارة بان ذلك طور من اطوار ظهوره كما قال الاولون وادوا به انه تعالى يظهر ذاته في افعاله ومفعوله
وان الجاعل هو المجعول والفاعل هو المفعول وقالوا الذات واحد والنقوش كثيرة ويقول شاعرهم
اشباعهم كل ما في عوالمى من جاد ونبات وذات روح معا صور على خلقها فاذا ما نزلها لا ازل وهي جوارى انا كالقو
ان تلوت يوما يا حمر برودة باضفاد فاذا اجل هو لا في عباراتهم ربما وافقت لما اجل الاول واذا صرح كل بمراده فاق
فقرّب الاول وشرق الاول واخر وكل ميسر لا خلق له وكل عامل بعلمه الى الله ترجع الامور وان كلما انهم لم يستغنوا عن الوجود
لو بصدق الكشف ما فيها من المنكرات لو انما تصنع به الصدق ولا شعبة السطو وانهم ليقولون منكر من القول ونورا
وان الله لعفو غفورا لمن لم يستمر على حاله من بعد ما تبين له الهدى **قال الخامس** انه لو لم يكن للوجود صور في الاعيان لم
يتحقق في الانواع جزئية حقيقة هو شخص من نوع وذلك لان نفس المهيبة لا تلبي عن الشك في كثير من مفرغ من الكلبة لها
الذهن وان تخصصت بالف تخصص من ضم من هو ما كثيرة كلبه اليها فاذا ان لا بد ان يكون للشخص زيادة على الطبيعة الشك
تكون تلك الزيادة امر متشخصا لذاته غير متصور الوقوع للكثرة ولا يقع بالوجود الا ذلك الامر لو لم يكن متحققا في افراد
النوع لم يكن شئ منها متحققا في الخارج **قف** الحق قوله لو لم يكن للوجود صور في الاعيان المراد بالصوم مطلق المحصول
فانه في الظاهر صورة الوجود يعني اثر الدال عليه ولا يرد به الصوم المعرفة المشتملة على الحكم لان البنية الحقيقية شيئا
يقول لو لم تكن في الخارج للوجود ما يدل على تحققه في الخارج بان تكون اشياء موجودة في الخارج لا يجوز ان يستند وجودها
لنفسها على ما قرره سابقا مثل قوله ان كانت موجودات الاشياء بنفسها لا بامر خارج لا يمنع حمل بعضها على
واحكم شئ منها على شئ وامثاله وقد تقدم بما يبينه لم يتحقق في الانواع اي في كل نوع من الانواع بحجة حقيقة بحيث يكون

شخصاً من نوعها لأنه إذا لم يتحقق من جهة الوجود الذي يتحقق بنفسه ذاته في الخارج لا شيء غير ما أن يتحقق بنفسه وهذا
 شيء للوجود لا له أو ما باعتبار أنه هو ليس ووجوده لا توجد غير ما أو بنفس المهيبة وهي بدون حقيقة الوجود لا وجود لها إلا في الذهن
 وهي كلية لا يمنع من وقوع الشركة فيها بين كثيرين وتعرض لها الكلية لأنها المفهوم الذهن العام فلو فرض لها ضم كلياً كثيرة
 بينها بنسبة بعضها إلى البعض العمود بخصوص مطلقاً أو من وجه بحيث يتخصص جهة عموم بعضها بجهة خصوص بعضها كالأفراد
 المولود لم يتخلع عن العمود لا يتخصص بنفسها جزئياً فلا بد له من أمر إذا على طبيعة نوعه متشخص في الخارج بنفسه يمنع وقوع
 الشركة فيه للكثرة لذاته ليكون ذلك الفرد الجزئي البان من نوعه بذلك الزائد متشخصاً وذلك الأمر الذي به شخص الجزئي
 هو الوجود هذا المراد من معنى كلامه وأقول إن الشخص الذي به يتخصص الفرد الواحد من النوع ليست من نوع الذوات
 التي هي المواد وإنما من نوع الهيئات لأنها من قبيل الحد وان كانت جزءاً من المهيبة باعتبار كونها من متممات القابلية
 ولها ما هيئات كلية لكل حد متخصص ماهية هو حصه منها مجموع تلك الحصص فضل بتميزه نوع ذلك الجنس الذي منه
 حصه تقوم بذلك فيكون في المواد اجناس هي في الفصول اجناس مثلها سلت في الحقيقة من هي في الاجناس ان كانت
 حصص الاجناس تقوم بالفصول تقوم اختصاصاً وتعتبر فالماهية النوعية التي تكون مادة الجزئي الخارجي هي حقيقة
 في الخارج منها كلية عامة وهي التي من نوع الذوات كما ذكرنا قبل والحصه المأخوذة لزيدا ولغيرها ذاتية الوجود عند
 ومقبولة المهيبة النوعية التي تكون صور الجزئي في الخارج هي حقيقة في الخارج منها كلية عامة وهي التي قلنا انها من نوع الهيئات
 والحصه المأخوذة لزيدا وعمر من هاهنا ماهيته وقابلية الشخص الذي في الجزئي في الخارج حد الحصه الوجودية المادية كل حد
 حصه من ماهية كلية مجموع تلك الحد فضل نوع وهي لكل فرد من افراد ذلك النوع ولكنها تختلف في اجرائها وجزئيات
 حركتها منها بالشدّة والضعف والقلة والكثرة في المرتبة والجهة والمكان والوقت وفي ترتيبها بالوضع فلذلك اختلفنا في
 النوع في اكثر احوالها وصفاتها ومرتبتها واجالها مع استوائها في نوعها فكل واحد من الشخصات للحصه الوجودية النوعية حصه
 من ماهية كلية وهذه الحصه حد من حد شخص الشخص سواء اعتبرنا ذلك الحد للشخص جزئاً كما في ظاهر الحال او جزئاً كما هو
 في الواقع والمصنف استدلال بوجوه جزئي خارجي متشخص من ذلك الكل العام الذهن على وجود فرد متشخص بذاته به يتشخص ذلك
 الجزئي المتشخص لأن الماهية الذهنية لا تقبل ذلك والالجار اسماءها القبول الشركة في كثيرين ولا يكون من انضمام امثالها
 اليها ولا يكون الشخص من نفسه لا يكون الا من خارجي متشخص بنفسه هو الوجود وهذا كلام من انحصر مداركه في المفاهيم لأن علمه
 علم الخيال لا علم عياناً لو كان علم عياناً لما جعل منشأ الشخص هو الوجود لأنه ان جعله من علل الوجود لم يكن به الشخص لأن
 علل الوجود ان علل فاعلية ومنها يصدر التأثر والامتة والشخص في لوازم المهيبة وتوابعها لأنها حد لها وان جعله من علل
 المهيبة اثبت ما فيها هو غير من ان الشخص والحد ليست من لوازم الوجود وإنما من لوازم المهيبة ثم ان الشخصات منها نوعية
 ومنها شخصية والشخص الجزئي به شكثر الافراد بما يلحقها من المميزات بعضها من بعض لا يكون من بسطة الحقيقة لا من شقوق
 الحقيقة لأن البسيط لا يكثر فيه الشقوق لا خلاف فلو كان الوجود منشأ للمميزات لافراداً لا أنواع لكان مركباً مختلف
 حقيقة فيجب ان الجزئي الخارجي المتشخص بما هو خارجي متشخصاً بالحد والمختلفة كان كل حد منها حصه من ماهية كلية
 كان مجموع تلك الحصص المختلفة من ماهياتها للعددة المختلفة هو منشأ الشخص ذلك الجزئي فاستغنيت تلك الهويات
 الخارجة في شخصها وانما يبرزها في بعضها عن بعض عن الوجود لأن الوجود ان عنه به الفاعل عز وجل فاما ميزها ببعضها
 بعض لم يكن جزءاً امته لا يترله بذاته وجعلوا له من عبا جزءاً أن الانسان الكفور مبين وان عنه به الوجود المصنوع فان
 بانه مادة كل الاشياء المصنوعة وكل فرد جزء منه اي من حقيقة هو مادة ذلك الفرد وجزء من هيبته هي صورة ذلك الفرد في

ما كنا نبع وان عن غير هذين وعلى غير ما ذكرنا سابقا في بيان تقوم الاشياء بموادها تقوم ركني فعلية ان يثبت العرش والامر
 ينقسم بانها الناظر في كل واحد فيقال ان تقول هذا شيء لم يقل به من العلم ولا الحكم وان كنت مفكرا لهم فليس لنا
 معك كلام ولا مضمونهم وتغفل نسلم ولا نكذب بما لم يخطبه علما ولما يأتك ما قبله والله سبحانه وتعالى التوفيق قالوا
 ان الشخص من جهة الاضافة الى الموجود الحق المتشخص بذاته فقد علم فسادا بمثل ما مر فان اضافة الشيء الى شيء بعد
 تشخصها جميعا ثم النسبة بما هي نسبة ايضا امر عقلي كلي وانضمام الكل الى الكل لا يوجب الشخصنة هذا اذا كان المنظور
 اليه حال النسبة بما هي مفهوم من المفهوم وليس كذلك نسبة اي معنى غير مستقل واذا كان المنظور اليه حال المصنوع
 بالذات فليس يجب بنفسها محكوما عليها بالانتماء الى غيرها ما لم يكن لها كون ي كون بذلك الكون منسوبا الى
 مكوناتها وجا عليها ولا نغني بالوجود اذ ذلك الكون ولا يمكن تعقله وادراكه الا بالشيء المحض وكما سبق فتح بنا القول
 وقوله وانما ان الشخص في قوله فسادا قد تقدم انه انما يبطل ظاهرا واما باطنه فيجوز ان يراد به قد حاول توفيقه مع
 مذهبته هو قائل به وبانه عز قليل بنا ما يدل على هذا من كلامه واما نحن فنقول بموجبه ليس كما ارادوا وقد تقدم
 وبانه في قوله بمثل ما مر يشير الى قوله قبل في رد كلامهم هذا كلام لا يحصل منه لان الوجود الماهية ليس كاللبن الذي لا
 الخ وقد تقدم ابطال ابطاله فارجعه اراد بمثل ما مر ان هذا الدليل يدل على ابطاله ايضا ولعله ما اراد به هنا ولذا ان
 بتعليقه بالفاء ليدل على ارتباطه بالاول وهذا التعليق كما تقدم عليل فان هذه الاضافة للشيء الى شيء هي عين جو
 نسبة المضاف لا يتحقق قبلها كما هو همة المصنف حيث اثبت في احدا لا اعتبارين قبل النسبة بقوله واذا كان المنظور
 اليه بانه الكلام فيه وقوله ثم النسبة بما هي نسبة امر عقلي كلي فيه ما تقدم مرارا من ان كل معنوية في الذهن امر وجودي
 ظلي انما يرجع الى خارجي متحقق واما كونه كليا فمن تعقله باعتبار ما يفهم من لفظ اسمه وهذا الشيخ لا يصدق بالمطابقة
 على ما في الخارج الا مع تعيينه بمشخص او لا كانت حقيقة الجنس نوعا كاسم الجواهر في صدق على هذا الفرع فاما بهذا
 الاعتبار فان من نوع لا فردا نوعين من جنس على انه ليس كل انشائي كليا بل يكون الصوري شبه اذا انزع من جزمه فانك
 اذا اردت تصور هذا لا تصور حقيقة نوعا بل يكون تلك الصورة كلية وقوله وانضمام الكل الى الكل لا يوجب الشخصنة اما قد
 ان الشخص الخارج ليس منشأه الوجود لكونه اعم والعام لا يخص شخصيا وانما منشأه ان محض في الذهن كلية
 ذاتية اي مادية ويحضر معها كليات صفاتية فيأخذ حصته من الاولى وهي مادة الشخص فيأخذ من تلك الكليات
 حصصا مشخصة هي حصة الاولى وهذه الحصص الصفاتية بتخصيص قوله هذا اذا كان المنظور اليه حال النسبة
 بما هي مفهوم من المفهوم وليس كذلك نسبة فيه ان النسبة ان نظرت اليها من حيث هي هي كما قال ولكننا
 ننظر اليها من حيث هي نسبة في هذا الاعتبار نسبة اي غير مستقلة مثاله اذا تصور العرش من حيث هو هو فانه
 ذاتا ما اذا تصورته من حيث هو عرض فانه يوقف تصويره على خصوصية فانه اذا كان عرض فنصون تلك النسبة من حيث
 هي نسبة المنظور اليه هو للنسبة كقائه لا ينظر اليه من حيث هو هو لان كل شيء ينظر اليه من حيث هو هو وانقطع هذا
 الاعتبار عنه نسبة الانباط والانتساب لا فرق بين الماهيات والوجودات ولا بين الذات والصفة اذ ليس هذا نظر حقيقة
 على ما هو عليه انما النظر الاعتبار الذي نشأ عنه الآثار يعني عليه الاحكام ان ننظر الشيء على ما هو عليه فننظر المقصود
 اليه كما افتقاره والغنى عز وجل فغناه فننظر الى المنظور اليه من حيث هو مستل ان ذلك هو ما هو عليه في نفس الامر
 وهو عين جو كما عرف بهذا المعنى في مواضع متعددة في كتابه هذا وغيره وقوله واما المنظور اليه بالذات الخ هذا النظر
 حيثما النظر الاول اي من حيث هي مفهوم لان المال واحد ان تعبر العباد في من حيث حقيقة هادي كونها منسوبة

محكوم عليها بالانتماء على هذا الحكم لا يخرجها عن حقيقتها وانما هو ما بل لو حكم عليها بالانتماء كان خاتما على وجهه وما هذا الفرض الذي فرضه
 المصنف الا مثل قولك اذا كان المنظور اليه نور الشمس المشرف على الارض ما هو هو او من حيث مفهوم مع قطع النظر عما هو عليه فنفى
 الامر فالتكلم لم يقع على شيء من حقيقته ولا يخرج به فرضك كما هو عليه سئل في كلامه ما يلزم منه على رتبة صحة هذه الدعوى التي تسعى
 في ابطالها في مثل قوله في الاستشهاد السابع حيث قال انهم قالوا ان وجود الاعراض في انفسها وجودا لها الموضوعات لها اي وجود
 العرض بعينه حلوله في موضوعه ولا شك ان حلول العرض في موضوعه امر خارجي لا يدور على ماهيته الخ وهذا يلزم عليه القول بالانتماء
 وقال في آخره فذلك حكم الجواهر وهذا لا ما بل بالفرق انه في ما يلزم منا حيث يدورنا كلامه هذا هناك نفى كمالا ان
 حقيقة الوجود للشيء عندنا وجود موضوعي ووجود صفاتي ووجود بديهي احصاه من الموضوع وهو مادته وهو وجود وهو حصه الجواهر
 من رتبة حصه من الوجود الصفا وهي صورته وهي ماهيته الاولى اي اتقوا الحصه الاولى وقابلتها وهي الحصه الناطقة من
 نوعها بالنسبة الى العرض ليس فادته حلوله في العرض ولا صورته وبالنسبة الى ما ذكر من الانتماء ليس كمالا ارادوا ولا كما
 اراد بل الاشياء منتسبة الى فعله لا الى ذاته فعلا ونسبها الى فعله كنسبة الضرب الى الضرب الذي هو اثر ضرب الفعل الماضي اليه في وجودها
 متقوم بفعله تعالى تقوم صدق وجودها الظاهري المواد مع الصور والصدور لها اثر فعله من عرف نفسه فقد عرف ربه
 فلا يريد علينا بحيث لا هنا ولا هناك على انه ليس لمكون زائد منها على الانتماء اليها اذ معنا كون نورها لا ان معنا
 انه هو ليجاز الى كون غير الانتماء فان الانتماء هو نفس كونه واذا اردت معنى هذا من كلام المصنف فانظر الى قوله في
 اتحاد العاقل بالعقول والحق بالمحسوس في العلم المحصور فاما هنا فمعناه هنا وقد مر انه انما يبطل ظاهر كلام هؤلاء
 وان كان واضحا في المراد ولكنه يبطل ظاهره بما هو باطل والباطل لا يبطل الحق بل يصححه اذا عارضه وقوله ما لم يكن لها
 كون هي تكون بذلك الكون منسوبة الى كونها وجاعا عليها الخ هذا بناء منه على ما نبهنا عليه سابقا من النسبة لا يكون
 الا بعد وجود المنتسب به هو غلط بل كما تكون بعد وجودها في النسبة الظاهرية القسرية تكون مع وجودها او وجود المنتسب بها
 اذا كانت النسبة من جهة كالتدريج في النسبة الحقيقية الذاتية على جهة المساواة الكسرية والاكسائية والنسبة الى انكرها
 كما مر بنا بوثوقها قبل هذا وقوله ولا ينفى بذلك الوجود الا ذلك الكون اقول ولا ينفى بذلك الكون الا ذلك الانتماء عندنا في
 الالباب قوله ولا يمكن تعقله وادراكه الا بالشيء المحصور اقول ان اراد به الوجود الحق عز وجل كما راه لا يمكن تعقله وادراكه
 الا بالشيء المحصور ولا بالغيبي وانما هو ظاهر لكل شيء باثباته في الحضور والغيبة كما قال الصادق عليه السلام في قوله تعالى ولم
 يكف بربك انه على كل شيء شهيد يعني موجود في غيبك في حضرتك هي وان اراد به الحادث فهو ظاهر مشاهد بالابصار والحيثية
 والاشباع الظاهرة وبالبصائر الباصرة والله سبحانه والى التوفيق **قال السادس** اعلم ان العارض على ضربين عارض الوجود
 وعارض المهيته والاول كعرض البياض للجسم والفوقية للسماء في الخارج كعرض الكلية والنوعية للانسان والجنسية للجوارح
 والثاني كعرض الفضل للجنس والشخص للنوع وقد اطلقنا السنة المحصلين من اهل الحكمة بان نصا المهيته بالوجود وعرض
 لها ليس نصا فاجابا وعرضها حلوليا بان يكون الموضوع مرتبة من التحقق والكون ليست تلك المرتبة مخلوطة بالانضمام
 بتلك الصفة بل مجرد عنها وعرضها سواها كانت الصفة انضمامية خارجية كقولنا زيد ابيض وانما هي عينية عقلية نقول
 السماء فوقنا او سلبية كزيد اعرج **اقول السادس** العارض الخارج المحمول على معرجه هو قسم الاول العارض لوجود الشيء
 والثاني العارض لماهيته والاول عندهم قسم احدهما العارض للوجود في الخارج للوجود الخارجي ثانيا العارض للوجود
 في الدهن للوجود الذهني والثاني قسم الاول العارض للوجود في الخارج للماهية الخارجية عند قوم وهو الصحيح ومثل هو
 العارض للوجود في الدهن للوجود الخارجي والثاني العارض للوجود في الدهن للماهية الذهنية فالاول مثل ما مثله

المصنف كعرض لبيان الجسم فانه خارج عن وجود الجسم عارض لمحمول عليه هذا على ظاهر الحال ولا نفى الحقيقة ومقتضاها الجسم
ومتما قابلية فهو من عوارض الهيئة وحدودها التي نتا لف منه فهو من متماها هذا على ما قيل بان يكون رتبا استدلا
على انه لون ما ذكره عن علي بن الحسين عليه السلام حين سئل عن العرش فقال انه مركب من اربعة انوار احمر منه احمر ونور اخضر منه
اخضر اخضر ونور اصفر منه اصفر الصفرة ونور ابيض منه ابيض البياض وانه خارج عن الذات ليس مقوما لها والذات
وانما هو في الوجود رتبة وقيل بان لا يكون له في الحقيقة من الذات من لوازم مقوماتها لما تضمنه في الطبيعي ان كل بارد رطب يغير
مثلا الماء بارد رطب يعني ان هيئته مركبة من برودة جوهرية ولبياض لازم ضم احدهما الى الآخر بمعنى انه مقتضى اجتماعهما فلا يتحقق
حقيقة الماء الا بذكر لك القم ولا ينفك القم عن البياض لان افعالا احدهما بالآخر الذي هو مقتضى ذلك القم او هو حاصله
واما عدم احراق النار لابرهم فليس لعدم ضم الطبعين بل لقلب فعلها الذي هو الاحراق بالنسبة الى ابرهم عليه السلام ولهذا كانت في
تلك الحال تحرق الطير في السماء اذا قربها واما استدلال على انه ليس بلون بما ذكره في الرواية المنقذة بطريق اخر فيه منه بياض
ومنه ضوؤها ولم يقل منه بياض فعلى هذا القول يكون الذاتيا فيكون حلا للماء مثلا ان العنصر البارد
الرطب الابيض السيل المايح واما جعل البياض من العوارض الخارجية على هذا من لالة الاسم من حيث التسمية ومن جهة
مغايرته لساائر الالوان والثاني وبالعوارض الموجودة في الدهن للوجود الذهني على القول بثبوت اي ثبوت الوجود
الذهني كعرض الكلية وتنوعه للاشياء وعرض الكلية والجنسية للجوانب الذهني على القول بان الكلية والتنوع
والجنسية وما اشبهها ليست امورا اعتباطية لا يتحقق لها الا في الفرض بل هي حقائقها موجودة في الدهن كما عند
كثير من المحققين واما عندنا فهي ظلية انزاعية مخفاتها الخارجية الا انها موجودة بوجود ذهني وبوخط لالة
الاشباح من الوجود والتحقيق بوجود خارجي موجود في كل هيولى وفي مجموع افرادها الخارجية ولهذا اعتبرنا
عنده بالعوارض الموجودة والثالث وبالعوارض الموجودة الخارج للهيئة الخارجية عند قوم وهو الصحيح عندنا
وقيل هو العارض الموجود في الدهن للوجود الخارجي كما اشار اليه المصنف بقوله والفوقية للسماء في الخارج يعني به
ان الفوقية بمعنى ذهني لا حصوله في الخارج عارض لوجود السماء واما الموجود في السماء ان فوقنا واما الفوقية
فانها من العقول الثابتة لا اعتباطية وقد تقدم في نظائرها الكلام من انها اي الفوقية شئ وجود خارجي غفله
الله سبحانه من تكوينه السماء فوقنا وليست كما قالوا انما هو عتاج عن كون السماء فوقنا ومعنى عرضها لما في الخارج
هو اقتضاها من حيث هو في الخارج وليس شئ الا في العقل بل هي متحققة في الخارج وان كانت في وجودها مشتركة
على وجوده كما هو شأن جميع الصفات ترتب وجودها على وجود موصوفاتها وان لم تكن الفوقية شئ متحققا موجودا
في الخارج لم يتحقق اقتضا السماء بها في الخارج بل يكون متصف بها في الدهن لانه مقام وجودها فلا فوقية له في
الخارج فلا يكون فوقنا وذلك كسائر الصفات مثل حركة يد زيد فان يد لا يتصف بالحركة في الخارج الا اذا جعلت الحركة
في الخارج ولكن اذا كان العالم انما علم ما استفاد من مفاهيم اعتبار اولها لانهما اللقطة فمافهم منها فلا يتعداها وتكون الحقيقة
لا يرى شيئا من المحسوس الا من القول كالأعمى الذي لا يعرف من البصر الا معنى ماسمعة الرابع وبالعوارض في وجودها في الهيئة
الذهنية وبذلك اشار اليه بقوله كعرض الفصل للجنس والشخص للنوع بمعنى ان الفصل من حيث هو خارج بمفهومه
المفصل خوبة معنى الذهني وانما هذه الوجوه ان المراد بعرضه انما قيل له انه عارض لان عرض شيئا ما هو الحصول والتحقق
بدونه وهذا العرض الرابع هو نظير عرض الوجوه للهيئة عند المصنف وقوله قد اطلقت السنة المحصلين التي يفهم بها بل القيد
من اهل الحكم سواء كانوا من اهل الشافعيين على ما يظهر من بعض كلامه توافقا لافعالها انهم ارادتهم على ان لا يفرقوا

انصاف الماهية بالوجود واطلاق عرضها ليس على جهة الانصاف الخارجى ليلزم لغو ما ذكرناه ولا على جهة العرض المحلوى بالكون
 متحقق قبل عرضها ويكون لها جهة ما من التحقق والحصول بحجة عرضها بنوع ما من التجرد كما في الصفة الانضمامية فان
 انضمت فيها الصفة الخارجى متحقق في الخارج مثل امض الى زيد والصفة الانضمامية الذهنية الخارجى كالقومية
 الى السماء والى الذهب كالكلية النوعية والجنسية الى الانسان والحيوان والانضمامية السلبية كالعدم الى زيد وانما ذلك
 مثل عرض الفصل للجنس في مقام التحليل الذهني من مغايرة مفهوميهما وكون مفهوم الفصل بمفهوم الجنس لا يصفى وان
 اتحد في الوجود الخارجى هذا مراده ومفاد كلامه وغاية مراده وانت خبيرنا اشرف البهزان الوجود هنا يريد به اما الوجود المحلوى
 او الحصة الخليفة للوجود المطلق لانه قد ذكرنا سابقا ان عبارة انه مرة يريد منها الوجود الحق ومرة الوجود المطلق ومرة
 الوجود الخلق وهنا ينبغي اعادة الخلق وبقرينة عرضها للماهية ولحوقها بها وان كان ذهنيًا فان اراد غير هذا فلا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد قدمنا انه ليس المراد بالوجود الخلق الا الهبوط وان وجود الانسان مادة نوعه وحصة
 من تلك الهبوط وان وجوده مادة فردية شخصية وهي حصة من النوعية وان الصوة للانسان هي الفصل ليريد حصة من
 ذلك الفصل واعلم ان الجنس عندنا في عالم الملكوت والصورة الجوهرية في اللوح المحفوظ والمثالية بين الملكوت والملك فاذ
 قلنا ان الجنس يقوم بالفصل يريد بان نزول حصة منه بل جميع حصصه الى الملك والى الملكوت ان كان الجنس في الجبروت
 متوقفه على انضمام الفصول اليها فحصة الانسان المحلوى الذي هو جنس عندهم وهو الوجود عندنا متوقفه النزول والظهور
 المعبر عن كل منهما بالكون في الاعيان وهو الغنى المصدر للوجود على انضمام الفصل وهو الناطق وهو حصة نوعه من طلك الصو
 الانسانية اعني الحقيقة المحمدية والخصص المادية اشباح اشعة مادتها والخصص الصورية اشباح اشعة هيئتها والاعجاب
 والانواع والاشخاص مذكورة في مراتب ظهورها ما بالارها والارها اثارها لا بدانها في كل رتبة من ظهورها جنس وانواع له و
 افراد لانواعه من جنس تلك الرتبة وهكذا الى ما تحت الترتي خلا او عكسًا لهذا في حصص المواد منها وفي حصص الصور من
 هيئاتها كل صوة من نوع رتبة مادتها فلا يخلق حال من سافل ولا سافل من عال وليس في جميع المراتب لا في كل مما فيها من جنس او
 نوع او شخص ذات الحقيقة المحمدية شئ الا ما كان من اشعته واشباحها واشعة اشعته واشباحها وهكذا وهي في رتبها
 لم تنتزل بذاتها ولم تخرج عن حكم سر مدتها ومثالها كافر الشمس كالسراج لم يخرج جزء منها الاشعة ولم يخل شئ من اشع
 غرضه من غير رتبة فيه فافهم ثم اعلم ان الحيوانية التي يعبرون عنها بالتحريك بالارادة كانوا قد جعلوا الحيوان جنس الكل
 متحرك بالارادة فيأخذون من هذه حقيقة الانسان من بني قوم من جاهل وكافر باخذون من طلك الحقيقة بعينها
 ويضمونها اليها الصاهل ويقولون هذه حقيقة الفرس عتيقها وجيبتها ومقرها وياخذون منها ايضا حصة ويضمونها اليها الناقة
 ويقولون هذه حقيقة الكلاب بجميع اصنافها وياخذون منها حصة ويضمونها اليها الناقة ويقولون هذه حقيقة الفرس بجميع
 انواعه وهكذا يلزم من هذا ان الحيوانية التي هي الوجود والمادة او المادة على قولهم لا تمارينها الا بالفصول التي هي الصور
 او كالصو عندهم ويلزم ان حيوانية الانبياء عليهم السلام من طينة الحيوانا والحسن تجمعها رتبة واحدة من الوجود فطينة اول الخلق من
 طينة الحسن والعيا بالله وانهم انزعوا مفهومًا كليًا من هذا قول لفظ متحرك بالارادة وعليه ان صدق على الحيوانية
 الخارجية ولو في افرادها رجوعه على بدنه وان لم يصدق فلكل الانواع لم يخلق مما في اذهانهم وانما خلقت مما هو في
 الخارج الا لخلقها وخلقت اذهانهم مما في اذهانهم وانما على قول ساداتنا عليهم السلام فكل جنس من رتبة وانواعه حوله وافراده
 كل حول نوعها فقد خلقت حيوانية محمد واله صلى الله عليه واله قبل خلق حيوانية الانبياء والله اعلم ما لم يذكره
 ما في الفسنة ثم خلقت حيوانية الانبياء عليهم السلام من شعاع الاول في خلق حيوانية الناس بالفهم ثم خلقت حيوانية

في قوله بالارادة فيأخذون من هذه حقيقة الانسان من بني قوم من جاهل وكافر باخذون من طلك الحقيقة بعينها

الملاية

الملائكة ثم الحيوانا ثم كل من اخره حقيقة فاقبلها او حجاز بالنسبة اليها ولا يصح الاسم عليها بالاشتراك اللفظي ولا المعنوي
 الالفاظ المفاهيم كما مر في الاشتراك في التسمية خاصة ولو قبل بالاشتراك اللفظي امكن تصحيح ما قبل والكلام في خصوصها
 كالكلام فيها هكذا ما هو المعلوم عندنا من مذهبهم عليه السلام ولو قبل بان المحصل لا وجود لها ولا تحقق الا بانضمام الفصول
 قلنا يمكن توجيهه بان نقول ان المحصة المقبولة التي هي حصنة الحيوان في حصنة الوجود كحصنة في زيد توقف وجودها
 وجودا بلها التي هي الماهية الاولى في الفعل كالانكسار للكسرة في الصوف في الفصل الا انا نقول ان توقف وجود
 المقبول على وجود القابل توقف ظهور وتوقف وجود القابل على وجود المقبول توقف تحقيق فافهم انشاء الله راشدا موثقا
قال انما انضاف الماهية بالوجود انصاف عقلي وعرضي تحليلي وهذا النوع من العروض لا يمكن ان يكون لمعرضه من غير
 الكون وجودي لا خارجا ولا ذهنا لا يكون المستبعد ذلك العارض فان الفصل مثلا اذا قيل انه عارض للجنس محصل او وجودي
 في الخارج او في الذهن بكن الفصل معناه ان مفهوم الفصل خارج عن مفهوم الجنس لا حق به معنى وان كان متحدا به وجودا
 فالعرض بحسب الحقيقة في اعتبار التحليل مع الاتحاد اقول لا يريد كما ذكرنا قبل ان انصاف الماهية لكونها معرضا في الذهن
 بالوجود لكونه عارضا لها في الذهن انصاف عقلي لان الخارج متحدا لا تفاد فيه عندنا ولكن لما حظ في الذهن مفهومها
 منفرد ومفهومه كذا العرض لها عرضا تعين به معنى في الخارج وذلك لما ثبت ان له وجودا بنفسه في الخارج ولا وجود
 لها بنفسها حين فكك ما بينها والذهن وحالهما الحق بها اي الحق بمفهومها بمفهومها بمعنى انصافها به في مقام التحليل العقلي
 لان مفهومها عنوان زيد الخارج مثلا ومفهومه عنوان وجود زيد فيعرض مفهوم لمفهومها لان مفهومه المعنى المصداق
 فيحدان خارجا يتغيران في الذهن واقول انه يرى ان الوجود لا يكون مفهومه حقيقة كما قال سابقا اذ ليس له الاصول
 واحد فيكون مفهومه المعنى المصداق اما الماهية مفهومها عند حقيقة ما خصوصها والذهنية بذاته لا يكون في الخارج انما
 يحصل فزده عندهم وعندنا لا يمكن خصوصه ايضا وانما يحصل مثاله لانه اذا حصلت الحقيقة في الذهن فاذا وجد في الخارج
 وان كان مع الحق عوارضا لها الخارجية فاما ان يخلو الذهن منها او يتعدى كلاهما باطلا ما بطلان الاول فبالوجدان في
 ما بطلان الثاني فلان ماله المعرضية غير قابلية الاتحاد والمفروض ان ماله المعرضية هو قابلية الاتحاد والابطال الاتحاد لا
 الاتحاد انما هو بها لا بغيرها وان كان الحاصل منها في الذهن هو الظل الاستراحي كان هو معرض الوجود فلا ينجذ بالوجود
 في الخارج شيء ولا هو تبرج للوجود المخلوق فلا يعرف نفسه لانه لا انبث له اما مرجع الماهية فليس للمعرض انبث في نفسه واما
 الوجود فلا يوجد الا اثر افهوا نشأ ونور اشجيا ولذا كان عنوانا صانعة قوله وهذا النوع من العروض وهو عرض الفصل
 للجنس وعروض الوجود للماهية كما قال بعد هذا فهكذا حال الماهية والوجود فاللا يمكن ان في هذا النوع من العروض ان يكون
 لمعرضه مرتبة من الكون ولا محصل وجودي يعني ان ما كان بهذا النوع لا يمكن ان يحصل للمعرض قبل عرض علته عليه
 شيء من التحقق والتكون والتحصّل لا شيء فليقل ولا كثير لا ذهنا ولا خارجا الا ما كان مخلوطا بشيء من العلة لا في تقوم
 المعرض ولا تميزه وتعيينه لا في ظهوره ولا حصوله وهذا النوع عندنا هو منحور عن الفصل للجنس والشخص للنوع وعرض
 الوجود للماهية وظاهر كلامه تساوي الصنفين عندنا انه شيء واحد بناء على كلامه لا على ما عندنا لان الذن عندنا
 نعتقد وترويه عن ساداتنا عليهم السلام ان المعرض هو الوجود وهو الجنس والعرض هو الفصل وهو الماهية ثم على ظاهر
 كلامه من الغاية والنسابة في نوع العروض اي نحوه كما قال يلزم من كلامه في كتابه الكبير منافاة هذا قال فيه ان حقيقة
 الوجود لا تقوم من جنس وفصل بعد تهديد مقدّمه وهي افتقار الجنس الى الفصل ليس في تقوّمه من حيث هو هو بل في ان
 يوجد ويحصل بالفعل فان الفصل كالعلة المفيدة للجنس باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية العقلية انه لو كان بحقيقة

الوجود جنس وفصل لكان جنسه ما حقيقة الوجود واهيته اخرى وعرضه للوجود فعلى الاول يلزم ان يكون الفصل
 مفيدا لمعنى فان المجلس كان الفصل المقسم مقوماً لله في الثاني تكون حقيقة الوجود اما الفصل ان شيئاً اخر وعلى كلا
 التقديرين يلزم خرق الفرض كالا يخفى لان الطبايع المحمولة متحدة بحسب الوجود مختلفة بحسب المعنى والمفهوم وهذه هي الاليسر
 كذا انتهى فجعل افتقار المعارض الى الوجود جنس الى العارض الى الوجود فصل ايضاً تقوماً اي تقوم الجنس من حيث هو وبذلك ان يكون
 ويحصل بالفعل اي انما افتقار المعارض الى العارض الذي هو كالعلة في خصوص الحصول بالفعل اي في خصوص ظهوره في
 الوجود الخارجي لا في اصل حقيقة لذاته ثم قال بعد على فرض لو كان جنس الوجود حقيقة يلزم ان يكون الفصل مفيداً لمعنى فان
 الجنس كان الفصل المقسم مقوماً لله يعني ان غارضية الفصل وعليته لا تكون مفيدة اي محصلة لمعنى فان الجنس هذا
 في هذا الكتاب سوى بينهما بقوله فكذلك حال اهية للوجود وجعل هذا الخواي النوع والمعرض لا يمكن ان يكون المعرضة
 مثل كون لا تحصل وجوداً خارجياً ولا زهنا فاذ لمصر العرض في ما في خروج منه هو العارض من معرضه وتوحيده معنى لم
 يحسب به بالا يكون المعرض مرتبة من الوجود فيكون اما عرضها الا انها نوع تتحقق ما في الوجود لا تترك شيئاً للمفهوم وما لا مغلوطة
 يجب على قاعدته ان يتجدد كانه خارج للوجود كقضية ولا بان افتقاره الى العارض انما هو ان يوجد يحصل بالفعل واصل هذا
 الدافع والاضطرار بان القول في حقيقة الجنس الخارج في الماديات والافعال في الوجود وان الوجود على كل وجه وان غيره
 متحقق في اخر مراتب الجبر في الخارج ان الفصل غير هئية حصنة الجنس في هذه كما هو في الشايرين في التكليف وكثيراً في الشايرين
 هؤلاء كلهم قوم المفهوم لا يعرفون من المعلوم شيئاً الا المفهوم وقوله في كتابه الكبير تعليقه المذكور وهو ان الطبايع
 المحمولة متحدة بحسب الوجود يعني في الخارج ان قد تقدم انهم لا يعرفون بين الوجودين الا بترتيب الاثار على الخارج وبعده
 على الذهني لا يربط مع الاثار لا تصد عن الشيء الخارجي اثار متعاكسة متناقضة لانه شيء واحد وكونه الله
 متعدد لا يترتب عليه الاثار فاذا صد عن الخارج مثلاً طاعة ومعصية ضد هاد على التعدد لانه كان وجوده
 يحصل وان كان مقتضى ليطع ولذا اطاع وعصى فهو غير متحد في الخارج والتعدد الذهني لا يترتب عليه الاحكام وقد تقدم معنى
 هذا الكلام وانما اعلمته لاني كثيراً اقول متحد في الخارج حكاي عن المصنف خاف ان يتوهم متوهم انه مذهبي نعم مذهبي
 ان الشيء مركب من جنس الوجود والوجود هو مادة ومركبة من الوجود الحقيقة وهو صوته فالمركب من هذين هو الشيء وله
 حقيقة حقيقة مرتبة اي جهة مرتبة وهذا هو المسمى بالوجود بالقوار وبالنفس التي من عندها فقد عرفنا تبارك
 بالتور في قوله تعالى اتقوا فراسة المؤمن ان ينظر بنور الله وموجه حقيقة الذي هو مادة ومادة مادية وصوت
 وحقيقة اخرى هي هئية التي اصلها من افعال وجوده وهذه الهية هي جهة من نفس هي هوية وانيت وصوت مادية
 لان الذي هو اثر فعل الله هو هذا وليس للوجود معنى غير هذا الا المعنى المستلزم الذي يعرفه العامة وهو كون الاشياء
 وهو خارج عن حقيقة الشيء فاذا انشئت عن ما سأل الله على جهة الاجال لم تجد الا الفعل والمفعول وما ينبغي المفعول
 وكل ما ينسب الى المفعول فهو خارج عن حقيقة تابع له مترتب عليه المفعول هو زيد مثلاً فاذا بحث عن حقيقة
 لربك لا المادة والصورة وان كان المادة تختلف بحسب الشيء فاذة المجرى المخلوق كالقول نورانية ومادة الاجسامها
 جسمانية اي عن عناصرها وتوليا ومنها غصيرة والصور بنسبة المواد وانما امر الله الذي قام به الشيء هو الحيوانية الحقيقة
 فان مواد الاشياء قائمة بها اقيا صدور قيا ظهورها لانهما كلها اشعة لتلك الحقيقة وذكره من الوجود فانه شيء لا يعقلونه
 ولهذا لا يقدرون على التعبير عنه لانهم يتوهمون شيئاً لا يلدن ما هو مشاهد لانه فاذة هو هذه المعاني المحار ان الثبانات
 المحمولة وغيرها ما سأل الله سبحانه فاهم وقوله فان الفصل مثلاً قد تقدم ذكره وقد ذكرنا فيما سبق التشبيه بين المعاني

ومصنوعه نعم أجرى سبحانه الأشياء كلها في فعله على حسب بلها وطبها بافتقار وتشدّد وضعفها وظهورها وخفاء وكلها بحكم
واحد على نط واحد من غرضاتها من غير كل شيء بنسبة مفرقة بذلك التشدّد وضعفها وقد يحصل هذا الخوض في الأمور
الذهنية ولم تكن للوجود عند صورته الأذهان بالجملة فالملزمة منوعة الطيفين وقوله بل كان كسابر الأثر أعني في
الأمور الأثر أعني أظله أنا بقوله انزع من غير ما يجري في المنزع منه ولا كانت من غير هيئته فلو تصور رديا
حال قيامه كما كان الأثر أعني مطابقا له تلك الهيئته ولو تصوّرت حال قيامه عادلا لم يكن المنزع منه هيئته القويّة
وإنما انزع من هيئته قوّه وكذا انصوّت في الفاسق تلك لم تنزع القوّة من الرأس الواحد وإنما انزع من الرأس
ومورداً في الخزانة المكانية المتزلزلة صفحا الكذب الكونية في عالم الدهر بالجملة الأمور الأثر أعني في كل شيء حكما بحكم
ما انزع منه أحكام العروض وغيرها إلا أنها انزع عتبة ظليّة وما انزع منه متأصلة التحقيق أمّا في نفس الأمر لو انزع
من اللواتق ما بالنسبة إليها كما لو انزع من الحقيقة وقوله بعد ثبوتها ونقدها فيه ما نقده من تشبيهه لوجوب الفصل وجعل
الجنس منقرا في الفصل في أصل بقوّه من حيث هو وتبنيّة العروض بالنحو المذكور موجب للافتقار في كل شيء والأبواب
عدم صحة التشبيه في حكم الفصل والوجوب بالنسبة المعرض كل منهما وقوله فاذن يجب أن يكون الوجود شيئا توجده
المهيئة إلى آخره متفرع على ما نقده على كل ما يخص حكم العروض قد اشرنا سابقا إلى أن كون المهيئة موجوبا لوجودها
أحدث بفعل الله من نفس الوجود التي قابلية الوجود للأيجاد وانفعاله عند تعلق الفعل به أمّا على ما يفهم من كلام المص
فالوجود شيء جوهرية يحدث المهيئة في ذاته إذا حدثت لم يتجدد بها أن لا يتجدد لعلّه بالمعلول لا الأثر بالمتأثر مع اتفاقنا أن الوجود
إذا كان فرضا حقيقته كاشية لا يكون غارضا لما هو حقيقة بل يكون قائما به قيا صدورا وتحقيق فيكون العلم الله بالوجود
معرضا لذلك عرضا شرا وعروضا ركبيا وعروضا لونيّا فالعرض لا يشر في كعرض العلم للعالم بمضوء المعلوم والركبة
كعرض الفصل محصنة الجنس والصورة للمادة واللون كعرض الحرة للثوب كالمص أثبت أن الوجود في كل شيء هو حقيقة مع
جعله غارضا والذ يجب جعله معرضا با حله معرضا الثلاثة وأما أعني خروج مفهومه عن مفهوم ما هيته وإن كان في
الخارج أمّا في لا بنفسها فلا يوجب عرضها لأن الهيئة الحقيقة في نفس الأمر ما هي حقيقة الشيء فإذا فرض أنه الوجود
حقيقة الشيء فهو ما هيته هو تبه في الخارج في الدهر كان حقيقة الشيء هو الوجود فالواجب أن يكون معرضا لها بما حطه التقيا
أو تكون في الدهر حقيقة الشيء فيكون الغارضا لها هو معنى المصداق وهو غير الحقيقي فيكون ما في الدهر حقيقة تعين الحقيقة
لما في الخارج ومجته الغارضية وعرضية أيضا يعين أن كانت في الخارج غارضا له كما أن حقيقة قبلها عند المص فحق الدهن
أن كانت معرضة للمعنى المصداق كان والتحد بها كما يقوله المص من أنه يعرض لها في الدهن في الخارج لتحد به أن راديا لتحد به
الوجود الأصيل كما هو مراده كان هو الغارضا لها في الدهن بل وإن لم يكن عرضا خارجا وإنما هو محض اتحاد بمعنى أن ما في الخارج
شيء واحد كما هو مراده من الاتحاد فقد خلف الوجود ذلك لا يقع وإن كان محض اعتباط فقد خلف حقيقة الشيء مثلا
حقيقة زيد في الخارج هي الوجود في الدهن هي الهيئة ولا شك أن المعرض هو الحقيقة وإن لم يكن عرضا في الخارج أصلا كان
المعرض في الدهن يتم رايحة الوجود في الخارج كما يقوله كثيرون فلا معنى للاتحاد ولا فائدة في ذكره ثم ما في الدهن منها أن كان ظلا
شعبيا كما نقول فقد عرض الأصل لغير الأصل وباطل إذا كانا في رتبة واحدة من الكون المحصور كان أصلا كما يقوله المص
وقوم بمعنى صحة حصول الحقيقي في الدهن لم يكن والتحد في الخارج على قوله ولا خلا منه حين الاتحاد وإن كان مثله وشبهه خلف
الوجودان فلا مقابلة كالنقد وعرض الأصل للشعب على اتحاد فرض في الدهن وجودا أصيلا وغارضا في الغارضا ثبب مفهومها
وعرضها الأصل أو بالعكس كلاهما غير صحيح لا حصول الأصل موجب للاتحاد وعرضها كذا في الخارج حصوله في الدهن

وما معنى قول المصنف في جوهره بنفسه حلولة في موضوعه لا كمنه قولك يجوزيد الفاعل من فعل الله الذي هو حقيقة الوجود
يذكر في كل مرتبة من مراتب الوجود فيكون له مرتبة في الحقيقة الخارجية كما عند المصنف موانة فوق الأرض على أنه قال سابقا في عدم
تحقق شيء بدون الوجود في الاستشهاد الثاني من هذا النوع العرض لا يمكن أن يكون له مرتبة من الوجود لا تحصل وجوده
لا خارجا ولا ذهنا لا يكون المستقيم ذلك المعارض وقيل بقليل قال المحققين من أهل الحكمة مستدلا به بأن إقصاء الماهية
بالوجود وعرضها ليس إقصاء خارجيا وعرضا حلويا بان يكون للموضوع مرتبة من التحقق والكون ليس تلك الولاية
مطلوبا بالاعتناء بتلك الصفة الخ وقيل بهذا بطل قول الثنائين بالانتساب بالاشياء وجودها انتسابها إلى الواجب
فإن لم يصح ذلك الانتساب إلى العللة الفاعلية كيف يصح أن يكون هو الانتساب إلى شرط من شروط الظهور والقابلية على
ما قال لو تصد عن الحجرة كانت وجوه في الذهب غير خاضعة في التوزيع إنما موجودة في الذهب فوجودها لو كان بوحصولها
في الثوب خاصة بان عرض هذا الوجود يحصل وجوده ومرتبة من الوجود لا يكون المستقيم ذلك المعارض حصول الحجرة في الذهب غير خاضعة
في التوزيع فبطل ما زعموا من حيث هو عرض وموجد الحقيقة لا يتصور بدون ذلك الحلول الثاني ما قال هنا بان وجوده هو حوله
وهو لا يلحق في الذهب كونه الحلول عارضا للحجرة وإنما يلحق خروج مفهوم الحلول عن موجدها فيكون لها تحصل بذات المعارض
ليعرض بعد ذلك على يحصل ويجري ما يفهم في غرضية الوجود تلك هيته واحكم في نفس الأمر واحد لا أن التمثيل بالحجرة
أوضح إذا شئت أن يعقل نفس الحجرة لا فخر حيث كونها عارضا فالحقيقة مستقلة وإنما الحقيقة العرضية باعتبارها
وهو اعتبار كونها عارضا فيعرض لها بهذا الاعتبار الحلول هذا في الظاهر أما في الحقيقة ونفس الأمر أن الذات وجودها
تحدث لها عند آخر أعمالها بفعل الله سبحانه في تلك الحالة هيته المخترعات حين الإيجاد أن تكون نفسها شيئا قبل الإيجاد ولا يكون
لها قبله وهذا قال الرضا عليه السلام بكونه بعد التوحيق علم ما المشية قال في القائل في الذكر أول الحديث والمشية في الإيجاد ومثله
الهيته هيته الحركات الإيجارية قائمه بها قيام أحداث ومعلق هذه الهيته في الوجود الكونية التي هي الحاصل لشارها
وقابلها التي انقضاء تلك الحصة كذا يد الكاتب لا تجد الكاتب فان هيته القائمة بها قيام أحداث متعلقة بالحصول في
الحركة النفسانية وبقياتها الأجزاء حركة اليد وهذه الهيته القائمة بتلك الحصة مع قوابلها لها مظاهر وأثار في الجسمانية
وتلك الأثار في الأغراض بالحركات أثار تلك الحيوة والسكنات أثارها فاقضاء أثارها وطلبها والألوان أثارها فاقضاء أثارها فالبياض
من أثار العقول والكشف من أثارها والخضرة من النفوس والحركة من الأصابع وشأ الألوان من تراكم طبائرها وتلك العوارض حكمها
في كل شيء من جهة الحقيقة صفات أحكام معرضاتها مطلقا ومن هنا قال الصادق عليه السلام العبودية جوهرة كنهها الربوبية فانفذ
في العبودية وجدة الربوبية وما خفي في الربوبية أصيب في العبودية قال الله تعالى سير لهم يا أيها الذين آمنوا في أنفسهم حتى يتبين لهم أنه
الحق ولم يكذب تلك أنه على كل شيء شهيد يعني به جوده غيبك وفي حديثك الحديث على أن الحكماء قالوا أن وجود الجواهر شرط
لوجود العرض لأن ختم قابلية الوجود يعنون أن الوجود لا يتحقق إلا بوجدان بعلة أربع فاعلية من فعل الله سبحانه ومن جملة ذلك
محل الفعل مخلقه وما يتبعه من الوجود من حيث لا يخلق منها الشيء كما يخلق السير من الخشب هي كل مخلوق بحسب الجبر فمادة الجبر كالعقل من
الروح من الوثيقة ونفسه من الصورة الجوهريه وطبيعته من طبيعتها لأنها الكسرة بتمام الصانع الأول وجوه الهيته الخاضعة للطبيعة
بالخصص والمثال بالصورة الظلية والأجسام العلوية من الجسمانية والسفلية من العنصرية والأغراض هيته معرضاتها أما
معرض هيته أو من ذاتها معرض هيته أو من العرض معرض هيته أو من العرض نفسه وأما أول ما نضع فعل الله سبحانه الكونية فأنه
مع خلقه لا من مادة مثلها بل من مكان مثلها وأما المكان مثلها فأنه من صفه فعل الله سبحانه لا من مكان في أي مكان الفعل الأمكان
وسمى وأما الفعل نفسه فلا مادة له لأنفسه كما أنه خلقه الله تعالى بنفسه وقام بنفسه وصورة في هيته تلك الحصة كان

وهي الحصة الواحدة هيئتاً لا يتناهي بالخصيص بالخصيص والكيفية والترتيب والجهة ولكان الوقت قريباً بالكمنا
غير الاصطلاحى إنما يزيد بقدر مائته مثلاً شخص خمسة أمناً وآخر عشرة فأخرون من مثقال أو محل
الاصطلاحى هذه السنة أصول الشخصات وليجها شيئاً كالأجل والكتاب الأول وكوضع بمعية لاخيرين وهما ترتباً لغيره
بنسبة بعضها البعض ونسبتها إلى الخارج إلى غير ذلك لا يخصصها إلا الله سبحانه ولما كان العرض بعيداً من أصل الأشياء كثرت
علله وأبوابها التي يتوقف وجودها عليها فارتدت مركبة من مواد مثل الحجر التي مثلها بما ماتت مركبة من بياض وصفرة كالزنجفر
مثلاً فتركب من بياض وكبريت أصفر وصورتها التي هي قابلية للأجزاء مركبة من هيئتين أحدها وجودها محل بياض وكبريت يكون
وجود الثوب تماماً لقابلية الحجر للأجزاء المعرضة فوجو الثوب للحجر من الشخصات الخارجية ولا يذوق الحكاء أفعال الجواهر
من تمام قابلية الأجزاء لا يقدر على قبول الأجزاء الخارجة الجسمياً إلا بوجوه ما يحل فيه وكل عرض المحررات بنسبتها إلى الحجر ذاتها
طلبت معرفة وجود العرض على نحو ما قرأ المصنف في الوجود عرفنا أن حلوله الجوهري هو وجوده لذى حصوله للجوهري لأن ذلك
الحلول حقيقة العرض كبدعيه المصنف من أنه هو الحقيقة في كل شيء والآلة أن حقيقة حلوله في الجوهري وهذا لا ينفك اليه
ذو عقل إذا كان من كل المفهوم الذين لا ينظرون إلى المصادق وما قيل أن الحلول لا يرجع إلى افتقاره إلى الموضوع وذلك أمر ثابت
على ماهيته فحيث كان اعتباراً لم يتحقق بقومها وإن كانت موجودة فهي المطلوب ليس شيء لأن حيثية الافتقار إنما هي
أسباب القابلية وتمامها وحدودها وهي على ما ذكرهم خارجة عن الوجود وإن كانت من شرائط ظهوره وأما على مذاقنا
فهي من تمامات بلية على المذاق في الافتقار غير الوجود وإنما هو هيئته والحيثية جهة له في الافتقار الوجود
وقد قلنا سابقاً أن الفاضل مركب الجواهر عز وجل إنما هو كوجوده الفاضل صفته الافتقار ونسبنا الحاجة ويعينه ليعطى
ويغنيه الغنى عز وجل بالتمتاً به حدود قابلية الأجزاء والافتقار والحلول والحيثية المدعاة لم تكن أول فاضل فليست الوجود
وإنما تتحقق قال وهذا معنى قول الحكماء في كتاب البرهان أن الموضوع مأخوذ في حدود الأغراض وهو الصانع بانتهال
من جملة المواضع التي تقع للزيادة على الحدود كأخذ الدائرة في حد القوس وأخذ البنت في حد البنتا أقول إنما قالوا
بأخذ الموضوع في حد العرض ليس لأن وجوده حلوله فيه بل إنما أخذوا ذلك في العرض ليتبينوا أن الحدود إنما هي لغرض محض كونه
غرضاً فيقولون هو الحال في التميز آخر هذه الحيثية غرض لا يتصل بها حيث كونه غرضاً لا أنه من هذه الحيثية
جوهري كالجوهري في الحد يكون كالموضوع ليس المحدود فيكون زائداً وإنما قالوا بذلك لأن بناء أمرهم في تحديد الأشياء على
مفاهيمها ومفهوم الجوهري مفهوم العرض شيء واحد كلي فليحقن كل حصته بما يميزها عن الأخرى فهي إلى الحقها المميز لها
فيقولون الجوهري هو الحال في التميز والعرض هو الحال في التميز في حال جنسها ولا يميز فصل وهذا عندهم حد حقيقي وإن زان ترك
قولهم واعتبر بهمك وجدك أن الحال ليس بحقيقة الجوهري في نفس الأمر ولا العرض إنما هو على مذاقهم واصطلاحهم عرض
عام فعدم ربيحي لأن الحال الذي جعل جنساً ليس هو اسم ذات وإنما هو صفة فعلية فهو اسم فاعل فيكون قولهم ذلك مثل قولك
الجوهري هو القاعداً العرض والقاعدة الجوهري بما يلائق أحدهم إلى وقمع قطع نظره عما قالوا فيجد أن هذا الشيء لا يكون الأرض
تعريفها كونه المصنف في الوجود فيما تقدم لأنه إنما يعرف منه ما ذكرنا وذاقته يكون حد حقيقياً وقولهم القوس قطعة
من الدائرة فالحدود والقوس موجود من بعد الحد أعني الدائرة ففي الحد زيادة على المحدود لا أن الحد ليس بالوهم كما في المعرض والعرض
وان قيل فيه بل هو والذرة إلا أنه تحديد بذات محله في المعرض حيث حدته بالحال وليس المحلول حقيقة لواحد منهما إذ لو كان حلوله هو
حقيقة وجوده أو فاضل الأجزاء لكان حلوله ذلك هو صفة فعلية مثلاً ففاضل قبل العرض من فعل الله سبحانه فيكون الفعل
في نفس الأمر في الاعتبار سابقاً على فعله ههنا قال فقد علم أن عرضيته العرض كالتساوي وجوده زائد على ماهيته فلا يكون الوجود

امر حقيقتا بل كان امر اننا عينا الكون المصدق لكان وجوده سوار نفس رتبة لاجلولة الجسم اذا كان الجوهر الامر
 وهو عرضيتها وحلولها في الموضوعات امر اذا على ماهيتها الكلية فكل حكم الجواهر لهذا الاقائل بالفرق اقول اذا
 علم ان عرضية العرض كالسوار دائر على ماهيتها فهذا الكون كذلك ايضا انما هو هل هو الحمول ام الحال وعلى الاول فهل الحمول امر
 عقلي ام حسي فان كان عقليا فاما هذا الكون فبعض الحس وان كان حسيًا فكيف يكون فوقه السماء عقلية كما قال سابقا ويكون هذا
 حسيًا واي فرق بينهما وعلى الثاني هل المرء هو كهيته متحدة بالوجود ومنفردة ام الوجود منفردا على الاتحاد بطل حكمه بالوجدان
 المعروف بان الحال غير الحمول مغايرة لا ينكرها الامكار لمقتضى عقله والا لكان القوم كقاعدة على الانفراد بطل قوله بالاتحاد
 كما تقدم وثبتا بقوله اخر كلامه هذا وهذا الاقائل بالفرق وعلى انه الوجوه خاصته بطل قوله من وجوده الاول بعدم الاتحاد الذي
 يدعيه الثاني بالوجدان الحاك من غير الوجود للحلول في الحال لا الحمول انما في الحال لا الحمول انما في الحال لا الحمول انما في الحال لا الحمول
 غير الكاش في الثالث ان يكون الوجوه هو الحال لا الحمول وهذا وان كان حقا عندنا على نحو ما ذكرنا سابقا من ان الشيء هو الوجوه
 مع شتى ما يثبتنا عليه لا انه لا يقول بل لا يريد بالتقدم مع الوجوه خارجا وهو كهيته التي تبتن عن في الدهن في الهوتة وهي موصوفة
 غير مفهوم الوجود لهذا يتغير ان الدهن عند لا جل امر شبيهة تحار في والهي عنه علوا كبيرا ولهذا الرضا فيما تقدم بمبدأ
 المتحد للعارض على رائي الذي جعله فيه متحدا في الخارج وفي الدهن مغايرة في قوله متحدان خارجا ويتغير ان الدهن فيه مفعول ما يلد
 من هذا بان الخايرين مفهومنا فقلنا انه فاد الامقابلة فينبغي ان يكون في الخارج شيء واحد في الدهن مفهومنا تتباير انهما غير
 الخارجين ولا انهما عامهما فبما تقدم من عدم المقابلة وفرق هذا ان يكونا انما عيبر وقوله فلو لم يكن الوجود امر حقيقتا
 الى قوله لاجلولة الجسم فيه ما تقدم مما يدل على ان وجود السوار نفس السوابة المرتبة لاجلولة الا اذا فسر الوجود بالكون في الجملة
 كما تعرفه القوام وهو كهيته المصدق وقوله واذا كان وجوده لعارض الخ كما تقدم مكررا مرة فان قوله على ماهيتها الكلية يعني
 الذهنية يلزم من ان كل رائي على كهيته الكلية وكان سببا للكون في الخارج هو كوجوه كالعوارض الخارجية والوقت والمكان بل انما
 الوضع بل وجوده لا عينا كالمشايخ الخارجية زائدة على ماهية الجوهرة العرض فوجب ان يكون كل واحد منهما على انفراد لا انهما
 هو كوجوده لوقوف الكون في الاعيان عليها كاد عليه الثقل المتصور جميع العقل ونظر هذه وان قلنا انهما يتبايران الوجود لكنه لا
 لقوله به قال الثامرات ما يكشف عن وجه هذا المطلب بنور طريقته ان مراتب الشهد والضعيف فيما يقبل الاشد و
 الاضعف انواع متخالفة بالفصول المنطقية عندهم ففي الاشد واليكفي مثالا في السوار وهو كهيته يلزم عليهم لو كان
 الوجود اعتبارا عقليا ان يتحقق انواع بلا نهاية محصورة بين خاصين وشيئ الملائمة كطلان اللانم معلوم لمن تدبر
 واستبصر ان باز او كل حد من جلد الاشد والاضعف اذا كان ماهية نوعية كانت هنا اما هي متباينة بحسب العقل
 والحقيقة حسب انقراض الحدود الغير المتناهية اقول قد اعرض بعضهم على احد في قوله عندهم بان ان راي بقوله
 عندهم عند المشايخ فلا يكون حجة على المخالف وان اردت ان يكون عند المخالف فليس جميع ان ليسوا قائلين بانهم يعجب انهم ليسوا قائلين
 بوجود مراتب متعللة متخالفة بفصولها في الشهد والضعيف انما كل منهما حقيقة واحدة كالخروط الواحد فلا يعتبر فيه
 تفاوت يتمايز بالفصول اقول قد ذكرناه ان الوجود له مراتب فهي في انفسها لا تدخل في حكم الشهد والضعيف على فرض
 تحقق تخالف في مراتبها ان ليس السفل منوع العليا فلا تشكيك في الحقيقة بينهما الا في التسمية الظاهرة نعم ان كل مرتبة
 ودرايتها يجري فيها التشكيك وانواع كل مرتبة في مرتبة امكانها غير ما هي مرتبة اكوانها واما في رتبة امكانها ففيها انواع
 كلية لا تتمايز في احوالها ولا في افرادها يعني فيها انواع لا تتمايز في كل نوع فخر في غير افرادها لا تتمايز في كل فرد من ذلك الامكان
 فهل يقبل قبل تكوينه افراد لا تتمايز بعد تكوينه يقبل للتبديل افراد لا تتمايز بل يقبل كل قبل التكوين وبعد

تقدم مما

بقوله للتيسير اوعاء واجناسا الانتباه وانما في رتبة احوالها فمع قبول التيقن لك واتمام قطع نظر عن قبول التيسير من مضمون
 الحكمة فالكون يضيئ محله عن وجود افراد لا يتناهي على التدريج وذلك لصيق محلهما ووقتها عن لك فيكون الانتشاء من قبلها
 لا من قبل القدرة الكاملة ولهذا كانت التدريج على بواعث استدارة الحركات فحركة الافلاك على الاستدارة والمفعول لا في
 طلبها من مقدار ما يربها على الاستدارة لان الاستدارة هي المقتضية للتدريج فقوله يلزم عليهم لو كان الوحدان باعقلا
 الى قوله حاصرين يلزم عليهم ان العقليات ليست عدية بما ذكرنا سابقا من نقص عن الرضا على سبيل وتما اشترنا من الدليل العقلي
 بل القوا لا تخرج لبل الحكمة من ان لا يمكن ان تصور شيئا حتى تقابل به ثم ان خيالنا اذا رايت يد يصلي في المسجد يصلي يوم
 الجمعة فلشهر رمضان مثل سنة كذا لا يمكن ان تذكر ما رويها حتى تلتفت بمراد خيالنا الى صورة مثاله في غير ذلك
 المسجد يصلي في غير يوم الجمعة العاشر من شهر رمضان سنة كذا فان مثاله اليوم القيمة قد كتب للملك ان الحاقطان في ذلك المكان في ذلك
 الوقت فان قابلته بتلك المرأة انتفخ شبح ذلك المثل الى مراد خيالنا فذكره ولا نقدر ان ذكره بغير هذا الانتشاء على نحو ما قلنا
 فلو قلنا ان ذكره لا يلتفت عليك بمراد خيالنا الى ذلك المكان في ذلك الوقت لكان ذلك كونه مستجيلا لمنشأ لا ان يريد منك ان
 تذكر مخرج لا تذكر كل تذكر وتقول هكذا ولكن اكثر التمثل لا يعقلون فذكره لم يكن في عالم الاجسام لكنه موجود في عالم العقول
 والصمم كالاكثر لا يعرفون الا ان لا غيبنا عدي نعم لو اردنا صور امكاناتها الاصول احوالها على قولهم سكتنا عنه فقولنا يتحقق انواع
 بلا نهان محصورة بين حاصرين ينبغي ان نقيد هذا بان يقول موجودة لا بالتدريج اذ المنوع منه كون الامور الغير المتناهية هي
 بين حاصرين مجتمعة واقا بالتدريج فلا واما مسألة التناهي وعدمه فلا يلزم عليها الاستدلال لان الحقيقة لان الامور الممكنة ما
 لا تتناهي في الامكان وان كانت متناهية عند الواجب مثل نعم الجنة ونعيمها واهلها والام النار وعذابها وشقاوتها واهلها
 كل ذلك غير متناهية ولا ضيق منها والحاصل ليس غير متناه باطلا بقول مطلق لا محذور في عدم تناسلها وعدم انقطاعها
 اذا ثبت كونها محدثة متناهية الى فعل خالفها التكاليف يمنع اذ ليس الفعل متناهيا يمنع من كون اثره غير متناه فبطلان الدلالة
 المذكور غير معلوم بعرض هذا مرقا عدي بن اتفاق الحكماء على صحتها وها قولهم كل ما له اول له اخر وكل ما سبقه العدم محقق العدم
 وبعد الاتفاق من المسلمين بتبطل الدلالة عليه لتصل المتوالف في الكتاب الستة ودل عليه العقل الصحيح بدليل الحكمة ان الجنة ونعيمها واهلها
 والنار وعذابها واهلها مخلدون ابدا لم يلحقهم عدم وليس لهم اخر فبقضية حكم القاعدتين ان لا تسبقهم عدم وانما تسبقهم وجود
 واذا قبل ان تسبقهم عدم يراهم انهم لم يكونوا موجودين في رتبة الاول ولان العدم ليس بشئ يتحقق له السبق وانه ليس لهم اول يعني لا
 حاشا لان اولية الحادثة من جهة تلك الحوادث والاولية لا رتبة مؤدات الواجب هو متحقق ليس له لا شئ ولا اخر الشئ وانما هو متحقق
 قبل القبل بلا قبل وبعد البعد بلا بعد فكل فعل المنتهى من فعله المبتداء ولا غاية لفعله فلا يكون مفعوله مغايبا فاذا عرف مرادنا من هذا
 الكلام كله بان ما سوا الله سبحانه لا يتناهي في الابد ابتداء ولا في الانتهاء الا الى ضله وضعه عرف لا لا معنى لكون ما سوا الله سبحانه شيئا
 الا انه محدث لم يكن في الاول ثم اخبر عدو كونه في الامكان لا انه منقطع اول وآخر وليس كل محله قولنا بقدم العالم فان لم نعلم من ذلك القول
 بالقدم فامسأل الله ان يصلح وجدناك وعرف وجود شيئا غير متناهية في الامكان ولا اخر الا انها لم تكن في مقام الاكون مجتمعة الا
 على سبيل التدريج على اني انشأ الله تعالى بين تلك الشخطة ما يترتب على القاعدتين من غير لزوم محذور بيا في فيما بعد واما في مقام الامكان
 فكلاهما حاصل في رتبة الامكان بلا نهاية وهو كقولنا لا يكون وعرف ان بطلان الدلالة غير معلوم وان على تقدير كون الوجود لم يبق
 قد يلزم من حصول الاشياء لا تتناهي بل يلزم من كل امرة لا في قوله اذا كانت الحذور منها بالقوة لم يلزم محذور اصله وجود
 تلك الانواع التي هي بازاء الحدود والامسا وجوب القوة لا بالفعل اذ الكل موجود بوجود واحد اتصالا في وحدته بالفعل وكثرة بالقوة
 انتهى ما فرغ منه وشمع لانه انما لزم بها وهم لا يدعون وقوعها كفر ولعلمهم لوسلو لا الزام يدعون حصولها على جهة التدريج بتماثل

الذهن في الاعتبار حيث لم يعقل الجبرها دفعوا لهم ان يقولوا كما ان تحققها فرع على الاعتبار كك يكون بقاؤها كذلك
 فيكون تحققها على نحو التجدد فكذلك لا مانع من وقوعها بهذا النحو واما وقد ثبت تحقق انواع لا تنسأى بالفعل على تقدير
 فرض الوجود متحققا لان قوله ان الكل موجود في حصول حصص تلك الانواع الغير المتناهية بالفعل متحقق ثابتة لانها لا يرتبط
 بها فصولها فقد حقق جميع الحصص وان كانت بوجوه واحدة مع انه لا يرضى بتحقيق الحصص لا عينها قبل الفصول بل نظام كلامه
 في الكتاب الكبير ان له اقسامها متحققا ما قبل الفصول وان توقف تميزها وحصولها على الفصول ففي فرض الاعتبار
 منع في تحقق انواع لا تنسأى مع انه يقول بثبوتها بالتحقق في اوجده فصولها او مطلقا فكذلك الاعتبار اي الاعتبار فصولها
 فانه هو وجودها كالتحقق فاذا اعتبر جد خارجا بالطريق الاول ان يمكن في الاعتبار ما لا يمكن في التحقيق ولا يلزم من اعتبار
 الاعتبار تحقيقها الاجتماعي كما لا يلزم على التحقيق لان الاعتبار على فرضه لا يكون اقوى من التحقيق ليلزم منه تحقيقها
 لا يتناهي مع ما قبل انما يتابع للتحقق او من نفسه فاعتبر التحقيق باعتبار اعتبار ونحو وان لم نقل بالاعتبار
 مع ان الاعتبار عندنا كوجوده الا انه ظلي انما على من الخارج على ذكرنا مرارا انهم قد قلنا ان الذهن لك في ذهنه الوجود
 صلى الله عليه واله وان كان مما فوقه فيض عليه لكنه علمنا عندنا بالله سبحانه وما في منتهى جوده الاشياء الباقية اي جوده باقية
 للاشياء الها لك كما اشار اليه سبحانه في مواضع مركبة بل تحاكل شيء هالك لا وجهه قال تعا قد علمنا ما تنقص لرضيهم
 وعندنا كتاب حفظ وقال نعم حكايه عن موسى عليه السلام وفعرون في سؤاله قال فابال اقرين لاوله قال علمنا عندنا في كتابه
 لا يصلح له ولا ينسأى في علمنا عندنا الكتاب فهم لا تانا نقول بالتحقق الحارث الخاصل المطلق المشوب لا الحق الخالص
 عز وجل ومع ذلك نقول في هذا الاستشهاد اليقين مستقيم لانه ثابت في الكل والزم لقائلين بالاعتبار كما لا يلزمهم ولا يصح من نحن
 نقول بان اهل الاعتبار غير معبرين ولا دليل لهم الا التحمين وفهم بمستيقنين انما نكلمنا على كلام المصنف لا نريد ان نكلمنا
 ليس من الابحاث الحكمية ولا من التجديد والصفية والفاظ استدلالا لا ندفعها من تلك الابحاث الحكمية بعينها ومعاكسة صفها
 ومراعاة من تجدد الصفية فانهم لا يتجاوزون في تحيلا انهم ما يحيل واما احدا حذوهم وقال يقولهم بعبارة الحكماء واستدلالهم
 على ان اهل القول بالاعتبار لا يحتاج في رد قولهم الى هذه التخللات بل يكفي في رد كل واحد من الاعتبارات وعدم ارضاه فان كان
 عدما فكيف يصدر عنه ضده وان كان ضدا لعدم فقد افقوا فيلججوا بما شاؤوا ويخصموا قال فلو كان الوجود امر عقليا
 نسبيا كان تعدده بتعدد المعاني المتمايزة المتخالفة كهيئته فيلزم ما ذكرناه نعم اذا كان الوجود وجودا واحدا وصورة واحدة انشائيا كما هو
 شأن الاتصالات الكمية القارة او غير القارة اذا كانت الحدود فيها بالقوة لم يلزم حذو راصلا اذ وجود تلك التي هي بازاء الحدود انشائيا
 وجودا بالقوة لا بالفعل ان الكل موجود واحد اتصالا وحدته بالفعل وكثير بالقوة فاذ لم يكن للوجود صورة عينية كان الخلف
 لادما والاشكال قائما اقول يريد ان الامر العقلي النسبي ذهني والذهن محل التكرار لا محل التحليل العقلي ولهذا مع حكمه
 بالاتحاد خارجا حكم بالغاير وهذا فيلزم ان كل ما اعتبره هنا وجد خارجا لان الاعتبار بوجوه ما اعتبره الخارج فيلزم ما ذكره
 من وجود الانواع الغير المتناهية خارجا بقى هنا شيء وواتر ما المراد بهذا الوجود الاعتبار وما هو فان اراد به اي يكون وجودا
 للخارجية ان نفسه لا باعتبار مقبر وانما الاعتبار دليل معرفته كان محصل ذلك ان اشياء موجودة في الخارج لكن لما لم يكن
 غير فاقية بالوجود موجودا بنفسه لما علم ان الوجود بغيره غير موجود بولم يعقل شيء غير الوجود وجب فرض شيء وجده
 الاشياء ولما كان ما توجد به الاشياء يستحق اسم الوجود من عاونه في التسمية لجهة الاشتقاق معني ذلك الامر الفرضي جودا وان لم
 يكن شيئا متحققا وان اراد به ان اعتبارها كونهها كونهها موجودة كان محصل ذلك انما هو وجوديتها وجد لان الوجودية عبارة عن
 التأثيرات في فعل الله تعالى وتلك الموجودية على قاعدهم من المعقول ان التأثيرية وان اراد به ما حصل في الذهن كان المراد من انما

العارض مفهوم الوجود على مفهوم الهيبة وأما المطلق مفهومه والعارض أما العرض وأما الذل وأما المفعول المصدق فعلى إرادة
 الأول فعلى كون الاعتبار أمراً وجودياً خارجياً لربنا في مذهب المصنف الأول في بعض القبيح كقول الله اعتبارك وقول الله تحققي بيننا
 في أنه غير ممكن ولا مدرك كما تقدم في قول المصنف ومهيبة أخاها تصور واكتساباً مع كون وجودها هنا في الثاني مع
 كونها عدياً وان قيل وجودية الاعتبار ولم يرد بالكفاية عرج الوجود والوجود يكون يدعى البطلان في الشيء لا يحدث الشيء
 ولا يكون علته ولا مرجعاً علته ما لم يول بعدم المانع وعلى إرادة الثاني فعلى كون الموجودية متحققة في الخارج يكون له بذلك أما
 ما اراده المصنف وأما ما اراده أهل الانتساب وأما ما اراده أهل الهيبة لأن القائلين بأن الوجود هو الهيبة لهم فيه مذاق فمنهم
 يحدده في المواد خاصة ومنهم في فصل ونحو منهم بأن يقول الوجود الموصوف من المارة والوجود الصفه من الصورة والشيء ولكن
 منهما فالناظر هو الصفه وهو القابلية وما لها من المتمات والمكملات من الهندسة الباطنة والظاهرة كما تقدم وبهذا المركب يكون
 وله اعتبار ثلاث فبا اعتبار كونها اثر انوار وجودها باعتبار أنها هي هيبة وظلة والمفعول المصدق صفه ظهوره وهو المعبر عنه بالكون
 في الأعيان وبهذا المعنى يراد منه أحد معنيين أحدهما الظاهر المعبر عنه بالفارسية بالحسنة في الثاني المعنى وهو ما لا يكون
 وبولشي مجلته وهذا الكون والحصول في ذاته نفس الشيء ومع كونها من المفعولات الثانية فعلى القول بوجودها أو بعد ميتها الله
 الإشارة إليه على أنها امر ذهني فهي كسائر الأمور الذهنية وإن اريد به ما حصل في الذهن المبني عليه لذهني اعتباراً إن أحدهما
 أن الذهن قسم من الوجود بمعنى أنه ينقسم نفسه إلى قسمين ذلك لأنه انقسم باعتبار محل لأن حاله لا يكون باعتبار الحال فيها منها
 فمنهم من قال للذوات محالها جواهر وصفها محالها أعراض ومنهم من قال الغيبة مياتها محالها جواهر محجرة وصفاتها محالها
 أعراض محجرة وكشفاً ذاتياتها محالها جنائيات واجساد وصفاتها مياتها غير محجرة فإكان صفاتها مطلقاً من نوع الأشباح هيبة
 فحالها الأعراض الصفيقة كالذهن والأشباح المحجرة والماء وما اشبهها من أعراض الأشياء المادية الصفيقة للأشباح
 الحالة بالماديات كالصورة في المرأة والماء والأشياء الصفيقة كالجديد للصقول وغيره وما من نوع الأشباح الظلية فحالها العرض
 الماديات الكثيفة كالجدار للثور والهواء للكلام فعلى هذا يكون الذهن محلاً للصفات المحجرة فلكون منزع من الخارج وما كان
 المحل لا يصلح للماديات لأنه محجر كان ما يحل فيه وينقسم من نوعه وإن كان منزعاً من الأجساد فيستأذن من المنزع من الماديات والمحجرة
 لأنه من مزايا عالم الغيب وأما خلقه الله تعالى لذلك لأن نظام النوع لأن في المدة الطبع الجامع للشئون المتكثرة المتعددة التي لا يف
 بها الشخص منهم نفسه ولا بمثل بل لا بد له من مخالطة أبنائ النوع طوى الله سبحانه له المنفقات في احتضانها بوضع امرأة عنده
 تجمع له صفاتها من غير مشقة السعي في احتضانها بانفسها لأن ذلك متعسر ومتعذر وذلك لأن غرضه ليس في خلقها
 وصورها ليكون ما حصل له في ذهنه هو مطلوبه فإذا صورته تم له مطلوبه وأما مطلوبه الأمر الخارجى ولذا حكمنا بأن جميع ما في
 ازها لنا ظلية انزاعية وثانية ما انما حصل في الذهن منه ما هو أصيل وبوحقيقة الشيء الخارجى عندهم ومعنا محجراً عن
 العوارض الخارجية ولهذا لا فرق بين الوجودين إلا ترتب الأحكام الخارجية وأثار الحقايق المتحققة فالخارجى ما يرتب عليه الأحكام
 والأثار والذهنية ما لا ترتب عليه ولا يراود منها إلا هذا عندهم ومنه ما هو منتزع كما ذكره الأولون والمصنف من أهل القول الثاني
 ونحو القائلون بالأول فعلى المثال إن اريد بالوجود الاعتبار العارض للهيبة سواء كان هو العرضي أم الأصيل فإما يعرض لها شيء
 على مرجعيتها كونها موجودة ولا مرجعيتها كونها معدومة فلا يكون مؤثراً فيها لعدم ترتب آثارها الذهنية وإنما عرض لها لاختلاف كونها
 فهي متعلق التكوين به فعرض مفهومه على مفهومها والمفعول المصدق حدث فعلى ما يصدر عن تحقيق قولها بالذهن وعلى أي فرض اعتبر
 يكون غير مؤثر عند المصنف وموافقاً ما أمثل الاعتبار فيصدق الاعتبار عندهم على ما يظهر من إطلاقهم على ما سوا المتحققين
 ولا شك أن الاعتبار وما يرتب عليه من الأمور الاعتبارية الغير الخارجية المتحققة لا ترتب عليها آثار خارجية عند المصنف وموافقاً

وعندنا في اغلأحوال بناء متاعا على ان ياذلادها ظلالا تراعى غير متاصل اذ لو فرضنا من حصول الاصل في انما نانا كما حكم به
على ما في ذهنه على الوجوه وحمل الايجاد حكما بحصول اثاره في الخارج بل نقول الاثر لا تأثير لغيره الا كبره كما اشترنا اليه في شرح
الترارة الجامعة ومن قال بتأثير الاعتبار منهم من يرى ان تأثيره ايضا اعتبارا في ان يرى ان وجود جميع ما سوا الله سبحانه
اعتبارا موهوم لا محقوله اصلا لا خارجا ولا زهنا ولهذا قل شاعرا كل ما في الكون وهم اوجيال او عكوس المرابا او ظلال
فجعل الحادث وجوده وماهيته وجميع شئونه موهومة ومنهم من يرى ان تأثيره امر متحقق في الخارج وعلى كل فرض فهو قول باطل
اما على الرأي الاول وهو لا مل للتصوف في ايرادها بالاعتبار في المؤثر والاثار مع عدم استقلاله بنفسه وانما الكل في الحقيقة
قائم بامر الله سبحانه على الدوام قيام صدور نسبة التحقيق اليه بالاعتبار مع عدم ملاحظة تقويمها بامر متحالف الاستقلال لها
ولاشيئية بنفسها بخلاف احوال فكل امهم بهذا المعنى صحيح وان ايرادها بعدم تحققها في انفسها في رتبة امكانها فباطل لمخالفة
الوجدان لانه مكابرة لمقتضى العقول ومثلث تحققها في الخارج بالاعتبار الغير المتحقق فباطل لما تقرر من ان العلة اقوى من
المعلول ولا يصح العكس لعدم صحة اعتبار القوي على الضعيف فعلى قولهم من ان الاعتبار عدقي بلزوم بناء الشئ على الاشئ وعلى
قولنا يلزم بناء القوي على الضعيف كلاما باطلا ولا يرد علينا ترتيب ما بالفعل على ما بالقوة لان ما بالفعل ثابته على
ما بالقوة لان ما بالقوة مترتب على ما بالفعل فحق الحقيقة ما بالفعل مترتب على ما بالفعل والالزم في سلسلة العود ان يعود
ما بالفعل الى ما بالقوة كما في حال البدء والنزول وانما توافق المص عدم صحة ابطاله لا صحيحا لدعوائهم فان قوله يلزم تحقق
انواع بل انما يلزم ان تحقق انواع الغير متناهية انما يكون على فرض اعتبار الاعتناء في قدره وان الاعتبار يقطع
بانقطاع الاعتناء والتأثير منوط بدوام الاعتبار فانهم فلا يلزم من كونه اعتبارا ما ذكره من تحقق ما لا يتناهي لما قلنا من انه لغير
اقوى من التحقيق في التأثير ولا يتحقق في الاعتبار وانما بالاعتناء وهو ان الاعتبار لا يكون ما يترتب عليه تدريجيا ولا يقطع
بانقطاع الاعتناء كما قالوا مع ذلك المحذور لازم على قول المص كما ذكرنا سابقا فلو كان الامر يمكن للوجود صورة عينية كان الخلق لا
ولا شك انما صحيح لا مرجح كونه مبنيا على دليله السابق بل مرجح كونه مبنيا للوجود والاحسن والضرورة قال ذكره ان
في رفع شكوكه اورد على عينية الوجود ان المجبورين عن مشيئة نور الوجود الفائق على كل ممكن موجودا جاحدين بضلوه شمس
الحقيقة المنبسط على كل هيئة مكانية حجابا وهيئة وجهها قوة كشفاها وازحاظها وفكها عقدها وحالنا اشكالها بان
الله الحكيم العليم اقول اراد ان يذكر بعض حجج التأين لمحقق الوجود في الخارج مثل شيخ الاشراق وغيره القائلين بان اعتبارنا
ومنهم ابو جعفر الطوسي في التجريد حيث قال الوجود من المحول لا المعقولة لا مشاع استغناء عن المحل وحصوله فيه العلامة المحل
وهم الله في شرح كلام الطوسي هذا قال اقول الوجود ليس من الامور النسبية بل هو من المحولات العقلية الصرفة وتغييره ان لو كان
ثابتا في الاعيان لم يحل ان يكون نفسا محسنا الصارق عليها او مغايرا لها والقسم باطلان اما الاول فلما تقدم من ان لا يثبت على
المهية ومشرك بين المختلفات فلا يكون نفسها واما الثاني فاما ان يكون جوهر او عرضا والاول ظاهر ولا يمكن صفة لغيره والثاني
باطل لان كل عرض هو خاضع للمحل وحصوله للمحل نوع من الوجود فيكون للوجود وجهه ويلزم تأخره عن محله ونقدته عليه
هفت انتهى قال الماتره وهو المعقولة الثانية قال العلامة اقول الوجود كاشيئية من المعقولات الثانية وليس للوجود مهية
خارجة على ما يتيه بل هو امر عقلي غير لا هيتا وهو المعقولة الثانية المستندة الى المعقولات الاولى وليس الوجود شئ موجود
او شئ بل الموجود اما ان لا يكون حجابا او حجابا غير فائهم تلزم معقولية ذلك ان يكون موجودا انتهى يالا بعض الاستدلالية كمثل شيخ
الاشراق وقول حجابا التجريد ان الوجود من المحولات العقلية لا مشاع استغناء عن المحل وحصوله فيه يري بان الوجود مفهوم وضعي
وهو المنبسط الى اللاحق للمعقولات الى هذا قال وهو المعقولات الثانية لا يثبت بهذا المعنى يكون غير لا ان يكون لانه

فيكون اولها لو جود عندنا اذا اطلقنا عليه الحصول بالمعنى الاول الذي هو كونه لا الذي هو النسبة وهو كونه الشيء
 لا يقوم بنفسه لو فرض في ذاته قائم باخر وان تغير الى غير ذلك لان المفروض انه فرض من الوجود فهو جود او حيز منه فلا يتغير
 حكمه اوكليهما هو مقتضى طبيعته والامر يكون جودا بل يكون ما هيته وهو خلاف المفروض قول المصنف ان لا شيء في العالم
 بهذا المعنى موجود في ذاته لو اريد بالوجود الحصول الذي هو النسبة والمعنى المعبر عنه بالفارسية بهست بهست لشيء من العالم عن
 متصف به منسوبه واليه مع انه كثير ما يطلق الوجود الذي هو الحقيقة في كل شيء ويريد ان هذا المعنى الذي هو الحصول النسبة
 عنه بالفارسية بهست بهست يصدق عليه عبارة القوم اكثرنا على هذا النمط وقد صدق في حقهم قول سيد الوصيين
 امير المؤمنين عليه السلام ذهب ذهب في غيرنا الى عيون كذبة يفرغ بعضها في بعض الحديث وقد تقدم فانه هذا المعنى حقيقة
 ولكن اكثرهم لا يعلمون قال بل نقول ان اريد بالوجود هذا المعنى الذي يقوم به الوجود فلا نلزم ان يكون الوجود مقدوما بهذا المعنى
 فان الشيء لا يقوم بنفسه كما ان البياض ليس كذلك بياض انما هو بياض كالجسم والمادة وكونه مقدوما بهذا المعنى لا يوجب ان
 الشيء بنقيضه لان نقيض الوجود هو عدم الوجود لا المعدوم والعدم موجود وقد اعتبر في التناقض وحدة الحمل ومواطاة او
 اشتقاق **اقول** يريد ان نلزم بطلان الثاني اي لم يكن موجودا بهذا المعنى كونه قائما بالوجود المستلزم لبطلان المقدم اي لم
 يكن جاصلا بهذا المعنى في الاعيان ونلزم ان مقدم بهذا المعنى وذلك ينافي ما نقول ببلانا نقول ان الشيء لا يقوم بنفسه كما ان
 البياض وبياض معدوم بهذا المعنى لان الوجود ان الجسم وبياض البياض بياض نفسه ثم استشعر اعتراضا وهو انكم اذا قلتم
 بان الوجود بهذا المعنى معدوم كان موجبا لانقض الشيء بنقيضه وهو باطل فيلزمكم ان الوجود بهذا المعنى موجود ولا كان متصفا
 بنقيضه فاجاب بقوله وكونه في الوجود مقدوما بهذا المعنى لا يوجب انقض الشيء بنقيضه لعدم الوجود واما المعدوم والعدم
 فليس بنقيض للوجود لا اشتراط وحدة الحمل فاذا كان احد النقيضين محمولا بالمواطاة يجب ان يكون الاخر بالمواطاة مثل وجود نقيضه
 عدم والعدم وجودا وبلا اشتقاق مثل وجود نقيضه معدوم والعدم موجودا اما اذا كان احدهما بالمواطاة مثل وجود الاخر بلا اشتقاق
 مثل معدوم والعدم وجودا فان الاخر وهو ما بالاشتقاق ليس بنقيض لما بالمواطاة لان عدم انما هو محمول في ضمن معدوم فخالف
 الوحدة التي هي شرط التناقض لا اتحادا وانما التزم بكون الوجود مقدوما بهذا المعنى الذي ذكره مع انه لا فائدة فيه تنصيصا
 على دعواه وتاكيدا للمقتضى دليله قال وان اريد به المعنى البسيط المعبر عنه بالفارسية بهست بهست مراد فانه فهو موجود
 موكونه في الاعيان بنفسه كونه موجودا بنفسه كونه وجودا لا ان له امر اريدا على ذاته والذي يكون لغيره من يكون له في ذاته ان يكون
 في المكان والزمان هما بالذات لغيرهما بواسطتهما وكما في التقدم والتأخر الزمانيين والمكانيتين فانهما لا جزمهما بالذات لغير
 اجزائهما بواسطتهما وكما في معنى الانقض فانه ثابت للمقدار التعليم بالذات لغيره بسببه كالمعلومية للصحة العلمية بالذات والامر
 الخارجي بالعرض **اقول** يريد بالمعنى البسيط من الوجود الذي يعبر عنه بالفارسية بهست بهست مراد فانه ما كان معكامل الحصول
 بهذا الذي يشير اليه لغير الوجود الذي هو حقيقة الاشياء عندنا ولا عند بعض الاحوال لان عبارة المراد منه مضطربة جدا
 لم يفهم من بعضها انه الواجب للحاكمة يفهم منها انه المطلق الصاق على الواجب والحادث وتارة يفهم منها ارادة الحارث بنحو
 وتارة يفهم منها ارادة المعنى المصدق كما هنا فان قولك ان زيد استلم تزد بهست حقيقة وانما تريد به حصوله وهو معنى قصد
 فعل وليس مما يفهم به من الوجود في شيء نعم عبارة القوم من المشايخ والواقين والتكلمين صريحة في ارادة هذا لكنهم يجعلون الشيء هو
 وهذا الوجود غارضا عليها وقولهم هذا صحيح لو عرفوا حقيقة المراد منه وانما نقول ان كلامهم باطل لعدم معرفة المراد من ذلك ومنه
 كما اشرفنا اليه سابقا من اننا نريد بالوجود حقيقة الشيء الفاضل من فعل الله سبحانه ووجوده في المادة المطلقة خلفها استكما
 من المكان الرابع الذي هو محل المشية الامكانية ومعلقة بها وهي حقيقة تلك المشية التي هي فعله فامكنها بتلك المشية الامكانية ثم كون

نقضه
 لان الوجود

الشئ بمشيئة التكوينية من تلك المادة المطلقة ومن حيث مشيئة التكوينية الخاصة بذلك الشئ وهذه الهيئة التي هي صورة
 خلق من حيث ما دته هيئة المشيئة الخاصة بالوجود الذي خلق بنفسه بوجوه لا يند على نفسه هو حقيقة هذا الشئ المركبة في أصل
 من المادة المتما بالوجوه الموصو والصورة المتما بالوجوه الصفة فان تلك الحقيقة خلق بنفسها لا بحقيقة زائدة على نفس تلك
 الحقيقة وهذا المعبر عنه بهيئة غرض على ذلك الوجود ونسبة له خارجية والحصول مثله وهذا غير الحصول لكن تلك الشئ و
 كونه لا كونه الا عين كما هو المراد من حصول هذا وهو قول المص وموجوديته هو كونه الا عين بنفسه هذا معنى مصدق على غرض
 للشئ باعتبار حصولها بين امثال بخلاف حصولنا وكوننا اذا اطلقنا احد هاتين الوجود اي حقيقة الشئ اي التكون في
 الاعيان وبنا حصولنا وكوننا على جهة الخطأ والاقتضا مضى الى ما سبق وهو انه اذا اراد سبحانه ان يخلق شئ او جده اي احدثه
 وموحدات وجوده فقال له كن فاما كمن صورته الكاف والنون اثباتا لا كونه الكاف الى العين التي هي الهيئة بالنون فكما ان لا يخلو
 هو المؤثر باذن الله صورته مركبة من الكاف والنون كذا لا أثر الله هو حقيقة الشئ مركبة من الكاف والتكون من اثر النون لكن العجز
 ومعنى قولنا الاثر ان الكاف والنون يشار بهما الى الاثر شيئا الاول بالكاف الى المشيئة والنون الى الارادة والثاني بالكاف الى الفعل
 الذي هو المادة والنون الى الافعال الذي هو القابلية والصورة والثالث بالكاف الى التكوين والتأثير والنون الى التكون والتأثير
 فالصانع فعل الله عند ايجاد الشئ هو الوجود وليس الحقيقة شئ غير ذاته وصوته على نحو ما قد مناهما وجوده وهما كونه وهما حصوله
 وليس غير هاتين الا المصداق ارتباطا الى الفعل لا في وجه متوقف على حصول الكائن والحاضر الحصول والكون والحصول الغائبة
 نسبة المترتبة على وجوده لا وجوده وقوله وموجوديته هو كونه الا عين بنفسه ان الموجودية عندهم وعنده من المعقولات الثانية معنى
 اعني اني عدت عندهم فعملها في وجوده قول بولهم لكن فقام وهو ان يصدق نفيها انما هي موجودة في الخارج على قولنا لا على قولنا قد يستعملها
 في المعنى الحقيقي ويطلق على الوجود كما فعل هنا وجعل كنهها في الا عين بوجوهها وقد سمعنا ان الكون في الا عين معنى مصدق شئ تابع للوجود لا يند
 عليه قوله والله يكون لغير من يكون له في ذاته صريح بان الوجود شئ غير الهيئة في الخارج ولذا نرى ان الهيئة لا وجود لها من نفسها بل
 بالوجود وهو يشعر بكونها في الخارج فلا معنى للاختار الله يدعيه الامر كذلك واما عندنا فالحقيقة هو كونه بلحاظ ان اثر الفعل الفاعل عز
 وجل وهو الهيئة بلحاظ اننا هو تشبههم بالمكان والزمان في قوله كما ان الكون في المكان والزمان هما بالذات لغيرها بواسطة ما يشعرا بالوجود
 زائد على الهيئة كما يقوله الاكثر وان كان ولا يرضي ان الكون في المكان والزمان هو نفس الكائن لا تترك الشئ في نفسه هذا
 ظاهر واما كون المكان والزمان الكون في المكان والزمان كون غيرهما فلهذا نرى ان الكائن بخلاف ما اراد وذلك على ايدى واما على ايدى فلهذا
 وجه مصحح وهو الكون للشئ كونه في وجوده وهو كونه في نفسه بنفسه له حيث احدهما يراهما كونه بنفسه في احد والآخر بنفسه في
 نفسه وهذا وجه السام للوجود الموصو المقبول والصفة القابل في انهما كونه الله هو قابلية وانفعال ومقتضى ذلك من الحكم والكيف
 المكان والزمان والجهة والرتبة وما يتبع ذلك من الوضع والازن والاهل والكتاب غير ذلك من الشخصا كالاقوال والافعال
 مما بينه الشرح الشريف امر الوضيا وجميع هذه هو الوجود الصفة وهو جنى الشئ وموجبه من نفسه هو وجه حقيقة كونه وحصوله
 في الاعيان اي في شئ اولي وهذا المعنى فيه مصدق زائد على هيئته وكذلك الكلام في التقديم والتأخر الزماني في المكانين فانهما اي التقديم
 والتأخر لهما حكم الحصول بالنسبة الى الحصول على نحو ما تقدم فاكان في ذاتهما وصورتها فذلك بالنسبة اليهما واما كان بينهما فاستبخر الزمان
 في مكان ما كان بينهما ايضا لغير خفاء نظر في بواسطهما فكل زائد على الهيئة تابع لها مترتب على وجودها اي على وجودها كان نسبتها وقولنا في
 معنى الاصل فانه ثابت المقدار التعليمي الخ المراد بالاتصال في المعنى كونه شئ واحد قد فيه اجزاء تشترك في الحد الحقيقة لخصوص الاصطلاح
 الذي هو الجسم التعليمي وهو الشئ بلا مادة جوهرية بمعنى الاتصال بالمعنى اللغوي ثابت لنفسه بالذات ومادة الجسم الطبيعي كانه بالشيء
 الاصطلاح ثابت لنفسه بالذات ومادة الجسم الطبيعي بالعرض وبعبية فيكون اتصال اجزائها على الاصطلاح اجزائها موطنه ياروه وذكر المص

فتبع معلومة الصورة التي في المخطوط معلومة زيد

وعلى تقدير بقاء الذات وعلا شراط بقاء كوصف لازمة لخص من الذاتية لان كل مادة تثبت فيها الازلية تثبت فيها الذاتية وانما اجابا لفرق بين الضرورة
حينئذ لو اعليه بقوله ان الوجود موجود بذاته فيكون واجب الوجود ويؤلف على بقوله ان الوجود لا يوجد غير ما قسم على ظاهر القول لا ان الوجود لا يوجد
امكن ان يردوا عليه بما سياتي من كل امر اتحاد العاقل بالمعقول والمحسوس فانه يقر بما يلزم منها بما اعترضوا عليه من وجوب الوجود فان كان الوجود
بنفسه لوجود ضروري ذاتي فاجابا لفرق بين الضروريتين بان الذاتية موهوماً لمنع الانسكاك عزلة ما دام من وجوده فصلان هذا المعنى اي لقيده بوجوب
منسوب الى نفسه لعل الخارصة فقد انتهى وجوب وجوده وانما لى العلة الخارجية وتأثيرها فيه مشروط بثبوت بخلاف الضرورة الذاتية الازلية فانه
امتناع الانسكاك ليس مقيداً ولا مشروطاً بالامر الغير لتوقف التأثير على حصول القابل ليد او واما فلذا قال فواجب الوجود يكون مقيداً على الكمال
غير معلول لشيء وانما لا اشتد منه الخ لا انه يرد على قوتهم وقوله محذور وهو ان القوم اطلقوا الوجود وجعلوه مشكوكاً معنواً كما جعلوا الوجود كذا فلا
توجهت عليهم الاشكال في اعراضهم اشبهت ما فاضا جوا الى الكلفا في البعد مما يرد عليهم من كماله فانما هي ارياهم لا يتخلصون من شبهة الازلية بل يؤولون
منها وتوهموا اشكالاً والجواب الحق منع اصل الاشتراك بين الواجب والخارج في كل شيء لا باللفظ ولا بالمعقول ولهم حيث قال بالاشكال المعقول وورد عليه
الاشكال ان اشتد من الصحا الاشتراك اللفظي فيكلف الوجود في السيادة المشكوك وقد يلزم من القول ولا عقلاً البعد لملكه وهذا النزول بالاشكال
في الضرورة في الوجود في الذاتية فاحتجوا في نسبة العبودية الى هذه المودعة المعبودات الكل شيء ولما بدى بسبب معلول الاشكال والعبودية مطلق الاشكال
منه لتمام ولا يجوز عليه لنقص كل اعتبار ولما بدا فطعن قوتهم تام لا ينشأ ليعبودية مطلق لا يحتمل الى شيء ولا يتعلق به ولما بدى بخلافه في بناء هذا المذهب
لا يمكن على قوله والضرورة والبرهنة لانه قد جعل للمعبود ولما بدى صفاً مشتركاً في الازلية لانه لو كان كذلك لكانت الصفة وجوبية ذاتية وهذه الاشياء الثلاثة
التي يتبينها بانها ان كانتا بية وجوبية ذاتية تركباً مما بدى في نسبة الازلية الى كماله وان كان له في ذاته وان كان له في ذاته بطل التبيين والضرورة
التي تمسك بها اهل الاعتب او صرح ان اهل الاعتب امر يصح عند لهم وان كانت عرضية كانت خارجة عن انهما فيلزم ان يكون لغير عارضا وفيه محذور
احدهما ان يكون الاشتراك سابقاً فلا يعتبر الفارض في التمييز الا اذا كان مقسماً فيلزم من هذا الاجتماع ثم ان فرقوا في الامور ثم التباين وفيه معشور المحذور
احوال الواجب مختلفا لحوال الخاثر وانها ان يكون القديم محلاً للعوارض الغيرية وذلك حاد يلزم منه محذور قال ازوجوا واجبا لضرورة الازلية من غير تقييده
بما دام الذات لا اشتراط بقاء كوصف الوجود الامكانية فيقتضي الذات متعلقاً الهويّاً اذا قطع لنظر عن جاعلها ان يبدى ذلك لا اعتباراً باطله مستحيلة
اذ الفعل يقوم بالفاعل كما ان هيئة النوع كركب يقوم بفصله ففعل الوجود واجبا ان لا يبدى انه موجود من غير حاجة الى جاعل على جعله لا قابل قبله ومعكون
الوجود موجوداً انه اذا حصل لذاته او فاعل بفعله لم ينفق في كونه متحققاً الوجود اخر يحصل له بخلاف غير الوجود لا فقار في كونه موجوداً الى اعتبار الوجود
وانضمامه اقول يربط بين واجب الوجود وان شئت مع الخاثر في حكم الضرورية الذاتية لكن الواجب كونه في رتبة الذاتية لانه ساقا على كل ما سواه فالقبول
ولشرط لاحتمال الممكن ان يكون الوجود لا يربط على ما سواه مستغنى عن التعلق والتعلق لا ينسب الى غيره في كل احوال بخلاف الممكن فانها متفق
الذات متعلقاً الهويّاً في نفسها انفق في ذاتها الى الجاعل لا الحق للهويّاً لا يتعلقها بفاعلها فلو نظرت في ذاتها وهويّاً لها من حيث هي وجده باطله مستحيلة
اذ لا تقبل لها ذات هوية لا منتسبة الى الغير كما ان الفعل في حد ذاته يقوم بفاعل لا بنفسه ان النوع في هيئته انما يقوم بفصله ثم فرغ على ما قدرنا من
كون الوجود واجبا اذا اطلقنا على الحق ان لا يبدى انه موجود من غير حاجة الى جاعل لا على جعله لا استحالة كونه مسبوقاً في سواء ليكون حصوله مقبولاً
من سواء السابق ولا يحتاج ايضا الى قابل لقبوله لانه جهة انفعال لا فعل لا يصح كلفه في ما فرغ على ما قدرنا مما سبق فقال ومعنى كون الوجود
موجوداً انه اذا حصل لذاته او فاعل لا يحتاج الى متحقق الى وجوده غير نفسه كما هو شأن غيره من الخواثر فانها تنفق في شيء غير ما هيئتها وهو الوجود فير على الضم كذا
مذلتك ايراد الاول على قوله ان الفعل يقوم بالفاعل فان المقام يقتضي ذكر الفعل لا الفعل وانما ان الفعل لما يلا ما نرى ان الفعل يتبع الفعل لا الفاعل فيه
ما سمعنا مع اننا الله تعالى في هذا القول الثاني على قوله ان هيئة النوع كركب يقوم بفصل وفيه تقدم وموان تشبيل في مقادير الوجود الامكانية
احتمال الجاعلها وتعلقها بها بحيث لو قطع لنظر عن جاعلها كان هذا الاعتبار باطله مستحيلة بحية النوع كركب يقوم بفصل يلزم منه ان الوجود لا يتحقق
بجاعلها المتين كركب بالنسبة الفصل الاول في الوجود وانما هذا الوجود متحقق بل اعتباراً لفاعلها الجاعلها كما ان النوع في الحقيقة حصه من الجنس

فيما تضمنه من الاشكال في اعراضهم اشبهت ما فاضا جوا الى الكلفا في البعد مما يرد عليهم من كماله فانما هي ارياهم لا يتخلصون من شبهة الازلية بل يؤولون منها وتوهموا اشكالاً والجواب الحق منع اصل الاشتراك بين الواجب والخارج في كل شيء لا باللفظ ولا بالمعقول ولهم حيث قال بالاشكال المعقول وورد عليه الاشكال ان اشتد من الصحا الاشتراك اللفظي فيكلف الوجود في السيادة المشكوك وقد يلزم من القول ولا عقلاً البعد لملكه وهذا النزول بالاشكال في الضرورة في الوجود في الذاتية فاحتجوا في نسبة العبودية الى هذه المودعة المعبودات الكل شيء ولما بدى بسبب معلول الاشكال والعبودية مطلق الاشكال منه لتمام ولا يجوز عليه لنقص كل اعتبار ولما بدا فطعن قوتهم تام لا ينشأ ليعبودية مطلق لا يحتمل الى شيء ولا يتعلق به ولما بدى بخلافه في بناء هذا المذهب لا يمكن على قوله والضرورة والبرهنة لانه قد جعل للمعبود ولما بدى صفاً مشتركاً في الازلية لانه لو كان كذلك لكانت الصفة وجوبية ذاتية وهذه الاشياء الثلاثة التي يتبينها بانها ان كانتا بية وجوبية ذاتية تركباً مما بدى في نسبة الازلية الى كماله وان كان له في ذاته وان كان له في ذاته بطل التبيين والضرورة التي تمسك بها اهل الاعتب او صرح ان اهل الاعتب امر يصح عند لهم وان كانت عرضية كانت خارجة عن انهما فيلزم ان يكون لغير عارضا وفيه محذور احدهما ان يكون الاشتراك سابقاً فلا يعتبر الفارض في التمييز الا اذا كان مقسماً فيلزم من هذا الاجتماع ثم ان فرقوا في الامور ثم التباين وفيه معشور المحذور احوال الواجب مختلفا لحوال الخاثر وانها ان يكون القديم محلاً للعوارض الغيرية وذلك حاد يلزم منه محذور قال ازوجوا واجبا لضرورة الازلية من غير تقييده بما دام الذات لا اشتراط بقاء كوصف الوجود الامكانية فيقتضي الذات متعلقاً الهويّاً اذا قطع لنظر عن جاعلها ان يبدى ذلك لا اعتباراً باطله مستحيلة اذ الفعل يقوم بالفاعل كما ان هيئة النوع كركب يقوم بفصله ففعل الوجود واجبا ان لا يبدى انه موجود من غير حاجة الى جاعل على جعله لا قابل قبله ومعكون الوجود موجوداً انه اذا حصل لذاته او فاعل بفعله لم ينفق في كونه متحققاً الوجود اخر يحصل له بخلاف غير الوجود لا فقار في كونه موجوداً الى اعتبار الوجود وانضمامه اقول يربط بين واجب الوجود وان شئت مع الخاثر في حكم الضرورية الذاتية لكن الواجب كونه في رتبة الذاتية لانه ساقا على كل ما سواه فالقبول ولشرط لاحتمال الممكن ان يكون الوجود لا يربط على ما سواه مستغنى عن التعلق والتعلق لا ينسب الى غيره في كل احوال بخلاف الممكن فانها متفق الذات متعلقاً الهويّاً في نفسها انفق في ذاتها الى الجاعل لا الحق للهويّاً لا يتعلقها بفاعلها فلو نظرت في ذاتها وهويّاً لها من حيث هي وجده باطله مستحيلة اذ لا تقبل لها ذات هوية لا منتسبة الى الغير كما ان الفعل في حد ذاته يقوم بفاعل لا بنفسه ان النوع في هيئته انما يقوم بفصله ثم فرغ على ما قدرنا من كون الوجود واجبا اذا اطلقنا على الحق ان لا يبدى انه موجود من غير حاجة الى جاعل لا على جعله لا استحالة كونه مسبوقاً في سواء ليكون حصوله مقبولاً من سواء السابق ولا يحتاج ايضا الى قابل لقبوله لانه جهة انفعال لا فعل لا يصح كلفه في ما فرغ على ما قدرنا مما سبق فقال ومعنى كون الوجود موجوداً انه اذا حصل لذاته او فاعل لا يحتاج الى متحقق الى وجوده غير نفسه كما هو شأن غيره من الخواثر فانها تنفق في شيء غير ما هيئتها وهو الوجود فير على الضم كذا مذلتك ايراد الاول على قوله ان الفعل يقوم بالفاعل فان المقام يقتضي ذكر الفعل لا الفعل وانما ان الفعل لما يلا ما نرى ان الفعل يتبع الفعل لا الفاعل فيه ما سمعنا مع اننا الله تعالى في هذا القول الثاني على قوله ان هيئة النوع كركب يقوم بفصل وفيه تقدم وموان تشبيل في مقادير الوجود الامكانية احتمال الجاعلها وتعلقها بها بحيث لو قطع لنظر عن جاعلها كان هذا الاعتبار باطله مستحيلة بحية النوع كركب يقوم بفصل يلزم منه ان الوجود لا يتحقق بجاعلها المتين كركب بالنسبة الفصل الاول في الوجود وانما هذا الوجود متحقق بل اعتباراً لفاعلها الجاعلها كما ان النوع في الحقيقة حصه من الجنس

بالمعنى الأعم أى ثبوته لشيء ما من أن يكون هو نفس ثابت له أم غيره فيكون العموم لشمول ما فرزان المحمول كالمعنى الأول البسيط
 وأما جهة حله وتعلقه أى كون حله وتعلقه مطلقا بعينه غير مقيد بالمعبرة وعدنها وأما مطلق الثبوت وح ثبوت عبارته
 ظاهره وأما بما مثل هذا التوجيه لتقديره وأعلم أن المقابلهين بالاشارة المتكوبة الواجب الممكن وجوده ماهية مطلقا
 بمجمل هذا الشامل بالنسبة إلى الوجود الحق كما كان صارقا على وجه الحق الخاص لصادق العارض على معرضه كذلك صدق
 على كل ما شمله فانه عارض عليها لأن الوجه الحقيقي هو ذاته الشيء وذات الشيء لا تصدق على غيره فاشامل المقول بالاشتراك
 المعنوي على الجميع هو معنى البسيط المتبرع في الفارسية بهكذا المص في الجائز في أويل هذا الكتاب مثل بهذا وإن كان في غاية
 يجعل الشامل هو الحقيقة المتخذة كل شيء بمهية خارجا ولهذا نعارضه أكثر لئلا يبايننا قرض هذا المراد وإن كان أراد بالسطا
 المعنى الأول كما أراد هنا في هذا البحث لأن عبارة لا تكثر كخلص خصوصاً بل تعطى أغلبها التردد بين المعنيين المرادين من
 لوجه المطلق لأن قوله ليس بوجه لا خلاف في إطلاقه فهو لوجوده مشتق من الجميع لأنه أما معنى بسيط كما مر في الإشارة إليه فاعبأ
 عما ثبت الوجود بالمعنى الأعم الحى صريح بظاهرة أنه أراد بهذا المطلق المعنى الأول أى مطلق الحصول والشمول لشمول الكل بالاشارة
 المتكوبة مع هذا كله فإنا انما قصدنا بالمعنى الثالث معنى الحقيقة الذي به الحصول والتحقيق ويؤخذ بالهية في الخارج لا هذا المعنى في
 المصدق لأن كرامة الحقيقة يدور على مفهومه اللفظي فيريد منه مرة المعنى الأول مرة المعنى الثاني لأنه كما تقدم يصعب بانه هو
 بنفسه الأعيان وغيره أنه غنى عن غيره وأنه أخى الأشياء كلها وأبداها أدراكا وهذا المعنى المصدق ليس يصح عليه من هذه
 الأرض إلا أنه صفة ونسبة مكتوبة بالوصف المتبوا اليه على أن تبدأ لا بوصفها لوجوده لأنه لا غير الذات الحق لا يجوز أن يكون غائبا
 للوجود لله هو ذاته المقدسة لأنه تعالى ليس كمثل الخلق في غير الواجب كذا ذلك فانه ليس بنفسه الأعيان وليس غيره وهو
 محتاج إلى ما يعرض له ويحل عليه هو ظاهر الأشياء وأقربها اكثنا ما وأدراكا ولهذا لما كان بعض من لم يطلقه على الواجب على اعراض
 عليه بانه كان هو ذاته تعالى لم أن تكون ذاته معلومة مدركة لأن هذا الوجه معلوم مدركا جابجا عنه ما تقدم باننا ليس هو وجود
 الحق وإنما هو صائق عليه لصادق العارض على معرضه والحاصل الذي ظهر ما ذكرنا أن السؤال باق لأن جواب المص بمفهوه اللفظي
 الشامل والسؤال على الصداق الخارجى وهما متغايران نعم قد يراد بهذا اللفظ المفسر بالكون في الأعيان وبالحصول والشمول والحق
 ما هذه به ووزان الكاشح في الأعيان وزان الحاصل وزان الثابت في ذات التحقيق والشيء وذلك هو السؤال عن الكلام في الحقيقة
 أما هو في ذات الوجود منه ذات الحق تعالى لم يقع إلا على عنوان المعرفة وهو مخلوق لذلك ليس شيء أبدي بعرف الله ولو كان له مثل لعرف الله
 تعالى ذلك المثل فليس كمثل شيء وهو عبد الله وخلقته فقه وتغيره لا اله الا هو ليس بالحكيم قال وتجاوز في معنى اللفظ
 لا ينافى كون إطلاقه بحقيقة يكون الأبيض مشملا على أمر زيد على البياض وإنما لم يخرج خصوصيته بعض الأفراد من نفس المفهوم
 المشتمل نظيره لك ما قال الشيخ الرئيس في كتاب الشفاء أن أجاب الوجود قد يعقل نفس أجاب الوجود كالأحاد قد يعقل نفس الواحد قد
 يعقل من ذلك أن مهية ما فئت اوجوه أخر هو واحد لوجوده كما أنه يعقل من الواحد ما فئت اوجوه واحد قد يعقل من ذلك أن مهية
 يعرض لها الواحد لوجوده بين الواحد لوجوده مرجح هو واحد موجود أقول قوله وتجاوز في جوابا لسؤال فقد استفسر وهو
 أن ثبوته شيء آخر معناه الحقيقة أن يكون شيء ثبت لغيره فإذا أخذتم الوجه لغيره لم يكن شاملا لأخذه لنفسه الحقيقة لأن كفاية
 اعتبارا في غاية ما يجوز فيه على جهة المجاز إذا أخذنا بالمعنى العام فيكون حل موجود على مجاز لأن طرقت شمول الثبوت له بخارج ما يجب
 عن ذلك بقوله وتجاوز أى استعمال المجاز في معنى اللفظ كما إذا كان مقفلا أجزاء فاستعمل في معنى اللفظ المجاز لا ينافى في
 التجوز في معنى اللفظ على مجموع معناه بالحقيقة لعدم المنع منه فإن مفهوم الأبيض شيء له البياض سواء كان ذلك
 نفس البياض أم لا يرد عليه لأن الرتبة العارضة لبعض أفراد البياض للرتبة المخصوصية كالوقوف بها فهذا المقصود ليس به

فيضاف
 من البياض
 في هذا المقصود

دولت کے لئے ایک نیا اور بہتر طریقہ

الحاضر ضرورة فان الشيء الذي له الصفة هو الالف والباء والياء لنفسه ضروري فذكر الشيء في تفسير المشتق بين الما برجع اليه في غير هذا
اقول هذا الكلام المذكور في التعليق من نوع ما ذكر ان كلام المصنف مقبوس منه ومثله وقول الشيخ ان حقيقة الوجود انه موجود يظهر
 منه كانه لم يعرف اللغة فان حقيقة كل شيء ليست كما انه موجود وخلق او حادثا وممكن وما اشبه ذلك فان هذه خارجة عن حقيقة الشيء والا
 لأعتبر مفهوم الشيء في مفهوم المشتق وان زاد المشتق نوعا من التفسير مع تقدير لصفة يعني حقيقة انه موجود بنفسه كان الكلام صحيحا
 فحقيقة التفسير لكن يحتاج الى تقدير فضا وموضعا اليه حقيقة تكون الوجود انه موجود بنفسه فيكون بيان الكيفية الجارية من الوجودات
 ويدل على ارادة الاول قوله فان الوجود هو الوجودية والى هذا المصنف استشهدا له ولستك لا بد مع ان الوجودية عنده من المعقولات الثانوية و
 وكلام السيد شريف يلمح في صفة اللفظ وقد عجب المصنف ولقد عجبنا كيف قبل من ذلك مفهوم الشيء لا يعتبر في مفهوم المشتق وقبل
 كلام الشيخ ان الوجود هو الوجودية وهو بعينه اعلمنا مفهوم الشيء كالوجود في مفهوم المشتق كالوجودية لان مفهوم الوجود عرض عام على
 اصطلاحهم ومفهوم الوجودية التي اسم لفظي ومفهوم المشتق وهو مستلزم للفصل وان لم يكن فصلا حقيقيا فحينئذ كونه اسم لفظي
 الا انه حينئذ متفرع من الفصل الذاتي الذي هو موجود كان مطابقا له فيكون الوجود فضلا ذاتيا فاذا اعتبر مفهوم الوجود في مفهوم
 الله وفصل كان مركبا من الخارج الذي هو العرض العام ومن الذاتي الذي هو موجود للزوم الاتحاد بالحل والمركب في الذاتي والخارج خارج الفصل
 ذاتي لانه من جهة النوع فان قلت انما عوا بالشيء لفظ الشيء كاصح جواب الشيخ والمصنف لم يذكر الشيء ولم يريده وانما ذكر ان الوجود هو الوجود
 واراد به كون الوجود موجودا قلنا يلزم في ذلك ما قلنا لان الوجود المحمول يريد ان بنفس الوجود الله هو الشيء ولذلك الوجودية صفته
 كقولك زيد هو القائم فاذا اعتبر مفهوم زيد في مفهوم القائم لم يدخل العرض العام الذي هو المنزوع من جهة زيد في مفهوم المشتق فان
 مطابقا لك زيد القائم هو مفقار زيد الشيء القائم وان اعتبره باعتبار المصادق لزم ما ذكره على منط ما قلنا ان مناط ذلك المحذور باعتبار
 معنى الموضوع في معنى الصفة كما اثبتنا اليه السيد شريف في قوله ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه الشيء انقلب مادة الامكان ضرورة
 فان الشيء الذي له الصفة هو الالف والباء والياء لنفسه ضروري في كل ما اعتبر في الوجودية الوجودية في مناط الحمل واما صحة زيد القائم
 فلان المعتبر في القائم ما صدق عليه فهو زيد بالقياس ومثله الا ان زيد لم يدخل في كونه كذا في كثير من الذين يعتبرون في القائم ما صدق
 عليه يد فان المحذور وارد على قولهم في هذا وفي امثاله مما لا ينبغي لهم قول صحيح لانه مسائل علومهم ولا في امر جديهم وفي خلاف هذا الشيء
 يظهر لك كثير من ذلك ومرار السيد شريف ان مفهوم الشيء عرض عام فاذا اعتبر في مفهوم الناطق اسم الفاعل الذي هو المشتق وهو الذي لا يمنع
 من الناطق الذي هو الفصل فهو ان كان غير باعتبار الذاتية والعرضية الا انه خاصة يصدر على كل ما يصدر عليه الفصل فاذا اعتبر ذلك
 العرض العام اعني مفهوم الشيء في مفهوم ما يطابق الفصل كان الفصل مركبا من الداخل في الحقيقة والخارج عنها كونهما خارجا ويلزم ايضا
 على هذا انقلاب مادة الامكان الخاص اعني سلب الضرورة من الطرفين ضرورة لان حمل العرض العام الخارج عن الحقيقة اذا كان جريا للظاهر
 الذي هو وجود الحقيقة على الشيء على نفسه عن ثبوت الشيء لنفسه ضرورة عدم انفكاكه عن نفسه كان قبل اعتبار الوجود في اللفظ
 ممكنا بالامكان الخاص وانقلاب الحقيقة على حاله فيصير يدينا لاعتبار ذلك المحمول في الخارج لكان اعتبار مفهوم الموضوع في مفهوم المشتق ويلزم
 من دخول العرض العام في المشتق ويكون الفصل مركبا ويلزم ما قاله السيد شريف بخلاف ما اذا اردنا بالمحمول المعنى البسيط او مطلقا للحل باللفظ لا عم
 اى مطلقا لثبوت الشيء من غير تعيين كونه لنفسه فيقال ان الذي يؤول الى ذلك الكلام الشيخ ويؤيد في التعليق فان الوجود هو الوجودية ويلزم من دخول العرض
 العام في المشتق الذي يلزم منه تركب الفصل كما ذكرنا سابقا مع عدم مطابقه الدليل للدعوى والجواب للسؤال ان الدعوى ثبوت بنفسه الدليل ثبوت
 بالبسيط او بالمعنى الا عم ولم يرد بان الا عم هو موضوع الحقيقة في الخارج وانما يريد الحقيقة هو المعنى البسيط وذلك البسيط مادة كمال الوجودية
 ومادة عموم تعلقه وارتباطه ولما ذكر السيد شريف ان اخذ مفهوم الشيء في مفهوم المشتق يلزم منه المحذور المذكور استشعر اعتراضا فغير انه على
 ما قرئت يلزم المحذور مع انهم كثيرا ما يقولون مثل ذلك كما يقولون انصار الشيء ثبوت له الصبر ولا يلزم عندهم من ذلك شيء فاجاب بقوله فذكر الشيء

في تفسير المشتق بين المراجع اليه التمييز بينهما يعني انهم هناك انما اتوا لبيان معوضي المشتق والجواب على ما سئل عن عدم جمع واما
في نفس الامر فالتين ابدا لاجل ما ذكره عدم لزوم محله كما ذكره في هذا الصحيح لكن في شيء يلزم الكل لا يخص السيد شيرازي واما ذكره لبيان
اسرار العينية للفظ عليه هو انك اذا قلت زيد ضربت فستر معوضي يزداد في قولهم ان يدا ذان وثمة ثبته لضره وهو غلط لان يدا
لا تصف بصفة من جهة افعالها في الحقيقة لان صفات الافعال تنسب الى الافعال لا الى الذات لان الذات لا يصدق عنها الضرب واما صدره
فعلمها وثبوته غيرها احثه الذات بنفسه لا تحركه الجارية بحيث عن كره الجارية وفي ان يدا ذان بدليست كره ولا تحرك في افعالها بل
قطا واما تحرك بفعالها نعم الفعل قائم بريد قيام صدره ووثابته في ملكه واستطاعته الخارجية عن يدا في ذاته فغنى ان ثبته لضره الضرب اي
ثبته في ملكه فهو كضمير اليه مجاز والضمير باسم فاعل وفاعل للضر وهو الظاهر في هوصفة فعلية لذات يدا لضره بجمع
الحركة الجارية للضر من الضرب لكونه في الحقيقة هو مثال يدا يدا يدا في قولك جازيذا لضره فان يدا مرفوع فاعل جازيذا
مرفوع باي شيء وكما استحقاقه من المجرى حيث فاعل مرفوع بالثبته فهو مرفوع لان ظله وشعاعه استحقاقه من فاعلية واحد من معين
ورفعه كره وسد التنبية لا فينبى يحتاج الى تقديم مفعلا وقوله سابقا ان كلام السيد شيرازي في معوضي اللفظية بنفسه على ما برع على كلامه
ولو اعتبر المشتق ماصدا عليه الشيء انقلب فادة الامكان الخ فيلزم قولك كل انك اضاحك لا يكون ضاحك نفسا لان اليازم منه
اذا انك ما ثبته الضحك وما يثبت للشيء قد يكون احدا بذاته وقد يكون لآخر بفعلة وصفه مثل انك اناطون يدا ضرب عمرو والاك
وقيل في صحيح معنى عدم اخذ مفعول الشيء في مفعول المشتق ان يلازم التكرار في كهيئة الموصوف وهو معنى الانتفاء بمعنى لو انك اخذ مفعول الشيء
في مفعول المشتق قلنا في جازيذا لضره لضره الضارب الضارب بصفة ليد كان المعنى جازيذا يدا يدا الضارب ليد هو الشيء
لكن لضره الضارب في ليد التكرار في كهيئة الموصوف والحق ان لا يلزم الا بظلال المذكور لان المشتق غير الفصل وتركيب المغير في الخاصة والعرض العام
بالنسبة الى المفهوم يكون سيما مفيد للتمييز بالخارج وكلاهما خارج فهو كقولك انك اضاحك ما شرا يلزم منه الا بظلال المذكور لان
المشتق غير الفصل ولما ريد من المشتق الفصل الدلالة عليه انفسه عنه ما اعتبر المشتق للعدول عنه حين الزادة وتقر حكم الفصل ولو
لو خط في مفعول الشيء من الخارج لكان اذا اعتبر المشتق جازيذا فالفصل في معوضي في بطل الحمل لان معنى الشيء هو لكان معوضي في المشتق
موتشا كما ذكرنا واذا اعتبر الفصل كان قولك انك انك التناطول اخذ من الجمل البعيد ويكون بلا فائدة الابهام والتخصيص يلزم
تكرار كهيئة وان جازيذا لضره بصفة فصل خاص لذلك لعدم لفائدة قال وهو يرمي بجازيذا لضره بصفة فصل خاص في حاشية القديم لان ثبات التناطول
والمعنى فعله ان قصد ان المشتق وما يطابقه بسيط لا يحجب فيه التكرار بين الموصوف والصفة ولا الشيء معتبر في الصفة لا عام ولا خاصا
اقول بالحق الذي قال في الحاشية القديمة لا يدخل في مفعول المشتق الموصوف لا عام ولا خاصا لانك لو دخل في مفهوم الابيض مثلا
الشيء كان معنى قولك الثوب الابيض الثوب الابيض لو دخل في الثوب لخصه وكان الثوب الابيض وكلاهما معلوم الا انك انتهي وادور على
مذا معاصو السيد بان لو دخل في الشيء والثوب لم يكن معنى ما ذكره بل يكون معنى على الاول الثوب الشيء له البياض وعلى الثاني الثوب له
البياض انتهى وقال المحقق الباغوي في حاشيته على الحاشية القديمة في توجيه كلام الذي في هذه العبارة المراد بالابيض ههنا هو ثبته
وحد وهو الذي عبر عنه بالفارسية سفيد واصل ضلنا فاعلم بان يدا يدا ليد في توصيف الثوب الابيض تكرر في موصوفه لا بطريق
العموم لا بطريق الخصوص مع انه لو كان الموصوف اطلاقا في مفهومه لزم التكرار انتهى واقول مراد المحقق الذي في ما وجهه الباغوي يعني ان الابيض
صفة للثوب لا يلحظ جهة الموصوف عموم فيقدر له الشيء ولا يخصص فيقدر له الثوب لان الابيض صفة محضة محل على ههنا من الموصوف فلا يكون تلك
الجهة محمولة على نفسها مع كصفة لا يخصص ولا يعمود ان يحد منها بعد الحمل اتحادا كون الصفة كذلك الجهة من الموصوف ومفعول
ان الصفة وجهها عمود لان بعد الحمل محمل في جهة على الجهة مثاله الابيض في قولك الثوب الابيض فانه مركب من البياض الذي هو كره الابيض
ومرجه الموصوف عن الثوب وهو ثبته في البياض على المثال محل المركب على الثوب البياض الظاهر ليس في الابيض شيء من ثوب واما

المعبر في الأبيض من جهة الانقضاء بالأبيض تلك الجهة قام بها البياض كل قلنا في القام حقه لزيدانه ليس يتبين شيء من ان يدا بالخصوص
 كانوا هم في قولهم الثوب الثوب الأبيض لا يعمو مثل الثوب الشيء الأبيض وانما فيه ظهور زيد البياض والحركة وحدها المحمول عليها الله
 سودكها وهو كقينا ومجموعهما القام محمول على تلك الجهة التي جهة انقضاءه في ظهور البياض وهو الصوة وكذا المعبر عنه بالفاعل
 والقائم اسه على كل اعتبار لا يتصور ان الموضوع في المشتق لا يذلل في مفهومه فاذا قصد ذلك على جهة العموم وقبل الثوب الشيء
 الأبيض والخصوص قبل الثوب الثوب الأبيض لم يكرر جهة الموضوع لانه وانما يظهر عموم ظهوره على الأول وهو خصوصه على الثاني وما
 توجه السيد على فرض دخول الشيء او الثوبين بمعنى على الأول الثوب الشيء له البياض وعلى الثاني الثوب البياض فيكون البياض
 وما يقال على الكلامين في احدى قول المص اتحاد العرض لعرضي شير به ان كلام الدلالة والسيد مقاربان لان الثاني بهما في اتحاد العرض
 الى الأبيض في اخذ بشرط لا المقابل للجوهر بالعرض كالأبيض في اخذ الدلالة في بشرطه وان اختلف في اللازم على فرض دخول الموضوع
 في الصفة فان السيد جعل اللازم من ذلك الانقلاب المذكور سابقا واليجهل المص فيما مر قوله الله كمرجعه عدم انفكاكه عن نفسه والله
 جعل اللازم تكرر المحية في قوله كان معنى قولك الثوب الأبيض الثوب الأبيض لو كان الدال الشيء ولو كان الثوب كان الثوب الأبيض
 ولاجل موافقته اللازم والملازم للسيد قال لقد عجزت عن كلام السيد ولموافقه للمحقق الدلالة في الملازم ومخالفة اللازم قال هو
 قريب مما ذكره الشيخ ووجه دليله من كلامهما ان البياض المحمول على الأبيض ليس هو المعنى المصدق لانه عنده من الامور الاعتبارية التي لا تحقق
 في الخارج ولا يبيض تحقق اللون خارجا بل المحمول عليه معنى خارجي بسيط وهو المعبر عنه بالفارسية بسمين فيكون المحمول عند على الوجه
 والمحية ليس هو المعنى المصدق المعبر عنه بالفارسية بهسته بل المعنى البسيط الخارج المعبر عنه بالفارسية بهست قد تقدم الكلام
 على جعل المحمول المعنى البسيط وكل هذا وامثاله في الامتثال بما لا يتجدد ولا يفنى لا متشابهها بكلام السيد شريف لان يقولون
 اخذ مفهوم الموضوع في مفهوم الصفة لذاته ان المحمول لا محالة يتجدد بعد الحمل مع موضوع اقل في الذات وفي جهة الانقضاء فازاحل
 المحمول هو المراد بهست في المعنى البسيط كان في الصفة في تنازع فيه هو موضوع ولا بد من اتحاد بعد الحمل فان كان المحمول صفة لم يحل على الموضوع
 كالحق في امر العدم اتحاد الصفة بذات الموضوع وان كان في الذات صح عندنا الا انه عنده يلزم عليه لتسلسل ومع هذا فلا يقال انه
 المعنى البسيط المعبر عنه بهست لان هذا صفة لما به التحقيق ومما به التحقيق والتنازع فيه اصفه لا الحق للتحقق سواء كان بنفسه ام بغيره
 تقدم هذا المعنى متكررا **قال** سؤال ان كان الوجود في الاعيان صفة موجودة للماهية في قابل له والقابل وجود قبل وجود المصوب فقد
 الوجود على الوجه **اقول** هذا السؤال ليس بصحيح نفس الامر ان كان على طريق تفهم معتبر لهذا المعنى المصدق واعتد به وكلف للجواب عنه
 اما قولنا انه ليس بصحيح فلان المص لا يدعي كونه صفة في الخارج لان يدعي ان التكليم في المشايخ ان الشيء عندهم هو الماهية والوجود غاير
 عليها عكس قول اهل التصوات الشيء عندهم هو الوجود والمهية غاير عليه اما المص فذهب كما مر في اتحاد الوجود بالمهية في
 الخارج وانما يفرضه وضطرته في الدهر ولكن لما كان مقتضا من انما في قوله وجب عليه الجواب عنه واما على ما عندهما فالوجود المصوب والمهية
 في القابل بذاته النسبة الى اصل التكوين لان الوجود عندنا هو المادة المطلقة والمهية لها اعتباران المهية الاولى زيد بها الفعل المادة
 لفعل الله سبحانه فهو القابل والقابل قابل بانفعال وانفعال هو المهية الاولى وهي كالصوة النوعية فالمادة هو الوجود الموضوع والصوة
 والانفعال والمهية الاولى هي الوجود الصفة لان الوجود خلق بنفسه بوجوه اخرى كالمادة خلقت بنفسها الامارة اخرى وبما اخرى في
 والانفعال والمهية الاولى خلقت نفس المادة حيث لا حيث خلقها ولا من حيث فعل ولا اعتبارا ان الوجود من حيث كون نور الله سبحانه و
 الله وضعه هو وجوده من حيث كونه هو مهية وعلى كل فرض كل قول القابل والمصوب لم يجز في انما في ارضه على جهة المشافهة لا يتقدم
 احدهما على الآخر كالسكر والسكران لان الله تعالى لم يكن معه غيره فاحد فعله بنفسه في نفس الفعل ثم خلق المادة بفعله لا من شيء فاختلقت فخلق
 موادا فخلق كان المصوب لانه اثره وبما خلق كان القابل لانه اثره وقد تقدم في كلامنا هذا مكررا وذكرنا ان الله فيما بعد لتحقيق في انما

المؤمنون القائلين بالحق واليقين وبغيرها اذن واعية فعلى اذكرنا لا يتقدم الوجود على نفسه ولا على المحيية الا بالاذن كقدم الكسر على الكسرة
 ثم اننا نعارض المشائين بقولهم بالوجود الاعتباري هذا الكلام لانهم لا يقولون بتقديم المحيية عليه بل يقولون باعتبارها موجودتها
 وجد ونقول المحيية هي القابل والاعتبار هو المقبول فيلزم ان يكون المحيية موجودة قبل اعتبارها موجودتها فتكون موجودة قبل كونها
 موجودة فجوابهم لنا موجودنا لهم قال كون الوجود متحققا لا عين اينا له محيية لا يقضي قابلية المحيية له اذ النسبة بينهما انما
 لا ارتباطية وانما المحيية بالوجود انما يكون في ظرف التحليل اذ الوجود من العوارض التحليلية للماهية كما سبق وسيجيء زيادة ايضا
 اقول قد ذكرنا ان السؤال المتقدم غير وارد على المصموم وادان كان واردا على بعض المشائين القائلين بان الوجود صفة خارجية
 متحققة الا انها منضمة الى المحيية لان الصفة لا تقوم بنفسها فهي كالبياض الغارض للجسم واكثرهم قائلون بالاعتبار والسؤال وارد
 على البعض وجواب المصموم ليس لوروده عليه بل لبيانه عدم لوروده فقال كون الوجود متحققا لا عين اينا له محيية وموسنا الممكن ان خرد
 عن الواجب ان وجوده لا يزيد على محيية لا خارجا ولا ذهنا بخلاف الممكن عند المصموم فان وجوداتها تزيد على محيياتها ذهنا فافهم
 لها فكونه كذلك لا يقضي قابلية المحيية له المستلزم للتقدم اذ نسبة قابليتها له لو كانت ارتباطية وليس كذلك اذ نسبة قبولها له نسبة خارجية
 وثنا النسبة الاتحادية ومقتضاها عدم التقدم والناظر ان هذا مقتضى المغايرة ثم استشعر عراضا وموانع قائل بعرضها في
 الذهن هو مثل الدعوى الاتحادية انما المحيية بالوجود المقضي للمغايرة انما يكون في ظرف التحليل اذ ممكن التحليل والتفكيك
 العقلي رسولك هو ذلك لحاظ المفاهيم لا بشرط شي وحينئذ يكون عارضا لها عند التحليل لانه من العوارض التحليلية لها قال سؤالا
 ان كان الوجود موجودا فاما ان يتقدم على المحيية او يتاخر او يكونا معا فعلى الاول يلزم حصوله مستقلا دون المحيية فيلزم تقدم الصفة على
 الموضوع وتحققه بدونها وعلى الثاني يلزم ان تكون المحيية موجودة قبله ويلزم التسلسل وعلى الثالث يلزم ان تكون المحيية موجودة معه لا
 فلها وجودا اخر فيلزم ما مر فبطلان التوابع باسرها مستلزم لبطلان المقدم اقول هذا السؤال انما يصح على طريقته من جهة ثالثة ولما
 في حاشية التقدم ولكننا نرى ان فرض كون الوجود متقدما على المحيية يلزم حصولها مستقلا وعندنا يجوز ان يكون متقدما بالاذن وهو
 على المحيية في الظهور كالسكران لا نكتا بل ليس غير ولو سلمنا قولهم على هذا الفرض بحيث يلزم منه تقدم الصفة على وجودها المنوع
 منه قلنا انما يلزم المنوع منه على فرض التقدم لو قلنا انه صفة للماهية كما توهموه وليس بانه يتحقق هو كصفة بل هو في الحقيقة هو الوجود
 لان الماهية قابلية او هوية وحينئذ نفس الوجود هوية من فعل الله تعالى باعتبارها من فعل الله تعالى بالاذن على ما بالاعتبار
 من فعل المصنوع اذ اذكر له قبل ذكره من فعل الله تعالى كالسكران بعد تحققه بالانكسار كما نذكر ان مرجع هو واما الوجود الواقع صفة للبر
 هو بانه يتحقق في ذاته لانه لا يتبع الا الحق للشيء بعد اعتبار ثبوته كالشؤون الحاصلة الاخير للثابت والحاصل ولو سلمنا عرضنا
 قلنا منذ ايضا واراد عليكم انكم اذا قلتم باعتبارها موجودة زيد كان موجودا فلا بد من تقدم الاعتبار هنا على الوجود الا كان تحصيلها
 للحاصل ومع ذلك فلا يجوز كون مستقلا وان كان هو موضوعا ذكرنا من امتناع وقوع حاد في مستقلا بنفسه عقلا ونقلنا اما العقل
 فلان كل مخلوق لا بد وان يكون له اعتبارا من تبه واعتبارا بنفسه فامر تبه من فعل تبه تعالى فهو وجوده واما من نفسه فهو محيية وما مثلها
 كالسكران الموقوف على الانكسار في الظهور والاعتبار المستوقف على الكسر في التحقيق واما الثقل فهو قول الرضا عليه السلام ان الله لم يخلق شيئا
 فراقا ثم بنفسه ومن غير الذي ارد من الدلالة على نفسه لثبانه وجوده وعلى فرض التاخر ايضا لا يلزم التسلسل والدلالة عندنا لان
 المحيية اذا فرضت موجودة قبله انما يتوجه السؤال على فرض انها لا توجد بنفسها ولا بالوجود المتنازع فيه اذ لو فرض انها موجودة بنفسها
 كقولنا كل الانسب المرجح الى فرض وجود غير هذا الامتناع تحصيل الحاصل ولو فرض انها موجودة بوجوه اخرى فكذلك المرجح الى
 فرض وجود غير هذا انما يتوجه السؤال على فرض انها لا توجد بهذا الوجود على هذا بطل الفرض لانه يكون بمعنى انها لو فرضت
 انها موجودة بهذا الوجود قبل ان توجد به وذلك لعل وجودها بنفسها او بغير هذا الوجود وبطل الفرض على الاحوال الثلاثة

فرضهم وسكوننا ما لوجوه المفروضات عليها ان كانوا المستوفين فوجوده عند المصنف نفسه فلا يلزم الدور وكذا ان كان جوابه غيره
 يتحقق غير لا شترهما في العلة وكذا ان فرض كونه مهية متى يتحقق فرض التسلسل ولو بين على ان الوجود وجد بوجوه اخلاصة المفهومة
 من كونه موجودا يتوجه التسلسل اولد وقلنا ان هذا وارر على وجود كم الاعيان فانه يعتبر باعينا وبعتبر بالاعيان فبان
 الدور والتسلسل وجوابكم لنا جوابا لكم وعلى المعية بان تكون المهية موجودة معها فلها وجود اخر لا يلزم ان يكون لها وجود اخر غير بل
 توجد به على اختلاف القولين فيكون متوقفا عليها السابقة اذ هي وثقة عليها التحقق لانها اختلفت منه فيكونان متساوين في الظهور
 وان اختلفا في الذات التبعية ذلك كالسر والكنس وهذا الواقع لا المارة المطلقة التي هي مادة كل شيء ومنه عندنا ولو جوهل
 شيئا فلما كونها تكون فثركون وجوه واثركون مهية وهما متساويتان في الظهور قال جواب قد مر ان اتصت المهية بالوجود
 امر على الوجود كاتصت الشئ بالعوارض الخارجية كالجسم بالبناء حتى يكون لكل منها ثبوت اخر ليصوب منه الشقوق الثلاثة من التقدم و
 التأخر وكيفية فلا تقدم ولا تأخر لاحدهما على الآخر ولا معية ايضا اذ الشئ لا يتقدم على نفسه ولا يتأخر ولا يكون ايضا معه **اقول**
 ان المص ذكر وجه آخر ما ذكر في السؤال من الوجود الثلاثة وهو ما كان يذهب اليه من اتحاد الوجود بالمهية في الخارج وعرضه لاني
 الذهن واخيرا هذا لا يحصل ان يكون جوابا عن تلك الوجود الثلاثة الا ان يقال اننا انما نجد جوابا لهذه الوجود حيث نعلم ما
 اخبره وبذلك مستدلا عليه حيث قام عليه بما يتبع عنده فاكفي تصحيحه هناك عن اقامة البرهان عليه هذا عنده واقاما عندنا
 فانا لم نسلم له ما هنا النرضى به هنا جذا اياهم اذ سلمنا له هناك فصول جوابه لما يرد عليه خصوص عوامه لا على مطلق القول يكون
 الوجود متحققا في الخارج فان كثير من المشايخ قالون بثبوت الوجود للمهية في الخارج غارضا عليها فان هذا السؤال يرد عليهم ولا يصلح
 جوابا ان يكون جوابا عنهم ولا يقال للداعي له الجواب عنهم لا تأقول انه يرد رسؤالهم وباطاله من جهة انهم ينكرون مطلق وجوده خارجا
 ومومنه فالما سبقت قولهم بما يصلح للجميع وقد تقدم بعض الاشارة الى ما يذهب اليه من عرضة لها في الذهن بما هو من جوابه هذا في
 نفسه بل يتوجه هذا السؤال على كلامه هناك فانا قلنا هناك هذا العارض لها في الذهن هو المتحد بها في الخارج ام هذا طلة المتفرع به
 وهذه المهية المتفارقة المفروضة في الذهن هل هي موجودة ام لا وهل وجوبها بنفسها ام بالعارض لها ام بالخارج ام بالذهن هل وجود
 العارض بوجوه الذهن وهو بالخارج ام بغيرها وقد تقدم ما عندنا في مثل هذه المسائل في الجملة على نحو الاشارة من ان كل ما في الذهن
 مطلقا شاع لما في الخارج وظل له من وجودا ومهية وان وجود الظل من الظل كالنور من السراج نسبة واحد من معين ان ما في الذهن ان خالف
 الخارج لم يكن شجافا لوجود الذهن ان كان غارضا لها في الذهن فهو من العارض في الخارج فان قلنا بقول المصنف بان اتحادها محمول على البد
 وان يزيد بالمهية ظل الوجود في الخارج حجب نفسه اي من حيث هو وان يزيد بهذا العارض لها هو ظل المعنى المصداق فان المعنى المصداق
 هو العارض لها في الخارج وهو حصوله الاعيان وهو غير ما به التحقق للشئ في نفسه بل يزيد بالمعنى الخارجى ولو كوجوه حيث صانعة تطاى
 كونه نور او اثر افعاله وجوه ومهية هو بته فجهة نفسه اذ نيتة وان قلنا بقول المشايخ فيها غير متحد في الخارج وما
 في الذهن مطابق لما في الخارج العارض ذهنا من العارض خارجا وكذلك المفروضات في الكلام محمولة فاما ذهنية المصنف ان الوجود هو
 حقيقة كل شئ والحقيقة يجب ان تكون مفروضة فاداسلم له اتحادها في الخارج وحلها في العقل في ظرف التحليل لتحللان على خلاف انما
 عليه الخارج لكن موافق لمر في حقا فانكون الحقيقة غارضة لما هو كالجاذب والفرع وكالظل فلا بد ان يكون المحللان غير المتحد في شئ
 الحال يطول فيه المقال واما اشير الى بعض النسخ فيها اللغا فليدبر على كل حال اذ سلمنا له شيئا لا يقبلها الا العقل المفلد لكل ما سمع
 اذ كان اتصت المهية بالوجود امر عقليا فلا يخلو اما ان يكون الامر العقلي محققا ولو في الذهن فانه قسم الخارج وقد اثبت له الوجود
 بنسبة كما نقلنا عنه في الكتاب الكبير سواء فرضنا له التحقيق ظلا او فرعاً على الخارجى كونه اصلا براسة قد استحق من الوجود ما له مشية
 العناية الالهية او قوة النفس لا محقولة اصلا فان كان له تحقيقا فاما ان يطابق الخارجى ولا يذنب عليه ولا يجمل في مقابلته لا في تسميته بل فيهم

ولا يفرع ولا يقوم وان لم يكن له تحقق أصلا ولا تعلق فلم يرتفع الحار في الدفاتر وعلى الأعباء ولو بوجه ما نلزمه العوارض الذهنية
وترتب عليها الأحكام الذهنية ويتناولها في انفاشها وتصورها هذا السؤال بنسبة تحقيقها اذ لا شك في ان حصولها من جهة
الأعباء والتعلق على ترتيبها لا موزع خارجي من التقدم والتأخر والمعينة فانهم قالوا عارضة الوجود للمهية ان العقل لا يلحق للمهية
من حيث هي مجردة عن الوجود فيجب الوجود خارجا عنه فلو اعيد السؤال في النسبة بينهما عند التجريد بحسب الذي من يقال لها بحسب التحليل صفا
في الوجود بمعنى ان الوجود بنفسه وبجاءه موجود للمهية بحسبها واعتبارا تجريدا لعقل اياها عن كونه الوجود لها نحو من الثبوت كما
سيجئ بنا اقول هذا جواب عن سؤال مقدمه بغيره انك قلت فيما سبق ان عرض الوجود على العقل لا يرتب على انفسا الشيء بالعوارض
الخارجية سلمنا لكن الوجود صفة للماهية عارضا لها فيلزم الدور والتسلسل للوجود تقدم الموضوع على الصفة والعرض على العارض في
الوجود في سؤال المتقدم بشقونه الثلاثة فاجاب ببيان المعنى المراد من العرض فانه ليس على نمط العرض الخارجى الذي نلزمه النسبة المذكورة بل على
واما المراد ان العقل لا يفتقر ان يلحق الاشياء مع ما يلحقها من النسب كذلك ان يلحقها ما شئت من غير جميعها فاذا لم يلحقها من حيث
بمجردة من الوجود وجد الوجود الخارجى والذهنى خارجا عنها اما لذاتها او لغيرها فاذا التفت الى حال مجردة لها في ذاتها عنه جده عارضا
لها فلا يجرى عليها ما جئنا به من النسب المذكورة لان جريان ذلك يلحقها من غير جهة ذات المهية والوجود فكان هذا الجواب عن السؤال الاول
ثم استمرعوا السؤال عليها حال التجريد في مجردة في لحاظ العقل عن الوجود الخارجى والذهنى في وجدانه منها الا في نفس الامر وجودها
لانها لا يمكن تعلفها مجردة عن الوجود في نحو من جهة واحدة منها الا في شيئية لشيء بدون جهة من جهة واحدة وانما لحاظها لها مجردة عنها في وجدانه
في تحطاً السؤال السابق اليها بشقونه الثلاثة عند لحاظ عرضها انما في حال العرض تكون بينهما فاستب في احد الشقوق الثلاثة فاجاب
عن تقدير عوده على فرض العرض حال التجريد فقال فلو اعيد السؤال في النسبة بينهما عند التجريد بحسب الذي من يقال لها بحسب التحليل معاني
الوجود بمعنى ان الوجود بنفسه وبجاءه موجود الخ والظاهر من ارجاءه ان الجواب باخيا الثالث في قوله لها نحو من الثبوت يمنع ما يلزمه من
التسلسل لما سلكا من كونها امورا اعتبارية تقطع بانقطاع الاعتبار بخلاف الامور الخارجية والحاصل ان المفهوم من اول كلامه انه
انما معنى رابع غير ما يطلب الا في الثلاثة ثم اجاب باخيا الاول من غير لزوم تقدم الصفة على الموضوع ثم اجاب باخيا الثاني من غير لزوم رد
ولا تسلسل وبعد هذا يجيب باخيا الثالث في قوله والحاصل ان كونها معاً في الخارج الخ من غير لزوم كون المهية موجودة لا بكمالية
ويمكن ان يكون جوابا باخيا الاول لا فائدة الفاعل الوجود بنفسه للمهية وبالحكمة وبوجوبها عنه فيه باربعة تعبيرات يمكن ان يفسر كل
تعبير باخيا واحد من الشقوق هو الجواب عن الثلاثة الشقوق من غير لزوم ما يخصه مما سؤم ذكره ويكون صالحا للجواب عندهم الا ان اكثر
مسائلنا ذكر ما بناها عليه لا يصح عندنا على طريقنا ايعز ذلك من يتبع ما ذكرنا سابقا ونذكر فيما بعد قوله يقال لها نحو من الثبوت للمهية
بحسب التحليل معاني الوجود معنى للمهية معنى اخر في ظرف التحليل وذلك هو منشأ التباين الذهني بينهما بخلاف الخارجى فان الوجود
واحد وهذا منشأ الاتحاد ثم فسروا كل منهما معنى غير الاخر في نظر العقل التحليلي باخذها من حيث هي مجردة بان معنى كون الوجود
معنى انه بنفسه وبجاءه موجود وان كونها معنى اخر انها بلا بنفسها الا ان لها نحو من الثبوت لصدقها لهاد هذا صدقها عليها خارجا
فيخرج من هذا التفسير المنبج على ما اخبره في اصل المسئلة امكان الاحوتة لاربعة معونة بالذات كما ان جوابه من غير لزوم شيء من الموانع على
طريقه وقوله ان الوجود بنفسه وبجاءه محتمل انه اراد بالاول الواجب للتحقق في الخارج وفيه ما تقدم من بطلان ارادة المطلق والاشراك
المعتق في الحقيقة والثاني الحادث ويحتمل انه اراد بالاول الوجوه موجودة بنفسه لا بوجوه اخر والثالث الماهية ويكون المعنى ان الجاعل
سبحا جعلها بالوجود محتمل انه اراد بالاول اسباب الابدان الى العلة المادية والثاني سببا الى الابدان الى العلة الفاعلية قال
والحاصل ان كونها معاً في الخارج عتبا عن كون الوجود بذاته موجودا والماهية متحدة به موجودة بنفسه لا بغيره فاعل اذا افاد للمهية
افاد وجودها واذا افاد الوجود افاد نفسه فوجود كل شيء متوزان مصداق تحمل حقيقة ذلك الشيء عليه فلا تقدم ولا تأخر لاحد على الاخر

بل اضطرابها الاضطراب في ذلك واعتقاده ام عدم قدرته على التعبير المؤكد عن مراده فانه اذا ثبت ان مراد المحققين المقرب لمساواة
 الوجود مقدم على المهيبة في الصدق عن المبدأ الفياض مقدم له عليها غير هذا المعنى بل معنى هذا انه صدر وحقوق قبلها ولا يمتنع
 الاتحاد بها وليس له سبيل الى القول بعرضها عليها كما يقوله الصوفيون ولا يصح الاتحاد بين الغايرين وسرور وانه لا وجه على القول
 باتحادها وهذا الحق ان تقدمه عليها تقدمها ذاتيا كقدم الكسر على الانكسار ولعل مراده وان كانت عبارة لا تورد في ذلك
 لانه يرى ان المحقول بالذات هو الوجود خاصة والمهيبة ليست محمولة بل بالعرض اي لعلها جعل الوجود بنفسه في على هذا ما
 شئت ان تحه الوجود لا بد منها ولا بد ولا يصح اتحادها بما سواها كما يظهر من عبارة في بابها وفيه بينا كنهها ما فيها من اعتبارها والاعتناء
 عنه ليس بوجوده على هذا فلا اتحاد اصلا ولا بطلان قضية دليله في بابها في مسألة بسيطة الحقيقة كل الاشياء فانه على هذا
 تكون مفهوم حقيقة مركبة مما سوب كذا وما سوليس كذا كما ياب وقوله وسوبذاته مصداق لصدق بعض المتكالم لا يصح لان المصداق
 متحد في نفس الامر بمصداق عليه معنى حقيقة ما شئت واحدة كل بحسبه فان كان الصدق في الذاتين فماذا في احدى وان كان في الوضويع
 فيهما شئت واحدة وصف واحد ههنا مختلفان فان الوجود ثابت بالذات وبالحقيقة وببنفسه جدا لا يغير والمهيبة غير ثابتة لانها
 اعتناء وبالعرض بالمجاز وجد غيرهما فلا يصح اتحادا للاثنتين الخارجا ولا ههنا الا بالاعتناء وليس وجودا متحكما لان صدقها
 عليه خارجا ان كان اتحادا كان غير صدق عليها وليس كذا اتحادا خارجا والصدق راجعا الى المعناهم ولا امور الاعتناء به بل لوج
 الالحاق الكوني الثابت خارجا ولا شئت من ذلك بينهما على ما يدعيه نعم لوقال فيهما بما تقول صح لانه يقول بكثير من بوره لا يكملها
 لانها على قولنا ليس اتحادها اتحادا سهلا ولا حتى يضمحل ويكون شئ اخر واتما واتحاد تقوم فكل منهما كثر تامه لان الوجود يدور
 على التوالى وعلى خلاف التوالى وبينهما تمايز كما ان اشعة السراج بالظلمة وكما ان نور القمر ينور السراج فانها حال اجتماعهما في مقياس
 مع انهما متمايزان بالذات فان نور القمر متوجه الى جرم القمر مقبل عليه ونور السراج متوجه الى السراج مقبل عليه وبالفعل فان نور القمر يار
 وابيض ونور السراج تحا واهر فهما في الحقيقة كثران متداخلان تمايزا متمايزان متقابلان في السطوح كما مثلنا الان في الوجود
 على نقطة مبكدة ففعل الله تعالى الدالة على التوالى ودور المهيبة على نقطة مبكدة ففعل الله تعالى العرضى الذي هو شعاع فعل الله الذي
 وعلى نفس الوجود من حيث هو هو خلاف التوالى وقوله كما انه بواسطة وجود اخر غاير عليه مصداق للحقيقة بالعرضية غير منظم على طبيعة
 القسمة فحق القسمة ان يقول كما ان وجودا اخر غاير على الوجود الذي بواسطة مصداق للمعاني بالعرضية فان الوجود الغاير
 على الحقيقة المقوم برأى بالعرض في قوله لايجاد هو مصداق للمعنا لا الجسم لان المعنى العرضى مصداق للصفة الغايرة لا كعرضها
 ثم في قوله وجودا اخر نوع يجوز ان العرض ليس هو وجودا غير وجود المعرض بمعنى انه ليس اجنبيا عن المعرض لانه صفة له فهو خارج لا داخل هذا
 على ظاهر القول اما على حقيقة فعلية مذهب القوم خصوصا على مذهب حقيقة الوجود الغاير في الوجود المعرض حقيقة واحدة بسيطة
 مقولة عليها بالاشتراك المعنوي على نحو التشكيك اما عندنا فالمعرض حقيقة غير حقيقة الغاير بمعنى ان المعرض في الغاير صفة
 وشيخه مثال خلق مشع كما ذكرنا سابقا وقوله وليس تقدم الوجود على المهيبة الخ اما عندنا معهم فان الوجود شئ لا يتصور انه وادارتها
 احكام العلل على العلول على حسب ما يهتدون حقيقة الوجود في منطق ذلك القابل والمقبول وغاية ما هو انه اصل يقول بحل ويلزم
 لذلك اثبات بعين الانام ما توهموا فقال ما بالذات على ما بالعرض وما بالحقيقة على ما بالحجاز فهو حقيقة اذ اردت شئ ما كونه فيكون
 بالاشياء اما عندنا فالوجود المشا اليه والمادة المطلقة احدها صانعا شيئا بنفسها لا يشع غير الى المادة غيرها وسوف نقول لا انما
 كما توهمون ان المادة في القابلة للصورة هي الام وهي المهيبة وان الصورة في المقبول هي الام في المقبول وانما هو ان هذا بعكس ما عندنا وبكسر ما عند
 اهل البيت عليهم السلام من ان المادة هي الوجود في المقبول وهي الام في المقبول على القابلة وهي الام وهي المهيبة وخلق من نفس المقبول اعني الوجود من شئ
 لا في صورة المادة ذات القابل لانها انفعال المادة وهي المهيبة وهي الام اي للصورة القابلة متاخر في الذات عن المقبول وان تساوقا في الظهور تقدم

التحقق في

الموضوعين

تمايز في

على قولنا ليس اتحادها اتحادا سهلا ولا حتى يضمحل ويكون شئ اخر واتما واتحاد تقوم فكل منهما كثر تامه لان الوجود يدور
 على التوالى وعلى خلاف التوالى وبينهما تمايز كما ان اشعة السراج بالظلمة وكما ان نور القمر ينور السراج فانها حال اجتماعهما في مقياس
 مع انهما متمايزان بالذات فان نور القمر متوجه الى جرم القمر مقبل عليه ونور السراج متوجه الى السراج مقبل عليه وبالفعل فان نور القمر يار
 وابيض ونور السراج تحا واهر فهما في الحقيقة كثران متداخلان تمايزا متمايزان متقابلان في السطوح كما مثلنا الان في الوجود

المقول

المقبول لك هو الوجود على القابل لك هو المحيية تقدم على ذلك لأن المادة ومن متأخرة عنه بالذات لأنها خلقت منه فهو كالنكت
 كالأنكسافان الكسر خلق بفعل الفاعل بنفسه لا بكسر آخر والأنكساف خلق بفعل الفاعل بوصفه فعلا الأول وليس كسر حجب
 مودا كان هذه الكلمات في التقدم والتأخر في المراد من القابل والمقبول في تعيين الأول لا في أن الوجود هو المادة والمحياة هي الصورة
 وما يترب عليها فالحال كالمقام يقوم مصطلحاتهم وجببنا هذه وإن طال بنا الكلام بما يحصل به اليقين ومعرفة مذهب أهل الحق عليه
 وبنا حاجة هذه الكلام الحكماء الكلام عليهم السلام ولوا دعيت هذه بغير كفايدل عليها كان كل من مع هذا النكر حجة لنا أن يكون له ذكر
 عند أهل البيت عليهم السلام فاقول بالله المستعان أعلم أن كلام أهل البيت عليهم السلام متضمن لهذه الأمور بخصوصها وإن لم يكن عند أهل البيت
 بها خصوصاً من الذين يقولون الحكماء واصطلاحاتهم ولا سيما ما يعرض لكثير من أفعال الناس من تبعها أن كل الحكماء والعلماء ما قالوا به وما
 سمع منهم ولم ينقل عن أحد مع اطلاعهم على سائر أقوال الحكماء وعلماء خصوصاً الكثرة خصوصاً في قرآنهم ودرسهم ورواياتهم وروايات الأئمة
 المعصومين عليهم السلام ولم يطلع عليه غير واحد من سائر الثقات لأجل ما في نفوسنا أكثر من أن نطيقنا خصوصاً من الاستبصار المذكور لا أن
 أن أقول ببدلته كبر بعض البنا ومع ما ذكرنا أكثر من أن يقبل منه خصوصاً من كان شهماً بالعلوم وموقفاً بين العلماء وكلمة في الملوك
 وملاؤنا من ذلك ثم أقول كل ذلك باطل وهذا هو الحق فلا يقبله بعد انسب بخلافه لا من جهة النكتة الإلهية بده وأراد الله تعالى
 ولكل قال صلى الله عليه وسلم لا تسرقين ما لك اعلموا فكل ميسر لخلق وكل عامل بعمله في هذه وصية مني للناس في كل حق فيها
 ليتنبأ بالله ولا يوفق أعلم أن الوجوه خلقه الله لا شيء فليس كل ما في ذاته ثم أبرزه كالنار من الحجر والابصار من البصر والبدن
 والخطرات في كل هذه أمثالها لا بد من أن يولد بل سبق لهذا الوجود قبل حدوثه كقولنا فاول ما ذكره به مشيئة له
 فعل الله سبحانه كما قال الرضا عليه السلام انما المشيئة والآراء والابواب اسماؤها ثلثة ومعناها واحد وقوله عليه السلام لو لم يعلم
 ما المشيئة قال لا قال هي الذكر الأول تعلم ما الآراء قال لا قال هي الغيرة على ما يشاء الحديث والاختيار بالارادة المشيئة والآراء والابداع
 الله وإن ذلك هو الذكر الأول كثيرة هذا الخلق الأول هو الوجود الذي خلق منه ما شاء أن يكون مغايراً للمادة بل خلق منه شيئاً وهو كعصا أو
 الذي خلق منه الأشياء وهو المادة التي جعل منه كل شيء حتى لا ندخل به فافهم ومعلوم أن الله سبحانه اقام الأشياء باطلها كما في كلامهم عليهم
 يعني اقامها بما هي وما رتبا وصونها لا بشيء آخر هو مفعول وهو الوجود ولأن الوجود حقيقة الشيء فلو كان حقيقة الإنسان غير المادة التي هي
 الحقيقة الحيوانية والصورة التي هي الناطق لكان قولهم في حد الإنسان الحقيقي المركب من الذاتين الحيوان والناطق ليس حقيقة بل هي
 أو جازي مع اتفاق العقلاء على أنه حد حقيقي لتركيبه من الذاتين وهو عندهم بالاتفاق جامع مانع فإن الوجود المدعى حقيقة الإنسان
 غير الحيوان الناطق ويؤيد هذا أن العقلاء اتفقوا على أن مادة الشيء المعلقة التي هي مادة ذلك الشيء حقيقة منها هي فاندخل عليها لفظ
 من كقولنا خلق من تراب صنع السير من الخشب وصنع الخاتم من الفضة وهذا لا شك في هذا فافهم هذا فافهم قول محمد الصادق
 عليه السلام انما ملك الله تامة بروندين الله بالأخذ عنه وبولايته وبالبرائة من مخالفته وما خالف قوله قال عليه السلام ان الله سبحانه خلق
 المؤمنين من نوره وصنعهم في رحمة فالمؤمن أخو المؤمن لا بدمه أبوه التوراة والرحمة ثم استشهد بقوله جده أمير المؤمنين عليه السلام اتقوا
 فراسة المؤمنين بالله ينظر بنور الله قال الصادق عليه السلام يعني من نوره الذي خلق منه وقال بنوره الذي خلق منه هو الشك منه لأنه حاله في
 كنت حافظاً له بلفظه فشككت الكتاب بغير نوره أو بنوره ولم يكن عند الكتاب الذي فيه الحديث حاضر حال كتابته ولكن المعنى لا يختلف
 فانظر بعين بصيرتك وتدبر في قوله يعني من نوره الذي خلق منه الله بنوره الله بل هو الوجود أم غيره فان قلت هو الوجود فهو المادة لأنه هو
 خلق منه بل يدخل لفظه من عليه أن قلت هو غير الوجود فما هو الذي في مصر الوجود الذي ليس هو خالق زيد لأن الوجود حقيقة زيد ولا فعل
 الخالق لأن الفعل لا يتركب من الفعل كما أن الكتابة لا يتركب وجود الكاتب لا يتركب في المبدأ وهو الذي صنع الكتاب النكتة
 منه فقد تبين بطلان ما يطالب الحق أن الوجود هو المادة ونفهم أيضاً قول الصادق عليه السلام قال أن الله خلق المؤمنين من نوره وهو الوجود وهو المادة

وليس المعنى أنه خلق
 به ما شاء

جهة

حين

واما المهية فليست مقصودة بالذات اذ لا خير فيها لذاتها الا انما اجري سبحانه حكمه بان لم يخلق شيئا فورا قائما بذاته بل انما خلقه لادله
عليه بذكر الوجوه الحارث استقلال بذاته فلا بد من اجازة له فيستدل به لا بد من رغبة له ولان اجتماعهما يحصل الاختصاص
الذي به يقوم المحجة عليه على طرف التقيض بل وجوده ان تحرك سكنت وان قدم ففقد وان فعل تركت وان قبل دبى وهكذا وبالعكس في العكس
فهو خلد عام وذلك في ذاتها وفي افعالها ولا يحق له بدونها وبالعكس فوجب الحكمة ايجاز لانها امر الوجوه ان الطاعة التي هي مكل
الوجوه وفعل لا يمكن ان يتحقق الا بالتمكن من المعصية التي هي مكل المهية وفعلها فاذا امر بالطاعة طلب الوجوه من الشخص فعلها امره بواسطة
وجهه ووزيره الذي هو العقل وطلبت المهية من الشخص ترك ما امر به بواسطة وجهها ووزيرها الذي هو نفس الامارة فاذا فعل الشخص الطاعة
الماور بها بمكل الوجود ووزيره العقل وموافقا على الترك بمكل المهية ووزيرها النفس الامارة صحت الطاعة ولو عكس صحت المعصية ولو نته
فعل الطاعة ولم يقدر على تركها لم يتحقق الطاعة او عكس لم يقدر على تركها لم يتحقق المعصية وتم النظام وصلاح التكليف والتوان العقاب
على ثبوت التمكن من الطاعة والمعصية اللذان هما في النظام المخرج ولا يتم هذا ولا يصلح الا بايجاز الشخص المكلف على هذا القطع فلهذا
كان ايجاز المهية ثانيا وبالعرض لا نهائيا بل يقوم المقصود المطلوب لكن قوله غير لنا في الارادة لانه يقول وجد الوجوه اوله بالذات و
المهية ثانيا وبالعرض لا يجعل واحد من قول وجد الوجوه اوله بالذات المهية ثانيا وبالعرض ليس بجعل واحد لان اختلاف الانواع
على اختلاف المؤثرات بل كانا باربعة جعلان ولا جعل الوجوه ثم خلق مشياع هذا الجعل جعل المهية ثم خلق مشياع جعل المهية جعل
الثلاث ثم خلق مشياع جعل الثلاث جعل الزام المهية للوجوه وبين ايجاز كل جعل منها بنفسه بين الجعل الاخر الذي خلق مشياعه كغير
عاما يارب عز جارك وجل ثناؤك ونقدت اسماءك ولا اله غيرك يا كريم فقد اتفق اللفظان واختلفت الارادتان واما قوله فاما بالحققة
على ما بالجواز فيمكن تصحيحه على ما ذكرنا فان كون الوجوه حقيقة للماهية لتكون تقدمه عليها من هذا القبيل مما لا اشكال فيه عندنا على الاحتمال
الثلاثة احتمال المصروف موافقه من ان حقيقة الشيء هو الوجود كما قال فيلستون حقيقة كل شيء هو وجوده الذي ترتب عليه اثاره وقابلية
ان الوجود هو الوجود كما ان المصنوع بالحقيقة هو الاضافة انتهى ومحصل عباراتنا في هذا الكتاب يختلف المعنى منها ان الوجوه المحمول على الوجوه
ولمهيته بسيط او بالمعنى العام ونحوه من هذا المحمول على قوله لا تجوز ذلك الموضوع الحقيقة ومنها العارض عليها في الدهن الذي هو ظرف
التحليل ومنها ما اخذ من مفهوم اللفظ الى غير ذلك والاحتمال الثاني عندنا هو ما اذا اردنا ان لا نعقل المصنوع فانه يجاز للموضوعات فلهذا
الثالث هو ما اذا اردنا به ما سلكه في ضميمته بالمهية بلحاظ انه موافق لجواز حقيقة ما يلحاظ انه نور الله واثار الله وقد تقدم وباعتبار هذه
الاحتمالات الثلاثة يكون تقدمها عليها تقدم ما بالحقيقة على ما بالجواز قال سوال نخرج قد نصو للوجوه وشك فيكون موجودا ام لا فيكون
وجودا ثم وكذا الكلام في وجوه الوجوه وينسلسل فلا يحيط بان يكون الوجوه اعتباريا محضاً اقول اور هذا السؤال الشيخ انه في
حكمه الاشارة في التلوين بان بناء على اصله من الاعتراف بان محله الدهن هو اذ رده عندنا وامل على قولنا فلا يتوجه السؤال اصلا اذ لا يتصور
شونه ويحققه عندنا خارجا لان طه الذي لا يكون لا منسجما من الخارج وقد قدنا بينا ما اوردتها القطع والوجدان على هذا الاشكال من
انك لا تقدر ان تصور شيئا رايته قبل يوم التصو في مكان وفيه ووقتها بان تلفظ براه خيال ذلك المكان الروية ووقتها فترى شيئا
المصو بهينه وصغره التي رايته عليها في كل زمان ومكان لا تذكر بان تصوره الا ان ترى شجرة هنا في تلك الهيئة فتنتقش صورته في خيالك
ولا تقدر على تصوره بدون ذلك وهذا هو الدليل على ان جميع ذلك المصو في الدهن كمال انتزاعي فمن ادعى انه اصل فطلب من ان يتصور شيئا رآه
في الزمان السابق من غير ان يلتفت الى مكان وفيه ووقته فان قد قد ان يدعى انه غير منسج وانه لم يقدر فليعلم انه منسج وهذا خارجا فجميع
الاذن لها اما كان في ذهنه كمال الاشياء القويمة بها المستمرة بالله واما على قول غيرنا فاسوال متوجه لانه اذا تصور الوجوه لا يعلم
مل هذا انتزاعي ام لا والاصل انه اصلي فاذا تصور الوجوه فان كان موجودا في الخارج فلا الوجوه وجوده ونقل الكلام الى وجوه وينسلسل ويؤيد
وان لم يكن موجودا ثبت المطلوب هو الاعتبار وبطل المدعى الخارج نعم هذا السؤال لا يرد على خصوص قول المصنف لانه اكثر عبارة لا تقدر

وليس غاير له وعدم بعده من الاشراق يوجد في اوجده المعلوم ولا مطلقا ان كان المعلوم صورة فالعلم بها حصولها الذي
 هو ذاتها والاشراق نفس ذلك الحصول في الذهن وان كان غير صورة ففي مكان حصوله عند العالم ان حصوله عند وجوه نفس لا وجود
 خاصة بمعنى ان وجوده للعالم صفاير لوجوده في نفسه بل هو شيء واحد وانما غاير كونها للعالم لثباته في الغايرة وان حصوله للعالم نفس وجوده في نفسه
 بمعنى الوجود في نفسه وانما الموجد وجوده للعالم بناء على الغايرة كما ذكر المصنف فيما سبق من ان وجوده في نفسه حلوله الجوهر لا غير بل
 ما قلنا هناك والحاصل العلم بكل شيء حصوله في نفسه بهيول حصوله كذا والكذا الان هذا غير ما سوبه هو فالعلم بالصورة وجودها
 في نفسها وحصولها في الذهن العلم بذلك الصورة وجوده وحصوله في العالم بما هو به هو وكل هذه علوم اشراقية لها عند العالم بها تثبت
 بثبوتها وتلحق في نفسها الان الشيء يثبت بنفسه في نفسه ثبوت زيد بما هو موله علم اشراق حصوله للعالم به وهو عينه له به فالاشراق
 الحاصل للعالم والحصول هو وجوده وحقيقته لم يحصل للعالم شيء غيره لا ظاهرا ولا باطنا انما هو حصول للعالم حين حصل للعالم حضور
 عنده فقد حصل للعالم وحضر عنده فهذا العلم الاشراق الحصول حصوله فانه عظيم الشأن رفيع المكان ثابت الاركان قد انطقت اركانه
 اكثر لانها واسئلوا الله فضله ان الله كان كرميا فانه لا ينال الا بتوفيقه لمن اطاعة الله وقوله وبيع الايمان في موته في نفسه
 امتناع حصوله لانها وعدم كونه الا بالعلم الحصول الاشراق الذي هو عينه من وجوده المعلوم في الاعيان لا يبقى شيئا في تحققة ثبوت
 خارجا وكل هذه الأدلة غير ملزمة لاعتنائها اقناعي ومنها معاصرة ومنها مغلطة وليس قولنا هذا صحيحا القول اهل الاعتناء فانه ليس قولنا معتبرا
 وانما قولنا مرجحة النظر في هذه الأدلة قال والاول به هذا السؤال ان يورد الزمام على اقراره بزيادة الوجود على المهيبة مستدلا بما ذكر
 من اننا نقل المهيبة وشك في وجودها او نقل عنه ولعمري غير المشكوك فيه او المعقول عنه فالوجود زائد على المهيبة لكن على ما حققنا في
 الاصل من ان الوجود غير زائد على المهيبة وليس رضاءا خارجيا ولا ذهنيا لا بحسب التقليل كما اشارنا اليه في هدم الاساسات اقول ينبغي
 ان يكون هذا السؤال الزمام ليقال بزيادة الوجود على المهيبة كعوض المشائير القائلين بزيادة الوجود على المهيبة وتحققه خارجا مغايرا لها عارضا عليها
 وبما اجبنا وحققنا من كون الوجود غير زائد على الوجود ولا على المهيبة انهدم الاساسات اسما الا يرد بهذا السؤال واساس المورد عليهم القائلين
 بالزيادة واساس القول بزيادة الوجود بزيادة المهيبة واساس نفس السؤال واساس زيادة الوجود مطلقا يتبع على المصنف هو ان
 صحة رضاءها بعد التحليل وصحة التحليل منفتح على انهما شيان في الخارج ولو سلم دعوى الاتحاد فاما ما اورد من ان لا يستلزم الاتحاد
 الحقيقي في الاتحاد الحقيقي لا يعقل الا في البسيط الله لا يحلله العقل في الثالث الحاصل من المشائير وهو غيرهما ولا يستلزم باسما ولا يحلله
 العقل الا بطا ما قبل الاتحاد وهو اننا على ان الحلالين في الذهن ليسا هما الحق في الخارج لان الحلالين عرضيان والا لكان الحقيقة ذهنا وقد
 قدم هذا وما لا فراجع قال سؤال لو كان الوجود في الاعيان لا يخرج فيكون كيف الصدق في الكيفية فيلزم مع طرفة عين ان الاستلزام
 للدور والتسلسل كون الكيفية اعم الاشياء مطلقا وكون الجوهر كفيها بالذات وكذا الكم وغيرها اقول يريد ان الوجود اذا كان في الاعيان انصفه
 للماهية والجوهر ان يكون صفته كيف الموصوف لو كان في الاعيان لكان يقع صفته ولا شيء من الجواهر يصح ان يقع صفته وقيل عليه ان اراد الحقيقي
 التصغير وان اراد الاشياء من معنا الكبرى فيتحمل ارادة الحقيقة ويكون حكم الفصل فلا منع للتصغير ويرد على هذا ما اورد سابقا على فرض تقدير الوجود
 الله هو الماهية من عدم يتحقق فرض التقدم فانها ان كانت موجودة بنفسها كما هو على القول بغير التقدم والافان وجد بغير التساوي بطل الفرض و
 بالتساوي يمنع وقد تقدم فلا دور ولا تسلسل وقوله يلزم على جوهه خارجا كونه كيف الصدق بغيره عليه كونه في الحالة المتخيز وكون الكيفية اعم
 الاشياء الصدق على جميع الاشياء اذ هو الوجود وكون الجوهر كفيها بالذات وكذا اثر المقولان وهو خالف المعروف عندهم وقوله وكون الجوهر
 كفيها بالذات حراز عن كونه كفيها بالعرض كما هو عند اصحاب في طرف التحليل وعندهم وقيل اورد حقا الاشراق على المشائير في نظر الله ما يلزم كلامهم
 من ان المجهول بالذات انما هو الوجود المهيبة فحيث هي غير محبولة ومن المعلوم ان هذا النظر وارد على المصنف ان هذا رايا كما يأتي فيما قبل
 وروده عليه ولما بعد قوله حقا الاشراق بالنسبة الى المشائير قال جواب الجوهر وكيف غيرهما من القولان من ان تمام المهيبة رضاء

حينئذ
 الموضوع

كلية تكون جنسا وعاذاتية وعرضية وتحقق الوجودية هي عينية وتوابع شخصية غير متحدة تحت كل ذات او عرضية الجوهر مثلا
 صفة كلية حقها في الوجود الخارج ان لا تكون في موضوع وكيف كلية حقها في الوجود الخارج ان لا تقبل القسمة ولا القسمة وهكذا
 مثل المقولان فسقط كون الوجود جوهر او كيفا او عرضا اخر لا غرض **اقول** هذا جواب لقول السائل لو كان الوجود في الاعيان
 في معنى ان الوجود غير هذا الاشياء فان الجوهر والكيفية مثل المقولان من اقسامها الكلية والصفة غير الوجود لانها جميعا قسامها كليتان لا يمنع
 من قبول الكثرة فان هذه المقولان كسائر اقسامها متماثلة كلية تكون جنسا وانواعا ذاتية وعرضية ووه ذهنية لا خارجية فلا توجد
 الا في افرادها على قول بخلاف الحقائق الوجودية فانها متحققة في الخارج بانفسها ولا تدخل في شيء من اقسامها الا بعوارض ابتراعية ليست من حقيقة
 الوجود وانما هي حكايات عن تلك الحقائق الخارجية واظلم لها ومنه الحقائق الخارجية مضائق لتلك المفاهيم الذهنية ومنه المضائق
 هي ذات عينية اي حقائق ثابتة بذاتها في الاعيان الشخصية لا تندرج تحت كل ذات ولا عرضي بان تكون جزئية ثم في كلام السائل بقوله ليس
 بجوهر فيكون كيفا بان الجوهر لا يعمل بالموضوع ليكون كيفا لان جوهره عدم الحلول في موضوع ولا يريد به كون الوجود جوهر الان الجوهر ما صفة كلية
 لكنه الخارج يكون محلا للاختلاف في العرض في الخارج عدم قبوله القسمة ولا يرد ان الوجود عرض لعدم قبوله القسمة لان العرض صفة كلية
 فهما متماثلان في الوجود متماثلان في الافراد من اجلها الاخر بهذا الاعتبار سقط حكم الملازمة في السؤال فانه وارد على غير وجهه **قال** وقد
 مر ايضا ان الوجود لا جنس له ولا فصل له ولا سجن وفصل ونوع وشئ ولا عرض تمام ولا خاص لان هذه الامور مقسمة الكليات وطاهم من الخصائص
 العامة والمفهومها الشاملة وهو معنى الوجودية المصدبة للاحقيقة الوجودية ومقالات الوجود عرضا رتبة المفهوم العام العقلي وكونه عرضا انما لان
 المحل على الماهية **اقول** قد مر ان الوجود لا جنس له ولا فصل له في كلامه قد مر هناك ايضا طائر وعليه كك مرات لا يكون جنسا شئ ولا
 فصل له في هذه الكلام عليه وقوله وما هو من الاعراض العامة في قوله للاحقيقة الوجودية الامر **قال** هذا في هذا الا انه يخلط بعضها ببعض
 فيما وقد ثبت هنا عليه هذا وقوله ومقالات الوجود عرض الخ في قوله هو اما المشاؤون فمنهم انه عرض في الخارج للهيئة الخارجية وقد صرح به ان
 مقالات الوجود متحقق في الخارج منهم مقالات بان تعدد الماهية كالمص ومنهم مقالات انه عارض عليها كجاعة المشاؤون ومن المتكلمين ومنهم من قال بانها
 معرض للماهية كالصوفية فليس كل مقالات الوجود عرضا رتبة المفهوم العقلي العام **قال** وايضا الوجود في الاعراض لا في جوهرها في نفسها
 وجوهرها موضوعها واما الوجود فهو بعينه وجوهره في الموضوع والاعراض مفقودة في تحقيقها في الموضوع والوجود لا ينقصر في تحقيقه في موضوع
 بل الموضوع ينقصر في تحقيقه الى وجوده والحق ان وجود الجوهر جوهر بعينه جوهرية ذلك الجوهر لا بجوهرية اخرى وجود العرض عرض بعينه عرضية
 ذلك العرض لا بعرضية اخرى كاعتبار الخالق بين الماهية والوجود **اقول** هذا الكلام ليس جوابا اخر وانما هو من تمام الكلام الاول وانما قوله لا في جوهرها
 اي لا في الاعراض في نفسها وجوهرها موضوعها فقد تقدم الكلام في الاستشهاد بقوله والوجود لا ينقصر في تحقيقه في الموضوع هو على عام مر في الجملة لئلا
 بأس ان ليس حكم العرض ولما في فضل ان مر في ان يطلب في فقد قدما بعض شيئا ما مفرقا من ان الجوهر جوهر موضوع والعرض عرض في كماله
 ما يفيد بعض كلامنا وقوله ولحق ان وجود الجوهر جوهر بعينه جوهرية ذلك الجوهر الخ وان كانت الارادتان مختلفتين وان كان كل شئ مكونا من مركب
 من وجودين موصوفين بالوجود بالمادة وصفته فتميز الماهية والانفعال بالصورة وان لم يخلق الله في سائر الاكوان شيئا بسيطا حقيقيا ولا
 الذي اراد من الدلالة على ضرورة اثبات وجوده **قال** الرضا عليه السلام في كتابه في بيان ان هذا الانفعال والصوت من المركب الجوهر مركب من شيئين
 هذين الجوهرين وفيه بالصورة الهندسية المشتملة على جميع الشخصات من الاعمال والاقوال والاحوال والاعتماد والاشغال والارتداد والباطنة من
 الاجابات لعدو الله عز وجل ومن الاستعدادات والمكان والمعارف والعلوم والافعال والاكل والشراب والرزق والنسب والقبيلة ومن الجمل
 كالطول والعرض وغيرها والمقدار والكم والكيفية والجملة والمكان والوقت والرتبة واقسام الوضع فكل هذه وما اشبهها اجزاء المركب منها
 مقبول وهو الوجود والمادة ومنها قابل وهي هذه المذكورة وما اشبهها وكل هذه يتوقف ظهور الشئ على جميعها في عالم الاعيان وانما
 المقبول في الذات على القابل وانما في الظاهر فكلها سطر الكلام انما في الجوهر اما في العرض فحكم الجوهر في كل ما ذكره يزيد على الجوهر شيئا

الجوهري ولو لا اعتبار في بعض الوجوه الا انها في العرض بنسبة عرضية كانه في الجوهر بنسبة جوهرية فمدقاريا في باطن الصنع على قدرته
 ما نرى خلقا من خلق الخارج البصر هل ترى من فطورك ارجح البصر كثر من ينقلب اليك البصر وهو حير وتولده والحق ان وجود الجوهري
 جوهرية ذلك الجوهري لا يجوز من غير اخرى الخ جميع الا ان احوار الواقع غيرا ارايه فان الواقع ان جوهر الجوهري هو ما به الجوهر وهو مركب من جوهر
 مع جوهر موقوف وبالمائة اعني الحصة الخاصة به بنسبة وجود صفته في الصورة اعني الحصة الخاصة به في فصل الحصة منه اذا كان المركب
 شخصيا مفرا بنسبة المركب ان كان ضا كما ذكرنا لانه موجود مثل الجوهر الا ان نسبة الجوهر بنسبة الواحد البشري لوجوده من
 النسبة الثانية من الجوهر لانه صفة الجوهر في كل شيء ما به يتحقق ويؤشك ان الملائكة والصورة او ليس شيء غيرا يتوقف تحققه عليه غير خارج
 ما ذكرنا في المائة والصورة الجوهرية في المراتب اخيرا في العرض من اجل ذلك قبل ان حقيقة وجود العرض حلوله الجوهرية قد بينا بطلانه
 يتبين في الاصل ان كل نوع من انواع الخلق من المخلوقات والاعيان والجواهر والاخر في كل شيء صحيح ان يعلم وتاميل ان يتبين
 فانه مخلوق خلقه الله لا شيء ليس بحدث وكل حدث خلقه الله فله مائة بنسبة تحققة من مقام الصنع فانه كل شيء من فناء الجوهر مركب من جوهر
 استقلالية مادة العرض عن صفته في مستقلة في انفسها بنفسها الا انه صفة ومادة من نوع الصنع وقوله وقد علمت الحال بين الهيمنة وجود
 يريد ان قولنا ان وجود العرض الخ في وجوده غاوض لوجود الجوهر كانه غاوض للجوهر في ذلك مثل نسبة وجود الهيمنة بالنسبة الى وجود الجوهر يعني ان وجود
 عارض على جوده وبذلك الكلام قولنا اجمع واقبوله فهو غلط لا يبريد ان الهيمنة لا وجود لها اصلا وليس بممكن ان لا يتبعية جعل الوجوه اجل
 واحد كانه الوجود كان به الهيمنة لا يجعل عارض جعل الوجوه في انفسها لانه لا يتم في الجوهر ومما غلط فاحش لا يصح مركب من جوهرية وجود
 متحقق اما هيمنة عنده فليست شيء الا في ظرف التحليل عند الاعتبار فليكن هذا وجودا وليس لانه الهيمنة هي الانية ومما في الذهن انما واعتبارا
 لو فرض ان ما فيه حقيقة الشيء فانما مجردة عن العوارض الخارجية او الفارق عنده بين الذي هو الخارج عن الوجود لا يتبعية عليه الاحكام والادراكات
 وقد تروا ان الوجوه غير محض فلا يصد عنه المفاهيم ولا شيء من الكاروان في الشئ في تلك المراتب الهيمنة وميولها فان المص لا يصد عنه
 شيء من المفاهيم المتصور الا انه في الخارج وجوده في الجوهر كانه غير محض لو كان ذا حقا لما قال بامثال هذه الادهام واما عندنا فلما جعل خاصا
 غير جعل الوجود الا ان ما به جعل عارض بل جعل مثل قولنا في وجود العرض فانه وجود عارض على وجود الجوهر كانه الجوهر مريض عليه فلهذا معنى
 قولهم ان الوجود لا يولد ان اي جعل ابتداء الهيمنة ثانيا وبالعرضي جعله لا جل يقوم الوجود ان الوجود لا يقوم بدون الهيمنة ومثال التلابة
 وبالعرضي في اشترى الفرس بدينار راجا بالكلية الاول وقبوله في قولنا فاشترى الاول والادان كاجرة الى الركوب ثم انها محتاج الى الجلي فاشترى
 بدينار راجا بالكلية الاول وقبوله في قولنا فاشترى الاول والادان كاجرة الى الركوب ثم انها محتاج الى الجلي فاشترى
 كانه الجاد الوجود موجودا لانه لا يقد على الاستقلال في الظهور وبذلك الهيمنة فليكن يقوم به في الظهور وهي متحققة في الخارج معاملة للوجود
 فمنه تصدق الطاعان به في فعلها المكلف فيترك المعاصي منها تصدق المعاصي بها في فعلها المكلف فيترك الطاعان والشئ مركب منها وهما
 متمايزان تمايزهما كالظلمة المازجة لنور السراج الا ان كل اربعة من السراج ضعف في ذلك ابعده من قويد وكنت بعكس في السراج فكذلك
 الوجود في الشخص كل اربعة في فعله واشتد ذلك ابعده ضعف في الهيمنة والعكس هذا معنى قولنا ان كلامه على معنى ما نريد صحيح لا ما يريد واحصل كلامنا
 رفع لما يتوهم من قوله ان الوجود اجنل ولا فصل في سائر غير ولا فصل في عرض الجوهر فان انا لا نريد بذلك نفى جوهرية وانما نريد اننا الله
 وبساطه وعموم مع تشخصه قال سؤال اذا كان الوجود موجودا للماهية فله نسبة اليها بالنسبة ايضا وجوده في الوجود والنسبة نسبة الى غيره
 وهكذا الكلام في وجود نسبة النسبة فيسلسل **اقول** هذا السؤال اورده الشيخ الهمذاني في حكمة الاشراف على المشايخ وفيه الزام لهم على ايام التسلل
 الا ان ملجوا الى ان ما سألوا النسبة من الاشياء تلامر حصول النسبة خارجا ولا يكون بين الاشياء الخارجية نسبة لو اريد منها ههنا عدم ترتب الاشياء
 على الامور الداهية في الخارج لكن النسبة نفسها لا يلزم لنفسها نسبة لانها اذا كانت باعتبار نسبة رتبة على نفسها وهذا التلجاء في الحقيقة قوي
 فيها الا اعتبارا لا يريد عليه السؤال المصنف في ورده على قوله محتمل ان يرى ان النسبة لا توجد بنفسها فاذا تسلسل لزم التسلسل في الوجود فاجابة

الله قوي

بقوله بواب ما من الكلام يكفى لاندفاعه ولو لم يكن عين الحقيقة خارجا وغيره في الذهن فلا يثبت بينهما الا بحسب اعتبار عند الاعيان يكون النسبة
 وجوبية بينهما بالذات غير ما بحسب اعتبارا وشكلا التسلسل ينقطع بانقطاع الاعيان العقلية وتعلم كيفية الارتباط بينهما عند النظر
 اقول ما من الكلام يكفى لاندفاع قول المصنف لان دعواه انما هو بالبرهانية الخصم فهو ياول المصنف اعلم ان الحكم المستدل الملائم في تعليلاته
 على هذا الكتاب نقل ما اورد المحقق الايجي من اوردته وانا اجبت نقل كلامها لفرضه بما اذكر بعد ذلك بعض ما يتعلق بكلامها فان قلنا قال
 وضع اشكال اعلم ان الفاضل الحق الايجي قد اورد في هذه الاشكال اورد علم انه من عظم الاشكال ان يقال في كتابه المسمى بشوارق الالهام قد صرح
 قائمهم بان الوجود ليس الا نفس تحقق الحقيقة لا ما به تحقق الحقيقة وهذه قاطبة ان التحقيق مفهوم واحد بل هي التصوف ولو كان الوجود قد يجب ان
 يكون هو ايضا نفس تحقق الحقيقة المختص لا ما به تحقق الحقيقة المختص وكل ان فرض محققا لا يمكن ان يكون له خصوصية في نفس التحقيق فان
 معنى التحقيق واحد جميع التحققات لا يمكن ان يتخصص الا بان يكون تحقق هذا وتحقيق ذلك وهذا تخصيص حاصل بمجرد الاشياء العامة وتحقيق
 بذلك التحقيق بل هو مكنى الحقيقة فليس للوجود لا حصص متكررة بالاشياء المتكثرة وهذه الحصر ليس في نفس مفهوم التحقيق مع
 الاضافة الى الحقيقة انتهى كلامه رفع مقامه حاصل الاشكال ان هذه الطائفة يقولون بان الوجودات حقائق متخالفة متكررة بانفسها لا بمجرد
 غرض الاشياء ويقولون بان الحقيقة خارجة عن تلك الوجودات فهناك امثلة في مفهومه وجود حصة معينة باشتغال الحقيقة والوجودات
 الخاصة المتخالفة ونسبة الاول الى الثاني فظهر للذات الى الذي لا ينفك فان الوجود المطلق داخل في حصة الحصر ذلك المفهوم مع قيد الاشياء
 ولكن خارجا عن الوجود الخاصة عرضتها بالنسبة اليها كما مر سابقا والى ان يلزم عليهم ان يقال ما اعرفوا به من تلك المقدمات ان يكون
 الوجود الخاص لا الحصر فيكون خارجا عن جميع ما نقل عنهم وبالجمل على ما قال يلزم عليهم ان يكونوا قائلين بالسنا قضيه هذا هو الاشكال
 ويقولون في دفعه ان الوجود الذي ليس الا نفس التحقيق لا ما به تحقق الحقيقة هو مفهوم الوجود العام البديهي الذي هو من ثوابه المقبول بالمعنى العام
 الغير الذي قالوا به وما تحقق به الحقيقة لا بانه امير بضم الهمزة فيصير موجودة بان يكون صفة موجودة في الخارج منضمة الى الحقيقة في كماله
 السواد بالقياس الى الجسم فانه باطل ضرورة بل بان الوجود بذاته موجودا حقيقة متحدة به وموجودة بنفسه لا بغيره كما مر في كتابه في التحقيق
 به الحقيقة في التحقيق ايضا بمعنى انه يتفرع من حقائق ذاته ولهذا يحل عليه فلا اشكال اصلا في هذا انتهى كلامه في تعليلاته واول ما قول المحقق الايجي
 في تصحيح قائمهم بان الوجود ليس الا نفس تحقق الحقيقة فليس يصحح الاكثر من غير ذلك على وجوده منعقدة نعم بعض اطلاقهم بانهم يراهم ذلك
 واما ان يذهب قاطبة بان التحقيق مفهوم واحد بل هي التصوف فصحح وتوحيد الاشكال مبنى على تسليم انهم لا يعنون بالوجود الا التصوف وغيره
 ثابت بل المعروف من اطلاقهم انهم يطلقون الوجود ويريدون بمرارة التحقيق تارة المعنى العام تارة البسيط وتارة المطلق وتارة الحقيقة الى غير ذلك مما
 توجيه حنا التعليل في الاشكال بان هذه الطائفة يقولون بان الوجودات حقائق متخالفة متكررة بانفسها لا بمجرد غرض الاشياء فان نقل عنهم
 ومنهم باطل فان الادلة العقلية والعقلية تفيد على جهة القطع بان تلك الوجودات انما تعدد وتمايزت بانفسها من الاشياء بل لم تحقق الا بذلك
 وان الحقيقة داخل فيها واما المطلق فاذا اريد به المفهوم كان غارضا وان اريد به المصدق على قول بعضهم فهو داخل وسنرى تفصيل ذلك في محله
 كلامنا في هذا الشرح ان شاء الله تعالى فاضافة الى بعض ذلك ان الوجود المطلق داخل في حصر الحصر ذلك المفهوم مع قيد الاشياء
 فالحق في ما ذكرنا في قوله يلزمهم بناء على ما اعرفوا به من تلك المقدمات لا تكون الوجود الخاصة لا الحصر فيكون الوجود الخاص في الخارج
 جوابا لها وشخصاتها هي حصر محله لا حصر خيالاتها من كل الاشياء وقد قدما الاشياء لا بقصدها بل بقوله وقوله في دفعه الى قوله في
 الاثم صحيح كذا قول المصنف في قوله ما لو لم يكن الوجود حقيقة على ظاهره وانما في نفس الامر قد قدما ان الوجود حقيقة هو الوجود الخارجي باعتبار
 وقوله لا بانه امير بضم الهمزة فيصير موجودة بان يكون صفة موجودة في الخارج منضمة الى الحقيقة في كماله
 موجودة في الخارج كما بقوله بعض المشايخ في تفسيره ليل في قوله بان الوجود بذاته موجودا حقيقة متحدة به وموجودة بنفسه لا بغيره قد تقدم الكلام عليه
 فانما دعاهم عن غير ذلك لان الوجود هو المادة المطلقا واما ان يثبت في المادة والقوة وحاصل الاشياء وكل شيء فان قيل بانه صفة غرض الحقيقة

انطوى

اذه

وحقيقته فهذا كلام مقبول الا انه لا يكون أصلا للشيء ولا كمال للشيء بل كمال بعض الشاين من قبل بل هو الأصل لكل شيء وهو غير المادة والموت في عين
بمعقول الالهي غير ولا فيهم بل الواسعوا عند اجابوا بان لا تذكر العقول والحاصل ان الخصم لا يسلم لهم ولهذا قال بعض ان صفته روحية واخرون
انه صفة اعتبارية ذهنية وغير ذلك واستجبت لك انهم كلما طلبوا لم يجدوا غير اعتباري او مصدق والدليل على هذه التحيل قول صاحب
العليقات ولهذا جعل عليه لانهم صناعته من جهة المدلول لا لفظا بل لفظا لفظية وكفايم وضعتا ترتيب الكلام وكلها
لا تفسر من حيث شيئا مثل ما اورد بعض المتأخرين على قول الحكماء ان حقيقة الواجب لذاته في الوجود الحرة اسئلة الاول ان الوجود حقيقة روحية
اما ان يكون مقتضيا لمقتضى او لا يكون فان كان الاول لم يكن وجودا واجبا لذاته مقارنة للمقتضى وقد مر بطلان ذلك في المثال ان يكون وجود
الممكن غير متناه في الحقيقة وهو محال وان لم يكن الوجود مقتضيا لاحدهما فيكون كل واحد منهما محتاجا الى سبب فيحتاج فحجة الوجود الواجب
سبب لكل محتاج الى سبب يمكن بالوجود الواجب لذاته مكن لذاته مقتضى والثاني والثالث بهذا التطفنا مل قولهم ان كان الوجود مقتضيا لمقتضى
لزم ان يكون الواجب لذاته ان لم يكن مقتضيا لزم ان يكون الممكن كذا فهل هذا الا ان الوجود حقيقة واحدة للواجب الممكن والحاصل انهم اوردوا
التفكيك قال المشعر الخامس في كيفية اتصاف الحقيقة بالوجود وتقول لو كان الوجود افراده في الحقيقة اسئلة الحاصل ان
ثبوتها من جهة حقيقة فرعها على ثبوتها على القاعدة المشهورة فيكون لها ثبوت قبل ثبوتها كما مر فاعلم انه لا خصوصية لورود هذا الكلام
على عينية الوجود بل وروده على انزعامة الوجود اشكال لان الوجود عين الحقيقة على تقدير العينية فلم يكن بينهما اتصاف بالحقيقة وغيره على
هذا التقدير فيكون صفها اقول يريد بكيفية اتصاف الحقيقة بالوجود شيئا ما اتصف به الوجود او شيئا ما يريد من قولنا بل لا تلتزم
الاول اوفوقه بل انهم فصوروا ان لا غنى في ذلك على سبيل المعارضة والمنع يقول لمرجوزتم اتصافها بالوجود ذلك يستلزم تحقها باقبل
الوجود قبل الاتصاف والاول والاراد لو كانت الوجود افراده في الحقيقة اسئلة الحاصل انهم في ان الثابت من مفهوم الوجود والحصل من انما هو
الحصل الذي تغير كل حصة باضيف اليه واما ان لا افراده في الحقيقة بذاتها فمراد من قولنا فلا لا ثبت في مفهومها الحقيقة لكان ثبوتها فرع على ثبوتها
كما هو مقتضى القاعدة المشهورة من ان ثبوت شيء على ثبوت شيء لا يثبت له الشيء الذي يثبت له الشيء فنكون ثابتة قبله ولا ثبوتها بدون فيكون لها ثبوت
قبل ثبوتها كما مر ويلزم التسلسل او ثبوت الشيء قبل نفسه ثم ان اتصاف الوجود بمضمنا وصيرها فافاض في الزايم بان هذا السؤال ليس ردا على خصوص
قولنا ان يكون الوجود عين الحقيقة خارجا بل يريد عليكم على قولكم بالانزعاع لا تلتزم قولنا بالاعتناء يكون اتصافها بالانزعاع العقل بغير وجودها اتصافها
بالحقيقة قبل الاتصاف واذا اتصف بغيره في وجوده بالحقيقة ولا يلزم تقدم الشيء على نفسه بخلاف قولكم بالاغتناء فانه فيها وبالحقيقة عندكم
فاتصافها بالذي لم يزل من تقدم وجودها على وجودها فاعلم عليكم هذا اشكال فيما يجيبوننا به فهو جوابنا لكم وهو قولنا ان الوجود عين الحقيقة يعني صفها
فلم يكن بينهما اتصاف بالحقيقة وهو غير هذا التحليل العقل فتصغير بعد متحققها بالحقيقة واما اشكال كيفية الاتصاف على فرض المعاينة لان
الحقيقة بالوجود يعني به تحقق على تقدير ان يراد به الكون المستلزم فان تقدمها عليه بحسب مطلق الكون والحصول على مطلق الكون والحصول ان يلزم
من تقدم كونها على كونها فلذا قال فيشكل كيفية الاتصاف بها لان اتصاف الحقيقة بالوجود على تقدير ان يراد به الكون المستلزم مصداقا لغير
حصول الحقيقة والحقيقة باي اعتبار اخذ كان لها كون مصداقا فلا يتصور تقدمها بحسب مطلق الكون على مطلق الكون بخلاف ما اذا كان الوجود
حقيقيا والماهية متحصلا عقليا غير وجودنا اقول يعني انه يشكل عليهم كيفية الاتصاف لان اتصافها بالوجود على تقدير ان يراد به الكون
المستلزم مصداقا الى مصلان ذلك الاتصاف نفس حصولها لانهم اذا لم يريدوا به الكون المستلزم لامناس لكم عن الحقيقة ان المراد اما به الاتصاف او
ما به التحقيق فاذا لم يتم المعنى المستلزم باي اعتبار اخذ الحقيقة ذهنية او خارجية كان لها كون مستلزم لا يتصور تقدمها بحسب مطلق الكون على مطلق
الكون بخلاف ما اذا كان الوجود امر حقيقيا والماهية متحصلا عقليا في وجودنا فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لان ما به التحقيق غير ما به الاتصاف واما
بالجواب الخامس للاراد اي قوله ضمننا جوابكم لنا انما الزمانكم هو انكم جوابنا لكم عا اوردتم علينا قال لكن التحقيق بالحقيقة ان الوجود اسئلة
كان عينيا او عقليا انفس ثبوت الحقيقة لا حقيقة وجودها لا ثبوت شيء لوجودها بل هو عين في الحقيقة في نفسه واما في القاعدة المذكورة فتكون

ما
المقتضى

شيء لا يشوبه شيء في نفسه فقولنا زيد موجود كقولنا زيد لا تجري فيه قاعدة الفرعية **اقول** سدا هو الجواب الصحيح ودون
 القاعدة المشهورة لا يدخل حكم الوجود فيها لأنها انما تتناول ما كان من غير اعتبار وجوده مع الهيئة في الخارج شيء واحد فلا يدخل تحت القاعدة
 المشهورة واعلم ان المصنف قد اثبت في عنوان كلامه هذا كون وجوده صفة فقال الشعر الخامس كيفية انتم الهيئة بالوجود كذلك في لوجي لا شك
 على الخصم وليس على وجه الحكاية بل ظاهر كلامه ذلك على تقدير ازالة الكون المصنف وكذلك حكم التحليل الذهني فانه قد اثبت لها وجودا ما قبل
 الحل الذهني كما اثبت اليه في السابق وكذلك قوله في هذا الشعر للماهية تحصل عقلي غير وجودنا على ما عندنا وهذا في هذا الجواب الذي ضاه
 بقوله المحقق بالتحقيق نفى ذلك بسبب الدليل عندنا ولا في قطعية وان كان لا يريد الا القطع بقوله ان الوجود سواء كان عينيا او عقليا امر
 بثبوت الماهية ووجودها وما لا اشكال فيه عند الخصم فان الخصم ايضا يقول ان الوجود نفس ثبوت الماهية والمصنف يريد الا اتحادا لا يريدها ان يكون
 ومحققها اي وهو لا نذكرها باعتبارها مفهوما مغايرا للمفهوم بثبوتها كان غارضا لها في الخارج كما هو غارضا لها في الذهن والمصنف لا يفيده قولها
 فعلى الاتحاد وهذا في الحقيقة لا يفيده لفظا والله يفيده ان يقول ان الوجود هو ماهية لا ان يقول هو نفس ثبوتها فانهم يقولون ان ثبوتها غير ما
 هو محمول عليها وصفها فخرج جوابه اعراضا لانه اذا ثبت كون صفة كان ثبوتها فرعاً على ثبوتها لموصوفها وهذا ظاهر وان كان لا يريد الا اتحاد
 ليم لم المارد وقوله لا يشوبه شيء على ظاهره ان الوجود اذا كان ثبوتها كان ثابتا مغايرا لها فان مثل هذا التناقض في الثبوتات يحون فيها كثيرا يقع
 مثل ذلك غفلة لا سيما والدليل على ان هذا وقع منه غفلة قوله والله تجري فيه القاعدة المذكورة هو ثبوت شيء لا يشوبه شيء في نفسه فان
 المطابق لثبوت شيء في نفسه يقول ان الوجود نفس الماهية ولا شك ان الوجود ليس هو الماهية قطعاً وانما ادعى الاتحاد لعدم الوقوف على اتحادها
 ولما يلزم من الاتحاد ان لا يتخلصنا على رعيه لا بالاتحاد وقد ذكرنا مرارا وتكراراً في معانيها في الخارج باختلاف آثاره في الواحد الطبيعي خلافاً
 بالثبوت ولا يحصل ذلك بالاتحاد والحاصل مراره ان ما يدخل تحت تلك القاعدة هو ثبوت شيء لا يشوبه شيء في نفسه واعرض على المصنف بان قوله
 الماهية موجود قضية ولا بد لكل قضية من قضية فيدخل تحت القاعدة واجابته وما في الموضوعه لبيان كيفية انتم الهيئة بالوجود بان المحسب
 تفصيل اجزاء القضية واعتبار الاطراف بحسب المفهوم لا بحسب معاني الحكم ومصادق القضية فانه اذا قيل زيد زيد فهو صحيح مفهوم القضية
 وان حكمه بين يمين لا بد له من اجزاء ثلاثة هي طرفان في الرابطة وليس الكلام فيهما انما الكلام فيما يدخل في مصادق الحكم فبعض الاحكام مما ليس
 يتحقق فيه الا ذات الموضوع فقط كقولنا زيد زيد زيد حيوان لان الطرفين فيهما شيء واحد بالذات هيته ووجودا ووجودا فقط ومن هذا القبيل
 زيد موجود فان مصادق هيته الموضوع وجوده لا غير المحمول اذا كان نفس الوجود فلا حاجة الى رابطة اخرى لان جهة الاتحاد والربط هو الوجود وليس
 واذا حمل غير الوجود على موضوع اوجب الوجود يقع به الرابطة ما بينهما وانما اذا حمل الوجود فلا حاجة الى وجود رابطة بينهما انتهى **اقول** ان هذا
 الجوابين اوجه الاتحاد بين الوجود ونفسه في جميع الاشكال في الاقليل ينقض تقريره في قوله كقولنا زيد زيد زيد حيوان لان الطرفين فيهما
 شيء فان كلامه هذا المثال صحيح ولكنه في الوجود والماهية ليس صحيح لان الوجود ليس هو الماهية لان الوجود وجه الشيء من رعيه واعتباراً هيته صانعيته
 الماهية وجه الشيء من رعيه نفسه وبوتة ان لو كان هو الماهية كان موجودا بغيره كالماهية ولا كانت بنفسها لا بالوجود على ان الماهية لو قصد على الوجود فان
 كان صدقاً صانعاً كما هو عادتهم لم يخلو في نفس الامر وان كان حقيقياً لم يكن غارضا في الذهن كما ان لا يمكن في قوله زيد زيد زيد حيوان لان الطرفين فيهما
 في الذهن لا بالاعيان احوار خارجة كانت صفة مثلاً ان يبدل المسؤول عنه والخبر به موزيد المعلوم او بالعكس من باب اعتبارها من خارج الحقيقة بالموضوع
 او المحمول لاجل هيته في الصور وموثة الحقيقة عرض اعتباراً وصفه وصلاً نفس الذات ففهم الكلام ولا تكفي مجرد العبارة واعلم ان هذه القاعدة
 المشهورة انما تقرر فيما يعتبر فيه الثغائر بالحقيقة ولوعرض عليها ما تغايرها بالاعتبار لا يدخل تحتها الا جهة الثغائر لا اعتباراً الله موثلاً للثغائر
 وليس للمصنف الا انتم اذا ادعى الخصم دخول ما تغايرها بالاعتبار تحتها ان تعارضه بالاتحاد فهو مع قطع النظر عن الاعيان مثل كون الوجود موجوداً
 بنفسه فانه في الحقيقة ليس شيئاً غير نفسه لانه ادعى الخصم الدخول باعتبارها مفهوم المحل فان الوجود موجوداً تعارضه جهة عدم المغايرة فانه وجد بنفسه ولا
 زيد بالمحل الا اننا المصنف لو ادعى الاتحاد لخرج عن القاعدة غارضة باعتبارها المغايرة لانه في هذه الطبيعة لا يتحقق بها الصلوات انما يتحقق بها الجملان

منه طريقة الغالبة وليس كل قاعدة صحيحة ولا كل ما اعتبر بها العلم مقصداً ان العلماء اى المسمين بالعلم على اربعة اصناف ذواته
عليه المسئلة انكر ما تضمنه نفساً ومذا لا يكاد يصيب الحق وصنف ليس هكذا ولكنه اضرب تلك المسئلة بخلاف ما اوردت عليه فانه
نفسه على مفارقة ما افترى به فيكلف الورد ومذا كالأول وصنف ليس كذلكين ولكن ينزها بما عنده من القواعد ما وافق ما عدته قبله وما ايرى موافق
لرقيبته ومذا كالأولين ولعل القلطة في قاعدة اوله تيرض عليها وصنف اذا اوردت عليه الكلام فتمتم مع قطع النظر عما تمسك به الاولون وانما يريد
معرفه الامر في نفسه هذا لا يكاد يخطئ الصواب الا انه قد اخطأ في نظر جليله نفسه الله وفي الله سبحانه مؤيداً والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا
وان الله مع المحسنين ومن وصيته لك انك اذا سمعت من الآخر الكلام بما هو خلاف ما عندك او لا عارض عليك ففهم ما يقول وانك ان تكون حكيماً
مستغفراً في نفسك باعداد الجواب والنقض فتكون قد شغلت عن فهم كلامه لان استعدادك لغارضته جبارك يمنعك من فهم كلامه وتكون قد
لأصحت الحق فان العلم ليس بكثرة التعلم وانما هو نور يقذفه الله في قلبه فثباته فيضغ فيشاهد الضيق فيشرح فيجمل البلاء كما روى عنه صلى الله
عليه وآله وقيل ومن ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله القائل عن ربه ان الله عز وجل لا يورث العبد الا ما اراد بالخلود والاستعداد للموت قبل نزوله في ربه ومذا لقاً
المشاكل اليها بسببها على حقيقة نفس الامر وانما هي مبنية على ما يفهم من نصيبها الجوهر والموصوفات وعلى ان الامور لا اعتبارية ليست متحققة وعلى
اصطلاحات ترتبها لا يفيد مطلقاً ايئاماً من النور وانما يفيد قوة الجدل والمطارات الكلام وسهولة التعبير ومثال ذلك ما ليس في شيء من الحق
خلق الارباب ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لسقذين من الماء اكل ميتس لما خلق له وكل عامل بعلمه يقول المص فلا تجري فيه فاعاد
الفرعية لا تجري فيه قاعدة الاصلية ايضاً فتشؤون بزيادة وشؤون بزيادة وشؤون بالوجود ليد وشؤون بالماهية ليد وشؤون بالماهية
ليس بالماهية لان غير الماهية لا يكون عينها بوجه واحد بوجه من الوجوه الا باعتبارها ان يقول هذا الشيء هو الوجود باعتبار كونها اثر فعل الله
بشأنها وبماهية باعتبار ماهية في نفسه ان يقوله يقول امير المؤمنين صلوات الله عليه من نفسه فقد عرف به للنفس المذكور الخاطا فان لم يكن
انما هي فرع في الامر غير فانه اذا عرف انه هو لو عرف بهذا رتبة كان المعنى انه عرف به بنفسه هذا كفر صريح وان لم يخطئ انما اثر فعل الله هو
الله عز وجل به فان معرفته الاثر والى على وجود المؤثر والنور والى على المنير ومثال اخر لهذا اوضح اذا نظرت في الرمح مثلاً ان لم يكن طويلاً لم تعرفه
الله لان الله سبحانه لا يعرف بالطول وان لم يخطئ ان اثر فعل الله سبحانه عرف الله به لانه اثر ولا اثر يدك على المؤثر وانما كون الوجود هو الماهية لم يخطئ
واحد فهو ظاهر النفس اصلاً عرطه في الوثائق فانهم هذا الكلام المكرر المرد **قال** والجمه وحش عقول واعين هذه الحقيقة وقواها في
من الاضطراب في شعوبه في الابواب فتارة خصوا القاعدة الكلية القائلة بالفرعية بما سوفه الوجود تارة مبروا عنها وانقلوا الى الاستدلال
بدل الفرعية وتارة انكروا ثبوت الوجود اصلاً او صفوا ولا عيناً قائلين ان اعتباراً محجراً الوجود الكاذب اخلل عدلان مطا صدق المشتق اتحاد مع
الشيء لا قيام بمبدأ الاشتقاق لان مفهوم المشتق كالكاتب لا يبيض مبرسب يعتبر عنه بالفارسية ويروى وسيفه نكروا الشيء موجوداً
عبارة اتحاد مع مفهوم الوجود لا قيام الوجود بغير قياماً حقيقياً وانما اعتباراً لا يحتاج الى وجود اصلاً **اقول** قوله وتشتويان
تاواقولا لا خلفه لاجل عقلهم عن الفرق بين ما هو متحد الذات والمغاير كالقدم فانه خصوا القاعدة بعينه ثبوت شيء فرع ثبوت ماله
الثبوت فلما وجد ان الوجود متحد بالماهية خصونا بما هو الوجود فانه لا يكون هذه صفوة تارة مبروا عن ذلك والجمه الى الاستدلال اي
ثبوت شيء في نفسه يستلزم ثبوت ماله الثبوت يكون انصاف الماهية بالوجود مستلزم حصولها ولا لا يحصل الثبوت بغير ثابت نفعاً منهم اتم الثبوت
ركن يقيم عند الوارد والمشاقة لفتح قولهم كانه في معنى الكسر لا انكسار وتارة انكروا ثبوت الوجود اصلاً او صفوا ولا عيناً متمسكاً بالقاعدة
بانه لو كان موجوداً وجب خوله فحدها ولو كان كذلك لم مانع من التسلسل او توقف الشيء على نفسه قائلين ان مجرد اعتبار الوجود الكاذب
اخرا عن اعتبار الوجود في الرضا بقولهم لا مركزاً في اذنا وخرعة لا تكون ان اعتباراً كان اصلاً الخارج جابياً لو كان عينياً كان له مصلان
في غرضه لا معروض غرض فيلزم الضرر والقدم في اسئلة او معروض في الحقيقة مهيته وطلوا العدم بارتداد المشتق كالأبيض والكاتب على
الشيء فلهذا به فليس الشيء لان قيام البياض والكاتب بالشيء فان مفهوم الكاتب لا يخلو عن مبرسب وسيفه مبرسب فليس طاً صدق قيام الله

بل اتحاد فكون الشيء موجبا على اتحاد مع مفهوم الوجود لا قيام الوجود بالشيء ليكون الوجود شيئا مغايرا لذلک الشيء بل يقيما معا
 ولا انتزاعيا فان الشيء بنفسه قائم في الاعيان ولا يحتاج الى وجود اصلا نعم سوا غيبا في هذه اي يعتبر وجود الشيء خارجا عن هذا ظاهر
 حكاية الله عن ذاته قول لا ادرم قوله واعلم اننا اشياء اليه هذا القائل كل خطأ على مراده وماري خيرا اما على مرادنا فغيره وادنى خطاء
 فاما قوله ان هذا المشتق هو اتحاد فليس صحيحا في الصفة الخارجة من الذات بل صدق قيام مبدء الشيء واما ان يكون موجبا على اتحاد
 به صحيح على معنى ما ذكرنا سابقا من ان الوجود الحقيقي عبارة عن المراتبة المطلقة وعلى اعتبار حقيقة مصادره على تبيين موضوع وصفه
 فالوجود موجبه في الاعراض والصور والنسب ببناء المشتقات والمفاهيم والكليات والمعقولات الثانية والاشياء في الاعراض والاشياء
 والامكانات والامور لا اعتبارا في الانواع والاشياء الكليات والوجودات صفاتية والكل موجبا بالوجود الخارج في جميع الاشياء موجبا
 في الخارج وفي الاشياء انفسها باعتبارها بوقوعها وانتمها ولكنها امر شبيه في يدخل في الحاظ مسمى الوجود كل ما سواه الله سبحانه كون اثره في داخل
 مسمى الوجود كل ما سواه الله سبحانه هو وجود قول امير المؤمنين عليه السلام في نفسه فقد عرفته تباركها بالشيء في اثره في الله تعالى والوجود
 نفسه الشيء هو وجود نفسه فان الله لا يعرف بها ولا يدرى ان مرجع وجوده عرفته لان الوجود ليس مقولا على الله وعلى العبد بالاشياء المتكثرة
 اللفظ ولا نسبة بين الربوبية والعبد بوجه من الوجوه وانما يدرى ان اثره في داخل على الموقر في نفسه بان اثره في نفسه لم يعرفه بتدبيره في الخصال
 كل ما سواه الله فهو مخلوق وموجود في الخارج وجود الله سبحانه خالق كل شيء وضع كل شيء في محل الاثر في موضع الجواهر في اجسامها
 ووضع الاعراض في مكنوناتها ووضع الذهنيات في عالمها في الاربابا وتفضيل هذه في رزق الاشكال عما هو خلافا لمعرفه عند الاكثر من
 يطول به الكلام ولكن في غير النية في مواضع متفرقة يوفق الله سبحانه من حيث الله سبحانه ما من لم يقبله القيتا منه وانا اسئل الله عن
 وجل ان يوفق من نظره كبر من يريد الحق لا يريد به الخيال المتعاليين **قال** فالواجب عند هذا القائل ان يكون الوجود لا يكون الوجود
 وكذا الممكن للوجود وكذا في جميع الانقسامات بالله هو متما والفرق بين الذاتي والعرضي في المشتق عنه يكون في اتحاد الوجود لله وموطن الخلق عندنا
 في الذاتيات بالذات في العرضيات بالعرض لا وجوده بل بان مفهوم الذات هو الذي يقع في جوابها والعرضي هو الذي يقع فيه هذا كله من
 النفس **اقول** يريد ان هذا القائل عنده ان الواجب على جعل عين مفهوم الوجود لا عين الوجود وقول في معنى وجوده ان الواجب عند من الوجود
 الحق لا انه مفهوم بل هو المعلوم وهو وجوده بالواجب على جعل غير الوجود المعنوي بالحق فقد اكد كفره في قوله لا غير وكذا في
 جملة تساؤل الوجود المغاير للوجود الحق وقوله وكذا الممكن الوجود فانه موعين بوجه الا انه يحتمل العقل في محبة والى مفهوم الوجود بخلاف الواجب
 مع ذلك لا يمكن ان يحمله الى محبة والى مفهوم الوجود وكل هذا لا باس في ذاته حق على ما ذكرنا ثم قال المص ان هذا القائل عنده الفرق بين الذاتي والعرضي
 في الاتحاد ليس في الذاتيات بالذات في العرضيات بالعرض كما هو عندنا لا اثباتا للوجود لله وموطن الخلق بل بان مفهوم الذات في الاتحاد هو الذي
 يقع في جوابها ومفهوما العرضي هو الذي يقع فيه لا وجوده فلا فرق بين الاتحادين عندنا الا بالدخول في جوابها ومورد عدمه اقول في شأن
 الخلق اعتبارا المص في نفس الخلق بالذات في الذات في العرضيات باعتبار القائل ايضا في الدخول وعدمه لعدم المناقاة بينهما فان الاول لا ينفصل
 الاتحاد الثاني بتأثيره في العرضيات عند الخلق وان هو الصاحف لا فرق بينهما الا ان الخلق يدخل في جوابها وموطن الصاحف فلا قول القائل
 وانما مراد غير من الكلام المص الا بالتعبير لا بالدخول للاتحاد الذاتي والخرج للعرضي وقوله ومثل ذلك النفس ما يحتمل الاشياء الى ما وقعوا فيه
 خصوص هذا القائل والثاني اظهر **قال** اشراق حكمي وجوب كل ممكن عين محبة خارجا ومقتضى ما هو من الاتحاد والاشياء في ذاته في حقيقة عينها
 ان الوجود الحقيقي الذي هو مبدء الازمان ومنشأ الاحكام وبه تكون المحبة موجودة وببطر بعدم عنها امر عيني فلو لم يكن وجوب كل محبة عينها واتحادها
 بها فلا يخلو اما ان يكون جوازا او ثابتا عليها عارضا لها وكلها باطلان لان وجود الجبر قبل وجوب الكل وجوب الصفة بعد وجود الموضوع
 فلكون المحبة حاصلة الوجود قبل نفسها ويكون الوجود مقدما على نفسه كلاهما مستلزاما يلزم ايضا تكرير وجود شيء واحد من جهة واحدة او
 التسلسل في الترتيب المحبة من غير الوجود وهذا التسلسل في اتحادها بالبراهين يستلزم امر لا يمتنع ما لا يتسامح في جوازه بل في الوجود المحبة

يسند المدعى بالخالف موكون الوجوه عين الحقيقة الخارج لأن قيام جميع الوجوه بحيث لا يسند عنها وجوه غارض يستلزم وجوها غير غارض ولا له
يكن المفروض جميعا جاعلا لبعضها من الجميع أقول قوله وجوه كل ممكن عين حقيقة هذه دعوية المنكرة يريد أن يبرهن عليها بالخروج من أصل الدعوى إلى
حكم الحقيقة ومنه هذا أن جود يده حقيقة وقوله متحد بها نحو أمر لا اتحاد بينا في الأول لأن مقدار الثالث أن الاتحاد طارعا على التغير سواء كان بالذات
وبالاعتناء وأن معنى نحو أمر لا اتحاد لا مطلقا بل في حالة الوجه وكل ما منسب للعبث الأول ولعل هذا النحو هو البين في التعليل من أنه لا يكون وجوه
ويبطر عنها العدم وكل من منافية لكون الوجوه عين الحقيقة لأن المعروف من كون شيء غير آخرها ما استبان على معنى واحد وما كان مكملا لا يخالف
أما اعتبار الذهني لا عند ضم شيء يكون منشأ للمغايرة الذاتية وأما كون الوجوه حقيقة منشأ للأثر والأحكام فيجمل أحدا من آثارها حصل
للحقيقة فثبت عنها ومنها الآثار والأحكام وأما إذا حصل فثبت عنده من الآثار والأحكام فإن زاد الأول كان الشيء حقيقة وهو الحقيقة ولما لا
فانه لا يكون لها على الكون قد تكون فاعلية أو غائية وهما خارجا عن حقيقة الشيء فلا يكونا عينها لها ولا غير أمنها فإن جرد الكائن في الخارج لا يتكافأ
ليس أمر غير لها مع أنها ما كانت ولا يكون عين حقيقة الشيء إلا ما كان من عل الحقيقة كالمادة والصور وإن أراد أن لا يفقد كذا ساقا أن لا يكون
أما تنوع على الصلوة على المادة فإن جعله كالمادة لم يترك عليه آثار بل كان سببا للتشويها وإن جعله كالصورة فقد تباينا ساقا أنها غارضة للأثر
ولا يحضر بها كما مثلنا وقتنا أنها الأم والمادة هي الأب بعكس المعروف عندهم وذكرنا هذا الدليل عقلا ونقلا عن الآية الهك على ما لا يكون
الحقيقة ساقا للتشويها على الوجوه كالمادة كان وعلى كل تقدير فكونها بالغير لا يفيد العينية المدعى شويتها فتدبر وقوله فلو لم يكن جوه كل حقيقة عينها
و متحد بها فلا يخالفها أن يكون جوه أمنها التي يقال وليكن جوه أمنها ولا راد أن علمها غارضا لها لا أنه لو كان جوه الكائن مركبة من شئ آخر لا يتلوه
منه فثبت على خصلها أن يكون جوه أمنها التي يقال وليكن جوه أمنها ولا راد أن علمها غارضا لها لا أنه لو كان جوه الكائن مركبة من شئ آخر لا يتلوه
وعلى قوله بأن الوجوه عين الحقيقة التي يظهر ما ذكرنا سابقا فزوم كون جوه أمنها لا تأثر بها في الشيء الذي والحقيقة منقطة أو منفردة أو وجوه منقطة أو
منفردة مركبة من وجوه وحقيقة هي بفعل الفعل الفاعل سبحانه كالكسر والتركيب وهو معنى قول الحكماء المنقطة من الذين أخذوا حكمته من الوحي بـ
الأنبياء عليهم السلام كل شيء محدث لا بد له من سبب فثبتنا من جهة رتبة واعتناء حقيقة نفس مرادهم بأن يتبعها وجود الفعل بفعله فكانوا بما نفسية بواقعة
المدعى بالقابلية الأولى والحقيقة الأولى في الخلق الأول ومجموعها ما في الشيء ومما ظاهرا في الماهية الثانية هي هذا المجموع محض سوسود وهو وجوه جوه
كونه اثر فلا مفسدة في كونه جوه أمنها وأما اراقة الاتحاد في الخارج فهو شئ لا يفعله لو جوه كذا أمنها ساقا مثل أنه يلزم أن لا يحلله العقل الأعلى
منه ما قلنا مثل أن المتحد المدعى مثل التمييز فانه شئ واحد متحد ويحلله العقل في ثمرات الجشيب صورة معينة وهي متحدة لأن في الخارج وكذلك مادة
التي هي شئ واحد في الخارج فلا يحلله الذهن إلا بطحاظ كون الجشيب الخارج مركبا من مادة وصوت نوعية وهي ايضا متحدة في الخارج فكونها واحدة وكونها
مركبة تأما وباعتناء بين الذهن في الخارج فلو قلنا في الخارج شئ واحد قلنا من حيث شخصيته فلو لم يخطئه في الذهن من أنه الحقيقة لم يحد لا بسيطا
فالتحليل وإمكانه فرع وتوقعه فإمكان تحليله وهذا فهو مركب خارج وما لم يكن مركب كالواجب لم يكن تحليله في الذهن فافهم واسأل الله أن
تفهم وأما كونه غارضا لها فيكون الغارض الأول في الخارج عنها وهو الكون والصوت في الاعتناء لا ما بالكون فانه بوقوعها
والحقيقة باعتبارها في الحقيقة عين الشيء باعتبارها تقدم فلو لم تكن الحقيقة خالصة قبل الوجوه على فرض أنه غارض فانه صفة وهذا ايضا كالأول
يعني لا بد من الكون في الاعتناء فلا يعتنى حروية سببها عليه لا تصنفها وإن ردت بمراد الكون فهو نفس الشيء لا على معنى ما ذكر المصنف بل على
معنى أن الشيء إنما هو شئ بالغير وهذا هو الذي لا يجري عليه التحليل الذهني إنما يجري على المنعقدة في نفس الأمر والاتحاد كذلك استأثرت له الصلوة بعد
في نفس الأمر لا بد من شئين كانا بالالاتحاد واحدا أحدهما شئ وجد بنفسه لا غير سماء الوجوه وثالث شئ وجد بغيره لا بنفسه سماء حقيقة وجعل على
الاتحاد كونهما بالانفسها كذا ذكره قوله ويربطها الوجود ويربطها العدم فلا تقوم أن تريد ما اردنا لأننا نقول إن الشيء إنما شئ به
لا بغيره فإذا اردنا أن نسميه على الخلق الأول منفصل وانفعال أي وجوه حقيقة أي مادة وصورة أي مقبول قابل كلها على ما فصلنا وإذا اردنا أن
نسميه على الخلق الثاني قلنا شئ له جهة واحدة من جهة منفسه أي كونه اثر أم وجوه كونه هو حقيقة فابن قولنا من قوله فلا تقوم أن أراد أن

بينهما ترجيح الى ان لا يكون ما ارضى جميع الموجودات جميعها بل وبعضها لبعض الآخر والله ليس يارضى قال فاذا ثبت كون وجود كل ممكن محتمل
 في العین فلا يخلو اما ان يكون بينهما مغايرة في المعنى والمفهوم او لا يكون والثاني باطل والا لكان لا فساد امثلا والوجود لفظين مترادفين بل يكون
 الا فساد موجود فائدة وكان مفاد قولنا الا فساد موجود وقولنا الا فساد واحدا ولما امكن تصور احدهما مع تفضله عن الاخر الى غير ذلك من التوهم
 المذكورة في المذاهب من التوالى الباطلة وبطلان كل من هذه التوالى مستلزم لبطلان تقدم فتعين الشق الاول وهو كون كل منهما غير ممكن في نفسه
 عند التحليل الذهني مع اتحادهما ذاتا وموتيرة نفس الامر اقول قولنا فاذا ثبت كون وجود كل ممكن محتمل لذاته لا يثبت فلا يثبت
 حكمه لثبوت حكمه وليس له ان يثبت بالترتيب توقفه عليه بل يكونا مذهبيا خاصا مذهبيا من مسئلتين فكانت قد ثبتت شق فاذا ثبت توحيدهما الى ان لا يكون
 له ان لا يثبت فارجع اليه وارجع عنه قوله فلا يخلو اما ان يكون بينهما مغايرة في المعنى والمفهوم او لا يكون والثاني باطل وقولنا من ان
 البطلان لا فساد ان كان وجود كل ممكن محتمل في نفسه من جميع الجهات لا يمكن بينهما مغايرة فلا يكون الثاني باطلا وان كان وجود كل ممكن محتمل باعتراف
 حال لا يمكن بينهما اتحاد من كل جهة فلا يكون الثاني باطلا مطلقا في حاله وخاله ولا يلزم منه كون اللفظين مترادفين يكون قولنا الا فساد موقفا
 فائدة ريثما يمان الا فساد هو الذات المعلومة التي والحيوان الناطق فانت ما ان يذبح بالوجود الله جلته عليه هو ناطق ام هو الحيوان ام هما الجموع
 امر شئ اخر فان ردت به الثالث وانه موصل انه لا يمكن بينهما مغايرة وان كان اللفظان مترادفين وان ردت به ما سوا الثالث لم يكن عينا ومثله قولنا
 الا فساد ام وجود قولنا الا فساد انما فان وجود المحمول ان كان هو الا فساد اي الحيوان الناطق كان المفاد واحدا ولا فساد وسواء كان الا فساد ام وجود
 المحمول والمعتبر عنه به سبب انما رتبة او المعنى الصمدية او الحقيقة محمول على الهيئة المنصفة بذلك وهي جهة الهيئة الحقيقية لا ذاتها فالحقيقة
 هي المختصة بالاجاد والمحمول هو المعنى الصمدية التي سوا اثر الاجاد في الموضوع هو ذلك الوجه المختص الذي الكل من اجمله ومفصله ان الوجود الحقيقي
 هو المحمول بل هو موضوع والمحمول هو الهيئة الاولى اي الانفعال كما ذكرنا ومعنى ذلك انه تعالى لما خلقه خلق خلقه من فعل الله وانما خلقه من
 الممكن من نفسه كما امرض الله فوجب الاعتناء ان لكل منهما جهة الصنع لهما هو الوجود الحقيقي وهو العبر عنه بقوله عليه السلام مع وفقه نفسه فقد
 رتب وهو الفاعل الذي هو محل المنة التي صنعها الانكار وجهته الممكن من نفسه من جهة هو هو الهيئة هذا بلغة ان كل الحق عليه السلام واما بلغة القوم فانا
 قلنا ان لا وجود للمحمول هو الوجود الحقيقي هو موضوع واما المحمول فهو المفهوم الصمدية او المعنى البسيط الذي هو مستلزم من جهة الحقيقة
 زيد لا وجود ولا محتمل خلاف قولنا الا فساد انما فان المحمول هو عين الموضوع فهذا هو عينه في الخارج ولا يكون غير ذلك وانما هو وجود قولنا
 مثلا فهو غير الا فساد او لو كان هو عينه لما حل عليه فلا يصح ان كان عينه يقول الا فساد مقدم فلما جاز ضد علم بان هذا الموضوع يتوقف
 عليه قوله فتعين الشق الاول وهو كون كل منهما غير الآخر وسوحيح كما ان التوالى المذكورة باطلة وكذا التقييد بقوله بحسب المعنى عند التحليل الذهني
 مع اتحادهما ذاتا وموتيرة نفس الامر فانه باطل ان لو اتحد ذاتا وموتيرة نفس الامر لما امكن تحليلهما في الدهر كما لا يمكن تحليل الا فساد انما الا
 عند تقدير اللفظين بان تصور لفظ الا فساد وتصوران لفظ انما حل على الاول مع اتحاد المعنى وهما خارجا قال بقى الكلام في كيفية الهيئة
 بالوجود بحسب المعيار الا انصافا في طرف التحليل العقلي الذي هو محور المناجاة وجو شئ نفس الامر لا يتصل باختراع وذلك لان كل موضوع بصفه ومعر
 لها في الوجود من مرتبة الى الوجود ويكون متقدما بحسب على تلك الصفة ان تلك الفاعل غير موضوع ولا مفعول فله فرض الوجود اما للهيئة الوجودية
 او غير الوجودية او الوجودية ولا المقدمه جميعا فالاول يستلزم الدور والتسلسل والثاني يوجب التناقض والثالث يقتضي ارتفاع التقييد
 اقول لما كان يذهب الى اتحاد الوجود بالهيئة الخارجية والى مغايرة الوجود لها وان الوجود غرض على الهيئة في الدهر فذكر الوجهين لا ذكر
 هنا الثالث فقال كيفية انصاف الهيئة الوجود بحسب المعيار الا انصافا في طرف التحليل العقلي الذي هو محور المناجاة وجو شئ نفس الامر لا يتصل باختراع وذلك لان كل موضوع بصفه ومعر
 غرضا عليها وقد ذكر قبل ان الموضوع قبل الصفة فيكون مع رتبة على هيئة موجبة قبل عرضة ولو كانت موجبة لم يكن بخارجها وقوله هو
 من خارج وجو شئ اي نوع من انواع وجو شئ يعني ان طرف التحليل العقلي وما يجل فيه نوع من الوجود في نفس الامر لا يتصل باختراع اي بغير ضيق ريثما اجله
 الاول بام الباطل وسواء ان شئ الله اذا لوحظ لنفسه بغير الوجود او عدمه كان نوع وجود غير معتل ولا يخرج الى ان يصنع نفسه لم يصنع غيره وقد

أخذ الخارج من جهة قوائمه الأسير كقوائمه الشمس للشمس الواقع على الجدار صرفه بالشمس إلى غير ما كنت لأن أشراق الشمس غرضاً على الشمس
والشمس مكره في الخارج وفي الدهر كقوائمه الشمس للشمس الواقع على الجدار صرفه بالشمس إلى غير ما كنت لأن أشراق الشمس غرضاً على الشمس
في الخارج فلم هكذا فعل قال والأعتذار بأن ارتفاع التقيض عن المرتبة جازي بل واقع غير نافع هي هنا لأن المرتبة التي يجوز خلوها لا يغير
عنها وهي ما يكون من حيث نفس الأمر لا بد من أن يكون لها محقق ما في الجمل ساقاً على التقيض كمرتبة الهيبة بالقياس إلى الفوارض فإن
للهيبة وجوداً مع قطع النظر عن الفوارض ومقابلها الجسم بالقياس إلى البياض ونقيضه وليس لها مرتبة وجود مع قطع النظر عن وجودها
فقياس عرض الوجود للهية كقياس عرض البياض للجسم وقياس خلوها عن الوجود والعدم خلوها الجسم المرتبة وجوده عن البياض و
اللابياض قياساً بالجامع اذ قيام البياض ومقابلها الجسم فرع على وجوده وليس قيام الوجود بالهيبة فرعاً على وجودها اذ لا وجود لها إلا بالوجود
أقول الاعتذار الثالث لا يخفى قوله ولا الموجودة ولا المعدومة جميعاً حيث قال أنه تقيض ارتفاع التقيضين سواء كانا اعتذاراً
أنهم قالوا يجوز ارتفاع التقيضين فقال في هذا غير نافع هي هنا لأن المرتبة التي يجوز فيها خلوها التقيضين عنها هي ما تكون من حيث نفس الأمر
يعني انظر إلى الشيء من حيث هو فانه لا يتحرك ولا ساكن مثلاً لأن نظرنا في نفس الذات في نفس الأمر مع قطع النظر عن أفعال وصفاتها
لخارجة فإن الجسم بمادة وصورة وليس في هذا النظر كونه متحركاً وساكناً كما هو حال الذات في نفس الأمر بخلاف ما ننظر فابعداً فانظر في
الشيء وعنده فلا يجوز فيه ارتفاع التقيضين كما اذا نظرت إلى الجسم من حيث كونه متحركاً وساكناً فانه لا يجوز ارتفاع التقيضين إلا أنه لا بد أن يكون له
محقق ما يتوقف على التقيضين ذلك كالهية فإنها في مرتبتها بالنسبة إلى عوارضها وجوداً مع قطع النظر عن الفوارض ومقابلها الجسم بالنسبة إلى
البياض وتقيضه وأما الهيبة بالنسبة إلى وجودها ليس لها وجود مع قطع النظر عن شيء فحتماً منها لاند تقاس الهيبة بالنسبة إلى وجودها بما سواها و
قوله بقياس عرض الوجود للهية كقياس عرض البياض للجسم وقياس خلوها إلى قوله واللابياض بالجامع لأن القياس عند من جازوا لا بد له من جامع
بهم ليس المقصود عليه تمام الفارق فلا يجوز اتفاقاً قائم على حصول الفارق بقوله اذ قيام البياض الخ قال والتحقيق في هذا المقام ان يقال بعد ما
اشترنا اليقين ان غرض الهيبة عبارة عن شيء يكون من الهيبة في الوجود وغيره التحليل العقلي ان العقل ان جعل الوجود للهية وجوده في هذا التحليل
كلها من حيث هو فكل مقدم احدهما على الآخر وانما فيه انما الجسم الخارج فالأصل والوجود هو الوجود لأن الصار من الجاعل بالذات للهية متحدة
محمولة على الجاعل العرشي لا الحق بل عليها على اتحادها في نفس هويتها ذاتها وانما الجسم الباقى من المقدم هي الهيبة لأنها مفهوم كل ذي هي
تحصل بكنهها في الدهر ولا يحصل من الوجود إلا مفهوم العام الاعتباري فالهيبة هي الأصل في القضايا الذهنية لا الخارجية ولتقدم هنا تقدم بل هي
والهيبة لا الوجود فهذا التقدم خارج عن القياس الخمسة المعروفة أقول قوله ان غرض الهيبة عبارة عن شيء يكون من الهيبة في الوجود وغيره التحليل
العقلي لا شك ان المقدم في الخارج غير المغاير لها في الدهر بل كما تقدم كلامه في هذا اللفظ لأن المقدم في الخارج اسم الوجود والمغاير في الدهر شيء
آخر اسم الوجود وهذا معجيب لما قلنا كما لو قلنا الشمس لا يمكن ان تتألفا بذكر في السماء وتناها بذكر اذا وقعت في الارض يعني ان اشاعها وجود
التحقيق في هذا المقام ويريد شيئاً واحداً في الدهر بعرض للهية في الخارج موثقة بالهيبة وموثقة في أحد تفسيرات ذلك في الخارج بالأصل ويقول
فالأصل والوجود هو الوجود لأن الصار من الجاعل بالذات للهية متحدة بمحمولة عليها وموفاها في الدهر لا يحصل يعني الدهر من
الوجود إلا مفهوم العام الاعتباري فيحصل في الدهر بكنهها ويحصل في مفهوم العام الاعتباري فيحصل في مفهوم العام الاعتباري فيحصل في مفهوم العام الاعتباري فيحصل
بالهيبة وهي ذات الهيبة محمولة عليه في الدهر بكنهها تنقل إلى الدهر وتكون معرضة لصفة الوجود وصفة الوجود الخارج الاعتباري محمولة
على كنه الهيبة في الدهر فالوجود في الخارج متقدم عليها وهي مقدمة على الدهر بالمعنى والمفهوم يعني بقوله بالمعنى الأحرار عن الأوامر بكونها
متقدمة على الوجود مع انها بذكر كانت فينبغي ان يقولوا متقدم عليها في الخارج لأن الأصل وجوبه عليه في الدهر متقدمة عليه بالوجود
ولا خلاف ان يريد بالوجود الذي تقدمت عليه هو المفهوم الاعتباري العام وهو صفة عارضة عليه في الخارج وعلى ما اتفق به فالوجود والاعتبار
متقدم في الوجود التحقيق على الصفة التي في العام الاعتباري فلا يحتاج الى ان يتكلف فيصنع بان جعل المتقدم على العام الاعتباري

بوجهي بقوله فالمهمة هي الأصل في القضايا الذهنية صحيح لأن المحمول عليها هو العارض الخارج ولو اريد الحقيقي لما خالف الذهني الخارج
لأنه إذا لم يتطبع فيه صوراً كان في الخارج وإن خالف ما هو محقق في الخارج فهي كاذبة فإذا كان المحقق عندنا محمولاً في الخارج فإن عملها
شيء آخر فلا ضرر وإن عملها في الذهني محمولاً عليه في الخارج بعد تحقق ذلك فهي كاذبة وقوله وسد النقطة خارج عن المقسام الخمسة يعني
النقطة بالمعنى الصحيح أنه مخالف لفظ اللفظ واللفظ هو ما في الحقيقة فهذا التقدم الذاتي والوفاة والمكان والشيء لأن المعنى مقدم على الرتبة
والتوقيت مقدم على التصو والتصور مقدم على التطبيق وعلى كل تقدير فالعينة هي الحقيقة وهي الشيء عندنا على قسمين حقيقة مرتبة وهو وجود
القوة والعينة ما عدا ذلك في قوله اقوا فراسخ المؤمن فانه ينظر بنور الله وحقيقته من نفسه هي المهمة وهذه الحقيقة تظهر في الكون وتغدر
بالذات فحقيقته مرتبة متقدمة على حقيقته من نفسه فليس المهمة تقدم بل إما أن يكون الوجود متقدماً أو مساوياً لها وإما العارض المتبع لها
في الذهني هو المفهوم العام الاعتباري وهو كون وصفي فإذا كانت المهمة متحدة بموضوع ذلك العارض كانت متقدمة على الصفة لما فرنا سابقاً
أن الوجود لم يتحقق قبل لزوم المهمة لأنها الفاعل عند تعلق فعل الله بتكوينه فتقدمها على ذلك الوجود العارض تقدم الموضوع على صفة
قال فإن قلت تجريد المهمة عن الوجود عند التحليل أيضاً خبر من الوجود لها في نفس الوجود فكيف تحفظ قاعدة الفرعية في انصافها بطلاق
الوجود مع انقضاء التجريد من بناء مطلق الوجود قلنا هذا التجريد وإن كان نحواً من مطلق الوجود فلا عقل له لا يلاحظ عند التجريد مبدأ التجريد وأنه نحو
من الوجود فنصف المهمة بالوجود المطلق الذي جردنا ما عنه أقول السؤال المفروض بأنه قد ثبت أن المهمة في نفس الأمر صفة للوجود حكمته
عليها في حال الاتحاد خارجاً بكونها محمولة عليه المحمول صفة فإذا جرد عن الوجود عند التحليل العقلي من الاتحاد الخارج كان ذلك التجريد نوعاً من الوجود
المطلق لها كان حينئذ عارضا لها فهي قبل التجريد مرتبة الصفة وتجريدها عن مطلق الوجود أن تكون مرتبة الموضوع هي حال التجريد في رتبها
لعدم خروجها عن مطلق الوجود أصلاً فإذا كان عارضا لها كانت في حال التجريد مرتبة الموضوع فكيف تحفظ قاعدة الفرعية من أن الصفة لا تكون في
رتبة الموضوع وإن سلبت عن الانشاء فطلب بأن التجريد وإن كان يلزم من الوجود المطلق إلا أن كان شيئاً يتبع أن يكون مقروناً لعدم سببها لأن
التجريد نحو من الوجود لأنه وجود تجریدي فلم يخرج المهمة عن رتبها في كونها صفة إلا أن كان العقل يجرد كان له أن يلاحظ التجريد أنه نحو من
الوجود ولا ينصف باجرت عنه قال فهذه الملاحظة التي هي عبارة عن تغطية المهمة عن جميع الوجودات حتى عن هذه الملاحظة وعن هذه القضية
التي هي أيضاً من الوجود في الواقع من غير تعلل لها اعتباراً باعتبار كونها تجريدية وتعتبر باعتبار كونها نحواً من الوجود فالمهمة باعتبار الأول موصوفة
بالوجود باعتبار الآخر مخلوطة غير موصوفة بالغيرية باعتبار الخطأ باعتبارها ليست حقيقة واحدة باعتبارين غير حقيقة باعتبار الآخر
ليعود لأشكال جذعاً من اعتبار الله به نصف المهمة بالوجود لا بد منه أيضاً من غيرية الوجود فنفس صابطة الفرعية دون ذلك لأن هذا
التجريد عن كونه الوجود موصوفين نحو من الوجود لا أن شيئاً غير وجود تجریدي عن الوجود كما أن الحيوان لا يوصف بالوجودية وغيره لا يوصف
القوة حاصلتها بالفعل ولا حاجتها إلى قوة أخرى الفعلية هذه القوة ففعليتها قوتها للأشياء كما أن أشباه الحركة عين تجریدها لوجودها عند
عين كثره فانظر إلى بيان نور الوجود ونفوذها في جميع المراتب جميع اعتباراً واعتباراً والتجريد يحتاج أن تجرید المهمة عن الوجود أيضاً متفرع على وجه
أقول قوله هذه الملاحظة تفرع على جواب قبل تمامه فهو للتشيم أي أن تغطية المهمة وتغيرتها عن جميع الوجودات حتى عن هذه الملاحظة
فإنها من الوجود في نفس الأمر من غير تعلل يعني أن الوجود يحصل بالتغير والتجريد من غير تحصيل لها أي الملاحظة اعتباراً أن الأول اعتباراً كونها
تجرید المهمة عن الوجود وتغيرتها والثاني اعتباراً كون الملاحظة المهمة عند التجريد نحواً من الوجود فالمهمة باعتبار كون الملاحظة تجریداً
لها موصوفة بالوجود الله موجود التجريد عن الوجود باعتبار الآخر موصوفاً ملاحظة التجريد عند التجريد تكون المهمة مخلوطة من انشاء
بالتجريد لوقوعه من عدم الأكثف لعدم الملاحظة فنكون غير موصوفين لأن جهة الانشاء التي هي ملاحظة التجريد غير مخلوطة فلا تكون موصوفة
لعدم اتحاد التجريد لوقوعه من حيث الاعتبار الأول كانت موصوفة لأنها حينئذ في رتبة الموضوعات الثاني لبقائها على رتبها بالصيغة
فلم تنفخ صابطة الفرعية فلا يؤول لأشكال جذعاً ما أتينا به من عدم اختلاف الحقيقة بل لو فرض أن الصفة في هذا الاعتبار متماثلان

صفحة كانت حيث نذكر في حاله عرض الوجود لها في تبة الصفة فتصنف قاعدة الفرعية بل ما خلقت عن تبة النابعة بالتحليل والابتساح
المتبعية جعلت متبعية بكونها لا اعتبارا لما كانت تابعة له قبله فقد كان تجزئها عن الوجود اشياء من الوجود التي تجزئ عنها انما كانت
الهيولى المادية المطلقة قوة صورته وصورته للوجود في قوامها له بما رتد صورته ونفس تلك القوة والقوام حاصله للهيولى بغير قبح
غيرها واشياء الحركة مثل الاندك وغيرهما غير محققا ونفس تجزئها ووحدة العدد كما انشأ غير كثير من الاراد اشياء ان تلك الاشياء
عليها في الدعاء يسلك الاشياء باطلتها وكما انما لم يزل لا يعلل ثم قال تالكيد لهذه الاشياء انما نظر الى بيان نور الوجود ونفوسه حكمه جميع
المعاني جميع الاعتبار لا يجب ان تجزئ المجزئة عن الوجود كان وجودها منقرا على وجودها بغير تجزئها عن الوجود وهو موجود
الحاصل ان تبقائه هناك ان كان مقبولا لكثيرا في نفس الامر في انفسنا احد ما ان هذا الاتحاد متبني على قواعد المعلومات المحصلة من تارة
القضايا الصناعية التي من قبلها الى مجزئ التسمية اللفظية كما ذكرنا مرارا وثابتنا على فرض تسليم هذه الظواهر امر بغيره قبول اشياء كثيرة
نظرا الى لا تقع هذه الا بقبول انفاه ولولا خوف التطويل بل اطلنا لذكرها الا ان هنا حقا واحدا اشير اليه بان المجزئة عنده وتحليلها او
الوجودها امور منتزعة اعتبارية ليست وجوده كما ذكرنا فيما سبق قد انكرنا عليه جملها عاقبة ان عندنا كل ما يدل عليه فخطه ونحوه ما خلا
الله والقدرة في كتاب التوحيد بسند عن النبي عبد الله عليه السلام قال اسم الله غير الله وكل شيء وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله وما
ما عجزت الالف عن اعلنا الالف في نفسه فهو مخلوق والله غايه من غاياته والمخية غير الغاية والعاية موصوفة وكل موصوفه صنوع وصانع الاشياء
غير موصوفه مستحق لم يكون مفعول كينونه لصنع غيره ولم يبق الا غاية الا كان غير لا يدور من هذا الحكم ابتداء وهو الذي لا يخفى عن قدر
وصدقوه وتفهيمه بان الله عز وجل قال عليه السلام لا يدرك مخلوق شيئا الا بالله لا تدرك المعرفة الا بالله والله خلو من خلقه وخلقه
منه الحديث والحاصل من جعل الوجود حقيقة ونفس الامر فلا يجد عارضا لا خارجا ولا ذاهبا ولا واجدا عارضا فانا وجد شيئا غير
سماه وجودا من جعله صفة فالامر على العكس فخالقه الذي الخارج عن الفة للواقع في احد الطرفين والله سبحانه وتعالى التوفيق قال ويعلم
ان ما ذكرنا انهم كلام القوم على ما يوافقهم ويلابهم مسلكهم في اعتناء الوجود اما نحن فلا نحتاج الى هذا التعلل انما الوجود
نفس المجزئة عننا ايضا الوجود نفس شئ لا يشوبه شئ له فلا مجال للتفريق بينهما فكان اطلاق الاشياء على الارتباط بالله بغير المجزئة
ووجودها من باب التوسع والتجوز لان الارتباط بينهما اتحاد لا كالاتباط بين الكروض وغارضه والموصوفه وصفته بل من قبل انضاف
الجنس بصفة النوع البسيط عند تحليل العقل اياهما من حيث هما جنس فنصل الى حشيهما مادة وصورة عقليتان لقول ما
ذكره على مذاق القوم وهو ما خذ قولنا باسمه كما يظهر من تتبع كلامهم في القوم لم يشكوا واسلكوا ان شيقى بل واحد كما لا مليؤ من
عليه لم ذهب من ذهبنا الى ان يكون مفرغ بكنهها لا يفتقر ذهب من ذهبنا الى ان يكون مفرغ بكنهها لا يفتقر ذهبنا الى ان يكون مفرغ بكنهها لا يفتقر
نفس المجزئة عننا قد مفرغ الكلام ونقول ايضا ان كان متدين في زينة الخارج هل هو مجزئة من غير ما واحد حقيق بغيره غير ما لا فان كان
حقيقه واحد حقيقين غيرهما صفتا خارجا ولا يقول بكونها المادة والصورة او الحيوان والناطون لا يبدل لا يعرف ولا يجد الا
بهذين ثم هذان المتحدان هما الازن والاعزها فان كانا الازن اياهما فالاتحاد الذي يجازي في زينة كنهها وقوع الطاعة والمعصية من قبل
بتلك كانت قد وان كانا غيرهما فظاهرا لطلانه لا يقع علمهما في التحليل الا باعتبار ما قبل الاتحاد وان كانا جبالا وقع للوجود لا يفرق
الاتحاد انما لا مرجح كما هو من كلامه تعالى في المفهوم وان كان الاتحاد من قبل اتحاد الجنس والفصل في النوع البسيط كما هو من كلامه تعالى في
وفي ما قبله بعد فلنزيد حقيقة احد ما وجوده ومخيره الاخرى حشيه من الفصل عندنا ثلاثة لا نذكر كيف نضع بها المادة والقوة
فهي الاولى والثانية امر غيرهما بل الصبح ثلاث واحد وكثير باعتبار التفسير الواسع التفسير عنها وعلى تقدير كنهها في التفسير بها لا يفرق بها زيد
ويجد في ما يظهر لك واما قوله الوجود نفس شئ لا يشوبه شئ له فقد تقدم ان هذه العبارة لا تؤدي الى طلب بيان الوجود هو الشئ
من حيث هو بل كما يتضح هذا المقام او ثبوته بغيره كما في ما تقدم من ان الوجود وجد بنفسه المجزئة وجوده بوعبارته هذا هو المقام وانما

نقطة من الامر

فعل الله ونور الله كما حقاق وجودية وحسين نفوسها وانياتها بحيث عينية وقد كثر هذا المعنى مراراً وخوفاً من غفلته عن طلب التوجيه
 فيه كل مستر لا يخلو ومن ذلك تقرير أن العقول والخيالات التي هي عند البسائط ايشاكون بصفاتنا صفتها الواجبة كما هي اكل ما لا يوجها
 من جميع المواد والصور التركيبات وما بالافعال والقوة والتجديد والتدريج وغير ذلك الا انها فيها بحسبها من التورانية والقرب البتة
 الى غير ذلك وانما نحن عن ذلك البصائر فكلها هادئديعها السعير وكبرها وبطونها هادئها ولما كان ما بالافعال منها فثوره وتفضيها وسع
 من الدار والمشاغرة منها ونها وتاخرت عنها العلية وما بالقوة منها اقله مقدارها المتعلقاتها وانما هادئها كان لا يحسح لوجدها
 ما كان معلوماً ما بالافعال فكلها لجل ذلك كان مطلباً لبيان ذلك قاصراً عنه لعظم شأنها بالنسبة الى ذلك الطالب كما يدرك ذلك
 منها مطلباً من آثارها فان لا شيءنا صفة مؤثرة التي هي منشأ ذلك التأثير وقوله فان يقول تخصيص كل فرد من الوجودات بما ينطبق
 كالوجوه التامة الواجب جل جلاله صريح بان الوجود الواجب لكل فرد من ان ذلك الحقيقة وذلك لا فرد تميز بعض افرادها عن بعض فحقاً
 وسوء رجل لشدة تامة وهذا المطلق عن كل ما سواء كاعتينه بنفسه لا مستغنا عما سواء وقد تعين بعض افرادها بخصوص مرتبة من
 التقدم والتأخر الكمال والنقص اي يتاخر ما عن مرتبة من لا يتناهي سبعة وقد تعينها على ترتيبها وكما لها بالنسبة الى مرتبة ما ونقصها عن
 الكمال المطلق لا لا يحتمل النقطة اوجه لا من ان لا بالنسبة الى غير هذه الاعتبار خاصة نعت البسائطها وعدم حاجتها الى الكيل
 وتقيم من غير مفيضها كالبديهة الكلية الاولى التي لا ينظر بها كالحاشية التي ترفع ما عن الاستعداد والاضافة وهذا قد شاركه الواجب
 بعض ما تفرقه كما ذكره المصنف في هذا الكتاب في قوله ومثله ان البسيط كالعقل وما فوقه كل الموجودات ايشا الى ما يأتي بعده من الكمال
 وماله ان لا الواجب غاية العلم والبسط الحقيقة كل الاشياء وقد تكون بعض افرادها كائنات كائنات يعني غير المتجرب كالعقل
 يعني تعين تلك الافراد بغير هوية لها للحقها وترتيبها وبها يميز بعضها عن بعض وتلك الامور هي الامور المشخصة الساتر لا تتجلى
 والمتوالت الساتر الانواع والمجنسات الالجانس فحقيقة الوجود بسيط واحد تميز افرادها بشدة مشخصة العقول لا كل بل الواجب
 يتعين بذاته خاصة لشدة كمال غنائمها والمبهمات كالعقول تعين بنفسها انما بالنسبة الى بعضها من التقدم والتأخر والكمال والنقص
 وسائر افراد الكائنات بما يلحقها من الحدود والنسب والاضاع وما اشبه ذلك واقول وانما اطلب الحق وتفهمني هذا الكلام تبارك
 من هذا المذهب لا اعتقاد المبني على الاشياء المتكونة الوجود لا يتناهي هو القول بوحدة الوجود التي اجمع العلماء على الحكم بتكفير عقيدتها
 والحق التحقيق بالاتباع هو ان وجود الله سبحانه وحده لا شريك له ولا يدخل في عموم ولا يدرك له مفهوم ولا يعرف احد من خلقه شيئاً مما هو
 عليه لا يبارك على نفسه على السبل بيقيناً وحجة عليهم ان قالوا يقول صريح لا يتأوله الجاهل فضلاً عن العالم فقل بربوا ما يحتمل
 فلا يجوز ان يصير اليه مجال من الاشياء سواء ان يرد الى الحكم من قوله ليس كمثل شيء واعلم ان الرجل العالم له قدرة على التصرف في الكلام بحيث
 يعجز الجاهل عن يده وان كان اطلافاً من الميزان على ما يعرفه العامة من طوائف اهل العلم ولا تأول الكتاب السنن على اعتبار اهل العقل
 فان القرآن لول درجوه فاحلوه على احسن الوجوه واذا رجعنا في هذا الكلام الى اننا اشد اليأس من احوالهم ووزناه بميزان المنطق عليه السلام
 رأيت باطلا وكيف يكون شيء واحد له افرام متعددة يصدق اسم تلك الحقيقة في حقيقة الوضع والاستعمال من باب التواضع على الله تعالى
 العقل على الجبر اشتراكاً معنوية اي ذلك الحقيقة البسيطة الواحدة موجودة في كل واحد من الملائكة والنواحي لا فرق بينهم في الشدة
 والنقص واقاما اشياء الى احوال المبدء فكل ذلك اذلة القاطعة انها مخلوقة وان فعل الله عز وجل بالنسبة الى المصنوع اوضع
 واحد منها امرنا الواحدة كل بالبصر ما ترون في خلق الرحمن من تفاوت وادعاهنا لا يعلم الا بما هيمننا وقد قال تعالى وان من شيء الا عندنا
 خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم فالجواب في النقض والتركيب والتأليف والتقدم والتأخر والتمام والنقصان وغير ذلك اشياء كانت
 عند الله في جرائها من الكمالات والاشياء لان موجود في الاجل المستغنية فلا بد ان تكون هناك وانما ينزل سبحانه الى قوابلهما بقدر معلوم بكل
 ما في الجلال والانتباه والحيوانا في العقول من جميع احوالها لان الارض والخلق والترك والماء والحياة في كل شيء بحسب المصالح

54

فانما المراد من كون نسبة الوجود الى الهيئة نسبة اتحاد سوان وجود نفس الوجود ووجود الهيئة نفس الوجود فالوجود نفس الهيئة والهيئة عندنا بقوله
وجود الهيئة هو وجود الوجود والوجود لا كذلك العرض فان العرض لا كان وجوده في الموضوع وحصوله فيه لكن وجوده ليس هو وجود الموضوع
يحتل ان الصفة في التسامع والتساميل ان القيل ليس سبباً في ظاهره كما سمعت الا انه يمكن تصحيحه بان يقال ان تبيين الوجود لما كان عرضاً
للهيئة في الحقيقة كان مختصراً بما يخص بالهيئة لا غير ولو فرض ان قواعد ولو احوال حقيقة كانت سبباً للتخصيص فاما في الواجوب
للهيئة وتوابعها لم تنسب اليه الا بالعرض فصح انه لم يخص الا بالعرض لا بالعرض بل ظهر من عتبات القيل وانما اذا تأملت كلام المصنف في قوله حجة عن الوجود
ظهر لك ان الوجود في الوجود لا في العرض والواقع وانما المخطط العرض في الخارج لعدم تحققها بدونها كما كان لا تقوم لها حجة عن الوجود وبدلاً
على هذا انه اذا فصل في الدهر كان غرضه ان التحليل لا ينفك عن القيد بالحقائق وانما يفرق الحقيقي منها وسد ظاهراً من كلام المصنف في خلال عبارة وانما لا يفرق
بالأتمار ولو كان صادراً حقيقته الشئ لا ينافي هذا كما مثل بيننا سبباً بالفصل بان الفصل وان كان مقيداً بالجنس في الحقيقة وجب ان ينافي
الشئ الا انه غرض الجنس هذا لا ينافي لوارده لكنه يحتاج الى تحقق كونه اصلاً وان الهيئة كما يذكر فيها بعضنا في جعلها غير جارية في كونا
قبل ما ينفك عنها الدعوى لوارده ونحوه بان الوجود معرض عن هذا خارجاً وان الهيئة عارضة كمالها وانها متحققة في الخارج معتمدة
منج إضافة الامر في اتحاد وانها نفس الفصل ونفس الصورة في الهيئة الاولى وانها جارية على ما غير جعل الوجود لكنه مرتبة على وجوده في
قولنا له هيئة يشير الى اننا ذكرنا في الوجود انما في الوجود في الهيئة معناه وانما هو عرض عن الوجود الحق سبحانه وانما هو عرض عن احوالها في
الذي يرد من الوجود في الهيئة في حده في حده وجوالاته والحيوان كان في ذات كماله ومعناه ظاهر ما ذكر غير ظاهر بالنسبة الى كون الوجود
اصلاً فانه فرق بين كون الشئ في نفسه كالوجود في الهيئة وبين كون الشئ في العرض كالمعرض في الهيئة بان الوجود معرض وقوله فان الوجود في الاول غير الوجود
في الموضوع لا يريد به ظاهره لا نسبته الى غيره بان وجوده في العرض عينية وجوده في الجوهر بل يريد بان جو العرض في الجوهر في نفسه قال الشيخ
الفتايات وجود الاعراض في نفسها وجودها في الموضوعات اسوى ان العرض في الوجود لما كان مخالفاً لها فاجب ان الموضوع حتى يصير
موجوداً واستغناء الوجود عن الوجود حتى يكون موجوداً في الموضوع ان يقال ان وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى ان الوجود وجوداً
كما يكون للبياض وجود بل يعني ان وجوده في موضوعه نفس وجوده في موضوعه وغيره من الاعراض وجوده في موضوعه وجوداً كالموجود
اقول قول الشيخ في بيان الاعراض بمعنى ان نسبة تحققه من الوجود في ذاتها من حصولها في موضوعها وقد تقدم كلامنا في هذا وجود
ولا يخفى على البصير ان مرادهم من الوجود غير حقيقة الشئ وانما الواجب انفسهم فان حقيقة الحجة ليس هو حصولها في الثوب انما حصولها
فيه هو قولها وان لا يريد به ما يتحقق الشئ فكما قال الحكماء ان وجود الجوهر من تمام قابلية العرض للوجود فيكون مرتبة ما قابلية ومع
هذا كله يكون الوجود مقبولا على ما يلزمهم وهم يحصلون قابلية ارضى ارادة ما بالتحقق تكون ارضى العرض مثلاً لو انما يتوقف شئ خارجاً على وجود
الحل فوجود الحل من جهة ذلك في ذاته وتوابعه لا يكون له غلط فاحتران كل محدث في هذه المادة بصورة لا يملكها
والمادة على الهيئة وما قيل ان الشيخ لا يريد بكلامه ثبات كون الوجود عرضاً لانه فاعلم ان الكلام لان العرض هو ما يكون في جوهره
نفسه عين وجوده لغيره ولما ثبت ان الوجود اشياء الشئ في الشئ فلهذا حيث قال الوجود في الجوهر في الجسم هو وجودية الجسم وانما اطلق عليه العرض
باعتبار عرضة الهيئة في ظرف التحليل ليس لان عتباته صريحة في ان الوجود مثل سائر الاعراض وانما يفرق الاعراض في هذه الصفة بخصوصية
حاجة الاشياء اليه وعدم استقلالها عنه واستغنائها عنه بخصوصية علتها في الوجود والما حصل في بيان الاعراض انفسها ان كل في نفسه
محتاج الى الحل وهذا العرض الخاص الذي هو كوجوده يحتاج الى الوجود فيكون في الوجود لا في الجوهر كالتكسر في الكسر على انكسار
او الانكسار على الكسر لا يرد فان الكسر يتوقف على الانكسار في الظاهر فهو من جهة وجوده والانكسار يتوقف على الكسر فيكون هو من جهة
لذلك انما كان مخالفاً لها فاجب ان الموضوع حتى يصير موجوداً واستغناء الوجود عن الوجود حتى يكون موجوداً في الموضوع ان يقال ان الوجود في
موجوده في نفسه يعني ان لو كان كذلك لكان الوجود في جوهره ما به هو كما يكون للبياض فلهذا قال بمعنى ان الوجود هو كما يكون للبياض في جوهره

١٤

من جهة ما يستلزمها أصل هذه الطريقة على أن الوجود المطلق هو الواجب لذاته أن يكون كل ممكن قابلاً للعدم ولا شيء من الوجود المطلق يتأثر بالعدم
 لا شيء من الممكن موجود مطلق وينعكس إلى لا شيء من الوجود المطلق ممكن فيكون واجباته أنه ليس الوجود الممكن هو القابل للعدم لأن القابل يتغير
 مع المقبول والوجود لا يبقى مع عدمه فالقابل له هو الممتنع ولا وجود ما زال الوجود في نفسه وانما غير المتغير ممكن لأن عدمه لا يتغير حتى
 يرضى للوجود ولا لزوم انتقال الوجود إلى عدم وهو حق فالقابل له هو الممتنع ويكون مقبولاً لذلك الوجود عنها والمطلوب لا يحتاج إلى تمثيلاً
 بما لا يمكن زاله عنها وأقول قولهم ولا شيء من الوجود المطلق يقابل لعدم غير مسلم بل ممنوع لأنه أن أراد به ما يتناول له الاسم فهو ممنوع وهو
 غير الدعوى أن أراد بالمطلق معنى البعض الخالص فهو مسلم لأن في بطل القياس فإن الشيء مركباً يستعمل في المنع ولا اعتباراً بالوحدانية
 من الكلي فرضاً واعتباراً هذا خارجاً مطلقاً ثم قال في التحقيق الممكن لا يعدم وإنما يخفى فيه دخل في الباطن الذي ظهر منه في محجوبة وسمي أنه
 بعدم وهذا الوهم أنما نشأ من فرض أن أفراد الخارجية للوجود وليس حقيقة واحدة لا أكثر فيها وأفرادها موجودة باعتبار إضافتها إلى المتبقيات
 والأشياء امرعيتها فلا أفراد لها موجودة لتعدم وتزول بل الأول أصنافها إليها لا يلزم من دالها انعدام وجودها ولا لزوم انقلاب
 حقيقة الوجود بحقيقة عدمه فاقول قوله وإنما يخفى فيه دخل في الباطن الذي ظهر منه صريح في القول بوحدة الوجود وأن ظهوره من الباطن
 الذي يخفى فيه ولادة فلا تتحقق سورة الأخلاص بل هي من قوله تعالى لم يلد ولم يولد في الكافي بسنده إلى علي بن الحسين عليه السلام أن أهل البصرة كتبوا
 إلى الحسين بن علي عليه السلام يسألونه عن الصدق فكسبهم الله الرحمن الرحيم أما بعد فلا تخوضوا في القرآن ولا تجادلوا فيه ولا تتكلموا فيه في غير علمه
 سمعت جدي رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من قال في القرآن بغير علم فليتبوء مقعده من النار والله سبحانه قد نزل القرآن فقال الله أحد الله
 الصمد ثم تسره فقال لم يلد ولم يولد لم يكن له كفواً أحد لم يلد ولم يولد ثم خرج منه شيء كشيء كالأول وسائر الأشياء الكثيفة التي يخرج من المخلوقين
 ولا شيء لطيف كالنفس لا تشع من البدن كالنفس والنوم والخطرة والوسم والخرق والجمجمة والفخار والبكا والخوف والرجاء والرغبة والاشتهاء
 والجوع والشبع تطاعون يخرج منه شيء أن يتولد منه شيء كشيء لطيف لم يولد ولم يولد منه شيء ولم يخرج منه شيء كما يخرج العناصر الكثيفة
 من عناصرها كالثقل من الثقل والدابة من الدابة والنبات من النبات والحيوان من الحيوان والثمار من الثمار ولا كما يخرج الأشياء اللطيفة من
 مراكزها كالبحر من العذبة والشمع من الدخان والشم من النار والذوق من الفم والكلام من اللسان والمعرفة من القلب كالنار من الحجر لا يولد والله
 الصمد الله لا شيء ولا في شيء ولا على شيء مبدع الأشياء وأخاتها ومنشأ الأشياء بقدرته مبتدئ ما خلق الفناء بمشيئته رقيب ما خلق البقاء
 بعلمه فذلك الله الصمد الله لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد في نفسه كماله عليه السلام تعلم أن كلام ابن أبي عمير
 ليسند فيه في أقوال أئمتنا عليه السلام بل اسند في أقوال أئمتنا الصلوات فلما قال ما قال يعني أن وجوده في الحوادث خرجت منه تطاعون قولهم و
 ترجع وتحقق في قوله وهذا الوهم أنما نشأ من فرض أن أفراد الخارجية للوجود صريح في دعوائه حقيقة هو الله فينبغي أن يعيد نفسه اقرب
 من اتخاذ هذه وأصله الله على علم وختم على سمعه وقلبه جعل على بصره غشاوة وقوله بل الزائل أضافها إلى أخيه من قوله لم يلد ولم يولد
 الممكن هو القابل للعدم لأن القابل يبقى مع المقبول والوجود لا يبقى مع عدمه ومنه هذا هو ما ذكرته لك سابقاً من أنهم على صدق اللفظ لا على
 الجملة لأن الوجود صمد لعدم ولا مجتمع ولا يحمل به بل يتأقن على الممتنع وهذا إذا أراد به الوجود مصدر وجدان وجد صدق عدم بلا شك ولا
 الكلام في الوجود التي هي الذات وتلك محلها إذا كانت ممكنة لعدم وإن أراد به المعنى المستلزم في الوجود المطلق باطل ولكن منشأ
 خطائهم أن الوجود الحق تعالى بصدق عليه لفظ وجود بمعنى البسيط المعبر عنه بالفارسية بحسب بصدق عليه وجود المعنى المستلزم والمفهوم
 غير ذلك يصدق عليها وجود فاذن الوجود في الحقيقة واحدة بسيطة غير متفاوتة ولا متعددة وإنما التكرار باعتبار الإضافات إلى المتبقيات
 التي هي بدو واحداتما اختلف باعتبارها إضافة على الواجبات المختلفة والأشياء اعتباراً بالأشياء والأشياء موصوم الحقيقة لا يتحقق له في الأمر
 العقلي فافعل ما شئت بعد ما ثبت عندك صدق لفظ الوجود على ما يتعارف ثبت عندنا أن الاعتبار لا يتحقق له في الوجود باعتبار زيادة
 باعتبار زيادة باعتبار اعتباراً ومع هذا فلو يقولون هي بالهين عقلية قطعية ثم قال وإذا لم يكن للوجود أفراد حقيقة لا يكون

عنه غاما واما يقال انه يقع على امرين لا على التمسك فيكون مشككا باطل لذلك انما هو باعتبار الكلية والعموم وهو من حيث هو عام ولا
خاتمة ولا كلي ولا يخرج بل التحقيق في اختلافه انه باعتبار انتم لا كون وجوده في حقائق الامكان وكثرة الوسائط لا يشك في وجوده
وكما لا تدور باعتبار قلنا انتم نور يتدور فيقوى ظهوره فيظهر كالاتي وصفاته فيصير اظلمة على القوى وله من اظلمة على الضعف لان له نظامه
في العقل كان له نظامه من الخارج كالامور العامة والكلية والجزئية لا وجود لها الا في الذهن فيعادتها انما هو باعتبار ان ذلك الظهور العقلي في الغابر
لانه نفس الوجود بل في ظهوره خواصه من الكلية والمعلومية وكونه قائما بنفسه وبغيره وشدة الظهور وعدمه واقول تدبر كلامهم لئلا يعللوا
حقيقة الواجب بها حقيقة المحاور شيئا واحدا كقولهم ان طول ركن ثانيا ما فيه من تفصيل والتفصيل لان من شئ كل امر من غير ظهوره في شئ
كلامهم كونه هذا النوع ليس فيه شئ من الحق في كلام الله عليه السلام ثم قال اذا عرفت ذلك فالتميز كمالها وجودا خاصة عليه ليستة
خارجا منفكلا عن الوجود كما تقوم الغرض بل يثبتها منفكلا عن الوجود الخارجي العقل وكل في العقل من الصور في نفسه من الحق وفيه من غير
مكتسوبة بل هي ثابتة في علمه تعالى وجوده لا من عين ذاته واقول انهم قوله فان الاشياء كلها ذاتية ثم قال فلا تكون المهيمنة شيئا غير الوجود المتينة
في العلم فلا كانت نهجلا للامور المتكثرة المتغيرة لذاته تعالى الله عن ذلك وما يقول وفيه من الحق من غير مكتسوبة بل هي اجزاء من اجزاء علمه
ذاته ثم يقول ولا كانت نهجلا للامور المتكثرة المتغيرة لذاته تعالى الله عن ذلك وما يقول وفيه من الحق من غير مكتسوبة بل هي اجزاء من اجزاء علمه
ويعبر انصار الفارابي في غير غيرهم فاقول لهم من وجان علم ان فيه شيئا غير ام لا فان قلتم علم كانت في ذاته علمها وان كان لا يعلم غير شيئا
غيره ولا معر بل كلما ظلم فلا يكون في علمه الله وذاته شئ غير كما قال الصادق عليه السلام كان يتساءر في جبل والعلم ذاته ولا معلوم الحديث ثم قال بل الحق
ان الوجود تجلي بصفته من الصفات فينبغي ان يميز عن الوجود كجلى بصفته اخرى فيصير حقيقة ما من حقيقة ومعرفة تلك الحقيقة في علم الحق في الحقيقة
بالمهية وليس الثابتة بل هي المهية واقول فيه انه قد اختلف في كثرة واختلف في حاد فان قلت لا يختلف لذاته بل يختلف تجليا وقلت تتجلى
افعال ام تجليات ذاتها وكانت تجليات افعال فعل تلك الحقائق المتماثلة بالهوية اختلفت حالها قبل التجلي وبعد ما لا فان لم يحصل اختلاف في
شئ من هذه القروض لم يتجدد شئ ولم يحصل تجل اصلا وان حصل الاختلاف اما في الذات او في الحال فيها من كل يلزم كالتغير والحديث ثم قال ولها
وجود في عالم الارواح وهو حصولها فيه ووجود في عالم المثال وهو ظهورها في صورة جسدية ووجود في الحق وهو تحققها فيه ووجود على في
ازهائها وهو ثباتها فيه وبقدرة ظهور نور الوجود بها لانه تظهر تلك الحقيقة ولو اذ كانت في الذهن بل هي في الخارج فيقوى الظهور ويضعف سبب
القرب من الحق بل بعد عن ذلك الوساو كثرها وصفها الاستعداد وكونه فيظهر للبعض جميع الكمالات الا في قدرها والبعض دون ذلك وهو
في اذهانتها اطلاق ذلك القوة العلمية حاصلة فينا بطريق الانعكاس الى احوالنا فيكون نور الوجود فينا بقدر نصيبنا من تلك الحقيقة الكلية
ولهذا صعب ادراك الحقائق على ما هي عليه لا على من يتصور بنور الحق وارتفع الحجاب بينه وبين الوجود المحض فانه يدرك بالحق الصورة العلمية على ما هي
عليه انفسها ويتجلى عنها بقدر انيته فيحصل التميز بين علم الحق وبين علم هذا العالم فاضايتة عرفانه اقتراره بالعجز والقصود علمه بوجوه الكمال
اليدني من الارزاق فله من كل ام قد يدرك انما كل في ذاته كما قال وجود الحق وهو متحقق فيه ولا شك ان هذا الحق في ذاته دليل ما يراه تعالى
وبين ان الكمال مل من ان يصير كونها بالابن عيسى وعبد الكريم البجلي في واما انما يرتفع الحجاب بينه وبين الوجود المحض فانه يدرك بالحق الصورة العلمية
الحق وهذا كما لا ريب انما ثبت كونها في ذاته لانه لا شك في ان الحجاب في رها مسومة عند ذاته فلو لم يرها منقشة فيسير لما حكم بذلك فاما انما لم يدرك
ذلك انكم هاتوا في ذاته فيجوز ان ذلك ذاته فحكمنا بعدم كونها لا في غير حقيقة الدلائل العقلية والاشهاد المعانية يحكم بمقتضاها ولقد
قال تعالى وحي بعضهم البعض من خور القوم غريبا ونوشا ربك ما صلوا فليدعوا ما يقولون ولا تسلي اليه اقتدا الذين الذين يقولون لا نؤمن به ولا نؤمن
وليقضوا ما هم مقفرون اللهم اني اشهد ان لا اله الا انت والحي القيوم والحي القيوم والحي القيوم والحي القيوم والحي القيوم والحي القيوم والحي القيوم
وعليهم اجمعين الى عبادك الصالحين من الملائكة المقربين من ربي الا قولنا اننا ظلموا لانفسنا فاستجب لنا يا ذا الجلال والإكرام فاما انما لم يدرك
يا ارحم الراحمين واعلم ان ترك الحق في هذا الجمل لا مفسد الا طول الكلام عليه لعلنا قد اشرنا اليه فيما مضى ولا ننسى ان هذا الذي نحن عليه

موديل الى ان كل ادم بالشم والتبطل لا بالدليل اعوذ بالله من ان يكون من الجاهلين فاما الشتم فليس في شيء من هؤلاء فبذلك فاما تبطل فاما
 باطل فذلك واجب الدليل فمن اضربنا انهم لا يكفون القليل ولا يصدقون التطويل فمن شاذ ذكر وما يذكر ان ان يشاء الله نقول ان الله
 حقائق متصلة موسمت من كلام ابن جهمود فان طرقتهم واحدة ولما هم قالوا انها حقائق الاشياء المتصلة في الحدوث اقامتها باطلتها
 في ما كانت اوقاتها في الحقيقة انما فعله لم تكن مذكورة قبل فعله في حال كونهما لم تكن شيئا قبل تكونه كان كلهم مستقيما ولم يغير ذلك انما فعله
 انما ذكرها حين خلقها وموجها انما ذكر قبل الذكرين ولا مذكور فذكرها بايجادها بفعله وحقيقته انما فعله لا اثره لانها مكتوبة منه بل الفعل مبني عليها
 كان الله سبحانه ولا شيء معه موالاته كما كان ثم اخرج بفعله عنصر انسيبة من فعله كنسبة المصداق لله من الحدث من الفعل اي كنسبة ضربا وهذا
 الحدث هو الذي في تارة بالماله الاول وتارة بالالف الليبية وتارة بالنفس في تارة بالحقبة المحمدية وهذا هو الاول في تارة بالاول
 المطلق او محل الوجود انطلقوا الوجود الرابع وحده وركن الوجود والخلق الاعظم وهذا الوجود من غير فعل الاربعة عشر شيئا لم يخل اكثر منها وهو
 ذات الذات وبه تدور وتثبت وبقيت هذه الاربعة عشر انسية تسبح الله وتعبده وتثنى عليه بكل ما يمكن من الثناء الف مر كل مرة مائة الف تسبيح ثم ان
 لها تشرق نورها وشعاعها ثم خلق من ذلك الشعاع المتعلق بتلك الحقيقة تعلق النور بالميزان القائم بها قيام صدور مائة الف نور واربعة
 عشر من الف نور كل نور هو روح نبي من انبياءه فيكون للنور كيفية تسبح الله وعبادته والثناء عليه بانماثة الناطقة عليهم بوحى الله
 صلى الله على محمد وآله الطاهرين فبقوا يصلون الله بحارة بالتوجه الى وجهه لبا في الذي هو ذلك الميزان الاول المقسوم باربعة عشر شيئا صلى الله عليهم
 واليه الاشارة بقوله في طبع الحجة عليه السلام في عجل الله فرجه ورحمته بذكر توجه الانبياء الى الله تعالى بقلوبهم ونوره وجههم ووجه قلوبهم وحين
 صلوا وصلوا اول ذلك في دهره خلق الله سبحانه من رايح الانبياء ارباع المؤمنين هكذا حكم مراتب الوجود متسا فلا كل سافل خلق شيئا
 ما فوقه لا منفسه طينة الى طينة الحقيقة ومع خلفه لا منفسه ولا اصل لها ترجع اليه قبل خلقها بفعله تعالى فكل شيء راجع الى الله تعالى
 برجوعه الى ما خلق منه وهو قول سيدنا كوسيب بن امير المؤمنين حجة الله على الخلق اجمعين بعد ابن عبيد بن جراحم النبي صلى الله عليه وآله ما داما القامرين النبي
 المخلوق الى مثله واجاء الطالب الى شكله الحقيق الماد بمثل مبدؤه فانهم فليس للوجود مخلوق حقيقة في الخلق بوجه من الوجود والله دمر قال اذ كنت
 والانسالة تطيع الله بك هلك ولا تدرى واعجب هذا بانك ما تدرى وانك ما تدرى بانك ما تدرى وقوله لان لكل منها نفوسا ذاتية ومخاطبة عقلية
 في المشا بالهية اشيرة الى تعين الله لان اعين الثابتة عندهم من حيث ما ينشأها من المخلوقات تعينها عقيدة وتعينها وجوهرية وتلك التعينات الوجودية
 الحاصلة لها غير الوجوه في المشا كلها وجود خاصة عليها كما تقدم في كلام حقا المجلي فلا تكون المشا شيئا غير الوجود المتعينة في العلم
 الذاتي والتعينة العدمية هي الانواع العقلية والحق الوجود التي هي الموارثات من قوا بلها المشا بالهية الاولى التي هي الصورة
 والانفعال الانبجاءات الوجودية من كل شيء خلقا من رجبهم فكلهم تذكرون وهي التعينات النوعية والوجود التي هي الاشياء النفوسا شخصية
 فالاول في المخلوق الاول كمال المعاد للكتابة الثانية في المخلوق الثاني كالصورتية بها انتم تحت المحرور والكلمات وهذه النفوسا طابت الاشياء
 صغبت فقول ان لكل منها اي وجود من الوجود المعينة قيودا ونفوسا بالمشا بالهية والمرايا في المخلوق الثاني لان الملك العقلية مفاهيم
 للاشياء الاجزاء في هذه النفوس هي اسماء الوجود فيقال وجود زيد ووجود الفرس فظا مكرامهم من قولهم وجود زيد في الاشياء بمعنى
 الالم وعليه يكون انفت هو الوجود الهية وعلى قولنا تكون الاضافة بيانية فالنفوس والوجود يبدل ببيان المتبني باصطلاح النفاة
 بعطف النفاة والنفاة فليس هو الهم وفعل وقول وعمل وصورة خارجية وذهنية وهذا الشيء نفوسا لله تعالى معنى تعالى الله به وسبحه فقال
 في الاشارة الى ان قول الحق لا يملكون ولا نفوسهم نفعا ولا خيرا ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشورا وملا مولات الوجود وقال لوطا لهم
 عليهم لوليت منهم فراروا لملك منهم رعبا ولهم نفث ظلمة وسم به فقال تعالى تعرفهم بسيماهم ولحقهم في محن القول وقال واذا رايتم تعجب الجاهل
 وان يقولوا سمع لقولهم كانتهم خشية مستبحة يحسبون كل سمعة ان الله رانا ليدراجعون ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال تونبع فيه
 لتقم اما تحصيل الوجود بالواجبة فلنفس حقيقة العدمية عن نقص وقصور اما تحصيله بالغير من ان الله في التقدم والافتخر ونفى الخلق والقد

والصنف بما فيه مشيئة ذاتية وحيثيات المعينة بحسب حقيقة البسيطة التي لا فصل لها ولا فصل ولا تفرق لها الكلية كما علم إذا ما تخصيصه
بموضوعاته عن المحييات والأعيان المنصفة بين العقل على الوجه الذي ذكره فهو باعتبار ما يصدق عليه كل مقام من ذاتياته التي يبحث عن حد
العلم والتعلل ويصدق عليه صدق ذاتيات الطابع الكلية والمغلة الذاتية التي يقال لها في عرف أهل هذا الفن المحييات وعند الصوفية الأعيان وإن
كان الوجود والماهية فيما له محيية ووجود شيئا واحدا معلوم غير الوجود وهذا سر غريب فتح الله على قلبك باب فهمه فشا الله تعالى أقول
يريد به تفصيل ما ذكره سابقا قال في التعليقات الفرق بين ما ذكره في هذا الفصل وبين ما ذكره في الفصل السابق أنه يعلم في هذا الفصل وجه
كون التخصيص بنفس الحقيقة مفصلا مضمرا مجزئا مائلا أيضا يعلم في هذا الفصل أن ما كان مقدما وما كان متأخرا لما دام كذلك ولم يحصل
بعكس ما كان هذا على احتمال أو معنى التخصيص بالتقدم والتأخر مثلا على احتمال آخر كما سننبه عليه فشا الله تعالى على ما ذكره أيضا يعلم مفصلا
في هذا الفصل ما أراد به بقوله فيما مر من أمور لا حقة من حيثها ليست مضمرة في الفوارض الخارجية بل المحييات داخل فيها بخلاف ما مر في الجملة قد بين
في هذا الفصل الأمور السابقة على الوجه الذي لا يتصور فلا عنوان لهذا العنوان في معنى ما عنوان قوله توضيح فيه تنقيح أقول أن المقصود كرى
منه الأشياء فغرض الاحتياط ترده عليه باعتبار إطلاق ما مر واستطراد توضيح لغير ما قد يتوهم وما فهم من رده عليه على كل حال لا بأس
إذا كان دفعا لا يراد كذا المراد فقال إذا ما تخصيص الوجود بالواجبة فيه إنما ذكر بعض تخصيص أفراد الوجود استطراد ذكر تخصيص الواجب
وإن كان مستغنيا عن التعريف وأنه وجد احتياج المقام إلى التعريف وأنه أدخله في جعلها كما يفهم من بعض كلامه سابقا فقال تخصيص الواجب بالواجب
والأول يقال تخصيصه واختصاصه بالواجبة لأن التخصيص لا يكون من ذات الشخص إلا أن يريد به إثباته في ذهن الطرف فلتستحق حقيقة معنى آخر
تخصيصا باعتبار غير ذاته ومعنى الكلام صحيح على إرادة معنى إثباته في الأفهام ومحو الأوهام المقدسة عن تصور تصور في هذا القيد مطلق
الاحتياط ومطلق المغايرة فاتها من التخصيص والتصور وإذا ما تخصيصه بالترتيب ومنازلة في التقدم والتأخر كالتربية فغنى البسيط منه والحاجة للكل
من لوقته المكان والكم والكيفية ووضع أو غير ذلك من المعينات والتخصيص كما ذكرنا سابقا والشدة والضعف اللذان من الرتبة والجهة والكم والكيفية
والمكان والتقدم والتأخر فيما فيه مشيئة ذاتية الخ واعلم أن الصنف أراد بالتخصيص الذات عن قول كما قال ما تخصيص الوجوب بالواجبة وهو
وما قوله تخصيصه بالترتيب ومنازلة فيريد بها الوجوب الممكنة والقدرة في منازل وترتيب يعود إلى الواجب نحو تعاقب تلك علو كبر يعني أنه يتبع
في ترتيبه ومنازلة في ظهوره وهو يقع في الذات بل ذاتها إلى المقامات السفلية فيتكرر ذلك الواحد البسيط لذاته بهذه المراتب المنزلة التي هي مشيئة
وهو آنچه يقصده منها وطرف يعرض له بواسطة تلك المراتب المنزلة أمور معينة ومخصصة للوجه الواقع منه في تلك الرتبة والمنزلة لأن تلك الأمور
من لوازم تلك المراتب المنزلة فبذلك ترتب في تلك المراتب لأجل ذلك الشأن فلو أنه لذاته لا من حيث نفسه لبساطتها وتقدمها بل من حيث ترتبها
فلك المراتب لأن تلك الأمور التي شأنها التخصيص والتعيين لا رتبة تلك المراتب بل ترتبها فيها من حيث نفسه وبسيطة لا كثر فيه ولا تعد ولا
تتخص فالحق من تلك الأمور المختصة لأفراد نظامه فقد عرضت له بواسطة مراتب نزوله وما تقدم من ظهوره في بعض مراتبه على بعض الخواص
بعضها المقتضية لذاتها في الترتيب الطبيعي أن يتقدم فيقدم الظهور ولا مستناع التجميع مرغ فيه فاسم من تقدم من مراتب الوجوب لا يمكن أن يكون
وبالعكس ويحتمل أن يكون المراتب ما ينتج من المفهوم من ترتب الوجوب عند ملاحظة العقل لها مجزئا مستقلا وبعضها متأخر ما
كل من المفهومين ربما انتج من المفهوم سببا لا متينا ولتقدم بعض على بعض على خلاف آرائهم فقولنا وما تخصيصه بالترتيب ومنازلة إلى قوله
فيما فيه مشيئة أي أن تخصيصه بالترتيب المنزلة داخل في ما في الأمور المذكورة من التقدم والغنى والشدة وإصدارها فبسيطة ذاتية مشيئة
ودواعي الذاتية لكونها صور في علمه وعلم غيره فاته وكذا تلك الحيثيات العينية أي الاعتبارية والحقائق المعقدة بحسب ما هو عليه علمه وصورها
التي هو عاين ذاته عرض لها الاختصاصات والنسب المذكورة على حسب تلك المذكورة التي هي مباهة الأمور المذكورة والحقيقة كلها من لوازم تلك
سبب مشيئة أي دواعيها وأجسادها غير وبواعث التي هي سببا لتلك الأمور المذكورة لأن هذه الشؤون كما ذكرنا مكررا صور وجودية في علمه
التي هو ذاتها صدرت وبها تحققت وبها عانت بها بقيت منها برزت وإبها تتوهم كذلك بحسب ذاته وحقيقته البسيطة التي لا فصل لها

[illegible]

شيء منه مثلا امكان زيد احدى بمشيئة الامكانية فكان على نحو الكمية في جزيئته فيمكن ان يخلق بما يمكن ان يكون زيدا من قبل ان يكون عليا وفيها
افسادا وجونا وجدة ونازلا وملكا ونبتا وشيطانا وارضا وسما وبر او مجرا وهكذا الى غير النهاية هذا امكان زيدا اذا خلق منه زيدا بخلاف
يقدر زيدا الى ما شاء مما ذكره وما لم يذكر الى غير النهاية وهكذا كل شيء يمكن في كل شيء قبله وبعده فكان كل شيء ممكنا بمشيئة الامكانية ولا يعلم
احد من الخلق من ذلك العلم شيئا فاذا قلت زيد يمكن ان يكون كذا وان يكون كذا ابل ان يخاطبه يعلم العارفون بالله ذلك ولكن لا يعلم احد من الخلق اي شيء
منها يكون الا اذا اخبر به تعالى او كونه وسوقه تعالى لا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاءوا ولا يكونون الا بما شاءوا فافهم فلما قلنا كان كل شيء ممكنا بمشيئة
الامكانية ثم انه تعالى خلق نور اوطينه طيبة ولم يكن قبلها شيء وهذا موافقا وسو لو جو وهو الحقيقة المحمدية وسو لا انما قام به كل شيء فكانوا باعتبار
جهاة التظاهر والبناء في مقبول وقابل في عشرة كذا لا غير فتكثر هذا الوجود وقابل وجهان نور وجهان طينته الى هذا الحد خاصة فخلق
من شفاع نور ومن شفاع هذا النور فورا ذلك في نزلنا به شقعة في مراتبها ان في كل مرتبة تكثر اذ لا وجه من جهة الشخص فالمشخص وجو واحد مؤلف
ومشخصا صفاته من جهة الوتيرة والكم والكيفية الوقت والمكان والوضع والازل والاحوال والاعمال الكونية والكسرية وما اشبه ذلك اصلا
افعاله وقابليته وهذه حدودها وتمامها ومكملاتها فخصيص الوجود الحق بالواجبة هو لا يعرف حقيقة ذلك الا سوطا ولا كلام لنا الا في
عنوانا في معرفتها الوجود المخلوق فلم يكن مذكورا قبل كونه الا في امكانه ولم يكن مذكورا قبل امكانه شيء ولا يعلم الله سبحانه في الازل غيره ولا في
الآنه وليس ذاته شيء غير ذاته لا صورة ولا مثال ولا قية ولا ما يصنف عليه اسم شيء ثم امكنه لما كان لا شيء ولا شيء بمشيئة الامكانية فكان
عنده بذلك مذكورا ثم كونه بمشيئة التكوينية وسو لعلم الله محيطون به اي المستند في قوله تعالى الا بما شاءوا يعني ما شاءوا تكونه والواجب ان يكونه
تكثر الاشياء على نحو ما ذكرنا او لا بقوا بل اخلو وهاهنا مقاماتها ومكملاتها في كل مرتبة من مراتب ظهورها فالتواجب غير تعجل ظهورها فالتواجب لا يرد
جلد على لا يظهر بذاته ولا ينزل بها ولا يتغير حالها باطلا سواء من الوجود المحدث يظهر بذاتها بافعالها وباشقيها والوجود الاول منها الحقيقة
المحمدية وسو اول فاقض عن المشيئة الكونية وامكانه اول ما امكن بمشيئة الامكانية وسو امر الله الملك قامت به الهوا والارض وفيه قال الصادق عليه السلام
كل شيء سوا قائم بامر الله ثم خلق به الجوز والارض المينة وهي قابلية التي ذكرها في كتابه وسو كونه في قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه لم تنفص هذا
مذا الوجود بذلك الترتيب كسقى بارض الجوز وبلا ارض المينة لان هذا الوجود هو الماء المساق الى الارض المينة والارض الجوز وخصيص كل وجود حارث
بتلك الشخصيات لانها صفاته وسو لوضوح كل شيء انما يخص صفاته ويتعدد بتعدداتها كالجوه مثلا والترتبة في بعض مجازها الاخر في الجهة والاطراف
فيما خافه في الترتيب والعكس وان في بعضها خافه في الكم والكم وكيف وهكذا فان التكثر من شخصيات في صفات وجودية والشخصيات وجودا موصوفة
فهو وجود واحد المدا في الكتابة للحروف المتكررة المختلفة بمشخصاتها لان الوجود هو مادة المطلقه وقدره كغذاء الباب والسير والنفيسة
من خشب وانما اكره التعريف حرصا على التفهيم ومع هذا التكرير والترديد فان فهمت المراد فانت والله سبحانه والى التوفيق واذا قول المصنف باعتبار
ما معه فليس كما قال داود كان اللفظ صحيحا الا انه لم يرد به المصحح الوجود ليس معنى شيء غير نعم يمكن فيه بالفعل التكويني اظهارا بالقوة في الفعل
كالسكران ليس فيه شيء غير ولكن بالفعل يظهر ما يمكن منه وسو لانكس التكم به يمكن من الظهور ونشخص قال ولا يبعد ان يكون المراد بخلاف
الموجودات انما كانت من المشايخ هذا المعنى ان موبقينة كخالف مراتب الاعداد انواعا بوجه توافقها بوجه توافقها فوجها فوجها فانها يصح
القول بكونها متحدة الحقيقة ان ليس كل مرتبة من الاعداد من الوجودات التي هي امور متشابهة ويقع القول بكونها متخالفة المظان الذي ان
ينتج العقل من كل مرتبة صوتا او صفا ذاتية لثباته لغيرها واما اثار وخواص متخالفة لثباته لغيرها بحسب احكام نفسه ينتج من كل مرتبة لثباتها
خلو ما يستخرج من مرتبة اخرى لذاتها في بعضها كالوجود الخاص في ان مصدر ان تلك الاحكام والقوى الكلية وذاتها بذاتها فان تفرق ذلك فانه
من العلوم الشريفة **اقول** يريد ان ما ذكره لا يبعد ان يكون مراد المشايخ في تخالف مراتب الاعداد انواعا مطابقا المراد في التمثيل بناء منه على الاعداد
ومراتبها غير الوجودات مراتبها غير الوجودات مراتبها على المغايرة بين الوجود والوجود الا على ما ذكره في كتابه الكبير كالمقدم النقل عن الاعداد منها الا ان
لها وجودا بنسبتها فالكلام فيها واحد فان مراتب الاعداد تختلف انواعا بوجه كالأحاد والعشرات وان وتوافق فوجها بوجه توافقها فوجها فوجها فوجها

كذا فردا ومرتباتها أكثر وتلك والكثرة والقلّة المشتملة الموجبة باختلافها الشدة ومدى انحصارها في الاختلاف كما في الأفراد والمزاج في تعليل
 تماثلها بقوله لا يتفرع العقل من كل مرتبة نفوتها وادنا ذاتية ليست ثابتة لغيرها التي ليست ذاتية ثابتة لغيرها ثابتة لغيرها وتوافقها لا اتحاد حقيقة لها
 نشأ لكل منها من حيثيات الواحد كما قال المصنف إذ ليس في كل مرتبة من هذه الصفات المجموع من الواحد التي هي موضع اشتراكها بالواحد تجمع وحدته
 صفته الواحد لأن الأعداد الخمسة مكتبة جميع صفاتها ومثال من واحد إذا الواحد متعدد بمثاله في كل عدد بعدد عدده فبالبطل كعدد أمثال الوجه
 الواحد عند مقابلة الرأيا المنعقدة واستدل على صحة القول بتعدد أنواعها وأقسامها باعتبارها على التماثل في علمها بوجودها لا اتحاد بوجودها بناء على
 طريقهم من الاعتماد على صحة الحل سواء كان وليا ذاتيا أو صناعتا متعارفا وجعل اختلافها من أمور ذاتية لها لا بد من العقل عنها من كونها
 أوصافا ذاتية لها وأقسامها من اجتماعها مع شيئا مماثلة لكونها أمثال الواحد بل جعل اختلافها من مرتبة الأعداد من صفاتها أوصافا
 ذاتية بعضها البعض وأقسامها من اجتماعها مع شيئا مماثلة لكونها أمثال الواحد بل جعل اختلافها من مرتبة الأعداد من صفاتها أوصافا
 مبروج واحد ونحو قول أن الغلط نشأ عليه من ترتيب قد مات دلالة المعنوية لمرادتها وألّا نشأ الربا الغلط فيها أن الأعداد كلها مركبة من
 عيشات الواحد أمثاله فنفس أمثال على ضربين من أمثال الوجود لأن الوجود عنده كالمواد والأشياء تركب من المواد والصور والقوام للمواد
 والأحكام للصورة كما ذكرنا سابقا من أن استقارة ولشقاوة أنما هو بطلان إقام أي الصورة في المادة كما ترى في القسم فإن القسم في صورته في
 المادة التي عمل منها القسم وعنده كذلك أن الشقاوة والاستقارة إنما هي في الحقيقة في الوجود ومادة الأعداد نفس الواحد وأقسامها من
 الكثرة والقلّة ونزوية وفردية والتنوع في الأعداد مرتبة الأعداد وكثرتها ولما كان ذلك ملأ ثمانية والكثرة والحال الظهور والحال
 الشعور بالقصر والزيادة وما اشبه ذلك فهي الواجب الثمان وكذلك هو الصورة والصورة خارجة من الوجود داخل في الشيء وأقسامها من
 خارجة من الموضوع داخل في مطلق العدد كما أن تلك الشئون التي جعلها ذاتية للوجود في الحقيقة لها ليست ثابتة لها لأن الوجود في موضوع
 وهذه الحقيقة إنما خارجة عنها فمضى داخل في مطلق الوجود المعنى الموجود لأن الركن الأسفل منها هو نفس الموضوع ليست ثابتة للأقسام
 وأقسامها ذاتية لأنواعها الركن الأسفل في الحقيقة والخصائص البديهة من المحصر فإن كانت أجزاء من الأنواع والأشياء والمحصر في الوجود
 فتخصصها وتخصصها بأمور خارجة مثلا على اعتبارها الوجود بالمعنى الذي نتوافق معهم فيه واقعا على المعنى الذي تخصص به ويوان الوجود كذا في نفس
 والشجر والجدار لظواهر الفعل الله ونور الله سبحانه ونفسيه جودا ولحاظ كونه هو نفسية حقيقة ومختص هذا الوجود عندنا هو كونه في
 حقيقة لوقوف ضلوه أوقعية في الوجود والخصائص عليها لا في الوجود عند نفسه لا في الوجود بغيره فالحقيقة ذاتية الوجود لا يجد مع الوجود الله
 ليس كونه حقيقة غير محض في ذاته فحينئذ هو وجوده حقيقة ذاتية في نفسه لا بالاعتبار ولا بالفرض لا بعدد في نفسه بل اعتبارا مطا وقول المصنف
 إذ يتفرع العقل من كل مرتبة نفوتها وادنا ذاتية ليست ثابتة لغيرها التي ليست ذاتية ثابتة لغيرها ثابتة لغيرها وتوافقها لا اتحاد حقيقة لها
 ما فيها كما أشرك في بيان لا يترى في هذه المنزلة ذاتية للارتباط في طور الوجود في ذاته وهي التي تنشأ على قوله أن الوجود حقيقة جرد
 للوجود سواء فخر أحدهما أم قلدهما لأن المرتبة لا تشبه له مجيب وهو موافق لما قبله بفهمه بسبب المرتبة الخارجية بالنسبة إلى الحقيقة بالقبول
 إلى الوجود فإتمام الحقيقة كونه حقيقة واقعا على لحاظنا الثاني من كون الوجود كونه وجودا من كون الحقيقة كونه هو موافق للمرتبة وما يلحق بها
 في الوجود من حيث هو نور الله ونور فعل الله لا من حيث هو محال في القول أن المحصر في الشخص لو كان ذاتيا للشخص والمحصر لما كان
 الشخصين في شخصين كل قلنا في الواجب في تمام شخص الحاد في الشيء في مقام القضاء في نظر حصول محصره فإذا وجد شخص في
 فلا نلكن أن تصدق تلك الأحكام ونعمون الكليته ودانها بذاتها كما هو فهمه من ما تقر به ذلك فائدة من العلوم البشيرة

٢ أن المجموع بالذات من غير على القائلين من العلم هو الوجود في الحقيقة وعبد شواهد الأول أن نقول ليس المجبول بالذات وتسمى
 بالحقيقة كادها بالذات اتباع الرزاقين كالطبع المقتول ومنه من منهم القادحة الدابة ومنه من بعده ولا يبررة الحقيقة بوجوده كما اشهر من حيث
 ولا مبرها من جوهر حيث هو موجود كإبراهيم السيل المدقق بل الصواب بالذات أن المجبول بنفسه كما ماله جاعل في وجوده ليس جلتا في صفة

١٢

مخلوق كما انكم حادثون مخلوقون وثانيهما انه مثلكم اي انه صغركم مخلوق منكم اوبكم او عنكم ولقوله عليه السلام مرد اليكم معني احد هما انه غير مخلوق
 منكم اذ توهمتم انه الله تعالى وثانيهما ان كل شيء يرجع الى ما منه خلق والى مبدئه وانتم مبدئ ذلك الملوتم ومنكم خلق وقوله ولو كان شيء في حقها
 محمولة منقومة بالعلم منقمة اليها افتقار اقواميا غير مقبول منه بل المقبول انتم في حلقها محمولة وكيف لا تكون هيئتكم محمولة وانتم
 مخاطبين واخاطبكم وانتم وانتم تقول اننا من الخارج من المتكلم ومن الغيب باننا والا محضه لان وجوده لا انتم له وانما الالهية للهية وهذه
 الالهية هي التي بها يقع بها الشيء وهو لا شيء من الوجود كذلك فافهم انكم تهم في بابك محمولة منقومة بناتيتها وصوتها لا بالعلم لان العلم
 لا يقوم بها المعلول الا تقوم صدور الله يقوم به المعلول يقوم صدور مفعول لا الفاعل انظر الى الكلام فانه يقوم بحركة المتكلم بلسانه
 واستطاعته لا بهذا المتكلم نعم المعلول يقوم بقوا ركنيا بما تدور صورته ومقاماتها لا بالعلم كما مثلنا في الكتابة منقمة اليها في الصدق
 افتقار اقواميا اي ركنيا وهذا انما يكون بالمادة والصورة خاصة فاذا اردت اخذها في النفس فان اخذتها فحيث كونها اثر او نور كما تقدم بينا ان
 اخذها جرة اذ العرض لا اثر محض كونها عارضا واثر الوجود لا منفعا الى كونه ومؤثره وهي حيث وجودها بالعلم الثاني كما ذكرنا الاول واجب
 اخذتها من حيث هي لربك اخذها لا مجردة وهي حيث هي حيث مثلنا اننا اخذنا من حيث اننا لا نحتاج تصور الى شيء غيرك فانه لان هيئتكم لا اخذ
 انك اثر ونور فذلك وجوده لا يؤخذ مجردا وانما بان استدلاله على قواعد لا يقع منها شيء فكذلك انما ينبغي عليها لا انتم ينبغي على ان الجاعل ما هو في ذات المجهول ذلك
 بطر ان الكتاب لا يؤخذ في ذات الكتاب وعلى ان الفاعل فاعل بذاته وهذا بطلان الكتاب كما تبين بكونه يد وعلى ان كثير من الاشياء ليست مخلوقة لله تعالى
 اما لكونها امورا اعتبارية وهي عدمية اولها من غير ما النفس انما حليته صناعتية لا وجودها الا في الازمان المتباعدة من ان يكون خلق مجردا
 فيقول وجلا له الفلاس فقل لهم نعم خلقه الله تعالى لو اونا اياه ولقد ابرههم اياه مرة بعد اخرى لكنهم لا يبصرون ولقد ذكر الصدوق في الكتاب العجل
 بسنده الى ابي الحسن الرضا عليه السلام قال ينبغي السائل قل له لم خلق الله عز وجل الخلق على انواع شتى ولم يخلقه نوعا واحدا فقال لا يقع الا وهام انه
 عجز ولا يقع صنوف فيهم احد الا وقد خلق الله عز وجل عليها خلقا شتى يقول فقل هل يقدر الله عز وجل ان يخلق صنوكا وكذا لا انتم لا يقولون
 شيئا الا وهو موجود في خلقه تبارك وتعالى فاعلم بانظر الى انواع خلقه اي انتم على كل شيء قديره وغير الله تعالى وصيحه في ان كل ما سوا الله تعالى فهو
 خلق الله عز وجل وضعه عبدا ومما قالوا بان الموتى من عبادة الله سبحانه يقول الله خلق الموتى والحيوات والفرقان من الخاصة والعامة
 فامعنا انه اذا دخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار الى الموتى صنوكهم اكل فيخرج بين الجنة والنار وينادي اهل الجنة خلود ولا موت يا
 اهل النار خلود ولا موت قال فاذن اثر الجاعل وما يترب عليه ليس موت بل غير ما فان المجهول ليس له وجودا شئ جدا بسيط دون الهيئته الا
 بالعرض فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الجاعل مقوما للوجود المجعول غير خارج منه مثل ما انتم من جعل الهيئته ومجعوليتها فقلت نعم لا محذور في
 الوجود المجعول منقوم بوجوه علمته تقوم بالنقص بالتمام والنقص بالقوة والامكان بالوجود وليس لك ان تقول نحن نتصور وجود المعلول مع لفعله عن وجود
 علمته الموجبة له فلا يكون منقوما ببلنا نقول لا يمكن العلم بخصوصية نحو الوجود الا بمشاهدة عينه وهي لا تتحقق الا بمشاهدة علمته التي هي
 ولذا لو العلم بذات السبب يحصل لا بالعلم بسببه فاقبل فيه اقول فرغ على عدم العلم بجاعلها حال العلم بها على انها ليست منقومة في حلقها
 بجاعلها وهذا صحيح وهذا عند منفرج على انها ليست محمولة له وهذا باطل في المنسوبة بينهما واما الربط فمضربنا لكم الامثال فان الاثر لا يكون
 منقوما في حلقه ذاته بمؤثره وكل من نظرا في نظر لا يشك في هذا الامر ان لا ينظر الا بعين عبادهم العباد فان لا يصح هذا انه حصر في انما انما
 في حلقه نفسه بالمؤثر وهذا عجيب قوله فاذن المجهول ليس له وجودا شئ ان وجوده لا مثالا منقوما في حلقه نفسه بوجوه الحق سبحانه يقولون لا اثر
 فانقص منه ومجعول جدا بسيط الا انه من البسيط دون الهيئته فاذن هيئته زيد ليست محمولة وعلى هذا فمن زيدا كان وجوده منقوما بوجوه الله
 تعالى وهيئته ليست محمولة فمن هذا الله ياكل ويشرب قوله لا بالعرض بل بانه لا حظ لها في الوجود ولم تهم راى حقه كذا قبل هذا في عدم ولا فانها
 قد شئت في الوجود ان المعروف عندهم اذا قيل انها مجرد بالعرض ان المراد بان المقصود لا يجازي مولا وجوده وان الهيئته وجد للوجود وانفسها
 اراد هذا المعنى فقد شئت في الوجود هيئته انما هي افعالها المجعولة للحق فاعرف ان الوجود الحق سبحانه غير ما هو في حلقه هذا حق وان رادها مقولة

فلم يقل بالتحاد الوجوبية فانها لو تحولت بتجدد العلم فما اذكرها بقوله هذا المحقق وان زاد بها ما موجودا بالعرض فهي بواسطة الوجوب فكثير من الوجوب وان
اوجدت بتوسط بعضها وان اراد انها موجودة بالعرض اي بوجوب ضعيف في النسبة الى الوجوب كوجوب العرض بالنسبة الى وجوده مكرر فانه في مانع لها
بهذا الاعتبار من الوجوبية كانت قائمة مع انه فيما تقدم ذكره بان الوجوب موجودا في قوله بخلاف الوجود فانه نفس وجود المحبة فيما له محبة ثم انه
اوراد عرضا لا مانع له عن الا بالاشارة به فقال فارق قلت فعلى هذا يلزم ان يكون وجوب الجاعل مقوما للوجوب كوجوبه غير خارج عنه مثلما في
جعل المحبة كوجوبها قلت نعم لا محذور فيه فالنمر ببلانه اذا جعل وجوب الجاعل مقوما للوجوب كوجوبه غير خارج عنه مثلما في انم من جعل المحبة كوجوبها
التي قال فيها الوافق الى ذلك فاعاد قواميا يعني كما اثبت للوجوب بكونه خادما محذرة كما يمكن ملاحظة معنى الشئ الا مع اجزاء مقومة بغيره
شبه هذا للوجوب كوجوبه مع وجوب جاعله ولذا قال نعم لا محذور فيه بل لا محذور في جعلنا وجوب المحبة كوجوب الجاعل عليه وقد صرح بهذا المعنى في موضع
يتاخير دينيا الى غير مستند ولا معتبر بالجهل كيف هو محتج بان الوجود منتهى بالشيء باقادهما بتركها وانما شئونه واجوازها في ذاته
ذاتية مرتبة تطوراتها وانما تميزت عنها بالخصائص من الوجوب المراتب من جهة العرض من العوارض الخارجية وكل تلك التطورات مع تلك الذات المتطورة
حقيقة واحدة بسيطة لذاتها قد طوت تلك الوحدة جميع تلك الكثرات وانتم اتحادا ذاتيا في تقديرها العارضة من تلك المراتب لا يعلم ما فيه
الاولاء من من الشئ فيحفظه الطير ويحويها في مكان بحيث يتم انتم بين هذا الاتحاد بما لا يمتنع ان يمتنع من جوع فقال بان الوجوب كوجوبه مقوم
بوجوبه فانه يقوم بنفسه التمام والتمتع بالقوة والامكان بالوجوب بل انما يقوم بنفسه التمام لا يحتمل ان يكون احد بمحصله وان يكون كقوم الشئ
بالشخص وكقوم القليل بالكثير بل يتم التفاضل القليل بجزء وحصة من الكثير ثمرة وتكثر قلت وكلاهما لا ينفك شيئا ولا يرفع عنه المحذور اما القوة
الشئ كالصورة في المرأة والنور في المنبر فلا تضيفه الشخص بوجه حقيقة الشئ وانما يمتد بظهوره منفصل في كل شيء موحا من محذور ما بل لا يدخل
الشخص بل انه في حد ذاته الشئ وانما يدخله في القضايا الكلية فلا يمتد بها على ظاهرها فهم لا ينفك على نحو ما قرنا قبل كما هو متعارف
لان لكل حل متعارف في هذا العلم لا ينفك مثل ذلك نعم لو لم يكن بعض مسائله على شيء من ذلك لكانت تمانع لكل الاول في الدلالة فيما يتعلق بالامكانات وبما
خاصة لا تبنى مسائله على محقق التفسير لا يمتد فلا يدخل الشخص في حد نفسه الشئ انما هو الذي يدخل في هذا العلم كون الداخل من المحبة ولا يكون
انه في حد ذاته كانه في حد نفسه فانه لا يمتد تصور العرض كانه موجودا فلا يدخل وجوده عرض في حد ذاته العرض اما المقوم
القليل بالكثير بل يتم التفاضل القليل بجزء وحصة من الكثير ثمرة وتكثر قلت ولا يجوز ان لا يكون له حق الواجب مثله الضعف بالقوة والامكان بالوجوب
على نحو ما ذكرنا فان يقوم الامكان بالوجوب على الحقيقة سواء امكنه الوجوب في مكان بنفسه على نحو ما قلنا في الشئ والشخص قان في مقوم الوجوب
على نحو ما قلنا في القوم التمام على وجه الثاني فبناطل كقوله في قوله هذه الطير بقوله لا يرفع عما المعنوية والامتداع في حد ذاته مثلها قوله
في جواب السؤال المقد لا نأفول لا يمكن حصول العلم بغيره من الوجوب لا يشاهد عينه بل لا يتحقق الا بمشاهدة علمه انما ضرة فاما قوله
لا يمكن حصول العلم بغيره من الوجوب لا يشاهد عينه فليس صحيحا انما يتوقف حصول العلم على المشاهدة للعلم لا فرق بين الوجود وغيره
بل لو قبل بعدم توقف حصول العلم بالوجوب لزم بعد صحة بعده عن التمام التي اقوى واشد من المشاهدة كما هو رايه سلبا ان كان توقف المشاهدة
التحقق على مشاهدة العلم ضعيفا بل هو غلط فاحش لانه مني على ان علمه ركن له حقيقة وهو بطلان بل لا يمتد في القول به بل لا يجال بطلانه
الى الثاني وقوله العلم بكون السبيل يحصل العلم بسببه من العلم اذ اوجبت كان والسبب عارضا للسببية لا يتصور من حيث هو عارضا لا يحصل
تصور السببية مكررة من العارض محتاج وجوده الذي هو الخارج الى وجوده من جهة الوجود من حيث كونه عارضا ليس ذلك ان وجوب العرض
من وجوب العرض ولكنه انه لا يتصور لهذا بدون الحقيقة لا يحتاج اليه قال الثاني ان المحبة لو كانت في حد نفسه كوجوبه لكان مفهوم كوجوبه
محمولا عليها بالكل الاول في الدلالة لا بالكل الثاني التمام في المقام في كل واحد ان يكون اثر الجاعل على مفهوم المحبة غير منقطع وقاما ان كل مفهوم من المفهوم
انما اتحاد بين المفهوم من حيث المعنى والمجته ولا يتصور لكل الاولين مفهوم نفسه وبينه وبينه كقولنا اننا افنا اوجوا لاطق
واما قولنا التاطق منا حله في غير خارج بالكل الاول بل بالكل الثاني انما المناط لا اتحاد الوجود لا اتحاد المفهوم اقول هذا هو المقام

الثاني على كون المهيبة غير محمولة وحاصلة انه لو كانت محمولة لكان مفهوما محمولا عليها بالاجل الاول الذي فيه لكان مفهوما محمولا نفسها
 او نقس ما معنا بالان من اجل الاول ان يحمل المفهوم على نفسه نحو قولك انك انما اراد على ما يمكن ان يكون انك انما يكون
 اجل بالاجل الشايع الصانع الذي يكون الموضوع فيه احد افراد المحمول سواء كان الحكم فيها على نفس مفهوم الموضوع كما في القضية الطبيعية ام على
 افرادها كالكتابان الجزئيان والمجملات وسواء كان المحكوم به ذاتيا للمحكوم عليه كالانك انما يكون ام عرضيا له كالانك انما صادق فان اجاز
 مفهوم المحمول عليها بالاجل الاول الذي انما ليس بواسطة امر كما في اجل الصانع الذي هو بواسطة الوجود او لكونه اولي الصدق مثل انك انما
 انك انما الى الكذب مثل انك انما في نفسه فاذا ثبت كونها محمولة جاز حمل مفهوم المحمول عليها بالاجل الاول الذي انما مفادها لا تحاد في المفهوم والغير
 لزم ان يكون اثر الجاعل اعني المهيبة حيث تكون محمولة مفهوم محمول في غير نفسه ان يكون اثر الجاعل هو مهيبة خصوصية واثرة ايضا مهيبة اخرى ولا تحاد
 بين المفهومين ولا يتصور الحمل الذي لا بين المختلفين في الحقيقة كفهو نفسه وبنيته وبرجته كما قلنا ولا يكون هذا الحمل حل العرض على مقررته مثل
 الناطق منا حل بالاجل الشايع الصانع والغير فيكون حل مفهوم المحمول بغير واسطة امر كما في الحمل الصانع فانه بواسطة الوجود
 وهذا الاستدلال الذي اشار اليه لم يذكر لزم من مانع من حيث كونها محمولة في الاستدلال الثالث لا تحاد لان فيهما قد يان لان فيهما
 مانع من ذلك في هذا الاستدلال رسولهم تكثر المهيبة لان الوجود انما جازا جعل فيه عدم التكرار فيجب ان يجعل على صياغة لان الوجود
 كالمادة المطلقة فيقع فيها لا تحاد في الماهية لانها متوحد في الاشياء المتغايرة فلا يكون بينها اتحاد فتعقد الجمل على ما ياتي واقول ان انظر
 الا بنية واستشهادا رايها محض تكلف ليس فيها شيء من التوحد ولا من العلم ولا من الحكمة ولا من الجبر بل من اكثر الزمانات غير الزمانات ولا من غيرها
 غير مضر وانا انشرك اليك انما ما ملوا مع الاعراض عن نقض الزمانات ليس فيفسرها ولكن لكثرة تردادها حتى كان كما في اول من ذكرها انا اذكر لك
 حقيقة الامر حتى يتبين لك منه الحق ونقض تلك الزمانات لكنني اذكر لك كمالا قليلة تنقض تلك الزمانات كلها المجرى فيها فاقول انك تقول ان
 الوجود محمول فيلزم ان يكون مفهوم المحمول على الحمل الذي الاول لا الصانع شرط الذي الاول لا تحاد بين مفهوم المحمول اعني المحمول والوجود فان
 مفهوم لفظ الوجود اتحاد مفهوم المحمول وحيد يكون المحمول عليه هو وجود النسبة البسيطة او في المصداق وهذا واركانا عندنا من ثمر جعل الجمل
 الا انهما غير مراد المصداق حقيقته الشيء وعنده كل افراد تلك الحقيقة شيء واحد بسيط خارجي ولا محمول بالذات لا فينبغي الحمل الذي
 الاول ولا من غير كمال بل كان المهيبة انما تكثر في الشخصيات المتكثرة المختلفة الخارجة في نفس الامر حقيقة المهيبة اذ هي هوية انا تعدد في زيد عمرو
 بالعوامض المختلفة كذلك الوجود انما تكثر في انما تكثر في المهيبة اذ هو اثر فعل الله تعالى فتكثر في زيد عمرو بالعوامض المختلفة فالوجود الواحد البسيط
 في الخارج هو نفس المحمول عندنا او كالمحمول عندنا والمهيبة البسيطة في الخارج هي نفس الصورة النوعية عندنا وعنده كالحق النوعية ووجود زيد عندنا
 حصته من تلك الهيبة هي ما رتبه ومهيبة عندنا حصته من تلك الصورة النوعية هي صورته وما في زيد من الوجود والمهيبة هو نفس ما في عمرو ولا انما هما
 حصتان من الحيوان وصورتيهما حصتان من الناطق وموجب التمييز بينهما ليس هو الحسنيين من الحيوان من الناطق بل هو الشخصيات الخارجية فلا اتحاد
 ثابت حقيقة فيما من الحيوان جميع افراد النوع وفيما من الناطق كذلك لافرق بين الوجود والمهيبة في الاتحاد في افرادها قبل الشخصيات الخارجية في التقدير
 التعدد بعدد ما في عند المصم مما ينشأ به كون الوجود محمولا اوله بالذات والمهيبة ثانيا وبالعرض قد ذكرنا كون المهيبة محمولة حقيقة في مواضع
 وذكرنا ان داتما قبل ان جعلها ثانيا وبالعرض انما غير مبررة لله تعالى لانها واثما جعلها بالاجل قوام الوجود فجعلها مترتبة على جعل جعل الولد
 مترتبة على جعل الولد لا انها غير محبوبة لكون جعلها متوقفا على جعل الوجود لا يلزم منه كونها غير محمولة وهذا ظاهرا انما اشار اليه بنينا ملامدا
 ولا اشكال في ذلك انما الاشكال في معرفة مراتب واصطلاحها انما اكرهه وارادته كما فعلك في فعل الفهم ذلك ولا يتحقق عندنا فاقول فاعلم ان
 المهيبة محمولة ثانيا وبالعرض الاول بالذات ومفعول جعلها ثانيا وبالعرض كالمثلثا بقاء بشره بشره انما هو ان الوجود هو
 انور المقصود لا يجاد المهيبة في الظلمة وليس مقصودا لانها بالاجل لكان المقصود الذي هو الوجود متوقفا لظهور المحمول عليها جعلت
 لاجل لانها هي تمام قابلية الاجل لان الوجود لما كان في نفسه واثرا للجاعل في اثره فله يعني ان ليس له حقيقة الا ذلك كان لا بد من حيث هو

49

والجوه وان كانت في نفسها وفي الحقيقة واحدة لكنها متعددة الوجوه في ترتيب بعد الحروف والكلمات فالحكمة التي تحدث بها الالف غير التي تحدث بها
الباء غير التي تحدث بها الحيم وغير التي تحدث بها الحركان ونقط واما به الحروف المتصل غير ما به سورة الاقفا وهكذا فاجعل تعدد وجوه وتعلقاته
وتختلف تعدد المتعلقات وتعددها باختلاف القوابل كما تعدد الحركة من حيث الكاتبة تعدد الحروف وتعدد الشخصات والتمثيل فان الجا كالتا والفا
في الاقفا والاقفا تميز بينهما النقط وحيث كالتون في الاقفا والتميز بينهما النقط وفي الاقفا تميز بالهيئة فلا محذور في تعدد الجمل وتكثر
لأنه فعل وفعلولان منها يوجد اولاً وبالذات ومنها ما يوجد ثانياً وبالعرض ومنها ما مودات ومنها ما مود عرض فالاول مود مقصود بالفعل لثانيته
والثاني ليس مقصوداً فائدة فيلذاته واما فائدته لغيره فوجد لاجل عادة غير ما وكالحية فائدتها لا فائدة فيها لذاتها واما فائدتها للوجود
ثبوته في الظهور عليها ونفوذها تظهر به منها الاتكاد ونحوه ومكنة توقفه عليها انه لو لا ما كان في نفسه في بساط ولا يقوم بنفسه الا الوجوه
للحق عز وجل واما قال الرضا عليه السلام ان الله سبحانه خلق شيئاً فراقاً ثم ابتدأه دون غيره الذي راد من الدلالة عليه نهى اولاً لاجل عادة
في غير ما روى عنهم ما معناه ان الله سبحانه ما ابقى الخضر عليه السلام بهذا العمر الطويل لتبليغ وحى الانزال امرنا ابقاء ليكون ليدل على
وجوه القائم على الله فوجبنا بقا الخضر عليه السلام في هذا العمر الطويل ثانياً وبالعرض والثالث هو مقصود الذات الا ان يكون متبوعاً بقصد ثبات
وبالعرض هذا المعروض فانه مقصود اولاً وبالذات ثم ليحقة قصد بالعرض لان وجوده شرط في قابلية العرض وهذا المعروض فانه مقصود اولاً
وبالذات ثم ليحقة قصد بالعرض لان وجوده شرط في قابلية العرض لا لاجل الرابع هو مقصود الذات قصداً مترتباً على غير فيكون واجبة في العرض
فانه مقصود لفائدة في نفسه لا اتماماً ترتب على وجوده في العرض والحاصل ان الهيئته محمولة لكنها ثانياً وبالعرض جلا مترتباً على جعل الوجود
وقول المصنف لو كانت في حد نفسها محمولة لكان مفهوم المحمول محمولاً عليها بالحل الاول الذي لا يقول بموجبه بانها محمولة ثانياً وبالعرض وهو
المحمول ثانياً وبالعرض محمول عليها بالحل الاول الذي لا يقول بموجبه بانها محمولة ثانياً وبالعرض وهو المحمول دون غيره من
المفهومات اذ كل مفهوم مغاير لمفهوم اخر كذلك ان اثر الجاعل في الهيئته الذي موداتها وحمل عليها بالحل الاول الذي لا يقول بموجبه بانها محمولة
يدلنا على مجرد موضوع هو مغاير له ذلك الاثر الخاص والتاثير الخاص مغاير لثاثير خاص واثر خاص ولا ضرر فيه فانه لا يزيد على تعدد افراد الوجود
في مرتبة ومنزلة كالتقدم ولا عيب في جعل هذا اوله بالتعددية والتاثير والاثار وقوله اذ لا اتحاد بين المفهومات من حيث الهيئته ومعنى ذلك الامر
انما لم يتخذ الهيئتها لما يلحقها من العوارض الذهنية التي بها يميز بعضها عن بعض كانه الخارج لان ما في الذهن قلنا بان كل انزاع كل موثق
فقد ان قلنا بان بعضه غير انزاعي بل منه حقيقة فلا منافاة لانا اذا قلنا بقولهم بان حقيقة الشيء تكون في الذهن معارة عن عوارض الخارجية فيقول
بانها غير معارة عن عوارض الذهنية فلها مشقة ذهنية وامور اعتبارية بها تميزها واذ تميز المفعول تميز بجملة بتميزه ولهذا كان فعل
الله جارا على الحكمة في فعل الخير وفي فعل الشر كما قال تعالى فاولوا قلوبنا غفلاً يا صديق الله عليها بكفرهم وهذا الصنيع بفعل الله سبحانه بمقتضى طلبنا
كفرهم وبكفرهم في قول المؤمنين لا يمشي بايمانهم ولا يدعهم روح منهم حقيقة فاسم اهل هذا ونحوه اشارت في قوله وتترل من القرآن ما هو مشقة
للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خسافاً كما تعدد الجمل في جزئيات الوجود افرادها بسبب تميزها بالماهيات واشخصياتها ولذا نقول بتعدد الوجوه
ولا ضرر كذلك بتعدد الجمل في الهيئتها بشخصياتها في احد الطرفين كل واحد تعدد فيه بشخصيات وقوله فاما قولنا التاثير ضاحك فغير جائز
بالحل الثاني يريد به الله مناصرة لا اتحاد في المفهوم والمعنى بخلاف الحل الاصناعي الذي من اطراف الاتحاد الوجود لا اتحاد في المفهوم ويريد بالوجود
حصول الموضوع في الاعيان واعلم ان هذا الاصطلاح وان كان لا مشاحة في الاصطلاح الا انه غير مناسب للقضي من ابطاء الامجاد لان ما يلزم في
الوجود لا لثباته المناسب يقال فيه ان يجمع مع ما يعرض لوجوده لا انه متحد به لانه لو اتحد به لكان من الشخصات الخارجية وموداتي للوجود فيكون
لا يتحقق الوجود الا به وهذا الموجد ان اتحد بالوجود كما قالوا فهو متحد به في المعنى فيصدق فيه الحل الذي لا فلا يقال انه متحد به بل يجمع معه
جعل الوجود المهيئ وجعلت متحدة بالوجود كان المتحد بها متحد به ضرورة ان المتحد بالشيء متحد بما يحقه من كل لانه لا يكون شيئاً في الوجود
بعضه بغيره فاذ كان قد اجاز اتحاد الصالح بالتاثير في الوجود جاز اتحاد الصالح بما يتحد به فيكون الحل فيه بالاولى الذي في الحل الصالح

على التاخير اذ انما اذا ثبتا وجوب الخارج اخلافاً فاذن المناسبات يكون الصالح مجتمعا مع الناطق لما لوجبه لا محذور سبباً لا محذور
امّا يكون بين الشيء ونفسه وبين الشيء ومساويه ما لا يمكن كذا والصفة الخارجية لا تتحدد بالوصف ولا كانت داخلية انما تتحدد بما هو مصدر لها
كالقائم فانه لا يعمل على زيد لا يعمل الا بالذات لا بالمغايرة له في المصنوع لا بالعمل الصناعات فيقتضي العمل الا بالذات فلو اختلفت في الوجود
من موقوفات ذاته في الوجود فهاذا صفة ذات قائم صفة فعل لانه اسم فاعل القيام فانه هو انما يتحدد بمصدره وليس ذات زيد مصدراً
للقيام والا لكان لازم القيام ابدال مصدره في حركة الفعلية التي نشأت عنها الفعل فاقام مركب حقيقته من زوايا الله ووصفها الذاتية باللبنة
ولذا نقول ان قائم ليس محمولاً على ذات زيد لان ذاته ليست قائماً اذ قائم صفة فعلها ففهم هذا التعريف ان الصالح لا يعمل على الناطق لا بالعمل الا بالذات
الذات لا بالعمل الا بالذات انما يتعلوه على ظاهره حال اضاهم لا على ما هو نفس الامر فان قلنا في هذا يلزم ان يكون علم المنطق الذي حصل
عليه اتفاق باطلا لا ينبغي في شيء من العلوم قلنا اما علم المنطق وما هو مبني عليه فينبغي في الاستدلال على الاحكام الشرعية لان مداركها كلام
اهل العقيدة عليهم مبنية على قداها فهم من الخطا بان الشرعية وهذا قلنا انما لا يخاطب القاصر الا بما يرفع من هوانه فالتواضع والاحكام الشرعية
لا تدركها عقول المكلفين فسموا مداركها المكلفين باجرائها على الظاهر ولذا انفع فيه علم المنطق والقول بالحق ان نقد العلم بمجالاته فالتواضع
فانما علم التوحيد بنيت مداركها على نفس الامر وما كان كذلك فكيف يكون منشأ استنباطها ومقرنته مع خفا سبب الحقيقة تغيرت العقول الضعيفة
وتجنيها فتم وتدر قال فالتواضع ان كل جهة فهو لا تاتي عن كثرة الشخصيات والوجودات فتختص بالكان عين الوجود كقوة المحققين او سائر كماله
الاخرون فلا يمكن ان يكون من لوازم جهة كالوجود على ما برهن عليه فلو كانت الجهة المحيطة متعددة لخصوة في الوجودات كالنوع الواحد لا تكثر افراد
فلا محذور ان يكون جعلها متعددة فلعلة الجمل انما ان يقتضي ان يكون بنفس الجهة او بقدر حصولها وانما وجودها ان يكون لوجود متعدد بالذات
ولهية متعددة بالتبع والشق الاول مستحيل لان من لا يميز ولا يتعدد فكيف تنكر نفس الجهة ويتعدد جعلها من حيث هو في هذا شيء لا محذور
لكن عقل ان يصور فضلا عن ان يحوزه فيبقى الشق الثاني وهو ان التصار بالذات والمجمل ولا على نعت الكثرة هي اعلم لخصوة لغير الوجودات المتشعبة
بذاتها وتكثر بتكررها الجهة الواحدة اقول هذا هو كمالها الثالث من التكلفات التي يشهد عقل التسليم بطلانها من غير احتياج الى ابطال
وبينا قوله اولاً لان الجهة من حيث لا تاتي عن كثرة الشخصيات اي لا تمنع من وقوعها لشدة فيلزم ان لا يكون لها شخص خاص من لوازمها بل لا بد من وقوع
الكثرة لكن الثاني باطل فالمقدم مثله وقوله بان الشخص العقول المفارقة من لوازم محبتها يريدون بعدم انعكاسه عنها اي عن القول بالمفارقة
بعض اقتضاها انما انما في شخصها لا في غيرها ان محبتها اقتضت طلبة الغير والشخص موصوف بالوجود كما يراه المحققون وانما غير المنساق له
كالنقد الاخرين فلا يكون من لوازم الجهة كما هو للوجود على ما برهن عليه فلو كانت الجهة المحيطة متعددة لخصوة في الوجودات كالنوع الواحد لا تكثر افراد
افراد لانها لا تاتي في وقوع الكثرة فلا محذور ان يكون الجمل الذي جعله بمتعددة كمتعددة متعلقات منها ان تعدد الجمل اما بحسب عدد ذاتها او تعدد
حصولاتها فلي فرض كونها بمحمولة يكون الشخص من لوازمها فتكون علة له وقد ثبت انه غير الوجود او مثال فعل الاحتمالين يلزم الدور والتعدد
على ما يتوقف حصولها عليه وعلى ما يباين وقدر التمسك لتوقف حصولها على حصوله وهكذا وعلى فرض كون جعلها متعدد بحسب تعدد الشخص
يلزم ان يكون من حيث هو متعدد وهذا محال فان الشيء من حيث هو واحد لا يتعدد الشيء من حيث هو واحد وعلى فرض كون جعلها متعدد
بحسب تعدد حصولها في الاعيان وانما وجودها يكون الصواب بالذات والوجودات لا على نعت الكثرة في اتحاد الحسوس اعني الوجودات المتشعبة بذاتها
كما تقدم ان تخصيصه منازله ومراتبه بشؤون الذاتية فيكون تعدد من ذاته وجهة لا تكثر فيها الا في الشيء من حيث هو واحد وانما لتكثر الجهة في ذاتها
بتكررها بذاته فلهذا هذا المتعدد الغير المرتبطة بل تدخلها المغالطة والهفوة وتختفي مع انها مبنية على اشياء غير مسلمة بل ظاهراً البطلان
فانه قد ذكرنا قبول الجهة لوقوع الكثرة من حيث هي ثم انكرنا وقال ان صفة لا يميز ولا يتعدد فكيف تنكر نفس الجهة ويتعدد جعلها من حيث
هي في فكرنا الشخص هو لوجوداته متساو له وعنده انه هو ثم قال التصار بالذات المجمل ولا على نعت الكثرة في اتحاد الحسوس اعني الوجودات
المتشعبة بذاتها وانما ذلك ان قوله ان الجهة من حيث لا تاتي عن كثرة الشخصيات فيكون الوجود ايضا من حيث هو لا ياتي بذلك لان ذلك انظر في نفس الحقيقة

المعنى غير المتبني وانما مكاو كثر الشخصيات ولا انفصال لخصوص الرتبة من كل منهما فم الشخص لكل فرد منهما بل هو في المرتبة وكذا في خصوص كل
 منهما والشخص لا يكون غير الوجود لا متعلقا على القول في فردية كونه لأن الشخص يكون على حسب تعلقه بالوحدة ولا يكون في الذات لا باعتبار
 خاصه كذا ذكرنا سابقا وكل الوجود مشترك في الحكم الشخص باعتبار الكثرة باعتبار الفرق بين الوجودات لخلق وبين المهيبة كل ما ذكرنا من اعتبارنا
 للمهيبة في كل ما سواه الله والجعل واحد في جهة الوحدة وفي جهة الكثرة في جهة الجعل فيعتقد في الأنواع ويجعل في النوع وينتد في الأفراد ويجعل
 في الفرد وينتد في الأجزاء والجماعات والمكانات والأحزاب ويضع له اسم أو علامة أو إشارة أو غير ذلك قال تعالى جلوا لله سبحانه خلقه
 فتسابه خلقهم قال الله خلق كل شيء من شئ واحد قلها والوجود لله به تحققت المهيبة غير المحسوس للمعارضة الذي هو الخارج بل هو كونه في المهيبة
 الأول ذكرنا سابقا ان الشيء مخبر كونه اثر الفعل الله في المعنى الثاني ذكرنا سابقا فلا يلزم مدور ولا تسلسل وكون الشيء صفة في المهيبة
 يكون باضافته لغيره يصدر عن الوجود المهيبة والذات لا يجوز ان لا على نفس الكثرة في جهة المحسوس اعني الوجودات الشخصية لا بد وانها تكون
 المقسم لأن الشخص بالذات لا يحصل غير الذات كلفه ستر عز وجل واما الخلق كذا ذكرنا من المهيبة لا يظهر في عالمه الا بشرائط قبول الايجاب وهي
 انفصاله عن الشرائط المذكورة سابقا اعني الكم والكيف والتميز واليكن في جهة وكرتبة ووضع والاذن والجل والكتاب والاشياء لك وكلية
 من علل المهيبة والوجود منها حصص من كل شيء محسوس وهي هبة المهيبة وخلقها ومقتضاها وكلها في الحقيقة خارجة عن أصله اعني
 التي هي الوجود بالمهيبة الأول ثم على معنى هذه المحسوسات اخلت في جملته اعني حقيقة هذا الوجود طامره وباطنه الذي مجموعها مؤلا يفرق كل شيء في
 ان هذه الشخصيات ترجع الى حقيقة الوجود ان تخصيصه وتخصيصه في الوجود لأن الوجود الله يشير الى الوجود خاصة في صورته وجميع ما لها
 من الذوات ليست من المادة لتكون الشخصيات ذاتية له فيكون شخصه من ذاتة وتما في مغايرة للمادة وان كانت في الحقيقة صفتها والمصير في شئونه
 التي تخصها ميوالات ذاتية لذاته غير مغايرة له وان كان برزخها عنه منوط بمزاجه ومنازله ويلزمه التكثير لذاته وعدم الوحدة التي لا اعتبار
 صريح به هنا في مثل قوله ان يكون الصغار بالذات لا يجوز ان لا على نفس الكثرة في جهة الوجودات الشخصية لا بد وانها مع هذا فقه صريح فيما تقدم
 بوحدة وبساطه المنزهة عن شأئية الكثرة والحق ان وجود الممكن ليس شخص لذاته والآن لم نذكرنا سابقا منها سابقا احدها انه
 الجبر اخلا القضا الاختيارية التي يلزم منه بطلان الثواب والعقاب فائدة ارسال الرسل بل وبطلان فائدة الايمان واصلها وراسم الله
 ومتابعون يقولون بوجوب متابعتها ائمة الهدى عليهم السلام في كل ما هم عليه مع هذا القول مما يجر الى متابعتها اعتدائهم والاخذ منهم ان الله وان الله
 واجتو وحاصل هذا كله ان الوجود الممكن اذا ارتد كالمرتدة وصحة الحكم عليه فسمه باسمه محققا في صريح الدلالة على ما هو عليه عنها لله وليس
 الحق هو المادة المطلقة فاذا وقعت لقبول هذا بما يفتح الله سبحانه عليك ذلك من البراهين القاطعة فاعلم ان الشا عرفت انه لا شخص له جزء في مرتبة
 واما الشخص ففرد به شخصياتها الخارجية على نحو ما قلنا فهو كالمادة ليس له شخص لذاته نعم شخص نوعي في افراد كالحروف والكلمات المكتوبة كل
 واحد منها له شخص جزئي اعني هذه المهيبة والأوضاع وعرفت ان تلك الشخصيات هي المهيبة الأولى التي هي على المهيبة الأولى كما مر وانها مجعولة ثانيا
 وبالحض على القول ذكرنا في معنى ثانيا وبالعرض من انما يجوز جعل مغاير لجعل الوجود الا انه مرتبة عليه يعني الوجود هو المقسم بالايثار
 فائدة الايمان وانما هي عند كنهها لا يقدر في قول الايمان واسمها لثباتها بالمهيبة وجب في الحكمة ايجادها وغايتها للوجود فيكون مجعولة ثانيا واما
 فاشربها فيا من جزم على علمها فان في شربها بغيرها بغيرها ابدا قال رابعها ان الماهية للوجود ان كان نوعا منحصرا في شخص
 مثلا فكونها هذا الوجود شخص مع احتالها بحسب نفسها القدره والاشكال بهر كثر من ان كان ضيق الجاع فيكون الجعول بالحقيقة هو الوجود
 دون كونه رسولاً وان كان ضيق المهيبة في فرد من غير مرتبة لشأنه فسمه المهيبة في اشخاصها المفروضة يلزم ان يكون قبل الوجود الشخص
 موجبة متشخصة فيلزم تقدم الشيء على نفسه مومئع ومع ذلك ننقل الكلام الى كيفية وجوده وشخصه فيلزم كدرا والتسلسل اقول بربك
 المهيبة الموجودة ان كان نوعا اعني مفهومها كلياً مشتملاً بحسب نفسه على افراد متعددين لا ان الحكمة اقتضت عدم تعدد وجودها في الخارج عالم
 واحد لصحة لنظام واتساق الصنع لئلا يخل امكانها بدون تغيير لاسباب الكثرة ولعل كالمثل في مفهومها انها كوكب غاري ينبع وجود

✓

کتابخانه

5/2/5



[illegible]

النور المحسوس والضوء المنبث على اجرام السما والارض في الشمس وغيره لا يشبه الاصل الذي كسائر المفهومات الكلية والمفهومات العقلية
 لا تتعلق بها جعل ولا تأثير لها ايضا كالمعقولات المتصلة وجوده لكن وجودها انفس حصولها في الدهر وكذلك الحكم في مفهوم العدم واللا شيء
 اللا محمول بالافرق عندنا بين هذه المفهومات وغيرها كونها ليست الاحكام عتوانا في الامور الا ان بعضها عنوان حقيقة موجودة وبعضها
 عنوان لامور باطلا الذات اقول يريد ان القسم الثالث اعني الذي يتعلق بغير الانبساط على اعتبار الاشياء ولا يتقيد بقيد مخصوص يكون
 كليته مما انبسط عليه بحسب ما يكون من نوع ما انبسط عليه في العقول عقل في النفوس نفس في الطباع طبيعة وهكذا فهو كالفكر الخجل
 ليمسار بعد تعيينه في الكبد تدفعه الدافعة الى عضو فيستحيل قد منه بقدر احتمال واستعداده في العظم عظم في النخ في اللحم لحم
 في العصب عصب هكذا تدفعه فاضمة ذلك العضو تسد ما سكته وتدفع باقية الى ما بقية وتجذب القابضة وهكذا ان يكون الخجل في
 في كل شيء بحسب قايته في ذلك الشيء وقوله وضمة اليه تعار في ضمة ونسبة الى الله تعالى كنسبة النور المحسوس الى العلم ان هذه النسبة تشير الى ذكرها
 الاختصاص على علمهم والايان القرآنية والانفسية والافاقية تشير الى ذكرها وشيئها لا اشكال في التفسير عن هذه العبارة وانما الاشكال في المراد
 منه في حقيقة هذه النسبة اما المراد من عند المصنف فهو فعل الله عز وجل انما كانت له اشارة اليه واما المراد عندنا فانه عندنا
 تعالى هو الماء الاول والحقيقة المحمدية ص والوجود الله موارثا من فعل الله سبحانه وقد تقدمت الاشارة الى بيان نوع انبساطها وانما في
 كلامه عنده فهو ما تقدم في قوله واما تخصيصه بمبدأ من انبساطه الى ان قال في ما فيه مشيئة ذاتية وحقيقة كائنية يعني انه يتعين ويختص
 بما فيه الشئون الذاتية كما هو مقتضى البتة الحقيقية واما عندنا علمنا على علمنا وعندها فهو ما يعرفون من مفسر المادة المطلقة واما حقيقة
 هذه النسبة فهي عندنا فستبين في شئنا الذاتية الى ذات البحت واما عندنا علمنا على علمنا وعندها فستبين في شئنا الذاتية الى فعل الله
 والفاعل وبنا منه يظهر في بيان نسبة النور الى الشمس في عينها نسبة النور الى السراج وانا اريد مثل السراج والاشعة لا بالشمس لان
 كان في الحقيقة واحدا الا انه في الشمس خفي والسراج اظهر لما فيه من النار الظاهرة والشمس في الاشعة في الشمس ككلماتها الخفاها الوضوح بها
 سارعت النفوس الى انكاره اقول قد ذكرنا هذا في بيان مثل برهاننا فيستوي ولكني اكرر الذكر بان الذكر في تنفع المؤمنين اعلم ان اشراج
 الظاهر بالاشعة هو كشمعه وهي من يدك كشمع النار حتى صار ظاهرا فان فعل بالاستضاءة عن فعل النار ومستمها والاشعة المنبسطه
 منها انما انبسطت وخشات بفت من الشعلة التي هي الدخان المنفعل بالاستضاءة فاشياء كالاشعة المنبسطه في اطراف البيت وفعل النار
 كالشمس والاستضاءة من الدخان كشمع فعل النار من الدهن واما اية الفاعل في النار فليست لاندك واما يدك مفعولها في
 الدخان المنفعل بالاستضاءة عن النار وظهور الشعلة بذوات الاشعة كظهور وجوده عن فعل الله في الحقيقة المحمدية ثم بذوات
 الاشياء على نحو لفظ المص لا على معنى مراده فاية الفاعل في النار فليست بفعله احراق النار فكليسا بالدهن حتى كان دخانا وكصاره فعل
 الله سبحانه كالشعلة الصاعدة عن فعل النار والاشعة القائمة بالشعلة اي شعاعها في ظهورها بالاشعة في الاشياء فانهم فهمت
 الله تعالى وبصر في الدين قوله وهو غير الوجود الاشارة الى الرباط في غير الحصول في كذا كالكون في الاعيان الرباط الحلي فان هذا كسائر المفهومات
 لانه اسم معنى فهو عندنا كالمفهومات الكلية التي لا يتعلق بها جعل في الخارج ولا تأثير لها لذلك في ليس لها وجود متعين وانما وجودها حصولها
 في الدهر وهو ظاهر الوجود ثم قال وكذلك الحكم في مفهوم العدم ومفهوم اللا شيء واللاممكن في الحصول فانها لا يتعلق بها جعل ولا تأثير لها
 في الخارج لانها اموات اعتبارية اعلام بالافرق عندنا بين المصنف نفسه بتاعدهم الاكثر من هذه المفهومات وغيرها كونها ليست الاحكام
 اي انكاحيات وعنوانات استدلالية توصل بتوصيلها الى امور صحيحة او باطلا فبعضها كالمعقولات المتصلة حصولها بحقيقة في العقل
 مجردة عن العوارض الخارجية عنوان حقيقة موجودة في الخارج وفي الواقع وبعضها عنوان لامور اصلها في الخارج ولا في نفس الامر ولا في الحقيقة
 الدائمة بل هي في بعض الامور باطلا في ذلك كالتصور المحال وتصور قدم الحادث وحديث القديم واعلم ان قوله الذي
 هنا بعض لفظه وبعض معناه كالتفسير ببول القائل بذكر العلم والحكماء ومن في هذه ليسوا بعلماء ولا حكماء بل هم على حد قوله تعالى وان ايتهم

تجيبك اجسامهم بان يقولوا قلوبهم كانتهم خشب مسنداً ونراهم ينظرون اليك وهم لا يبصرون فكيف يدخل الشيء في علمهم ويتصورونه بخيالهم
وسوف يشعرون ما خلقوا من هذه الاشياء فشاكله من الزكون من بعضهم الى بعض تقليداً واعتماداً على فهم الغير قولاً يتبع بعضهم فيه بعضاً من غير دليل
ولواتهم حيث ضاوبنا بغير غيرهم جعلوا متبوعهم ائمتهم ائمة الهدى واعلام النقي والعدو الوثقى فجواز هذه الجهالات واهل هذه الضلالة
وسمى بموسيد العلماء جعفر بن محمد عليه السلام يقول كلما ميت متوهباً وهاكم ذاراً ومعانيه فهو مثلكم مخلوق مردود عليكم وقوله عليه السلام على ما رآه
في الكتاب من سئل عن شبهة فقال الرجل انهم قد اختلفوا فقال نعم فيما اختلفوا فقال قال زائدة النقي غير مخلوق وقال هشام بن الحكم النقي مخلوق
قل يقول مثلاً في هذه المسئلة ومثل ما تقدم عن الرضا عليه السلام انه ما يقع في سم احد شيء الا وهو موجود في خلق الله وغيره لك في القرآن المجيد
وان شئت الا عندنا آية وما ننزله الا بقدر معلوم والعقل حاكم بهذا وقد سبق فيه بعض البيناء واشهرنا الى قليل من شئنا المحجة اعلم ان الله
سبحنا لما خلق الانسان على صوكم املة كان جامعاً مملوكاً فكان مدته الطبع كثير الشئون يحتاج في نظم معاشه ومعالجتها كثيرة ومعاملاته اسنة
ومثل هذا لا يشع ثبوت في عالم الملك لو ما يقدر على الا حاطة بغيره على الا جملنا فجل الله سبحانه مرة يدركها ما غاب عنه وما لا يقدر على الا حاطة
بملكه ما يترتب عليه معاملات واعماله وعلومه ترفيهاً تهذيباً للمداركة فاذا اراد ذكر شئ غائب عنه او نبيا او اشارة الى تحصيله بصورة
عبر عنه بلفظ يدل على ذلك فلو لم يذكر شئ غائب عنه او نبيا او اشارة الى تحصيله عليه فيلغى في حجة ذلك المظهر مثلاً لكن سوظل في
في محله من الاواح العلوية وذلك المثال قائم باسئلة قيام التور بالمسير والظلال في المقابل لهذا الشخص الطالبي من ذلك المثال الذي هو مثال الظل
فتنقش صورته في مائة خيال فيدركه بواسطة مثال كاتري في المرأة عند مقابلة الشخص لها فلو طلبت تصور رجل له الهنداس والقياس
راس كان مثاله منقشاً في بعض تلك الاواح لان ذلك الرجل كان قد خلقه الله تعالى خزانة بذات ذلك الرجل حقيقة وامر الملائكة ان
تنقش مثاله في الاواح الجزئية فاذا توخمت في حجة ذلك الرجل انقشت صورة مثاله في خيالك فكان مثاله في خيالك ظل مثاله وذلك المثال
ظل ذلك الرجل والدليل على هذا الوجه انظر ان كان له عيشا وسويعف بالمثال فانك اذا رايت يدي يوم الخميس يصلي في المسجد الفلاني في السنة
الفلانية في الشهر الفلاني انقش مثاله بان اراقه الملكون الحافظين فمثلاً امثاله ذلك المكان من ذلك المسجد يوم الخميس في الشهر الفلاني في السنة
المعينة يصلي دائماً في تلك الساعة التي رايت فيها في يوم القيمة فاذا كان يوم القيمة في ذلك المكان في ذلك الوقت والمثال يصلي فيه في ذلك
الرجل مثاله كالتور في شهادته ذلك المكان في ذلك الوقت وانما ما تمت حيا كل اريد ان تذكره لا يمكنك ان تذكره حتى يلفظ خيال ذلك الى ذلك
المثال المصلي في ذلك المكان المخصوص في ذلك الوقت المعين فجد هناك في خيالك فتعش فيه صورة ذلك المثال ولا تقل ان تذكره ما تلتقط
الى مكانه وقد فلو ان كنتم غير مهنيين تذكرون ذلك المثال في غير ذلك المكان في الوقتان كنتم ضارعين فلو امكن ان تصوروا ليس يوجوا امكن
ان تصوروا ذلك في مكانه ولا في زمانه فانهم دليل الحكمة الدقيقة القطعية التي لا تترك ما حوزة بالاهام وانما هي حكمة ائمتك عليهم السلام ولما ذكر
ذلك بانها كلها امور اعتبارية الا انه في السابق صرح بما اوصل اليه ههنا من الفرق في الجملة بين مفهوم كوجود كهيئة واق مفهوم ليس خارج لتحقيق
في الوجود في الطرفين بخلاف الهيئة فانها قد تكون كذلك وقد يكون لهو بها خارج لتحقيق متحد بالوجود في الهيئة لانها قد تحصل بغيرها في الوجود
معارة عن العوارض الخارجية فتكون متحققة في النظر في جعله الوجود لا يحصل نظراً للتحليل مبني على ما يشير القول بالظلية فليس عند الاقوال
تطابذاته في الازل وبظلاله في الامكان لقد ذكر الامجد الملائكة في بيان قوله ونسبته اليه كنسبة النور المحسود والنفوس المنبعث على اجرام السموات
الارض الى الشمس فانطقوا من المصير غير ما بينا من المثال في نور الشمس فان المثال حق لانه من ايات الله في الافاق وانما الاشكال في بيان على
مذاهبهم وكلام هذا الرجل في بيان كلام المصير يشير الى يصح بموافقة على الظلية وانما انقله لك بتمامه لتسمع فانه قال هنا كما ورد في الحديث بفضل
نورنا من نور ربنا كشعاع الشمس من الشمس هذا الكلام من يوم لغاية بينه وبين كوجوه الحق المعال ويشعر بالظلية كازعهم جميع من المعاصرين
لكنه مبني على ظاهر النظر فان بيانه في هذا المقام عليه كالا ينجي رجل الحديث لا ما زعموا من المعاصرة والظلية لا غيبا عليه في الظان الامر كذلك
في الواقع لان هذا المقصود في ذلك وفيه بينهما فان قلت القول بالظلية فاسد فصح اما ان يكون بينهما مشاركة او يكون في الاول قولاً بغير

اثر فعل الفاعل من المائة والصوره وهما على الماهية وقد تغيرت الضايف بين على الوجه اعني الماهية والفاعل والفاعل
 وهما والفاعل غير الذات التي تدخل تحت جنس مقولة النفس فقد قلنا ان الماهية هي التي لا يتغير شكلها وقد
 قال ايضا انما هذه الماهية لا تتغير الا في نظائرها قال لا يقال هذا مشترك الورد على المذهبين لان المجهول اذا كان غير
 وجود المعلول لصفة زائدة عليه فكان في ذاته مرتبطا بغيره بل هو مرتبط بعقل غير اعني فاعله وكلما لا يمكن تعقله الا مع تعقل غيره فهو
 مقولة المتأخرات مقولة المتأخرات كغير من المقولات التسع انما هي اقسام الماهية دون الوجودات فالأجناس الغائية هي التي
 بالمقولات وكل ما له حد نوعي له جنس فكل وجود له محالة يجب ان يكون واقعة تحت احد المقولات التسعة المشهورة اقول هذا جواب عن
 سؤال هو ان لا يقال هذا مشترك الورد في اي مشترك الورد على قولهم وعلى قولك ايضا انك اذا قلنا ان المجهول بالذات هو وجوده عليه
 هذا لان المجهول ان كان كما نقول هو نفس وجود المعلول من حيث لا ان المجهول امر اند على وجود المعلول فكان ذلك الوجود مرتبطا بالذات بالفاعل
 فيكون تعقل ذات الوجود ملزوما لتعقل ذات الفاعل وكل ما لا يمكن تعقله الا مع تعقل غيره فهو مقولة المتأخرات فالأجناس الغائية هي التي
 وغير من المقولات التسع التي هي مقولة مجموعها الحكم والكيف والأضافات والذات التي والوضع والمكان والفعل والأفعال كلها من اقسام الماهية
 فندخل اجناسها بخلاف الوجود فانه لا جنس له كما تقدم واعلم انه انما ذكر هذا الاخر من الجواب ليخلص ما ذهب اليه من شواهد لا غرض
 وقد تقدم على ما ذكرنا اعراضا لا مناصلا عنها فان الوجود لا يمكن ان يتكلم عليه معدلة لا يخرج موضع النزاع فمرر بذكر الوجود بغير
 الواجب في ناره يريد به الحكم بانه يريد به الاثم وقد قلنا ما راى الواجب ليس لنا فيه كلام انما كلامنا فيما يمكننا ان نذكره ولو بوجه ما والواجب
 يعلمه لا يتوهم انما هو الوجود الممكن فقد ذكرنا ما راى انه لا يعقل الا انه موافق المطلق كما هو مذهب اهل الحق او المعنى الرباطي وهو لا يريد ان
 البسيط او التيسر او العريض ولا يريد شيئا منها فيلزم من يقول بانه الماده المطلقة ان يقول ان الاشياء جواهر ناطقة ليس حقا حقيقة الا
 الوجود عنده ذاتي له وهذا الحد الذي هو الفعول على انه حقيقي شامل لجميع اشياء المحدود وقد تقدم الكلام فيه فلي ما قرنا وعلى ما ذكره
 في بعض المواضع مركبه الكبر قد نقلنا شيئا منه سابقا فارجع فلي ما ذكرنا الوجود داخل تحت اجناسها ولا يستلزم على قوله بانه مقول للماهية
 وانما تدخل بمفهومها وبذاتها تحت الجنس فالمحمية اذا لم يتجمل داخل معها وان شرط التحليل بطل استدلاله هنا بالارتباط الذي
 يلزم منه دخول ذات الفاعل تحت جنس مقولة المتأخرات لا ريب في الاتحاد اشد بظام من الارتباط والتعلق فيقال له لا يلزم من كون الماهية محمولة بالذات
 ارتباطها بذات الفاعل بل بالتردد وان تنزلنا قلنا بفعله ولو سلمنا الارتباط فاما ان الوجود في الخارج بواسطة الماهية لا ارتباط دخل الوجود
 تحت جنس الوجود الماهية تحتها بالطريق الاول للاتحاد الذي هو موافق من ارتباطه والتعلق وان كان الوجود في الدهر اذا كانت في الدهر ظلها
 العقل فلم يدخل الوجود فيها ايضا كذلك اذا كانت داخل في الدهر ظلها العقل من ذات الفاعل فلم تدخل ذاته تحت جنس مقولة المتأخرات استدلاله
 هنا كغير قال واما الوجود فقد ثبت انه لا جنس له ولا فصل له وهو ليس بكل واحد في اختصاصه بخاصية زائدة على ذاته فاذا وقع الوجود
 تحت من المقولات بالذات لا فمحتمل الماهية في الماهية ومن هنا نحقق ان الباطل اسم ان كان مبدئية واليه نسبت كل امر ليس مقولة المتأخرات
 تعالى عن ان يكون له جافر ومشتا علوا كبيرا اقول قوله فقد ثبت انه لا جنس له ولا فصل له في لم يثبت ذلك وانما ثبت ان له فيض من فعل
 الله تعالى الوجود خاصة وان لم يشيخ غير الوجود الخارج ولا هذا ان لا يقابل الا التقى بانه فاعلم ان الاجناس انفسه والافعال مخلوقة بفعله وانما
 موجود في الخارج بذاتها وفي الانها باطلتها وبشأها وان بعض الاشياء داخل تحت اجناسها وانواعها وان الاشياء الداخلة والمخلوقات هي التي
 لانها بنفسها هي المقاضة من فعل الله ولم يفيض من فعل الله الوجود انفسه دخل بعض الوجودات تحت بعض فدخلت انواع الوجود تحت اجناسها
 وانما هي تحت انواعها كلفه بحسب الدهر في الخارج فغيبا عنها وقوله ولا جرم في اختصاصه بخاصية زائدة على ذاته فيهم من ان الوجود انفسه
 بخصوصية غير زائدة على انما كما ذكرنا سابقا انه يتخصص من رتبة منازل الوجود الذاتية وغيره انما يتخصص بخصوصية زائدة على ذاته وهذه تحتها
 مخلوقة لا يمكن اصلها لكثرة ما فيها من المخلوقات فان غير الوجود ليس في هذا المتخصص بانه على ذاته وهذا الزائد ان كان جوازا كان يتخصص

لا شيء وان كان ليس هو فليس شيء ولو جرد ما يخصه من شئونه الذاتية هو وادى غيرنا كان في غير شئونه وله قبل ذاته ولم كان شئونه
كثيرة وهو واحدة وان كان غير في ذاته على ذاته فهو كغيره والحاصل الواسع بصره في امثال هذه ما وجدته لفظة واحدة مستقيمة السبيل
ولكن ان عقائد اهلهم لم ينوينا على ما هو الواقع وانما بنوينا على الحكليات الصناعية والقضايا الملتفة المصوغة في ظاهرها كانهما شي كغير
بقية محسب نظامنا حتى ان لجأنا لمجد شئنا والله تبين لشي مستقيم فالكثرة لا كتبت من هذه المناقشة الا ما ادين الله بحجها وادى
الله الكريم ان يجعلها عنوانا على يوم القاد وقوله فان لا يقع الوجود تحت شئ من المقولات الا من جهة محيية فينا له محيية في ذاته لا انه يدخل
تحتها من جهة محيية فان اتحاده دخل معها وان اراد بقوله من جهة محيية ان الدال على محيية خاصة فعبارة لا تؤدى عن مطلبه لانه اثبت
من جهة فهو الدال وان اراد ان الدال عند التحليل بطل دليله السابق كما قلنا ثم ان قوله فينا له محيية صريح في ان الوجود مقول على حقيقة واحدة
بعضها له محيية وهو الحاد وبعضها لا محيية له وهو الواجب كما يقولون فهو مركب من ذلك فليزم الحاد والاكبر وايضا قد دلت الاخبار والآثار
عندهم على ان لا تقام محيية في نفس وجوده ففهيها عند تعاملي فان قلنا ان محيية الوجود على الوجود فليظا من عبارة ان لا يبريد
المعنى لانه لا يريد بالمحيية معنى فيا في طبيعة الوجود او يغيره فلذا انقيا عندها لان هذا المعنى هو كليا عنده ونحن نقول ان وجوده تقام محيية
وانتبه ولا جأنا ان نفي عنده وانما نفي عنده الكثرة والغايرة فكما لا يجوز ان ينفي عنده القدرة وان اثبت العلم وان هو موجود فليكن لا يجوز ان ينفي
عنده وانما نفي عنده مغايرها للوجود بل لا يجوز ان ينفى الوجود عنده وان كان هو محيية فلو قلنا له محيية عن وجوده قال نعم وقد قلنا ليس له وجود يقبل
وان قلنا قل ليس محيية قبل ان يبريد الوجود معنى لا يمكن تأويل سلبه عن وجهه من هذا ان يبريد ان المحيية هي التي توتية اذا لم توت وكما لا يكون
والعظمة والجلال وسائر صفات الكمال العرة كلها من صفات المحيية ولا تكون من صفات الوجود الا على تأويل المحيية وايضا قد ذكر المصنف في قوله
هذا ان كل موجود يجب ان يكون بفعله مثل طبيعته وان كان فاعضا عنه قاصرا راجعا عن وجهه فليكن طبيعته بسيطة ففعله بسيط وكذا فعله
الذي يريد بالفعل المفعول فيلزم من هذا ان فعله هو الوجود والكون لها ما هيتهما معا فاعلمها وتكون له محيية وعلى الفرضين حكم
منه القاعدة يلزم الوجود الواجب فيلزم الوجود الصافي لانه عنده مستغن ومنه الدخول تحت مقولة المصنف من جهة محيية او عدم ذلك في
لان ذلك مقتضى المشابهة والتشاكل وانما يختلفان في القوة والضعف قد تقدم وقوله من جهة ان الوجود لا يدخل تحت
مقولة المصنف الا من جهة محيية ولا محيية له لا يدخل تحتها ان الباطن اجل اسمها ان كان مبدء كل شيء واليه نسبة كل امر ليس مقولة المصنف
فقول المصنف يلزم ان يقول بان ذات الباري تعالى لا تكون مبدء شيء ولا ينسب اليها امر كما نقوله وانما مبدء الاشياء فعله الى فعله
ترجع الامور وتقول بدخوله تحت مقولة المصنف لانه اذا كان عنده فاعلم بالذات لزم كذا بينه وبين مفعوله سواء كان وجوده ام محيية
ان نقول بان الوجود فاعلمنا اليه المحيية لزم المجد ونجد ان ما اذا نسبنا اليه الوجود لانه هو فلا يلزم محذور ذلك كما قاله صهره وتليد
التي يحذره الملاحسون في الكلمات المكونة والذات واحدة ولنفقوش كثيرة فنعلم ان ما وجد شيئا الانفس ليس لا ظهوره هو وقوله
تعالى ان يكون له خافض وما ثل فيه ان على قوله يكون ففعله هو مفعول الوجود الحاد مثل وجود المصنف مما لا له في جافا لانه اقوى
عنده هذا على من المبانة كما هو مذهب الائمة واما على مذهب الشيعة والظلية فذلك لا يحتاج الى استدلال قال وسابها ان يلزم على
مذهبهم ان يكون معنى الذات مشككا متفادنا بالافدية والتاكيد بطا عندها وعندهم جميعا فذلك للقدم لان بعض افراد الجود علة لبعض اخر كما
في علية الجواهر المفارقة بعضها البعض وعلية الجواهر المفارقة للأجسام وعلية المادة والصورة للجسم المركب منها والعلة في ذاتها اقدم من المعلول
اقول يريد بانهم اذا قالوا بان المحيية موجودة او لا وبالذات ان يكون معنى الذات مشككا متفادنا بالافدية لانها اذا كانت علة لمحيية
او لا بالذات لزم التفاوت فينا لا تفاوت في وجوده وموجب لان العلة من حيث هي علة سابقة والاخر المعلول مسبوق من حيث هي متما محيية
موجودين يكونان متساويين لعدم اولوية العلة وبالسبب من المعلولتها فان هذا بطا عندها وعندهم انما عند الشايبين فكذلك محتمل ان يريد
بقوله عندهم اي عند محسبي الحكم منهم لانه كان منهم انما ان يبرج مذهبهم ببعض كلام اكل الاشراف والكل الثقوي ففعل انهم انهم ان الاشراف

جوهر الثنا وهو حصول القول للجوهرية في الكون جوهر كل واحد يستلزمه في كونه في ذلك اذ كل واحد منهما موجود بالغير
البيد العبر عنه بالفارسية بجهت بالنسبة الى نفسه مع قطع النظر عما سويها من الارضية والسموية والعلوية والاحتياج
وعلمه من اجازة كل شيء لو فرض بين الواجب والممكن نصيحة لا ترق حين فالمرح في نفسه فقد عرفه بربوبه من غير نفسه لخطا باثباتها
نور اثره ذلك على وجود الموجود وتوثر خلاف ما لو كانت استك دلت ان تلك حيث لم نر ونفسك فلم يمكن ان يكون في ذلك بهن في
لعدم تحقق اولية ولا اولوية وانما نظرت في شيئين مستقلين لا يدل احدهما على الآخر فلا قال في نفسه نفسه من غير نفسه وتفسير
كلهم انما هو على ما يوافق استدلاله في قوله اي محمول عليه معنى مجوز جنسي الى اخره مع ان تفسيره ان يريد منه على ما يوافق استدلاله في قوله
اي محمول عليه معنى مجوز جنسي الى اخره مع ان تفسيره ان يريد منه على ما يوافق استدلاله في قوله
على ما يوافق الواقع كان انما لقوله فان قوله اي محمول عليه معنى مجوز جنسي في ارادته لعل الصانع وقد ذكرنا مرادنا وبيد ان لعل الصانع
لا يكشف عن الحقيقة لانه مبني على ادراك الافهام الفاصلة عن ادراك تلك الحقائق فيتوصل بذلك لعل اليها وهو على سبيل ان يثبته انما فصل
من غير تلك الحقائق فيرتفع على معرفة تلك الحقائق صورة لعل لبيته للغير واما اذ اركب من ليردك ليتوصل به الى الادراك فهو بعيد عن ادراك
لانه بعد من حاله الاول درجة اخرى لانها مع كلامه من اقلنا من النظر اليه مجردا عن النسبة فيحكم عليه بحالة الخيرة في حال النسبة
لان لعل لعل عليها مقناها المجنبة المعلوم كذلك لا مخرج كونه على ومعلولا اذ ملاحظة الحثية ملاحظة في رتبة ويظهر في الرتبة الاولى
والاولوية بخلاف ما لو نظر الى ذاته المجردة واما قوله بل يتقدم عليه انا في وجوده كمتقدم العقل على النفس في هذا التقدم انما هو محمول
لا مخرج الا لوليه والاولوية اذ في زمانا كمتقدم الا على الا بربوبية كذا بحسب حصول خاصته فتقول له تقدم العقل على النفس مع وغير
مخرج فان قلت بغير مخرج اثبت بالحال ان قلت بمخرج فتقول المخرج مؤثر الفاعل او من المفعول او من غيرها فان قلت من الفاعل قلنا من نفس الفعل
او من شيء فعله الفاعل بذلك الفعل خاصة او من الفاعل فان كان من الفاعل او من نفس الفعل او من شيء فعله الفاعل بذلك الفعل من غير
من ذلك المفعول ثم الترجيح بل لا مخرج لقساي ذاته وفعله وما هو مخصص فعله الى جميع الامور فلا يكون شيء اولي من شيء فيمنع التقديم والتأخير
اولا مقتضى ان كان المخرج من غير الفاعل او فعله او ما اختص بالفعل ومن غير المفعول وذلك الغير ان يختص حصوله بترجيح الفاعل وفعله او ما
اختص بفعله لزم الترجيح من غير مخرج وان كان ذلك المخرج من ذات المفعول او من الغير المختص به او المشارك فيه ثبت المطر وثبت الاولوية والاولوية
وكذلك علمه الا على الا بربوبية فيحصل لك من التوقف والنوهم وبيان المخرج لا بد ان يكون سابقا على ما يكون مخرجها فكيف يكون من
يكري شيئا فاجوابه كما نقول في القابلية فانها شرط للكون والتكوين ولا تكون قبلها وانما تكون معها بحكم المساقاة التي اشترتها بها سابقا
كالانكسار الذي هو شرط للكسر ولا يحصل قبله ولا بعده وانما هو معه قد اشترى سابقا ان هذا المعنى في المساقاة لا يكون في العاقل ولا في
في كل شيء مثلا كالايجان توجه الى موجو كان تحصيله الحاصل اولا معلوم فالعدم ليس شيء يوجه اليه وتحصل منه قابلية لايجاد فلا بد
من اشياء فان اعتدنا ما في جميع ران الوجو مفتاح الخرائج اسرار الطبيعة والغيب يمكن ان يفهم لاحد فاما المشاهدة والاعتبار بالاكسار
الاكسار يحصل عليك طريق الاعتناء ثم اعلم اننا قد اشترى سابقا ان لايجاد لا يتعلق بوجوده الا بالاشياء الستة ما يتبعها وقد ذكرنا
في بعض مسائلنا ان كون صورة فعل الله سبحانه انما مراد اراد شيئا ان يقول له كذا فيكون وانما اختص الامر بهذا اللفظ للاشارة بالكان الى الكون
وبالتون الى العين واعلم انه حر فان بينهما حرف في ضمير ملحوظ الثبوت انما حذف للاعلان وهو الواو اذ الاصل كون حذف الواو لا نشاء الكسار
وي صونية الثبوت لان عد قولا مسته اشار الى ظهور امر الله قال نعم يا من يريد الكون والتون فان الواو بين الكان والتون موثبة بلية امره
صورة ظهور اعني الستة المشار اليها ربي الكد الكيفية في مجزئة والرتبة والمكان والوقت وما يتبعها من شأنها من لادن الوضع والاعمال كلها
ولا يمكن ان يتحقق مخلوق في عالم الغيب في الشهادة والمعارف والاعمال والاشياء في الجواهر والاعراض من كل ما سواه سبحانه لا يتحقق
منه الستة رتبة انتمها من الاربعة المذكورة ومنه الامور الستة والاربعة هي مقومات القابلية وشخصات المهيئة الشخصية للوجوه قد اشياء

اثنان على شئ اتيها في سبيلها بقوله لا يكون شئ في الأرض في السما الا بسبعة بمشيئة وادارة وتقدرة فاعلم ان كتابي في
 التيقن على نقص واحدة فقد كثر في رواية اخرى كما رواه البرقي في الحاشية فقد كثر في رواية على نقص واحدة بالنسبة للمعجزات
 والاعمال العقلية القاطع بشهادتها وتفصيلها يطول به الكلام فاذا ثبت عندك انه لا يكون مخلوق الا بمادة وموضوع الوجود والحيث
 الاول كالمسايقا وان كان محسباً لتوهمه فادته وصورة نورانية ولتوهمه فادته وصورة معنوية وان الجوهري المتوهم فادته وصورة جوهرياً
 ولبرخي كن ذلك من نوعه والجسمي من نوعه والذات من نوعه قول الحكماء الاولين العقل مجرد بريدون ان العقل مجرد عن المادة
 العنصرية لا العقلية وعن المادة الزمانية لا الدهرية وعن الصورة والنفس مجرد عن المادة العنصرية لا عن الملكوتية وعن المادة الزمانية
 لا عن الصورة المثالية لا عن الجوهريية فلم يبقوا بالتجريد الا المبدأ وانما غير المبدأ من انهم جعلوا به اذ يستحيل ان يكون مفعول بلا مادة
 وموضوع لمجرد المطلق انما هو في احد ليس كمثل شئ بشيئا ونفست مجردة مطلقاً غيره فهو يشبها بالبابا يبعد من روح الله تعالى فاذا ثبت عندك
 ذلك فاعلم ان الشخصيات الظاهرة هي هذه الستة خاصة ومقاماتها الاربعة الذي هو لوجود التكوين في الله هو لوجود الشخصيات الباطنة
 الذي هو لوجود التفسير الذي هو باطن الوجود وهو الوجود في الاستجابة المحسنة بالاعمال الصالحة والطاعة والمقيدة وامثالها واما الشخصيات
 واجتنبنا فواهيما التاديب الارباب الشرعية وتخلق بالاحكام الروحية فانها شخصيات الوجود التفسيرية التي يمدح التفسيرية الوجودية
 فاشارة الاربعة الى تلك الستة الظاهرة في كل نبذة لما يوجد فيها بنسبة تلك الترتيب من نوع ذلك الوجود سواء كان ذلك من عالم السموات
 في متعلقاته فاعلم انهم من الجبروت كالقول ام الملكوت كالقول ام من الملك كالأجسام من البرزخ مما بينها وهذه الستة وما يتبعها تكثر
 الموجودات ورفع الجبروت كقويض عن افعال العباد الاختيارية وثبت الخلق الاحياء في التكوينات وشرعها في الشرعيات ووجوبها فادع
 ما ذكرناك اولية العمل او لويتها واولية كل سابق واولية سواء كان في الغيب في الشهادة في المكان في الزمان في كل شئ صدر عن فعل الله
 تعالى وعن فعل غيره اذا كان موافقاً للشرع وان كان مخالفاً لاولية والاولوية كانت السابقة على نظام الحكم الوضعي عند اهل الأصول من الفقهاء
 ولا يظلم ربك احداً قال انه قد فرقان مطلبها الشارحة غير مطلبها الحقيقة وليس الغيرية في مفهوم الجواب عنها الا انه عند التخصيص
 لا غير الا عند الاضطراب هذه المعايير بين المطلبين ليست الا مبرحة اعني الوجود في الثاني دون الاول ولزم من ذلك ان يكون الوجود مجرداً
 انزاعياً عقلياً بل يكون انزاعياً حقيقياً وبالمطالبة **اقول** اعلم ان ما يطلب لا يستفاد اربعة بالتقدير ما وهل فالمطالبة ان لم يبق العلم بكل السؤال
 بما عن مفهوم الاسم كقولك ما الحق فاستل عن مفهوم اللقب يعني تصور المطلوب ان سبق العلم به فتسل عن حقيقة فتقول ما حقيقة الغناء
 فتسل عن حقيقتها في الاولى على الشارحة متميزة بذلك لان الجواب شرح الرسم وبيان مفهوم الاسم والثانية متميزة ما الحقيقة لان الجواب عنها بالحد
 او الرسم وبالصديق والمطلوب هل البسيطة متأخر عن الشارحة لان المطلوب هل مسبوق بالعلم بمدلول لقبه لانه موجوداً ما الشارحة فلا تقول
 بل الحق ما وجوه اولاً بعد هل البسيطة ما الحقيقة لان جوابها تصديق سواء كان حقيقياً كقولك حيوان طائر ووجد كوجه الانسان ووجدان
 كذلك امره كما يشهد بعض القول ام رسمياً كذلك بعد ما الحقيقة هل المركبة كقولنا هل الغناء في المغرب ام في الهندام في غيرها فالشارحة غير
 ما الحقيقة في قول المصير يريد به ان الفرق بينهما مع ان كلا منهما سؤال عن مطلبية مطلب الاول لم يكن شيئاً خاصاً للمساؤل فيستل عن غير
 احكامه كخبر ما الحقيقة بل مطلبها ما هو قبل الوجود من معرفة رسمه ومفهوم اسمه ولهذا يكون جوابه من التوفيق كان الفارق بينهما ما هو كون الوجود
 في جواب سؤال ما الحقيقة ام حقيقياً اذ لو كفي انزاعياً عقلياً في حقها كما كان خاصاً في ما الشارحة لا يتوجه السؤال عن اللقب المحض بل
 الوجود العقلي انزاعياً حاصل ولذا استل عن مدلول لقبه فامو مطلق الوجود وكفي ذلك لم يحصل فرق بين الشارحة والحقيقة فلا نقول
 على الفرق بينهما ثبت ان المراد به حقيقياً انما هو ليعني حقيقة وهو المقصود قيل عليه ان الاسم الملازمة يجوز ان يكون انما الوحد الوجودي مطلب
 الحقيقة كونه محل الانزاع بخلاف مطلب الشارحة او حيز اعتبار المبدأ في لا يلحق الصدق في مطلب الشارحة وايضا ان الله اراد بهذا
 الاستدلال اشارة الوجود محمول بالانحصار والتبع وسند الايضاح شيئا من ذلك وانما ينبغي كونه متحققاً في الخارج وهو غير المدعى بقوله لا

وان التاثير الحقيقة ليس لا يتطور الجاعل في اطواره ومنازل افعاله **اقول** قيل ينبغي نسبة المجهول المبدع اشارته الى وجوده ليس ووجهها
بمعنى ان الفعل واحد وهو الوجود البسيط والى اثاره ولوازمه اقول هذا القائل ظ كلامه ان يريد بوجوده الفعل بوجده الفعول ان شران بان
المصدر كما ترى تحت هذا انذار في الفعل لا يجازي فان راد به المعنى الاول فيصح في الاثر المتباين كما يقوله غيره مما يجوز وقصاح وموان قولهم منس
فايراد بهذا الانبساط على اى شئ يكون منبسطا فظواهر عباراتهم ان منبسطا ان المنبسط عليه شئ اخر ومحميا الاشياء وهذا انما يتبع
شبه الاشياء في العلم التاكيد او التاثير في ما كانا بشرطها اما لكونها صورة عليه متحققة الثبوت عند الحضرة الالهية او سورا علمية
معلقة بالذات كغلق الاظلة والاشعة بالنسبة واقار على المذهب الحق من امتناع وجود شئ غير الله اما صلا عن فعله لكونه شيا قبل احد الصفات
فلا معنى لانبساط الوجود على ما ليس شئ فان رادنا به الفعل فالمراد بكيفية كيفية تعلقه بالمفعول اذ لا كيفية له بذاته وانما انبساطا فالفعل انما
بالانبساط وتعلق البسط منه التعلق التكويني بتوقفه على القيود الثلاثة دون الاول والفعل لا يتعلق بالمكونات كنهجها كما هو معنى انبساطا
واما يتعلق كل اس منه بمفعول المختص به فلا يصلح لغيره ولا يظهر من ذلك المفعول غير ذلك الا ان الاربس على المكونات باعتبار تعلقها اى
كل اس متعلقه المختص بتدريج سواء كان المفعول من الجبروت ام من الملك ام من الملائكة انما تختلف في القوة والسرعة والبطء حتى كانت المفعولان
المجوزان لدرجة قوتها وسرعة ظهورها يصح ان يقال فيها انها عارية عن القوة والسرعة من اجل ان الماديات فانها البطء قبولها وظهورها لا يطغى
يقال فيها انها تدبج لظهور التدريج فيها بخلاف المجزى وان كانت تدبجية وان رادنا به المفعول كما يقتضيه المقام وان لم يرد المقص فالاولى ان
ان يراد الفاصل الاول المعبر عنه بالحقيقة المحمدية والوجود الاول وهو نور الله بغير تنوير الاضداد ومولانا والذرة الاولى وهو المادة المظلمة لكشئ
فانبساطا على الاشياء انبساطا تقوم ركني لانه امر الله الذي به قامت السموات والارضون انبساطا على الاشياء انبساطا الكيان على الاشياء والفعل لا يطغى
فان انبساط الجنس على انواعه وتوابعه على افرادها انما هو بخصص من جوار تلك الانواع وبها تقوم تلك الخصص وجوارها الخاصة بها على
المعنى الاول للتاثير اليه من الغيبين الذين يراد من الوجود احدهما انبساطا عليها ليس بها اشياء غير الخصص التي من موانعها عليها كما فهم
من عباراتهم التي لا تفتح الا على كون حقائق الاشياء المتحققة ما بغير وجودها الخاصة بها كما مر ثم ان قولنا نسبة المجهول المبدع الى الجاعل نسبة
النقص الى التمام والضعف الى القوة ظاهرة في السخية كما هو معروف من مذهبنا قوله نسبة النقص وهو الوجود الحادث الى التمام وهو الوجود القديم لان
النقص ضعف التمام فيكون المراد به التشكيك لان الوجود اذا كان حقيقة واحدة قوتها وانما الواجب ان تضعفها ونقصانها الحادث ثبت على
قوله هذا القول بالسنة وان الاشياء بسنة نعم ولهذا لا يقع عليه عدم كما قالوا وانما يختلفان على الميثاق والكيل على قوله بالسنة قوله لما علمت
ان الواقع في الغير هو الوجود بالحقيقة ليس الوجود دون الميثاق وقوله وثبت ان الوجود حقيقة بسيطة وقوله ولا تختص لا يعني لتلك الحقيقة بل
تختص بانفس ذاتها البسيطة يعني ان تكثرها غير حدثها وقوله وان التماثل بالذات بين اجادها وهو بانها ليس بالاشد ولا ضعف قوله وان
التاثير في الحقيقة ليس لا يتطور الجاعل في اطواره ومنازل افعاله يعني ان هذه الكثرة ليست لا خلاف في الحقيقة وانما تلك الكثرة منشأها تطور
الوحدة في افعاله مثل كون زيد قائما وقاعدا وانما واهبا وجائيا فان هذه الكثرة من زيد الواحد فانما حصلت من تطوره في افعاله وانما عند الله
ذاتيات له ولو كانت عوارض لكان التكثير انما حصل منها فيكون متعددا وموينا في البسط وهذا قال في الاخراف بالاموال الفارضة انما يتحقق في
الجسماتيات وكل هذه صير في القول بالسنة فمر قال بان هؤلاء لا يقولون الا بقول الله عز وجل من يقول الله تعالى حين قال وجعلوا بينه وبين
نسبا ولقد علمت الجنة انهم لمحضرون ام قول رسولهم قول امير المؤمنين ام قول احد اولاده لمعصومين صلى الله عليهم اجمعين يقولون على الله ملا
تقولون في الداعي تصحيح كلامهم ها انتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن جادل الله عنهم يوم القيمة ام من يكون عليهم وكذا ثم انا نقول
للمص اذا كان بناؤه على تلك من جهة توجيها فاما في دعواه تمام موجود وجد ان الشخص والتكثير انما هو تطور ذاتي في الحقيقة ليس لا شئ
واحدا لا اختلاف في المتحقق في الجسماتيات ان كان من التطورات كانت التطورات انما هو الفارضة وكانت منافية الوحدة لكون منشأها الاموال المظلمة
وهذا عندنا من اختلافها ولا فقد حصل في التاثير في الوجود بالسنة بل بالبيان في الاشياء لا تختلف في هذه النسبة فاما ان يكون كلها بالسنة

وقابل المنايا في بعض غير خائز وحصوله بالعوارض في غير الزاوية باطل لأن الظاهر لا ينير الدلالة إلا أن يكون الدلالة قابلا للتغير والتمتع على
 العوارض لكونها متممة لما لا يمتنع من التمكن من التمكنات والقبول في غير الدلالة نعم قد تكون علامات لتغير الدلالة وهو مقتضى المنايا
 على أن تلك التطورات التي حصل عنها الكثرة هل هي عرضية أم ذاتية فإن كانت عرضية تخلف الاختلاف في الجسمانيات وغيرها وإن كانت ذاتية
 فإن محل الوحدة التي لا كثر فيها فإن كان محلها الاعتناء لم يتحقق الوحدة أصلا وإن كان محلها النفس المراد الواقع فإن محل مقتضى الكثرة
 فهو قبل أي أطوار والمنايا لا تخلف البسيط في ذاته وتكثر حيثياته وكل ما سئل ذلك فهو حادث ومعنى من الاعتناء أن هذه الحقيقة هي
 واحدة بعين ماسية بكثرة في الواقع أم بغيره فإن كان في الواقع بعينه جبالا لم يكن بغيره فباب الوحدة غير فاب الكثرة وهذا مقتضى مقتضى
 فالبسيط الحقيقي هو الذي لا يجوز عليه خلاف إلا على الجبال والحيثية لا خارجا ولا زاهيا ولا يجوز عليه فرض في حال من الأحوال وما سئل هذا السؤال
 فهو بوجه مصنوع وقوله المحصول كانه رشح وفيض من حاشية يشير إلى قوله تم تكليل التمايز شمع عليك ما يطفئ من رشح إذا أطلق براد منه فخرج عن
 الحقيقة كالحرق وفيض من رشح من الداخل فإن أريد به كسيرا لتمثيل فضاء الكلام فيه وإن أريد الداخل وفيض من رشح دليل التعدد والكثرة و
 الاختلاف لا يلائم على نوع شئ من الواحد مع أنه إذا ادعى عدمها الوحدة عورض باختلاف محالين للدلالة على التعدد والتركيب فذلك كان
 في حال واحد في حال تعدد اثبت الاختلاف وإن كان لم ينزل لكان ذلك كغيبته تركيبا وتركيب التعدد والوحدة فالحكم لله العلي الكبير
قال المشعر الشافعي في مبدئ الوجود وصفاته وأثاره وسوكتها اليد بالإنجاء بالله دالته وكتبه ورسله ومير مناهج المنهج الأول في وجوده
 تقا وكتبه وفيه مشاعر البشر الأولى في إثبات الواجب جل ذكره في سلسلة الموجودات المحجولة من حيث انتهى إلى واجب الوجود برهان مشرق وسواها
 فنقول الموجودات حقيقة الوجود وغيرها ونفخ بحقيقة الوجود ما لا يشوبه غير صفات الوجود من حيثها وعمومها وخصوصها من الوجود فنقول
 لم تكن حقيقة الوجود موجودة لم يكن شئ من الأشياء موجودا واللازم بدعي بطلان نكاح الملزم أما بينا الملازمة فلأن ما عدا حقيقة الوجود
 أما محيية من حيثها أو وجودا مسبوعا بعدم أو نقص كل حقيقة غير الوجود فهي بالوجود موجودة لا بنفسها كيف ولو أخذت بنفسها مطلقا وحجيرة
 عن الوجود لم تكن بنفسها فضلا عن أن تكون موجودة لأن ثبوت شئ شئ فرع على ثبوت نفس شئ بالوجود موجود **أقول** قوله
 مبدئ الوجود يريد به الواجب الحق عز وجل وظاهر هذا الكلام أن ذاته المقدسة هي مبدئ الوجود أقال على معناه أنها كانت حقاقتها كما أنه في ذاته
 اشرف وأتمها صول عليه في علم الله هو ذاته ووصف معلقه بعلمه كخلق الظن بالشاخص أو أنها مسخ ذاتها لأن الوجود حقيقة واحدة صانها وحجتها
 هو الواجب مشوجها بالحققتا سو حقائق الممكنات وهي تترادف مراتب ومنازل فخصبها بثبوتها الذاتية لا بمحيياتها وهذا الأخير على الظن
 هو مذهب المصنف وإنما ذكرنا احتمالات أخرى عبارة لأن القائلين بهذه الاحتمالات يعبرون بمثل هذه العبارة وأمثال هذه الأقوال شلها في بطلان
 كإيراد دليل العقلي والظلي لاستلزامها الكثرة والتركيب منافاة للوحدة الحقيقية وأما عندنا فإذ قلنا بأنه تعالى مبدئ الوجود فهو على
 الجواز بمعنى أن فعله مبدئ الأشياء الموجودات وتكونياتها وفعله مبدئ نفسه فليس الحق تعالى حقيقة مبدئ شئ إلا لا يبد منه شئ وإنما أحدث
 فعله بنفسه نفس الفعل لا مبدئ غير الفعل وفعله مبدئ لتكوين الأشياء لا الأشياء نفسها لأن الأشياء نفسها لم تكن من الفعل كما قلنا سابقا
 بالكاتب فإن حركة يد الكاتب ليس مبدئ لنفس الكاتب وأما مبدئ لتكوينها وأحداثها فليس الكاتب مبدئ مكنونه من حركة يد الكاتب إنما هي مكتبة
 من المبادر وهيئاتها كذلك الأشياء الممكنة لم تكن مكتبة من الفعل الذي هو مكنونه المشاهدة أنه حركة لا يماريه ولعلوم ضرورة أن المفعول
 لم يتكون من الفعل وإنما يتكون بغيره بالفعل يتكون من فادته وصورته اللتي أحدثها الفاعل بالفعل لا مبدئ شئ فان قلت إن الأيات لا فائدة
 بشهد بأن المفعول مركب من الفعل إلا يميز بالمفعول هنا الأما هو المفعول المطلق عند أهل النحو مثل قولك ضربت رجلا فقلت هذا مسلم بأن المبادر من
 المفعول هو ما هو ما يكون كالمفعول المفعول المطلق عند النحاة وهو الله عندنا لا المفعول به الذي يقع عليه الفعل فاعل كما هو المفعول عندهم وإنما
 نريد بالمفعول الضارع فعل الله هو ما يكون له ذكر قبل الفعل بوجه فابا الفعل أخرجه من صورته ورايته كذكره من الأيات لا فائدة
 مثل قولك ضربت رجلا وكذا الله سبحانه يقول وتلك الأمثال نضربها للناس ما يعقلها إلا القائلون فأنشئت لآية فأنشئت الله على ما قلنا

واجل تفصيل البنية فان الكتابة انما يصح عليها اسم اذا كانت حروفها متولفة كانت على حال كونها ملدا فان المدا لا يصح عليها اسم الكتابة
 وجب ان اتما تحقق بالصورة والصورة هيئة الفعل بغير حركة يد الكتابة بدونها لا يتحقق بوجه ما وكذلك اللفظ لا يصح عليه اسم الهواء كما
 من الأحوال حتى يتميز حصصه بصفات باللهات والكميات والشا والاصل الهواء فناخه كانا هذا المذاق والعلم وتصوره بصفات حركية
 الا المتكلم كما تصور المدا بصفات حركية يد الكتابة كذلك مثل ضربان حقيقة كمن الحركة المستندة الى افعالها المتعلقة باثرها وهذا الاثر
 الصادر عنها هو معنى ضرب يسكنون الزاء اما الفضة اي لفظ ضرب مفتوح الزاء فانه اصل ضرب يسكنون الزاء وهذا فرع فالتضاد في المصدر سلخ
 من فعل الفعل سلخ انقضا كسلخ الصورة التي في المرة من صورة المقابل سلخ انقضا والزاء في المصدر سلخ من الزاء في الفعل والباء في المصدر
 سلخ من الباء في الفعل وكلها اسلخ انقضا ومنه سلخ الصورة في المرة سلخ انقضا من المقابل انما انترعت منه نزعاً منفصلاً فهي قائمة بصورة
 المقابل قيام صدرها لو كانت سلخ اتصال كانت قائمة بغير قيام عروضها لو كانت قائمة بغير قيام عروضها اختلفت في المرأة لكن اللام بطاقتها
 تكون بلون المرأة وتوحيج باعوجاجها وتصغر بغيرها وتطول وتعرض للمرأة وكذلك هذا الضم والوكانت متصلة بالشاخصها
 اختلف باختلاف قائلها فكذا حروف المصدر فانما صفا منترعة من حروف الفعل المنفصلة فيختلف معنى المصدر في الشدة واللفظ
 وقلة والكثرة وهيئة باختلاف قائله بليته بنوع المشكل بالنسبة الى حقيقة في نفسه ويظهر اختلافه في وصفه لانه كاشف لمراد الفعل
 مثل قولك ضرباً شديداً وضعيفاً وكثيراً قليلاً ولا يختلف في الحركة فحينئذ في الجملة فائدة المصدر صفة مادة الفعل انترعت منه
 انترعتها قائله كان هيئة الحروف في الكتابة صفة هيئة حركتها اليد انترعتها قائله الحروف في مبحثها ومبناها مثل القراطس كما ان
 منها في المصدر محل التاخر فافهم الاشارة وكذلك الحروف في اللفظ فانها بالنسبة الى مادتها المطلقة هو آكلها فيه سواء فاذا انحصر
 بالحا المملة بالان التكلم فخصص بالحا المنجى بقوابله ومشتبهات فالفعل لم يكن له اصل في الفاعل ولا ذكر قبل تكونه بنفسه فخلق تعالى
 بنفسه اقامه بنفسه جبل مادته وصورة نفسه بلا تعدد في كل شيء من ذلك فالتدبير جانه نقدت في عزمه من فعله لانه تعالى هو الذي
 والفعل في الامكان الواحد ولم ينزل شيء من الان الى الامكان لم يصعد شيء من الامكان الى الان بوجه المفعول لا في مفعله بالتكوين
 الا نشأ ولم تكن مركبة من شيء من الفعل وانما بالفعل اختراع من حركاته فاعلم ان تلك المادّة هيئتها واقام اول صار تلك
 المادّة المنخرجة من هيئة فعله من تلك القوة المبدئية من هذه المادّة فاذا قلنا سبجاً مبدئاً الموجود في غير هذا الغرض ولا نريد ان تلك المادّة
 الباطلة المنسقة الوقوع التي لا تسمى من جوع وقوله صفاته واثره وهو كذا الية بالية بالية بالية الخ في بيان صفاته واثره في المخلوقات
 العلوم والعلوم ما هو ممكن ما كان ويكون ومعرفة ذلك والامتناع عليه الا اعتقاده عن لانه القطعية مطسواء كانت حيايتها
 اجابية تفصيلية ام اجالية هو الايمان بالله الخ مذهب قول مطلق وان كان يعني الاخص كما نقول ان القول الحق مط هو الايمان بالله الخ وقوله الخ
 الاول في وجوده تعالى وحده الخ يعني بيا ان الله موجوداته واحد وبيريد بيا وجوب الوصف الذي يمكن للمكان بصفته وقوله المشعر الاول
 في اثباته لوجبه جل ذكره في بيان اثباته بالدليل في اذهام وفي بيان ذلك الدليل وسوان تسلسله الموجودات المجعولة بحيث العقل اذا كانت موجودة
 محدثة ان ننهي الى محدث لا يصح ان يكون محدث غير وقوله بها مشعر اي من مطلع الوجوه وان الله جانه شرفه على طلبه فيكون حقا لانه الهام عنه
 تعالى واشارته قوله عليه السلام في قوله الخ لوانه الى علمه فيكون بيا لاني ان الله كما شغل للحجاب من قوله تعالى لم يجعل لهم من ودها
 ستر الا على طرفة اكل الا شرق والله اعلم ثم انه اخذ في ذكر الاستدلال على ما ذكر من هذه المقدمات شيئا فشيئا في بيان البرهان المعنى الاصطلاحي
 ان بعد ان كل مقدما الله ضروريات قطعية قد بينا مرارا ان الاول في المنطقية تعين المسمى بشره والايما ان المقدمات الحكيما شذوا فاما
 ما هو الواقع لا ما هو في نفس الامر بل تلك القواعد انما تعصم الفكر عن الخبط اذا كانت حاكية عن الواقع لا اذا كانت حاكية عن نفس الامر ما يحكم به
 او تصح اعتبارا ونظم المقدما او حسن الترتيب نقل الحكم الى المحكوم عليه ما توسطت كالتقياس المركبة فيكون بعضها نقلا بالمعنى بعض بالمعنى
 وبعض بالادول وبعض بالمصداق وبعض بالاطلاق وبعض بالخصوص وبعض بالتقييد فيكون الوسط المتكدر منها في بعض تكرره من مجموع بعضها

من الملائق ويكون بعضها من مفهوم ومنه وهكذا فانه يلزم منها انفسا الاعظم مصورة الصلاح مثل ما ذكره المعلم الاول والباقي بيان
علم الواجب بطلانها وبغيره قال ان كل مجرد قائم بذاته فيجب ان يكون عاقل لا ذاته ولغيره عاقل لا ذاته ولغيره عاقل لا ذاته فيجب ان يكون عاقل لا ذاته
المعقولان وكل ما كان كذلك فاما مكانه ومقارنته سائر المعقولات لا يلزم له ولا يلزم له الانتقال من مكان الى مكان وامر بالموت والى ان كان كل مجرد
يمكن ان يغير صورته المعقولات وكل ما يمكن المجردة كان واجبا للشئ ولا يمكن موقفا على استعداد المادة فلا يكون المجردة المادة مستقلة
المادة حقيقة معقولة قالوا ان كل مجرد قائم بذاته مع انهم قالوا ان العقل مجرد وموجود غير قائم بذاته وقالوا يمكن ان يغير صورته المعقولات وكل ما كان
كذلك فاما مكانه ومقارنته سائر المعقولات لا يلزم له مع انهم قالوا ان حقيقة لا يمكن ان يتصور لذاته وهي منفصلة عن كل شئ فلا يلزم له التوسل
بمعرفة الاراد كالحقيقة وقالوا مولى بسيط الحقيقة فلا يتصور فيه تعدد ولا كثر بوجه ما ومع هذا قالوا ان صورته المعلومة في علمه لا يكون
وقالوا انها في ذاته حاصلة له خصوصاً جمعياً وحداً لا يلزم منه كثرة ولا تعدد لانه لكل لا يستمر تلك الكثرة في رتبة فهو تعالى كالات
الشيئية في الحروف والصوت في الحروف كالمادة في الحروف النقشبة او كالجرح في الأمواج او كالماء في الثلج او كالشجر في الأغصان وقالوا ان التوسل
مشاهدة الوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة فالنقط الأولى في معالمة القياسات والثانية في معالمة التفسير لا تريد ذكر الكثرة لانه لا
ويقول على وجه لا يلزم منه كثرة في الذات ولا تعدد في الخارج الواقع ويدعون نفس الأمر قوله الموجودات حقيقة الوجوه او غيرها التي شئ
يعتبر حقيقة الوجود بل هو وجود غير جوهري ثم انه قد بين ما عدا حقيقة الوجود بانه اما حقيقة من حيثها او وجود مشوب فيكون غير حقيقة
الوجود منه وجود مشوب بهذا الوجود المشوب وذلك الخالص ومنه ان حقيقة واحدة بمعنى ان ما خالص منها واجب ما متخرج منها ممكن
فما حقيقة واحدة ودرجة هذه الحقيقة منشأها الواقع والحيل الذاتية الأولى والحيل الصناعات التي منشأه صدق الاسم اللغوي والمعنوي
او مفهومه وفهمه من غير ان المصطلح انما واحدة بالحيل الذاتية الأولى والواقع لا خصوص لنفس الأمر في هذا قالوا ان المصطلح قابل بالشيئية فيخرج
على ان هذا الوجود الممكن في نفسه غير محمول وانما المحمول تسمية وظهور بعد البطلان في الشئ لا يحيل نفسه انما يحيل احواله ويغيره مما يتبع من قوله في تخصيص
الوجود بالواجبة وتخصيصه بموضوعات ان جعله احواله ليس بواسطة امر خارجي وانما هو بامور وشؤون ذاتية له وهو كما قاله صهر في الكلام الكثرة
في قوله في تقوس كثيرة والذات واحدة فصحة انه ما وجد شيئاً الا ذاته وليس الا ظهوره في ولا يخفى عليك بطلان هذه المذاهب الفاسدة والاعتقادات
الكاسدة وقوله وكل حقيقة غير الوجود في الوجود موجودة لانفسها فان تقدم فيه الكلام وما فيه ان هذا الوجود الذي به كانت الحقيقة اذا ريد به ان ذاته
حقيقة للشئ غير ذاته وصورة لا يعقل الا ان يراد بقوله انه حقيقة للشئ انه اكل تكوينه وسبب تحققه ومفيدا فيجاءه لانه حق حقيقة لا يورث
جوه حقيقة لربك الا مادته وصورة له ان يكون اماها واحداً والخارج عن الشئ والخارج عن الشئ اقامته تكوينه وعلة انجاء احواله
الخاص والعام من ان يلزمهم اما نحن فليس عندنا ان وجوده يورثه ومعبود ولا نصل جاعله ولا شئ من لوازم وجوده او حقيقة وانما وجوده هو
فادته وصورة كالتقدم وقوله اذا اخذت بنفسها مطلقاً وجردة عن الوجود الى قد تقدم الكلام فيه من ان الشئ لا يؤخذ مجرداً عن الوجود في حال من
الاحوال وانما يؤخذ اذا وجد وجود الرتبة التي اخرجها الامراض عن هذا فقط وكل ما ياتي في هذا المقام فهو خرف القول عز وادة فاد كلامه من ان
ومثل ان الحقيقة لا تحققها في حال من الاحوال الا بالوجود فيكون مغاير لها ولا شأن في كون مغاير لها وان الشئ موضوع لهما عندنا فهو باعتبار
كونه اثر الفعل البار عز وجل وجوداً باعتبار كونه موضوعية من ان على المعنى الثاني كالتقدم وعلى المعنى الأول مادة الشئ وجوده وحقيقة صورته
كالتقدم والحاصل من برهانه على وجود الواجب على البرهان الا ان لا يستدل على وجوده بوجوه مخلوقة ودعوى انه يبرهنها الى حجة اخيرة فانه في الحقيقة
استدلال بالمعلول على العلة فهو ان الاستدلال بالشيء الذي اشرف على الترتيب والترتيب يكون بغيره كأي الاستدلال بالعللة على المعلول فقالوا
ان تحقق موجود في الخارج يدل على ان بعض افراد الموجود واجب فحقق الموجود حالة اوله ويكون بعض افراد واجباً حاله ثانياً فيقول له الاول
لتوقف الثانية على الاولى فلم يستدل بها في الحالة الاولى التي هي العلة ولم يستدل عليها في الحالة الثانية فخص الاستدلال بالحالة الاولى بالوجود المطلق
على الحالة الثانية اعني كون بعض افراد ذلك المطلق واجباً لوجوده في الحالة الاولى التي هي الاستدلال بالعللة على المعلول الى معنى هذا اشار الشيخ

في الأشاران وهذا في الصناعة كاشفنا اليه من ان اكثر امورهم يشبهوا بالحق الصانع سواء ظاهرا او باطنا فانه في
الحقيقة لا لانه استدلالا بالعلل على العلة الذي هو الواجب قطعا وهذا امثاله استدلال بالاثار على الوجود لكن كما قال الشاعر في نثره القول
للباطل والحق قد يترتب من غير دليل فانه قد جعلنا في النابير قد حادوا وما جازوا قد حادوا حسن البيان
بري الظل كالتور ولوارنا الاستدلال بالعلل على العلل حقيقة امكروا بشرط ركوب تورنا ويلات ولا مانع يخرجون عن الاثر انظر الى مطلق
سيد الشهداء ابو عبد الله الحسين عليه السلام في مخطاؤه فاعرفه على ما نقله بعض الرواة قوله عليه السلام في الرجوع الى الاثار فارجع اليها
بكسوة الابوار وهذا لا يستبعد حتى ارجع اليك منها كما دخلنا اليك منها مصون الشجر انظر اليها من ربيع الائمة عن اعتبارها
التي على كل شيء قد برز الاشارة الى ما اشارنا اليه من البرهان التي على وجه التاويل الذي لا يمتنع في الوصول اليه سبيلنا علم ان رجاءنا لا يعلم
منحو لا تترك احد غيرك في كل ما يدركه غيرك فهو غير متمتع لا بد ان انقضوا في نظرها كما قال علي عليه السلام وانا من كل احد جزء فانا
تقر به يد وما تقر له مخلوق الا بما خلقه عليه من وصفه تعالى عبده وما تقر له احد بشئ يشابه شيئا من خلقه ولا تعرفه الا في جنانة مكانها
تقر به بكل احد من خلقه فهو ايتى ودليله في نفس عبده ربي نفس عبده وسو عنوان يعرف خلقه يعرف عبده بدروني ليس كشئ من المخلوق وهو
ما يقدر عبده المكلف يعرفه بعبده سبحانه وتعالى بالوجه الى جهة لانه وجه الله سبحانه الى عبده المشار اليه بقوله كل شيء هالكا الا وجهنا
قلنا ان الله سبحانه يقدر عبده بمعرفة تلك الآية التي هي في نفسه قول امير المؤمنين عليه السلام من في نفسه فقد عرفت به وهو وجه الله اليه كالعبودية بالنسبة
الى المصطفى لانه وجه الله سبحانه انفسه فعبده ودليله اليه وكذا دليل على معرفة هذه الآية التي هي في نفس الموصول الى معرفتها وكما اشارنا الى ما هو القهار
منشأوها وكانها لا يدركه من غير ما جعله فها هو كذا دليل على الحقيقة في ايراد الله سبحانه اذ يتدفع قلده وتبينه بمعرفة عرفه في نفسه علم
ان في رسالة في معرفة النفس لا يعرف احد نفسه بغير ذلك الا ان يكون معرفة شئ من احوالها بنفسه فربما ادها طلبها من في الكون حتى لم يمت حتى يلقاها
ثم ان قوله الموجو اما حقيقة الوجو او غيرها يعني ان الوجود من حيث هو مع قطع النظر عن الخصوصيات التي بها يحصل التمايز في التعريف يحصل
بمدحها التقسيم ان كان ذلك الوجود حقيقة الوجود ثبت المطا لانا لا نفي حقيقة الوجود الا في الوجود والوجود هو الواجب الحق تعالى شأنه
او غير تلك الحقيقة قال وفي حقيقة الوجود الحاصل في الاشياء شئ غير من الوجو اي غير من حق فان المحدود مركب اما من غير فصل او من
خاصة اعرش عام او خاتمة لان التام في الوجود بالنهاية منقطع التمام في جهة مما ينسب اليه او نقصان في جهة منتهى التمام وعوم التام
للكثر والتعدد انما على امثال تقسيمه توزيع جهاته او بعضها عليها فلا يكون احدا مطلقا او خصوص في ذاتي التحديد وحصر بعض جهات
في بعض المعلقان دون بعض هو الوجو المقابل للعدم وهو الوجود الذي يكون احيى هذا الاسم من سواء شئ في البرهان فالاولى ترك حقيقة الوجود
موجودة وهو الوجو الصرفة عن الواجب من قبل ان يكون شئ من الاشياء موجودا وهذا الدليل وان كان في الظاهر استدلال بالاثار على التور
لكن من دليل الحكمة لانه وجود ما لا يستغنى عن الغير لا في كونه ولا في بقائه طرفه عين دليل على وجود ذلك الغير ولما كان ذلك الغير ولما كان ذلك الغير
الذي هو العلة في الكون والبقا مستحيل الادراك من غير كونه وجوده عند المعارف غير وجوده فلا يخفى عن شئ باثارة ولا يجد شئ بانه
وهو قول امير المؤمنين عليه السلام وجوده اثباته ودليله اياته وهذا استدلال ثابت صحيح لانه في غير مطلق استدلال المقصود لانه صورة بصورة
القياس لا في الوجود الا لا يعرفون غيرهم وهذا الاستدلال وامثاله اذا تعلق بمعرفة الحقائق الالهية ظهر فيه بطلان المخطا مذكرك عن تلك
الحقائق كما تقدم ولذا كان قوله في بيان الملازمة غير مرتبط فان قوله لانه ما عدا حقيقة الوجو اما محيية من الوجود او وجود مشوب بعد
او نقص وهذا حصر على اصطلاحهم صحيح لان الاشياء اما وجود محض او وجود مشوب ومحية بمعنى المشوب هو كهيته اذ لا شئ غير الوجو
والهيبة فضا لا ملازمة ثابتة بالنسبة الى المحية اما بالنسبة الى الوجو المشوب فلا لانه لو لم يوجد الوجو الحاصل لزم عدم الوجو
المشوب والوجود المشوب لا يكون بغيره وان كان ما شابه المحية لم يوجد بنفسه بخلاف الوجو فانه ليس بموجود لا في الوجود الا في الوجود
المقصود وقوله في التقديم وبالي ان لا يجوز لا يريد به ان كونه الجاعل بعد ان لم يكن نفس شيئا اصلا واما يريد بجملة تتركه في الوجود مشوب بغيره

من عوارض مراتبه لا تقاربه بجاعله بعد دفع تلك العوارض لا حقيقة بسيطة كما تضاف اجزاء السير بقدر دفع صورته بالخشيط وكذا حكم الوجه
 لانه حقيقة واحدة من حيثها ومنه شور في وجود الكلام على قوله لو لم تكن حقيقة الوجود موجودة لم يكن شيء من المصنفات موجودا فلا يلزم من
 عدمها عدم مطلق الوجود ولما يلزم عدم الحقيقة منفردة ومثوبة بوجوده في قوله باستقلال الوجود الحادث يبطل استدلاله وعلى قولنا
 بعدم استقلال الوجود الحادث بمعنى انه لا يتقوم الا بالمهية يمكن تصحيح استدلاله وقوله كيف ولو اخذت نفسها مطلقا وحجرة عن الوجود
 لم تكن بنفسها انفسها اذا ما وافق الاعتقاد وانما خالف الاعتقاد خصوصاً في هذا الكتاب لا يترجم انما في الوجود من الوجود لا يكون مقرر ضرورة
 الاحمال كونها حجرة عندهم وهم عندنا كما يقول هنا لانها في الوجود الذي في حجرة عن الوجود الذي في انما في الوجود منها اقل من خارج
 الخارج المتقوم بالوجود في الوجود كان بنسبة الوجود المطلق في وجوده في الظل لان ثبوت شيء في شيء على ثبوت في نفسه جاز ان اقامة الفرعية
 على ما تقول انه من جاز انما على ما يقول وقوله في الوجود موجوده متفرع على قوله وانما على قولنا انما تقدم الوجود في الوجود انما بالوجود
 بالمهية غير ما يريد ارجح قال وذلك الوجود ان كان حقيقة الوجود في تركيب الوجود وخصوصية اخرى في كل خصوصية غير الوجود
 في عدم او على كل تركيب مؤخر بسيط فغير البنية لعدم الامدخلة في موضوعية الشيء وتحصل وان يدخل في حده ومقتضى ثبوتها في مفهوم كان الشيء
 وحمله عليه سؤله كان مهية او صفة اخرى ثبوتية او سلبية فهو فرع على وجوده والكلام عائد الى ذلك الوجود ايضا فيتمسك او يبدل ويغير
 الوجود بحيث لا يثوبه شيء فظهر ان موجودية كل شيء موجود وموضوع حقيقة الوجود التي ثبوتية شيء غير الوجود (قول) قوله وذلك الوجود
 ان كان غير حقيقة الوجود يعني ان كان غير الله سبحانه في ان حقيقة الله سبحانه حقيقة الوجود انما اطلقه عليه لزم ان الوجود في ذاته من حقيقة
 ومنه شورى في ركنها كما يذكر في هذا الاصح الا على شيئين في جمعها حقيقة واحدة اما من حيث الاسم الحقيقي كالمعنى المصداق وليس في الراجح
 المعبر عنه بهست في انما رتبته او من حيث المعنى الحقيقي ان يكون ذاتا واحدة فيجوز في الحقيقة الى شيء اخر وكلا المعنيين ببطا اقل الاول فيكون
 متقوما بغيره وانما التثنية فلكونه منقسما الى غيره ولكن على تقدير قبول ذلك منه في قوله ان الوجود ان كان حقيقة الوجود فهو الوجود الحق وانما
 وان كان غير حقيقة الوجود بل فرعه او تفرعه او غير ذلك مما يليك في صدورم ففتح لك الوجود الذي هو غير حقيقة تركيبه في معنى كماله في
 ميتة الدين في الفلوحا فان يرى ان الحق لا خلق فيه والخلق الذي لا حق فيه اجتماعا فمصر منها الافان فهو الحق وهو الخلق وكذلك انما انما
 كالمعنى ومهر او ان قوله من الوجود في الوجود في الوجود المطلق بما هو موجود في ان من حقيقة الوجود المطلق الغير المتبدل بتخصيص
 الوجود بنفسه بتخصيص مراتبه ومنازله بشؤون الدنيا في بل من حيث هو موجود وخصه من خصوصية اخرى غير الوجود كالتخصيص بالمهية او بالمر
 اعتباري والاول والعدم والثاني هو المدعى وقد تقدم انه في غير التخصيص الواجب يتخصص في مراتبه ومنازله بشؤون الدنيا وقد يكون بها
 وبالمهية ولا يثبت انما تخصص بشؤون الدنيا سواء جعلت في المدعى المذكور لا يثبت انما على الله ان يكون له في نفسه انفسا بل يثبت ان حده طو
 تلك الكثران ام العدم اذا لا تحقق لها من انما ام على التقسيم الاول فانه هو التخصيص لذاته في التخصيص الواجب لان هذه الشؤون الذاتية ان كان
 لها اعتبارا فانكشع مع وجوده ولا فقد قال العدم لا مدخل في موضوعية الشيء فلا تحقق رتبة او منزل متخصص مغاير لغير سبب في حظه
 من الوجود باعتبار ان الشيء فلا يثبت عليها شيء فقد ارحق الغير وعدمه على وجود الشؤون في نفسها وعدمها على ان هذه الشؤون الذاتية التي
 هو على التثنية انما تحقق في انفسها امتنع الواحدة على الوجود الواجب في كل حال فليس في الشؤون في حال من الاحوال ولا تكون ذاتية هف
 وقوله وان يدخل في حده ومقتضى ليس صحيح لان العدم لا يدخل في حده الشيء ومقتضى الا اذا كان له معنى خارجي وان كان ذلك كان له مدخل في موضوعية
 او موجودية لا زما ومثابفة والا في ان لم يكن له معنى خارجي لم يكن له معنى ذهني لا قربة من ان في الوجود فرع على ما في الخارج ولو جازنا
 على هذا انهم من كان كون الوجود في الوجود من غير اعراض كان له مدخل في موضوعية او موجودية لا زما ومثابفة ومن هذا المستدل به
 المقص كما يارد في ذكر الاستدلال على كون بسيط الحقيقة كل الاشياء مراتب اذا اخذت من الشيء بالسلب في مفهوم الشيء كان مركبا في حقيقة من
 الثبوت ومقتضى السلب فلا يكون بسيط الحقيقة ولو كان العدم لا مدخل في وجودية الشيء لما تركب حقيقة في مفهومه من غير معنى ليس على

ما ذكره هناك فيما يلي وقوله وثبتت في مفهوم كان شئ وحله عليه سواء كان هيئته وصفة اخرى ثبوتية او سلبية فهو فرع على وجوده عليه
 انه قد ثبت بقاء الوجود متحد بالهيئته الخارج وعارض لها في الذهن فليزوم ان عرض الوجود لها فرع على وجودها في سلسل الوجود والبقاء
 قد سبق فيها اشترائها اليه تعالى عليه النقل وكلام الحكماء والعقل شاهد بان كل محدث لا يكون الا مركبا من جهتين جهة من جهة وجوده وسلبية في
 الاصطلاح بالوجود جهة من جهة وجوده وسلبية ايضا فالوجود المحض انما هو الذي لا يكتسب من جهة ثبوتها ولا من جهة انكسارها وكذا القابلية والقبولية ثابتة
 كل منهما لما يحل عليه من ان يكون المحمول عليه موجودا قبل المحمول بل كل موجود يراعى له شرط الاخر اما في جهة كالأبوة والبنوة وجنسية
 كالوجود والحيثية وكالكسرة والاكسرة فان الوجود والكسرة شرط للوجود والاكسرة والقبول فان شيئا منها لا يتحقق
 الاخر في الوجود والاكسرة في الوجود والحصول ومن هذا قوله في كل مركب مؤخر عن فسيطة مفقودة غير ان هذا اشارة على ان التغيير في
 الحالات مركبة من وجودي ومختصة بحدوث وهذا على القول بالشيء كما هو من هذا المذهب من الصوفية نعم اذا انشأ الوجود بالمعنى الحقيقي لا كالتبديد
 المقسم فعلى قول المقسم من تحقير بدون شرط او من سلب طائفة المطلقة او ان حقيقة الوجودية لم يضر كلامه مثل الوجود على قولنا لا يتم له شئ
 من ذلك فيما هو من الخارج لان الاصول المطلقة بالنسبة الى المقيدة كالمادة المطلقة بالنسبة الى الخاصة فظهر من ان استدلاله بهذا
 الترتيب هذا المعنى ليس في نفسه وانما الميزان في الاستدلال هو الاحتياج اللازم للحدث المستلزم للاستدلال في الفقه المطلق لا يحتاج الى
 شئ والاستدلال بلزوم التسلسل والدور كاعلة العمل على غير هذا النمط اتمح من هذا فانهم يقولون فظهر ان اصل كل موجودية كل موجود
 هو محض حقيقة الوجود هذا الكلام على قول المقسم القائل بالشيء كما هو المشهور من قول الصوفية مطابقا لمذهبهم لان معنى هذا الكلام رطوبة
 اصل كل موجودية كل موجود فرع على موجوديته تعالى والفرع مشتق من اصله باحد الاشتقاق في اللغوية والاصطلاحية كاحد ما افرع
 من الاصل اما بالانقطاع كاحد بعض من كل او بالتوليد كالثمرة من الشجرة او كالحضرة بالمصدر من ضرر والفعل والاستنباط كالحكم من الدليل
 او الطريقة كالشئ من الشارع وامثال ذلك والمستفاد من هذا المقسم واستدلاله بان هذا الاصل هو الاول في الاشياء في
 رايهم من الكلمات المكونة بولائها اي لتوليد ذلك كلام بعض الحكماء الثالث وظاعفهم الرابع وهذا اراء كثيرة كلها فاسفة ليس لها
 في الحق نصيب اعلم ان انما اتبع في كلام المقسم طلبا للتبنيح المؤمنين بمذهبهم لان كثير منهم ما لو اجمع هؤلاء طائفتهم ان هذا لا
 عليه هؤلاء مذهب اهل البيت عليهم السلام فقبلوا منهم وسلكوا لهم واسبقوا اليهم من غير نظر قاطع وانما اتبعوا من تخيل هؤلاء طائفة
 وشبه لانها العقول ولا تقوم حولها الاوهام فاحسنوا الطرق في معرفتهم وشدة اطلاعهم وعظيم شهرتهم فكبروا في اعينهم وظنوا ان
 اقوالهم في انفسها حجة لا يحتاج الى النظر فيها وهم يحسبون انهم محسنون صنفوا ذكر في اكثر من كلامهم على حجة التبنيح لتقوم الحجة بعد
 والبيان على الفطن التبنيح لم اقتصد في تبنيحهم وعينهم والله سبحانه على ما خول وكل فانه والله الحمد والمنة على علم الله سبحانه وتعالى بغيره وما
 يعلمون وسو عليهم بذلك الصدور قال الثالث في اوجاب الوجود غير متناهية الشدة والقوة وانما سواء متناهية الشدة والقوة وانما علما ان الوجود متناهية
 محض حقيقة الوجود لا يشوبه شئ غير الوجود فلهذا الحقيقة لا يتغير بطلان لانها لا يزداد لو كان له حد فانه كان له حد وتخصيص بغير طبيعة الوجود فيجب
 اليه سبب محله ويختصه فلم يكن محض حقيقة الوجود اقول قول الثالث اي لشدة الشدة في اوجاب الوجود الذي يريد بالواجب الوجود حقيقة
 الوجود فيكون غير متناهية الشدة والقوة ثم ان علامته الذي هو بقوله لما علمنا ان الواجب محض حقيقة الوجود لا يشوبه شئ غير الوجود وهذا يدل
 على فرض تحت استدلاله انه يريد بالوجود ما يقابل لعدم ليعبر على هذا ان كل شئ موعود كالجمل او بالعدم كالألوان فانها فانه اذا فرض ان
 كان فاقدا لما يفرض راء ذلك فاذا لم يخرج عليه ففقدان شئ كان غير متناهية الشدة والقوة ولا يكون هذا الا في محض الوجود او غير مشوب
 او عد في كماله وهذا هو معنى الوجود البسيط المعبر عنه بالفارسية بهت فيلزم ان يكون ذات الواجب محض حقيقة الوجود متناهية الشدة والقوة
 كما هو ولا يجوز ان يكون ذات الله تعالى بهذا المعنى وان اراد غير ذلك المعنى وغيره في معنى كالألوان المصداق فما شجره فان وقع على شجره
 باي طور فرض فهو ممكن لا سبيل الى شرح حقيقة الحق تعالى ان لم يقف على شجره فكيف نص على عدم تنافيه الشدة والقوة لكونه محض حقيقة

لا يتصور ان يكون الوجود متناهية الشدة والقوة وانما علما ان الوجود متناهية الشدة والقوة وانما علما ان الوجود متناهية الشدة والقوة

الشبان لها الهندسة والحدود التي هي في الخواص وقال بعضهم انهم متوكلون كصور الاشياء وكنونهم في انفسهم انهم في جميع
 اللقط باطل وقال بعضهم صورة صورة العالم وقال اخرون خلق العالم على صورته واخرون خلقوا آدم على صورته وحي كرم لصورته وحي كرم لصورته
 حتى قال هؤلاء انه صورة شارب من قطط السم في الحديث الذي رده واللفظ كله باطل وانما قول من قال ان صورة صورة العالم انما الله
 تعالى الاثر روح عقل الكل في العالم والظاهر في صورة الباطن من خلق آدم على صورته فانه يقول انه تعالى مؤثر للعالم والظاهر في
 صفته المؤثر كذا جميعا فانه تعالى خلقه وخلقه خلقه من كماله ولا كان حاله او حاله كذا يقول الاخرين فانه تعالى لا يخلو العالم
 بذاته فانه تعالى لا كان كتاب صفته لوصفها بما فعله العالم بفعله فانه تعالى لم يعلم معلوم ان الاثر يشابه صفته المؤثر كما ان الكتابة تشبه
 حركتها والكتابة لا تارة في الكتابة الاثر كذا اليد من خلق آدم على صورته كذا الحديث النبوي فان العالم وهو بيان التفسير صورة صورة
 آدم بصفته ان الله سبحانه خلقه على ما هو عليه وبعضهم وجهه بان معنى ان الله سبحانه خلق آدم اية قد لا عليه كما قال تعالى سبِّحهم يا ثناء في
 انفسهم وقوة التثنية على التثنية في هذا الحديث فاما معناه انهم قد خفوا اول الحديث وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول
 بحدوث الله وتبع كل شئ بصفته صورته فقال لا نقل هكذا فان الله تعالى خلق آدم على صورته على صورة هذا الرجل فاحصل ان الصورة لا يتبع
 على الله تعالى وان يدبها من صفته صحيح يجوز ان يكون المقصود ان الله سبحانه لا يصور الاشياء بل هو المصور للمادة وهو العلة التي يبدل على ذلك
 كالا قال عليه السلام لو كان له صورة لكان معلوما وانما المقصود بكونه صورة لا ان ذاته بكونه صورة بل ان ذاته بكونه صورة بل ان ذاته بكونه صورة
 انه مصور كل شئ فلا يجري عليه ما يجري على غيره فانه تعالى لا يدرى شئ غير ذاته فانه تعالى لا يفعل من جميع الوجوه فلا مكان فيها ولا مكان فيكون
 له في الصورة مستكان في الصورة فلا معرفة له في التغير من متوقف على الفصل في الصورة كذا في الصورة كذا في الصورة كذا في الصورة كذا في الصورة
 لتوقف الكشف على الجنس والفصل ويكون مركزا منها والكل متسبوق باثره واستماع ذلك عليه ليل على الله سبحانه انما تقرر فيهم ويرد
 المقصود بكونه ولا كاشف له الا بالتلويع الى قول امير المؤمنين عليه السلام يا من لا يعلم على ذاته بانه هذا المعنى هو المعروف عندهم كل نظام
 وعندهما هذا لا يتبع وانما اراد من قولنا لا كاشف له الا ما هو في الاثبات لا يعرف به الا بما تقرر به لا بما تقرر به لا بما تقرر به لا بما تقرر به
 كما تقرر به بكونه لا ان الله تعالى اراد ان يعرفه عبده خلقه اخراجا فهو انما بان صورة بصفته معرفة بصفته لا بصفته معرفة بصفته لا بصفته معرفة بصفته
 منصفته مغالطة ومغالطة ان الله لا يعطيل لها في كل مكان يعرف بها من غير صفته الفهم في خطاب الله سبحانه لعبده فيسأله الى غيره
 المكاني في اي طريق كشف الفطن عن وجهه البصر مشا فانه فيكون هذا النقش لا ينفذ في حقيقة عبده من بصره في ان جوهره هو
 نور الله سبحانه واثره معرفة بصفته ظهوره بغيره في صفته مستدل بالعلم لا بصفته كشف له كما قال امير المؤمنين عليه السلام في قوله تعالى
 يا من لا يعلم على ذاته بانه لا يعرفه عبده وجوها احدها ان المراد بالذات الدالة على نفس الوجودية الالهية وهي نور محمد وآله صلى الله عليه وسلم كونه
 الاعراب عن امير المؤمنين عليه السلام في قوله تعالى العقل من عند الله وعند الله اشارت وعودها الى ذلك كما في شجرة منها
 بدت الوجود واليهما تنوي الكمال في ان الله تعالى العليار شجرة طوبى وصدقة النبي رتبة المأوى من غير ان يشرع في جعلها اصل حقيقة
 الحديث والذات المدلول عليها هي مقاماته كذا في شجرة طوبى في قوله تعالى فخلهم مقام الكمال والذات المدلول عليها هي مقاماته
 ومقامات الكمال لا تعطيل لها في كل مكان يعرف بها من غير صفته الفهم في خطاب الله سبحانه لعبده فيسأله الى غيره
 وعودها اليك اعصا واسمها عقار اذداد وحفظه وادبهم ملائكة ملائكة وارسلته حتى ظهر ان لا اله الا انت الذي تقاتل هذه العبادات
 والمقامات هي الذات المدلول عليها والمراد بها الوجه المستحق اصطلاحهم بالتصان وهو بمنزلة القائم بالنسبة الى بطلان اسم زيد لانه
 فانهم وسمي سبحانه وانهم قد ذكروا في نفسها اليه فشرعها كما سمى بهم وخرجه قوله تعالى فخلهم من ربي حتى يسميهم انفسهم فلهذا
 حكاية عن عيسى عليه السلام تعلم ما في نفسه ولا تعلم ما في نفسك وثانيها ان المراد بانه تعالى يخرج في تعليم خلقه معرفة وما يراهم الى شئ غيره
 تعالى وانما ان المراد بانه تعالى على ذاته بانه تعالى على صفته بانه تعالى بصفته بانه تعالى بصفته بانه تعالى بصفته بانه تعالى بصفته بانه تعالى بصفته

اعرفوا الله بالله ومثل ان الله تعالى اجمل من ان يعرفه بخلقه بل خلق يعرف به والقوم لا يريدون من قوله تعالى علموا الله تعالى تبادله
 مثل هذه المغالطة التي قد علمتموها تمام يريدون ان يتكادوا بذات البهت المحال المتصفة بالصفات القديمة على ذاته البهت القديمة وكله
 عند امتناعه بطلان قولها عليه يعني غير ذاته لا تدل على ذاته بذاته ونحوه يقول انه فعله على وجوده قيل والمراد به البرهان الذي هو
 الاستدلال حتى يستدل بها عليه وهذا يريد ان البرهان المنقضي هو الذي هو الاستدلال بالعلية على العلول فلما لم يكن له علل فادفعه
 شيئا واحدا ان المقصود ذكر البرهان عليه فان لم يكن ليتمكن ان يتاوهوا الاستدلال بالعلول على العلة فيلزم ثبوت البرهان الا في
 التي اشرف من ذلك والنتيجة ظاهرة كلامه فنفى مطلقا البرهان لان البرهان يميز الشيء والمميز مدرك لحاط به فلا يرثاه الا ذاته وثانيهما انهم انما
 استدلووا عليه بالبرهان الذي لا يريدون به ما ارادوا حجتا هذا القيل لا يتم يريدون به ان يخرج موهوبا قطعا وهذه القضية هي العلة
 وان بعض الموهوبات لا يوجب هذه العلول لوضوحها على الاول فيستدلون على ثبوت الواجب بثبوت الموهوب المطلق فحالة الاطلاق هي
 محالة التقييد والتخصيص قد اشرفنا سابقا الى هذا وهذا المعنى غير معنى ما ارادوا حجتا القيل من البرهان الذي ولو اريدوا طاروا الاستدلال
 بالبرهان في اشارة الى ما لا يمكن حصول ذلك طريق الفاردين التحقيق الذي طريق القوام والجهال وقوله فشهدنا انه على ذاته وعلى وحدانية
 ذاته قيل لعل مراد بهذا اشارة الى ظهوره بذاته بلا واسطة امر وشهنا انه على وحدانية اشارة الى كونه ذاته المقدسة بحيث لا لا خطها
 العقل ممتنع امتناع ان يكون لها شريك فذاته تدل على الوحدة انصرف الشيء لا يمكن التعدد فيه واليه اشارة في التلويح بقوله ضار لو
 الذي لا يتم من كل فرضية ثانيا فاذا انظر فهو وازلا في صفة الشيء فوجوده الذي هو ذاته يدل على وحدانية فقولنا هذا القائل
 اشارة الى ظهوره بذاته مثل قول المقصود قبل هذا بان تخصيص الوجود الواجب بالواجبة نفس حقيقة المقدسة الى ان قال واقفا تخصيفه بغيره
 ومنازلة في التقدم واللاحق ونفي الحاجة وكشفه ولضعف فيما في مشنونة الدائرية وحيث ان العينية بحسب البسيطة وتفقد
 الكلام على قول المقصود ونقول على ذلك لان ظاهر ان ظهوره بذاته وهذا باطل لانه اذا كان بذاته كان لذاته خالسا وما كان كذلك فهو حقا
 لانه اذا ظهر بذاته بلا واسطة فان كان الظهور قديما لم عدم وجوه البطلان كان محصورا في الظهور وان كان حقا اختلف حالنا وقوله ذاته
 تدل على الوحدة انصرف الشيء لا يمكن التعدد فيه فنقول ان صرف الشيء لا يدخل في نوع هذا التوحيد لان المراد به لا شيء غير ذاته لانه
 يكون كل شيء حتى لا يوجد غير ذاته لا ان ثبت في الاول شيئا اخر ليكون بيضا مستهلكا في قولهم التلويح كما فرضت ثانيا الى انفس
 ففيه اذا فرض من احكام الممكنات لا يصح استعماله في الاول فتوهم التعدد بالقرض والاحتمال امور ممكنة فم هذه الامور التي يشترطها
 تصلح في باءى الراي للعنوانان للذات البهت في كلام المقصود هذا قال في توجيهه تعالى ما كان الواجب منه سلسلة الحاجات
 وتعلقان وسوغا في كل شيء وتمام كل حقيقة فليس جوده متوقفا على شيء ولا متعلقا بشيء كما مرفيكون بسيط الحقيقة من كل جهة ذاته
 واجب الوجود من جميع الجهات كما انه واجب الوجود بالذات وليس فيه جهة مكانية ولا امتناعية ولا انتم الترتيب المستند الى المكان وهو
 ممنوع فيه تعالى القول يريد الاستدلال على توجيهه من دليل الحكمة بغير ان صورة نظم مقدماته من غلط دليل الحكمة وانما قلنا في استبانتهم
 لا يعرفون الا دليل المجازلة التي هي احسن لهم لا يمكن ان يخط دليل الحكمة وانما قلنا في سابق انهم لا يعرفون الا دليل المجازلة بالتي
 على حسن كثير لا يتم لا يمكن ان يخط نوعا من الامم للطباع بل انهم يرجعون الى قواعدهم مع عدم تحصيل اصولها على اهلها ومجرى قبولها
 لا يثبت في المناصب بل على موزن الاختصاص فاذا وجدوا قاعدة عن احد جعلوها ميثاقا ثم تروا ما يغيره عقله لاجل القاعدة ويكفون
 صرفا من عقولهم على القاعدة وهذا ما ذكرنا فقال لما كان الواجب منها سلسلة الحاجات وتعلقا عن كل ما ليس الواجب
 الواجب الواجب لا يكون من احد لانه لو كان اثنين او ثلثة فنقول انما ان يكونا محتاجين ومستغنيين او محتاجا احدهما الى الاخر فان كانا
 محتاجين كان الواجب غيرهما وان كان احدهما محتاجا الى الاخر كان المحتاج محتاجا او كانا مستغنيين لم كونهما محتاجين شيئا للامانة انما اذا
 فرضت انهما فاسويا نكلوا واحد منهما الى الاخر في حقه كون الاخر محتاجا اليه مستغنيا عنه لا يربط كون احدهما محتاجا الى الاخر كل واحد

قوله لا يريدون من قوله تعالى علموا الله تعالى تبادله

من عدم الاحتياج اليه فانما يرجع الى كماله فيكون ناقصا فقد بطلت في ذاته الاحتياج وتبقى بقوله المصنف سلسلة حاجات
والتعلقان كلها وقوله وموفاية كل شيء وتمام كل حقيقة حمله على الجواز امتحان لوجوه على الحقيقة بطل المعنى لان ذاته تعالى لا تكون غاية لشيء سوا
الاعلى من نفسه قوله عليه السلام كلهم صائرون الى حكمك وامورهم انزل الى امرك وكذلك استجنا تمام كل حقيقة ولذا قال تعالى انكرا على من ارغى
المصلحة بينديهم وخلقهم وجعلوا بينديهم الجنة فسبا وقد علمت الحجة انهم لم يخلقوا وقال الرضا عليه السلام كنهه تفرق بينديهم خلقه و
غيره فخلد لما سواه لان الممكن وانتهى الى شيء وجب ان يكون دلالة الشيء ممكنا لما بينهما من الاثران المنع من الاثر لانه يلزم منه قاطع الاجتماع
او الاثران والكل محتاج الى الخلق والحق تعالى لا يستلزم الوصفين على الشيء المخلوق الى مثله والجاه الطلب الى شكله وقوله ليس وجوده متوقفا
على شيء ولا متعلقا بشيء من ذلك لا يبرهن فيه وقوله فيكون بسيط الحقيقة من كل جهة اذ لو كان مركبا لكان متوقفا على غيره ومتعلقا بشيء
فيكون مفقرا اليه هفت وقوله فذاته واجب الوجود من كل جهة يعني ان كل ما لذاته من حيوة وعلم وقدره وسمع وبصر لذلك وكان له رغبة
وغير ذلك من جميع ما زاد في له باعتبار ما فهو الغشاع فهو واجب الحصول لذاته لانه عين ذاته المقدسة ولذا قال تعالى ان الله واجب الوجود لذاته
يعني ان كل واحد من هذه الامور لذاته وجب لذاته كان ذاته واجب الوجود بذاته انتم بين قوله من كل جهة بقوله وليس فيه جهة امكانية اي لا
تجيبها لها وانما تجب شيئا اخر وانما وجودها على جهة الجواز بل كل شيء منها يجب بذاته اذ احدها عتبا عن كلها ويقول ولا امتناعية بان تكون
ممنوعة الوجود فلا تكون لها حقيقة الا في اللفظ بل لا صفة له عز وجل الا ما هي ذاته الواجبة الوجود بذاتها وكل هذه معا صحيحة في نفسها بما
وضع الواضع من اللفظ الدال على معانيها لا ما يريد المتكلم بها فانه قد يريد منها ما باطله كما اعتقدت عليه تعالى الله عز وجل ان صور الاشياء
المعلومة في ذاتها لو ثبت ذلك لكانت واجبة الوجود بذاتها لانها لا يجوز ان تكون واجبة لغيرها او غير واجبة فانها لو كانت كذلك لما جاز ان
يكون علم تعالى الذي هو ذاته محلا لها لانها حينئذ حادثة ومخلوعة عنها في حال ما فلا بد ان تكون واجبة بذاتها ولو اعتقد هذا كما هو ظاهر
منهم كالمصنف في بعض اقواله وادارته وهو الملاحض غير ما فانه يدخل هذه الصور العقلية في الماد وقوله وليس فيه جهة امكانية ولا
امتناعية وهذا باطل فاسد لانها غير والاما قالوا في علم الله عز وجل ذاته وقولهم انها حاصلة له حصولا جعليا لا يلزم منه تعدد ولا تكرار ولا
تغاير وسوسه وانما ادفعوا في معانيها بما وضع الواضع من اللفظ الدال على معانيها احراز عن دعوى رجال مثل هذه في الحكم
بالصحة فانهم وقوله والالزم التركيب المستند على الامكان وهو منقطع فيه تعالى يعني به انه لو كان في شيء من ذاتيات جهة امكانية لكان مركبا
الواجب الممكن وموحي التركيب مقتضى الامكان المنقطع في ذاته تعالى وهذا صحيح على نحو ما مر من ان ادخل الحوارث في غير دعوى
وجوبها وعدم امكانها كما قلنا في صواب المعلومات وحاشا لاشياء وجوداتها وكالاتها التي هي موصوفا بالشؤون الذاتية فانها عندكم ذاته
بنحو ما شرف بحيث لا يحصل عنها شيء من المفاسد المتعددة والتركيب غير ما فانه مثل هذا بطل وقولهم في هذا نحو بحيث لا يحصل عنه مفاسد
امانة باطله فانه اذا ثبت المفسد قال بحيث لا يحصل عنه فساد يكون في الاطراف يقال لهم ليس با ما يتكلم ولا اناني اهل الكتاب تلك اذا ضمت
شيئا الى شيء ونظمت منه على حقيقة التركيب قلنا على وجه لا يكون منه التركيب وان لم يرد ولم يرضه قال فاذن هذا فنقول لو فرضنا
في الوجود واجب فيكون ما فرضنا من انما يفصل الذات عن الواجب لا استحالة ان يكون بين الواجب علاقة ذاتية والالزم معلومية احدهما
وكليهما موهوبا في الفرض فلكل منهما رتبة من الكمال الوجودي ليس الاخر ولا مترشحا منه فافضل عنده فيكون كل منهما عارفا الكمال
الوجودي وقاد المرتبة وجوبية فلم تكن ذات الواجب محض الحقيقة الفعلية وجوب الوجود مؤلفا من جهتين مصداق لوجوب شيء ونقد شيء
اخر كليهما طبيعة الوجود بما هو وجود ومناط لوجوبه بنوع الوجود اما كان نحو اخر وامتناع فلم يكن واجبا لوجوبه من كل جهة وقد ثبت ان
ما هو واجب الوجود بالذات يجب ان يكون واجبا لوجوبه من جميع الجهات **اقول** قوله لو فرضنا في الوجود واجب قد قلنا قبل هذا ان الله لا يوجب
مطلقا الفرض في الواجب لان الفرض مضعف للمكانات فكيف قال لو فرضنا واجب فنقول الامكان قلنا سائبا وكلامه ههنا ان كان اراد جواز
في رتبة الازل فهو موطا واما ما قال الله سبحانه في كتابه مواضع كثيرة بنحو هذا الفرض مثل قوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدا وقوله تعالى

انما ذهب كل اهل بلا خلق ولعل بعضهم على بعض قل ان كان للقرن ولد وامثال ذلك في الكتاب ستة كثيرة فليس المراد به الفرض في رتبة الخلق
 بل رتبة الخطاب بالنسبة الى الاوهام وما يتوارد عليها من الشكوك والتجوزات الباطلة الناشئة من تشبيه الحقائق بالحقائق
 تجري الخطاب على ما يعرفون فان لم يخط المقسم هذا المعنى ففرضه صحيح والا فلا وقوله فيكون ما فرضنا من انما منفصل الذات عن الواجب لان
 كان مقبلة حصل لا انفصال ولا لا يتحقق الا ثنيتية وقوله لا استحالة ان يكون بين الواجبين علاقة ثنيتية لانها لو فرضت لمكان غير
 وزم التسلسل بان يكون بين الواجبين اثنيتية علاقة غيرهما وكذا بين كل علاقة غيرهم ان كانت ثنيتية كما هو المفروض في رتبة ان يكون
 احدهما معلولا للآخر وهما معلولان لثالث كما هو المذكور في محله واعلم ان المقسم ذكر المراتبة اما لان غير هذا لا يفرض في الاصل وان فرضها لم يضر منه
 المحذور بالطريق الاول اما لكونها حادثا في وجود المحذور من التركيب منه والحاجة اليه شئ او لتركيبه منه من كونه مسبوقا بصدقه من غير
 التباين اليه بكونه معلوما وقوله في فرض كونها واجب في قوله نكل منهما مرتبة من الكمال الوحدانية لا في الآخر ولا في شئ فافهم
 وفرضه بالحق على فرض الاثنيتية ولا يرد عليه محقق الفرق يكون واحد منهما جامعا لجميع مراتب الكمال كما يقتضيه الوجود الحق فلا يصح التفرع لان
 التمدد مثلا لكون احدهما كذلك لان كونه احدهما كذلك لا يعقل الا مع الوحدة ان لو فرض كونها جامعا لجميع مراتب الكمال وفرض ان الآخر تركب عنده
 زيادة على الكمال اي شئ لم يكن عند الكمال وان كان الكمال ارجح منه فان كان هو الكمال فهو واحدا لثان وان كان جرح منه كان فرضه جامعا مقبلا
 غير صحيح فالتفريع صحيح فافرض كل واحد رتبة كمال في فصل الآخر ولا نسب له كان كل منهما فاقدا لكمال موجوده عند الآخر جرح لم يكن المراتب الواجب
 بالفعل بل انما تكون منسطرة لما افقدته لم يكن لها الا بالقوة والاستعداد او مركبة مما وجدته فافهم وقوله فيكون كل منهما غادما لكمال
 وجوده فاقدا لمرتبة وجودية لم تكن ذات الواجبين حيثما الفعلية اي كل ما هو الواجب بالفعل الاثنيتية من الفعل وشئ منه بالقوة وقوله في وجود
 اي ما هو واجب الواجب واجب بل مؤلفا من حيثين اي بل يكون مؤلفا من حيثين وجدل في فقدان وجوده ومكان بمصادق الواجب شئ وقوله في الخلق
 الواجب بنفسه مصادق لوجوده وموافقا عند الآخر لوجوده كذلك عندنا فافهم الذي وجد عند الآخر كمالها من طبعه الواجب
 او كلاهما هو الواجب اما مكان فلو لم يكن له امتناعه يجوز ان يكون في مكانين فلو لم يكن له امتناعه عطف على وجوده اي يكون مصادقا
 لا مكان شئ فهو منه بالمكان انما هو مصادق للمنتزع على نحو الترتيب بان يصدق عليه بعض الواجبات وبعضها فافهم وموافقا عند الآخر
 وان يكون عطف على طبيعة الواجب اي كليهما مطبوعا امكانه من وجوده وموافقا او ما امتنع منه وموافقا عند الآخر وكل ذلك لان الواجب
 او مقبلا الوحدة المطلقة وهذا الدليل المذكور هو ما ذكره الحكماء الا انهم في العبارة وقوله لم يوافقا شئ واجب لهم تركب كل منهما اما
 الاكثر والادنى والادنى ومما لا يشك في موافقه تحقيق الاثنيتية والمركبات وظننا ان المقسم انما ذكر الدليل غير ما ذكره وليس كذلك ولو سلم انه
 مفيد الترتيب لا لفظا فانه من هناك اخذ الى قوله في قولنا انما في الاكثر هذا الدليل يتكامل لرفع ما شئت به بطلان الاكثر في جملة
 اذهانهم مما ينسب اليه ان كونه لا يبرر عليه كماله وان لا يجوز ان يكون هناك هوينا بسيطا مجهولنا لكن محاسنا بتمام الحقيقة يكون
 كل منهما واجب الوجود لذاته ويكون مفهوم وجوده منها مقولا عليها قوله عطفيا فيكون الاكثر بينهما في هذا المعنى المقصود
 المنتزع عن نفس ذات كل منهما والافتراق تعرف حقيقة كل منهما في قولنا هو يترتب له شبهة فلفظ هذه شبهة عويصة وعقده عسيرة
 منسوبة اليه ان كونه ولكن ليست منه لما قال المقسم في كتابه الكبير في قوله وجدته هذه الشبهة في كلام غيره ممن نقله عنه ولكن الباعث على اشتغالها
 هو ان كونه ولذا نسبت اليه ونسبته في دفعها بوجه اخر فاشاء الله تعالى فانظر في اول هذه الشبهة ليست عويصة لانها باطلة وباطل
 لا يعسر دونه وبينا بطلانه نعم اذا وردت على من لم يكن حادقا بالله سبحانه بالدليل القوي دليل الحكمة قد تشبه عليه لعباد وتريد القضايا
 اصل الاشياء خلط المفهوم والمعنى والدلول والمصادق بعضها ببعض في كل الشايع المتعارف والاصل الاول في الاجل ان ذلك يحصل لاشياء
 ونظم التشديد بينا شبهة ان كونه ان يقول قوله لا يجوز ان يكون هناك يعني في الاصل هوينا بسيطا لا يجوز ان يكون لان هناك
 بحث الواحد من حيث هو واحدا لا يكون اثنين لان المفروض ان يكون الاصل كمال مطلقا وافرض التمدد فلنا الكمال المطلق يحصل ان يكون الآخر حادقا

فيه لا تكون الاخر محتاجا اليه كما في حقه من كون الاخر مستغنيا عنه فلو فرض الاستغناء عنه من غير ان يكون كاملا مطلقا فليس هو الاول
 بل هو حادث وايضا قد ثبت ان الاول ليس ظرفا يحمل فيه الواجب لجواز ان يكون محلا لغيره كما كان ولا تعدد القدر فلو جبه اليه اركلة التوحيد
 كغيره من المفروضات القديمة وانما هو نفس الذات المحيية وليس لها شئ غير وما كان خارجا عن الذات كان في الامكان ان ليس غير الاول
 الاسكان والاول موال ذات فاذا لم يكن هو الذات كان في الامكان ايضا الاول ليس محملا بل هو بسيط مطلقا فان فرضه هو يتينا لا بد ان يلحقها
 العقل في الاعتبار بلحاظ غير يستحيل ان يكون بلحاظ واحد للغيرين فلو كان في الاول كان كل واحد في جهة غير جهة الاخر فيكون ثلث تجزئيا
 ويكونان محصورين وايضا لا يعقل من معرفة الواجب الا كونه غير محصور فلا مدخل لغيره فيه فان فرض اشياء كان كل منها محصورا في غير محل
 الاخر ويكون احدهما داخل في الاخر فانه في كل منهما فانما في الاخر داخل فيه فالاول والثالث باطلان للزوم المحصر الاول لكل منهما وحده
 كل منهما في الثالث واما الثالث فيثبت به الواجب الحق الداخلة في كل سواء والا لكان محصورا والثالث لا مدخل فيه ولا لم يكن محمدا وقوله
 مجهولنا الكندي يريد به تعظيم الشبهة وعلاقها بالاعتراض بها بالانكشاف الجواب لا انه لا يتم له ذلك لان قوله بسيط شاذ وقوله مختلفنا
 بتمام الحقيقة يتناول كونها مجهولتي الكندي فان حكمه بالبطا عليها ما ينبغي كونها مجهولتين مطلقا بل هما معروفتان بالبطا وكذا بالاعتراض
 بان يكون كل واحد منهما ضدا لآخر لان الاختلاف وان كان اعم من النقصا الا ان قوله بتمام الحقيقة محض لئلا يكون المراد بالاختلاف في القضاء
 وعلى فرض النقصا يمنع فرض التوحيلا ان لا يكون لذاته محصورا في ذاته ولا في غيره ولا في سلطه ولا في حله ولا في قدره ولا في ملكه ومن
 الاختلاف في الفرض الوجوب لان معنى الكمال ففرض المخالفه ومثل قولك هذا شئ كامل مطلقا ليس كاملا مطلقا فقوله يكون كل منهما ذاتا
 الوجود لانه منافي لما فرض من تعدد الاختلاف في اصل مفهومه ودلوله ولا يجوز الفرض في نفسه فلا تثبت الشبهة اصلا وقوله ويكون مفهوم
 واجبا الوجود منتزعا منها مقولا عليها قولنا عرضيا يمنع انتزاع مفهومه واجبا الوجود منها لان مفهومه الوحدة البسيطة في جميعها
 من الواقع والذات والفرض والتجوز وكل مفهوم غير هذا فهو مفهوم ممكن الوجود واما سميته بغير اسمه كسمية الصنم المخبون من خشب واجبا
 الوجوب المعنوي بالحق الخالق لنا حقه ومقوله مقولا عليها قولنا عرضيا لان هذا المفهوم لم يكن منتزعا من شيئا بل ما عرض لهما والغير
 الا محض التسمية ولو كان المفهوم منتزعا عن شئ ذاتي كان مقولا عليه قولنا ذاتيا فان فرض ان يكون مفهومه الوجوب مقولا عليها قولنا عرضيا دل
 على انه منتزع من تلك الحقيقة فلا يكونان على هذا الفرض واجبا الوجود ولا الصديق مفهومه ما صدق ذاتيا وقوله فيكون الا شذوذا بينهما في هذا
 المعنى العرضي المنتزع عن نفس ذات كل منهما صريح في عدم اشتراكهما في وجوب الوجود واما اشتراكهما انما هو في العرضي الذي هو محض التسمية
 كل منهما ممكنا واحدهما والاخر واجبا بطل صورة الشبهة على ان قوله انتزع من غير ذات كل منهما يدل على ان تلك المفهوم يقال عليها قولنا
 ذاتيا فكيف ينتزع من ذات كل منهما ويقال عليها بالعرض فان ذلك سويريد ان لا انتزاع على عرضي وليس هو نفس الذات واما كذلك يقال بالغير
 وهذا ظاهر قلنا نعم ولكن يقال على مبدأ الانتزاع فانما كان المنتزع صفته الذات كان مقولا على تلك الجهة وان كان صفته الهيئته والفعل مقولا على
 ذلك ايضا مثلا اذا كان المنتزع من حقيقة زيد كان مقولا على جهة الحيوانية ولنا طغية منه وان كان من حقيقة فريخا من سواد كان مقولا على تلك
 الصفة الجسمية منه وان كان من حقيقة فعل القيامه فعوره كان مقولا على تلك الصفة الفعلية وبالجملة يكون المنتزع يكون مقولا على جهة الانتزاع
 قولنا ذاتيا ولا يزيد بالذات هنا كما ارادوا بان يكون هذا المنتزع غير المنتزع منه ان لا يكون الا في نقل حقيقة الشئ معترضا عن الفوارض الخارجية
 وان كان ظاهرا كان مقولا عرضيا بل زيدا انما تصور قيامه زيد كان ذلك المنتزع الذي هو ظل قيام زيد مقولا على قيام زيد قولنا ذاتيا
 عينه انما هو الضمان عليه حقيقة لا انه ذات من المعلوم ان هذه الصفات الهيئته والقيامه هو قيام زيد انما هو النقص منه الا انه في الحقيقة اسمه
 الشئ ان عليه صدقا ذاتيا يعني ان اسمه المعين له المطابق الذي الدال عليه بالمطابقة لغير موضوع له كما ان الاسم العقلي كذلك بل هو الاول فانما اشت
 مفهوم واجبا الوجود من غير تلك الهوية كما ان الغير انما هو الهوية من حيث ذاته واجبا الوجود كان ذلك المنتزع دالا عليها بالمطابقة ولو
 ان من غير طارضا كان المعنى ذاته في الواقع ليس كل منهما في الفرض واجبا الوجود وانما ذلك باللفظ وعلى هذا لا تكون الشبهة والفرض كونها شبيهة ولا

قال ابن كونه في اول كلامه لا يجوز ان يكون هناك الخ ولو اراد فرض اللفظ وامكانه كان متحققا واقعا فان الله سبحانه يقول لو كان فيها الهة
الا الله لفسد ما افترض الله في اللفظ وهو لا يدل على امتناعه وانما الجواب يوجه الى الفرض باعتبار الوقوع لا محض اللفظ وهذا المعنى الصريح
الذي اشار اليه في الشبهة وقد سبق الجواب الكاشف لكل حجاب في قوله ولا فراق يعبر حقيقة كل منهما نعم انه يلزم من ذلك كبرياؤه لا فراق واما
الاجتماع ومناخا انتم قال فواجب الوجود بالذات يجب ان يكون مفرط الفعلية وكما ان يحصل عامما لجميع النشأتان الوجودية والاطوار
الكونية والشؤون الكائنية فلا مكافي لهما الوجود لا مماثل ولا اندك لا شبه بل ذاته من كمال الفعلية يجب ان يكون مستند جميع الكالات والاشياء
كل مخيرات فيكون تاما فوق التمام اقول قوله مفرط الفعلية او كونه غير منظر في ذاته لشيء بل كمال فعلية التي فوقها يعقل بالافضل
بما لا يتناهي كمال يحصله وتحققه بما هو جامع لجميع النشأتان الوجودية لذاته بل ذاته يعنى في ذاته فلا يخرج مفرط في شيء ولا يفوت شيء
ولا يعجز عن شيء الله هو ذاته شيء فيكون ذاته جامع لجميع وجودها سواء في جميع احوالها كالاتها واطوارها وشؤونها الكائنية فهو مبدئ كل
شيء العائن عنه كل شيء واعلم ان الله تعالى ان المص وابعاده ويلزم ان يكون كل شيء يخرج مفرط في جميعها فاما خارج منه فو لانه من
قواعد المقولة التي يحتمل اعتقادهم في سر مغايرهم قولهم ان تعطى الشيء ليس قد له وعندنا وعندنا علمه ان هذه كلها كقوله قد
فانه سبحانه خلقه فلا يكون محلا للشيء من الخلق وان خلقه خلوه منه فلا يكون في شيء منها قال الرضا عليه السلام تفريق بينه وبين خلقه غير
تحد بل سواء في ذلك لان الوجود الكائني والنشأت الوجودية والاطوار الكونية ومن لاطوار النشأة والعلق والمضغ والظام وكل الاشياء
الكائنية في جميع مراتب النشأت والظهور كلها انقائص مكانية محل ذكرها وكونها وعينها اما كبرياؤها واما كبرياؤها المكانية ليس بينها وبين الازل
عز وجل نسبة ما بوجه الوجود واين التراب والارباب الحق في العباد عن بعينه الصريح ان يقال انه عز وجل لفظ فعلية وكما ان يحصل ان يكون لها
مفرط في ما لا ينسب اليه شيء ولا بدخل في شيء ولا يدخله شيء كان في الازل الذي هو ذاته المقدسة واحدا متفردا ليس شيء
غيره وسواء كان في شق بفعل قد قد واحد مشيئة مشيئة لا شيء غير نفسها حين كونها بالاصل لها في غير نفسها تستند اليها
اقامها بنفسها وذكرها بنفسها اني ان اذكرها لم اتم اخرج الاشياء موادها وصورها لا شيء ولا شيء غيرها فاقامها بها وبما خلقها
من نفسها من صحتها خضع النشأت الوجودية لا شيء وليس مذكورة عنده قبل اخلعها الا باخلعها فلا نقل الله عالم بها في الازل فيلزم
ان يكون معلوما في الازل وليس في الازل غير تلك والالكان حاله فيه ولكن قل ان شئنا عالم في الازل بها في امكنه حدودها وادوارها في الازل
علم بخلقها في ذلك في المعلوم المذكور معلوم ومذكور بما هو موجود فاختراع النشأت الوجودية والاطوار الكونية والنشأت الكائنية
كلها بفعل لا شيء واقامها بها وقوا بها وكل ذلك في الامكان كل في مكان وجوده ووقته حدوده في هذه القدرة التي لا نهاية لها ولا غاية حيث
شيء الاشياء بمشيئة لا شيء وعين الاعيان ابارادته لا من غير حتى كانت الاشياء والاعيان ابارادته عيانا قل الله خالق كل شيء وسواك اخلقها
وقد قال الرضا عليه السلام قد علم اولوا الباطن الاستلال على ما هنا لا يعلم الا بما هي مناداة تفكر في هذه الاصول التي احدها باسبابها
التي هي الهوى والالام والالهام والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء من هذه الاسباب صوفيين كما التصور لو كان خلقها من خلق الله
في ذاته لما كان بوصف القدرة الكاملة بل انما به ولا غاية وكان تلك الحقائق اشياء مغايرة لذاته وغير مخلوقة له ولما صح قول المص على
الحقيقة فلا مكان في الوجود اي مقال ومسا ما خوذ من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد وهذا توحيد الذات لا مما تلو ولا ند ولا ضد لذاته على
اشهر التفسير في المشار في الصفا الذاتية وكذا المثل كان قال تعالى ليس كمثله شيء والصفا والمقابل في الصفا الذاتية وقد يستعمل في المقابل في الامانة
وقيل يتاخر معنى الصفا والتد هذا توحيد الصفا ولا شبهة وهو المشار في الصفا الفعلية ومطو من ذلك قوله تعالى هذا خلق الله فاراد
ما اخلق الذين من بعده وقوله تعالى قل الله خالق كل شيء وهذا توحيد الافعال والرابع من اثبات التوحيد توحيد العباد لا يشرك بشيء احد وقوله
بل ذاته من كمال الفعلية يجب ان يكون مستند جميع الكالات والاشياء في جميعها فاما خارج منه فو لانه من

في كلامه لا يقول احد ان الله تعالى في جميعها فاما خارج منه فو لانه من

فغير الملائكة المذكورة تعلقاته على هذا الكتاب ما كونه تاما فلا بد من جميع مراتب الوجود فلا تكون مرتبة من مراتب الوجود لا تكون له ولم يكن شيئا
 عليها بل هو محض الوجود وصرف التورية واما ان فوق التمام فان جميع الوجودات سواء حاصلة وجود فائضة عن ذاته فهو الكل في كل ما
 مثل ما ذكره المصنف واتباعه القائلون بوحدة الوجود قد تقدم ببيان بطلان مثل ان قوله لا تكون مرتبة الوجود لا تكون له ولم يكن شيئا عليها بل
 منه شيئا على النفاضة الحقيقية والقبائح لانهما محله مراتب الوجود لانهما وجودا وان كانا صوفا وادعيا اعلا ما فيكون محلا لغيره او
 مرتبا منها وعلل ذلك تبعا لغيره بكونه محض الوجود وصرف التورية وتفسيره فوق التمام بكون جميع الوجودات التي سواء حاصلة من وجود
 فائضة عن ذاته فيشعر بكونها حالة فيه عنده فيكون محلا لغيره من الاشياء القديمة والحديثة الحسنة والقيصة وموجبات في غاية الشناعة
 وقوله فهو الكل فوق الكل فيشعر بكونها حالة فيها وانما عكس كل مثل قولك الشجرة فتمت مجموع الاصل والفرع والاعضاء والورق والثمار والفا
 فوق الكل فتمت كالشجرة وان كان ذلك في مجموع تلك الامور المذكورة الا انها في مرتبة وحدتها ترتبها فوق مرتبة مجموع تلك الامور في
 ذلك المجموع وهو فوق مرتبة الافراد جميعها فالشجرة فوق الكل اي فوق المجموع من الافراد وفوق جميع الافراد وكل هذا اعتباره باطلا لا يورد
 استلزام الله من هذا الطريق الا بعدا منه عز وجل وبمعزة الله اهدانا من عندك وافضل علينا من فضلك وافضل علينا من عندك ولعل
 علينا من عندك يا كريم قال المشرع الرابع في انه المبدأ والغاية في جميع الاشياء اصول الماضية ذلك وقام على ان واجب الوجود
 واحدا بالذات تعدله وانه تام فوق التمام فالان يقول انه فياض على كل من سواء بلا شركة في الافاضة لانه ما سواء ممكنة المحبة فافاضه
 الذوار ومتعلقة الوجود بغيرها وكل ما يتعلق بوجوده بغيره فهو مفتقر اليه مستم به فذلك الغير مبدء وغايته **اقول** قال الملا
 احمد المذكور في تعلقاته المقصود من هذا المشرع هو اثبات الوحدة الفعلية بمعنى انه ليس للواجب شيء في الفعل الا فاضة كما قالوا في
 في الوجود لا الله تعالى اعلم ان الحق المتعال في شيء نشأ منه الاشياء يقال له المبدء ومن جهة وجودها اليه وكونه منسجما سلسلة الخلق يقال
 له الغاية فان المراد بالغاية ههنا هذا المعنى فانهم انهم يقولون المبدء والغاية انما يقع القول به من دون اتباع الاثمة الهدى عليهم بل يكون
 يسلك طريقهم ويتحققهم ويجعل قولهم دليل عقلي في كل شيء واما من اول كلامهم على ما يطابق رايه فانه لا يمتنع ان الضرر المستقيم لانهم اذا
 قالوا بذلك يريدون بكونه المبدء ان الاشياء كلها بفعله احدها لا مرشع فهذا ونحوه معنى انه مبدء واما كونه لغاية فلا جميع الاشياء انما
 الى حكمه وقدره وقضائهم قال تعالى لا اله الا الله ترجع الامور الى الله المصير السيد الشا جدين عليهما السلام في غاية في التحقيق كلهم صائرون
 الى حكمك واموتهم الا الا اترك واما على راي المصنف ومن تابعه او وافقه على رايه فهذا الكلام لا يقع منهم ولا يجوز نسبة الى الله سبحانه والاستلزام
 والحدوث اما من قول الملا احمد المتقدم ان الحق المتعال في شيء نشأ منه الاشياء يقال له المبدء الى اخره بل رايه ان الاشياء لا
 الا اطوار وهيئاته الخاصة لذاته فيكون مرتبة لا تزل لا تبيثونه الذاتية قال الملا محسن الكاشاني صاحب المصنف وتلميذه في الكلام المذكور قال اد
 نقول ذات الاسم الباطن هو عينه ذات الاسم الظاهر والقابل بعينه هو الفاعل فافهم في غير الجبوت عينه تعالى فالفعل والقبول له يدل على
 الفاعل باحكم دليله وقابل بالآخرى الذات واحدة والكثرة نقوش ففتح انه ما اوجد شيئا الا نفسه ليس الا ظهوره في تدبير رحمة الله
 في كلامهم لتعريف مقامهم واما قوله الاصول الماضية فقد قال الملا احمد المذكور في اخوكلا من فقول ان المعلوم الاول محتاج الى
 ذاته لانه لا يتصور ان جميع صفاته من تقا وفائضة عنه فاذا صدق عنه شيء فحقيقته صدور ذلك الشيء عن الواجب لان اصل ذلك الصدق
 المفروض من تقا وجعل ذلك المصدق مصدرا لحقيقته الصدور ونفيض منه كذلك البقاء في ثبت ان الكل من عند الله وان ليس
 الوجود فاعل ومؤثر حقيقة الاسود ما يظن انه فاعل لما هو غير فليست فاعل في الحقيقة بل هو الله ولكن ليس له بغيره بغيره بغيره
 فاعل بمعنى احتيا الى تلك الالة في الفاعلية بل هو الله الفاعل بمعنى ان ذلك الفعل لا يمكن ان يتحقق بدون ذلك الشيء ولو امكن تحقق
 وقال المصنف في كتابه الكبير لا يحتاج الفاعل الاول في ان يفيض عنه شيء غير ذاته صفة كان وحركة او الة كما يحتاج الناس الى انما
 يفيض الى صفة في الحرارة وكشمس اضاءتها اظن ان الارض في الحركة والتجاذب في الفاسد لا يمكن ان يكون له في فعله فاقول في

منظر انتهى كلامهما وقوله فاذا صدر عن شئ فحققت من ذلك الشئ يحلزم منه القول بالاجتناب كما هو مدرك في كلامهم
الاطال ليعين الكلام وقوله وهو جلد ذلك المصدق صدقنا قد انكرنا هذا فيما تقدم من كلامه على قول حجة الاشراقية في كلامهم
متمنا وهنا اجازة بقوله وهو جعل المصدق مصدرا والمصدق في كلامه كتابه الكبير في علمه على ما ذكره في غير ما سبق في قوله
وقد تقدم ما فيه كفاية ورد في قول كلامه الى ان يفعل بفعله وقوله ولا يمكن ان يكون شئ في نفسه طاقا لا يدل على ان يقول بذلك لكنه لا يقد
على ان يبدى لان الفعل عند الاشياء وانما هو ارتباطا طائفة ببعضها بذاته الفيض بحيث لا ينفصل عنه مستقل احدته الله بنفسه
والله امره بان لا يشاء الا شيئا انما سميت شيئا لانها مشيئة كما قال امير المؤمنين عليه السلام وهو من شئ في شئ حيث لا شيء ان كان الشئ مشيئة
اخر كلامه بان لا يشاء شيئا من فعله الله هو مشيئة وادارة وقوله او شرط منظر قول في علمه خلق المصغر في ادم او قبل العقل
الكل ان لم يكن مشيئة في الشرط المنظر الذي لا يمكن ان يحد قبله بموتهم قابلية للوجود لا يحد في شئ طائفة في نفسه بل لا يحد في
المفعول وهذا على طريقتنا فان القوم ليسوا بهذا التصدد وانما يريدون المعنى الاول وبعد كلام طويل للامام احمد تركناه قال انك اذا قلت
لغلامك خذ هذا الذهب واعطه فاذا اعطاه فحققت المعطى ليس الغلام بل انت انت كما هو ظاهر اظنك بالمفيض الواسع الحق اليه ايا الذي
روا في شيئا وحقيقته من فهو المعطى فيفيض ليس الا ولعل قوله تعار وماركيت ذمكيت ولكن الله دعى كما قوله انك لا تهك ما حبيت
وقوله والله خالق كل شئ ونحن اشرار في هذا فنظن في قولنا ان في قوله الذي وان الاشياء وحققا منها ثم قال بان ذلك على هذا
التحقيق رجع الى ان الفعل مطلقا الحق الفياض المفعول والبناء في اروايات معتد بعضها بالنسبة الى بعض فنقول اما ان يكون ذلك البعض المفعول
تأثير في الجملة بالنسبة الى البعض الاخر ولا يكون له تأثير اصلا فان كان الاول فيلزم ان يكون له بالنسبة الى اثره الخاص به فاعلا فحققت فاعلا
من غيره وان كان الثاني فيرجع الى هذا في شجرة الباطل عندهم وبالحجة لزمهم اما القول بطلان هذه الدعوى او الاعراض بغير هذا في شجرة
وبان ما ادعوه موافقته فاذ هب اليه الاشعة مع انهم ينكرونه فكيف يكون هذا قلنا نحن الاول ونقول ان اثره بالنسبة اليه لكن اثره اثره المفعول
بالقياس الى المفعول الشرط بالاضافة الى مشروطه بمعنى انه لو لم يكن له صفة ذلك من افعاله لكان حاصل ان صدوره من افعاله موقوف على
ذلك الشرط لان التصدد منه بل من افعاله وقرى بينهما في فهم من له ادعى شعور الى قول قولنا انك قلت لغلامك اني يريد ان يفاض من افعاله
وهذا صحيح لكن فيه شيان احدهما ان المفاض موافقة الماهية الوجود والمادة وحيث ان القوم بالوجود ولكن من الموجود ان الموجود مركبة
ومزاجا بلية التي هي الماهية الاولى والصورة والاشكال ان الصورة هي الشئ وليس بقديم ولا اوجد نفسه لم يوجد مثله فلا بد ان يكون بعد
موجد كوجود ونقول مخلق من الوجود والله هو المادة ولو جولو كان مفاضات الواجب ان المخلوق منه مفاضة منه كما ان لا يكون
في ذاته ما بالقوة فيرجع الامر على المنع كذا ان كان الوجود مفاضة بفعله كما امر شئ ونقطة الصورة من غير ان يكون المخلوق وانما يكون على ذلك
مثل قوله الذي وان الاشياء وحقيقته من معنى به من اثره ولا ينفذ ما يريد نحن من ان حقائقها اخر عنها بفعله لا من شئ وخلق صورها
منها والى الاشارة بقوله تعار خلقكم من نفس واحدة اي المادة المطلقة وخلق منها زجها يعني صوتها كما تقدم وثانيها ان الذي يمكن شئ من
الايجاد الا من افعاله لزم الجبر ان يخلص من الجبر انما يكون بنسبة افعال العباد اليهم وذلك ان بنسبة افعال العباد الى ما عطا الله
وفيمنه عن جهة من ربه وفعل المعصية من العباد الى ما عطا الله لا منه وهو جهة من نفسه انما انبثت من نفسه محبة فاعلا عنه من الله بالعبد
لانها من الوجود والمعصية من العبد بالله لانها من المهيبة ولو كان كل من افعاله والمعصية من الله لكان العبد مجبوا او قوا في جواب الا حشر
المفروض قلنا فغنا الاول انما يكون النسبة بين افعاله والمفعول له تأثير ونقول ان له اثر بالنسبة اليه يريد به اثر الشرطية بمعنى
توقف الفعل عليه لان المفاض من ذلك المعد الذي وهذا الكلام يوهم الصحة ويتركب لان الله تعالى بليته اذ هم ما واد
له تأثير بالاعمال الا ان الفعل فاعله من افعاله بل ان ذلك المعد شرط الاقضية لا غير جهة المهيبة والاهية من افعاله فاعله الى ما عطا الله
افعاله فاعلا الى الاثر بقوله تعار واذ خلق من الطين كهيئة الطير اذ ذر الله سبحانه خلقه ملكا ووفى له ما عطا الله

ووجهنا في ذلك واجبة بالوجوه التي في مشهور بقوله تعالى ما عندكم من عند الله باق وموقوله باطله ما لكم بانفسه
 بالحق الواحد لا احد ويريد بانفسها بقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه ان الضمير وجهه يعود الى الحق وسواها القاسم في الايتاي كل شيء هالك
 وفان باطل الادوية في الحق الله موصوفة العلمية التي في علم الله بوزاته وجوده الله موصوفه وجود الله او ظله ومولا شلوا في
 ينفذ ذاته وكلاهم في مثل هذا ونحوه وانما انظر فيه على طريقة ائمة الهدى عليهم السلام الذين جعل الله الحق فيهم معهم وبهم آرايهم
 من ادوا نحوه باطلا فاسد انما كبر صريح وشك بين وندقة ظامرة قال المصنف في كتابه في الايات ان معنى الواحد هو الله يمنع من وقوع
 الشك بينه وبين غيره ومعنى الاحد والآخر لا يكتفي ولا يجر له وجه من الوجوه او احد عينا عن نفس الشريك والاحد عينا عن نفس الشريك
 ذاته وقال ابن جرير في المحلى الفرق بين الواحد والاحد ان الواحد هو الذات كذا بلا اعتبار كثره فيها اي حقيقة التي هي منع العيان الكافر
 نفسه هو الوجه من حيث وجوده بل يقيد عموم ولا خصوص بشرط عرض لا عرض ولو كان واحدا مع الذات مع اعتبار كثره الصفا وهي محض
 الاسماء لكون الاسم هو الذات مع الصفا وقوله ونسبة الى ما سواه نسبة ضوء الشمس لو كان قائما بذاته الى الاجسام المستضيئة من المظلمة
 ذواتها انما قال اذا كان قائما بذاته لا راد كونه الضمير يعود الى الواجب تعالى فاذا كان كذلك لا يمثل له ضوء الشمس اذا كان في ضلته قائما
 بطابق التمثيل لانه تعالى غير مستند الى غيره وضوء الشمس مستند اليها فلا يصح التمثيل الا اذا فرضت قائما بذاته ولو جعل الضمير قوله نسبة
 يعود الى الوجه الممكن لله موحا في الاشياء وجوانها لم يحسن قوله اذا كان قائما بذاته لانه تعالى فاعلم ان ضوء الشمس قائم بظهور الشمس
 وسبقا كما انه هان في غير هذا المكان حينئذ يريد به ضمير الواجب ذكر مراتبها ونسبتها الى وجودها المكنان لا يملك ذلك عند ذاته
 قد ذكرها بقاها اعتبارا في مراتبها ومنازلها بما فيه شئونه الذاتية فالقاعدة انما هو مخصوص المرتبة والمنزل بما يخصها من ان تلك الاشياء
 والافا لوجود كل عند حقيقة واحدة بسيطة واخلاق هذه المراتب في الحقيقة والضعف باعتبار قهرها وبعدها بالنسبة الى قوتها المطلق
 وهو لوجود الصفة في الاشياء في شيء من عدم او عدم ويكون جعله المراتب تقارناتها انما هو باخلاص المراتب بما فيه من الشئون الذاتية المتفاوتة
 للاجل اختلاف صفاتها المركبة وهذا ان يكون جملا بحقيقة الخلق ويكون المقصود لاحظا لكونه في الخلق ورات واجبة الوجود بوجوه
 الواجب الوجود هي ثابتة الحق لانها منسوخ واجبا لوجوده على كل صفة وكل هذه الامور باطلا لا يجوز اعتقادها ولا القول بها الا على
 سبيل الحكاية او للرد عليهم اذ على ارادة ان يعود الضمير هو كواجبها وان جازا القيد بقوله اذا كان قائما بذاته اذ بدون سبيل التمثيل لكن
 متضمن للتشبيه بان ضوء الشمس مثله في هذه النسبة وقوله تعالى ليس كشيء في شئ شامل لهذه وغيرها لا يريد به تمثيل الذات تحت ومتضمن لكثير
 الحقيقة البسيطة الواجب وتعددها مع فرض ساطعها المطلق وانما هذا المطلق وعلى ارادة ان يعود الضمير هو الممكن يكون تشبيه صحيحا
 وتفيد باطلا على ان قوت نسبة الى ما سواه سواء اريد منه الاحتمال الاول في الوجود الحق تعالى والمطلق الاحتمال الثاني في وجودها المكنان
 يلزم من تمثيله بضوء الشمس بالنسبة الى الاجسام ان هناك حقائق ليست بحسب عرضها الوجود الحق تعالى ان الاجسام تكون بحسب ضوء الشمس
 الفارض عليها وتلك الحقائق هي الصفات الغير المحبوسة في ذاتها من الوجود وهذا هو المعروف من ذهابهم وقد اشترط سابقا الى بطلان كل هذه
 الامور الاعتقادات الخاطئة الحق والدين الاسلام وقواعد الايمان وقوله وانما شاهد اشرق الشمس على موضع وانارة بنورها يريد بها
 كيفية نور الوجود في مراتبها وطواره ومما تمثله ان الشمس اشرق على كيفية حتى استند بنورها في العالمين مقابل لكيفية اخرى
 فان ضئيل بنور الشمس لا بنور كسنيه وان كان الثاني اضعف من الاول وكذلك الثالث اذا قبلنا الثالث واستنتجنا الثالث فان ضئيل بنور الشمس
 لا بنور المسنير الثالث وان كان الثالث اضعف بالنسبة الى انها كلها من الشمس لا ترى ان الشمس اذا ذهب نورها عن الاول ذهب نورها عما بعد انما
 لما عرفت هبت انوارها وملا بطلان فانهم المقصود ان الشمس لو غابت وحجب عن الارض وان لم تغرب عن الارض لم يوجد لها نور فيما بعد من الشمس
 والثالث وغيره وهذا يدل على ان النور من الارض وقد غلبت طبيعته تطبقه حيث قال ثم حصل نور اخر من ذلك النور والثالث الحاصل
 في الموضع الثالث وان كان باقضا من الشمس لانها لا تستقل باسبغ الله الموضع الثالث بدون النور الاول في الموضع الاول لانه انما هو نور له ولها

گود

الوجود تمام كشيء قد علمت ان الوجود حقيقة بسيطة لا تتفاوت اعدادها با موزان ثبوت من غير فصل وشواها بل بكمال ونقص من غير نقص
 وليس التقصر والفقر من انقضية حقيقة الوجود ولا لم يوجد واجب الوجود الثاني بطا كاثبات المقدم مثله فظهر ان حقيقة الوجود في ذاتها
 تامه كما لا غير متناهية القوة وشدة وانما ينشأ التقصر والقصور والامكان نحوها من الثاني وثبوتها والعلوية ضرورة ان المعلول لا يتناهي
 علته وانما فصلها انما في المفيض فظهر ان الواجب الوجود تمام الاشياء وجودا الوجود ونورا لانوار قال قوله قد علمت ان الوجود حقيقة
 بسيطة في قوله فالمقدم مثله في ان الوجود اذا كان حقيقة بسيطة لا يجوز ان يكون لها اعداد احكاما الا ان يكون التقوى بسببها تاما هو
 باعتبار خاص لا مطلقا لخصوا لاعدادها بما لطبيعة تلك الحقيقة لزم التقيد في جميعها فلا يكون من تلك الحقيقة واجب وجودا او واجب الامور
 خارجية عن تلك الحقيقة خارجا عن مرتبتها بتلك الامور فلا يكون من تلك الحقيقة واجب وجود ولو فرض جواز ذلك في شيء منها دون شيء اخر
 الترجيح بلا مرجح فيصح في الكل او يمتنع في الكل لان الحقيقة البسيطة الواحدة لا تختلف اعدادها لذاتها ولا خارج عنها الا ان يكون لها
 صلوح قبول تلك ويلزم اختلافها فلا تكون واحدة بسيطة الا ان تكون تلك الحقيقة مستندة الى غير لها فختلف اعدادها من اختلاف النسب
 الى ما استند اليه القرب البعد والرتبة والجهة وما اشبه ذلك. هـ وهذا ايضا لان اذا كان تقادها بالتقصر والكمال والنعى والفقر
 ذلك انما يمكن في الحقيقة المركبة لو بالصلوح للتركيب لا تكون منافيا لها كالتقصر لها الواحدة بعد التركيب مفهوم اسم قد يحتمل ابعده ذلك كما
 لو كانت تلك الحقيقة مؤلفة من شيئين يوجب النقص على بعض ويوجب كثرمتحتها بعد اجتماعها اسم جامع لها كالتقصر وجود فان تلك الاشياء من مفهوم الاسم
 حقيقة واحدة ومن حيث اختلافها في وجه النقص والكمال وجوازها تكثر اعدادها ومنه ليست حقيقة بسيطة واحدة يقال انها انما تكثر من جهة
 النقص والكمال والفقر والنقص بل من اشياء مختلفة اذ لا تكثرها من اشياء مختلفة في تلك الحقيقة على شئ منها فتكون حقائق مختلفة لا حقيقة
 بسيطة وانما اذا كانت حقيقة بسيطة لم تكن مستندة الى الغير تحققاتها فانها لا تتفاوت اعدادها بغير ذلك والفقر ونقص مثلا حقيقة المتناهي
 البشري المقتضى لا يمكن تقبل تفاوت اعدادها بغير ذلك والفقر ونقص لا اذا كانت على التفاوتات متواخا بغير وجه تكون حسبا لغير انواعها بالانفصال
 ومارة مطلقة لتخص افرادها بالصور والاداء اذا كانت حقيقة من شيئا مختلفة جمعها اسم عام كالقنا على ان التقصر والفقر لا يقتضيه حقيقة
 كان قوله سابقا وانما تخصيصه بمرتبة ومنازلة في التقديم والتأخر والنقص والحاجة والشدة والضعف فيما فيه من شؤنه الذاتية وحيث ان النسبة
 بحقيقة البسيطة وهذا قال لعل القصر والفقر من انقضية نفس حقيقة الوجود وقد ذكرنا على التفاوت والاختلاف في تعدد المراتب في التقصير
 فاذا ذكر هناك تخصيصه بمرتبة تلك الامور التي من جملتها التقصير والفقر فيما فيه من شؤنه الذاتية فلا بد ان تلك الشؤن التي تخصها بمرتبة
 في التقصير والفقر من انقضية حقيقة ولا سيما مثل ما سمعت من قوله هناك بحقيقة البسيطة قد سبق من في التوضيح ان اعداد الوجود تمام
 بمسألة متناهية فان لم يقتضه كان ما ذكره متناهي كلامه تدافعها كما سمعت وكان تفاوت اعدادها ومرتبتها بامور خارجية عن حقيقة ثم نقول تلك الامور
 ان كانت شيئا فاما ان تكون مجعولة للاداء فان كانت مجعولة لزم ان تكون وجودا ان تكون مجعولة عند الذات ولو جعلها مجعولة بالغيرين فذلك
 سببا للتفاوت في تقدم سبباتها على سببها الا ان ما بالعرض لا هو لا سابق الوجود المتفاوتة سابقة عليها وان لم تكن مجعولة كانت مرتبة الحقيقة
 البسيطة اذ لا يكون شيء غير مجعول الا ما كان من تلك الحقيقة البسيطة وليس الا صرف الوجود اذ كل ما سواء مجعول وان لم يكن شيئا فلم يكن ما ليس شيء
 سببا متفارقا لما هو في نفسه وان كان التقصر والفقر من انقضية حقيقة الوجود فنقول قد صرح في كتاب المعنى بالحكمة العرشية فقال انقضى
 بحقيقة الوجود ما لا يشوبه في غير الوجود من عموم او خصوص او حدا ونهاية او محبة او عدم وهو المسمى بواجب الوجود في نفسه بقوله نفس
 حقيقة الوجود هنا موكول واجب كما هو مقتضى قوله فقط ولكن التقصير والفقر لا مانع من ان يكون تقصيرها حقيقة الوجود غير الوجود الواجب لها
 حصل التفاوت بمكان الوجود الممكن ويلزم من هذا ان لا يتحد الوجود بل يكون الواجب بخاصة لا تقصير ذاته التقصير بالممكن تقصيرها
 حقيقة فلا يكون الوجود حقيقة واحدة بسيطة وان عني بقوله نفس حقيقة الوجود المطلق لخصوا الممكن في التقصير السابق ولزم عند
 وجوب الواجب انما يلزم على فرض انقضا حقيقة الواجب باقتضى التعريفات المتأخرا لما ذكرنا من ان تلك الحقيقة تتم من ذاتها لا من غير

ولاجل الثانوية والمساوية نقضه النقض فانه على قولنا ان النقض لا ينقض وجوده من غير ان يكون له في نفسه
ان الوجود لو كان حقيقيا لكان مختلفا بالكمال والنقص فاما ان النقض شيئا منها او ينقض وجودا اما ان ينقض الكمال والنقص والوجود باسرها
باطلة اما الاول فلا مستلزما احتياجا لواجب كونه موافقا للوجود في الكمال والكمال الثاني فلا مستلزما من عدم الاختلاف فيهما والافتقار
عدم النقض في التام ولا من غير ان نقضه لا يجمع كالا يحتمل ان يكون الوجود حقيقة لا نقض شيئا منها كما هو مقتضى التامية ونقصر
في بعض المراتب لاجل الثانوية والعلوية والحاصل اننا نعلم ان الوجود حقيقة لا نقض شيئا منها ولا من غير ان يكون له في نفسه
ما منه من انقضائه الوجود لذلك ربما من هذا المصمم فيكون الوجود ينقض الكمال والنقص بحقيقة ومعرفة الثانوية والعلوية ينقض النقض
وبما ان نقضه في قوله فظهر ان حقيقة ذاتها تامة كما مله غير متناهية القوة ولشدة في ظاهرها ان المراد بحقيقة الوجود هنا هو الوجود
وعلى هذا كيف يكون مطلقا الوجود غير متناهية القوة ولشدة وفيه الوجود في غاية الضعف اصل حقيقة ان حقيقة الوجود حقيقة
الواجب فيكون فيها نقص ونقص بل من الاتحاد الحقيقة اي عدم التعدد ووحدة المطلق لان اكثر اثنان منها فاذ ارتفعت المعرفة ارتفع المثل
وان كانت غير المتكثرة حقيقة الوجود المطلق بسيطة وقوله وانما ينشأ النقص والفساد لا مكان فيكون من الثانوية والعلوية ينقض النقض
والفساد لا مكان لا يكون ما حوزة في مفهوم الوجود لكونه ذاتية واما نفس هذا الاشياء عارضة فتكون لاحقة للمفهوم الوجودي شيئا
لشدة في مراتبها ومنازلها فكون الحاصل ذاتها باقية على ما عليها ووحدة الوجود في نفس التعدد في المعولان الثانوية والاشياء
نظري بهذا الكلام بعين البصيرة ووجه ترجيح الاختلاف في الموضوع فان دعواه في الاعيان مسلمة ولكنها غير المدعى ان الحاصل في نظريتها
مع قطع النظر عما لحقها فلا يشك في وحدتها وعدم تعددها كالحاصل الحيواني الذي في الانسان والفرس والغراب فانها متحدت مع قطع النظر عن
الفصول الثلاثة لفصول التي بها تمايزت الافعال بالنظر في حقيقة الجنس من الثانوية بنفسه فانه غير عطفية الاولة القطعية من النقص
والفساد لا مكان في ما بينها من حدودها من ان الوجود لا تقوم في الوجود بل هو في الحد والكارعة المقص على ما يدعيه بعض
ما قلنا في قولنا واد على قوله من ان الثانوية قلنا انما تكون من الثانوية اذا نظرت في نفس الحيوان والنظر في نفس الحمار لا يربط
اذا نظرت في الحاصل في الباب السير والسفينة الخشب مع قطع النظر عن الخشب فانها شئ واحد بسيط في اي الشخصا بالنسبة الى
نفس حقيقة الجنس من الثانوية اذا نظرت في الحاصل في الباب السير والسفينة ولو مع وجوده في الحمار
منفردة باسمائها بدون هذه الشخصا توجه بعض ما يدعيه من ان تلك الحاصل القائمة بنفسها لكونها موجبا للتقسيم لها من نقضه وانها
ولكنها ليست كذلك لان تلك الحاصل انما تقوم بالفصول فلا يعقل السير والباب والسفينة بدون تلك الفصول لان هذه الشخصا هي
الصور الخاصة في فصولها لانها في الفصول الا الصور النوعية التي هي الشخصا الا عندنا ولا نغير بالحاصل في المواد التي هي الوجود
كانت وقولنا توجه بعض ما يدعيه في اننا اذا سلمنا لكون تلك الميزات من الثانوية لانها لكون تلك الوجودات مع قطع النظر عن النقض
الفساد لا مكان فيكون ترجيح الحقيقة بسيطة واحدة واحدا فاما في الوجود في الفصول لا يغيره النقض والفساد لا مكان
مواو اجب كما يشير اليه المصمم من ان تلك الحقيقة باعتبار الفقدان المطلق والواجب ان لا يضر الوجود بقوله الوجود انما هو متبزه
بما هو متبزه في الاشياء الذاتية كالتقدم لان اية ما يدعيه هو مدعى والجنس وحده كافتقارنا ان لا يقع كون حقيقة الحيوانية في
الحاصل نصف شيئا بعكس متعا حصرها في الاثنان والفرس والغراب مع قطع النظر عن فصولها فان ادعى ان حقيقة الوجود هو في الوجود
لحق الوجود التي في وجود المكان فالتفصيل في الحقيقة ومنفعة في الوجود لا مكان والنقص والكمال في نفسه ونقصر
كان حقيقة الوجود عندنا الجامعة لجميع مراتب البسيطة المتجهة اتماسا باعتبار مفهوم اللفظ والمغنى المستلزم والمغنى البسيط عن المعبر
بمعنى الفارسية ومنه الامور لا يقع ان تطلق على طبيعة جازية غارضة فيكون وجودا نسبيا بالجمال الشايع المتعارف كما اذا قلنا في
والجدار هو في الحركة الحيوانية مستحجرة الثوب مستفكون في الامور اخله حقيقة واحدة هي الحاصل الواحد وانما هو هذا

لا يجوز فيما عدا هذه لأن آثارها إلى هذه الحقيقة المعنوية التي هي متعلق الوجود من جهة الحصول منها إلا أنها مختلفة وإن
أن الوجود حقيقة واحدة متصفة بصفة واحدة لذاته وإن تلك الوجودات متعددة باعتبارها عوارض خارجية كالقصر والفقر وغيرها ليست
مقتضية حقيقة الوجود وجب أن تكون تلك الأفراد مع قطع النظر عما فيها من مساوئ تلك الحقيقة في جميع ما لها من الوجود الكمال والعدم والعدم
الحقيقة الجامعة لكل بسيطة متحدة بل تكون متعددة مختلفة في ذاتها بخلاف الفرض فحينئذ يثبت الدعوى التي يمكن بدله وتغيرها فيقول
بأن الكلام منحصر في الوجود الممكن وأنه هو المادة المطلقة لا مناص عن هذا كما ذكرنا سابقا في الكلام بل هو حقيقة واحدة من حيث الأفراد
من باب المشكك فيه القوي باعتبار القرب من الغيظ وفيه الضعيف باعتبار البعد من الغيظ كما عودا في أكثر من ألفاظين بالمباينة والقلبية
بمقتضى حقيقة وإن كل رتبة من رتبها لا تنزل إلى ما تحته بل تنزل ولا تصعد إلى ما فوقها كذلك وإنها تنزل إلى ما تحته وإنها تنزل إلى ما فوقها خلق
في رتبة وجودها فلا تخلق الأجسام تخلق من العقول ولا العكس على نحو ما اشتراكية قبل هذا وهذا هو الحق والمستفاد من هذا هو البتة
فيما ذكرنا فالأسماء في الحقيقة متماثل على تلك الأفراد بالأشياء اللفظية لأن الرتبة لا يكون موضع واحدة أصل اللفظة لأن الواضع عز وجل وضع شيئا
علا من المسمى في صفاتها كما قال الرضا عليه السلام حين سئل عن معنى الاسم فقال صفة لوصف فلما خلق الله سبحانه الرتبة الأولى سماها
باسم ثم لما خلق الرتبة الثانية وضع اسمها الرتبة الأولى وكان في خلقه طبيعة الصفات بها بصيغة الموصوفات والأسماء بأركانها المسميات كان
بينها وبين المسمى منسوبة ذاتية لم تكن في الأسماء الموقوفة من الحروف وفق المناسبة من اسم الرتبة الأولى للمباينة الثانية ويحل اسم الأولى اتحاد
الجهة فسمي ما باسم الأولى كما سمي شعاع الشمس باسم الحجر وما كان كل مرتبة من رتبة من نسبة إلى التي قبلها كشعاع الشمس بالنسبة إلى الشمس
سكن كل رتبة باسم ما قبلها فلما اتحد اللفظ في جميع المراتب توهم بعض الناس أن ذلك من باب الاشتراك المعنوي وليس كذلك لأن المعنوي يكون
بوضع واحد واللفظي يكون بأوضاع متعددة ولكن ذلك المثلث لم يكن قبل المراتب فلما وجد بعد هذا الاسم الواحد يطلق على كل منها فلما
أتموا بوضع واحد وليس كذلك لأن المراتب بينهما ملاممة متطاوله ولم يوضع الاسم حين وجد المرتبة الأولى لها وغيرهما مما لم يوجد ليكون
الأشياء المعنوية بل يوضع لها خاصة فإذا وجد مرتبة أخرى بعدها اعتبرها الواضعة ووجد فيها منسوبة ذاتية بنسبتها إليها وبين
الاسم الذي وضع للأولى وضع ذلك الاسم عليها بوضع جديد لأن الأسماء صفات المسميات ولا توجد الصفات قبل الموصوفات وأما من جعل
الوضع في اشتراك المعنوي فزع أن الوجود شيء واحد وضع له الاسم على تلك الحقيقة والمراتب المتكثرة إنما هي من تراتبه وهذا القول يعلم
صحة وفيه بعمق الوجود وهل هو على ما قلنا أم على هذا القول يعلم الحق من خارج بيت علم الله الذي شهد به الله خلقه خلقا
والأرض خلق أنفسهم واتخذهم أعضاء لخلقهم وأنا أشهد أن الحق لهم ومعهم وفيهم وبهم وقوله ضرورة أن المعلول لم يكن منسوخ العلل
إن كان لا يكون نوع رتبها كما لو كانت صلة جماعا والمعلول جساما فإن العلل وإن كانت من نوع المعلول لكنها لا تكون من رتبة الشخصيات ولو
كان من منسوخ العلل كما كان في اللفظية ويجري عليها لذاته كل ما يجري عليها لذاتها وكذلك الفاضل لا يكفي الفيض لا يكفي الفيض ولو
أريد بالفيض هنا المصدر لا المقاض كما كان مكانا بل الفيض هو الفاضل وقوله فظهر أن الواجب الوجود تمام الأشياء يعني أنه ظهر من قوله أنه
تلك تمام الأشياء بذاته وإنه وجود الوجود الممكن فيلزم ما قال سابقا أن وجود الشيء هو حقيقة وهو متجه بمعية الخارج فيكون الواجب حقيقة
وجوده فيكون حقيقة لأنه مقتضى ذاته السابقة لأنها لو كانت جرت عنها على نحو ما قلنا فظهر الوجود فظهر من قولنا بطلان جميع الوجوه التي
اعتقد أنها مستلزمة العلم وأنها لم تكن من آثار الحكماء البهية والخيالات الصوفية ولم يخالف من قوله شيئا من تلك الآثار لأن تلك الخيالات
لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال الشاعر شاذل في الواجب الوجود مرجع كل الأمور علم أن الواجب بسيط الحقيقة فهو بوحده
كل الأمور لا يمانر صغير ولا كبير إلا احسانا ما داخلها إلا ما سوس من الأعدام والتعاقص أقول أخذت من الواجب عز وجل كل
خلق لا تلو لم يكن كل الأشياء لكان معه غيره فيكون بسيطاً لم يميز محدوداً وشخصاً لأن ذلك خال المراتب بما يميزه بغيره فيكون في
غيره ما هو في مفهومه يميزه ويكون مع مركباً ما سوسه وما ليس به غير ويلزم من عكس فيض ذلك أنه كل الأشياء على ما يذكر من غيره فلا

سائل ما المانع من كونه مركبا مما به هو وما به هو ليس غير فقال المانع التكليل القطعي على حد المركب لوقال في جوابه لك الالة انما قيل الالة
ان كان كل الاشياء لزم ما مشاع من ذلك لانه لو كان مركبا مشتملا على شيئين فبما به هو وبقاؤه سواء واذا كان موكله بالاشياء كان عبارة عن الاشياء الالة
ليس هو ولا شيئا بل الاشياء فينقسم اليها فاذا كان قد تكلف المقدم تعديل كلام يكون كالدليل يتخلل ما يلزم فقد وقع مما هو اعظم مما افقته
مع كثر ما يلزم حيث تكرر في تركيبه من حيث اشياء والتجاء الى التركيب كل شيء به هو ليس شيئا غيرها كما قال الشاعر واستجير بعمره عند كبره كالخبر
من الرقصة بالنار والوحدة التي يشر اليها لا يلزم منها كون كل الاشياء بل يلزم منها انه لا غير والاية الشريفة لا تدل على مدعى لا بظاهرها
ولا بتأويلها اما ظاهرها فلا تدل على ما تدل عليه الايات الاخر من كون المار بالمحيط موكل بالاداة والقران يفسر بعضها ببعض فيكون المعنى
واحدا وهو انما احصى كل الاشياء في كتابه موعلة الحادث اعني اللوح المحفوظ على الظاهر والامام سيد الوصية صلوات الله عليه على الباطن
والاية موقوفة على قولها هذا الكتاب لا يعاد رصيده ولا كبره الا احصاها والمراد بهذا الكتاب اللوح المحفوظ او كتاب الخصال والاكبر
فانه ياتي كل شخص بكتاب الله كسب للمكان الحافظان من اجله فيجد كل مانع على وجهه وشر محض او يقر عليهم الكتاب الاكبر بل يفظ واحد بظان
كتب جميع الخلائق على اختلافها فيقع صوابه على كل كتاب بما فيه لا يخالفه من فاع شدة اختلافها وكثرة تبانيها وعلى الباطن ان الامام
عليه السلام هو كتاب الله الناطق بقرآنه على الخلائق قرآنه واحدة بلسان فيقع على الكتب كل ما فيه وعلى التفسيرين قوله تعالى ما كان منكم
بالحق انا كنا سننسخ ما كنتم تعملون واما تأويلها فلا يشترط التأويل الله فيؤخر ويصغر عن ظاهره وان لا يكون المعنى المستنبط
منها انما في نفس الامر اقام الدليل على بطلان معناه لم يخرج تأويل الية من القران على تصحيح ما بطله الدليل الحق لا بد التأويل على خلاف
الظاهر فلا يصح الا بطلان قطعي صاف عن الظاهر ويجوز الانتقال اليه والايان المفسرة للعلم الله اشبه الية تلك الاية كثيرة مثل قوله تعالى
عربوا لفرعون وجوابه نعم قال فابال القرن لاله قال علمها عند في كتابي يصل اليه ولا يفسر فقال علمها عند في كتابي لم
يقول في كتابه المص واتباعه ذلك قال تعالى علمنا ما نقص الارض منهم وعندها كتابا ضبطا اي حافظا لعلمنا بها وهو اللوح المحفوظ
او كتاب الخصال والامام هو الاختصاص في هذا المعنى لا تكاد تحصى كثره وقول المص قبل في قوله موكل الاشياء احتمالا الاول انه تعالى كل واحد
واحد منها مخرج موكل لك عينه وموكل قطعا والزم ان يكون كل منها واجبا لوجوده على ما اخذ من الدليل من الية تعالى بسيط الحقيقة
بنايله بان ان يكون المراد بالمراد المجموع من حيث المجموع من الاشياء عينه تعالى وكما لا يخطئ فالحق ان المراد بالية جامع لجميع
الاشياء وجودا اشياء بمعنى انه سبب في نهى عنه ولكن نحو اشرف اي مع سلب جميع نفعاتها فان واجب كل الاشياء بهذا المعنى فالتكامل
المعنيين بالمعنى المذكور انتهى كلامه وهو انما هو الحد الذي يكون في تعليقاته وقد ابطال الاحتمال الاول وصحيح فلهذا باطلان واما الاحتمال
الثالث الذي به المص الية واتباعه اخذوه هو ان المراد بقول كل الاشياء انه تعالى عين وجود الاشياء مع تخليصها عن جميع نفع
الحادثا من حدودها وصفاتها وموعدة قولهم نحو اشرف ولذا اجمله في قوله والحاصل ان الواجب من حيث هو واجب بهذا الحفظ
مشغل على تلك الوجودات لكونها مملوكة عنها تلك القائص لا يحتاج الى وجودها بل لكونه مملوكة عنها تلك القائص فلو انما مشغل
عليها وعينها يكون لها من نفعها عن تلك القائص يبدل من نفعها لا في شيء من تلك القائص من حيث هو مقدس الذات فيكون تلك
الحقيقة بلحظ الوجود مقدسة بلحظ الحد مشوبة ولذا قال مسلوب عنه تعالى لم يقل مسلوب عنها وانما خبره بان الله تعالى لا يفتن
ولا يفسد من جوع لان سلب جميع القائص عن تلك الوجودات انما يقع بجهت فيهم منها ببقية تكون واجبة اذا كانت تلك الوجودات التي بها
تحقق مشوبة من قديم زمان فاذا ظهرت من الجسد وصفت بغير ما فيها من الوجود على ما ذكر في العلم الطبيعي المكنون من علم الميزان على ما
ذهبوا اليه يلزم عدم خلوا الواجب من الجسد والحادث من الوجود بل هو مؤثر فيكون الاثر محلا للحادث والامكان للآثر وايضا حقيقة تلك
الوجودات ان كانت قديمة فهو قائلنا من اللزوم وان كانت حادثا فادخلنا سلب عنها القائص لم يبق منها شيء اذ كل القائص لا تنهي الى
كان لا ينفذ واما انتهى الى كمال استفاد من غير ما ذكره تعالى بنفسه الحادث لان الاشياء منبثقة عن فعله لا عن ذاته ولا ياتي في قبة والاضحية

4

لأن الخلق مقام على تركيبة تدل على عقله أما العقل فإنه في التور وقد ذكر كثير من المفسرين بأن قوله تعالى مثل نوره مواعيل الكلى
 أن يقر كره هذا المبدأ في رسالة في تفسير هذه الآية الشريفة وفيها بوقد من شجرة مباركة لا أن قال بكاريتها بوضوح ولو لم تفسر
 فأخبر بمرج من نار و قول الرضا عليه السلام أن الله سبحانه لم يخلق شيئا إلا قائما بذاته دون غيره الذي أراد من الدلالة عليه الأجزاء مشغولة
 على ذلك وأما العقل فقد اتفق كل الحكماء على أن كل مخلوق لا بد أن يكون له اعتبار من تبه واعتبار من غير فإذا لم يكن بسيطا في حقيقة
 معنى كونه كل الأشياء كما دون ذلك إنما قلنا بأن دليل الجار له بالتي هي حس لا يعلم من المعرفة الحقيقية لمثل هذا بأن يوا على أنه بسيط وهو
 مركب أخذنا الحكم ببطئ من الأوهام ونظام الحيليات والمفاهيم الوهمية مثل هذا فلما نظرنا بأنه ليس بصورة كصورة النفس حكوا بسيطا
 غير تبه ومثلهما البتة باعتبار مدلولها اللغوي بأن ساد بذات الحق تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا كما سادوا في الوجود الحق تعالى
 لأنه كما موجود في البسيط المعبر عنه بالفارسية بحيث لا يوجد لها كل ما هو في هذا المعنى ففتح في الكل الأشياء المعنوية مفادها في
 حقيقة الذات وفتحوا على هذا كمال الكفر بالوجود فعوذ بالله من خطيئة الله وأما إذا الله عز وجل فهو بسيط الحقيقة بكل معنى ما نحن بقول
 هكذا ونحن ضاعفنا وأما أولئك إذا قالوا بأنه تعالى بسيط الحقيقة فالله أعلم أنه تعالى بسيط الحقيقة والله يشهد أنهم كاذبون كيف يكونون عند الله
 ضايعين هم يقولون بأن حقائق الأشياء في ذاته العالم كامل في ذاته متاهل للكون لقبوله عند ورود كون عليه من الله تعالى فهو كما هو في
 موجود بالقوة فإذا ورد عليه الأمر من الله تعالى كان كائنا ما وجدنا بالفضل وبنا بالقوة والكون بما بالفضل إلا أنه بالله ثم هم يصح يقولون
 بأنه كل الأشياء والكل للأشياء إنما انشبهت بحقيقة ما نلوه لم تكن متحققة هناك بل كان كل شيء لا أنه لو كان كذلك لزم ما نفوسنا بالأن
 أن كانوا هناك ومعلوم أنه عنده غيره فأكبر القدر ما عند هؤلاء الجماعة وإن لم يكونوا عند بل كانوا لا شيء بمعنى أنه يعلم أنه لا شيء غيره وليس
 غيره كان قولهم بسيط الحقيقة كل الأشياء مفاد بسيط الحقيقة كل شيء فيكون قد ثبتوا ما نفوا فيكون مركبا من شيء ولا شيء وهم يصح يقولون
 أن حقائق الأشياء موجودة غير محسوسة فإن كانت الأزل فليس بسيط الحقيقة وإن كانت خارجة عن الأزل فهي جارية في الدنيا لهم أن شأنا أن
 يقولوا بخلقها أو بخلق نفسها أو طار بغير خلقها سبحانه وتعالى يقولون علوا كبيرا وسلاما من جوابنا بدليل الحكمة وشعر
 أن يقولوا أنه تعالى بسيط الحقيقة فحق لا شيء في ذاته أحد المعنى أحد الذات في نفس كمر في الخارج في الذهن لا يمكن أن يتصور خلاف ذلك ولا
 يحتمل أن يمكن بفرض لا وهم ولا قوة لا اله الا هو وأما أنه كل الأشياء فهذا باطل حيث لا شيء فإذا كان في الأزل لله موزاته الحق واحدا
 صيدا لا شيء غيره ولا شيء معد والأشياء التي جبلت منها الباطنة وتلك موكل لا ذلك لها ولا وجود ولا تحقيق في المكان في خواص الذات
 فكيف يكون كلها وليست معد ليس هو معناه في المكان بذاته في تبه ذاته بكل اعتبار لا شيء فهو إذا كل لا شيء ذلك ما كنت من حيث
 يجوز أن يقال أنه كل الأشياء الواجبة متحدة متحدة واحد جنان لا تسلبها حقيقة ذاتها غير ليعتق قول كل معنى قولنا أن كلامهم مني على
 الأوهام أنهم ما فهموا بأن الشيء لو اعتبر في مفهومه لم يكن التركيب إذا كان التركيب لا زما للحدوث كان بسيط الحقيقة فإذا كان اعتبارها
 عند استلزام تركيب فهو كان عدم اعتبار الشيء مستلزما للبطا ويلزمه لا تخادير وفيها هو أن مقدمتهم قسطن عدم البتة هكذا
 بسيط الحقيقة موجود لا يسلب من وجوده بسيط الحقيقة موجود مقيد بعدم استلزامه ليس بسيط بل مركب لأنها مثل الأخرى المنفية عنه
 موجود لا يسلب عنه غيره ذلك موجود مسلبي عنه غيره ففي استلزامه التلخيص في نفس الشيء كان سلبي الحكم الاستلزام لو حظ في الشيء كان
 اجابا هذا الإيجاب عند ذلك الشيء فهو خارج عن حقيقة الذات كخرج منه الله هو كفى عنها وإن اردت بنفي استلزامه التقييد كان المعنى
 بسيط الحقيقة موجود وهذا حكم صحيح وقضية صالحة ولكنهم يريدون بنفي استلزامه قولهم موجود لا يسلب عنه أنه مقيد بذلك لئلا يثبت لهم
 دخول الأشياء في تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا فيكون هكذا بسيط الحقيقة موجود موصوف بعدم نفي الأشياء الموجودة عنه مطلقا ولا يكون
 موجودا بسيطا بل موجودا مركبا من وجود من عدم سلبي كلفه عنه لقضية الشيء في المثال في كون حقيقة مركبا من مفهوم وسلبي عنه
 لا مثلهما في التركيب بالتي انبعاث في كون مفهوم مثلا مركبا من مفهوم وسلبي وسلبي لا في مفهوم ما ذكر كيف حال هذا

272

وانا في الشيء الثالث في الثاني ما اظن كالمقدم قال واما مطلق الشئ الثاني منه فلا تخرج انا ان يكون من حيث انه مصداق الامر وجوه كالمصداق
وجوه اخرى ان يكون كل من لا يجازي الله لغيره فاشيئ واحد بالذات من جهة واحدة او لا والثاني مستلزم للثاني وهو محال فيكون
مصادف المبدأ المحضة المطلقة قوله يستلزم الترتيب بدون الترتيبية المذكورة يكون الصديق بنوع التوزيع فيصدق بعضه على الاخر على كل
السلب قال على الاول في قوله وبطلان ما اقوله ما يبطى لكون الصديق بنوع البدئية فيلزم اتحاد الصديقين لا فرض اتحاد الحقيقة قال فظهر ان الثاني
بكله يغير فالمقدم مثله اقول في نفسه الثاني ان يكون مصداقا لامر وجوه اصلا وتكون مصداقا لتسلب وجوه اخرى واما باطلا
وانا المقدم فهو صحيح لما بينا من عدم الملازمة فليس مقدما في الحقيقة واما ما هو مقدم في قياسهم قال فثبت ان كل بسيط الحقيقة كل الاشياء
هكذا اقترن الحق لفاضل الاشياء اقول قد ثبت بما قررنا ان بسيط الحقيقة من غير اعتبارها بطاير واعتبارها في بقاء بسيط لا يجازي الله
بسيط الحقيقة بتوجه اليه القلب بتوجه غير توجه اليه الى كل الاشياء ومراعاة مفهوم ذاته ومعرفة هويته كونه كل الاشياء فهو مركب خبير
ومعنيين ويتوجه اليه القلب بتوجهين فانهم والله سبحانه وتعالى التوفيق ثم قال بعد كلام طويل من ذلك القليل ثم الفاضل الحق الاشياء
ان هذا الدليل كما يدل على ان جامع توجها كذلك يدل على ان جامع جميع المفاهيم الثبوتية اقول كلام الاستدلال المذكور اذ اخرج على دليل كونه بسيط
الحقيقة كل الاشياء مما تقدم من كلامه المصغر الاستدلال كونه لكل المفاهيم المعنوية والخاصة مما ينسب اليها التحقق بنفسها
كما ان كل الوجود الا الاشياء ثمة لها ولها بصدق عليها الامر الوجود في كلام الاستدلال متجذر على فرض صحة دليلهم قال حتى الجسمية والحيوية
بمعنى الحق المتعال ذاته بذاته مصداق لجميع المفاهيم من دون ان يكون شئ منها عين ذاته المقدسة او غيرها اقول ذلك لان الجسمية والحيوية
امر وجودي وان كان وجوده اذ مقصده الدليل كونه كل الاشياء الثابتة فانها موجودة بنفسه بوجوه غير كالوجود الممكنة كان ثم هو كمالها
وما كان منها موجودا بالوجود كسائر المفاهيم المعنوية بالحياتية مما هو ثابت كان هو كمالها بواسطة وجودها وهذا المذهب معبر عنه مشهور
بين الصوفية فان اقدم يقول انا الله بلا انا ويقول شاعري وتركته فوجدت لا ثم لا اب انا لان المقدس في نفس التماحيب انا قطب الله
الرحي وانا العلي المستوعب انا ذلك الفرد الله في الكمال الاعجب وبكل نحو طائفي في كل غصن يطرب نفسه نزهة غرق في التي لا تكذب
صانع الكلام فلا كلام ولا سكوت معجب الى ان قال الله في خالقي وبرق خلقه خلق الى ان قال انا غافر الذنب وانا اقول لو قال انا مئة
وكذا بصدق وكذلك ما قاله ابن عربي في الفصوص في قوله فلولاه ولولا لما كان الله كانا فانا اعبد حقنا وانا الله مولينا وانا عينه عالم
اذا ما قيل اشنا فكن حقا وكن خلقا تكن بالله رحانا الان قال وغدا خلقه منه تكن روحا ورحانا فاعطينا ما يبدو به ربنا واعطانا
فضا الامر مقسوما بانيه وانا انا الحق وقوله من دون ان يكون شئ منها عين ذاته المقدسة يعني بانه هو الجوار لا بلحاظ الجوار حيث هو جوار الان
هذه اعراض مظاهر لا اعراض ذاته فلذا قال شاعري كلما في عوالم من جوار ونبات وذات روح معاد صورته خلقها فانما لها الانوار
دي جوارى انا كالثوب لوني يوما با حمار وقارة با صغار والحاصل انهم لا يتسرون بهذا المذهب بل يفتخرون والله سبحانه يقول ولكم الاول
مما تصفون ويوتخا سيجهم وصفهم انه حكيم عليم قال بل يمكن ان يقال انها عينه تعالى بمعنى انه منتزع من عين ذاته لا بالمعنى المتبادر تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا اقول قوله لا بالمعنى المتبادر يعني خذ شئ ما فيه من شناعة القول ومخالفته نظام كلام الله سبحانه الله الصدام يلد له يولد
وليزكن لرفوا احد لا فالمعنى عندهم واحد لهذا يمثلون به ان الخلائق منه نعم كالنار الخارجة من الحجر فكذلك الزنادل انما خارجة من النار والكتابة
في الحجر لا ريب ان هذا قول بانه تعالى يلد كاد على جسد الحسين عليه السلام المقدم في معنى الصمد لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال وقال
اتما سلوا عنه تعالى من بعض المفاهيم كالجسمية مثلا فمرادهم سلب الاعلام والمقتضى ليس تعالى فاعلم الجبر ليس هذا المفهوم فقط انما
المفهوم فقط ليس اقول يشير الى معنى ما قال بعضهم انا الله بلا انا قال وما قالوا امر ان الحق ليس بهيئة فمرادهم انه ليس بهيئة خاصة وليس له
هيئة بحيث تختلف مع وجوده ثم خارجا عما يمكن بقله اخلت ذاته المقدسة في العقل الاشياء فلا ساقاة اقول يريدون ان له هيئة في كل الهيئة
كان وجوده موكل الوجود الا ان له وجودا خاصا محصورا ويريدون ان له هيئة كالموجود الحار لا تختلف بوجوه ليكون وجوده غير

الوجود بل هو مشهور كسائر الوجودات الخارضة ويكون تحليله ممكناً كغيره قال ثم قال مستدلاً عليه بغير صورته بما في مرتبة ذاته من الوجود
 وعلى إنشاءه لا تكون ذاته المقدسة خفية العلم كما أنه خفية الوجود أقول موعلاً بذاثته لذاته فهو عالم ولا معلوم إذاً يلزم من وجود العلم وجوده
 والعلم تارة بمقارنته ولوقوعه على المعلوم والمطابقة لكونه على غير شيء فيلزم أن يكون ذاته مقارنته زائدة بلا شك معلوم له تعالى لأنه مخلوق
 وقد قال تعالى لا يعلم من خلقه ولا يلزم أن يكون واقعة له ولا أن تكون على ذلك لا يصح ولا يلزم من قولنا هذا أنه ليس عالمنا بزيد بل بقولنا أنه عالمنا
 ذاته بزيد في مرتبة زائدة لا في مرتبة ذاته تعالى لا لكان يدينه لأن وجوده في موعنه قولنا عالمنا في الأول به في الحدوث ومثال هذا أن الله سبحانه
 ولم يكن أحد يتكلم بسمعه كرامة فإذا تكلم شخص وقع سمعه عليه الوقوع خارج عن حد السمع ومثاله من قولهم يا عالم الأشرار في الحضور لا يرى
 أنك إذا لم يكن يدك شيء لا تعلم أنه يدك شيء ولا يلزم من عدم علمه شيء في ذلك الشيء كونه جاهلاً فإذا وجد شيء علمه وهو موعنه
 الصفاق عليه كان يتبعه عز وجل والعلم ذاته ولا معلوم ولا تمتع ذاته ولا سمع ولا بصيرة ذاته ولا مبصرة ولا مقدرة على الحدوث شيئاً
 كان العلم وقع العلم منه على المعلوم بالامتداد على المسموع والبصيرة على المقدرة على المقدرة وعلم أن هذا الواقع على المعلوم ليس ذاته
 العلم إلا معلوم وإتماماً لما في نظيره والله المثل الأعلى أن العلم الله هو الذات كجهر الشمس المنيرة في السماء الواجبة وقبل وجود الكيفية
 يظهر فيه التوردي من غير ولا مستنية فإذا وجد الكيفية وقع التوردي في الأشرار في الله استنباطاً للجد والمثابرة في الأمانة والأشياء من أثر
 الشمس المنيرة لذاته لا يوجدها خارجاً إلا مع وجودها مقابل للأمانة والاستنارة فالعلم الله هو الذات وهو الأول ولا يكون شيء في الأشرار
 هناك فإذا وجد ارتباطها العلم بالأشياء ولا يلزم من هذا القول بأنه قد ليس بالرب يلزم منه إثبات العلم المقدس المطلق حجبها بالحادثات
 من المقارنات للحادثات والمطابقة لها والوقوع عليها وإذا وجد وقع العلم بالأشياء عليها وهو أشرار العلم الذي لا يصلح للثبات وحجبها بالثبات
 موحداً عالمنا الأول بها ما كانها وأوقاتهما ولا يقال موعلاً بها في الأول لئلا يلزم وجودها في الأول وكون العلم جهاً لعدم المطابقة للمعلوم
 الآخر من به ولوقوعه عليه فيقول موعلاً ببقائه في مرتبة ذاته بكل شيء في ما كان تلك الأشياء ذاتاً في الأمان لا يزال ولا يصح أن يقال ليس لها بها
 لأنها لا يقع لها ذكر إلا وهو معلوم له وإذا لم تكن شيئاً مذكوراً كما في مرتبة ذاته فاسم العلم به بل بقول موعلاً ولا معلوم وذكره لا مذكور فافهم
 ولا تخوجنا إلى نكرار أكثر من هذا فنكون عند علماء جاهلاً وعند الله غافلاً قال فيلزم الأول أقول وهو كونه عالمنا بالآلة عالمنا بما فيها من
 مذكورة فهو يعلم ما موعنه ولوقيل يعلم الأشياء صفة عليه لا يعلم شيئاً ولا يلزم التحصيل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً قال حينئذ لا يتصور أن يكون
 علمه بها بالأشياء المستلزام للخلق والعينية والخزيرة لا يتصور أن حق الوجود المحض البسيط الصافي فيلزم أن يكون كل منها من غير ما جاز أن لا يفتقد
 أقول ليس علمه بها بالأشياء المستلزام للخلق ولا وجودها وحضورها في الأول لا يستلزم وجود الغير حق تعالى الأول لا ذكرها في الأول لا استلزام
 وجود الغير في ذاته لأن ذكرها غير ذاته ولا أن تكون في الأول معلومة بغير وجودها منها يتعلو به العلم من وجودها وحضورها ذكرها بلفظ أو مضاعف
 أو شيء غير الذات المقدسة لا امتناع ذلك كله فلم يحصل ألا يكون تعالى عالمنا في الأول بها في أمكنة حدودها وأرضها وجوهاً كقولنا ولا يجوز أن يكون
 شيء منها من غير ما جاز ذاته مجال لا استلزام ذلك القول بأنه لا يلد تعالى الله بل كاختلقها الأرض شيء غيرها علمها بها وهو يعلم الخبير قال يكون
 علمه بها بأن يكون علمها بالذات عين علمه بها وكيف في المعلومية هذا التحوّل الوجودي انتهى كلامه أقول انتهى كلام الأستاد المشار إليه قوله
 علمه بها الخ بين القول فيلزم أن يكون كل منهما أي من الوجود أو الحقيقة من غير ما جاز ذاته المقدسة يعني أن الوجود والحقيقة وإن كانا مختلفين
 وثبات المختلفين يكون مبدؤه مختلفاً إلا أن ذاته وجودها موحدة بها بغير اعتبار اختلافها وهذا لا خارجاً عما كان شيئاً واحداً بسيطاً اشترت
 الأشياء مع اختلافها من هوية ذاته الكاملة البسيطة الجامعة تلك الهوية لكل كمال وقد ثبت أن علمه بذاته عين علمه بها كفي هذا النوع من التحصيل
 والتحقيق في حصولها عنه وكونها معلولة إذاً يكون علمه بذاته علمها مع ثبوتها في ذاتها غير ذاته بشارتها لا شفاقها منه وأقول إذا تأملنا
 هذه المقادير ما لها وجدتها غير جارية على قواعد الإسلام كما هو موعنه من المسلمين من الجاهل بها على أنها لا خراع لأشياء سبق كونها الأمان من
 إيجاده ولا من شيء كان بعد ذلك شيء معه واقعة جارية تحت العلم فلا يكفي في المعلومية بل مقتضى اتحاد العلم عدم المعلومية على أن العلم يصحح مولا يكون

مؤثر فلا يكون علو ولا لكانت العقول الثانية والأموال اعتبارية ومثل كون جلاله الف باس والفيض باس والأموال اعتبارية عند
 بل المنفعة على قول فيجعلها معلومة مجعولة لأنها معلومة وهو لا يقول به ونحوه ان كنا قائلين به لا نسند العلم قال فان قلت لا ريب
 كثير من المفاهيم كالجسمية والحيوانية ونحوها يقتضي ان يكون مصداقها متناهيًا كما هو مقتضى كونه لا يكون الواجب الله مؤثر
 محدودا صلا مصداق لبعض المفاهيم وما لو كان مصداق الجميع فلا كما في الوجوه قول هذا الجواب يوجب مقتضى رتبة ترتيبه لا شئ
 وموانع ثابتة في كل شئ من الحوادث فلا صدق ثابت ان ما يكون مصداقا للطلوع ومصداقا للعرض مثلا بمقتضى واحدة فلا يعرف بالطلوع
 يعرف بالعرض ولا يعرف بهما وانما يعرف بهما اذا عرفت بهما معا فالمراد بهما كما ذكرنا في كثير من مواضعنا ثابت انهما كان للجميع الله
 كل افراده متضادة لا يكون البعض لكن في شئ وموانع ان يكون من الواجب تمام مصداقا لما يصدق على البعض هل هو جهة المصداق نفس
 الذات فان كان جهة المصداق فلا اشكال في المحدودية لثباته لذلك البعض في خصوص ذلك المصداق والاختلاف المتعلق بالاعتبار
 مصداقه وان كان نفس الذات كان مصداقه للأشياء المتعددة المختلفة اما على جهة البدئية ويلزم المحصورية في اعتبارها كما ذكرنا في اختلاف
 المصداق ويرجع الى جهة المصداق كالتصميم الأول وحينئذ يغايروا مصداق الجميع واما على نحو التوزيع المستلزم للتركيب والتجريد
 الأمر الشنيع واما بطلان المصداقية أصلا إلا بما فيها من الأفعال والأفعال الفعلية ولا ريب في صحة هذا الوجه الأخير لا نطابقه على
 القواعد الإسلامية التي أقر عليها رسول الله صلى الله عليه وآله الخبايا بعودتها وتجانبه عليها وأجرى عليهم بها أحكام الشرع الشريف
 كل من الأموال والمناجاة والتوارث وكفها وغير ذلك وهم لا يعرفون شيئا مما يدعي هؤلاء القوم بل ينكرونه ويدينون الله بنحو مجرور فاهم
 قال ولكن لحدان يقول لا ريب ان يكون من المفاهيم يقتضي صدقها حدا خاصا من الوجود اذا تجاوز ذلك الشيء عن ذلك الحد لم يكن مصداقا له
 ثم نقول لو كان تمام مصداق لجميع المفاهيم لزم ان يكون محمدا بجميع الحدود ونقاش تحتها الله عز وجل علوا كبيرا وادعاء الاستمرار
 هذا الدليل بالعلوية يقتضي انه ممنوع لكن فاذكرم الأشياء يظهر مقتضاها عطف كل شيء في الأسفار كما هو مقتضى المنتجع هذا القول كلامه هذا قد
 نبه له موضح خلافا لكلام استنفا قال فان قلت ناقضا على هذا الدليل لزم هذا اللزم ان يكون كل من المهيئات البسيطة كل الأشياء بعين هذا
 قل هذا الدليل لا يجزئ فيها لما يمكن ان يمنع الملازمة حينئذ مستندا بان لا يكون له وجود وان يكون المهيئة البسيطة مصداقا لأمر قد لا يكون
 مصداقا لسلب ما رآه ولا يجانبه فان ارتفاع التقيض عن المرتبة جازئ. اقول نعم يلزم بمقتضى دليله ذلك في المهيئات البسيطة واما جواز
 كونها مصداقا لأمر في بعض الأحوال فتمامه في حال تقيدها ببعض العوارض الدائمة بنسبة تقيدها بمصدق عليها والآن كما ذكرنا
 غير مصداق لسلب ما رآه ولا يجانبه لان فرض المصداق في الثاني في حال فرض المصداق في الأول يلزم منه اجتماع التقيض وهو جائز في غير حال فرض
 المصداق في الأول يلزم تركيبها في الأول في شئ من القضايا ومثل ذلك قال لا يمكن ان يقال مثل هذا في الوجود اقول نفى مكان ذلك في الوجوه متنى
 كما سنذكر قال وتوضيح المهيئات البسيطة هي حيثما تبسط في ظرف العقل في ظرف ملاحظة العقل أيانها حيث نفسها بلا
 ملاحظة شئ آخر ملاحظة ملاحظة الملاحظة وانما هو من وجودها في ذلك الظرف يمكن ان يقال ليس مصداقا لأمر آخر ولا لسلبه قالوا
 من جواز ارتفاع التقيض حينئذ وانما قلنا انها محسبها للبطلان في تلك الظرف لكونها في غير ذلك مركبة واما الوجود فلا يحصل في الدرجة
 يمكن اجراء ذلك في مبدأين في الخارج ومع قطع نظر عن ملاحظة العقل يتم فيه اذ ارتفاع التقيض في مرتبة الواقع جازئ في الواقع وارتفاع
 التقيض في مرتبة الواقع ليس ارتفاع التقيض في الواقع اقول يريد ان المانع من كون المهيئات البسيطة كل الأشياء اختلاف حاليتها
 بسبب اختلاف ملاحظة العقل فقد يلحظها العقل مع صميمه امر آخر فيكون مركبة وقد يلحظها العقل معارفه عن جميع ما هو متبوعه في حيز
 كونها ملاحظة وعمل ملاحظة الملاحظة لانها محسبها لوجودها في هذا الحال لا يمكن ان يكون مصداقا لأمر آخر ولا لسلبه فان كونها مصداقا
 غير هويتها فيجوز عند ذلك لا يضر ارتفاع التقيض حينئذ واما الوجود فلا يحصل في الدهر كما تحصل المهيئة مبدأ لانها قد يحصل في غير ما يحصل
 منها في الخارج بعينه فيجوز ان العوارض الخارجية والوجود لا يحصل في الدهر لاننا نزعنا عن العارضة وقد ذكرنا القسم هذا فيما قبل ونحوه

الردة لأننا لم نذكر في الدهر ما يفرق بين وبينها على أنها إذا حدث من الدهر كان محصورا بل الأول ان يقال باستناع حصول
 حقيقة الشيء من حيث هو في الدهر وانما يحصل فيه مثال شجرة لا نزع على ما هو الخوارج لا فرق بين الوجود والمعية واول لوجها وجو حقيقته
 الشيء ومعيته في الدهر ان الوجود الشيء ووجه في الدهر لئلا يكون محصورا بخلاف المعية ان لا مانع من كونها على ما يدعيه هؤلاء
 وليعلم على كون البسيط كل الاشياء لو اذ قسيت في المعية البسيطة انما هو حال بباطنها ولا يمنع ذلك وجوها لها لا تقتضي الباطن
 كما قلنا والحاصل لو صح دليلهم عندنا في الوجود صح عندنا في المعية على نحو ما قررنا في بياننا قوله من نفسه فقد عرفنا به من ان عرف
 بعد التأكل ما هو لذاته ليس لذاتها فانه مع موعده ككشف تحت الجلال من غير اشارة فيكون الباطن بعد كشف الباطن والاشياء
 في الدنيا وجودها ليس كمثل شيء من غير ان لا يعرف الا بوصف ذلك هو وصفه ثم لا يخاطب عليه مكانه والى هذا انما
 بقوله لا يحيط به الاوهام بل يحل لها بها وبها ما يمنع منها وايتها كما هي فاذا كانت بعد كشف جاتها من غير اشارة في وصف الله ثم
 نفسه لغيره وجب ان يكون ذلك الوصف ليس كمثل شيء ولو كان الشيء من الاشياء مثله لكان يعرف بالله سبحانه وهو سبحانه في حقيقة
 مثلا لو كان ذلك الوصف مثله البياض والحال ان الله سبحانه قد وصف نفسه بغيره ليعرف الله بالبياض تعالى الله عن مشابهة شيء خلقه
 علوا كبيرا وقد اظننا لكلام في هذا المقام مع هؤلاء ليس الحاجة اليه هذا التمام وان كان العاقل تكلم في الاشارة والجاهل لا يمنع باله
 عتقا **قال المشرك السابع** انه تعالى يعقل ذاته ويعقل الاشياء كلها من ذاتها اما ان يعقل ذاته فلا تفسد الذات بحجرة عن فوكل
 نقصا ما كان عدم وكل ما هو كذلك فذاته لا تدركها والاعلم ليس محصورا لوجوب الاعتناء وكل ادراك فحسب بضره من التجربة المارة
 وغواشها لان المادة تتبع العدم والغيبية اذ كل جن من الجسم فانه يغيب عن غيره من الاجزاء وفيه عين الكل وفيه الكل على الكل كل مو
 على شدة برائة المادة فهي اصح حضورا لذاتها وانما محسوسة على ذاتها ثم التحيلية على مراتبها ثم المعقولة واعلى المعقولات اقوال الموحدين
 وهو واجب الوجود فذاته عاقل ذاته ومعقول ذاته تراجل عقل ذاته مبدء كل من غير وجوده فذاته يعقل جميع الاشياء عقلا لا اكثر فيه اصلا
اقول اخذ المصنف بحد اثبات الوجود في صفاته واعتبرا اول العلم وتقريره الطبيعي عند بعضهم تقديم تعريف الحيوة لترتب العلم عليها والى
 انما قد تم لكثرة الكلام فيه ولا تدرى مستلزم للحيوة والحاصل الخطأ في هذا سهل فقال انه تعالى يعقل ذاته ويعقل الاشياء كلها من ذاتها اما الشك
 الاول في فطامتها اما الثانية فكونه يعقل الاشياء فلا شك فيه واما كونه كذلك بذاته فهو محل الكلام فنقول ان لا مانع ان ذاته عاقله لا اشياء
 ثم هل يميزها الخ في ذاته بان يكون الاشياء في ذاتها معناه ان ذاته عاقله لا اشياء فيمكنه حدودها وان من وجودها وان يتوقف بعضها
 هذه المسئلة على معرفة مسئلة فينبغي تقديم ذكرها وبيانها على نحو الاقتصار وسواء العلم من العلوم ام غير ام بطلان العلم
 وبعضه غير اقوال ثلاثة فقبل العلم عين العلوم للزوم المطابقة للعلوم والافتران في الوقوع ولو غايه لزم مع تعدد العلوم اتحاد العلم وهو
 متنا فيلزم الجهل في العلم وذلك كما اذا قلنا ان العلم بالبياض هو العلم بالسود فان لزم المطابقة كان في احدهما جهلا لا انما يطابق البياض
 لم يطابق السود والعكس ان كانت جهة المطابقة من العلم واحدة سواء كانت ذاتها ام لا ولا منتقل الكلام الى كل وجهين لا يمكن ان يكون
 يطابق اثنين لا يجهتين في كل منهما يعتبر الاتحاد مثلا الهواء انما يطابق النار بجهة الحرارة التي هي حرارة النار ولا يطابق بوسنها وبطناً
 انما بجهة الرطوبة التي هي رطوبة الماء ولا يطابق برودة على ان العلم بهما واحدا ثابت لا اتحاد في الصورة العلمية كما اذا قلنا ان جواهر العلم
 يزيد في معرفة العالم ولا يجوز ان يكون معلومة بصو اخرى والآن لم الدور والتسلسل فيمكن ان تكون معلومة له بنفسها ومزق
 بالاتحاد العلم والعلوم خاصة فرق من غير فارق لما اشترى البصر المطابقة والوقوع والافتران لا لا يتحقق الا مع الاتحاد واشتداد ذلك
 من عدم امتناع مطابقة الشيء لنفسه ووقوعه على نفسه فاذا انما بنفسه شتبا ضعيف لان شدة الامور الثلاثة انما تكون على اكل وجوها حقيقة
 اذا نسبت الى نفسها اذ حصولها في غير نفسها انما هو ببعض كل منها البعض كل من الاخر مثلا لا يتحقق الاقتران في شيء الا في كل جهة وكل حال
 دفعة واحدة وكذا الوقوع والمطابقة الا مع الاتحاد ولا يثبت فيها الحاد فقد تبين حكم الاقوال الثلاثة الاتحاد والغيره والاتحاد وبعضه

بعض الحق لا يتحتم على نحو ما بينا في شرح رسالة العلم التي وضعها الملا الحسن لأبيه علم الحكيم فراجع هناك لنرى بين الحق هنا قد
ثبت أن العلم عين المعلوم امتنع أن يكون الأشياء ذاتة تعلقها أو صورها أو معانيها أو ألاكاشا كالحادثان في ذاته وحيث كانت الأشياء لا تتحق
لها ولا وجودها ولا ذكرها إلا في الأمكان وكان العلم بها وعينها وجب أن يكون ذلك العلم اشراقيا نسبيا يوجد بوجودها لا أنه هو في ذلك
يلزم أن يكون تعلقها بوجودها على هذا التغير غير عالم بها قلت ما تريد بوجودها المذكور في السؤال هل هو الوجود الكوني أم الوجود الممتنع
ففي الأول هو عالم بها قبل كونها كعلمها بما بعد كونها في الحديث عنهم ثم ويكون قوله بعد كونها له معنيان أحدهما بعد كونها والثاني بعد
حال كونها وهذا العلم هو الأمكان لا الله لا يحيطون بشيء منه إلا بما شأنا كونه منه وعلى الثالث هو عالم ولا معلوم فلما أحدث أمكانها
وقع العلم الأشراق على المعلوم الله هو نفس ذلك الواقع وقولنا عالم هو ذاته روح لا معلوم فالعلم ذاته تعلقا وذاته لا تقع على غير ذاته فالواقع
غير ذلك العلم وإنما الواقع الفعلي الأشراق النسبي لله لا يوجد قبل ما ينسب إليه ولا بعده وإنما يوجد معه لأنه هو هو ولا يلزم من علم علم
بما ليس شيئا جمل لأن الجمل إنما يلزم إذا وجد شيء ولا يعلمه الا ترى أنك إذا لم تكن يدك شيء وقلت أنك لا تعلم شيئا في يدك لا يلزم من جملك
وإنما يلزم منه علمك إذا لو ادعيت شيئا في يدك ولم يكن فيه شيء لكنك جاهلا فانهم المثل فلا يلزم التجهيل إلا مع نفي العلم إذا وجدنا علموا
ولقد قال الحكيم في كتابه قل أننبئون الله بما يعلم في السموات والأرض قال تعالى أننبئونك بما لا يعلم في الأرض من نظام من القول فاجبتنا
بأنه لا يعلم بشيء كان في السموات والأرض ولا يلزم من نفي علمه بالشئ كجهل عدم وجوب الشئ بك وإنما يلزم شوق علمه فانهم واعلم أن
العلم المتعلق بالمعلوم الحادث سواء قلنا أنه نفس المعلوم على المعنى الذي ذكرناه سابقا في التعلق والمطابقة والوقوع أم موغرا للمعلوم
بعضه متحد وبعضه مغاير كما مر جازت سواء قيل أنه نفس المعلوم أم صور المعلوم لأنه على تقدير أنه صورة المعلوم فهو الكذب الإلهية كاللوح
المحفوظ والواح الحو والأشياء وسائر المخلوقات كل شيء علم بنفسه فيه مثال غير بنفسه وعلى فرض أن العلم صورة المعلوم لا يتجاوز
معنى صور المعلوم كينونه على ما هو عليه مظهر على المغايرة تكون الصورة على علم بحالها وذلك الشيء المنفصل مثلا إذا رايت يدا يصلي
في المسجد ثم عثبت عنه أو غاب عنك كان علمك به موصوفاً للشيء حال الصلوة فلما انتهت بعد ذلك فأتى وانما لم تعلم منه إلا حاله أنه يصلي
لأنه شبح مثاله قائم في المسجد يصلي اليوم لقيمة تكمل الرقعة تذكره الفتحة بمزة خيالك إلى مثاله الله هو غيب المجدي غيبك لك
الوقت فتمتص صورة المنفصلة في مرة خيالك فذلك علمك بخصوص تلك الحال لا تعلم من يدي غير ما حقه فتشامله في حال أخرى برؤية
أو سماع أو خبر أو غير ذلك فتتمتص صورة أخرى على علم بحالها لا على أخرى هكذا والحاصل أنه ليس عندك من العلم الصورة لا موصوفاً فالطبع
في خيالك موصوفاً ذات المعلوم وتلك الصورة منفصلة لأنها غير الصورة المنفصلة بل لأنها تتغير في خيالات المتصورين بالكبر والصغر و
اللكانة والكفانة والاستقامة والأعوجاج وغير ذلك فالعلم المتعلق بالحادث حادث ولو قلنا هو في الأول عالم بها في الحادث
كان محتملا وأما قلنا ولو قلنا هو عالم بها في الأول لم يصح لاستلزامه كونها في الأول وهو منسحب لأنه ذاته عز وجل فإذا انبأ بالحق
الصحيحه اعني أنه عالم بها في الأول فإنه المتحد كان العلم المتعلق بها المطابقة لها الواقع عليها حادثا مجديتها على القول بالمغايرة أو حادثا مجديها
لأنه موصوفاً هذه المضافات إليها جعفر بن محمد عليه السلام كما نقلته في قوله ثم كان يتبع عز وجل العلم ذاته ولا معلوم ولتقع ذاته ولا موصوفاً
والبصيرة ولا مبصرة القدرة ذاته ولا مقدور فلما أحدث الأشياء وكان العلم واقع العلم منه على المعلوم ولتسمع على المسموع ولتبصر على
المبصر والقدرة على المقدور في هذا الواقع ليس هو العلم الله هو ذاته كما توهمه بعض من لم يعرفه تعلقاً لأنه لو كان الواقع هو العلم الذاتي لكنا
الذات في قدرة على المعلوم ونفس المعلوم على الاتحاد وذلك لا يقول به غارف بالله ونقول للمقاتلين بالذين بأولون الوقوع بالظهور وإنما
لو كان الواقع على المعلوم حين جلت المعلوم هو العلم الذاتي لم يتحد ولأنه كان والذات خلت خالفاً لما لا يتما قبل حلو المعلوم لم تقع وبعد
وقعت ومختلف لأحوال حادثان كان غير الذات لزم تعدد القدر والذات القطعي وال على حدة التعالين مع فرض التعدد كما هو متفق عليه
التوحيد فلا بد أن يراد بالوقوع المعنى الفعلي أي الفعل أو المنسوب إليه من آثاره وسواها لم يقولوا العلم الأشراق هو الموصوفاً والمحضور ومثلاً

ان العلم حاصل للعالم او حاضر في حصول المعلوم وحصول الله هو ذاته المعلوم فالحكم هو الكتابة اي كتابة المعلوم سواء كان المعلوم ذاتا او جهة
 ولا نقول حيث لا معلوم فانه اذا لم يوجد المعلوم فاني شيء بكتب لا لا نقول الكتابة حيث لا توجد الكتابة فالحكم هو المكتوب المكتوب في العلم
 والى هذا اشارت ان كل ما كان له قلبا والحق المتبع وهو شهود بقوله قد علمنا ما لنقص الاضرب منهم وعندها كتاب جفيرا وينا ذكرها من المشايخ
 بقوله معناه الاشارة فان يد الما صلي في المسجد يوم الاثنين صلوة الظهر كبت الحفظة على تلك الورقة من اللوح المحفوظ فاذا انقضى ذلك
 قرنت تلك الكتابة وان كنت امانا وموانك راي شيئا لك مثاله وشجدة وصوته في المسجد يوم الاثنين يصلي صلوة الظهر كما ذكرته لا تقرأ غير المكتوب
 مثل ما اذا كبت لك في هذا الكتاب لا الله الا موانك كل انظرته لم تقرأ الا خصوص هذه الكتابة وبالله لا اله الا هو دائما فذلك المثال
 الذي تراه موعلة فعملك بعلمه يعني صلوة في ذلك المكان وذلك الوقت وما يتخيل حيالك مكتوبا في حقيقة اعماله باعماله فعملك عين تلك الكتابة
 التي هي غير صلوة فانهم فقد كشف لك من الاسرار ما لا يعرف الا من يعرفه والائمة الاطهار عليهم السلام من تلك الاخبار فخذها انيتك وكن من تلك
 الله رب العالمين مصليا على محمد وآله الطاهرين وقول المصطفى ما لا يعقل فانه فلا تيسر ان الذات مجردة عن شوب كل فطر واما كان وعدم واما كان
 فذاته لذاته بل اجاب العلم ليس الا حصولا لوجوده غشا في جميع ليس فيه اشكال وقوله وكل اورد ان حصوله بضرب من التجريد عن المادة وغوايتها
 في قوله ثم التخلي على مراتبها ثم المعقولة كذلك يعني انه صحيح المعنى والمعنى وان كان قد تحصل فيه بعض المناقشة الا انها ترجع الى الاصطلاح
 واللفظية واما قوله واعلم المعقولات فالبعض المتشبهة لانه عرقل لا يدخل في هذا اللفظ بوجه وان اريد متعلق بالبشر العنوان اذ لو اريد
 العنوان لم يحسن ايضا لانه وان كان محلا وخلق لم ينظر اليه من هذه الحيثية والالهي يعرفه الله سبحانه وكذا المعقولة لا يعرفه الله عز وجل
 بالمعقولة ليصح في العنوان الله هو الاله والدليل والاثبات في التعبير بالمعقولة ليس صحيح وقوله اقوى المعقولات اقوى الوجود وهو واجب الوجود
 ايضا ليس صحيح بخلافه وقوله فذاته عاقل ومعقول فانه باجل عقله ما قلنا من التعريف من عاقل ومعقول وعقله ان عاقل اهل الحق على كل
 يتحاشى عن مثال تلك العبادات لانها وان كانت حجازا في استعمالها في التعريف البتة الا انها قد توفى ما لا يجوز على الصانع سبحانه وتعالى وهذا
 توجد في كلامهم وقوله فذاته مكبد كل فيض وجو ليس صحيح لان قبل الفيض والوجود انما هو فعله وليس قولنا ان فعله مبدا الفيض من ان الفيض
 من قبله لان مقادير ان المفعول لا يقوم بالفعل بقوم كذا بان يكون المفعول من مركبة منه كالا يكون الكتابة مركبة من حركة يد الكاتب دائما
 سائر يعني ان الفيض بالوجود احدهما الله سبحانه بفعله لا مشيئته اي لا من فعله ولا من غيره فالاشياء اثر فعله بمعنى انه نعم احد النضر الا في الاشياء
 اي لا من فعله ولا من غيره فالاشياء اثر فعله بمعنى انه نعم احد النضر الا في الاشياء
 وقوله فذاته يعقل جميع الاشياء عقلا لا اكثر فيه احدا مذهب الا على ما قلنا بانه سبحانه يعلم جميع الاشياء في امكنة حدودها وازمنة
 وجودها وكما عينا عند قبولنا موعلة في الازل في الحذر لا يعني انه عالم بها في الازل لان هذا المعنى بطا لا يستلزم املها في الازل وانما العلم
 الازل لله هو ذاته عالم ولا معلوم يعني غيره في الازل فلما احدث الاشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على العلوم والقوم انما قالوا ذلك لان
 الاشياء كلها عندهم في الازل بخلافه في الاول الجاهدين لهذا والحاصل على الله هو ذاته في الازل الله هو ذاته عالم بنفسه لم يتعلق في الازل
 بشيء غير ذاته وما سواها من المعلوم ما في الامكان وموتها عالم بها في الامكان فالتعلق في الامكان قولنا ان كلامه هذا بطا في قوله
 فذاته يعقل جميع الاشياء عقلا لا اكثر فيه احدا لانه هو ذاته عاقل لا يتاخر في ذاته انما يصحها العلمية التي في علمه الله هو ذاته
 او يكونها كانه في معدومة الغير بالفعل موجودة بالقوة على نحو ما نقلنا عنهم سابقا في الكلام المكون للاب لا محسوسه . ثم ان
 يكون بسيط الحقيقة كل الاشياء انما يكون ويعبرون عنه ان كل شيء كان في ذاته بخلافه لان الوجود اذا جرد عن كل ما سواها تسمى
 التجريد لا تسمى بحقيقة التي هي في الوجود الله لا شوب فيه وقد ذكرنا ما يدل على فساده الا عتقاد ما في الوجود والاشياء انما
 على انه يعلمها في الازل ان يكون معدوم المستلزم لمفاسد كثيرة فاجابوا عن تلك المفاسد بانه لم يفقد هاته خال من الاحوال لا يتكلم
 عنهم انه تعالى لم يكن خلوا من ان يكون في ذاته بخلافه في حصوله اجمعي وحاديا لا يلزم منه كثرة كما قال هنا عقلا لا اكثر فيه صلا

وقد تدعى انفسه لم يكن خلوا منكم ولم يفقد ما به كان الملك لا في ذاته كان النفس لم تكن خلوا من شيء فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها
اشتمل في رتبة الذات لا في غير الذات فلم يكن في ذاتها لا في غير ذاتها ولا في ذاتها ولا في غير ذاتها فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها
اي ان كل اول فكل من كونه وجودا بغيره كونه قبل ان يحصل له وجودا فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها ولا في غير ذاتها فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها
ورقن وجودها ما اتها فيه نحو اشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها ولا في غير ذاتها فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها ولا في غير ذاتها فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها
اشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها ولا في غير ذاتها فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها ولا في غير ذاتها فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها ولا في غير ذاتها فاشتملها في مكان تلك الانفس لا في ذاتها
النفوس الثانية على ان قولهم لا يلزم منه الكثرة مثبتة لكثرة ان لا يقال في هذه الذات ولكن في حيث الاحدية المطلقة لا يلزم منه الكثرة في
انما يقال في هذه المنفعة المتعارفة بما يقتضيه الكثرة لولا الحكم الفرضي الحكيم ثم ان مجرد القول بنفي الكثرة في الكثرة حال الكثرة تناقض لا
ينطبق على متعلق القصد والادارة او لا ينفى الكثرة مع وجودها القول بنفيها كما لا يثبتها مع اثباتها القول بنفيها فانهم قال
ثم ان كل صورة ادراكية سواء كانت معقولة او محسوسة في متحدة الوجود مع وجود مدركها بغيرها فانض من عند الله وهو ان كل صورة ادراكية
ولكن عقليته في وجودها في نفسها ومعقوليتها ووجودها في العالم لا يثبتها في واحد بل في متعارفين بمعنى انه لا يمكن ان يفرض لشيء عقليته نحو اخر من الوجود
لم تكن بحسبه معقولة لذلك ولا لم تكن هي **اقول** اما قولهم ان كل صورة ادراكية في متحدة الوجود مع وجود مدركها بغيرها فانض من عند الله وهو ان كل صورة ادراكية
فانض من عند الله فهو غلط ولم يفرض منه شيء من عند الله وانما فاض من عند غير الله لاننا قد بينا ان الصورة وان انكر كونها انشائية لم تكن
انها ما ما وانشائية في وجودها بسببها بالمتبع من فلو اتحاد وجودها مع وجود عاقلها لزم ان يكون وجود عاقلها سابقا بوجوه غير منطق
او يكون وجودها سابقا على وجودها انشائية وهو بطلان في بيانها مطلقا لاتحاد جميع وجوهه سواء كان اتحادا موجبا بوجوه
وجود شيء بوجوه اخر فيكون الوجودان موجبا واحدا او الوجودان وجودا واحدا كما سيذكرهم وهو غير ذلك طال الا اننا انقلب حقيقة
احدهما الى حقيقة الاخر وهذا في الواقع مع تمكن محال وسواء كان اتحادا مفهوما مفهوم اخر فان المتعارفة في الاتحاد وسواء كان الوجود مفهوما
عقليا او هيئية كونه لان الوجود اذا احاط بالثقل فهو ما عقليا انما يفرض للعاقل حين الثقل والثقل معنى فعله مبدؤه حركة عقل
العاقل وانشاء المعقولة لا تتجاوز مبدئه منشأها فلا تتحد بالعاقل بل لو قيل بالاتحاد فاما تتحد بالثقل الكثرة من فعل العاقل والفعل
ما يفرض للعاقل حادث مع متحدة المفعول ثم ما انشئت منه انشئت المعقولة هو الوجود الخارجي هل هو معقول بموجوبية خارجية او ليس
بمعقول فان فرض انه معقول بموجوبية خارجية انشئت الرئائية كان مع فرض اتحادها اما ان يكون في محل عاقله او عاقله في محله
اولا يعقله اذا المفروض ان المعقول مفهوم عقلي فالوجود انما ليس معقولا وفارق بينهما متحكم فان كان في محل عاقله ما كان عنصريا زمانيا
بل الوجود انشئت الرئائية في هذه الحالة ان في وان كان عاقله في محله كان الازلي عنصريا زمانيا بل الوجود انشئت الرئائية في هذه الحالة ان في
ولان كان عاقله في محله كان عنصريا زمانيا وان لم يكن معقولا الا المفهوم منه لزم الجهل بالموجود اما اشتداد الوجود وقوته واستكمالها فاما
يعقل في الحادث واما القديم فكيف لا يصح فيه ذلك ودعوى انه خاص له ان له فلا تصح على قول الحق لان المعقول ليس الازلي ولتعلقه بزمانا يكون
حين يكون ولا لزم ان يكون اما انشئت الرئائية معقولة او لا وقد قالتم كان الله ولا شيء معه واما انتم تعلم ما ليس بشيء وهذا جهل بحض لا علم واما ان
يكون عالمها في اماكن حدودها وازمنة وجودها ما اخر ولكن لا يكون العاقل غير المعقول للاختلاف المباني بين الازل والامكان وبين
المحدود والشخص غير المحدود والشخص على ان المانع عند من خارج وجوده في متغيرين مفهومين متغيرين بل يصير احدهما هو
الاخر جلا زمانيا او ثباتا في المفهوم العقلي والهيئية الكلية مع عاقلها لان المفهوم متغير للقام وقياسهم على اجتماع جميع المتغيرات
في الثبات والحيوان في الافان بل ان النفس انما تتحد بغيرها مع صورة المجردة في الوجود بمعنى ان وجودها يشتمل بحيث يصدق عليها ذلك
المفهوم وحي يكون عقلا ذاتا عينا عقلا لا يبط موود ليل اما بطلان القياس في جميع الازل ان قياس الحق في على الحق ووسطا بتعلق
العقلان المسلمين وغيرهم لم يخالف في عقل الامر لا يستعمل عقلا وليست عقلا ان الكلام جار في حوالا انفسا ايضا فان النفس انما تتحد

الانشائية

شيئاً فان تعقلها لم تفرحش كونه مغايراً فادانعتك فاتها حينئذ تعقل ان غير ما لو عقلت ان شيئا لم تكن عاقله شيئا غير نفسها فكانت جاهلة
 وكونها عاقلها ان كان بحيثية فقد ثبتت المغايرة محجة بحيثية وان كانت غير حيثية فلا معنى للاتحاد او الاتحاداتما يفرق في شيئين
 فالصدق المدعى كذب ما بطلان الدليل فلك الاتحاد المبادا اذ اذ لم تكن ان تشدد وجودها بتعقلها ذلك بحيثية عن عليها نصيرة
 وجوبها هل هو كتاب محقق وما عندنا من الشئ كله او حرف من ذلك الكتاب ام انظر طاس طرح بينه الصو المعقولة فيشرق بها ذلك
 القراطيس فيشرق الجدار بما يطرح من الاصول فيه فيكون على الاحتمال الاول تلك الصور حتى فادة الشئ لما يتبين سابقا ان الوجود في نفس
 ليس المارة في جميع المخلوقات بما في الواجب لا سبيل الاحتمال مرفقة كنه اذ ليس جوده كوجوه خلقه وعلى الاحتمال الثاني ان استغناءه وثقته
 من المعقولات الخارجية عند تعقلها وعلى الاحتمالين فلا بد من اعتبار المميزات عند التمييز بين كل منها ولو وحدة البسيطة ان طوكرة المجرى على
 زعمهم فلا تطوى الماديات في حيثية ما رايها اذ تعقل المميزات في حيثية ما يمكن من هذه المميزات ويلزمه عيبا المغايرة المستلزمة
 لنفي الاتحادات المفهومة بالوجود من هذا القبيل فان المفهوم انما يكون مفهوما بفهم الفاعل له مغاير لفهم الفاعل لنفسه لا خلاص المفهومين
 والمحتمل مع ما قلنا من لزوم جريته للفاعل او لصفة الله به يشدد وبعده تضعف ما اصوب ما قاله الشيخ هنا في الاشارة من ان قول
 القائل ان شيئا يصير شيئا اخر لا على سبيل الاستحالة من حال الى حال لا على سبيل التركيب حيث عنهما شئ بل على انه كان شيئا واحدا نصرا
 اخر قول شرعي غير معقول فانه ان كان كل واحد من الاخيرين موجودا فهما انسانان تمايزان وان كانا واحدا غير موجودا فقد بطل الله كان موجودا كانا
 معدومين فلا يصير احدهما الاخر انما في ملخص كلامه وقال في علم النفس طبعها الشقا وما يقال ان ذات النفس تصير المعقولات في حيزها
 فيتحيل عند ذلك لا لتمايزهم قولهم ان يصير شيئا اخر لا اعقل ان ذلك كيف يكون فان كان يجمع صورة ويلبس صورة اخرى ان يكون مع
 الصور الاخر شيئا مع الصور الاخر شيئا فلم يصير حقيقة الشئ الاول الشئ الثاني بل الشئ الاول قد بطل بقوله ما هو موضوع وجوه
 منه وان كان ليس كذلك فستظهر كيف يكون فنقول اذا صحت الشئ شيئا اما ان يكون اذ هو قد صحت ذلك الشئ موجودا ايضا او معدوما فان كان هو
 موجودا فهما موجودان لا موجود واحد وان كان معدوما فنصدمنا الموجود معدوما لا شيئا اخر موجودا وهذا غير معقول وان كان الاول قد عد
 فاصا شيئا اخر بل علم هو وحصل شئ اخر فالنفس كيف تصير صورة الاشياء ومعنى ثبوت تصويب قوله الاشياء انهم اذا قالوا بالاتحاد كانا
 شئ وموالت المعقولة بالتعقل شيئا اخرى غائلا وقد كانا متغايرين لان الصور صورة زيد الحارث فهي خاتمة فادانعتكها الواجب ان راجعه
 قديمه فيلزم انقلابا لثباتها لان الحارث ما قديما وبوطر اتفاقا فان قلت ان تعقل لرفيقا الصورة فلم تكن خاتمة بل هي صورة الله هوذا ان
 قلت ان الصور كانت صورة لزيد فهي غير تعقل وان لم تكن صورة له فليست علما بزيد على الاتحاد كما مر لا يعقل ولا يعتبر عنه الا في التغاير
 والتغاير من الاتحاد ومفاد معنى ما ذكره في الشغاب ان ما صا مولعا قل ان كان موجودا فهما موجودان وان كان معدوما فلم يكن مولعا قل
 بل هو قد كان معدوما والحاصل ان قوله فوجوه في نفسها وجوهها لعاقلها شئ واحد لا تغاير فهو عندك حق ولكنهما موجودا لعاقلها في رتبة وجود
 لا في رتبة وجوده لان وجودها لعاقلها موجودا في نفسها وجودها في نفسها لا يكون غير رتبة والا لربك هو اياه وتفسيره لذلك قوله
 بمعنى انه لا يمكن ان يفرق بصورة عقلية نحو اخر من الوجود لم تكن به محسوبة لذلك والالم تكن هي هي صرح في ان جميع اتحاد وجودها انما
 تكون معقولة بها ولا شك ان جهة فادية العقول وادانيتها وعوارضها انصيرت كلها من اتحاد وجوده فاذا كان معقولا بجميع اتحاد وجوده وجب ان يكون
 كل واحد معقولا بما هو من جميع الحدود والشخصات وكل ذلك موجود لعاقلها بما هو موجود لنفسه كل ذلك من الاتحاد بعاقله فهو ما ذكرنا
 قال فاذ انظر هذا فنقول لا يمكن ان تكون تلك الصورة مبنية الوجود عاقلها حتى يكون لها وجود لعاقله بخواص عرضتها انما احتقا
 الغائبة والمقولة كالأب الابن والملك والمدينة وسائر الامور انما التي عرضتها الاتحاد بعد جوات ذات والى يلزم ارجال الانا انظرنا
 الى الصور العقلية ولا حظنا ما قطعنا النظر عن الجوهري لعاقل فيلحق تلك الملاحظة معقولة والا لربك موجودا بعينها معقولة بل
 كانت معقولة بالقوة لا بالفعل والمقدرة على هذا وان رجونا بعين معقولة لها وان كانت تلك الملاحظة اياها التي تكون مع قطع النظر

وفهم الفاعل له

الى سواء معقولة فهي لا محالة في ذلك الملاحظة عاقله ايضا ان المعقولة لا يتصور حصولها بدون العاقلة كما هو شأن المنصا في حيث
 فرضنا وجودها محجزة عما اذا كانت معقولة لذاتها ام المفروض ان هذا اذا تعقل الاشياء المعقولة لها ولم يزلها ان متكونا
 متحدة مع فاعلها وليس الا الذي فرضنا (قول) قوله لا يمكن ان يكون تلك الصورة مباينة الوجود عن وجود عاقلها غلط بل لا يمكن ان يكون
 متحدا به لتحقيق العاقلة به جميع مراتب وجود العاقل والمعتول ولا شك ان لها وجودا وعاقلها وجودا اخر وان اضافنا العاقلة والعقول
 قد عرضنا لها وهو اننا لا نعلم الاشارة في كذا كراهه فانه يعرض عند وجود المعقول والمعلوم وينبغي ان نفاته كعدمه اضافته الى بوجه
 حرفا محجزة وقوله له ان يثبت الاتحاد في الحال ليس صحيحا في الحال انما يلزم على القول بالاعتقاد كما قد بينا واية فان قوله لانا اذا نظرنا الى الصورة
 العقلية ولا حظنا ما قطعنا النظر عن الجوهر العاقل لعل في تلك الملاحظة معقولة فيه نعم هي معقولة بتعقل الجوهر العاقل وان
 قطعنا النظر عن الجوهر العاقل لم نقطع النظر عن عقله معقولة فان كان اتحاد تعقله لا يجوز من ولو قطعنا النظر عن جوهره وتعقله
 كانتا متعقلات لنفسها ولا شك ان صورتهما متحدة بتعقلها في رتبة لا بد انهما ان لا يتحد بذاتها الا نفس ذاتها المدركة بذاتها لا بالتعقل
 لانه من غير ان لا يتحد الا بما في رتبة وعلى فرض اتحاد فعلها في كذا في السابق من احد الاحتمالين بان يكون المراد بالتعقل العقل ذاته كما بينا
 واقا غير معقولة لقطعنا النظر عن عقلها فاجعلنا انما معقولة بغير عاقل لا في رتبة وجودها بعينها لعاقلها معقولتها
 حين معقولتها في رتبة اى رتبة وجودها في رتبة ذات عاقلها ان كل عاقل لا يعقل شيئا الا في رتبة معقولة لا في رتبة كانه توهم المصداق
 فان اشئ لا يكون مدركا لا بنحو وجوده ولا يوجد الشئ قبل رتبة وجوده وقد كررنا هذا المعنى في عدة مواضع من هذا الشرح وخصنا في حيث
 ابطال السبب الحقيقة كل الاشياء فراجع فان الله عز وجل لو علمها في رتبة ذاته لكانت مع ذاته ولكنه تعالى عالم في الازل بها في الحث والاصح
 ان يقال ان عالمها في الازل لما قلنا من ان تعقلها ليس مع غيره وصفاته هي هو وقوله وان كانت تلك الملاحظة اياها التي تكون مع قطع النظر
 الى سواء معقولة في هذا غير مسلم بان تكون معقولة مع قطع النظر عن عاقلها ان الوجود بعينه لا يلزم المعقولة الامع وجود عاقلها فانما يكون
 عاقله لنفسها بنفسها وهذا يتحقق لا محالة او يعقلها غيرها وهذا يتحقق لا محالة ولا يتحقق معقولة بدون عاقل عند كل عاقل
 وحين فرضنا وجودها محجزة عما اذا كانت عاقلها انما يتحد بذاتها ولا يجوز ان يفرض ان العاقل الاشياء المعقولة لها ان تكون معقولة انما اذا
 كانت غير ذاتها لا يجوز ان يفرض ان العاقل الاشياء متحدة مع فاعلها بل في رتبة ذاتها اذا كانت عاقلها لذاتها فجعلنا قيام البرهان على
 اتحاد عاقلتها ومعقولتها اذا كانت عاقلها لذاتها بذاتها يلزم منه اتحاد معقولتها بعاقلة غير عاقلها فاعطاه محضه وغبارة صفة مع
 اقربا العظيم وخالف البرهان ومع شدة التكلف الظاهرة في تحصيل هذا البرهان ومع المعارضة قال انه سبحانه فان نص عن الله ربنا ان
 الوجود ان لا ليس عند الرحمن لا بد ان لا يكون له امتداد في زمان بل ان لا يكون له وجودا في المكان بل ان لا يكون له وجودا في الزمان
 احد ما وجودها لعاقلها وانما وجودها غير وجودها لعاقلها بل هو بحسب هذا الوجود غير معقولة لكن التالي بطلان المقدم مثل ذلك وهذا لم
 ولا يجدي نفعا ثم قال اذا انقضى هذا القول لو لم يكن المعقول متحد الوجود مع العاقل بل كانا ذاتين متغايرين بان يكون لكل منهما هوية عليهما
 وكانا رتبا بينهما محجزة الخالية والحالية او غير ذلك لكان يمكن اعتبار وجود كل منهما مع قطع النظر عن الآخر لكن التالي بطلان المقدم مثل
 على نحو ما ذكرنا المص في الاسفار اما بطلان التالي فلما تقدم ذكره من اننا ننظر الى الصورة العقلية ولا حظنا ما قطعنا النظر عن العاقل
 فهي حينئذ معقولة وتكون عاقلها في اخرها تقدم قلت قد بينا صحة ما ادعى بطلان المقدم ولنا في ذلك ما لا يمكن ان يهملنا اذا تعقل
 الصورة فان لم تكن متحدة الوجود معها الزمان يكون شئ واحد جوهرا انما معقولتها احدها بالقياس الى غايتها وهذا مما يحكم به العقل
 بطلان فظهر ويتبين ان كل معقول متحد الوجود مع عاقله وذلك موافق لمثل هذا البين اعلم حال الخيال والحيث انما يتحد لان هذا
 المستدل تبعا للمص قلت وادري بقوله ان شئ واحد جوهرا ان ذلك المعقول معقول نفسه بوجه فاذا كان معقولة لذاتها اخرى كان ايضا
 معقولا بوجه فان كان المعقول واحد لم لا يكون له وجودا في زمان فهو ما حكم به العقل بطلان ما قول وهذا بطلان المقدم مع اننا نقول

ان وجوده بغير وجود غيره فانا عقلا صورة معقولة فخال كان الوجودا الثلاثة وجودا بغير وجوده وخالف شيئا واحدا كان ثلثه
 قبل التثنية فهو بطلان كالأول ولا يصح هذا الكلام بحال الا على القول بوحدة الوجود فان المصداق ان يسلّم له دليله في هذا وغيره
 باصل مذهبه فيقول الوجود كله في الحادث وفي القديم شيء واحد بسيط واما الكثرة فتعقّل شيئا كثيرا كثيرا فكل الاشياء في احد
 مواريه بقوله بسيط الحقيقة كل الاشياء لا يحتاج في جعل العاقل والمعقول متحد الى هذه التكاليف البعيدة والفتنة الشديدة
 فانها لا تثبت مطلوب وما انعمه لا يصلح في مطلوبهم فانا انما احكمنا باتحاد الشيء بنفسه لانه لم يعقل غيره فلم يخرج بمعرفة نفسه
 عن نفسه بخلاف غيره فانه انما يعقل الغير والغير انما هو معقول بما هو عليه فاهو عليه انه غير فهو معقول من هذه الحيثية سواء لو خلد
 الحيثية ام لا فلا بد من عقله بانه عاقل غير فجهة المعقولة منافية للاتحاد لا مسيل له الى هذا الاتحاد الا بالقول بوحدة الوجود
 عندهم سهل ان لا يحد في الاله كغيره ولا يضرب عندهم فان التوحيد لا ينافي معرفة النفس وانكارها اذ هو موجود عندهم بدون الجسد ولهذا
 يقول شاعرهم قسما بقاتم بانه احدثه ما استعصى كمن جامع صفاته في الدار سواي لا يصح فغيره وانا الحق والحق مع فلو انه اخبرني من
 اتحادهم هؤلاء واضل الله على علم ورحم على سمع وقلبه جعل على بصره عشقا فمحمدا بن عبد الله افلا تذكرون قال فظهر
 وتبين مما ذكر ان كل عاقل يجب ان يكون متحدا الوجود مع معقوله وموافقا لهذا البرهان جازد سائر الادران الوهمية والخيالية
 والحسية حتى ان اجود الحساس متاخذ مع الصور المحسوسة فخرج عن التصور كالتمت والارض وغيرهما من الماديات التي لا وجود لها
 اذ كانت في رايهم في رايك في رايه فانه صعب المثل والله في الفضل والافضل اقول فظهر وتبين مما ذكرنا خلاف ما ذكره
 المصنف ومنع اتحاد جوك كل عاقل مع وجود معقوله وقوله وهذا البرهان جازد سائر الادران الوهمية والخيالية والاحسية يريد به ان
 المتوهم يتحد بوجوده بالصورة الموهومة والتمثيل مع الصور الخيالية والاحساس مع الصور المحسوسة وهذا من جنس ما ذكره متناول برهانها
 حتى انهم اجروا هذا البرهان في المتضايين وغيرهما وقالوا ليس الا حلا متضايين وجود بل ليس لك الاعلاقه وربط واحد قائم بمجموع
 المحلين اذ الوضوح مع احد المحلين سمي باسم ومع الآخر سمي باسم سواء تغير المحلان والعلاقة كالابوة والنبوة ام اتحد كالجارية والمائنة
 وقالوا ايضا بمقتضى هذا البرهان يكون الفاعل التام متحد الوجود مع وجود معلوله لان العلية عين وجود الفاعل التام والمعلولة عين
 وجود المعلول وكذلك يتحد الحال والحال في الوجود فاذ اعل بما قال الرضا عليه السلام قد علم اولوا الباب ان الاستدلال على ما هنا المتأخيل
 الا بما هيها على مقتضى برهانهم كان وجود الملاء في الكون موجود الكون وجود الغدائهم هو وجودهم فان الوجود المتحد بهم
 الوجود المتحد بما هيته السوداء متحدا لوجود التحدية الجيم ولا عيب في ما يقول ان الوجود في جميع الموجودات قديمها وحديثها وجودها
 عرضها غيبها وشهادتها وجود واحد لا كثر في الاله في قسائه الموهومة ان يقول بهذه وامثالها فانها داخل في تلك الجملة واما من يكفر بقول
 وحدة الوجود ويؤمن بالله ويصدق انه تعاقل خلقه وخلقه حاو منه وانه قديم وكل ما سواه مخلوق خلقه تعاقله لا شيء ولا شيء
 الخلق في غير ذلك فانه المصمود اتباعه من التوحيد لان عمدة دليله ان الفاعل التام المفيد للصور العقلية يجب ان يكون خافلا
 لها بانه في وجودها وجوده ونذاكله باطل لا ينطبق منه شيء ولا مما يفرع ويتبع عليه على قواعد التوحيد لان قواعد التوحيد بنيت
 على اصولها ان الواجب القديم عالم ولا معلوم وسمي لا مسموع وذكر لا مذكور وهكذا باقية الصفات الذاتية فاذ عجز عن بقاء فهو
 معنى عالم اي عاقل ولا معقول فلا تعقل الا في صفاته الذاتية ومعنى ما اعتبر في صفاتها فاعلم ان الصفات فافهم ان كانتهم فاصورة
 المعقولة ليستند عاقلها الا ان عاقلها ليس هو الذات المحنة الدار الحق عاقله ولا معقول واما عاقلها موافق لفاعلها والخالق هو
 المثل الا على الذات ويؤمن بفاعل القياس من يلد القائم سمي مساوي القائم مصاغ من الفعل والحد اعني القيا والسمي بالقائم هو حد القيا
 بفعله وهو شمع زيد اول قسنة باول ظهور فقولهم يجب ان يكون عاقلها بانه فاعلم ان ذاته عاقله ولا معقول والا لكان ذاته معقولا
 غير معه ولو قلنا ليس هو خال معقولتها فلما فاذ اموعندكم لم يعقل غير ذاته فان كان لا يعقل غير ذاته فلم قلتم انتم بغير ذاته

وهو عقله لذاته فاقبح بان يكون مما زج الفير على ان الغير يكون معه اذا كان هذا العقل يزيدون بالعلم فلم قلتم الصورة العقلية خاصة وتعلم
 لان الصورة العقلية ليس لها تعلق بالمادة حتى يمكن فيها التفسير من حال الى حال فهل يزيدون وتخرجون الغير من حال الى حال من حيث هو متغير
 العلم فلا يكون معلوما او معقولا والله يقول لا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير هذا المنقير من حيث هو متغير معلوم للواجب ان كان بالعلم الفعلي
 فذاك وان كان بالعلم الله والذات فان احدثت معقولية بما هي معقولة بغير التغير بالباطل وجعلته التجرد كان متغيرا بما اتخذ به لا جهة الاتحاد
 هي جهة ما ثبت به من التغير لعاقلة حتى انه لو كان متحركا على الدوام كان معقولا بحركة الدائمة فاذا اتخذ بعاقلة كان موجودا قلة متحركا بحركة
 ما اتخذ به من حيث هو متحرك ولا يمكن عاقلة له بما هو موجود فيكون متماوعا قلة بالعقل الفعلي وكان ان الكتابة الحادثة بحركة كبرياتها
 لم تكن مركبة من تلك الحركة ولا متحدة بكذلك الصورة المعقولة بل المدركة مطلقا لم تكن مركبة من مدركاتها ولا متحدة به وهذا ظن طماع الله
 في الاهتداء بآيات حيث قل تحاسن بهم يا انسان في الاقدار في انفسهم حتى يقهر لهم انه الحق وقال تلك الامثال انصر بها الناس في ما يقابلها
 الا انما لون يقول المقصود من اخراج عن التصور كالتما والارض وغيرها من الماديات في ما تقدم من آياتها وان كانا جسا الا انها معقولة
 لانها معلومة ومعلوميتها بوجوبها الله هو عليه عند العالم بها وقد قلنا ان العلم عين العلوم وهذا حاصل للعالم عند وجوبها معلوم
 وسو علم الاشارة في مورد وقوع العلم الذاتي وتعلقه بالمعلوم الحادث عند حدوثه لان الدلالة لا تجوز عليه لا متناه ولا التفسير لا التوقع ولا
 المطابقة لان الله تعالى لا يخفى عليها ذلك فوجوبها وجودا او لا كما في هذا لما فهم المقصود في قوله ليس وجودها وجودا او لا كما في تباينها
 على الصورة المعقولة بغير ان الوجود المدعى اتحادا بباطل ومقتله فانقول ان كان يربطها اتحادا لمعقول بعاقلة اتحاد وجوب العقل خاصة بغير
 انه يجوز انحاء الوجود لا انه جميع وجوب المعقول فان المعقول وجودا به هو بولده وجوبه يكون معقولا وجوده بغيره والله ومنه وجوب
 يكون في الاعيان والتميز بينها بالاعتناء بقوله المتقدم بمعنى انه لا يمكن ان يفرض صورة عقلية نحوها من الوجوب لم تكن بحسب معقولة
 لتلك العاقلة ولا يمكن حصرها في ما قال قبله كل ارباب الفصول بضرر التجريد عن المادة ويلزم هذا ان المرتبط بالمادة والمادة ايضا
 ليس كذلك ويؤيد هذا ايضا قوله الله ليس وجودها وجودا او لا كما في هذا لما فهم المقصود في قوله ليس وجودها وجودا او لا كما في تباينها
 ادراكا اما المادة والمادى فلا يتحد وجوده الذاتي بوجوده كذا في وجوه الذاتية والمادى خصوصاً في الوحدانية اذ اكد علم التجريد بانها
 جله مدركا فلا يتحد عند مدركه وانما نحن نقول لا يدركها في ازلها لانها ليست في الازل وانما يدركها بما هي عليه في كل رتبة من مراتب
 وجوداتها بما لتلك الرتبة المدركة من الوجود وقت وجودها ومكان وجودها وحاصلها تلك كل رتبة منها هو عليه جانيتم بوجوده
 ولم يفقد شيئا منها مما اقامه في ذلك الحضور الفسيحة ولو جاز ان شيئا بمشيئة ما ذاته تعاقلم ولا معلوم وسبح لا سمع
 وقدره ولا مقدور وبصره لا مبصر وارادك ولا مدرك وذكره ولا مذكور فاذا وجد العلوم وتبع العلم وكذا باقية الصفات اذ لم يتعلق شيء منها
 بغير شيء ولست متما والارض وغيرها من الماديات كل شيء منها مدرك معلوم تجا العالم بكل شيء وعليه بكل شيء من خلقه خصوصاً في حصوله ولا فرق
 بين الحصول والحضور عندنا اذ المراد بذلك العلم هو العلم الاشارة والمراد به نسبة الموجب الى فعل المعبود بخلاف الكرم والوجود قال
 للشعر المثل ان الوجود بالحقيقة هو الواحد الحق تعالى وكل ما سواه مما هو اخذ بنفسه هالك دون وجهه الكريم لما علت
 من ان الهيبة لا تاصل لاله الكون وان الجاعل التام بنفس وجوده جاعل وان المجهول ليس له انوار الوجود وان نفسه يحصل لا بصفة
 نائمة ولا كان المجهول تلك الصفة فالمجهول يحصل بالذات بمعنى ان ذاته تكون مجعولا في ذاته من غير تغير حقيقة كما ان الجاعل
 جاعل بالذات بالغير المذكور اقول ان الوجود الحق لا تقس على شيء من ذاته وصفاته ولا امكان شيء منه ولو اوجد الحق تعالى
 وكل شيء مما سواه فهو هالك بمعنى انه منقهر الى امر الله الفعلي فانه منقهر به بقوم صدور ومقتضاه امر الله المفعول فانه منقهر به
 تقوم تحققه في تقومه كقيا وهالك بمعنى انه لم يخلق من شيء ولا كان له شيء مع الله في ازله تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا قوله
 دون وجهه الكريم يريد ان كل ما سواه الله تعالى فان دون ذاته فغير بالوجه عن الذات وفيه ان الاقرب الى قوله تعالى كل شيء هالك الا

وجوه ما ذكره احد الوجوه فيها ومنها ان التميز في وجهه يعود الى الشيء ويصير المعنى في كل شيء فاصلة الله بوجهه من وجهه متباعدة في أم الشئ
باق بقاء ذلك الكتاب في معنى الشئ وجهه باق حتى يخلق منه كما خلق اول مرة منه فقال تعالى كل شيء هالكا فان لا وجهه لا الشئ ومنها ان
التميز في وجهه يعود الى الله ولما راي الوجه محمد واهل بيته الثلاثة عشر معصوما صلى الله عليه اهل بيته الطاهرين منهم وجه الله و
كونهم وجه الله له انحاء احدها انما استواء وجه الله لأن اوليا الله يتوجهون الى الله تعالى بهم كما في الزيادة وقصد توجهكم بقوله لما علمت
ان الهيئات لا تاصل لها في الكون يريد ان ما سواه من الهيئات واولها الله وفيه شئ لان وجود الاشياء ليست منيرة للحق ثم فاتها انا
اذيل عنها حدود التعيينات الوهومية كالمهيئات التي لا وجود الحق لهم لانها متماثلة بخلاف الهيئات فاتها لم توجد بنفسها بخلاف الحق
فانه موجود بنفسه وهذا النوع من شئ لما علمت من ان كل ما سواه حاد وموكل ما وضع بارائه لفظا ما خلا الله عز وجل ومن جهة التو
الوجود كالمادة في الحقيقة المادية ان ليس الوجود المحض في الحقيقة شئ غير المادة لما ذكرنا سابقا ان الوجود هو نور الله خلق منه القلم
واللوح والعرش والكرسي والافلاك والمزمار وما قد ذكرنا سابقا ان قولك لانا حيوان ناطق حداثا جامع لجميع ذاتيات الاشياء
ولو كان للاشياء شئ ذاتي غير الحيوان لانا طوق ذكره في حد ذاته والانا كان حداثا فخصا جميعا على ان حداثا مع انه لم يذكر فيه
الامانة وحيوان التصور في اننا طوق على ان الوجود هو مادة كما قال بعضهم وهو الحق واما الهيئة فهي التصور وهو مخلوقه من نفس الوجود
من جوهره لا من جوهره فالوجود خلقه بنفسه يعني لم يخلق من وجود غير نفسه التي هي حقيقة رتبة فالفرق بين الوجود والهيئة ان الوجود خالق من
النور والهيئة خلق من الظلمة فان اراد بالكون في قولنا ان الهيئات لا تاصل لها في الكون التكون في معنى انه عدم لم يسم راحة الوجود في غلط
فان غلطها من التكوين كخط الوجود على حد سواء وان اراد به الوجود الذي هو النور اعني الجهة من فعل الله والمحسنة من الله فكل ما صحيح فاتها
ليست متماثلة في ذلك واما معنى الوجود وقوله وان الجاعل للثام بنفسه وجوده جاعل ليس صحيح لان وجوده ذات الجعل انما يكون بالفضل
لا بالذات لان الجعل حركة ايجادية راي اعني ان فرض الذات لا تكون حركة ولا لا كانت فعلا تغيرها فانهم لا فرق بين الثام والناقص الجاعل
الثام اوله بالايكون جاعلا لا بفعله والانا كان محتاجا في معاناه الاجاد الى المباشرة التي هي كمال النفس والافلاك وقوله وان الجاعل بالذات
نحو من الوجود صحيح وقوله وانه بنفسه محمول لا بصفته ذاته التي هي صحيح لان قوله والانا كان المحمول تلك الصفة بهم من انما هي المحمولة
لا غيرها وهذا ليس على اطلاقه صحيحا بل تكون تلك الصفة محمولة بلا واسطة ويكون المحمول بها محمولا بواسطة فانهم لا ان يأتوا
المراد بالصفة الواقعة صفة ذلك المحمول فاتها اذا كانت ثام في ليست صفة ذات لا يكون موصوفها محمولها الا على ما يل بعد لا يكاد
يتبادر الاطلاق اليه وقوله فالمجمل محمول بالذات بمعنى ان ذاته وكونه محمولا شئ واحد في ان المحمول قسما محمول بالذات ومحمول بالعرض
والمحمول بالعرض يراد منه ان جعله مترتب على غيره لا انه غير محمول بصفته وقوله بمعنى ان ذاته وكونه محمولا شئ واحد في ان كونه محمولا معنى
مستلزم ليس بذاته بل ذاته والمحمول نفسه واحد في المجموع هو ذاته لا كونه محمولا فانهم واما الله من غير تعاريفه فلا ان الشئ هو نفسه من غير
تعاريفه واما هذا هو الاثر والحقيقة واما مع تعاريفه حيثية فلا اتحاد كايدي عيل المص في اتحاد المفعول بالفاعل فانه مع تسليم برهانه وهو
بقوله يلزمه تعاريف حيثية فلما منعنا الاتحاد على فرض تسليم برهانه وقوله كان الجاعل جاعلا بالذات التي يريد ان المحمول محمول بالذات
كان الجاعل جاعلا بالذات ولهذا تشبيه باطل فان المحمول قسما كان قسما محمول بالذات ومحمول بالعرض كجمل الهيئة واما الجاعل فهو
جاعل بالفعل لان الذات لا يصح ان تكون فعلا لنفسها فلو كانت فعلا لكانت فعلا لذات فوقها تكون الذات الفاعل بنفسها صفة تلك الذات
والحاصل ان المص ينكلم بغيره في الفطرة بل بلبس الطبع المستفاد من تبدل الفطرة ولهذا قال بالامور المكنة غير مستوحش منها الا انه
بما منح الطبع لا حول ولا قوة الا بالله قال فاذا ثبت وتقرر ما ذكرناه من كون الاعداء على بذاتها والمعلول معلولا بذاته بالفعل المذكور
بعد ما تقر بان الجاعلية للمجملات انما يكونان بين الوجود والابن الهيئات لانها امور ذهنية تنتزع عن انحاء الوجود فثبت تحقق ان الشئ
بالمحمول ليس بالحقيقة هوية مبنية على هوية الموجه اياه ولا يمكن للعقل ان يشير اشارة حضورية الى معلول منفصل هوية عن هوية

موجوده تكون عند ههنا مستقلة في الاشياء العقلية احدها مغيضة والاخرى تنفيضة اقول التوثيق في قوله بالذات
 القطعي لنظر القوة كون الفعل علة فعلها لا بداتها ولا كانه فعل الذات اخرى لان لايجادا ولا حلا ولا فاضا وغيره مما هو من هذا
 النوع من الحكمة هي حركات حسيّة ومعنويّة وفي صفة فعل الذات اخرى الفعل يحدث بنفسه فلو كان الفاعل فاعلا بنفسه لتغيرت حالته
 او موقبل الفعل ساكن بعد الفعل متحرك ومختلفا لكانت قد ثبت ايضا كون المعلول على قسمين معلول بذاته او معلول بواسطة كالتو
 ونم معلول بواسطة كالمهيبة ونحوها غير متصلة وان الوجود متاصل مبني على اساس باطل وموان الوجود بالحقيقة يقول مطلق
 هو الواحد الحق المتعال ويخرج قد يتأمر ان وجوده يمثله هو متميز من الوجود الحق في حال كونه وجودا بحد ذاته بمشخصا ام لا فان لم
 يكن متميزا كان يدهو الحق تعالى الله وان كان متميزا من وجود الحق فله تميزه بنفسه ومتميزا فان كان تميزه بنفسه فهو حادث لا يكون وجودا
 حقا وان كان متميزا بمشخصا كان قبلها غير متميز وبعدها متميزا فاختلاف حاله في الخارج لثباته في ذاته فهو حادث عند جميع العقلاء لا يختلف فيه
 اشار في تميزه بحد ذاته ايضا مجعول وان كان بواسطة الوجود لا يبدى انما يعرف انه هو هيته فان لم تكن موجودة ليرى كونه غير موجودا وايضا قد لا
 الدليل المستفاد من العقل والنقل بان وجوده لا يتقوم في الكون الا بالهيبة لا اتفاق العقول على ان المجعول لا يمكن تحققة الا بجهة من جهة مرتبة
 وجهة من جهة ثالثة مرتبة هو وجود الله من نفسه هو الهيبة وقال الرضا عليه السلام ان الله تعالى خلق شيئا في ذاتها تارة دون غير الذي
 اراد من الاشياء عليه فان ثبت بالعقل والنقل ان الوجود بنفسه لا يمكن ايجادا الا بما يتقوم به وهو هيبة ثبتت انما موجودة متحققة ولا كانه
 الوجود الحادث قائما بذاته وان ثبت انما موجودة كانه القريب منها من الوجود عندهم يدعى لا اتحادا غير صحيح فاذا ادعى الاتحاد في الوجود
 ونحو الاتحاد في الهيبة لا اتحادا للدليل فيلزم من القول بالوحدة مع اختلاف الحقيقتين وتباين الجهات والمصير يلزم ذلك ويقول طوق عندك
 كثر فهو الكل في وحدة فليزمن ان الوحدة التي اثبتوها اعتبارية فرضية كوحدة الشجرة مع تكثر اعضاءها وادوارها واشياءها لا شك انهم كانوا
 بذلك والله يقول ولكم الوبيل مما تصفون وجعلوا بينه وبين الجنة شيا سيجزهم وصفهم انه حكيم وقلوبهم لا بها امور ذهنية غلظا لقرنان
 الجاهلية والمجوسية كما يكونان بين الوجود والحيثيات في العالمين لا بد من توسط الافعال بين الوجود وبين الوجودات والحيثيات
 وكون الهيبة المنتزعة من اتحاد الوجود لا يخرج جماع حقيقة المجوسية سواء جعلت المنتزعة خلافا في المرة فانه مجعول في الدهن كما جعل الصوت
 في المرة وهذا هو الحق في غير هذه الاشياء انما هو الاكوان ام لا فامارة عن الفوارض الخارجية كايدها بالية المصداق وانما المنتزعة مجعول في صوت
 الدهن لم يكن ذهنا ولا شيئا غير الخارج لم يكن جاعلا لنفسه ثم اد اثبت ان الشئية الخارجية انما هي موجودة بذات الشئ التي يسمونها
 ذهنا لا بشرط تحققها او شرط كونها كوضا فلو كانت ذهنية محضة لم يكن الشئ الخارج شيئا ان تصول للشئ لا يجعله شيئا في الخارج
 وجب ان تكون الهيبة امور خارجية واقعا في الدهن منها كما في الدهن من الوجود على حد واحد بحيث لم يكن متحققا الوجود المقيدة في الخارج
 بل من حيث انما ثبتت متحققة في الخارج بل على محقق شرطها في الخارج وحصول الشرط في الدهن كحصول الشرط في الدهن لا ينافي الوجود في
 الدهن الوجود في الخارج على ان الوجود في الدهن وجودا ايضا على فرض كونها ظلية انزاعية كما ذكر المصنف في الاسفار فاذا ثبت ان الهيبة
 هي الهيبة حقيقة لا انما هي الشئية كما هو الظاهر في الواقع للشئ هو هيبة هوية من جهة تسمى بوجه الله موافقة لها وبوجه من جهة نفسية
 هيبة التي خلقها فكان من نفس الوجود كما قال تعالى خلقنا من نار جهنم ثبت ان المجعول هو هيبة مباينة لهوية علته الموحدة اياه كما دل على انما
 التي جعلها سبحانه بالناظر على الشاظرين بما غاب عنهم فقال تعالى سيرهم في النار في الاقان في انفسهم حتى يلبس لهم انه الحق في
 الاقان ان الكتابة عليها الموحدة لها هي حركة يد الكاتب وبوتة الكتابة مباينة لهوية حركة يد الكاتب وان كانت هيبة الكتابة مشابهة لهوية
 اليد التي تصد عنها لان هوية الكتابة المذات المقيدة بالهيبة المحضة فاذا كانت مباينة لهوية طينتها القوية التي هيبتها مشابهة
 لهيتها فكيف تكون هويتها او الكتابة التي في القسط متحد بصوتية الكاتب الله يريح ويحترق وياكل ويشرب فيك ما هذا الادس اسرار الشيطان
 ليصل من اجار عونه عن طريق الايمان ولا يختص هذا بالمعقولات فان الاشياء الخارجية معلومة ايضا فيجب ان تتحد هوياتها بموجبه العالم بها

حجرت

5

ومثل صورة الشخص في المرآة فانها لا توجد قبل المرآة ولا بعد المرآة بل هي في المرآة نفسها لا في الخارج ولا في الداخل
 ولو اخذت بالشخص لم تكن مختلفا باختلاف المرآة ومثل الاشعة من النيران لا توجد الا في الكثيف المنير موجة واحدة كيف لم يوجد
 ومثل الاصوات المصوتة بعد ان انقضى الالفعل لا يوجد بدون الفعل وان الفعل مقترن بالفعل وكل واحد من هذه الثلاثة غير آخر
 فيجب تحقق العايرة المنانة للاختار على نحو ما قرنا سابقا قال المصنف في بعض مسائله على ما نقل بعض المحققين على هذا الكتاب ان النظر في تبيين
 النفس مقاماتها الذاتية الشخصية من جهة الفعل بالفعل الى حد اليوم والفكر والخيال وهم جن الى مراتب خمس خاضعة لذلالة النفس كلها موجبة
 بوجود النفس في انحاءها على الوجه الجزئي المحصور يؤيد ما قلنا وينقضي ما ذكرنا ان هوية المشاعر ليست شخصية بل وجودها مبني على هوية
 النفس وجودها لا انما اعراض فتمت بالنفس كذا علم وبالبعد كما توهم ولا ان استخدام النفس لها كاستخدام احد الخادوم والواجب انما هو
 منفصلة الذات عن النفس لا ان النفس محسبها العقل مدركة هذه الجزئية ولا ان الحواس المدركة دون النفس كالتوهم ولا انها متشعبة
 في هذه الادراكات بل النفس عينها الفاعل المتصور لتحليل الحواس الشاملة الذات والامر بالمعبر الحركي الناتج عن الفاعل المولد لكل الاشياء انما هي الفاعل
 وهذا باب التوحيد يتبع بمقتضى النفس على هذا الوجه فثبت ما ذهبنا اليه في قولنا ان اكثر كل انية هذه الرتبة ليست مستقيمة رتبة الصواب
 بطولها والكلام والنفس المشرقة منها من ان اعراض فتمت بالنفس قيام صدور كاشوشا لافعال بالالات ومنه انما مدركا على سبيل الكمال
 بل النفس مدركة بهذه الاشياء مدركة بالنفس ومنه هذا على سبيل الاشارة ان كل مدرك انما يدرك بنفسه فامر بوجه لا يدرك بمدركه لا
 بما هو من بوجه لا يدرك بمدركه بل من بوجه ان كان غير غني مطلقا كان اعم احتمالا لا يدركه لا يدركه اذ لو كشف جوارها لافعال بوجه
 ما انتهى اليه بوجه من خلقه كذا في الحديث المتفق عليه فثبت الحكمة على ان يدركها بما هو من بوجه ان كل شيء بحسبه ان لا يدركه حتى مطلقا يدركه بطلته
 بمعنى كون علمه حافظا لكونه في شاعرة كالاته بالنفس تدرك العلم مثلا بالقوة الذاتية بمعنى ان ادراك الذات القوة للعلم ادراكا مباشرا للعلم
 قلنا ان كون هذا احضر عندك علم الى مباشرتها فبسيما الوجود بوجه بوجه عدم حضور القوة الذاتية تدرك العلم بالنفس بمعنى النفس
 حافظا للذات تدركه لا ادراكها واسمها كحفظ الشخص للصورة في المرآة فانها تفعل ما لا يشاء بحفظ الشخص لها فانهم فان فهمت فابقيت
 وشئت شئت مشرب من جوارح رسول الله صلى الله عليه واله بكفت وصية عيسى عليه السلام لا تطيع ابناء واولادهم فلا تدركها لم تحط بطولها وانما
 تاديله ولا تدركه لا تعرفه اسم قول الشاعر اذا كنت ما تدركه لا انت الله يطيع الله يترك هلك لا تدركه واعجب من هذا بانك ما تدركه وانك
 ما تدركه بانك ما تدركه فالذات تدركه حال كونها مدركة بالنفس مستقلة بالادراك مادام النفس حافظا لها ولا ادراكها والادراكها للعلم بالنفس
 امي يحفظ النفس بذلك الاشارة للنفس بوجوب ادراك الذات القوة للعلم حال كونها محفوظا ويعيد بعد ما فهم هذا الترتيب فانه لو انصرفت
 على اجمالي بقوله ان النفس تدركها بالنفس لما فهمت ما اراد بقوله وعند ما طلع الشمس الحقيقة التي يريد به عند ما طلع شمس الحقيقة التي تجلته
 الذات بذاتها عند وعندها تجلته الذات باحلا فيصنعها واسطع نورها النافذة في اقطار الممكنات يعني ما كان كما مناه في ذاته بالقوة اشرف
 وبزوا الفعل عند دردم كمن نحن فبمثل هذا الكلام ما احذر من فعله وما احذر من مفعولاته في نور الساطع وجوداتها وانما الادراك
 الى الممكنات ببيان وقول المنبسط على هذا كل الممكنات يريد بان نور الوجود انبسط على هذا كل ومعنا ان يصغر كل المذهب فيجعل الهيكل
 اى الهيكل صورة اعلى غير مجعولة بجل نور الوجود مظهر الهاء في الاعيان من جعلها محسوبة بالوجود جعل الوجود مقبولة الهاء وقد تقدم ذكرها
 في المحبة ورودها عليه وروده عليه بالهجة لقومته بها او تقويمها به فلا فائدة لا مانع ولا سيما مع كثرة التكثير والتمثيل في مذهب
 المقدم لعله يذكر ويخبر بقوله ظهر وانكشف ان كل ما يقع عليه اسم الوجود ليس الا شيئا الذي يريد به انة شأن من شئ في الذات البحت ولغة من لغة نور
 الانوار الله موداة العرف ومثل هذا ما تقدم من جعله تعا كل الاشياء الا المقسم اخذ الطمع على الحقيقة والله ينبغي له ان يدخلها مع الوجود الممكنة
 لانها من الاشياء التي عندها ان تكون كلها انما شئ وفي عنده موجود لا يصدق عنه شئ في شأنه وما لك رتبة عما يقولون علوا كبيرا وانما الحق
 في هذه المسئلة ان كل ما يقع عليه اسم شئ من وجود له حقيقة فانه شأن من شئ في فعله ولغة من لغة نور مفعولة اعني الحقيقة المحيية على ما نطقنا

أخبار العرف النبوية صلى الله عليه وآله وآله وأما الله تعالى نوراً لا نوراً فليس على ما يفهم من أن لا يصدق منه فكانت كاتوته من جميع الأنوار
 من ذلك خطأ القياس لأن قاسم ذلك على السراج واشتقته ونحو ذلك من أن السراج الحقة ليس هو النار بل هي غيبك يدرك وهو الحارة والنبوة
 الجوهريتان وإنما المرة هو مفعول المنفعل بالاستصانة غرضها أن لا تشعل المرئية من السراج على الدخان المستحيل من الدخان الحارة
 أن لا تشعل بالفتوة عنها وهي أي تشعل المرئية التي هي بمنزلة الحقيقة المحمدية التي هي محل فعل الله أي من نور الأشعة الواقعة في الدخان
 هي النورة لجميع أشعة السراج وجميع الأشعة منبهة إليها قائمة بها قيام صدور وقيا محقق كقولنا لا تشعل المرئية الحقيقة المحمدية
 وبمنزلة الحقيقة المستصفاً من النار وسو من فعل النار في حداثتها غيبك لا تظهر إلا بتأثيرها في الدخان والحقيقة هي تكون بمنزلة النار
 والأشعة من الدخان المستصفاً من النار واليه يعود فلا تكون إلا أشعة من النار وأما في مفعولها والسراج واشتقته خلقه الله عز وجل أي لفعل
 الله بمس النار والحقيقة المحمدية التي خلق الله جميع الأشياء مشعاعها ونورها بالدخان المستصفاً من النار كما استصفاً الحقيقة بفعل الله
 تعالى وسائر خلق الله الحديث من الحقيقة المحمدية ثم بأشعة السراج فإذا قاسم أن السراج اشتد كان له أن الأشعة كانت كاشفة من النار
 التي هي كبرية من الحارة واليبوسة الجوهريتين فيبرز عند ورودكن عليها فكانت موجودة بالفعل خارج الأول بعد ما كانت موجودة في الدخان
 بالقوة وهذا بطر لأن قاسم لا يعرف على ما لم يعرفه قال فما وصفنا أولاً بحسب النظر الجليل من أن الوجود على ومعلولاً أي بنات الخيرة
 فمجهول السلوك العقلي والنسك العقلي إلى أن المستم بالعلمة سواء أصل والمعلول شيئاً من شؤون وطور من أطواره ورجب العقليته والأفاضل إلى
 تطور المبدأ الأول باطواره وتجليه بالحقاء ظهوراً ثم فاستقم في هذا المقام الله تعالى في ذلك المقام وكما من شغفه عقل عرف في مجمع هذا المقام والله
 في الفضل والأنعام **اقول** يريد أن ما ذكرناه لك مما أتى إليه الدليل بالنظر الكشفي أو لا أتى بنا إيضاحاً على الدليل بالنظر الجليل من
 السلوك العقلي إلى فمجهول التوبة في مراتب العلوم الإلهية والمعارف الأحادية ومجهول النسك العقلي أي كمال العقليته أي أمثال امرئيه فيما تفرغ
 لنا أن ينادي ذلك إلى أن ما سميناه بالعلمة سواء أصل الله نشق من التفرغ ويتوقع منه كل نوع وأن المستم بالمعلول تماماً وشأن من شؤون ذاته
 وطور من أطواره بمفان الشأنا لله نريد هنا ليس ثراً فعلياً يعني طارداً من فعله بل المراد بالشأن طور من أطواره الحق سبحانه وتعالى يقول علواً كبيراً
 ومورأياً أما أولاً فلا بد من دليل فشافر كشف نفساً لأن الكشف يحصل للكاشف من نوع ما جعله مطمح نظره فأن جميع قلبه وسره وظاهره على جهة
 عقلانية قد شهد الدين المذهب الحق بنوع تلك الجهة العقلية يحصل الكشف عن أسرار تلك الحقيقة من حيث يحبب الله سبحانه وأن جميع قلبه وسره
 وظاهره على جهة نفسانية وقد شهد الدين والمذهب الكتاب بالسنة بطلانها عنه بطلان تلك الجهة النفسانية يحصل له كشف عن أسرار تلك
 الجهة التي هي بمنزلة السرا وبسبب لظان ما هو حتى إذا جاءه لم يجد شيئاً وجد الله عنده فوفاه حساباً والله سبحانه وتعالى ما تانياً فلا بد
 النظر إلى ذكراته جليل صحيح ولكن لا بد من جهة الحق الحاقفة متعلقة لأنه قد جمع قلبه على تصحيح أن الحق من سنخ الحق فإذ كشفه إلى ذلك
 ونحو ما نظره في كلام سادتنا وجعلنا قلوبنا على أن الحق ليسوا من سنخ الحق ولا ظلاله وإنما أحدثهم صانعهم نعم لا فرشة وإنما أحدثهم
 بفعله خيراً وأبدعاً كما أنشأ أمير المؤمنين عليه السلام خطبة يوم كعبه يوم الجمعة قال في الشأنا على الله تعالى وموئس الشئ حين لا شئ أن
 كان الشئ مشيئة فإباً على الله أن الشئ إنما هو مشيئة تعالى وإن لك سعي شيئاً لا ترمي شيئاً فان قلت يلزم ما في قوله تعالى الله شئ بحقيقة الشئ
 أن يصفه حدث صدق مشيئة الله تعالى بعبادته وموئس ليس كمثل شئ ونفسه بعبادته تعالى التي أراها عبادة وتعالى في الأفان وفي أنفسهم وفيهم
 ولما ما التي لا تعطيل لها في كل مكان موئس بحقيقة الشئية لأنه إنما يعرف الله تعالى بعبادته في حيزه في الحظا الوجودان عن جميع الأكوان والتكوان
 والاحتياج إلى شئ وإن تجرعه عن كونه محدثاً وإن يصفه بحقيقة الشئية لأنك إذا نفيت عنه كل ما هو ليس أنه من المفهوم والمعلوم بحيث لا تثبت
 فيه شيئاً من أنواع الاستفاد من الغير كان كذلك ولا يعرف به الله إذ لو بقي فيه شئ من أنواع الاستفادة والحاجة إلى الغير لم يعرف به الله لأنه
 تعالى إنما يعرف به الله لا سيما بالحد من الخلق إلا إليه ما يفسدوا المعبودات وتعالى أنه وحده وصفه بنفسه فأنهم وإنما نحن على المصداق والحق
 أن طبقه نفسه على الكشف المختلف لأن من كل ما أكل الاختلاف وكبدع الذين غيروا فطر الله وخلقهم فالفهم طبيعة التغيير في فاعلهم

يجب انهم يحسنون الدليل على انهم لا يكتفون عرضاً ثانياً على اعطاس النظر بل على ما يريدون قول عبد الكريم الجليلي
 اجله اصل التصديق انهم في كتابه الحديث بالذات الكامل ان شرط التصديق ان يكون على ما يوافق مذهب الشيعة والجماعة على هذا الواقع
 النظر والكشف في ما يخالف مذهب الشيعة والجماعة تكلفوا صفة في وجهه حتى يثبتوا مذهبهم وما هذا حاله لا يكون كشفاً بل تكلفاً
 فاستقم في هذا المقام الذي في الاقدام صحيح ولكنه ما استقام فيه كما امرنا الله به في هذا قال في نذر من احوال صفاته تكلفه
 في المشعر الاول ان صفاته تكلفه في ذاته لا كما قاله الاشاعرة اصحابه الحسني الاشعري من ان صفاته هذه الوجود ليدلهم بقدر القدر
 تكلفه في ذلك علواً كبيراً ولا كما تقول المعتزلة وتبعهم الاخر من مله الجحد والتدقيق من نفي ما هو ما نهارا سائر اشياء اثارها رجل
 الذمة ثابتة في اصل الوجود عند بعض كنهات حواشي التجريد **اقول** ان العقلاء من الحكماء والتكليف في صفاته متعلق بالله سبحانه
 بعد تعلقهم على ان تلكا موضوع صفاته في الجملة فمنهم من قال انها مغايرة لثابتها باعتبار ما هي ثابتة باعتبار ما هي متعلقة بالثابت فانه زيد باعتبارها
 ان زيداً هو قائم اذ ليس له قائم شيئاً غير زيد وهو غير زيد باعتبار ان لو كان هو زيد لما فارق القسام وهو خلاف الوجود وهو لا يقض
 الاشاعرة اصحابه على ان اسمهم ايرى بشير الاشعري ومنهم من قال بمغايرتها لذاته تكلفاً في حقيقة غير وقاد بقدره غير وسامع
 غير وهكذا وهو لا من تبع الاشعري ومنهم من قال بمغايرتها لذاته تكلفاً في حقيقة غير وقاد بقدره غير وسامع
 تارة وقال الماتزلن هذه الآية قالوا وما الرحمن كل وقت تارة ما بالبحر الواحد تارة ما بالبحر الله ثم امرت بالبحر للرحمن عندنا صفات
 مغايرة في المهور والوجود الا انها على نحو غير مغايرة الاجسام ولهذا قال الحنابلة يعبدون صنائهم ائمة يعبدون على ما يريدون انهم يقولون
 الصفا وانما يشيرون الذات البحتة ذات تحت بل صفاته لا توجد فلولهم على الوجهين بل للزم تعدد الصفات الثابتة بطلانها وقال المعتزلة
 اصحابه اصل بر عطاء باثبات احوال وهي الغالية والقادرية والتمتعين وكبيرة وهكذا من احوال صفاته وقالوا ان لم يستلهاه وليست
 غير وليس موجودة وليست معدومة وليست قديمة وليست خالدة وهذا القول كالار في البطلان لا تغير معقول صفاته ثبوتاً بل يقولوا
 وقوله وتبعه الاخر من مله الجحد والتدقيق ومنهم من قال بالجلال الذي لا يربطهم صفاته اصلها ان ثباتها يوجب تعدد الصفات
 ان فرضنا ما قديمه ويوجب الاحتياج الى الحواشي ان فرضنا ما خالده فينفون مفهوماتها لخصوا من مذهب الاشكالين فيثبتون اثارها لان
 الذات لا تقع منها الا اثار لا بصفتها ولما كانت الاثار لا تقوم بدون المؤثر جعلوا الذات ناشئة من الصفات في اظهار اثارها وهذا
 بطلان الاثار ان كانت الصفات لا تعطى ان الصفات موجودة وان لم يكن موجودة لم توجد لها اثاراً لان وجودها لا يرفع وجود المؤثر ولا
 لتصور هذه الصفات على فرض وجود الصفات فبعدان وجد عنها اثارها عند الصفات قامت الذات مقامها وبوط البطلان وايضاً
 كانت الذات ثابتة من تلك المعدومات ان تكون الذات غير مؤثرة من وجودها بل بالثبات عن غيرها ولا يقال ان تلك ليست غير الذات
 لا نقول انها للعلم تفرض من غير الذات لما فرض عدمها مع وجود الذات في غير الذات ومثل ذلك كله في البطلان قول سيد صدر بنحو
 الوجود من الواجب بطلان الذات البحتة قائمة مقام الوجود على جهة الثبات كما ذكر في حواشي التجريد من ان الذات ثابتة من الوجود
 وكل هذه الاحتياالات خارجة عن هذا الاستقامة وقد ما يؤيد ما ذكرنا وايضاً قال بل على نحو علم الراشدين من ان وجوده
 تكلفاً في مواعين ذاته وبوصيه مصلقات صفاته الكمالية ومظهر صفاته الجلالية والجلالية في كثرها وتعدد ما موجود بوجوده
 واحد من غير لزوم كثره وانفعال وتبول وصفه ان وجوده يمكن عندنا وجود بالذات المحيية موجودة بعين هذا الوجوب بالعرض لكونه مصلقات
 لها فكذلك الحكم في موجودية صفاته تكلفاً لوجود ذاته المقدس لان الواجب في حقيقته **اقول** يوسف كلام المقدم من نظر البديهة صحيح ولكنه
 كالأقوال الاولى في البطلان وان اختلفت جهة البطلان وساقفك على وجه البطلان انما اعلم ان وجوده عين ذاته لان قوله
 بعينه مصلقات صفاته لا يصح لانه ان فرض بين الوجود وبين الصفات نوع مغايرة ولو بالفرض والاعتبار لم يكن الوجود مصلقات لما ان
 الوجود البحت لا يقبل التباير ولو بالفرض والتقدير لا الفرض والتقدير ولا اعتباراً من احوال الامكان لا يصح شئ منها في حق الواجب

بوجه قائل ان لا يفرض شيء أصلاً بكل اعتبارنا المنع من الصدق لأن هذا النمط اعني الصدق المذكور اتنا علم مشبهة الله خلقه تعالى
بين بعض خلقه لا يجري عليه ما سواه ولا يفرق بينا المصم وامثاله فقبلها من غيرهم فكون كما قال الشاعر قد يطرب بالفرق
اسماعنا ونجلى انهم الحانه لان الصفا الكائنة في الحقيقة ليس شيء غير الله وكنت لا يصدق على نفسه الا بما ظاهراً وبذلك لا يقع
الا في الحواشي اما الواجب فليس غير ولا معد ولا يصدق عليه الفرق بين الصفة والصفة قبل ان الصفة لا تلزم وكنت يلزم وهذا في غير
القديم تعالى والفرق بين الجلال والجلال ان الجلال نور الذات وقيل نور الجلال والجلال محال والجلال محال وقيل جلال الذات وعلى كل حال فالجلال من
صفة العظمة والجلال من صفة العزة والاختلاف في الأول فقبل جلال الجلال وقيل جلال الجلال والجلال محال وقيل جلال الجلال وقيل جلال الجلال
والجلال محال ونور الجلال في كل ذلك في الامكان بصفة الامكان الرجوع وبعض الامكان الجلال وقوله في كثرها وعددها ليس بجميع انما
انما تكون كثيرة وسعدته في الامكان اعني الصفة الفعلية باعتبارها بالامور كصفة المتغيرة وسبح لا يتصور ان يكون مصداقاً لها
واما في الاول فليس الامور قبل لا تدرى في الاول بل المتغيرة ولا كثر بوجه من الوجوه وقوله من غير لزوم كثر لا معنى له الا اذا قيل لا كثر
ينفها قوله من غير لزوم كثر كما لو قلنا هذا الشيء مركب من اجزاء من غير لزوم تركيباً فالتعبا بصفات التركيب لا ينفيه قوله من غير لزوم كثر
وقوله نكاح ان وجود الممكن ان يريدي بان وجود الممكن بوجه نفسه لا يوجد غير وقد تدنا من امر متعدي بين وجود ممكن لا شيء والمادة
لا غير في كل شيء بحسب القريب الشبه الذي له توجهاً بمادة غير نفسها كصفة في التمكن لك وهي بوجه نفس المادة من حيث نفسها والله
تأويل قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وصحة لا تصدق على الوجود بوجه فالان الوجود كما قد منا بطلان على المادة كصفة
على الصور او على الفعل كصفة على الانفعال ولا تصدق الصورة على المادة ولا الانفعال ويطبق على معنى اخر وسوان الشيء بلحاظ انه نور
الله والثر فعل الله وجود بلحاظ انه هو هيته ولا يصدق الشيء مركباً انه هو عليه من حيث انه نور الله وضع الله لانه هو متعدي بنفسه
جهة انيته وتخصه وكونه نور الله وضع الله والثر فعل الله عدم انيته ومحو تخاصه فلا تصدق لانه على عدم لانه هذا بالنسبة
الى نفس الوجود والهيته واقابا بالنسبة الى اجزائها فان وجوده يبدى مثلاً احده الله بفعله وهو احد اوله والذات بمعنى انه خير مقصود بنفسه
لانه منشا الطاعات هيته احده الله عز وجل بفعله وهو فعل من الفعل لكن احده الوجود مترتب عليه وهو غير مثل شرا الفروع
اوله والذات شرا الجبل للفرس ثانياً وبالعرض لا تدرى وان كان مترتباً عليه ان الهيته شرا محسن يقصد لنفسها ولكن الوجود لا يمكن ان يكون
بنفسه دون ضلته لانه ممكن لكل ممكن ووج تركيبة بمعنى ما تقدم من عدم صحة تجارده الا باعتبار جهة من جهة وهو كوجود جهة ونفس
وهو كهيئة ونسبة اخرى لا بد لكل مخلوق من حيث خلقه فخلق جهة خلقه من وجود جهة خلقه من حيث وجود جهة خلقه من حيث وجود جهة خلقه
شيئاً فاما ان تدرى غير الذي اراد من الدلالة عليه قال تعالى من كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون فلما كان الوجود هو المقصود لكن مقصود
على الهيته اوجدها الله ليقوم بها الوجود لا تمانا منشا المعاصي التي يكون التمكين منها شرطاً لتحقيق الطاعات في اوله يتكلم المكلف من المعاصي
لا يكون على الطاعات لا تكون الطاعة طاعة حتى يكون المكلف على الهادى ويقتدر على صحتها فاذا تراء المصيبة مع عقده عليها وفعل الله
باختياره حتى الطاعة كانت الهيته وما يرتب عليها احدها الله ثانياً وبالعرض هذا المعنى لانهما احدها بايجاد واحد كيف هما صلات الهيته
الوجود من حيث الوجود ما يصدق عند الوجود من الهيته لا تصدق عند الهيته والا لكان الوجود كالتنا في نور الشمس والظل الحار ونفسه
خلف الجدران لو كانت الظل موجوداً بنفسه او جدير بنور لكان نوراً وتعاد الى الشمس فقلنا ان الوجود وجد بنفسه الهيته وحده بالوجود
وهو يوم ونحو المصم واتباعه لم يدر بهما ارادوا انما يريدان الوجود لم يكن موجوداً من وجود قبل بل هو موجود مخبر لا من شيء واما الهيته
هي موجودة من غير الوجود من حيث نفسه لا من حيث خالقها قد لا يريدان الوجود في معاني المادة كما تقوم في حظه غير المادة والصور وهو
حقيقة الشيء ولا حقيقة للشيء غيرها كما بينا مسابهاً من اتفاق العقلاء على ان قولك الانسان حيوان باطوقاً في الصور ان الوجود
الذي تقوموه وانه حقيقة الانسان فان الشيء لا يحتاج في تكوينه الا على اربع علل علل ان يقوم بهما تقوم وكذا وبالمادة والصور وعلل يقو

بها تتم صدور رضى العلة الفاعلية وهي لا تكون من انفعولها لا تتركب المكتوبة من كبريد الكاتب فلا تكون من المكتوبة وعلته تكون بائنه
 للفاعلية رضى الذاتية رضى خارجة عن حقيقة المفعول تقاها تتركب منها ولا تكون من كبريد الكاتب لا تتركب المكتوبة من كبريد الكاتب فلا تكون من المكتوبة وعلته تكون بائنه
 ولو اردنا ما ارادوا من الوجوه لوجب علينا ان نقول ان المهيمة موجودة بنفسها كالوجود ولكن لما اردنا خلقه من نفسه قلنا انها متوجبة بالوجود
 لانه المادة والمهيمة في نفس المادة وقبولها فانهم وقوله فذلك الحكم في موجبة صفاتها على منقبة على ما سمعت فلا يكون صحيحا في الحقيقة
 وان كان يوم القيمة في بار الراسي عندهم لم يقل بقوله اهل البيت عليهم السلام من عرفه متخا كلهم ثم لا يريد بان تهيمة الممكن يصعد على مجموع
 ان الوجود موجود بالذات ولما هيته موجبة بهذا الوجود كذلك مفهومها صفاتها تصدق على ذاتها فجميع ان تلك المفاهيم موجودة بوجوه
 الذات وهذا القول في الحقيقة مثل الاقوال الماضية البطلان لا ندرنا فرض مفاهيم غير الذات فاصدق عليها ولو كانت الغاية بالاعتناء
 وان لم تقار اصلها المنع كصدق لا ندرنا ولا يتحقق مع الاتحاد كحضر بنينا حقيقة ذلك ان المفهوم اما ان يكون محصلا من الذات المحيطة ومن
 الاسم الدال عليها ومن المفاهيم فان كان من الذات لم يحصل منها غيرها والا لما كانت بسيطة ومجردة على تحمل نفسها وان كان
 الاسم الدال عليها فان كان التحصيل على نحو ما يقضي في اصل الوضع او العقل لم يحصل من غير الذات على تحمل نفسها وان كان على غير نحو
 ما يقضي من الدلالة الوضعية والعقلية فهو واجبة لا يحمل على الذات وكذا ما يحصل الفاسم من نفسه على ان لا يتم ان القضا مفاهيم
 الاول فليست بغير الذات وانما نعرف من المفاهيم التي تنسب اليها صفاتها فاما ذلك فينا دون المشية وكلها في المشية فهو حادث في
 حينه من صفاتها فتعد تلك الصفات واختلاف تبعد متعلقاتها المختلفة فالمتعلق بالمعلوم علم والمتعلق بالسموع سمع والمتعلق بالبصر
 ومتعلق بالمقدرة قدرة وهكذا اسائر صفاتها الفعلية وليس راء الفعل متعلقا ولا متعلقا واسماء ولا شيء من الاشياء الا الذات المحيطة
 البسيطة التي لا كثرة فيها ولا تعدد ولا اختلاف ولا تغاير في الواقع ولا في الخارج ولا في الازلها ولا في الفرض ولا في الاعيان ولا في كل
 كيف لا امر ولا شيء من الاشياء فتصانق وتضيقا وتناسب وجهه وغير ذلك لان كل ما سوا الذات المحيطة بمشيتها او عين غيب شيئا او نفس
 الامر والخارج او كذا فهو محدث بفعل الله وفعل الله محدث بنفسه متعلقا بصفاتها ومفاهيمها محدثا بفعلها قلنا وقبل الفصل ليس
 الذات المحيطة فما الذي يصدر على الذات المحيطة سوما بعد الفعل وهو حادث في الفعل ام ما قبل الفعل وليس ما قبل الفعل الا الذات المحيطة ولا يصدر
 الشيء على نفسه مع عدم المغايرة لا خارجا ولا زهنا ولا في نفس الامر لا بالفرض ولا بالاحتمال فقد ظهر لك ان كلاما ليس يصح بل الصحيح ان المراد من
 من غير الصفات ما يبين على المجازة مما لا يتحقق عنها مما نقول انه لها احد المعنى واما وصف نفسه بهذه الصفات فغيرها للعبا
 بما يفرق منه كما قال الرضا عليه السلام واسماء تفهم وصفها بغيره وليس مما تذكره الخلق من معنى الازل في شيء والتعريف انما هو بالظاهر
 افضل للمفيدة هذه المفاهيم المتكثرة المختلفة وليس لها مبادئ ذاتها واما ما يباح في فعله وذلك انه وصفنا بعلم لا ندرنا المعلوم لتسعى
 لا ندرنا المسموع والبصر لا ندرنا كالبصر وهكذا والازل لا ندرنا معنى فعلها واما ذاتها فاما في كل مطلق خارج من حد الادراك والتقدير والوصف
 فنصدرها آثار تلك الصفات الفعلية لا يدل على وجود مبادئها ومفاهيمها في الذات كما ان صدور الكتابة لا يدل على كون مبادئها من الذات واما
 نتمنى الى حركة الكاتب لا الى ذات الكاتب بل الى ذات شئ مما للكتابة الا العلم والقدرة المطلقان والعلم والقدرة الخاصان بالكتابة وجبه
 وجوه مطلقة العامة وموعدة عارضة تتعلق بالحادث عند الكتابة في كل محدثا ويرتفع بارفعها فلا تصدق الكتابة ولا الصفات التي
 تنشأ عنها الكتابة ولا حركة اليد على الذات المحيطة بوجوه الوجوه وبالجملة مفاهيم الصفات تصدق على الوجوه ليست عندهم بالسوان
 الدليل والاية وعند اهل البيت عليهم السلام فيتم بالوجه بالمقامات والامارات لا تقطع لها في كل مكان يعرف بها من غير وجهه
 كما قال الحجة عليه السلام في وعاشه رجب قال واركانا التوحيد وايمانك ومقامات الله لا تقطع لها في كل مكان يعرف بها من غير ذلك لافق
 بينك وبينها الا انهم عبادك وخلقك فنفقها ورفقها بآيدك بدوها منك وعودها اليك انما نفق هذه الرتبة تصدق المفاهيم المذكورة
 على الذات التي هي الوجه كصدق المهيمة على الوجوه على علمهم والا نفق الحقيقة انما تصدق عليه من حيث انه هو الذات التي هي المهيمة من وجود

ومحمية صدق الجور على الكل لأنها اركان الملك الذات اوكس في التلج على الماء على حال جوده لأن الوجود كمالا قبل جوده والجهة كالقبح فلا يثبت
 على الماء الاحال جوده لا قبله وهذا كله في مقام المقامات والعلا ما في الله في الوجود الذي اشار اليه سبحانه بقوله فابنا قولوا فثم وجه الله لأن
 المفاهيم المذكورة قد تلخصت باعتبارها وقد يكون لها ذكر محجة مستحقة التفهيم والتفسير في ذلك رتبة توحيد الجملة وهذا التوحيد وان كان محزيا
 بمعنى انه يخرج للكلف عن جلال الشرائع الا انه ليس بتوحيد كما على عدم نفى الصفا فلا مثلا كما اشار اليه امير المؤمنين عليه السلام في وصا عليه السلام
 الدنيا من معرفة ونظام معرفة توحيد وهذا ان الحرفان شيان توحيد الجملة الذي لا يعتبر في نفى الصفا وانما التوحيد الحقيقي الحاصل الذي
 يعتبر في نفى الصفا اصلا بان يعرف ان صفاته ليس وصف غير ذاته بكل اعتبارا ومحاذ لا في الوجود ولا في الوجودان انما هو موجود لا يقع عليه
 هو هو لان الهاء ولو اختلفت جملته صفة مستلزمة لا على لا صفة تكشفه ولا يحتاج الخلق في تكوينهم وتكوينهم واستمرارهم الى معرفة ذاته
 البحث لعدم انتباههم اليها محال والاما وجهه من الخلق ففي رتبة هذا التوحيد الحاصل فلا عليها وكما في توحيد نفى الصفا اعتبارا
 كل صفة منها غير الموضوع ومنها الصفة والموضوع بالاقتران وشبهها الاقتران بالكل المنع من الاصل المنع من الجوهري في توحيد هذه الرتبة
 لا يجوز اعتبار جهة وجهه حيثما وصف ومصلقات او صفة وموضوعا لفظا لا معنى ولا خارجا ولا ذهنا ولا فرما ولا اعتبارا
 بوجهها وهذا كمال التوحيد المكاره الذي يتساوى الخلاق في قوة وضعفها فالله سبحانه مشرق عن ذلك كله سبحانه وتعالى عما يصفون
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين فغنى كون صفاته غير ذاتية في رتبة الوجود لا في رتبة الوجود ان تعبر في لفظ العلم
 وتعمد والبصر والحياة من باب الالفاظ المترادفة لانها مفاهيم غير ما فاده اللفظ كثيرة متعدي تصديق عليه كانه في الحقيقة المقصود وانما
 استفيد الكثرة والتعدد باعتبار تعدد المتعلقان والامار المختلفة باختلاف القوابل فانهم والافاسك والاهلك نفسك وقول الصفة
 بتعاليمه الا ان الواجب له محية له غلط لأنه شيء محققه الشئيه في المحية في الوجودية في العلم ما هو الا ما هو في هذا المحية الا ان وجوده
 تعالى ليس على منظر وجود الحادث لأن وجود الحادث لا يجد نفسه لا يجد غيره لنفسه وانما يجد نور الغير وهو حقيقة الشئ محية فعل به
 والمحية حقيقة وجهه نفسه والواجب ليس بنفاد من غيره بل وجوده هو ذاته فلما كان وجوده هو عين المحية لا في
 بالمحية الالهية هو فاهية وجوده بل اعتبارا بتعاريفه امتناع لتعاريفه الا في اللفظ في مقام التعريف كما لو قلنا وجوده نفس محية
 فثنا في بلفظين معناه واحد انما فرق بينهما في الحادث لأن وجوده مستفاد من الغير ومحية من نفسه فاختلفا متع الا في الحقيقة في الوجود
 تعالى وجوده ليس بنفاد من الغير بل هو هو وهذا هو المحية فاختلفا واحتيا وامتنع لتعدد الامتناع الاختلاف في الذات والذات الصفة ولا
 في الجهة ولا في حيث لا في شئ ما فالواجب في محية وجوده وجود محية لا انه لا محية له اذ كل من لا محية له لا شئيه فانهم قال
 المشركين في كيفية علمه بكشفه على عدة مشرقية هي ان العلم حقيقة كما ان الوجود حقيقة كما ان حقيقة الوجود واحدة مع وحدتها متعلق
 بكشفه ويحجب يكون وجوده بطر العلم عن كشفه وهو وجود كل شئ وتامة تام كل شئ وتامة شئ اوله في نفسه لأن الشئ يكون مع نفسه
 بالامكان ومع تامة موجبا لوجوده كوجوبه كد من الامكان اقول قوله في كيفية علمه بكشفه في احد محلهين اما البطلان او سوء
 الادب فالاول ان اراد ان يثبت الكيفية للعلم فان الكيفية لا تجري على علمه كما ان يراد به العلم الحادث الذي هو الواح الكلية والحجبة من
 الافئدة والملائكة والحيوانات السبب في انوار الذات والصفات والثبات ان اراد بها التفسير في التفهيم فانه وان جاز الا انه سواد
 ان يعبر عما لا كيفية له بالكيفية مع طرفة ذلك فلا شئ على اكثر الناس حتى انهم يستعملون لك غا طين عن محله الكثرة ما يصحون
 فيعتبر القوم بامثال ذلك من غير قبح ولو اشعر لما انطقوا بجملة فانه ربما يدل على ذلك في قوله تعالى ولما قالوا فان القوم بالكيفية
 فعلم الله عز وجل انه قال باننا في العالم بكشفه ثم علم ان العلم المجو عن كيفية كما يقول ان العلم
 الله عز وجل انه في كنهنا الذي هو لا يزداد حيثما بكثرة كسيرة في الاعداد من الحي والنبات ولا سبيل الى ذلك لا ملك مقرب ولا
 نبي مرسل فيجب سبيل الطريق الى ذلك مطاوعا وان كان يراد به العلم الحادث فيمكن البحث عنه والكلام فيه ولكن المقصود لا يريد بل بما يقول

واحد من المطلق

بثبوت الأعل طرفة الشيخ ومع هذا لا يريد ما يريد ويريد بالقاعدة المشقة ضابطه طرفة كما قرى من أن بسيط الحقيقة كل الأشياء واق
 معطى الشيء ليس فاما له فانه بل يورد انه يجوز ان يكون من غير ان يكون له العقل وما فوقه كل الأشياء كما ذكره في أول هذا الكتاب بناءً على أن العقل بسيط
 الحقيقة ولا يكون بسيطاً إلا إذا كان غير مخلوق ولا تكل يمكن دمج في كثير من اتحاد العقول بالعقول والعلوم بالعلوم بالاعمال والاعمال بالاعمال
 المعقول بالاعمال وهكذا وان كان هذا الضابط مشقة أي صلتك من إشراقها بالثبوت في انكشف هذه الحقائق التي سمعنا بعضها فكل
 الله العافية عافية الدنيا والآخرة وموافقات تلك الضابط المشقة بأن العلم حقيقة كما أن الوجود حقيقة ويريد بالحقيقة هنا في الموضوعات التي
 ولما حكم كثير على الوجود حتى ثبت عندنا أن ما قرره ارتفع عند الأشكال على كل حال أخذ بطرف العلم في نفسه مما يفرج عليه من الحكم قالوا كما
 أن الوجود حقيقة واحدة وهذا يصح في الوجود الحق كما لا في مطلق الوجود كما يريد من يحصل تلك الحقيقة الواحدة شاملة لوجود الظاهرات
 كلها فأن هذا بطر هذا قال ومع وحدتها متعلق بكيفية وهذا باطل أيضاً لأن كثرة الواحد البسيط إنما يتعلق بالأشياء المتعددة بمجرات
 لها متحدة وتلك الأشياء المتعددة أن كانت منوعة لتلك الحقيقة البسيط كانت متعلقة بها بتلك الأشياء المتعددة وتلك مجراتها غير المتعددة
 البسيط لأن تلك مختلفة باختلاف المتعلقات والآن بسيط لا اختلاف فيها ولو فرض أن اجتماع تلك الذات كانت ذات مختلفة
 متحدة وهذا لا يمكن أن يكون وجوداً بطر لعدم غير كشيء يعني تلك الحقيقة التي واحدة وتعلق بكيفية يجب أن تكون وجوداً كانه شبيه
 له حقيقة السيد صدر على نحو نقص من حيث أن الله تصدق به الوجود يجب أن يكون وجوداً ولو فرض أن الذات ثابتة من باب الوجود الحق ولكن
 ثابتة من باب الحقيقة والوجودات غلو واحدة حدثت في ذات الوجود ثم نقول هذا هو كماله وإذا سلمنا أنه وجود فكل بطر لعدم بنفسه بوجوه
 من ذاته بل يحدث في أم بوجوه من ذاته متصل بذاته أم منفصل أم بوجوه من ذاته غير متصل ولا منفصل وليس ينبغي أن يكون الذات ضل من جهة
 اتصالها فلا يكون قد بطلناه مراراً متحدة في هذا الشرح وفي غيره وعند المصمح لا نقول بل بالشيخ وبالأشياء المتكثرة والوجودات المتكثرة
 كما تقدم ولأنه صحيح عند أهل البيت عليه السلام لأن المطر وبه عدم وجوداً حدثت لها بفعل لا من شيء وبالحق لأن الحق ما حققوه والحق
 نص على بطلانه بل بما سلكه على تأليف هذا الكتاب الثالث يريد من أن كل حدث من تلك جهة من ذاته تطر عنه عدمه بأن
 تكون وجوداً له وقد تقدم بطلانه لا استلزامه المتكثرة والكثرة والربع بطل استلزامه التبعيض والخامس بطل ما تقدم ويصح عند المصمح كما
 تقدم من القول بالوجود المطلق واعلم أيضاً أن الوجود إذا فرض أنه بطر لعدم بنوعه عن الشيء الذي يشق عليه نوره فكيف هذا النوع يحرق
 لعدم الأمكانة ولا يحرق غير من جميع الأشياء وقد قلنا أن الله سبعين ألف حجاب من نور وظلمة وكشف حجابها لها الحق سبحانه وحدها
 انتهى إليه بصره مخلوق وسد الحديث الشريف يعني أن كل شيء وقع عليه نور وجهه حرق لا أنه إنما يحرق لعدم بل يحرق كشيء من عدم وحده
 لأن السوى يمنع تحقيق الحق تعالى وإنما يتحقق مع احتجابه به عند في مستطاف من الشرع عن الإنسان على شكل وقد سئل عن الكبريت في النار
 قوم من حيث استأمر الخلق الأول جعلهم الله خلقاً هاشم لو قسم نور واحد منهم على أهل الأرض لكفاهم ولما سئل موسى عليه السلام ما سئل المرء من
 الكبريتين فجلى بجمله فكان في ذلك أن ذلك الرجل لما جلى للجبل بان ظهر له من نور أشرف عليه فخرق الجبل وتقطع تلك قطعاً انتهت في
 الهواء وهو النور الذي يرى من الكوة وقطعة من أخضر البحر فانتبه فيه كالحبارة وقطعة خضراء في الأرض فهي تهوى حتى يام الساعة ونورها
 الرجل حتى يسبح من جوف من نور الشرع والشرع فعل الله فكان كيف يشق عليه على الشيء شيء من ذلك ويتعالى اسم أو يسم فضلاً عن كونه
 يتحقق بذلك إلا أن يجعل شيئاً يتبينه إنما هي نفس تلك الحصة الواجبة وإما أن تلك الحصة من الواجبات وقص على الشيء طرفه عن عدم
 ومحققاً في تلك الحصة ولا يكون ذلك إلا بين الحوادث بعضها مع بعض فاما بين الوجود والحشد فلا إلا إذا جعل ذلك الشيء من غير أن يكون
 في العلم الذي هو ذاته كما يقوله هو لا غائبا عنهم في محموله وإنما كساها حلة الوجود فلم يكن شيئاً بينهما إلا أن الكبريت مومل عندهم فأنهم
 يقولون لا يلزم من ذلك كبريت في ذاته كثر في وحدة وقد سئلوا هذا بالبحر وهو واحد ويشمل على مواج كبير كلها موجودة بوجوه البحر والفتوة
 والحرف والماء والكتابة وبالماء والثلج والثوب المتلون بالأصباغ وأمثال ذلك وما عجز هذه الأنظار الكليته فهم كلامه عن غير

4

19

ليس من شأن الله عز وجل وبين الأشياء تعلق بوجوه وإنما التعلق بين فعله وبينها على نحو ما قد رتبنا قوله عند من صح اعتقاد وصفه
مستدركا لفظه من مظاهرنا أكثرها أكثر هذه المطالبات لنفسه ان يتذكر قوله مخصوصا بانه يخص كل شئ يريد لما كان علمه واجبا
لوجوده يعني انه ضايق عليه كما تقدم في بحث عبثية الصفات وكان وجوده حقيقة واحدة تتعلق بذاتها بكل شئ بحيث يكون حضوره
اي وجوده محصورا كل شئ اى وجود كل شئ لأن وجوده ذاته تمام كل شئ كما تقدم كان علمه حقيقة واحدة تتعلق بذاتها بكل شئ بحيث يكون حضوره
ذاته اى علمها محصورا كل شئ اى العلم بكل شئ ويلزم من هذا ان علمه تعالى بذاته فيلزم من التعلق العلم اتحادا للمعلوم ولعنا هذا اللازم ان يتصل
م بينه وبين هذا من غير استنكار ولا استنساخ الا ان ذلك على جهة الاجال وكلامه بعد هذا ظاهر في ذلك حيث قال فما عند الله من شئ
المستعمل في هذه الاشياء من غير الاشباح والاطلال فنقول عليه ولا اذا ثبت في ذاته الحقائق المتأصلة لأن العلم بها
عين العلم بذاته فالذي جعل بمنزلة الاشباح والاطلال هو به معلومة له ام لا فان كان معلومة له كلها عنده لاحاطتها بالمناصلة
خاصة فيتوجه عليه ان كل ما دخل في علمه بذاته متجه به سواء كان مثبتا ام منفيًا فمتما يفيض عليه ليله على قوله بسيط الحقيقة كل
الاشياء في ذلك وان كان غير معلومة له بطل قوله فكان علم الله موجودا بذاته لا يشوبه شبهة شئ من الاشياء فانه حقيقي في نفسه
فصل في شئ بل اكثر لان افرغ اكثر من الاصول وثانيها هل يتعاضد علم الله بوزن ذاته ان علم الله بوزن ذاته حقائق متأصلة متحدة لا
فان علم الله في ذاته وعلمه حقائق غير فقد علم انه مركب لان تلك الحقائق هل هي ذاتان وليس غيرهما شئ ام هناك ذات فيها تلك الحقائق فلو لم
يكن شئ الا تلك الحقائق تناقض قوله سائر كتبه بان ذاته تعالى غير مجبولة بالذات وان تلك الحقائق غير مجبولة بالتبع وما بالذات غير مانع
فيلزم التركيب على فرض ان شئ غير تلك الحقائق وان كان هناك ذات غير تلك الحقائق لزم التركيب كونه حقا لغيره من الحقائق المتأصلة
ومن الاشباح والاطلال والعراض من الاموات الثابتة ومن الاموات المتحدة المنقضية ولا يجوز ان يكون ليس عنده الا الثابتة المتأصلة وما
سواها ليس عنده فيكون غائبا عنه فلا يكون العلم بضر حقيقة العلم وما اعجب ما يقولون من ان علمه تعالى محيط بكل شئ لا يفر عنه شئ محض
ذلك كله في الاصول ويخرجون هياتها وخرائياتها واشباحها وقاصيلاتها وظواهرها وحدودها ومقاييرها وما اشبه ذلك عن الله
العلم المطلق فنحن نعلم ما لا يعلم تعاضد تلك علوا كبيرا والحاصل انما ذكر هذه الامور بدليل الحكمة ولو عظمة الحسنة لا بدليل الجارية بالله
من احسن اليه على هذا ما تقولون ان الله كان عند اكثر الناس حقائق العلم واسره لم ينكرها من الناس احد الا محمد واهل بيته صلى الله عليه
وعليهم واله ما كان ينبغي ان يصح واتباعه بقوة ولا شئ يكره وانما احل في على كتبنا اجابدين محمد واله صلى الله عليهم وان انتم في فضل الجواب
وانا برى مما تجرمون قال المشعر الثالث في الاشارة الى صفاته الكائنة القاعا المذكورة في عموم تعلق علمه تعالى بالاشياء مطروقة
في سائر صفاته فقد رتب مع وحدتها ما يليك تكون قدرة على كل شئ لأن قدرته حقيقة القدرة فلو لم تكن متعلقة بجميع الاشياء لكانت
على الجارية في شئ اخر فلم تكن قدرته بضر حقيقة القدرة اقول هذا كالتأني في الكلام عليه كالكلام على السابق الا انه يرد
عليه شئ سبق متاجا به في التفسير عليه هو ما يقولون بان العلم اعم من القدرة فان كل ما يتعلق به العلم ذاته والامور المستحيلة على علمه التعلق
القدرة بذاته ولا بالحالات ونحن نرى ان الجوابنا تقدم فارجعه فانك لا تجد في كتابنا ما كتبنا الا غاياتنا عن الصواب قال وقد الكلا
في اوارته وحيا وسمه بصره وسائر صفاته الكائنة بجميع الاشياء من ان يقدرة وادارة وحجانه وغير ذلك وهو متبع عليه
مثلا مع وحدته علم بكل شئ وكذا قدرته مع وحدتها متعلقة بكل شئ فذلك لظن ان وحدته تعالى وحدة صفاته الذاتية وحدة عددية
وانه تعالى واحد بالعدد وليس كذلك بل هذه ضرب اخر من اوحدة غير عددية ونوعية والصفات وغيرها لا يعرفها الا
الراسخون في العلم اقول يريد ان الكلام في سائر الصفات الثبوتية كالكلام في الوجود في العلم كما تقدم من عموم تعلقه وان ذلك
اعني تلك الحقيقة المتعلقة بها تعلقها بنفسه من غير ان حضور تلك الحقيقة هي عين حضورها تعلقها كما مضى في الوجود والعلم
وان خبيرها اورثا عليه فيما تقدم في هذا التعمود بيتا بطلان دعواه بدليل الحكمة ليس شئ من ليل الجارية بالله من احسن اليه

موقعه بخلافه

19

لا تقوم بنفسها فغير مسلمة فان كل شيء من الخلق فهو صفة فعله تعالى وجميع الجواهر قائمة بانفسها اذ كل معلول جوهر في فوقه قائم بنفسه
 صفة علته لا من الفعل كالمصدر المؤكد من الفعل في قولك ضربت بابا وانما ان الصفة لا تقوم بغير موصوفها فغير مسلمة فان كل صفة قائمة
 بموصوفها قيام صدور في قائمة بغير موصوفها فالاشقة صفة السراج ونور الشمس القمروني قائمة بالجدار والكلام صفة المتكلم وقائم
 بالهواء والارادة من هذا النوع وينفذ فانه تعالى اقامها بنفسها واقام الاشياء قيام صدور بها وقيا ما ركنها بنفسها هي مائة راما
 انه لو كانت حادثة كان محل الحوادث فهو حق ولكنه تعالى ايضا كما لا يجوز ان يكون محل الحوادث لا يجوز ان يكون محل اللقدما فان كل شيء في القدر
 لانها ذاتة لو كانت حادثة لكانت غير لكون مفعولها معلوما مدركا لانتميل الذات والذات لا تكون ميلا لنفسها والالزم لتغير
 القدر وان قلت انما غير مدركه قلنا لك فليس متبديا لمدركه ولم يمتد بنفسه فان قلت قد ستمت بنفسه يكون مريدا قلنا انما ستمت بنفسه يكون
 ماعلم انما قال تعالى انما امرنا ان ارد شيئا ان يقول له كن فيكون وادرتى امره عبر عن بكن بيا في انشاء الله بيا هذه الآية ورضع ما يتوهم فيها
 من الاشكال واما حيا تعالى ومعه بصرفه قلنا في العلم انما هي الذات بلا مغايرة فان اردت بالحياة ما نفهم فهو معنى محدث من معناه
 انما له لانك لا تدرك الا الحوادث وموجود في الحيوان انما هي الذات بالارادة وعلى قول المصنف تكون ذات الله سبحانه القديس حيوتها
 التي هي سبحانه عن جوق الفرس والكلب التي هي التحرك بالارادة ومع الله الله موافقة سبحانه عن سمع الحيوان الذي هو ذلك صوت وقع طبل
 الاذن وليصلح موزان الله القديس هو عين بصير الحيوان الذي هو ذلك صورة المرء المنطقية الجليدية تعالى الله عما يقطن الظالمون علوا
 كبيرا وكيف لا تنصب على من عرف الله هذه الدعا الباطلة لا سيما لانها لا الظن ان الوحدة التي يدعونها وحدة علة في حيث جعلوا
 وجوده تعالى عين وجود الاشياء وعلية بذاته عين علمها وكذا جياتها عين جياتها الخ فاقولوا اروحدة نوعيتها وجنتها وغيرها وكيف يكون
 الاستصحاب من جهة توحدها الوحدة ومع يصح كونها في تميزها فيقولون كالجوهر والمواج فان وحدة البحر تطوى كثرة المواج كالموجة
 والحرف في المداد والحرف في المكتوب والشجرة والاعضاء والورق وكلما والكلج والثوب والوان المختلفة عليه غير ذلك من تميزها في الوحدة
 بدعوى قول لا يعرفها الا الراسخون في العلم يكون معناه عند من عرف الله لا يعرف كلمة الكفر في دعوى الاسلام الا الراسخون في الجهل بالله اعني
 علم التصوف فاعلم هذا ان هذه الوحدة التي يدعيها في قوله ان وجوده تعالى عين وجود الاشياء وحضوره في العلم عين حضور الاشياء
 وحيوتها عين حيوته الاشياء وانما لا يعرفها الا الراسخون في العلم اظهر من نار على علم وانما يعبدونها بالاعتبار المختلفة فتارة يقولون انما
 شؤون ذاتة وتارة اطوار ذاتة واطوار ذاتة وصوره يلبس منها ماشا ويخلع ماشا والوانه واعراضه يقول شاعرهم كل ما في عوالم
 من جاد ونبات وروح معا صور خلقتها فانما زلتها الارض وحي جوار انا كالثوب تلونت يوما باحمر وتارة باصفر الخ
 ويقدم قوله وما التلث التمثال الا كلمة وانما لها الله موانع ولكن يذوب التلج برفع حكمه ويوضع حكم الماء والامزاج و
 امثال ذلك فكيف مثل هذا لا يعرف الا الراسخون في العلم وهو يقول ان وجوده عين وجود الاشياء فان اراد ان وجوده الاشياء يحصر
 من الذات تميز من الذات بمشخصات الحاصل لنفسها الذات فذلك كوحدة الشجرة ولباطنها فانها قد طوت كثرة الفصول وال
 عند لحاظ وحدة الشجرة وان اراد ان وجوده الاشياء ظهورا في تجلياتها والتجليات اشراقا فتنفصله من الذات قائمة بها قيام صدق
 وهذه ليس جواز الذات وجوها لانها اثار فعلية صدر بفعل الذات وليس في الذات كذا ذكرنا سابقا وقد قال الملا احمد بن براهيم النوري
 في حاشيته على هذا الكتاب في الاشارة الى بيان هذا المعنى الذي يشير اليه المصنف بل المراد ان الواحد كما كان مبدأ جميع مراتب الاعداد بمعنى ان ليس
 شيئا منها الا الواحد المكرر فلا يوجد مرتبة منها شيء سوا الواحد نعم انه قد تكرر فيها ومع هذا لا يمكن ان يقال ان شيئا منها سوا الواحد
 كل الباطنات اصل جميع الاشياء جميعها واحدة في هذا المعنى وموقوله تعالى مقوم لها بالمعنى المذكور انما مع انه لا يمكن ان يقال
 من حيث كذلك عينه تعالى لا موعينها لا يشير بعدم الفصل من هذه الحقيقة الى ما اشرنا اليه في قوله بمشخصات الحاصل لنفسها الذات
 ثم قال لا يملك كمالهما ما قصد فيه ههنا كما يظهر لك لان من يملك في عالم ان ينظر في عالم مقصود ان مقصود ان العشرة تكرر فيها

الواحدية بطريق اعتقاده اعتقاد المص من وجوه الحق غير وجود الاشياء لذاته لا يشي منها الا الواحد المكرر فلا يوجد منه
 منها شيء سوى الواحد وحقيقة النظرية ان العشرة ان فرض انها مؤلفة من تكرار الواحد كان يتكرر امثال الواحد ذات الواحد لا
 لا يتكرر فاذا ثبت ان مراد ذات الواحد مع الحقائق ما يراد من الواحد مع العشرة كان وجود الاشياء ظهورا الواجب في شئونه
 لا نفس وجود قوله ومع هذا الى قوله مع انه لا يمكن ان يبقوا من حيث هي كذلك عينية كما لا ينافي ما اراد من قوله وهو كما تقوم لها لانه
 اراد بل صرح كما في مثله بالواحد في العدد انها عبارة عن تكريره في مراتب ظهورها فان اراد هذا المعنى فمعنى كونه مقوما لها انه عينها
 ومع عينية كما ذكر ميتا الذين برعوا في شعره في كتابه لقصوص فلو كان له ان كان الله كانا فانا اعبد حقنا وانا الله مولينا
 وانا عبيده فاعلم ان ما قيل اننا فلا تعجيبا فاستفاد اعطاك برهانا فكن حقا وكن خلقا تكن بالله طنا الى فان اراد هذا المعنى
 فينبغي ان يقول انه باعتبار التكرير في المراتب فهو غير هاروي وغير وابعثا انها اما تكرر في عينية وهو عينها وظاهره
 انه اراد هذا المعنى بدليل قوله من حيث وان اراد به المغايرة الحقيقية وجبان يوارى التكرير بالظهور لا بالذات هذا وان كان ايضا
 باطلا من جهة انهم يريدون ظهور انهم بذات لا بافعالهم ومفاعيلهم ولوارى هذا كان حقا لكنهم ما يريدون الا اتباع الباطل وهذا قلنا
 انه لا يريد الا المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يريد على الظاهر ان كان ايضا باطلا وهذا قال ولا ينافي كلا منهما ما قصد في قوله
 ينافي كونه مقوما لها بمعنى انها ليست لا تكرر انما غير هاروي وغير ولا ينافي كونهما عبارة عن تكريرها وانما غير هاروي وغير هاروي
 انما ينافي لان الحقيقة مقوما لها ان كانت شيئا فهي منها وهي تكرر وان لم يكن شيئا فلا فرق فثبت بالتمسك بمذهب من لفظ هذا الحق
 وفيهم بهم قال المشعر الرابع في الاشارة الى كلامه كتابه كلامه كما قالته الاشاعرة من ان صفة نفسية هي مقائمة
 بذاته لا استحالة كونه محلا لغيره وليس ايضا عبارة عن خلق اصوات وحروف والالكان كل كلام كلام الله وايضا امره وقوله سابق على
 كل كائن كما قال انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون **اقول** اشار بقوله الى كلامه كتابه الى الفرق بينهما بقية العطف الله
 يقضي المغايرة واراد التفسير على خلاف الاصل في سبيل التمسك الفرق ثم قال الكلام في الحقيقة ليس كما قالته الاشاعرة ابو الحسن علي بن ابي عمير
 برهان لا شعري واصحابه بتعالجهم بن عبد الوهاب القطان فانهم ذهبوا الى ان كلام الله صفة لذاته نفسانية وهو عبارة عن
 قائمة بذاته واصوفا القائمة بذاته كما قال الشاعر ان الكلام لغو القوار وانما جل اللسان على القوار دليله قال المصنف في كلامهم
 لا استحالة كونه محلا لغيره وهذا التعليل قولنا بمعنى ان تلك المعاني والصور متماثل للخلق وصومر في تخيل في حقه تعالى ان يكون محلا
 لغيره ولكن هذا التعليل يرجع الى عليه غير ما مورده على الاشاعرة لان ثباته للحقائق المتصلة في ذاته التي يمتثلها بالاعيان القائمة
 يلزم من ان تكون محلا لغيره وانما هي هو وتحتها ايضا ان كونه هاروي ليس يخرج له عن كونه محلا لغيره وليس كما قالته المعتزلة وعناهم
 وليس ايضا عبارة عن خلق اصوات وحروف والالكان كل كلام كلام الله اي قوله الله اي قوله الله اي قوله الله اي قوله الله
 بوجهين الاول ان تراعى وقوته وان كان كل كلام كلام الله وهو غير كلام الله عند المعتزلة لان هذا جيب على انه مؤثر في الوجود لا الله ولا
 لا يسلونه وانما سلمه الاشاعرة والثاني قوله وايضا امره وقوله سابق على كل كائن كما قال انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون
 فاذا كان الامر وقوله سابقا لغيره ان سبقه امره وقوله كما موطر قوله كما فنقل الكلام الى هذا السابق فيكون سبقا بامر وقوله
 وهكذا فيدروا ويسلسل فان امتنع الكلام كما قالته الاشاعرة ولا كما قالته المعتزلة وجب ان يكون له معنى انه يحل عليه هذا مع كل
 المصنف وقد بينا لك بطلان الوجه الاول وهذا الوجه عن الثاني ابعد الصواب لان هذا الوجه اعني الثاني ان اراد به الاستدلال
 عليهم بنظام اللفظ فليس ثابته من حيث مع ما يشير به جميع كلامه ان جميع ما يورد من المواهب الاسرار التي لا يقف عليها الا
 الاقلون الراغبون في العلم وان اراد به الحقيقة فهو غلط فاحذر من ذلك لاوامر القول ولا يعتبر عنه بكونه موكفلا ولا يريد الكلام
 وليس هذا من المعتزلة لان المراد عندهم هو اللفظ اذا اطلق الكلام انما يراعى منه اللفظ لانه موكفلا في عند عامة المكلفين وقد

ان يكون

قلوا انما انما مخاطب الناس لا بما يعرفون في ولاية الشريعة يراد فيها امر والقول خصوص الفعل ولذا قال الله تعالى عليه السلام
 ولا توفون بعهدي انما اراد فكرا وكما قال واعلم انك اذا جئت على ظاهره لا يدركك الا ارادة غير الامر غير الفعل انما امر الشريعة قلنا ان
 ان نظام الشرط توقف الارادة عليه فانه اذا امر ولم يقل كن فاذا اراد قال كن وهذا في توقف وجوها على التزم على الفعل والميل اليه
 كنوت في القول في ممانته ومشرطة الوجود والمقارن في غير ومشرطة الوجوه حاد وكل حادث متوقف على قوته كونه فيلزم انما يكون
 الارادة عبثا عن الفعل المعبر عنه بكن او حادثه بدو الاول منه مذهب هل الحق عليهم كما مرت في الاشارة اليه الملك يلزم منه
 فانه عند فوارده لمحا غير ضله ولو كانت هي علم لما صح الشرط فلا يقال انما امر اذا علم شيئا ان يقول له كن فيكون لان العلم لا يكون
 مشروطا بخلاف الارادة وقوعها بعد اذ ال على استقبال وجودها فانهم في كلام المعتزلة والاشاعرة في معنى كلام الله تعالى
 اراد من الكلام غير ما اراد الفاعل وموطو اخر وموران كان في الجملة صحيح نفسا لكن لا يصح على اطلاقه ان نظام كلام الله تعالى
 الله محوينا قال في ربه عليه فاير عليهم لا تدر ان اراد بالكلام ما وضع هذا اللفظ باثره في اصل اللغة الحق التي هي كلام الله تعالى
 وكلام اوليائه عليهم فكل كلمة كلام الله في جميع اقسامه والحيوانات والنباتات والاعوان والعناصر والجواهر والاعراض والحركات
 والسكنان والحاصل جميع ما اطاب علم الله الامكان والكثرة في ما قلون وما لا قلون ومنه ما ذكر المعتزلة كلام الله واقره
 كلام الله وهذا معنى غير ما ذكر المعتزلة فهو يتكلم عليهم بما لا يريدون انهم يريدون ما خوطبوا به من لغة العرب ومعنا
 مبين وجه من اللغة الحق الاصلية والمصرد عليهم بمقتضى وجب اخر السبعين غير ما سم بصده واین هذا من هذا وان اراد
 ما وضع اللفظ باثره في لغة العرب لمعرفه فكلام معتزلة متجذرا في كلام الاشاعرة على مقتضى اللغة الحق فلا يثبت كلاما حقا
 وانما في كلامه باطلا ومنه قوله هذا انهم ذهبوا الى ان هناك شيئا في نفس الواجب تعالى مغاير لذاته وهذا باطل فلا يقال له كلام
 في الخلق وانما يقال له كلام في الباطل اني كتاب الفجار وان كلما يرد على الارواح من الامور الباطلة في ظل من ان شري وما تحت الشريعة ولو
 اعتقاد وقوم فعدوا له اتركيبا لواجب كونه معلولا لما قبله او ان له صاحبه وامثال ذلك من الامور الباطلة فانها
 مشبهة في الألواح الباطلة المعبر عنها بكتابين كتاب الفجار والشرقي ما تحت الشرقي بالجهل الكلي وامثال ذلك وان اذهب عن شخص شيء
 منها بنجوى الشيطان انزل الله سبحانه وتعالى من ذلك الكتاب الى رسم ذلك الشخص بمقتضى علمه واستعداده وطلبه لذلك من الوحي
 بقابلية السوء وموظف ما في كتاب الفجار بكتابين ما شبه من الواح الباطل فهو اللغة الحق كلام واللوح الباطل فلا يثبت كلاما في
 الحق وانما في كلامه ما مع انه باطل لا تدر انزل الله بمقتضى قابلية السوء وانما خلق تلك الألواح التي ليس فيها الا الباطل الذي اراد
 الدلالة عليه ان كل سواء فله ضد جميع ما في الحق فله ضد في الباطل لان المخلوق لا يقدر على ان يتقوّم بسيطا محض لما قلنا من ان لا يثبت
 من اعتبار من يتواعتب من نفسه لتعلم بذلك انه تعالى انما صان بين الاشياء يعلم الاضد له فنقول الاشاعرة على ما انهم وعلموا
 اشرفا اليه من اللغة الحق التي هي كلام الله وكلام اوليائه عليهم فكل ما لا اذا اراد به ما في كتاب الفجار بكتابين بخلق كلام المعتزلة فانه
 على اللغة الحق من معنى الكلام صحيحا ولكنه نوع من انواع الكلام لا يخصصه قال بل هو عبثا عن افتشاكل ان تاتى انزل ايار
 محكي في اخر متشابهة في كسوة الفاظ وعبارة قال وكلته القاميا المريم وروح منه في الخرافة على كل ان الله التام اكل من خلق
 والكلام التنازل عن عند الله هو كلام وكتاب من جهين والكلام كونه من عالم الامر غير الكتاب كونه من عالم الخلق وتكلم من قام به الكلام
 قيا لموجود بالوجود الكاتب من وجدا الكلام يعني الكتاب لكل منها منازل وطريق كل متكلم كاتب بوجه وكل كاتب متكلم بوجه اقول
 قوله بل هو الكلام عبثا عن افتشاكل ان تاتى في طرفة بالحق في الكلام في هذه الخرافة قد بينا لك ان الحصر فيها ليس بصحيح فوالله
 الله سبحانه وعلم ان الاشياء كلها ثم عرضهم الى الميثاق على الملائكة فقال انبشروا باسماء هؤلاء صريح بيان الله موخا في الاشياء وانما
 على مستيناتها فخرجت الى الكلمات المستينام الاسماء ما معارفها لاسماء صفا المسميات المعنوية ام اللفظية فان كنت من فهم اللحن

في قول المتأخر عليه السلام على ما رواه الكشي انا لانقل التجارب من حيثها بل من حيثها لا من حيثها ومن يؤمن بالله وكل ما كان في قوله
 الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار فان الكلام في اصل اللفظة هي اللفظة المحركة والمشتقة منها كقولهم الكوكب القهار
 الله يفتح وجوده وجو الليل فانها من المشتقات والاسماء المعنوية كقولهم تسمر فان اسم تسمر هو ايضا اللفظة كلفظة التسمر
 فكل واحد منهما اشتقا الله تعالى وكل منهما كلمة تامة في مقامها بنفسه وتبينها من الوجود فيدخل في المشتقات كقولهم تسمر بالاسماء المعنوية
 التسمر بالعرض يدخل في الاسماء المعنوية واللفظة التسمر اللفظة كما يصدق الاسم على ما يدعي حصر الكلام فيمنع من ذلك واللفظة
 يصدق ايضا على الالفاظ فيكون له على المعنوية على غير ما ينبغي لورده عليهم بنقص حصرهم الكلام في الالفاظ لا في اللفظة كما لم يرد قوله
 وانزال ايات محكمات الخ عطف على قوله اشتراك الالفاظ في المعنوية فلا يكون تفسير اللفظة على بل المراد ان قوله
 اشتراك الالفاظ في المعنوية وانزلها من صفاتها واسماها الالفاظ المعنوية كانت اللفظة مشتقا لتلك الموصوفة واغراض تلك
 الالفاظ كانت الاسماء قبل انزلها لانه لم يابد لها من المشتقات عرضها القوايل ففصلها من مبادئها واقامها بانيام صدور مثل
 الصورة التي في المرأة فانها قبل انزلها في المرأة لانه لم يابد لها عرضها القوايل ففصلها من مبادئها واقامها بانيام صدور مثل
 المبدأ اعني بصورة الشاخص لان مبدء قيام صدور واداءها اشتقا الكلام ان الكلام بها والكلام ان الالفاظ في القول فانها كانت مشتقا
 في كتاب اسرار الايمان قال انا الكلام الالفاظ في المعنوية التي وجودها عين الشعور والاشعاع والاعلام هو وعلا
 وجعل له يرد حصر الكلام في الالفاظ في المعنوية والالفاظ في المعنوية الالفاظ في المعنوية بل هم الكلام في المعنوية والالفاظ في المعنوية
 من العقل ايضا في قوله المعنوية ما ينسب في المذهب ما قام عليه العقل من ان كل ممكن يحتاج في بقائه وتحقيقه الى المدد والاشعاع
 عن المدد في صير الالفاظ في المعنوية ابدار لا يبدل بقاءه وتحقيقه الالفاظ في المعنوية ولم يصل اليه وصل اليه ثم خرج عند اعيد اليه في الابد
 ان صعد عند مبدء الالف في المعنوية الغير المنتظمة فيجب حقا ان العلم كان كل ما لها بالالف في المعنوية في كل ما لها بالالف في المعنوية
 غير منتظمة لمدد وقد لوح الى ما يفيد هذا المعنى في ذكره في اول الكتاب في قوله ان العقل وما فوقه كل الاشياء فقد جعل العقل الذي
 فوقه هو الباطن في كل الاشياء لكونها مبسطة في حقيقة رتبته خبر بان ما سأل الله فهو محتاج الى مدد وكل ممكن فهو في رتبته
 العقل مبسطة والمستغنية وقوله وجود ما عين الشعور والاشعاع الخ اذا اراد بوجود ما نبه الله اي كونه غير ناظر الى ما سأل الله فانه
 يح يقطر اما اذا اعتبر كونه ناظرا الى نفسه في غير الله فانه حينئذ لا شعور فيه والاشعاع في قوله تعالى ونحسبها ايقانا
 ومقدورهم العقل بانيام عينه لا بانيام قلبه وشعوره بنفسه بل الله سبحانه بامر العقول اعني الحقيقة الحقيقية والاشعاع المادني بالله بواسطة
 وكذلك علمه وعلامه وراه هنا ما ذكر ان المراد لنا انما ذكر ان افشاء تلك الكلمة وكل امر مفعولة في كل رتبة من مراتب الكوا
 ومفعولة في كتابه بمعنى ان كلامه مفعولة العقلية ونفسية باعتبار كونها منشأة وابعادها ما يراها وخصتها
 عند سيرة في كتابه لان الالف المبسوكة قال تعالى كتاب مبسوط في رقي منشور ومفعولة الالف في المعنوية التي يعبر عنها رتبته
 يعبر عنها رتبته في كتابه لان الالف المبسوكة قال تعالى كتاب مبسوط في رقي منشور ومفعولة الالف في المعنوية التي يعبر عنها رتبته
 التي تفتش في الالفاظ في المعنوية في الالف المبسوكة قال تعالى كتاب مبسوط في رقي منشور ومفعولة الالف في المعنوية التي يعبر عنها رتبته
 منها اذا وضع فيها يقوم فيه من مكان وقت جهة رتبته في نفسه تفاوتها بسط تلك المنشأة كل في وقت ومكان وجهه ورتبته
 بمعنوية وكيفية فكان اجماعها ان نشرها وانبت كتابها في الالف المبسوكة قال تعالى كتاب مبسوط في رقي منشور ومفعولة الالف في المعنوية التي يعبر عنها رتبته
 في الالف المبسوكة قال تعالى كتاب مبسوط في رقي منشور ومفعولة الالف في المعنوية التي يعبر عنها رتبته
 بهيمة معنوية بحيث لا يشبه حدها بالآخر الا انها لم يكن تمايزها بالصورة فاطلق عليها البنية فلا يقال لها كتاب لعدم الالفاظ
 فيها والابنية في كلامه بخلاف ما دونها من النفوس ما تحتها واما الارواح فلها اعتبار فلذا يطلق عليها النفوس بارة وتارة

في الظاهر

العقول حيث ثبتت لها صور الهيئة ورق الأسفانها بمنزلة المصنع فيخلق الألفاظ وقد قال الحكماء من صنعه خلقه دل على وجوب
 الخافها بالتقوس فتكون كتابا ولما كان أكثر استعمال الجمل في اللوام وتوابع حسن نقول كلامه مفعولا تدو كتابا مفعولا تدو
 عبر الجمل بالانزال المناسبة لأيات لا بأس وهذا وإن كان يظهر من قسمة الألفاظ لكن يقسمنا الفرق بالتبعية الحقيقية الأمر أن
 حصل في الحقيقة واليه الإشارة بقوله تعالى وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تتدبر ما الكتاب إلا إيماء ولكن جعلنا نورا
 نبيك في شأنا من عندنا وذلك لأن النور الذي أوحى الله سبحانه للنبي صلى الله عليه وآله كان وجا وبملك وموخلق أعظم من
 الملائكة أعني روح القدس المستجيب لكل وجعل تعالى نوراً في قلوبنا وإن شئت قلنا نزل قرآنا ولغزنا وحدا إذا أردت بالانزال الجمل
 واللام يقع على ظاهر الانزال بمعنى أنه حطه من عال إلى سافل بل كان انزال الملك المأمور على قرارات المؤمنين بالولاية إلى الأرض حجة
 أعني الحجر الأسود فانهم وقوله وانزال آيات يشير إلى أن أفراد ذلك المجموع للبطل المنتشر المستعمل بالكتاب هي آيات وفعل المتكلم
 يقال المجموع كله كتاب فإفاده صورة وأصنافاً آيات وأشخاصاً كل آية في مرتبة في الألفاظ في هذه المفاصل لا تستبعد شيئ
 غير تصحيح الاعتقاد وإذا ذكرنا غير ما يتعلو بذكرنا فالتما هو مستطرد ونبيه على مرتبة يتوقف عليها بعض تصحيح الاعتقاد وكثرة
 رتبة على المقام ليس لأن يبين بعينه نبوة وحسد وعداوة وإنما أريد بها الحق وهداية من يطلب الرشاد وأن الله سبحانه يعلم ما في ضمير
 ويقطع على تصدق وسوا على عز ذلك وقوله محكمات أخر متشابهة فالله الحكيم عز المؤمنين المتقين واتباعهم ومواليتهم
 المطهرات المعصومين وما يلحق بهم مما كثر خير من اتباعهم وهذا الحكم في كل جسد الروح الكلية والنفس الكلية إلى انزال الصالح
 الطيب المتشابهة نفس الأمانة الكلية إلى انزال المالح والأرض السبعة وقوله كسوة الألفاظ التي قد تقدم ما يكفي لبياننا فأنشد
 ذكرنا أن الألفاظ والعبارة من الكلام والكتاب كل فندنية فلا يخفى الكلام والكتاب فيما ذكره واستشهاداً بقوله وكله القائل
 مريم وروح منه على الحميز بنفسي قوله قد رجا رجوعه إلى أعلى من الحمايم تركت كل آياتها كل ما سواها وما في قوله تعالى خلق آدم من
 طين من الحديث أعون بكما أن الله أنما كل ما من شئ ما خلق قد ورد فيه بآياتها وألفاظها قد من شئ ما سواها الكثرة كونها
 صنعة في الرتبة بالمشخصات الشخصية سواء في الأنواع والأصناف والأشخاص فهو كلام على اصطلاح ما كان كذلك فهو كتاب
 قوله والكلام لتنازل عن الله هو كلام وكتاب من جبري وموافاقاً لآياتنا في بلحاظ البطلان أو البطلان الكلام وبلحاظ التعدد أو
 الأنبياء كتاب الكسوة كما يجري فيها سدا باعتبارين مضافاً وقوله والكلام لكونه من غير الكتاب لكونه من غير الخلق
 أن الكلام الله هو الهوتيا العقلية من عالم الأمر في الفعل والتكوين هذا كما سلفه عندهم أن عالم الأفعال العقلية وعالم الخلق
 النفوس وعندها أن عالم الأمر هو عالم الاختراع والإبداع أعني المشيئة والإرادة وأما العقول فهي من عالم الخلق فهم عالم الخلق هو
 المفعولات هي قد تكون حاملة لأفعالها كالجمل الحديد الحرارة النار ويكون عز وجل فاعلها واليه الإشارة بقوله تعالى علي
 في شئ الجواهر الحجرية من الملائكة والأرواح والنفس قال علي عليه السلام والحق في هويتها مثالة فظهر عنها أنفائها ويمكن بهذا الاعتبار
 جعلها من غير الأمر لما يظهر بها أو عنها من التكوينية فاعلى هذا يجوز أن يقال لها عالم الأمر وعالم الخلق باعتبارين على كل حال عالم الأمر
 غير عالم الخلق لأن الأول عالم التكوين والثاني عالم التكوين وقوله لا تتكلم من قام به الكلام قيام الوجود بالوجود بل بالمتكلم من
 الكلام بدليل ما ذكر قبل من قوله عز وجل أفشأ كلنا من نفسه هذا بقوله من قام به الكلام الخ ومعناه أن الكلام قائم بالمتكلم قيام
 صدور لا قيام عرض وحلول وهذا صحيح إلا أنه من القول السابق من اتحاد الموجود بالوجود ولكن هذا مذهبنا صحيح لا أنما
 مفعولاً من المتكلم فأنه على ما طرقت وعبارة تارة الذوات المحب وعندها هو مثال الذوات أعني فاعل الكلام ونفسا ويجعل أن يريد
 أن الكلام قائم بالمتكلم أي محقق بلا أنه فحقيق هو مصنوع له لأن هذا عنده صفة الكتاب صفة الكلام ويؤيد هذا احتمال قوله
 والكتاب من وجد الكلام يعني الكتاب فجعل الفرق بينهما أن المتكلم من يقوم به الكلام والكتاب من وجد فيه من غير أن لا يريد أن يتكلم

من
 ارجح الكلام وفيه هذا رده الكلام لمعترلة كما تقدم فيكون عنده من ارجح الكلام ليس يتكلم بل هو كاتب ان قلنا اراد بقيام الموحى بالوحي
 استناده اليه لا من غير الامور فوق التجرد والحق وانطبقوا على اعتقاده ولكن الكفر مرة واحدة والحق ان المتكلم من ارجح
 الكلام موقو ثم بفعله قيام صدور المتكلم اسم فاعل الكلام فهو صفة مركبة من الايجاد والوجود اعني الكلام يعني مركبة من الفعل والفاعل
 ومما مثال ذلك الوجدان اعني فاعل الكلام وموجده وموافقا بالكلام واما الكاتب فهو اسم لوجود الكتابة لكن لما كان الكلام الوجدان
 الموجبة له المتضمنة بانفسها لا انه وان كانت هيولة من الهواء في الاصل فان ما تتر من حركة موجبه لادائها اصواتا منها من حركة ولاها
 كالحامل لها من الهواء بل في الحقيقة انما اصواتها من حركة الهواء فالحواء من تقوما فانت فلما كان كذلك كان قائما بمصدره اي
 بفعل موجبه قيام صدور فعل ظهور الهواء والكتابة ليست لادائها من فعل الكاتب بل هي من الوجدان فكانت هيئاتها الشخصية
 لها وان كانت من هيئات حركة مؤثرة لها منقومة بآثارها الاجنبية فكانت الكتابة قائمة في القطار في هذا ما انشأ اليه قبل هذا من كون
 المجعول ككتابة الله عز وجل كما انها بآثارها في اوقاتها واما كما اذى من صدور قائلاتها وقوله ولكل منها منازل ومرتب يريد
 ان لكل من الكلام والكتاب منازل والفرق في مصدره ايها ظاهر فيها لمخاطب بطلان يرسل اليه فمنازلها في عالم الاسرار غير منازلها
 في عالم الانوار وفي غير هذا عالم الاشباح وفي غير هذا عالم الاجسام اذ هي في عالم الاسرار حيوة وفي عالم الانوار اشراق وفي عالم الاشباح
 تصور وخطاب في عالم الاجسام كلام وكتاب هذا تمثيل لما يظهر في الحقيقة كلها حيوة واشراق وتصور وخطاب كلام وكتاب
 وكذا في المراتب الفرق بين المنازل والمرتبات في المنازل ظهورها في كل مرتبة والمرتبة في المنازل الى المبدأ والقربا بعدد اتمامها في
 في مطلق المنازل والمرتبات لصدق كل واحد منهما على ما يراد من الاخر باعتبار قد اشار الى هذا بقوله وكل متكلم كاتب بوجه وكل كاتب متكلم
 بوجه يعني ان المتكلم مولى لوجود الكلام والكاتب مولى لوجود الكتابة واما يقال لهذا الموجد متكلم بلحاظ انهما اوجه قائم بفعله قيام صدره
 باعتبار ان عاقبة المقوم به من حركة الايجادية على نحو ما مر فيقال له كاتب بلحاظ انهما اوجه قائم بحركة المتشخص فيه يدعى بذلك المحل
 اما الفرق بالتقضى والبقاء فاما موبالتسبة لينا واما في الحقيقة فكل مخلوق مضبوطا لخرجه الى الكون وتقسيمه بقاءه وفي خلقه
 على حسب بلها وفي حقيقة هذا الحقيقة ان كل شيء لا يخرج عما اقيم فيه من مراتب ملكة تقاسوا الكلام وغيره وكيف يدخل شيء في ملكة وله
 الامكان والكوة ويخرج عنه وقد اشار الى هذا المعنى بقوله قد علمنا ما تنقص الارض منهم وعندنا كتاب ضبط وكتاب ملكة و
 سلطانة عز وجل قال ومثاله في الشاهد ان لا فت اذا تكلم بكلام فقد صدر عن نفسه في لوح صدره ومخارج حروفه صور
 اشكال حرفية بنفسه من ارجح الكلام فيكون كاتبا بقلم قد تدبر في الواح صدره ومنازل صوتة ومخارج في نفس بفتح الفاء وشخصه الجبا
 من قام به الكلام فيكون متكلما فاجعل نفسك مقبلا لما فوقه اقول ومثال جار على معانهم في التعبير لا على طريقته اهل الحق
 عليهم السلام اذا ارادوا بيان ذلك بهذا اقولوا ايترو دليل وان اقولوا مثاله لاجل فهم السائل فانهم ما يريدون محض التمثيل
 وانما يريدون والاية والدليل ومنه كلامي ان محجر التمثيل لا يكون دليلا بلحاظ ان ما لو قبل ايترو دليل وقد ثبت بالثقل الصحيح العقل
 الصريح ان ذلك وامثاله قد جعله دليل على نحو العائنة كما اشارت اليه بقوله وكاين من غيرته في الهواء والارض من قرين عليها وسمي عنها
 معضون وقال تلك الامثال نضر بها للناس ما يعقلها الا العالمون ولا شك ان الكلام متناهي لا اوله الا لبا بال تعاسيرهم ياتنا
 في الافاق في انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق قوله ان لا فت اذا تكلم بكلام فقد صدر عن نفسه يعني بسكون الفاء في لوح صدره يعني خليا
 وتصوره لانه لوح النفس ومخارج حروفه التي في حال وجود الحروف الثابتة صور اشكال حرفية يعني ان تلك الاصوات انما تبرز بعضها
 عريضا بتلك الصور والاشكال والمربها الصور والاشكال الجوهرية لها ان لا تقوم بدورها في مثل الحجر والحسن والقليل والسنة
 والخواصة والتفصيل وامثال ذلك فانفسه يكون انما من ارجح الكلام فيكون كاتبا باعتبار نفس صورها في خياله وهيئاتها وصفاتها في
 وذرته في الهواء فهو كاتب بقلم قد تدبر اعني احداثه للحروف في الواح صدره اي خياله ومنازل صوتة التي لها النقطة الممتدة من حروفه

ولا حصر في الخلق الثالث الحروف لا وزن لها ولا لوقى معنى موصوفه غير منظور إليها الجهد فالفعل الأول الأبداع والآراء المشتهرة خلق
سائر لا بدرك بالاعتقاد وبما أحدثت من الحروف وجعلها فعلا منه كما مر في الحديث والخاص أن إطلاق عالم الأمر على الكلام بهذا المعنى لا
باسم لكنه لا ينبغي أن يخلط بهذا الاعتبار أيضا مع عالم الخلق وكونه يستعمل فعلا وحاصلا للفعل لا يختص به بل كان منزها عما للخلق شيئا
فعلا إذ خلق الله به شيئا لأنه حامل للفعل كما قال أمير المؤمنين عليه السلام في وصف نور الهدى الأعلى قال والقرن هو بينهما مثاله فظهر
عنها أنفعه الخ وعلى كل تقدير فنسب المقتضى الصدور من كلام باعتبار كتابه اعتبارا فانه في الصدور وما في الصدور
مكتوب فيها كما قال تعالى أو لعلكم كنتم في قلوبهم الأيمان ثم اكسبتموها دين والمعاد والولاية نعم إذ الوحا ابتغائه ونقوده بمصدره فهو
صدور لا حلول لا خصوص ظاهر يكون كلامه في نفس الأمر مكتوب في لوح ملكه تعالى يكون الكلام من عالم الأمر بل قال تعالى فيقول
ما لا يعلمون فانما لا يدركه الأول والثاني بالذين عنانهم من عالم الخلق أكثر مما يدركونه بالإيكاد بحصره واستشهاد بقوله تعالى وما يات
بشئنا في صدور الذين أتوا العلم لا يختص بل كما كان في صدورهم من عالم الأمر كذلك يكون كتابا فان إطلاق الكتاب في القرآن على الأعمام ثابت
في كل موضع من القرآن ولا يطرد لا يابى لأن كتاب مبيح حم والكاتب المبين هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق وهو الله قال أنا كنا ربكم افقوا
واستشهاد بقوله تعالى وما يعقلها إلا الظالمون عليه لاله فان المراد بها الأمثال المكونة في لوح الأفاق كما قال تعالى وكبير من أنشأ في السموات
الأرض من علمها ومن عندها معصوم وهذا التي ترفعها الجاهلون ولا يعقلونها هي التي يعقلها الصالحون مع أن الجاهل يدركها فان
قلت إنما أراد أن الجاهل لا يعقلونها قلت إنما أراد أن الجاهل لا يدركونها بحواسهم ولما أراد أن لا يدركونها بعقولهم لم يكن بين ما هو
عالم الأمر وبين ما هو عالم الخلق فرق بل بما يكون سر المحسوسات الخفية من سر المعقولات كما هو مشاهد في قول الكتاب لكونه من الخلق
منزهة للأرواح القدسية بربابهم منزهة عما قبل اختصاصا بما هو من عالم الخلق منزهة في الأرواح القدسية وما هو من عالم الأمر بالوحي المقدس
وقد اشترنا في عدم الاختصاص بل يكون كل منهما في المرتبتين باعتبار أيضا قوله الأرواح القدسية مبنية على ما اصطفا عليه من القضا
سائر على القدسية من جهة الألوهية ولقد علم أن المهيأ وهذا بخلاف ما عليه هل العصية عليه بل فان القدسية من شأنها على القضا
وان كل ما من شأنه الخلق لا أن القدسية فعل الله المتعلق بتقدير الحيوان من الغيب والشهادة في أجل بلدتها ونشأتها وبقاؤها وارتدادها واستقامتها
وطبقاتها وغيرها وغير ذلك والقضا بعد القدسية يتعلق بتقدير المقدس وحيث كان يجري مجرى القوم لا على طريقة التمثال قال ان ملك الأرواح
القدسية يدرك كل أحد قد يتبين ما فيه واستشهاد بقوله تعالى وكتبنا في الأرواح من كل شيء موعظة فيه ما تقدم فان تمامه من
عالم الأمر بالوحي المحفوظ قد كتب فيه القلم ما كان وما يكون قال تعالى علمها عند ربك كتاب قال عندنا كتاب ضبط وكذا قوله وكلا
لا يمتنع إلا المظهرين الخ فان قيل قوله تعالى كتاب مكنون لا يمتنع إلا المظهرين فانه تعالى أخبرنا أن القرآن كتاب مكنون ذلك الكتاب لا يمتنع إلا المظهر
وان جعل القمير ميسر للقرآن الكتاب صحيح ولكنه من المظهرين من العالمين وعند ان المظهر هو الكتاب بقوله فشرناه بالكتاب كلام لا يصح
منه شيء إلا على ما في الآية قوله باعتبارين قال الموفق الثالث في الإشارة إلى الصنع والأبداع وفيه مشاعر المشعر الأول فالعقل
فاعل إما بالطبع أو بالقدر أو بالتخيير أو بالقصد أو بالرضا أو بالعناية أو بالتجلى وما سوا تلك الثلاثة الأول أراد في البنية والثالث في جعل الوحيين
وصانع العالم فاعل بالطبع عند الدهرية واللبائية وبالقسمة مع الداعي عند العنصرية ويقسب الداعي عند أكثر المتكلمين بالرضا عند المشاعر
وبالعناية عند جمهور الحكماء وبالخلق عند الصوفية وكل وجه هو موطنها فاستشهدوا بالخبر أقول اعلم أن هذا التقسيم جار على طريقة
الظاهر في جعلها الحكماء الأولون والأنبياء عليهم السلام لتعريف القوام وجعل عليها المناهج من المتكلمين وهي مبلغهم من العلم وأما في الحقيقة
التي خلق سبحانه عليها الخلق وعرفها أنبياءا ورسله وألما أثر فاعلمته كل فاعل بالأخيار وان الجبر غير متحقق في العالم أصلا إلا على نحو
وقد بينا صبر ذلك في رسالتنا المسماة في رسالتنا في الفوائد في شرحنا عليها من أراد الاطلاع على ذلك طلبه هناك يقول المصنف
هنا بل في سائر كتبه من هذا النوع إذ لا يعرف إلا ما قاله من قبله من يوم نوح على قصد من فيه وفيهم قول أمير المؤمنين عليه السلام في محبة

الى غير ذلك في بعض قولها ما بالاطيع وهو مصدر عند الفعل بمقتضى طبيعته بل شعوره منه ما فعل ولا الا
 فيكون فعله من انما الطبع وقد يكون مع الشك في ان لا يكون له طاع غير ميل الطبيعة او بالقدر قد يكون الشيء فاعلا بالقدر هو ان
 يصدر عنه فعل غير ارادة سواء كان غرضه ان لا يكون على خلاف محبة او بالتحخير وهو ان يصدر عنه الفعل بمقتضى ارادة المستر
 وراعيه ويكون ذلك من شعوره ارادة ورضا بل قد يشعر به لا يشعر به يريد بمقتضى طبيعته وقد لا يريد وقد يرضى بمقتضى
 المستر وقد لا يرضى وبالجبر وهو ان يفعل المختار بغير اختيار بل ارادة مجبره وهو بمقتضى القدر والقدر بمقتضى ارادة القصد وهو ان يفعل
 بالارادة من غير قصد بفعله سواء كان بسبب معونة حصول الداعي وانما الموانع ام بنفس ارادة او بالرضا وهو ان يكون عمله
 الداعي على الوجه مفاعيله وعين معلومتها له عين جودها عنه وعليها عيونه فله لها بلا اختلاف في شيء من ذلك او بالاعتناء
 وهو ان يكون فعله تابعا لعلمه بوجه التحريك في ذلك الفعل في نفس الامر فيفعل عن ذلك العلم من غير قصد الله على ذلك العلم او بالتجارب وان
 يلحق مثاله هو ان الاشياء بحسب ما عليها وهذا تعريف ما ذكره في القسمين من الجبر والارادة ثم قال وما سواها من غير ذلك
 ما سواها فاعل بالاطيع والفاعل بالقدر فاعل بالتحخير انما يعين ان فعل الفاعل بالقصد والرضا والاعتناء وبالجبر ان ارادة صلبة
 بالارادة من انما كان الطبع قد يكون ارادة لا يلزم ان كل ما صدر عن طبيعة الشيء لا يكون ارادة بل ان يرضى شعوره بل قد يكون
 عن ارادة وشعوره بل لا يقتضي حقا حقيقة الامر له يوجد فاعل ينسب اليه الفعل حقيقة الارادة وشعوره الا انه في كل شيء بحسبه ان ما كان
 بالقدر والجبر لا يكاد يفكر في الشعور والارادة الا ان ذلك بمعونة تقويم نقص طبيعته وذاته من قس القاسم واجبا المحبة بالقصد طبيعة
 في الطبع وذات القصور والجبر كان ناقضا لكونها ناقصين في اقتضاءهما لذلك الفعل فكان الاجبا مقما وميل الطبيعة معينا للشيء
 وحقا ما اشترطه انما كان الجبر والارادة والارادة لا تقتضي انظرها على ما انتشر فيها فاعل المختارين من مجموعي امر
 ولتتميز الى كل رتبة دونها بحسبها او تميز الى كل رتبة فوقها باختلافها الحرف ما اشترطه انما كان جبره ارادة وهو الاووية التباين فيقول
 اما الفاعل بالقصد ففعله ارادة وهو كل الفاعل على كونه فاعلا مختارا بكل رتبة من رتبة الاشياء لهذا الفعل بالارادة وبالرضا باقتضاء
 وبالجبر عليه انشاء صدق فعل الطبيعة والقدر والتحخير عنه واما الفاعل بالرضا فاذا اراد منه فلا بأس انما اراد منه فاعل
 واهل ملته فلا يكون اراديا فاعل بالرضا هو الذي يكون سبب فعله للاشياء على بعضه ان علمه فانفس فعله لها وعين عاينها
 عين عاينته لها ومع هذا كله فيريدون من هذا العلم العلم الذي هو ذاته فيلزمهم ان يكون ذاته صنعا ومضوعا فرضا بفعله عينه فما
 بذاته فهو فعله وهذا معلوم من طريقتهم لكن كونه المنعوسه بطوار او دابة لك العلم العلم الحاد جودا للمعلوم سواء جعلوه فعله بها
 ام بنفسها لم يفرض عليهم بمثل هذا الاعراض لانه يكون الفاعل غير المفعول وغير الفعل واما الفاعل بالاعتناء فانه يلزم منه القول
 بالجبر في انما القبا لانه عندهم هو الذي يتبع فعله على وجه الجبر لا نفس الامر على وجه الجبر كانه الصدور عن ارادة الا ان يجعلوا
 ذلك العلم ارادة فيكون اراديا مع لزوم الجبر ثم اذا جعلوه ارادة فان قالوا بحدوثه مع لهم كل ما سؤوهم الجبر واما اذا قالوا بقدمه مانع
 الفعل في القدم او القدم في الحدوث وانما كانه احدهما عن الآخر لان العلم عندهم كانه صدور الاشياء ولو كان سابقا في وجوده على صدور
 لم يكن كافيا لانهم اذا جعلوه كافيا كان في القدم فتصدر حيث يكون كافيا فيكون صادرة في القدم ومع هذا كله فالجبر لا يلزم على
 انما بدت ان الارادة حادثة لا انما صفة الافعال ولا تكون الا ولما معها كما انك عليها جارا بل الحق عليه بل ومن لا يريدون بالعلم
 الا انما الحق سبحانه وتعالى يقولون علوا كبيرا وقال المقسم والثالث يحتمل الوجهين يعني الارادة والشعور وعندهما وليس كذلك بل كما
 قلنا من ان يشعر قد يريد وقد لا يريد لا انما يحتمل ان يكون نارادة وشعوره ان لا يكون كذلك فيكون خلافا له في كل ما يصدر عنه
 بياض مستخر بل يكون في بعض الاحوال مشعر بل ويريد بسبب باع طبيعته كالمجبوء على التكاح مثلا فانه لو لم يشعر ولم يريد لم يحصل
 له الانقاض ان كان داعي الطبيعة البشرية وقد يكون في بعض الاحوال غير يريد لا مشعر ولو قال يحتمل ذلك في حالين احدهما انما كان راجعا لثبنا

انضم

وعليه ما كان الخلق غافلين اذ ان الامر مع الله الحق بمشيئته لا يخرج عن سلطانه وملكه ابد الا كما توهما والبقاء فانه قد استحيل ان
الله قد منع الوجود والبقاء بل وجوده وبقائه الامكان الرابع غير متساوية وان كان متناهي عند الله فاني في رتبة ذاته مستحيل
الوجود اما ان الله تعالى فبط ان الله سبحانه ليس على شيء بل كل شيء علىه صنعته وسو فعلته وصنعه على نفسه والله كما قال الصادق
عليه السلام خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الخلق بالمشيئة فاعلمت ما نفسها بالله كما ان الله تعالى في فعله الله تعالى في فعله الله تعالى في فعله
فكما نقول على الاشياء فعل الله كذلك نقول على فعله نفس الفعل لان الاشياء خلقنا بالفعل والفعل خلق بنفسه كما نقول على الاشياء
حركتها الكاتب ان الكاتب ليس ان تقول ان هذا الكاتب على فعله لان العلول يدل بحديثه على هيئته فانه كما ان الكاتب
به هيئته على هيئته حركة اليد لا يكون شيء من ذلك الا على الكاتب بحسب من الوهم الا على وجوده فانتهى منتهى الوجود
ثم هو في فعله وحركته وفعله لا ينتهي الى الذات والاشياء في الوجود كما ساوق الكاتب بحركته الكاتب من هنا قال امير المؤمنين
صلوات الله عليه على له الظاهر من انتهى الخلق الى مثله والجاه الطالب الى شكله وقال عليه السلام ما صنع صنعه وسو فعله
التي راعا ان خلق الله عليه على نحو الحقيقة غير خائز الا على معنى انه فاعل بفعله لا كما يقولون انه فاعل بذاته بل على معنى الاشياء
بجميع انما هي من موادها وصورها ووجوهها ومحيطاتها مقبولة انها قابلياتها وكل شيء منها اولها مستندة الى فعله تعالى خاصة وانما
كون بقاءه بقاءه فلا بل بقاءه بما يده من الامكانات الغير المتناهية وحي قد احدها الله سبحانه في كل شيء واقامها بنفسها
كما قال عليه السلام يسكن الاشياء باقليمها اي بذاتها وقوام كل شيء بفعله وبامداره فما احدث من الخلق من الامكانات التي لا تنفذ ولا
لتنفذ الى الله الامور وقوله وخلقته حادث زماني يعني احداثه في الزمان فالزمان ظرف له حادث وهذا الحصر محصور ليس كل مخلوقاته
زمانية فان نور محمد وال من مخلوق قبل ان يخلق الله سبحانه والزمنا انما هو ظرف للاجسام ولا يقع ان يكون ظرفا لغيرها فلا يصح ان يحد
قبل الاجسام والامكانة ولا اجسامها قبل بل في اي الثلاثة متساوية الوجود وايضا اذا كان الخلق حادثا زمانيا فالزمان يكون حادثا
زمانيا اولين حادثا وموافقا لمر ما اذكر ما اتوا لهؤلاء وقوله في الحديث انه قال رسول الله صلى الله عليه واله الخ قد تقدم ان العقل هو القلم
وسمك والكرامة عقل محمد وال صلى الله عليهم وسو جبره وجودهم الله فسمي بالآلة جعل منه كل شيء حتى كان عرشه على الماء والحقيقة المحمدية
وبالله الموفق الذي بقاها الاشياء لان موافق جميع الاشياء منه في الوجود كل شيء سواء قام بامر الله ومن الاشياء القائمة بامر الله المفعول
العقل المذكور وسو جبره تلك الحقيقة وسو القلم وسو الروح من امر الله وكذلك الحقيقة ملك في الحديث عن الصادق عليه السلام حين سئل فنيما
الثور عن قولن والقلم ما يسطرون قالن ملك يؤمر الى القلم وهو ملك يؤمر الى اللوح وهو ملك يؤمر الى اسرافيل فيقول الحقيقة
المحمدية والقلم عقله واللوح نفسه ثم ولا شك ان العقل ملك يؤمر اعظم من جبرئيل وميكائيل والملائكة اجمعين وعظمة هذا الملك
فوق ما نصفه لكنه مركب من الوجود والحقيقة فوجوده من الوجود والاشياء وموافقها الى الحقيقة المحمدية ومجيبه ارضها بالية
اي انزيت الله يكاد يصير وثورة تفسد في بنينا السراج لانه مولود كونه قوله تعالى مثل نوره كشكوة فيها مصباح فنوره
المشبه بالمصباح هو العقل بقرينة زينو من النار ولا يكون الا في المركب فاقبل ليس مركب ظاهرا لانه من النار والمصباح الزينو
وفي التنبأ الماعز الارض المنيئة والارض الجزر وقوله عليه السلام لو يكن مع احد من مضي غير محله يعني بكل والا فكل شيء يكون معه وجه
من وجوه اوراس وسبل يكون منجأ اولادنا ومع المؤمنين بل ومع غيرهم خاله سلوكهم طريق الحق وهذا قال صلى الله عليه
واله تحسبا برئاسته لما قال في شهر المشهور يوم الغدير الله اوله يناديهم يوم الغدير يناديهم بخم واسمع بالنبي مناديا قال الله لا اله الا الله
بروح القدس فاضربنا بسنانك مع علمه انه يتغير عن الصلاح ولذا قيد الدعاء فم لا يوجد روح القدس بكل جملة الا عند محمد واهل بيته
ولا يسمع غير قلوبهم لانه بار الله لجميع عباده من خلقه ويكون عند الامم عليه السلام واحد بعد واحد لم ينزل الى الارض الا على محمد من
نزل ما سعد ومو ان مع الحجة عليه السلام وعجل الله فرجه قال وقال محمد بن علي بن بابويه قدس الله روحه في كتابه لا عظماء اعتقدنا

فهمون

ليس في الأول وليس قبلها العدم فتكون باقية واقفاً يكون لها أول وسبقها العدم فتكون فانية وقول في الصورتين التقسيم البعير
 السيد الدائم بان لها أول وسبقها العدم ومع هذا لا يلحقها العدم لابقاء الله تعالى لها في باقية بقاء الله ليس دليل راتما حكمنا
 بظاهرجاع المسلمين وبجنتنا ليس منيتنا على الثقل وانما موبت على الألفة العقلية اما من دليل القوارا عن دليل الحكمة وسوا علاهاد
 من دليل الانبياء والأولياء عليهم السلام او من دليل العقل عن دليل اليقين المتعبد بدليل الموعظة الحسنة ومن دليل المنقير والصالحين
 او من دليل العلم عن دليل المجازلة بالحق احسن سوادنا وسوادنا من دليل العلماء والحاصل ان الباحثين في هذه المسئلة تشتت انظارهم
 اختلفت اقوالهم في الناس من قال بقدم العالم ومنهم من قال بقدم النفوس المجردة ومنهم من قال بجدوا الاشياء عن غير بصيرة وانما معولة
 على الثقل ومنهم من كان مصيبا في القول الا انه غير عار بالليل حتى ان من هؤلاء من يستدل على الحدوث ونفسه لا تسكن له لبلد الامر
 جهة التسليم للثقل فكل ما لا يخالف الثقل يقول به مع انه قد يعتقد ما ينافي اعتقاده فيقول مثلا ان العالم بجميع جزئياته وكلها انشأ
 مسبوبا للعدم وان الجنة واهلها والنار واهلها باقون بغير فناء يلحقهم ولا انقطاع ابداء ويعتقد مع هذا صحة القاعدة المذكورة
 وانت خبير بان مقتضاها اما قدم ما سأل الله تعالى واما فناء ما سأل الله فم وانقطاعه اعلم انك انما لا تجد اضا لذلك لا غير
 ولا كاشفا لهذه الشبهة على الحقيقة غير ان وقت فهمه موافق ما سأل الله تعالى فاحثا بمعنى انه مسبب بالغير وكل مسبب بالغير فهو طارئا
 قلنا ان الحدوث ليس مسبب بالعدم قلنا لان العدم ليس شيئا يستوي وانما معنا ان كان عدما في رتبة من فوقه وعلى كل تقدير فله ابتداء وعلى القاعدة
 التساقطة يجب ان يكون له انشأ لكن لا انشأ في العود لا يكون اعلى من الانشأ في النزول ولا انزل من يجب ان يكون سابقا له في الرتبة وانما كان
 الحدوث محتاجا بقاء المدة كما هو مبين عليه في هذه النسخة بابقائه وهذا المدة وان كان محسوبا بلبته من عماله الصالحة او الفاسدة
 انه يكون مما لم يصل اليه لان المدة جديدي فيكون اعلى رتبة مما وصل اليه قبل سواء كان من الخير ام من الشر وهذا المدة يجب ان يكون مما له
 من نوع ما تدور صورته فاذا وصل اليه المدة التي كانت رتبة اعلى من رتبة ما خلق منه كانت رتبة هذا الوصل الجديدي رتبة ابتداء فلو
 فتكون اول رتبة من فوقه رتبة ما قبله ويكون انتهاية ما قبله فاذا اتمه بعد اخر محسب له واستعداده كان هذا المدة الثاني من فوق الأول
 رتبة فيكون المدة والثاني اعلى اول رتبة من اول رتبة الأول وانها رتبة بعد انشأته بالاول بان يصل الى وقت لولا المدة الثاني لفتى
 قبل ان ابتداء المدة الثاني قبل ابتداء المدة الأول وهكذا بالنهاية في رتبة الامكان ومثاله لو بنيت جدارا طوله عشرة اذرع كان ظله
 مثالا منتهيا الى عشرة اذرع لان انتها طول ظله محسب على راس الجدار فاذا بنيت عليه عشرة اذرع مثالا كان طول الجدار عشرين ذراعا
 كان راسه الأول المدة موعلا في وسطه وكان ظله عشرين ذراعا فكان انتها الظل محسباً من راس الجدار وهكذا فالمدة لا ينقطع
 الحدوث والحادث بالمدة الجديدي مختلفا لا ابتداء ففي كل مدة متجدد يسبق ابتداءه بابتداءه بالمدة الأول ويتأخر انتهاؤه بالثاني عن
 انتهاية الأول فالحدث لا ينتهي ابتداءه بهذا المعنى اي تجدد الامتدادا فكلما وصل اليه مدة من مقام عال خلق به المدة ومقام ذلك
 المدة والانتها بفسبة علوا لا ابتداء ولا انقطاع للمدة ولا ابتداء فلا انقطاع ولا نهاية لانها فانهم فان قلت كيف يخلق من المدة الجديدي
 وهو مخلوق قلنا قلنا بتركيبه ويصاغ بالمدة في رتبة ومثاله اذا كان عندك خاتم صغير مشق بالفضة ثم اردت ان تمده وتقويه فصبغنا
 اخر كسرت وصغرت من المثال الأول ومن المثال الثاني فكان خاتمك ليس من مثقال ربي الرتبة الاقلية السفل بل هو من مثقال ربي
 الرتبة الاكثرية العليا وكذلك الدوام فان عشرة الدوام اذا انفقها في شؤونك مثالا فتمت في يومين ولو زدتها حتى كانت عشرين
 فتمت في اربعة ايام لانها عشرين لا عشرة فثاخر حينئذ وقت انتهاها وهكذا اذا جعلتها اياما واذ كانت اياما انفق منها وتزيد هلالا في
 ما مضى فيها لانها الى الكثيره الاقلية الاول فانهم فان قلت ان الزيادة للحادث انما هي في ظرف الوجع والعود وهذا يلزم قول
 الدامدة وانت لم ترض بقوله قلت انه يرجي ان المدة للبقاء لم يكن ابتداءه ابتداء المدة بل المدة منقطع الا ابتداء غير منقطع لانها
 وهذا مما ينافي مقتضى القاعدة فيصحح المتفق عليها اللتين شهد لهما الاخبار المتفق عليها العقول ونحن نقول ان ابتداء المدة

انها رتبة بعد

لجدد ابتداء الحمد وذا اردت تصوفاً فانظر الى مثل الخاتم فان بقائه بالمشاكل انما كانت طولاً من بقائه بالمشاكل لان بقائه بالمشاكل
 من علو رتبتهما واكثرتهما بالامر ونوا المتقال واقليته وكذلك مثل الجدار والدرهم وقوله سم وانما شغلون من دارك دارك وقال
 لانهم انزلهم الله في اطوارهم بحكم صنعة تقديرون مراتباً في دار من الخالق العقلية الى جوارح الاظلال الروحية الى الصور الجوية ثم الى القبر
 الطبيعية بفتح ياء الطين جميع طينته الى الجوارح الجبائية الى الاشباح المشائية الى المواد الغصيرية ثم رعام بحكم صنعة تقديره اليه
 في مراتب الاقبال من لطائف الاغذية الى النطف الى العلوق الى المضع الى العظام الى الاكسائل الى تمام الخلقة بفتح الروح فالتقوى لاشباحهم
 الى القبول فالتقوى لاشباحهم الى قابض النجسين يومئذ اربع مائة سنة فالتقوى بالطين الطيبة بفتح الطين لانهم بقوا فيها في البدء
 اربع مائة سنة فمكثوا في العود ذلك ويوما بين النجسين بفتح الصق ونقطة البعث فاذم قيام ينظرون الى البعث والحشر والنفس فالتقوى
 بذرتهم حين قال لهم الستين يوم قالوا بل في خمسة فحسبوا الف سنة الى البعث ومقام كرفق الاخضر فالتقوى بنفوسهم في اللوح المحفوظ الى
 ارض الزعفران فالتقوى بجوارحهم ولاظلال الروحية الى مقام الاعراف فالتقوى بمغاييرهم كعقلية الى مقام كرضون فالتقوى بانفسهم
 الثورية ولا يزالوا في هذا المقام يسيرين بلا غاية ولا نهاية مبدون في دوام هذا المقام الفيا المشاهدة بحجة الله ورضوانه كما قالته
 في حديث الاسرار كما وضعت لهم علماً وفتحاً لهم طمأناً وليس تحتها غاية ولا نهاية وقوله وان الارواح في الدنيا غير رتبة يعني ان محلها في العالم
 الاعلى فانزلت في دار التكليف وحينئذ في الابدان هذه البلل الخراب يلغ عليها الرياح الاربع الجنون والكبد لصباب من الزينة والكمال في الطحال
 والذبور من كورة الصفراء يتحول الذبابة الغضبية الخبز من اى الشهوة ولهذا جاد ابن سينا في ابيات في الروح التي اولها صبط اليك من
 المحل الارض ورواها ان تفرق وتنتج الى اخرها وهي مشهورة وقد اشتمك على مطالبة جليله وانما انزلها الله سبحانه في هذه الدنيا الكلفة
 ووضعها في هذا القفص لضييق اجل التكليف لانه اراد ان يرفعها الى منزل قريب وكان ينبغي غير متناهية فامرها باخذ للنساء لسفرها اليه
 ولتذكر الزاد فان السفر طويل والطريق بعيد الى الغاية البعيدة القصوى وتعلم ما جعلته من العلوم والمعاد كما اشار اليه ابن سينا في الايتيا
 المشابهة في قوله ان كان اصطبها الاله حكمة طويت عن الفطن للبيد الاربع فهو طمأناً لا شك فيه ضربة لازب لتكون سادسة بالمر
 قمع وتكون عالة لكل خبيثة في العالمين فخرها اليرفع ولا تزال لها في هذا السجى من الخرافات واما البخر اخبرهم بما معناها انما كانت
 في العالم انفسهم انبسطت في نفسها لما وجدته ذاتها من القوة فاهتت هذا السجى على ان تدعى الروحية وقد اشار الحكاء الاولون الى هذا
 الى هذا المعنى بمرورهم فقالوا ما معناها عصفت فطش افرخت الى الارض اصل ذلك ان آدم قد اكل من شجرة فخرج منه بلبل الجنة
 فاصط الى الارض المعنى في الكل واحد اختلفت العبارات اعبنا ناشئة وحسنك حظ وكل الى ذاك الجبال يشير وقوله فهي باقية فيها
 منعقة ومنها معدبة الى ان يرثها عز وجل الابدانها اعلم انه اذا حضر ملك الموت لشخص فان كان مؤمناً حضر النبي صلى الله عليه
 وآله عليه السلام واصواب ملك الموت فاستوصى به فيظهر له في اصغر صوصى ما يكسو الولى عليه السلام للقاء محبة فيقبض روحه طيباً
 فتحمل الروح صاحبه تحت العرش بين يدي الله سبحانه ثم يكسونا حلة صفراء من الزكوا لا يمين لا سفلى من شدة ثم تعبط الى جنازة فلكون
 معه فاذا غسل وكفن وحمل الى قبره مثامه ترفرف على جنازة وتشمها ما لها على اخلاف الروايتين فاذا شريح عليه السلام تاه واما
 فتان الفيو وكذا الميت اعماله في قطعه فكنه با ملائمة وما يجهلها على عنقه وقوله فكانا وكل من الرما طائره في عنقه ثم
 ياتيه منكر ويكبر ويسئل ان فاذا اجاب بثلثم بالخير ثم يحمله خدام الجنة التي في المغرب المدها من الى قبره ياتيه فيها الروح بفتح الراء و
 تروح معه مع الملك الى الجنة وتجمع بارواح اسلافه يكون في شرف ودين ويتبعون فاذا كان يوم الجمعة او عيد اتام الملك عند طلوع
 الفجر ينحاشهم من وز عليها اقبار النافون في قبر جديد يكون في طينهم بين السماء والارض فيأتون النجف لاشرف فيقبضون الروايات ثم
 يستاذنون الملك في زيارة اهلها في الدنيا وقبوم فياذن لهم فيأتون ما يلهيهم معهم ملائكة يحجبون عن اصنام كل ما يكره من اهلها
 ثم يزورون مواضع حضرهم فاذا كان ظل كئيب مثله صلاح بهم الملائكة فيكون في طينهم الى غرف الخبايا وان كان الشخص من انفا حضره وادخل

لما الموت بان ميثاقه عليه فيستوصي بذلك فيقبض روحه فينزعها عن عرقها وينشطها فاشطها ما اذا كان في قبره الامم والواو كذا في القم انا ذكر
 ونكر وسئلاه فلم يجيبني بانه برة من جدي محمية في النار وعود بالله سبحانه الله ثم تحذله خلف كذا في المشرق عند مطلع الشمس
 الاقبر باقية منها الدنيا والشر ويصير الملك بوجه النار التي في المشرق فيصير عليها غدا وعشيا فاذا غربت الشمس بها اليوم
 برقه يوارى حضرة موقعتينها الى طلوع الشمس فيؤا بها اليها الى النار وهكذا يصح ان اورد حديثا مناسبا للمقام لما فيه من ذكر
 يذير القصفين اروي بطر في عرشنا في الجنة الى ابن عمر عن زيد الترسى عن علي بن عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول اذا كان يوم الجمعة
 يوم القيدين امر الله روضان الجنة ان ينادوا في ارواح كل مؤمن في يوم في عرش الجنة ان الله قد اذن لكم بالزيارة الى ما ليكم واجيبكم
 من كل الدنيا ثم يامر الله روضان ان ينادوا لكل روح بناء من في الجنة عليها ثمة من يبرج خضراء غشاوا من ايات قوة وطبة صفاء وعلى القوا
 جلال براتع من سبيل الجنة واستبقها فيكون تلك التوق عليهم حل الجنة متوجون بتيجان اللؤلؤ فيصير كاتبة الكواكب القدسية في
 جوار الثامن في الدنيا اليها الامم في الجنة في العرش ثم يامر الله جبرئيل في اهل السموات ان يستقبلوهم فتنسبهم ملكة كل سماء فيستبهم
 ملكة كل سماء الى السماء الاخرى فينزلون بواقي السلام وسواد بطر الكون ثم يفرقون في البلدان والامم صالحة يورواها اليهم الذين كانوا
 معهم في دار الدنيا معهم ملكة يصرفون جوهرهم في الكون في النظر اليه في ما يجوزون في جوار الجنة حتى ياصلي الناس في راح ليل الدنيا
 في منازلهم في صلاتهم ناري فيهم جبرئيل بالتحليل في عرق الجنة فيجلون قال في كل رجل في المجلس قال جعلت فداك هذا للؤمن فما قال
 انكافر فقال ابو عبد الله عليه السلام ابدان ملعونة تحت الشجرة بقاع النار وادواح خبيثة تجري بواقي برهوت في الكبريت في مركبا خبيثة في النار
 تود ذلك الفزع والاهوال في الابدان الملعونة الخبيثة تحت الشجرة بقاع النار فيصير في النار ثم اذا واصل الاهوال فلا تزال تلك الابدان
 فرعة زعرة وتلك الارواح معدبة بانواع العبد في انواع المركبات المخطوطة الملعونة المضعفة مسجونا في النار في دارها ولا تله
 في المبحث فاما فيحشرها الله من تلك المركبات فينزل في الابدان وذلك عند التفتيش فيصير اعناقهم ثم تصير في النار ابدان الذين رهر
 الذين في قوله قد ذكر بعض احوال الفيريقين على الاقصاء في هذا الحديث الشريف ذكر بعض الاسرار التي خفي على اكثر الجاهل
 والابصار ولولا اني لم يصعب بيانها لاطلق عنان القلم في ميدان البيان حتى يقف الناظر على ما لم يصعد لاذان واما في بعض مؤمن ولا
 كافر ومن الذين لم يحضروا الامم ولا الكفر والتفاق فيبقى ارواحهم في قبورهم في اليوم القيمة ولا يسئلون في قبورهم بل هي عنهم فاذا كان يوم القيمة
 حجة لهم التكليف وحسبوا على اعمالهم فاما الى الجنة واما الى النار وقوله قال عيسى بن مريم في الجنة لا يصعد الى السماء بمقتضى طيبته
 الا ما نزل منها اقاموا ما ينزل في النار اليها بقاسر ومعين متم فانه ممكن فظلي ظاهرا في حال الارواح والنفوس من تلك من السماء فاصعد
 الى السماء اذا نزل الابدان لا تهاوا الى الجنة التي في النار في الايام الا في الايام الثامن واسفل على محبة محمد والجنات في
 الرتبة اذ لا حجة ردت واما الابدان فانه باقية في الارض التي خلقت منها وايها تعود هذا ظاهرا في حال اقاما في حقيقة الامر في كل شيء
 انزل الله من سماء للشيء الارض قال وكان من شئ الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم والتنزيل الاظهار فان الغيب
 اعلى والاشياء سواء في طرفي الخيرات ام في طرفي الشر وكل بحسبه فعلى هذا اذا طال مكثها في الارض صعد جسدا ثانيا الى جوارها
 او جابلقا وانفسها النباتية الى عناصرها والحيوانية الى مورقها وجسدها الاول الى هذه العناصر الحسنة فلا تتركها ايضا
 اصل الدنيا راسل العصمة عليهم السلام تذكها على ما ذكرناه في جواب مسئلة اجاب الائمة ع ورواها الا بقى في خبرها اكثر من ثلثة
 ايام وكن لك اجاب الائمة ع او اكثر من اربعين يوما على اختلاف الروايات في اختلاف مراتبهم في الشرف ثم ترفع الى السماء من ان رفعها
 عبا عن خلقها النصارى البشرية وانها باقية في حشرها الى يوم يبعثون منها وقوله قال جل ثناؤه ولو شئنا لرفعنا بها ولكننا اخلد
 الى الارض واتبع هواه فينزل لو شئنا ان نرفعها بالايان التي انشأنا بان خلقها عليه فلا ينسلح منها او يرفعها بالفضل والفضل كونه
 لما قصد الى العلو نظر الى بقية فخط بطن ذلك الميل الى اسفل واتبع هواه فاتخذ الله هواد واضل الله على علم ذلك لانه خلق من

15

وحديث توصيته في قول النبي صلى الله عليه وآله في امر الوصية وانا وصيها اليك يا علي وانت وصيها الي وصييك من فيها
 وصييك الى وصيائك من ولدك واحدا بعد واحد حتى تدفع الى خير الارض بعدك الحديث خرج تفصيل الحسن والحسين ثم مجيئ سيدنا شيبا
 اهل الجنة وبقا الباقي في معيار واما كثيرة ثم الائمة الثمانية ثم كلام في الفضل سواء وقيل انما المذكور على ذلك ثم فاطمة عليها السلام كما فينا
 اليه فارواه في القبة فينا او صحت ثم عليا ثم يا علي ان الله عز وجل اشرف على الدنيا فاختار منها على رجال العالمين ثم اطلع ثانياً
 على رجال العالمين ثم اطلع ثالثة فاختار الائمة من ولدك على رجال العالمين ثم اطلع رابعة فاختار الفاطمة على فاش العالمين وهو يشتم
 عليها عليهم وعليهم السلام ومثل حديث الانوار التي تظهر بها علي ثم فاتها ببيتك الى ان ولد الحسين عليهم السلام قال قد ظهر من هذا القول
 بعد شيئا البرهان للعقول ان الارواح كينونة سابقة على عالم الاجسام والعقول القادرة والارواح الكلية عندنا باقية بقاء الله
 فضلا عن ابقائه لانها تستهلك الذرات مطوية الانوار عند سطوع نور الجلال لا يروى النظر الى ذواتهم فاشعين الله تعالى **اقول**
 اما كون الارواح لها كينونة سابقة على عالم الاجسام سابقا دهرها فوفقا واما التسبق الترتيب فهو محل الخلاف واكثر المحققين على ان الارواح
 سابقة على الاجسام في الدهر واما في الزمان فالاجسام سابقة عليها لانها انما تكون من الاجسام كالثمرة من الشجرة والمستفاد من كلام الائمة
 الهك عليهم السلام ان الروح موجودة في غير النطفة كوجود الثمرة في النواة والجنة في العود الاخص قبل ان يظهر السنبلة وموضع ما ذكره اكثر
 المحققين فيكون لقول به متحققا لو قلنا انها موجودة في الزمان شيئا غير ظاهرة الكينونة صحت موضع قول المحققين في ان هذا الذي
 يخاطبك انما تخاطبك بوجهه هذا انقص وحي لان ليس بها في الزمان وانما تكون في الزمان بعلقتها بالجسم تعلق التدبير فاذا قلنا لك
 قام زيد سمعت اللفظ حين الخطاب بحكمه والانه وادرك معناه بحكمه في مرتبة ما في عالم الغيب فادركت المعنى قبل خلق القوان والارواح
 بارية الارواح وقوله والعقول القادرة هي المقدسة الشريفة بذاتها عن شوائب المولد الضعيفة وكلمة الزمانية وكلمة الهندسية لا انما
 مقدسة عن مطلق المادة ومطلق المدة ومطلق الصورة كما توهمه اكثر المتأخرين بل لها مواد نورانية ومدد مبررة وصور مفنونة و
 الارواح الكلية ومولودات القلبية في عالم الغيب كما اضغ في عالم الشهادة بالنسبة الى طور الجبروت والعقل كالنطفة وتام الخلقة كالنفس
 عندنا باقية ببقاء الله يريد انما كالقلل للشاخص بقرينة قوله فضلا عن ابقائه وهذا غلط ظاهر فان الاشياء كلها لا فرق بين الاجسام
 والارواح قائمة بامر الله الفعلي قيام صدور وبار الله المفعول اي نور الحكيم قياما وكنيا اي قيلم تحقيق قال الصادق عليه السلام الدعاء
 كل شيء سواك قام بامر الله فبقا كل شيء باقاء الله بدوام الامداد قوله لانها تستهلك الذوات مطوية الانوار عند سطوع نور الجلال
 لان مادتها من لك التور وهيئتها اي صورتها من اثر هيئتها كاتري من صورة الكتابة فان مادتها من المولد وصورها من هيئتها حركة زيد
 الكاتب لا تتوهم ان نور الله تعالى كايذهب اليه هؤلاء من نور الذات الغير المصنوع فانهم لا يعرفون الله تعالى وانما نور الله مفضل
 ومفعوله واسماؤه وصفاته اي صفاته افعالها وكلها محدثة مخلوقة بفعل الله اما الفعل فخلق الله بنفسه في نفس الفعل لا في فعل ويجاد
 ولا يحتاج الى اجزاء الا الى فعل ويجاد ومفعول ويجاد ولا يحتاج الى اجزاء الى غير نفسه اما ما سوا الفعل فخلق الله بالفعل فهم مستهلكون
 بوجدانهم في انوار ضلوا وشبه الكبرياء يرون النظر الى ذواتهم فاشعين الله فانين خدمته مراقبته محضته وقد ذكر الملام احمد الزكي
 اعتراضات البعض المتأخرين في قوله باقية بقاء الله لان ظاهره لقول بانها رهاية تقا واحبت ان ذكره مختصرا وذكر جوابه ليظهر لك الحال
 قال في حاشيته منها ان لا تجاز في الوجوه لا يتصور الا بين الكل ووجه ذلك الكلي كالافان الموجوب وجوب ثباته ولا يمتنع الاتحاد بين
 الجزئية ولا بين الحقائق المتباينة كالافان والفرق الواجب ليس كليا للعقول لتندرج تحتها وانما المتباين بين الافان والفرق بين
 المتباين بين الواجب للممكن واذا امتنع ضعيف المتباين الاتحاد في شديدا المتباين بالطريق الاولى ومنها ان الواجب بالذات خواص
 منها ان يكون مجعولا فلو جاز الاتحاد بينهما كان كشيء الواجب مجعولا وغير مجعول وهف ومنها ما ثبت انها متصلة في نفس الامر وان لها علة
 جاعلة منقذة عليها بخلاف الواجب فلو جاز الاتحاد فاما ان تكون قديمة فيلزم انقلاب الحقائق وان بقيت على امكانها مع اتحادها

مفتی

الآثار بالسكوك على الروح بالذل لذلها وقلة الله تعالى من خشية مشفقون من قبل منهم إلى الله من ذلك فذلك من غيرهم
 كذلك يخبري الظالمين وهو لا يقولون بأن الروح من كذا قال الملائكة المذكور صحتها الشبهة أن العالم حادث فمات
 قال وهذا مبني على ما قال في المقصود من القول القادر والروح الكلية باقية ببقاء الله دون بقائه فليست بالمرتبطة بفساد
 الله فانهم في فناء هذا الكلام وما أرادوا من فناءهم جعلوا الروح والروح الكلية باقية بقاء الله تعالى وكيف خلقها ثم لم تكن سواء
 لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقبل البعض القائل في شيء خرج قال في بين جلاله وجلاله أقول من عظمه وناسه هو الروح تولد
 لا بالإنجاب والله يعتبر عند بل من جلاله الله من نور الذات وجلاله الله موقد من الذات وطهرها وقهرها الكلية فلهذا نزه الروح
 عز وجل وجلالته قبل من جلاله وجلاله الذات أي نورها الله تحجبها وجلال نور الجلال والحاصل
 هذا ألا عفا نظام النفس ولو جئنا قوله من بين جلاله وجلاله قلنا أن جلاله وجلاله القديمين هما عين الذات البحتة لم يولد ولم يولد
 ولم يكن له كنوا احد وجلال الجلال الحادثين ليس لا مغل ومقتضاهما بأي اعتبار أو مفعول وصفا مفعول وكل له داخل ولا يتكبر
 عن عبادته وقول المصنف أقول معنى كلامه الروح هو امر يتكبر وقوله كنه هو نفس من كنه الذي يتكبر لا مشيئا وأنا أقول كأنهم لا يعرفون
 الله براد من الروح خبيث يدون بامر الله مفعول وقوله كنه هو نفس من كنه أيضا ظاهر ليس يصح بمعنى أنه أراد أن يكون بلفظه حقيقة بولده الله
 مفعول فتم كنه صورة الأمر قد جعلها الله شيئا من هذا المعنى لأنه الحقيقة التي اختصت صورة الأمر بكنه الإشارة إلى أن الفعل يكون شيئا
 بالكاف التي هي الإشارة إلى الكون لتكون إشارة إلى العبد الكونه وقوله كنه نفس من كنه غلط يقول الضمان لا كنه للنوع إنما أراد أن كان ثم تأخذ
 في الشرح مراد من قوله أن الأمر شيئا من كنه النفس والارادة والأبداع وهو المفعول الأول في التور المحل الذي به بناء الأمر والارادة
 فامتد الأمر شيئا قيام صدور بالثاني فامتد شيئا قيام مخفوعين قيا ما ركبنا وقال المصنف شيئا خلقا وكان من بينه فعله
 صحيح عندنا وإن كان موهبتان كثر من الأشياء أمورا اعتبارية ليست مخلوقة كالامكان والشئ ومثالها ما قال ولم يولد لم يولد
 الذر والفسل وأقوله لم يولد لم يولد لم يولد من كنه هو امر وهذا نص في كلام ذلك لبعض القائل وهذا ليس صحيح لما قلنا في الأمر
 الله هو فعل خلق الله بنفسه كما قال الصادق عليه السلام خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشيئة وهي فعل الخلق به فإذا كان
 مخلوقا بنفسه من الذر والفسل لا تالوا بزبدان نفسه غير أن إيجاده والإيجاد وحده لا يحتاج إيجاده إلى الإيجاد ويحتاج إلى إيجاده
 في إيجاده إلى غير نفسه وقال المصنف بل عالم امر شيئا من كنه النفس والارادة من الجبر وأقول يريد أن الفعل شيئا من كنه النفس
 فشئ النفس من كنه النفس يفعل من كنه النفس رانما أراد كنه ما يريد المصنف هل يريد أنه دلالة من ذاته تعالى وأنه ظل كنه كنه ذاته من كنه
 وأما يريد أنه تعالى فعل بذاته فذاته فعله وعيانه وما يظهر من كنه ذاته صفا قد على الشك في ذلك وأما قوله والارادة من الجبر هي جبر
 صغار من الجبر نفسه فإن أراد بالمثلين معنى واحد لم يكن مراد بالثلاثة وأما يريد واحدا ومولودا لأن التدان ظاهر في شئ من كنه
 وإن أراد كونها عرضا فهو يريد وسط الثلاثة وعلى كل تقدير هو مراد بطل ليس الحق كنهه وأما ذاته الأول وفعله كنه كنه كنه
 الروح وأما في قوله العبد قال وقال ابن بابويه كتاب الاعتقاد في الأنبياء والرسول والآئمة عليهم السلام فيهم خمسة
 أرواح روح القدس روح الإيمان وروح القوة وروح الشهوة وروح المدح والتمجيد وروح ربه وروح الكافر من ثلاثة أرواح وأما
 قوله تعالى ويصلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي فإنه خلقه عظم من جبريل وميكائيل كان مع رسول الله ص ومع الملائكة وموسى الكوت
 انتهى كلامه **أقول** أن خمسة الأرواح هنا جوهرية تشبها بأشياء هي أخص من حيث تشبه تشبها فوحيات وموادها
 يكونها بأشياء وذلك كاجزاء الشئ الواحد فإن الشئ متعين بتعيين شخصيته وإجزاء كل منها متعين بتعيين شخصيته فوحيات لا
 حصص النوع لا تمايز التميز الشخص لا بانضمام بعضها إلى بعض مرادنا بالشخص الشخص فأيضا معنى غير معنى الماتة وكل جزء
 قبل الانضمام إذا الشخص الشخص فأيضا معنى غير ما يفيد بالانضمام ولهذا قلنا أن كلامها تشبه نوعي هذا المعنى

ولا فائدة فصل الحصة الجزئية للشئ قبل الانضمام لونها الشخص الشخص بالنسبة إليها اقا بالنسبة للمركب فتخصها نوعي مثلاً
 اذا قلت قاتلته في نفسها شخصاً شخصياً بمعنى انها غير قولك لم تكن تخصها في نفسها بالنسبة الى ما يتركبها نوعي فنقول ثم فنكون
 بانضمامها الى باء المحروف فيدة معنى شخصياً غير ما يفيد في قولك قلبه غير هاد وقد وهذا معلوم لمن له معلوم هذه الارواح اروح جنة
 للشخص لا نفسا فروح القدس روح العصية ولا توجد الا في الانبياء والرسل والائمة عليهم السلام وبما يستعمل من افعاله الصالحات والكبار القليلة
 عليها ولا تفكر فيها الضياء وروح الايمان وروح اليقين القارة في الجناب مطابقة على الاركان مما يرضى التجار توجده الانبياء والرسل
 والائمة عليهم السلام في المؤمنين المستقر في الايمان وروح القوة التي يقدر بها على حمل الثقل ومغااة الاشياء الشاقة وروح الشهوة وروح
 يشتهيها الكل والشرب الكمال وطاشبه ذلك وروح التدبج وروح القوة التي بها يدبج الارض يدبج منه الارواح كذلك توجده الانبياء
 والرسل والائمة عليهم السلام في المؤمنين في الكافرين في سائر الحيوانا فانما اجتمع مع روح القدس تتولد على الثالث ثالثها الى مقتضا
 من افعالها بحيث لا تخرج من سلطانها ابدأ الا ان يشاء الله تعالى في مستهلكه الالتفات الى مقتضى نفسها لعلبة روح القدس
 عليها اذا اجتمعت مع روح الايمان ولم تكن معها روح القدس كانت روح الايمان مطمئنة او مطمئنة راضية بل وراضية خيرة
 بالتركيب كما لا اوله فان روح الايمان تستول على الثالث من غير تملكه فيكون الثالث في اغلب احوالها تابعة لروح الايمان
 وقد تخرج حصة فتبيل بطبها الى مقتضى ذاتها لعدم فناء طبيعتها بالالكية فتتقارفا المعاصي وتلم لها وتردها بالجامد روح
 الايمان الاطاعة والتوبة وتشدك ما قصر عنه او فطر فيه من مجاهدتها بالتوبة او بالندم او بالاستغفار وموكر روى
 قائم مقام التوبة لمن لا يريد بنبه الامر الله ومحبه ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فما دام مبصر من الله
 اغفلنا فامض من فوبنا واعصنا فيما نوحى اذ انك اكرم المسؤولين ففى اهل العصية ثم خستد اروح وفي المؤمنين ربة
 اروح وفي الكافرين المنافقين والمشركين سائر الحيوانا ثالث اروح وذلك قول الله عز وجل انهم الاكالا لانعام بل هم اضل
 واما قوله وبشلونك عن الروح قل الروح من امر ربي فيه وجه انه الروح الحيوانى الى المتحرك بالارادة وذلك لان بعضه هو اتوا
 النبي صلى الله عليه وآله وقالوا اسئله عن الروح فان اجاب ليس بنبي لان الانبياء حكماء لا يتكلموا لاحد بما لا يفهمه ارام يجب فونى
 ولما كان محجة الله على جميع خلقه ولا يجوز ان يكون الله ثم حجة يشل يقول لا ادرى لم يحز الا يجيب مثل وكما احيكا ايضا شيئا
 في غير مواضع ولا يكلم احدا بما لا يفهمه اجاب متحفة الجواب على نوع الايمان لعدم الجواب فقال من امر ربي وذلك بامر الله وتسيده لنبية
 وامر الله هو الحقيقة المحمدية ثم كما ذكرنا مراراً ويطبق على الفعل ايضا كما تقدم الا انه في هذه الآية على هذا التوجيه تعين ارادة الحقيقة
 المحمدية عن يقينية قوله من الدالة على الابتداء فانها لا تدخل الاعلى المانة فتقول صفتا كاتم من فبته وخلق الانسان من تراب
 والفعل لا يصح ان يكون مادة للمفعول كما ترى في الكتابة فانها ليست كتمه من حركة اليد بان تكون مادة للكتابة نعم تكون صورة
 من هيئة الفعل كما ترى في الكتابة من هيئة الفعل واما المفعول المحب في ذلك وان خفى على اكثر الانعام نوتهم ان مادته من
 الفعل قبا على فانهم من مضر مضر بان مضر بان مفعول المحبة وسوال الله يقع غاية وتأكيدها لا انه ناش من غير كلفهم مضر بان
 وان كان مضر بان مفعول لا بفعل الله تعالى الا ان حرفه ليس حرف ضرب بعينها ولا منها وانما هي مشتقة في قلب حرف ض ب مفعول
 المتكلم جذب هو اعالى جوفه مضر بان حرفا باله خارج الحروف من شيا واستشاد لها تارة واثره ولا يكون الا بنا يشاهد فحذبه موله
 كالاول صناع حرفه يعلم انه اثره وتأكيده ناش عن رلين ناشيا منه والفعل احداث الله بنفسه الامكان الرابع واحدة
 موله امكانيا من الرابع فصاعدا فيه ومولودا للمحمدى ثم بعد فاشا الله من الدهور صناع من هذا التور وضر فابليته التي
 هي الرتبة كما ربي في لوله تمسكوا على لولم يتعلق به الفعل المكنى عند النار الى المشية بالفعل المذكور عقلا وسو عقل الكل
 المشية بالفعل الكل وبالروح من امر الله ومولودا لا يضر ددحا مود روح القدس مود روح الكل المشية بالروح الكل بالروح

من امره وقد يطلق على النفس أيضا فيقال قبض ملك الموت وحده ونفسه تطلق على العقل قاله أول ما خلق الله روحه وقال
 الصالح عليه السلام إن الله خلق العقل ومواد خلق من الرخاين عوهم من العرش فيه وجه آخر وهو أن ملك اعظم من جبريل وميكائيل
 ومعه موم الله أشرف الأئمة بالله من الله ومن ربه وهو من الملكوت وأعلم الله قد وقع خلافه الملكوت قد أشرفنا بهذا
 فيما تقدم إلى بعضه والآخر على أنه تحت الجبروت وفوقه بناء على أن الملكوت عالم القوي والجبروت عالم الأرواح قال بعض
 بالعكس يومر أيضا وهذا في هذا الحديث احتمالا لأننا شئنا من أن الروح المذكورة في الحديث المفسر في الآية هل المراد بها العقل الذي
 هو من الله أم الروح التي هي من الرتب والفرق بين امر الله وامر الرتب أن امر الرتب أي المراد به هو اسم الروح التي تتوحد بجانبيه على
 العرش فاعطى كل ذي حق حقه وقبض كل مخلوق رزقه وامر الله هو اسم الله وهو العقل والآلة القائمة وصورة الباطن هكذا أو
 الآلة المبسوطة وتسمى الروح المحفوظ وصورة هكذا - ولروح بينهما وصورة هكذا - فانهم **قال** وقد أخذنا الكلام
 من أحاديث أئمتنا المعصومين عليهم السلام والمراد من روح القدس الروح التي كان مع الله من غير رتبة إلى ذاته ومولته عند الحكماء
 العقل ومن روح الأئمة العقل المستفاد الذي صاعقلا بالفعل بعد ما كان عقلا بالقوة ومن روح القوة النفس الناطقة لأننا
 ومن عقل مبول في بالقوة ومن روح الشهوة النفس الحيوانية التي شأنها الشهوة والغضب من روح المديج الروح الطبعي الذي
 هو مبدأ الشهوة والغضب وهذه الأرواح الخمسة متعاقبة الحسول في الأفتاء على التدرج **اقول** قوله اخذنا الكلام
 يريد به الصدق في وقوله والمراد من روح القدس في قوله إلى ذاته يريد منه غير ما يدل عليه عبارة فان الله يدل عليه عبارة أنه الروح
 المخلوق وهو الملك الذي يكون مع الأنبياء والمرسلين والأئمة وانها مع الله بالقبول عليه وعدم الفعلة عززكم ولذا قال أبو
 المسمي عند الحكماء بالعقل الفعال وأما امره فانه يعني به الروح الذي هو امره وقبضه ويحكمه ليس شأنا من كمال الله هو امره وموئاس
 ذات الله فهو الضمير في التسمية والنداء من البحر كما تقدم الإشارة إليه والفتا واما قوله بالعقل الفعال فاعلم أن العقل الفعال بطلقة
 الحكماء الأئمة الأولون على عقل الكل الذي فوض الله تعالى إليه لايجاد فهو ما الله يضع ما دونهم ومن أصحاب العقول الشريفة يطلقون
 على العقل العاشر الذي هو عقل العناصر وقد ترقى بطلان قول هؤلاء ولو فرض صحة فالعقل الكلي الحق بهذا الصفة والعقل اللدني
 في بسند العبري عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله لم يخلق الله عز وجل العقل فقال خلقه ملكا له
 رأس بعد الخلق من خلق ومن لم يخلق له يوم القيمة ولكل رأس وجه ولكل أدنى رأس من العقل واسم ذلك الأفتاء على وجه
 الرأس يكون على كل وجه ستمائة لا يكشف ذلك الشئ من ذلك الوجه حتى يولد هذا المولود يبلغ حد الرجال وحده النساء
 فإذا بلغ كشف ذلك السر فيقع في قلبه ذلك الأفتاء نور فهم الفريضة والستة والجيد والروقي لا مثل العقل في القلب كمثل السراج
 وسط البيت ثم أقول فهذا بعض ما ذكر في فعله في عالم الغيب ما ذكر في فعله في عالم الشهادة والشهادة قول الله عز وجل لا قبلنا قبل
 ثم قال لا بد من هذا فقال تطاول وعجل إلى ما خلقنا خلقا أحب إلى منك لم يلبك بك طاقب لا اكلمك لا فيم ليجب ثم أقول وقد
 تقدم أنه يكون مع الأنبياء والمرسلين بوجه من وجوه وهو روح عصمتهم ولم ينزل بكل قبل ولادة محمد صلى الله عليه وآله ومنذ
 نزل عليهم لم يصعد قط فهو بكل مع خلفائه ثم ومواد أن بكل مع الحجة عليه السلام وعجل الله فرجه وبابا جابة المعصومين ثم من كان
 عنده بوجه فكلما طلب من بيت ذلك الوجه تاه به ذلك الوجه وليس غير ذلك الوجه ومحمد وآله هم وعندهم بكل فكل ما يستلونه
 من رباتهم ويونور ليل القدر في الحسنين سليمان الحلي في مختصر بصائر سعد بن عبد الله الأشعر وفيه عن الحسن بن عباس بن
 جوشن عن أبي جعفر الجواد عليه السلام قال سئل رجل أبو عبد الله عليه السلام عن سورة أنا أنزلناه في ليلة القدر فقال ذلك سئل عن عظيم
 آياته والسؤال عن مثل هذا فقال الرجل قال فانتبه يوما فاقبلت عليه فسئله فقال أنا أنزلناه نور عند الأنبياء وعند الأوصياء
 لا يريدون حاجته الشفاء ولا من الأرض لا ذكرها لذلك الثور فانهم بها وفيه بهذا السند قال أنا أنزلناه نور كهيئة العين

على راس القصة والأوصياء لا يريد أحدهما أن يرد الأرض والسماء إلى المحجبة بين الله وبين العرش الأربع راسه إلى الأبد
فأرى تفسير الله أراد مكنوناً أقول قوله كهيئة الكين قيل لعل المراد بالعين غير الشمس ومجمل أن يكون المراد بها الدور بين قوسين والله
أنهم أن المراد بها عين عقله من فاعله قوله ومن روح الأيمان يعني به المراد من روح الأيمان العقل المستفاد من الله صانعاً عقلاً بالفعل بعد
ما كان عقلاً بالقوة أقول العقل لغة العبر وعندها أهل الشرايع والملل يطلقون على من كان على حسب ذنوبهم ومذاهبهم الأول العقل الله
موجباً للتكليف الشرعي حيث أنه يدعو إلى التآديب بالأدب الشرعية بقدر الواسع اردون الواسع علماً وعقلاً فلا يتوجب بال
قائه التكليف بقيل في تحديده بوجوه منقاربة منها أنه قوة غير متناهية يلزمها العلم بالضرورية عند سلامة الأذن فالناتج على هذا
التعريف لا يقتضي عقلاً للعلم العلم ومثله ما يعرف به حسن الجسد في قبح القبح ومنها أنه قوة دائمة لا تتغير ولا تتبدل ومنها أنه لا يتغير
معرفة أسباب الأمور وما يؤثر فيها وما يمنع منها ومنها أنه العلم ببعض الضرورية وما يعقل بالملكة وقدره ما قيل أنه العلم بوجوه
الواجب في حالة السخيل في جهالاتها ومنها أنه عدم الجنون عما يشاهد ذلك فهو صفة أول الأذن أنه يدعو إلى الأفعال الحسنة
وضده الجهل والهو اوصفة يستعذبها الاستنتاج المجهول من المعلومات ومنه الجنون الخلل الثاني للعقل وهو العلم التام بالشيء
الحاصل من التامل التام فيه المعنى الثالث هو التآديب بالأدب الحسنة في طلب العلم بالأشياء مخرج منها وقبحها وكما لها وقبحها
وقبحها وضرتها العقل في اللغة المعنى الرابع العقل هو التآديب بالأدب المستفاد من التجارب بخارجي لأحوال المعنى الخامس العقل هو
جودة الذهن وسعة انفعالها الدقائق مع حبس النفس على الحق وهو القوة الشريفة في الحديث العقل ما عبده الرحمن فكيف سيأتي
ويطلق عليه الكمال والعظمة والفهم والبصيرة وكذا الكياسة وإن كان مع حبس النفس على صلتها الحق مع رعاية منافع الدنيا فقط فليس
ليته التكلم والسيطرة والجرأة والفظافة الشراء ويقابل هذا الجهل والحق والعبادة والعبادة لبلادة المعنى السادس العقل ميل
النفس إلى الأفعال الحسنة والعقل بهذا الحد فطري منه ما خلقه الله مع خلق النطق وهو الأعلى من مراتب الفطري منه ما خلق عند
البلوغ وهو الأدنى والكسبة ما يحصل بعد ذلك بتكرار جهة العقل في المعاني ومعالجة الصناعات وقدره كل العمر وهو قول الحكماء
في إشاراتهم أن من أربع من الرأى أن وقت تحصيل الكمال لا يفقد في أوله في وسطه في آخره وهذا الكسبة اختياراً فطلبه
وجده وأما الفطري فيقول أنه اختياراً عند التكليف الأول في حاله لا يرد وقيل أنه إجمالية لأن العقل الأول في المراتب الكونية
عند ظهورها بأذن الله عز وجل إجمالية تكونية وأقول الحق أنه اختياراً بل الحق أنه ليس له وجود اضطراب بل كل الموجودات مختارة
لأنها الإرادة فإنهم من فهم وقد حققنا في مباحثنا وفي الفوائد بما لا مزيد عليه لا مناص عنه المعنى السابع العقل هو النفس الناطقة
الأنسانية باعتبارها في استكمالها علماً وعقلاً ويطلق هذا المعنى على نفس تلك المراتب على قولنا في تلك المراتب ذلك لأن النفس
قوة باعتبار تأثيراتها فوقها وتلقاها ما يكمل جوهرها من العقلان ويشتمل ذلك عقلاً نظرياً وباعتماداً ما يشتمل في البدن
بتكامل جوهرها اختيارياً لأنه لا يخلو من العلم والعمل والنفس أيضاً قوة أخرى قسماً عقلاً علمياً والأول أعني العقل النظري
أربع مراتب الأول استعداد بعيد الكمال وهو محض قابلية للأدراك وليست عقلاً هيولانياً قسماً بالهوى المجردة عن الصور
احتراراً عن الهوى الثانية التي أخذت الصور فيها عن المادة وهي الجسم الثانية استعداد متوسط لتحصيل النظريات بعد حصول
الضرورية بالآلة وهي عقلاً بالملكة يعني بالقوة لا بالفعل الثالثة استعداد قريب الاستحضار للنظريات متبينة مشاوية
عقلاً بالفعل وقيل هذا في حقيقة عقلاً مستفاداً الرابعة الكمال وهو تحصيل النظريات شاملة وفيه عقلاً مستفاداً وقيل
يعني هذا عقلاً بالفعل وقد يعتبر هذا بالقياس إلى جميع مدركاته بحيث لا يفتقر إلى شيء وهو بهذا المعنى إما يكون في الآخرة كذا
قبل منهم من جوده في الدنيا للنفس القوية التي لا تشغل بشيء ولا شك في جوده في الدنيا مع كل العصاة عليهم السلام وهو قوله
ولا اكلمنكم لا فيل حبوا أهل محبة على الحقيقة محمد وأهل بيته الطاهرين عليه السلام ومنهم من لا يفتقر إلى شيء منهم شيعتهم من الأنبياء والمرسلين

واختصيص من انشاعهم والثاني وهو العقل العلي ايضا اربع مراتب الاولى تمهيد نظامه لتعال الشرائع المعنوية الثانية تمهيد اليأس
 من المملكات الدنية وثالثها انشاع عن طائر الغيب الثاني على النفس بالصور وقد سيبعد القرب الاصل بالمراتبين
 روح اليقين الرابعة انجلاء ضيق المعرفة بالفتور وامتداد قربة باوار الجلال والجمال وهو مقام الصدق في المحبة مع الله في
 جميع المواطن بحيث لا يفقد حيث يجتهد لا يجهد حيث هو اعلم ان ما يطلق عليه اسم العقل اثنا احدهما الجوهر القدال الاول
 وهو متعلق بباطن الجسم الصوري الذي في الصدور والعقل الثاني عند الله سبحانه بقوله ولكن نعم القلوب التي في الصدور قوله
 الذي هو قوله ما بقولنا بباطن الجسم اثر لا يتعلق بالاجسام الا بالواسطتين الواسطة ههنا في النفس المتماثلة بالصدور قال المراد
 بالصدر ههنا في النفس والخيال فانه صدر القلب لله هو العقل الجوهري وهو راس من العقل الكلي اوجه منه النفس مستفزة
 باشرافه عليها كاستنارة الجدار باشراف الشمس عليه ثانيا فله رادرا كدر بصره وبمعنى وهو متعلق بباطن الدماغ و
 مرادنا بباطن الدماغ القوة في الرأس فعل النفس والخيال وادراكهما وبصرهما وسههما وادراك في دماغ الرأس فهما العقل
 النفس والخيال وادراكهما وبصرهما وسههما مشرقان باشراف وجه العقل عليها كما مشرقان النفس والخيال باشراف القلب
 عليها والاول راس من عقل الكل والآخر راس هو امر الله الخاص بعقله لك الشخص بعقله لك الشخص الخاص به الله
 يقبل التوبة وتعتبوا وشارف وجهه اعني الراس الخاص به من العقل الكلي قال اشراق عقل الشخص بربها صلاح قلبه
 بحسنه وبلا افعال الصالحة والفتنة والفتنة في نفسه يمكن له واما وجهه الخاص به من عقل الكل فلا يزيد ولا ينقص و
 المستفاد من الفعل هو القابل للرياسة والفتنة وحيث كان خيرا المصداق لتفاد موكنتها بتهجده روح الايمان وكان القبول
 بحول خاطر ان الرتبة الثالثة هي المستفاد والفضل في الامة ثم اعلم ان روح الايمان ليست العقل لان العقل هو وجود
 اعني الفتور الله هو حقيقة الشيء مرتبة ومو نور الله الذي ينظر به المؤمن له بكل معنوي مركب من حلو وجبروتية معنوية احدا
 روح الايمان فروح الايمان لو كان العقل الشرعي لا تفرق صور على هيئة مياكل التوحيد وقوله وصفه المصنف في الكتاب
 عقلا بالفضل بعد ما كان عقلا بالقوة يريد بالفضل ما يقابل القوة لا تقسيم المستفاد وقوله وروح القوة اي المراد من روح القوة
 في الحديث النفس الناطقة الانشائية عقل هيولا في القوة ليس بجميع لان العقل بجميع انواعه قوى للنفس الناطقة الانشائية
 لانه ان اراد بها الملكة اي الحيوانية المحسنة فهذه مركبة للنفس الكلية التي هي مركبة العقل وان اراد بها الناطقة القدسية فهذه
 من قولنا بل هو مركبها وهي روحه لا تهاهي فتور من عرف نفسه فقد عرف ربه على ان الامام في نفس حيا الارواح الخمس تها بالقوة التي
 يحلها الاشغال ولهذا تكون في كل حيوان ناطق او صاير من العقل الحيواني الله هو نور الاول اعني اول اشراق وجهه عقل
 الكل على باطن قلبه ركنه لك قول المراد من روح الشهوة النفس الحيوانية فانها هي الحسنة الملكية التي اصلها الاقدار العقل
 القلب اقوى ثلث روح المدح وروح الشهوة وروح القوة والا امام ثم حين ذكر الارواح فسر روح القوة بالقوة التي يحل بها
 العقل وروح الشهوة التي بها ياكل ويشرب ينكح وروح المدح التي بها يدب ويدب ويشرب وكل الثالث من قوة الجولانية تحتها
 الملكية واما فسر ههنا حيث لم يخذل حديث من كلفه واتما اخذ من اعتقاد بابويه فانصر على ما فيه ووجه الارواح الثلاثة
 على سائر المعاني الصيفية والمراد من الطبيعي الذي هو مبدا التوحيدي والنفس الثابتة وهو هذا مركب من جزء من التراب جزء من الهواء جزء
 من النار وجزء من الماء بعد تعديلها وتغييرها من الغرائب على ما قرأ في العلم الطبيعي قوله وهذه الخمسة متفارقة الحصول على
 التدبير يريد ان كل واحدة شرط لما بعدها والشرط سابق على المشروط فلو كان متفارقة في حصولها للشيء شيئا فشيئا وهذا
 الكلام متباين في بعض لغير ترتيبه ذكره لان الثلاثة الاخرى روح القوة وروح الشهوة وروح المدح في الحقيقة
 متساوية لكون كل واحدة من ممتزجات الاخرى لكونها غلظنا هذه النظر في الحقيقة واعتبرا في النظام في الحصول فاما حصولها

وحصول رتبة اما الحصول المذكور فالتاثير روح القدس بها لا يكون بقدر ما في الحصول والتمسك بها اخوها حصولا ومردود
 القدس في الحصول الذهني وح الايمان وحي قبل روح القدس في الرضا ومردودها روح القوة في الحصول المذكور لكونها من آثار
 الطبيعة الكلية كما اثبت سبحانه البية قال نعم علمه شديدا قويا ومرة فاستوى ووجبه شل في حامل التوراة الحروف والطبيعة ومن
 دون روح القوة روح المدح في الذهني في كبد روح الشهوة في الحصول والتمسك بالروح الشهوة هي ميله الى التكون والقضاء وهو حاصل
 في النطفة قال فلا تفسد ما دام في الرحم ليس له الا النفس النباتية ثم تنشأ له بعد الولادة النفس الحيوانية اعني القوة الحسية
 ثم يتجدد له في اوان البلوغ الحيوان في الاشتداد والصورة لنفس الناطقة وهو العقل العلي واما العقل بالفعل فلا يتجدد الا في انوار
 البشر فيمعرفة الله ولهم معرفة حق الله وملائكته وكثير رسله في اليوم الآخر واما روح القدس فهو المخصوص بالولاية الله اقول
 فالأشياء ما دام في الرحم ليس له الا النفس النباتية يدل على انه يريد بتلك الأرواح المذكورة ما فوق المادية بحسب الأقسام
 النطفة في الولادة في النفس النباتية وقد بشرنا الى ان روح الشهوة مستأقذ لان القوا إنما يكون بالأعضاء والملايم ولا يغني
 بروح الشهوة الا الميل الى الملايم وهذا موجود في النطفة والآن تكن علة نعم في الحيوان اظهر روح تلك بعينها ولكنها قبل
 ان تصفح النطفة بالنسبة الى احسن الحيوان ان كانت فيما وراء هذا الفاعل ظاهرة قال امير المؤمنين عليه السلام ان الله في كل يوم
 يخلق عساكر عسكر يتزكون من الارض والارحام وعسكر يتزكون من الارحام في غصن الدنيا وعسكر يتزكون من الدنيا في
 الآخرة والمهم تكلف هذا التاويل بصرف تلك القوى في النفوس لاجل ذكرها بلفظ الأرواح والامام ثم بين ان روح القوة مثلا
 بها يحمل الثقل وروح المدح بها يصير يدب ببلدج وروح الشهوة بها ياكل ويشرب وينك وكل هذه ارواح مزاجية وحي قويا
 الحيوانية الحسية لان روح القوة التي يحمل بها الثقل والعقل الجبولا في كونه ولا ان روح الشهوة التي بها ياكل ويشرب القوة
 الحياتية ولا ان روح المدح هو التي يحدث عند بلوغ الحيوان في فعل قوله لا يقدر على المشي قبل البلوغ حتى يحصل له العقل العلي
 اى الكسبي واير كلامه من كلام الامام ثم واما تكلف هذا التاويل البعيد حيث ان الامام ثم عبر عنها بالأرواح والمقصود لا يعرف
 من الأرواح الا المجردة وقوله واما العقل بالفعل فلا يحدث الا في افراد البشر ويريد بها الثالثة من العقل وهو كسبها ويريد بها
 اراد الامام ثم من روح الايمان وليس كما اراد ان يريد معنى روح الايمان روح اليقين المتأشع عن الأعمال الصالحة والنية الطاهرة
 لا التأويل المتأشع من مداومته قراءة المشوى او هاهم الملائكة كما قال فيهم لعمركم وعطفه المؤمنين على انهم غيرهم وعلى كل تقدير
 فاما يريد ما يزنه بميزانه فالؤمنون حقاب الله عندهم الذين يقولون ان بسطة الحقيقة كل الأشياء وامثال هذا في الملائكة والكتب
 والرسل في يوم الآخر فان اللفظ وان صح في اصل الوضع لم يصح في نفس الامر واما روح القدس فكما قال بخصوصه ولنا الله الات
 المراد منها في هذا المكان غير الملك الذي يستدسم قبل الملائكة نفوسهم الملكوتية الالهية التي اصلها العقل منه بدت وعنيت
 كما يراه ان شاء الله نعم قال وهذه الأنوار الخمسة انوار متفاوتة في شدة التورية وضعفها كلها موجودة بوجود واحد في
 مشددة الحصول فيمن وجد له والله بعضه ما ذكره صاحب الاعتقاد من جهة الرواية ما نقل عن كميل بن زياد انه قال سئلت
 امير المؤمنين عليه السلام فقلت يا امير المؤمنين اريد ان تعرفني نفسي قال يا كميل ايتي النفس فريدي ان عرفت قلبك يا مولاي هل في
 نفس واحدة قال يا كميل انها في اربعة اقسام النباتية والحسية الحيوانية والناطقة القدسية والكليزية الالهية ولكل واحدة
 من هذه خمس قوى في خاصيتها فالناتية النباتية لها خمس قوى هي ذبابة وناطقة وناطقة وناطقة وناطقة وناطقة
 والنباتية وانبعاثها من الكبد والحسية الحيوانية لها خمس قوى هي سمع وبصر وشم وذوق ولها خاصيتها الرضا والغضب
 انبعاثها من القلب والناطقة القدسية لها خمس قوى هي فكر وذكر وعلم وحلم ونباحه وليس لها انبعاث وهي شبه الاشياء بالنفوس
 الملكوتية ولها خاصيتها التواضع والحكمة والكلية الالهية لها خمس قوى هي بقاء في فناء وستم في شقاء وعز في ذل وفقر في غنا وصبر

في بلادها خاصيتها الوضوء والتسليم وهذه التي مبدوها من الله واليه تعود قال الله تعالى ونفخ فيه من روحه وقال تعالى
 يا ايها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية والعقل وسط الكل في اقول قوله هذه الارواح الخمسة انما هي ارواح
 في شدة النورية وضعها ليس صحيح لان شأنها في الشدة والضعف ان تكون من نوع واحد كما ذكر بقوله وكلها موجودة
 بوجود واحد هذه شهادة من ان روح القدس المتبرع وتبنيها على الجوارح بل قال انها المخرج من كونها يظهر من كل امرائها
 لمن تدبر فيه وروح الشهوة الحيوانية كما قال من نوع واحد ليس بينهما فارق ولا مميزة الا شدة روح القدس وضعف روح الشهوة
 لان الخمس كلها موجودة بوجود واحد فطبيعة واحدة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد امرنا ان روح القدس يخرج منها
 شيء الا اربعة عشر معصوما اريد بها صفات النفس الكلية كالباء وان اريد بها العقل او الملك لم ينزل في غيرهم نعمه من الله من
 شعاعها اروح انبيائه ورسوله مائة الف في اربعة وعشرين الف سنة وذلك بعد ما مضى من خلق الف سنة مائة الف سنة
 وبقي الانبياء يدعون الله سبحانه بدين الاربعين الف مكن ذلك ثم خلق من شعاع انوار الانبياء اروح المؤمنين اعني الارواح
 الناطقة القدسية للمؤمنين التي عنانها امير المؤمنين عليه السلام بقوله السابق التي ليس لها انبغات وهي شبه الانبياء بالنفوس
 الملكية ومرتبتها خلق نفوس الملكية من اشعة نفوسهم خلق النفس الحيوانية وابتدأ من ذلك وكيف يكون الخمس بوجود
 واحد بل ليست بوجود واحد ولا بايجاد واحد الا على ما في المقام بان كل الاشياء بوجود واحد وبوجود صفاتها فان اداها ما
 يعتقد كما ذكرنا بقدر ابطال مدلولات الفاظ ومعانيها كما ابطال الاعقار وقوله فانها من درجة الحصول فيمن وجد له يعني به
 ان حصولها من غير على التدريج كحصولها في نفسها في مراتب وجودها وعلى قوله في اكب روح الشهوة وما اصغر روح القدس
 لان الله بينهما درجتين روح القوة وروح الايمان والحاصل الا فائدة في البيان هنا ولا في القضا وقوله ويعصدا ما ذكره حيث
 الاعتقادات التي بهذا لا يعصده وليس بينهما مناسبة لان حديث الارواح يذكر فيه قوى النفس الناطقة وملكان وقوى جسمها
 وطبيعتها وحديث كميل في تعداد النفوس وانما الاصفاتها ولهذا كانت النفس باعتبار ذاتها اربعا والارواح خمس لان روح القدس
 في الحديث الاول صفة النفس الكلية الالهية في حديث كميل وروح الايمان صفة الناطقة القدسية وروح القوة وروح الشهوة
 وروح المدح صفات وقوى الحيوانية الحسية بمقتضى القوى الجسمانية التي هي في النفس النباتية والنفس النامية النباتية هي
 مركبة من العناصر الاربعة من الغذاء الناري ووجوه من الاربع وجوه من الهوائى وجوان من الماء اجتمعت الخمسة واتحدت
 بالانحلال حتى صار كيموسا ففتحت بنظر الكواكب فصارت نفسا نباتية نامية ولها خمس قوى حسية منها ما تلتطف بها من
 الاغذية جاذبة من الميرة الصغرى وما تقوم مقامها كالماء في الشجر من الحرارة والبرودة وسوركن العنصر الناري شأنها جذب مادة الغذاء
 وجذب الغذاء بعد تخلصه من الميرة وما سكره من الميرة السوداء وما يقوم مقامها من البرودة والبرودة هي الركن الرابع وشأنها امتلاك
 الغذاء على ما يناسبها من الدم وما يقوم مقامه من الكبد من الحرارة والرطوبة وهي الركن الهوائى وشأنها ضم الماد
 والكيلوس والكيموس والخال من نوع العضو وادفئة من البلغم وما يقوم مقامه من الرطوبة والبرودة وهي الركن
 الماء وشأنها رفع الغذاء الى العضو ورفع فاضله الى ما بعده ومبرية وقوى النفس تفعل النفس بها تنمية الاعضاء بما هو من
 نوعها في فعل النفس النامية لانها انما الفتحت من طباع اربع السابقة فكانت طبيعة خامسة فالنفس النباتية خمس قوى اربع مركبة
 كل واحدة من طبيعتين والخامسة بين الجميع لاحتياج التربية الى الكل لان القوى يحتاج الى اربع السابقة على هذه الشبوع لا
 التمايز والنفس النباتية خاصية الرابة عند اتصال الغذاء على الوجه الملايم المقارب للاعتدال وهي النمو والنقصان
 عند خلل الشبوع وموازاة البول وانبغات النفس النامية من الكبد لانها محل الرطوبة والحرارة الذين هما علة الهضم والتموية
 الايجاد لله مومنا النفس النامية والثانية النفس الحسية الحيوانية وهي من النفوس الملكية لان النفس النامية مقرها الله

كل واحد

الاضواء المتعلق بالعلق الدم الكائن في جواريف القلب من الجانب الايسر اكثر من ذلك لاجراء اللطيفة التي هي النفس الثامنة اذا اعتدل
 جسمها اي كانت بخار الطيف ابدا في اشعة الكواكب الشمس والقمر والنجوم وبما لليل والنهار تطفئ تلك البخار المعتدل في ميزانه
 وانما حتى ساو جرمه في انوار فاشتهت عليه النفس العلكية فحركت بحركتها مثال الاقرب في خشية يابسة من البحر الملهب فاشتهت
 ثم تسود بخار الجرم ثم قد عمل فيها النار وان لم تنصل بها لانها بحر انما تنكست حتى صارت فحما تعلقنا النار بها واسطة
 الهواء لتصل بالبحر يابسة فلهذا هي النفس الحيوانية الحسنة في كل حيوان برقي او بحري من افسان او غير مؤمن او كافر نبي او غير
 كما ان النباتات تكون في كل من ذكر وتكون في سائر النباتات بل قد تكون في اذن من النباتات من البرازخ كالخضبان فانه وان كان من
 الاغجار فهو من الاشجار لا من نبات وهذا قيل انه برزخ بين النبات والمعدن ولها خمس قوى تدرك بها المحسوسات سمع تدرك
 به الاصوات اذا ردت في الهواء واسطة الهواء باب معها ان تدرك بصوت في حجابها واسطة الطبل المصنوع على باب الدماغ من خرق
 الاذن فيرصد تدرك به الالوان والاصوات بانطباع صورها في بليدية العينين بالقوة التي في تقاطع قصب العينين
 وتشم تدرك به روائح الاشياء واسطة حلقى المنخرين بانبساطها في الرائحة الطيبة واختباؤها في الخبيثة ودق
 تدرك بها الطعم بواسطة اللسان بنفوذ لطيف من كمال الطعام سلايم او من افرة في تجاويف مناسمه وليس تدرك به لين الاشياء
 وحشها برقة قوة احسنا سائر منيها في سائر اجساد الالهة في تلك النباتات اقوى لشدة رقة الاحساس فانها لها خاصيتان
 الرضا والغضب والرضا اخيا الشئ وطانية القلب عنده لا تبسط برودة الروح والغضب يعكس ويغلي نار القلب طلب
 الانتقام لانها باخرة النفس انبعاثها من القلب لان سببها ما في ذلك الحيوان هو الاخرة المعتدلة في الوزن والنسج
 المتعلقة بالدم الاضواء المتعلق بالعلق الدم الكائن في جواريف القلب من الجانب الايسر منه اكثر كما مر في النفس الناطقة التي هي
 وهي جوهر نوراني قد صفت قدس في الهي وامنوزج تصوير فهو في كتاب صورتي باني في هيكل التوحيد كشكل المنيرة عرجية
 اصلها النور وكما في الطور لها خمس قوى فذكر في عطار دود كرم من حل وعلم من المشير وخطر من القهر ونباهة من القهر واليها
 انبعاث تجردها من المواد الغضبية والبدنية في انبعاثها في اشياء بالنفوس العلكية التي هي عالية عن المواد طارية في القوة
 والاستعداد ولها خاصيتان لغرضها عن اسلخ الطبيعة وانطباعها بموافقة احكام شريعة والحكمة الثلاث في انبعاثها في
 الانوار العقلية وذكر عن الصادق عليه السلام انه قال ان الصورة الانسانية هي كبر حجة الله على خلقه وهي الكتاب الذي كتب به
 وهي الهيكل الذي بناه بحكمته وهي مجموع صور العالمين وهي المحفوظ وهي الشاهد على كل غائب هي حجة
 على كل جاحل وصا لصر اطم المسقيم الى كل خير وهي الصراط الممدود بين الجنة والنار وهذه النفس شعاع من النفس الرابعة
 اعني النفس العلكية الالهية في النسبة الى الكلية نور وعرض قائم بها اي ينورها في ايام تحق ويولقي في الهيكل الانسان
 القائم من ظل هيكلها فهو مثلها وهي صلة تتعلق بهذا البدن تعلق اشراق لانها لا تنزل من روحها وانما هو كالنار الشاعرة
 التي مسكنها في انما ففي الفوائد عزاء جميدا فلن تستطيع انبعاثها صعودا ولن تستطيع اليك النزولا والرابعة النفس العلكية
 الالهية هي الكتاب المبين والكتاب المحفوظ واللوح المحفوظ والنور الاحضر والكون المائي والبا من هم الله الرحمن الرحيم
 وهي اسم الرحمان شريك القلق وفي نفس الله التي لا يعلم ما فيها عيسى بن مريم في قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
 ويا ايها الذين آمنوا انما نزلنا في حديث الاعراب ولها قوى خمس بقا بالله في الفناء في سجن وجهه وسقم خشية في شفا غمته
 ورحمة وعز غمته وعبدان وقوى من الامور التي تدر على عبوديةها الغزبية في فقر من البوغي في التوكل عليه وصبر على
 المكروه في بلائه ولها خاصيتان الرضا بما يفعله وموالية في الخالصه والتسليم له في كل ما يجري به هذه النفس التي مبدؤها
 من الله اي من فضله ومحبتة لا من ذاتة لانها لا يخرج منه شيء ولا يعوا لشيء ولكن كل شيء مبدؤه من الله تعالى صلى الله عليه وسلم

فانه يقال له من الله واليه تعود الى مبدئها من شرفها تعود كما قال تعالى واليه ترجع الامور الى حكمه وتقديره قال الله
 تعالى ونفخ في الصور يوم يروح خلقها وكرهها وشرفها بالانفس الى الاخصاص كما قال يني عبدك كما شرفها بانفس
 مبدئها من رعونها اليه وقال تعالى يا ايها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية ارجعي راضية بما رآك من
 فضله ورحمته ورضوانه مرضية ارجعي الى ربك عنك شاكر الاعمالي والعقل وسط الكل اي باطن هذه النفوس الاربعة
 لانها انزلت في اربعة حين قال تعالى ادبروا في اقبالها عن حين قال تعالى اقبل فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل فاقبل
 صعد بها وركب ان اعزبتا سئل امير المؤمنين ع عن النفس فقال قال يا مولاي هل النفس عريضة فقال
 نعم نفس نباتية ونفس حيوانية ونفس ناطقة قدسية ونفس ملكوتية فقال يا مولاي ما النباتية قال
 قوة اصلها الطبايع الاربعة بدائها عند مسقط النطفة مقرها الكبد فانها من طوائف الاغذية فعلها النمو والزيادة
 وسبب فراقها اختلاف المولدات فاذا فارقت عادت الى ما من بدت عود ما رجة لا عود مجاورة فقال يا مولاي ما النفس الحيوانية
 قال قوة فلكية وحرارة غير زكية اصلها الافلاك بدائها عند اللولاء الجسمية فعلها الحيوة والحركة والظلم والغشم والغلبة و
 اكتساب الاموال وشهوات الدنيا ومقرها القلب بسبب اختلاف المولدات فاذا فارقت عادت الى ما من بدت عود ما رجة لا
 عود مجاورة فتتعد صورها ويصل فعلها ووجودها ويصل تركيبها فقال يا مولاي ما النفس الناطقة القدسية قال
 قوة لاهوتية بدائها عند اللولاء الدنيوية مقرها العلوم الحتمية الدينية مواردها التائيد العقلية فعلها المفا
 الرانية فراقها عند تحلل الافلاك الجسمية فاذا فارقت عادت الى ما من بدت عود مجاورة لا عود ما رجة فقال يا مولاي ما النفس
 اللاهوتية الملكوتية فقال قوة لاهوتية وجوه بسيطة حيث بالذات اصلها العقل من بدت وعنده واليد وال
 اشارت وعونها اليه ذلك وشابته ومنها بدت الموجودات اليها لتعوب الكمال فهي ذاك الله اعلى وشجرة طوبى وسدة كنهى
 وجنة المادى مع هذا الرقى ومن جعلها اصل سعيه وغوى فقال السائل يا مولاي ما العقل قال العقل جوهر ذاك محيط بال
 من جميع جهاتها غاربه قبل كونه فهو حلة الوجود ونهاية المطالب اقول بدائها عند مسقط النطفة يعني ان
 اذ قبل سقوطها الى النار فلما سقطت في الرحم وكانت نطفة الرجل حارة يابسة النطفة المرأة وهي باردة رطبة حصلت
 التفرقة بين ما هو كمالها وبين ما هو كمال النار فضر الله تعالى بحكمه دم الحيض اليها فتنوشت بينهما وبين مزاج بارد يابس وكثير
 اخذ ما ربه الملك من الارض الوضع الذي اذا ما كان يدين في ابيه فانه مزجه بان الله عز وجل في النطفين فيبرودة يكسر حرارة نطفة
 الرجل لئلا تحرق نطفة المرأة ويبدوسته يكسر طوبى نطفة المرأة لئلا تنطف نطفة الرجل وتكون نطفة الرجل بقدر نصف نطفة
 المرأة ليعتدل في الطبايع والشرار قد يكون بقدر نطفة الرجل ونصفها او ربعها او سدسها او اقل وكل هذه يكفي في مطلق التوفيق
 بينهما الا ان كان بقدر نطفة الرجل واكثر تباين المزايج فغلبت السوداء فربما يكون محترقا واقل كثيرا تباين المزايج
 فغلبت الصفراء او البلم واذا كان بقدر النصف الى ما يقرب من نطفة الرجل صلح المزاج وكان السوداء معتدلة في رجانه
 فيعتدل المزاج فيكون غائلا عما حافظا ركيكا فان خلص التراب من الشوائب كانت صافية فيكون جيندنيا او وصى نبي والرضا
 عليه السلام ما بعث الله نبيا الا جامة سوداء صافية فاذا اجتمعت الاسباب التي تقوى القوة الى النفس النامية النباتية التي بها
 يحصل العقل والتموضع بتقدير الله تعالى تحصل للمرأة حتى ضعيفة لتعين بحاريتها حرارة الرحم ليحصل الجنين لكن موعلة الاغذية
 ليحصل الغذاء الذي به النمو ليحصل العقل لكن موعلة المزاج ولذلك قال بدائها عند مسقط النطفة قل عليه السلام وسبب
 فراقها اختلاف المولدات اي المتولدات من الغذاء الطعم والتشرب بزيادة احد الطبايع الاربعة بعضها على بعض حتى تبطل الطبايع الاربعة
 الاخرى لتافقه فيبطل تركيب القوة المتألفة من الكل بالا اعتدال تفاوتها فاذا فارقت عادت الى ما من بدت عود ما رجة

لا عود مجاورة فتلحق حاراتها بالندف فتخرج بها وتلحق برودتها بالما فتخرج بدو تلحق
ببوستها بالتراب فتخرج منه كل ذلك امتزاجا بينهما وقوله عليه السلام في نفس الحيوانية قوة فلكية وحركة غير
أصلها الأفلاك يريد أن النفس الحيوانية من نفوس الأفلاك على نحو ما اشرنا اليه قبل وهي حارة لأنها من مادة الكون وركن
الحياة وغير زكية أي طبيعتها أصلها الأفلاك كما مر سابقا ونحو غيبتها ميتة النباتية لأنها متعلقة بالله وبالأجرة المعنوية
ونحو كائنها في النطفة الأمشاج وفي غذائها أي لطيفين في الرابطة يقال أنه ليس منها ولا من غيرها وهذه كلها مغلطة
بالفراش في الأعراض الفاسدة فهي حينئذ متعلقة في غيرها فإذا تخلصت من الأعراض الغريبة واتحدت بالتعديل والتضع وظهرت
النفس الكامنة فيه عند تمام الأربعة الأشهر التي هي الولادة الجسمانية لأن الجسم ولد النفس وما ولى أجزائها أي ظهورها في متعلقها
ولو لا ذلك الثانية التي هي الولادة الدنياوية وهو خروج الجنين من بطن أمه صورة للآخرة فقولنا عاينها أن يريد به
ظهورها من الغيب الشفائي الأول والثانية صورة لها وإن يريد به ظهورها في فضاء الدنيا فهو على الظاهر موقوف ولا يجمع
أن يراد بأجزائها من الغيب عند الولادة الظاهرة كيف هو الحال في وجودها ومطهرها عند تمام الأربعة الأشهر وقوله ولها
لحم أي فعلها الطبيعي الحيوانية أي التحرك بالأرادة والحركة أي الكون الأول في المكان الثاني والظلم أي وضع الأشياء في غير موضعها
والنظم أي الأخذ بعنف والغلبة أي الاستيلاء واكتساب الأموال والشهوات الدنيوية لكثرة الحرص من قهرها القلب لها متعلقة
بالأجرة الصافية المتعلقة بالدم الأصفر المتعلق بالدم الكائن في مجايف القلب بسبب إقامتها اختلاف المتولدات
لأنها إذا اختلفت الطبائع وما تولد منها انسداد القوى منها صفة فليست لها قرار في مكانها وأخرها إذا عرفت عاين
النامية بدت أي في نفوس الأفلاك عود مما رجة لأنها قوى متعددة من الأفلاك المتعددة فإذا انفك تركبها بطلت فأنجز
كل حي منها بأصل كقطرة الماء في البحر فيبطل فعلها ووجوها ويبطل تركبها وقال عليه السلام في النفس الناطقة القدسية قوة
لا موتية أي روحانية بدت أجزائها عند الولادة الدنيوية معنوية كما تقدم في الحيوانية الحسية بل سابقة على النطفة لأنها كانت
في غيب النطفة المعنوية فحق الكائن بسند الله إلى الله سبحانه في الرأى عز وجل عبد الله عليه السلام قال في الجنة شجرة تسمى
فإذا أراد الله أن يخلق مؤمنا قطر منها قطرة فلا تصيب قبله ولا ثمرة أكل منها مؤمنا وكافر إلا أخرج الله من صلبه مؤمنا فهو
كامن في النطفة القاطرة من شجرة المزن على البقلة والتمرة فإذا ماكلها انتقلت إلى الكيلوس ثم إذا صفت انتقلت إلى الكيوس
ثم إلى النطفة المنية في الصلب ثم إلى الرحم في النطفة ومنها إلى العلق ثم إلى المضغة ثم إلى العظام ثم إذا تمت الحاققة ظهرت ثم إذا ولد
طلع كما قررها العلوم الحقيقية الدينية أي العلوم المقررة بالأفعال الصالحة فأنما مسكن طينتها موادها الثمانية
العقلية أي استمدادها من الأنوار العقلية المشرقة على كنهها فعلها المعارف الربانية أي أنها تنزع إلى معرفة خالقها فإقامتها عند
تخل الألائل الجسدية التي هي محل أشرافها وتعلقها فإذا انحلت وتفككت بسبب اختلاف الأقطار رقت صاعدة إلى ربها راضية
بما قضى عليها فعود إلى ما سددت عود مجاورة لا عود مما رجة لأن بدنها أتمما يتجدد في أولية فإذا عاد اليه لم يخرج به
لأنه كان يتجدد بدنها حال وجودها فإذا صعد إلى مبدئها المتجدد الأعلى لم يصل إليه إلا وقد تجدد لها بدنه قبل وفوقه وهكذا
من فضل ربي الذي لا ينفس خائفة فلا تزال مجاورة لبدنها غير مما رجة لتجدد بدنها في كل لها بدنه جديد وقاد
عليه السلام في النفس اللاهوتية المكنونة قوة لاهوتية أي روحانية قدسية وجوه بسيطة مع أن الناطقة القدسية كذلك
لأن تلك وإن كانت في نفسها جوه بسيطة لكنها بالنسبة إلى هذه عرض مركبة من شعاع هذه وظل هيئتها فكانت هذه
أحق بالجوهرة البسيطة حتى بالذات لا تموت بل باقية ببقاء الله لأنها وجه الله لا يهلك إلى ما أثر خلقه وبالذات لأن
حياتها من فضل نفس فوقها كالنفوس التي هي المتقدمة إذ ليس فوق هذه إلا العقل ومركبة وما ولى أصلها العقل لأنه

لها كالنطفة للجنين لأنها تطوره الثاني والروح تطوره الأول فبها علم برنطق اليد ذلك وأشار بآثارها وموتها
عليه طاعة كما قال نعم تعلمون نعم تعلمكم الله فعلمه الله تحقق العبودية بحق الربوبية فلما علمها ثابت عنانيتها واقامت
الصلوة التي أمرها وانت الزكوة فكانت أحسن بعدان كانت بنسبها كالتقافان تابوا وأقاموا الصلوة وأتوا الزكوة فأخوكم
فان عليهما وعودها اليه إذا كل من شأ بهتدأى كانت أحسن في الدين ومنها بدت الوجود كالتأطع القديسة فانها
أول من يك منها واليه تعود قال ظهرت الوجود من آباء بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابن الجهم في الجلي واليه تعود الوجود
بالكمال في الله العلي قال علي بن أبي طالب في بيان ما أتته خلقها وكرمها وشرفها بنسبها اليه فقال ذاتي كمال
بيتي وعبدك وشجرة طوبى وسدة المنهى طوبى باسم الجنة وقيل بلغه أهل الهند في الحديث شجرة طوبى شجرة في الجنة أصلها في
دار الله صلى الله عليه وسلم وليس مؤمن إلا في داره غصن منها لا تخطر على قلبه شهوة إلا أنه بها ذلك الغصن لو أن ذاك
مجداسنا في ظلها مائة عام ما خرج ولو طار من أسفلها غراب بلغ أعلا ما تحته يسقط هرا وعرض الشجرة طوبى شجرة في الجنة
أصلها في دار في فرعها في دار على علي بن أبي طالب في ذلك فقال دار في الجنة بمكان واحد في قول وظاهر الحديث
الثاني أن شجرة طوبى من باب إضافة الموضوع إلى صفته لأن طوبى من الطيب في بدلت الواو ياء لطلبية الصفة أو لـ إضافة بيانته
والمراد من قيمته هذه النفس القدسية بهذا الاسم أما على نحو من الجواز أو لأنها هي الشجرة المذكورة صفها ومثلها أو خلقه
منها على هيئتها وسدة المنهى في النهاية شجرة في أقصى الجنة إليها ينهي علم الأولين والآخرين ولا يتعداها في وعلي ما ذكره
في النهاية هي هذه النفس الكلية لأنها في اللوح المحفوظ وليس وراءه للعلم ذكر وإنما ذلك للعقل والروح وملازمه هي الشجرة
عن المادة العنصرية والمدة الزمانية والصورة الجوهرية ولما أتته والعلم حقيقة الصور الجوهرية المجردة عن المادة العنصرية فمادة
الزمانية ولو جومنة أذهابا للبشر غير من علم الوجود وما ظله تلك الجواهر واشباحها فالعلم موافق سواء كانت جوهرية
أم شبحية فيكون كل علم للخلق منهيها إليها أذ ليس رأيها شيء من الصور غير رأيها معاني العقل وقائمه في الروح وجنة المأوى
غاب عن اعتبار جنة تسمى إليها أرواح الشهداء وقبله غير من العرش قول إن أريدنا ما نأوى إليها الأرواح فهي غير من العرش
لأنها هي الركن الأيمن الأسفل وإن أريدنا ما نأوى إليها النفوس هي غريب العرش لأنها هي الركن الأيسر الأعلى والنفس الكلية على
فرض أنها مغايرة للروح الكلية كما هو أكثر الاستعمالات والأطلاقات هي الركن الأيسر الأعلى من لأن الركن الأيمن الأسفل في الروح
الكلية محل الرقائق ومبندوها والعقل الكلي ركنه الأيمن الأعلى والطبيعة الكلية ركنه الأيسر الأسفل من هذه النفس هي الشجرة
الطيبة ورواها بوحنة الثمالي أنه مثل الباقر عليه السلام عن قوله تعالى شجرة طيبة أصلها ثابت فرعها في السماء فقال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله إن أصلها على فرعها والأئمة أعضائها وعلمائها وشيعتنا ورقها يا أبا حمزة إن الولد ليولد مشيعنا
فنور وورقه فينا ويموت ففسق طمنا ورقه وقال رجل جلد فداك تولى أكلها كل حين باذن ربها قال ما بينة الأئمة شيعتهم من
الحلال والحرام وبالحلة فالمراد بها أنفسهم الطيبة التي في اللوح المحفوظ أو باطن اللوح المحفوظ وعلته هي نفس الكرسى والبط
الظاهر من العلم وقال علي بن أبي طالب في العقل جوهر ذلك محيط بالاشياء من جميع جهاتها يعني أن العقل جوهر مركب من نور الأنوار
الحقيقة المحمدية لأن ما تارة منها وصورة مرهيتها فهو وجهها إلى الاشياء فهو علم الاشياء كما أن الشعلة المرئية من السراج
في علم جميع الأشعة كذلك العقل فانه من نور الأنوار كالشعلة من السراج فهو جوهر الاشياء ذاك محيط بالاشياء لكونها
منقومة به تقوم بتحقيق لأن من الله الله قائم بكشفه لأن الله بسيط كما أشار إليه المصم بل هو مركب من مادة وصورة وإنما خاط
بها لأنها إنما قامت بربوبية النفس الكلية عند ومعنى قيام الاشياء بان جميع موادها في الغيب والاشياء من اشعة ومبناها
منهيتها أفعالها في النفس الكلية وثبوتها منها فهو علم الاشياء والنفس محلها ومنها ظهرت الوجود قال المشرك الثالث

في حدوث العالم جميع ما فيه حادث زمانه ان كل ما فيه سبق الوجود بعد زمانه بمعنى لا موقوتة من الجوهر الشخصية لا وقت
عدمها وجودها سابقا زمانيا وبالحكمة لا شيء من الاجسام والجسمانية المادية فليكنها كان وعصية بانفسا كان اربنا الا
وموتجلد الهوتة غير ثابت الوجود الشخصية مع برهانها الاح لنا من عند الله لاجل التدبير في ايات الله وكتابه العزيز مثل قوله
تعالى لم يزل من خلق جديد وقوله نعم على ان نبذل امثالكم وننشكم فيما لا تعلمون وقوله ترى الجبال تحسبها جامدة وحتى
ترى السحاب قولنا ان يشاء يذهبكم ويأت بخلق جديد وقوله ولما ان مطوياً يصيبه وقوله فأتوا من الارض من عليها الى ان تخرجوا
وقوله كل من عليها فان يتبعي جديك ذوالجلال والاكرام وقوله تعالى كل من في السموات والارض الا انا الرحمن عبادا وكل من اتيت به
القيمة فربا **اقول** العالم حادث بمعنى انه لم يكن فكونه عز وجل يعني انه قد كان ولم يكن معه غيره كاشا ولا مذكور املا ثم جعله
بعك ان كونه مذكوراً بما هو هو وماذا اضم بالحادث من العالم موافق في الزمان لا ما سوى الله فان مما سوا الله الروح وموليد
من كن لم يكن حادثا وعنده معنى بآية الله دون بقاءه وعندنا المراد بالعالم الحادث وهو كل ما سوا الله تعالى وكل ما سوا الله فهو
سابع من كن يعني مخلوقا بما حقه كن بنفسها فانها مخلوقة بنفسها لا دون لان الدوام يمنع منه لا مستلزامه الحال وموان الشيء
يكون سابقا على نفسه بقرينين واكثر ولا تسلسل لعدم ترائي الحوادث وان العقل والروح وغيرها باقية باقيا الله تعالى لها بما يتقارن
كل انفي شيء جديد شيئا وسو على كل شيء قدير وقوله العالم جميع ما فيه حادث زمانا غلط لان العقول والنفوس من العالم وليست
في الزمان بل هي حادثات مخلوقة مركبة من المواد الثورية والصور الثورية قبل الزمان وايضا الزمان مل بوشع ام لا فان كل شيء اهل
بمخلوقا قديم فان كان شيئا مخلوقا ففي احدى طرفي خلقه وان كان كما توهم بعضهم من ان خلقه في زمانا وهو من قبل هذا الكلام
الى الموعود لينطبق على المعلوم وان كانا كاهين وان كان قدما فمع لزوم تعدد القدم ما لا يكون قديما ظرا للحوادث وان لم يكن
شيئا فالعالم لم يخلق في شيء وقوله ان كل ما فيه مسبب بعد زمانا صحيح على الظاهر وعلى الحقيقة ليس بصحيح اما صحته على الظاهر فظاهرا
لاننا نقول بحدوث العقول والنفوس لم يكن في الزمانا واحدا ثبت ائمتنا كثير جلاله ان الله خلقهم انوارا او اشباحا قبل ان يخلق
وجل ارضنا ولا سما ولا ليل ولا نهار ولا فلكا ولا شمسا ولا قمر ولا سماءا على قول من يقول ان الزمانا عبثا عن حركة الفلك
بل قالتم لولا ان الله خلق الفلك لكان قد خلقنا ونظائره مما موضح في الدعوى بان نور محمد واهل بيته صلى الله عليه واله
بينه الظاهر من خلق الله قبل كل شيء ولم يخلق قبله او متفرج ابن كان الزمانا وتقسيم الحوادث الزمانا وان كان لا مشتافا الاصطلاح
وان لا مرقد كان بان الله سبحانه خلق خلقا قبل الزمانا وخلقنا مع الزمانا وخلقنا بعد الزمانا الا انه ليس شيء لان اتمه شبهة القدر
عنده ليس ثابتا لقدم لان لعبنا الحق ان كل ما سوا الله سبحانه خلقه فقولهم زاتي زمانا الاصطلاح فيه لا كما قال علي عليه السلام
العلم نقطة كثرة الجاهلون والجهال اما ان الله على الحقيقة ليس بصحيح فلا نمراد حصر الحوادث في الكائنات الزمانا وليس بصحيح لانه
قال كل ما فيه فجميع الافلاك فيه وسبقها لها وليس بصحيح لانه الزمان هو طرف للاجسام خاصة ولا يكون طرفا لغيرها ولا غير
ظرفا فان كان قبلها فقد وجد فارغ من حال بينا وظرفا للحدث وكل هذا لا يجوز حتى عند المتصورين قال بان الزمانا عبثا عن حركة
الفلك فقولهم ليس بصحيح ايضا ان يلزم منه وقوع الافلاك في اجسام خارجية عن الزمانا فلا يكون الزمانا غير ظرف للحدث ولا
ظرفا فارغ في حال ولا الاجسام قبل الزمانا لانه في ظرف للحدث اعني الدهر لا تقع بغير وقت ذلك حكم المكان فكل الجسم بعد
في الزمانا والمكان والزمان واحد الجسم الجسم في المكان والمكان جديهما ولهما فوجوه الثلاثة دفعة في الظهور بمعنى انها موجودة
واما في الذات فاجسم شيئا كسبوا الكسرة على الانكسار الا انه والمادة وهما من حدود التصرفانهم وقوله بمعنى ان الهوتة من الجوهر الشخصية
الا وقد سبق عدوها وجوهها بقاء زمانا غلط فان العقل الكلي هوية شخصية ولم يستوعب وجوده في الزمانا بل في الدهر بمعنى انه
لم يكن موجودا في تبة ما فوقه واما ان يقال عليه كل فليس المراد ان كل طبع لا يوجهه الخارج الا في افراده ولا منطقي لا يوجب الخارج

وانما يوجد الذهن لا كقوة عقلية لا توجد حيث في الخارج ولا كقوة عقلية بل كقوة عقلية لا تكون محيطا بما تحتها من القول
غير في وقتها لا بمعنى انه افرد له كذا لافنا الكلي الطبيعي الكلي فان زيدا وعمر ولو بكون افراده لا تارة الحقيقة انشده الذهن من شيء
يتحقق كواحد منهم فهو ظاهرا وشبههم الذهن ولذا قيل بوجوده الخارج في افراده وليس المراد من العقل الكلي هذا المعنى بل ارادنا
ان العقل ان شخصيته متميزة بمحدودها وميزاتها الشخصية فانه ملك يؤدي الى اللوح ويملك يوفق الى اسرار كماله
انه نور خلقه الله وكماله بحسن بليته عن تبه خلق الله من فاضل كماله اشقة هي حق ان جميع العقول وهي قائمة بفاضل وجوده
متدقة بفاضل بذاته كقيام شعاع كشمس بفاضل شعاع وجوده متميزة بفاضل بذاته انتمس فكون العقل كليا انما هو
بهذا المعنى لا بمعنى الكلي الطبيعي والمنطوق بالعقل لنخرج بقوله الهويات الشخصية بل هو هوية شخصية متميزة بذاتها في الخارج ولم
يستوعب وجوده في الزمان وقوله وبالجملة لا شيء من الاجسام الجسمية المادية الخ لا يقال انما ارادنا بالهوية الشخصية
الا اجساما بقرينة قوله هذا اعتراض عليه لا نأقول ليس اعتراضا عليه من هذه الحقيقة بل من حيث ان قوله بمعنى ان الهوية
من الهويات الشخصية يريد من ان العقل وسائر المجزئات انما خرج لعدم كونه متشخصا لانها كليا فلا تدخل في الزمان فلا تكون من
العالم الحادث كما اننا سابقا الى هذا المعنى في عدة مواضع من كتابه ثم ان قوله فليكن كمالا وعصير بانفسا كان اردنا الا وهو
متجده لهوية غير ثابت الوجود والشخصية هذا في الظاهر حتى يلا الكلام في الباطن فان قلت قوله نفسا كان اردنا يدل على
انه اراد بان النفوس من الاجسام وان تقول بغيره فافكر ان يكون الاجسام في ظرف المجزئات وانك كون النفس مجردة قلت
اما كون النفوس اجساما فهي حق وهي اخر مراتب ما يصدق عليه اسم الاجسام من جهة العلوم ولكن اذا كانت اجساما فهي هويات
متشخصة فيجب ان يكون عن الزمان كما يقول المصنف فهو حادث زمانا مع انه يقول بمراتبها فنريد بالنفوس الجسمية لان النفوس
الحقيقية الجسمية من الان فلا يكون اجساما فكون الجسمية جسمية ومعنى الزمان لهذا قلنا فيما تقدم تبعا لقول امير المؤمنين
عليه السلام انما اذا فارقت عاقله فانه بدت عود مما رجة لا عود مجاورة واما النفوس العلوية فنسبها اجساما باعتبار كونها
مركبة من مادة هي نور من صورة شخصية شجعية مقدارية هندسية وباعتبار ان فعلها منوط بالاجسام والزمان ولهذا قدمهم
يقولون ان النفوس مفارقة في ذاتها للماديات مقارفة لها بافعالها ومن هنا غلبنا عنها بالجسمية لان نسبتها الى
الاجسام بافعالها لا بذاتها الا ترى انك تذكر صورها مضي ولم يات وامشاله وليس كذلك في الزمان لان النفس بذاتها
ادركها ولو اردت ان تفعل شيئا لم يكن فعلك الا في زمان لا يكون لزمانا ظرفا لشيء من المجزئات وان قلت انما هو قوله على قول
المصنف جلة الهوية انه حق في الظاهر يدان انما قال ذلك على جهة الحصر بان غير الاجسام غير متجدة لهوية وهذا المعنى باطل وقوله
وبان الكلام في الباطن اشارة الى عدم صحة كلامه نفسا على ارادة الحصر لان العقول والنفوس وكل ما سوا الله عز وجل مشترك
في التجرد اذ الحاد لا ينفك عن المدد لا في عين العقل وغيره او لا يمتد الا بالارصيل اليه قبل تلك واذا وصل المدد اليه فلا بد من
كسره وصوغه بالمدد صوغا جديدا فهو ابد يصانع ويكسر ويصانع وهذا حكم كل ما سوا الله واية هذا ما برهن عليه العلم الطبيعي
المكتمل وهذا لا شبهة فيه الا في جهة واحدة عظيمة فيها الشبهة على الأكثر حتى عشرينها المحققون في طرفها الاعلى والاسفل
اما الاعلى فقال من شرف على هذا الحقيقة ان الاشياء لا تبقى في عين بل هي دائما متجددة متبدلة في كل ان عينه في الاخر وذلك
كالتهر فانه وان كان في الظاهر ماء يوما وماء اخر حتى صبح ان يقال شربنا من هذا الماء بلا مس مع انه في كل ان غير من الاخر
الذي يجيء تريد غير في الاخر في هذا فاما الثواب القصاص فلا تجد حسنا ولا مسيئا الا اننا احسن صبيح احسن فاما
في كل ان ليس يحسن ولا مسيئ واما الاسفل فقد انكر اخرون التغيير والتبدل في هذا استغناء عن المدد فيكون قائما بنفسه
باقا بذاته وكل القولين باطل والحق انه غير مستغنى عن المدد ولا يكسر ويصانع في كل ان فهو موجود في كماله لا في انفسه

الجسمية و

في قوله تعالى انضج جلودهم بلانهم جلودهم غير هالكة وقوا العذاب حين عرض عبد الكريم بن ابي العوجا لعنه الله فقال يا رب
 هذا النيران هي من غير هالكة مثلها بالنبتة تكسر ما وتصوغ ما هي من غير هالكة ما نحن فيه فايدعني يخرج عروني
 عن مكانه ويبدله مني باعتبار ما لا يتبدل وغيره لانه كل ان في لبس من خلق جديد لا يلد الا بملا بباله وبما منه فانه موثاقته
 اليد يصنع فيه بوطانه فهو ما ذهب منه بالذبول الظاهر في المعقود منه من كونه الى مكانه ثم يكون له ومو ثاقه وقديته
 عن مكانه الى مكان اخر كغيره الكون ويعود اليه ومو ثاقه وكما لهم المشرق والمغرب وما اوله باخره واخره باوله وظاهره باطنه باطنه
 بظاهره ومو ثاقه وقوله تعالى افعينا بالخلق الاول بل لم في لبس من خلق جديد بكل مخلوق متجدد الوجود متبدل الكون والشيء قوله
 ببره الا ح من عند الله لاجل التدبر في ايات الله وكتاب الغير يزيد بان دليلنا من ذلك واقول علم ان الله سبحانه يقول سنبرهم اياتنا
 في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق وقال تعالى وكان من اياته في السموات والارض يرينا عليها وم عنها معرضا وقال ذلك
 الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون وامثال ذلك وذلك لانه تفرق من شيا بما شئت فعمل كل شيء خلقه دليله
 مدلوله عليه علة ومعلولا وشامدا ومشهودا وكما با ومكتوبا وحافظا ومحفوظا والحاصل ما مر في الاو مائة ثم في دليل
 ودليل عليه ومبين لما خلق الله الصادق عليه السلام العبودية جوهرة كنهها الربوبية فاقتضى العبودية وجدة الربوبية وفاقت في
 الربوبية اصبحت العبودية الحديث وقال الرضا عليه السلام قد علم اولوا الالباب ان الاستدلال على طاهنا لك لا يعلم الا بما فيها
 انشئ وهذا مما لا شك فيه ولا اشكال بعينه وانما الاشكال في تحصيل الحق من تلك الامثال لانه لما كان الباطل يشابه الحق كما
 قال تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة وقال ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة فشبّه الحق بالشجرة والباطل بالشجرة وقال انزل من السماء
 ماء فسالناك وديته بقدرها فاحتمل السيل في بلاد ابياء وما يوقدون عليه النار ابتغاء حلية او متاع زبد مثله كذلك يضرب
 الله الحق والباطل فشبّه الحق بالزبد والباطل بالزبد وكان الناظر انما يكتشف في الشيء المختصا ما هو بصدقه حتى الامر على الناظر
 ان كل ينظر ليستدل على مذهب رايه في قوله من حيث طلب لو ان الناظر لم يكتشف في مذهب ولا الى ما اعتادته نفسه وانصب ولا الى
 قواعد عنده بان يطلب ما يوافق قواعد بل نظر الى نفس الاية والمثل من كل مع قطع لقطر عن كل ما ذكرنا لاجل المطالبات به هذا الله سبحانه
 وجعل نفسه شدا بالله عز وجل وبكتاب التلويح وبكتاب الكبر اعنى الافاق والاصفر اعنى الانفس لوقع على الحق واحصا الصواب
 فما اشار اليه المصموموا اراد به الله سبحانه ولكن بما ذكرنا من الشرايط الاخرى ما اكثرنا ظيرون اقل المصبيين قوله ومثل قوله بل لم لبس
 من خلق جديد يريد به طرفة الزمان من الاجسام وصفاته وفيه انه ان كانت العلة واحدة في الجميع وهي لا تقف الى الصانع جل وعز
 الى صناعه والى القوم بامر فلا فرق بين الحجر والماريا وان فرض ان الامر يختلف والله يحكم بين عبثا فيما كانوا فيه يخلفون واول
 الاية اتم اتموا عبدا بغيره واما ما مر وما مر وما مر فبضمه لا يخرج عن سلطانة ربهم كما ان منه بدوهم فهو في كل ان يلبيهم
 خلقه من الوجود كما لا ريب ان شيا ولا غيره ما على ما يشاء وكذا قوله على ان يتبدل امثالكم اي مثلها ان شئنا او بما نشاء من الهيات و
 نشاءكم فيما يتبدل فيما لا تعلمون من الهيات في اي صورة ما نشاء كما وكذا قوله وتوحي الجبال تحسبها جامة لعدم نموها في الظهور
 من السحاب في سرعة سيره وخفاء ذلك الكبر فانه لما في التحال والتبدل شديدة السيرة الى امر الله وحكمة السلسلة العرضية حتى لا يكا
 الجاهل يشعر بذلك السيرة ولكن قوله ان يشاء يهكم وقد شئت ذلك من الخطاب يات لكم بخلق جديد فالان هاب
 مو كسر النية الاولى والخلق الجديد موصوع الثاني وبالكسر يتبدل الامثال وبالصوغ الا شئنا فيما لا يعلمون ان كانوا لا يعلمون
 وان كانوا يعلمون شهدهم خلق انفسهم كذا قوله في السموات مطويات بيمينه ويكشفها وكسر هاء كذا قوله انا نحن رب السموات والارض ومن
 عليها بارجاع ما تحلل منهم وما نخله منهم والينا يرجعون اي الحكما عليهم برب رجوع وهذا حكم لان يتبدل لان كل ذرة من الارض
 وتوحيها من اربابها وتوحيها في طريق بين الفيعن والمفاض عليه مملون من التازان والصاعدا كل في ذلك بسجود كذا قوله

كل من عليها فان في بقائه وام كسر الصوغ ويقي جبرته في الجلال والاكرام اي جبرته في الثاني من بقائه كلفه
من الشئ شي لم يدر من جبرته لا الشئ من بقائه ما في اما باعاده عليه بعد احيا او بتكوينه بعد اعدامه او بتوقيه
اي بقاءه الى الشئ ويوجد اهل بيته من لان الشئ القائل ما زلت من اشعة انوارهم فافقه فيه من شئ عوضه بغيره في زيادة شهر
دجلا ناسا لكم واملكم فيما اليكم القويض فيكم يحيط فيض فيض في الارض عندكم ما تزرار الارحام وما تفيض في وعلى هذا التاويل
يكون الضمير عليها في كل من عليها فان يعود الى الارض الحرة ارض الامكان وارض الاكوان وكذا قوله نعم ان كل من في السموات
والارض الا الذين عبادي كل من هو محتاج الى فعله وامر في مكانه وكونه يحتاج الى فعله وامر في بقائه في فعله تكون في كثر
وصعوده وارتفاعه في مادة من شعاع امره في صورة من شعاع هيئته وكذا قوله وكلم الله نبيه يوم القيمة في يوم القيمة انهم
يرونه بعيدا اي لم يكن قريبه قريبا قد كان فيرجع الى امره لفعل وامر فيكون كل شئ بانفاره وكل ذرة بافرادها وكما بدلكم تعودون
واعلم ان الكلام في شرح احوال التجدد والتبدل طويل الذيل ولا يسع الاقتصار على مثلها اشرا اليه فان ذلك كفاية وتبصر
لاولى الاوصاف **قال** وبكدهذا البرهان المشابهة في قوة من جهة تجدد الطبيعة وهو صورة جوهرية مازية في الجسم على المبدأ القوي
الحركة الذاتية وسكونه ومنشأ اثاره وفاعله جسم الاوتقو من ذاته من هذا الجوهر الصور الساري في جميع اجزائه ويولد في
التحول والتبدل والتجديد والانصراف والذوال والانهاد فلا يخالها ولا يسببها وتجدد ما لان الذي غير مطلق بل هو
علة الذات والجا على اجمالها جعل ذاتها المتجددة **اقول** يريدون ما خذا البرهان على حدة الاجسام وطبيعتها فان التجدد
انما يكون للتغير المتبدل ويندرج في الاشكال فيه انما الاشكال فيما يبنونه عليه فيما يفرعون عليه كما ستمع قوله في
الطبيعة صورة جوهرية تباي منسوبة الى الجوهر لا تباي نفسها جوهر لان ذلك انما يكون في الصورة المقومة للشئ التي هي
مهيته ولو اراد العرضية لتوجه اليه المنع اذا اراد بها الصورة التي هي من مهيته الشئ وكما ستمسكنا عن المهيته التي
هي الافعال والقابلية ويتجدد القابلية لتجدد القبول اعظم هذا الدائم فقولنا سارية في الجسم يحتاج الى القبول في صورته لانه
الجسم تمامه بمرادته وصورة هذه السارية مغايرة لما هيته والمغاير للمهيته مغاير لطبيعته فيمكن ان يقول لعلة اربابهم
المادة ليم له مراد وقوله هي المبدأ القريب بحركة الذاتية التي هي جاذبة في وسطه وسكونه اي الذي لا يفرق بينه وبين الحركة الذاتية وهو
ما اقامته وامسكه بظله التي يعبرون عنه بالقيام بنفسه يعني ما به حصول جوهرية تباي ومعرضية وهي ايضا منشأ اثاره
ينبغي ان ينفذ الاثار باضافته بعض اثاره لان من اثاره واعظمها ما فاشا من جوده وما زلت في الله ان يرضى الله
وقوله وما من جسم الاوتقو من ذاته من هذا الجوهر الصور الساري في جميع اجزائه كما انه يريد به لازم مهيته كالحركة للترجيح القائل
على الملا في الحركة التي هي من الماهية فانه لا يقال ان الصورة في السير سارية في جميع اجزائه وما السير قبل الصورة وانما هو
ما قبلها هو الخشب وما الساري في السير بعد كونه سيرا واما السكا في المادة في كانه سيرا وانما الماهية والطبيعة اذ في
المادة انوجد بوجودها المادة كالسكر والسكر في الحقيقة وجد الله المادة التي هي الابن ثم ارجع من المادة التي هي
الاب الصورة التي هي الام وهي الى المهيته والافعال والقابلية كما قال نعم خلقكم من نفس واحدة وهي المادة وخلق منها زوجها
وهي صورة وهي الام كما قرنا سنا بقاء ارجح لا كما ظنه الخرافة من ان الابن والصورة والام هي المادة ولو كان كذلك
لكان من قوله عليه السلام لتسجد من سجد بطريقه الشقي مشقة بطريقه ان يكون شقاوة انهم من الخشب من صورته والتحول
واذا سنا قلنا ان المص قسائل في التغير وغفل التقدير والحاصل ان الطبيعة هي سوية الشئ من نفسه وهي في الخلق القائل
ما ليسها من صورة اجابته حين ورد عليه لتسجد وتكرروا في الجسم ابدان القبول وتسلان بقابلية وطبيعته والتجديد عند
كل مرة ورد عليه لتكسبه ويصاغ خلقا جديدا موافقا في مادته وسوغيره والانصراف للبيئة الاولى لانها اجلها الله تعالى والذوال

ولقد ثبت للهية الأولى ولا زلزال للبناء الأول لا نقصا اجله وتجديدا لأجل الثاني وهو كصنوع الثاني كما تكرر خمسة اذ
 عليه خمسة صنعا بجميع عشرة فهو بعد زيادة المد عشرة لا أنه خمسة وخمسة فيكون اثنين فلا بقاء لها اي لا اجسا
 لتجد المد دائما لبقاءها انما هو بكماله لا سبب وجودها وتجدد ما قوله من انما سبق على قواعدهم كنهه من انما وجدوا
 اعتدنا ليدفن وليس وجود وهذا هو قول المناقض لان الذي غير جعله سعة الذات وهذا لا معنى له فان الحدوث اذا
 لم يكن شيئا لم يكن المتصف به حادثا واذا لم يكن حادثا كان قديما اذ لا واسطة بين الحادث القديم فان لم يكن حادثا كان قديما واذا
 لم يكن قديما كان حادثا وليس قديما الا بانقضائه بالقدم كوجود كاي الله مو عينة اثاره والحادث ليس حادثا الا بانقضائه بالحدوث
 والله مو ذاته فلو قلنا في زيد الحادث هو قديم لم يكن بقولك قديما ما لم ينصف ذاته بقدم وجوده مو ذاته لا بقولك وفرضك فان
 ذهبون ما لم كيف تحكمون فلا تذكرنا مالم لكر سلطان مبين فأتوا بكتاكم ان كنتم طاقين وقوله ولا سبب لحدوثها جوابا عن سبب
 حدوثها جعلها مكنة وجعلها مكنة يجعل غير جعل الذات التي هي المنة وان كان مترتبا على جعلها لانا قد نرى انما
 هي صورة الاجابة عن القابلية التي تسمى بالمهية وهي المنة كالانكسار من الكسر فان الكسر يجعل فاعله والانكسار
 يجعل من ذلك يجعل مترتبا عليه مغاير له فان ما لم يصعد كنور على هيئة غير ما تصد عنه الظلمة على هيئة وان كان
 مترتبا عليه كاترتبا لانكسار على الكسر بل قول بان الكسر والانكسار كانا رتبة جعل احدهما جعل الكسر والثاني جعل
 الانكسار والثالث جعل التلازم بينهما والثاني جعل التلازم بينهما اي التلازم احدهما الآخر بين الاول والثاني كقول
 سنه وبين الثاني والثالث كذلك وبين الثالث والرابع كذلك وكيف لا يكون الحدوث والتجدد مخلوقا ومو صفه وجوده بل وصف
 موجود فلفظ الحدوث ممل او مستعمل فان كان مستملا فقد وضع بازاء معنى موجود ولا فهو ممل واذا كان معنى موجودا
 اما ان يكون مخلوقا وقديما واما جرحا على كلام قاله من لم يعلم قال ما خلق الله الشمس مشمشا واما خلق الشمس فخلقنا له كقولهم
 مشمشا وليس شمس فان كان شيئا فالله سبحانه خالقها وان كان ليس شيئا فاما الله تسميها الشمس ما قرأت دعاء التماس دعا
 حجة الله في ارضه سبأ ثم عجل الله فرجه وخلق بها الشمس وجعلت الشمس ضياء الى اخر كلامه عليه السلام وكذا ما مولى من كلامه
 تعالى وجعل الشمس ضياء والقمر نورا واما ما لولا ذلك الكلام لباطل فرام من زعم الجبر افعال الربا الا خشيته ومن كان يظن
 ملجأه فلا ملجأ له فالذي انى اذا كان مغاير للذات كانت غيرة الذات ولو بالمفهوم والاعتناء والواقع تغاير المفهوم
 الاعتناء باطل فبما سبحانه الله كيف كتب جبا الفحول حتى هو ايجومون في محققاتهم حول الا لفاظا والمفاهيم للقطبية مع انهم
 لو هو امد لولا ان اللفظ وحقا والمفاهيم ما تجاوزوا الحق الى امور صناعية وتقييد اصطلاحية ما اقر الله بها من
 سلطان منها قوله في المبدأ القريب كنهه الذاتية يعني ان الطبيعة لما كانت مبدأ للحركة المتجددة السببية فوجب ان يكون مركز
 لاستحالة صدور التجدد عن الثابت مع انهم لا يعرفون الا صدور التجدد عن الثابت كصدور التجدد عن الله سبحانه او عن فعله
 او عن الفعل الكلي وامثال هذه الكلمات يقولون في تقرير كون الحدوث والتجدد غير محمولين على الجاعل اذا جعلها اجلا لها المتجدد و
 اما التجدد بها فليس يجعل جاعلا فاذا صلتها المحولة المتجددة عن جاعلها وجب ان يكون متجددا ولو زعموا ايضا ان يكون التجدد
 قديما او يكون قوله يثبت التجدد لها كذا وانما هي التجدد اي تجدد هاهنا هي صفاتها ثم يلزمه محمولية التجدد لانه هو التجدد المحمول
 من اقول لا ادري ماذا يعتد به الا انه يقول في رسالته الموضوع في حثوا العالم بالتجدد للشيء اذا لم يكن صفة ذاتية له فوجب
 يحتاج الى تجدد متجدد وان كان صفة ذاتية له كما نحن فيه فلا يحتاج الى الجاعل يجعل ذلك الشيء الى الجاعل يجعلها متجددة
 اذ ذاتيا لا تغلظ فانما ذات الشيء من الذاتية للشيء فلا يحتاج الى الجاعل اذ ذاتيا لا تغلظ قال واما تجدد هاهنا فليس
 بجعل اصل وضع فاعل وبها يرتبط الحادث بالقديم لان وجود هاهنا بهذا الوجوه التدبيري بقاءها غير حدوثها وثباتها

غير نفيرها وتصانع بوصف ثباته وبقائه ابدع هذا المكان المتجدد الذات الهوتية والذي جعله الحكماء واسطة الارتباط
الحادث بالقديم وهو الحركة غير المتجددة فان الحركة امر عقلي اشتقا عينا عن خروج الشيء من القوة الى الفعل لا طابع يخرج
منها اليه وهو محمول من وجود الحادث الذي لا يتجدد في ذاته الى كونه ذلك الخروج والتجدد في الحركة يخرج هذا الجوهر من القوة الى الفعل
تدريجيا وان كان مقداره وشئ منها لا يصلح ان يكون واسطة ارتباط الحادث بالقديم وكذا انما لا تباينها بعينه الثبات
التجدد للحادث فلا يبقو الا ما ذكرناه وقد بسطنا القول المشيع لاثبات هذا المرام في سائر صفحاتنا بما لا مزيد عليه اقول قد
بيننا بطلان قوله وانما تجد ما فليس يجعل جاعل وقوله ويجازي تباط الحادث بالقديم اي بالطبيعة يرتبط الحادث بالقديم
بصحيح لان القديم اذا وقع بينه وبين غيره ارتباطا كانا قديما كان حادثا محصولا لا تفران الممتنع والقديم الممتنع من الحادث
وانما الارتباط الحادث والحادث اعني فعله وارادته كما قال امير المؤمنين عليه السلام في الخلق الى مثله والجماع الظاهر في شكله
الارتباط بين الفعل وبين الظاهر من نفس الفعل لانه تعالى خلقه بنفسه كما قال جعفر بن محمد عليه السلام خلق الله الشئ بنفسه انما
خلق الخلق بالمشية هو المشية هي الفعل والظاهر هما والفاعل لهما والفاعل صفة الذات البحث كما قررنا فيما تقدم ان القائم هو
اسم الفاعل القيام وفاعل القيام والظاهر وكذا مبره صفة زيد ومثال المولى في ذات زيد بنفسها ظاهرة بالفعل بل معنى
معنى كونه ظاهرة بها فاعلها بواسطة الفعل بنفسه فكان لايجاد منسوبا الى امثال هذا الذي هو الظاهر بالفعل ولو كان
الظاهر لايجادا مفسرا زيد من غير توسط الفعل وكانت له فعله وكانت ابداء فاعله بل ان في ذلك فعله بواسطة مشيتها
وان شئت لم تفعل وماذا شأنه لا يكون ذاتيا لانه تعالى ليس فاعله في ذاته وانما هو فعال لما يريد في الامكان لا يتعلق به
الارادة فاذا اخرجت فاعليته عن ذاته كانت مغايرة لذاته انما لا يتأخر عن نفسه وليس غير ذاته لا فعله فاعليته في ذاته
فهيها صفة ومثاله وقوله لان وجوها الى الطبيعة هذا الوجوه التدرجي اي هو هذا الوجوه التدرجي هذا الاشكال
فيه وانما الاشكال في ان هذا التدرجي والارتباط بين الحادث والقديم اما مخرج فينتقل الى المتجدد بالتدرجي طاقا الفقد
فلا يصح ان يرتبط به التدرجي بخلافه فان الارتباط بالقديم وجب تخلف جهاته لا اختلاف المرتبط بها وبلمر ايضا انها
لم تكن متارة عن فعله ولا كان الربط منسوبا اليه ويلزم ايضا ما قلنا او لا من افران المستلزم للحادث بالارتباط بين الحكماء
ولعملاء وقوله بقاءها عين حدودها ليس صحيح لان بقاءها ليس بالمدد والحادث انما كان بالاجاد لا بتدلي وليس
بالمدد عين ما بالاجاد بل هو مغاير له على ان الحادث من البقاء وانما يجهت ما يجهت من جهة فاعله البقاء هو البقاء بالله
وجهه فاعله البقاء والحادث وكذا حكم الثبات المتغير وقوله وتصانع بوصف ثباته وبقائه ابدع هذا الكائن المتجدد الذات
الهوتية مثله لانه متغير في الابداع بوصف الثبات البقاء ايجاد الكائن الثابت البقاء فيجاد الكائن المتجدد الذات
الهوتية دليل على صدوره عن متجدد مستغنى عن الفعل فالعقل الصحيح ان يقال ان التصانع الفياض ابدع المتجدد لانه
الفيض متجدد والفعل متجدد وهما علتنا المصنوع القريب منها والاثر يشابه هيئة المؤثر اي المؤثر القريب من حادثة الفعل
مثلا للسلسلة والقل والكامة يشابه هيئة حركتها الكاتبة لا يد وقوله والذي جعله الحكماء واسطة الارتباط الحادث
بالقديم وهو الحركة غير متجددة في ذاته فان قول الحكماء بتوسط الحركة في العجم الواجب حصول وان كان منع الارتباط
لما سمعت لك ان تقول ان المفعول لا يمكن حصوله وصدوره بدون الفعل لان الصادر لو فرض مكانه يبدون فعله المتجدد ليس
بدون فعله الصادر او بعونه كالمولادة ولا بد من توسط الفعل لمصدره والصادر من كل منهما اذ من خارجي سواء كان
على نحو الاحياء ام لا وقوله ان الحركة امر عقلي اشتقا فليس الحركة لينة امر عقليا بمعنى ارادته من الله مولاظ انما هو
الفاعل والمفعول بل الفعل اشد تحققا وجودا من المفعول الذي حقيقة اثر الفعل وتأكيده كما نحن بصدده فان الحقوب كيد تحق

الفاعل تمام الفعل لما انفصل ذلك لم يكن ثابتا متحققا بمادة فليس ثباتها بالفاعل مثل ضربا فاعثا فخر وتاثيره ليس عما
 الا بضره شيئا لا بنفسه ولا بالضارب من دون فعله واما قياسه على ضرب يدعروا من ان المرة الظاهرة ثمانون بالضارب فمجرد
 المضرب انما هو كذا في ضربه واما معقليا قياسه مع الفارق لان عمره والقياس الحقيقة ليس مفعولا لزيد وانما وقع فعله عليه
 بعد تحققه وادراكه بالحركة التي تكون علة لكون العلول وتلك بالقياس الى معلولها امر متحققا شديدا متعاقبا من معلولها و
 العلول ينسبوا اليها صانعها الصدد هيئتها فليدبر عقليا اعتبارا كما توفهموه على الحكاء كيف الطبيعة انما
 هي اوه فانيها من التحق والظهور في الشئ فاما يوم من اوه فان جعل اضافيا نسبيا فهي اوه ذلك وثاروا من الاثر والثبوت وقوله
 عينا عن جرح الشئ من القوة الى الفعل ليست في فعله فعل الشئ وانما هو فعل الشئ الخارج ولا يعنون بالحركة التي هي الارضا
 بين الحادث والقديم حركة الحادث وانما يعنون بفعل القديم وليس فعل الفاعل هو اخراج معلوله من كنه غيب مكانه الى شئ
 اكونه لاخره الذي علة فعله بل اخراج فعل العلول والخروج يقال للتحقق قبل الخروج بخلاف ما نحن بصدده وقولوا لا مابه
 يخرج منها اليه ان اراد به ما فاه من كونه واسطة للارتباط فليس هو الخروج من القوة الى الفعل وانما هو ما به الخروج اي الحركة
 الخرجة لا مطلقا مابه الخروج لصدقه على كل علة من العلل الاربع وانما الصالح واسطة للارتباط الفاعلية ويزيد بالعلة
 الفاعلية نفس الفعل مع الحاصل ولو جوزنا الارتباط لقلنا ان الارتباط هو نفس الفعل وعمله ولكننا نمنع الارتباط
 بين الحادث والقديم كما تنبئ بين الحادث عن العلة الفاعلية التي هي الفعل مع عمله وسو كالتأثير من زيد فانهم قوله ويومحو
 من الوجود ما ندى ما يفيض الوجود مع كثرة ما يقبله في معانيه ولا معنى لشيء الا ما اراد به ما يفيض عنه بالفارسي محسنة وما
 سكونها المعنى من الملاءمة المرادة من لفظ الوجود ان اراد به الحقيقة ففي الحقيقة كلها وساوس ليس الا ضد العدم والمادة
 الوجهة العليا للشئ اعني حقيقة من يتبر وهذا الاخير من الاصطلاح الصحيح وقوله ويومحو من الوجود الحلو التدبيري
 ان الخروج من القوة الى الفعل مخوم الوجود الخ ويومكو قال من كونه شيئا حادثا تدريجيا كما هو شأن الحوادث فان كل شئ منها تدريج
 سواء كان من الجبر أو من الماديات لا كما توفهموه في الجبر فانهم توفهمونها بالثبات باطلا منها ان معنى كونها جرة المادة لها
 بطول المعنى ان كونها جرة انما جرة عن المادة العنصرية والمدة الزمانية لا انما لها مادة لها ومنها انها رفعة الكون لجر
 فيها ما بالقوة بل كل ما لها بالفعل غير منتظمة لشيء منها وسو غلط لانها في نفس الامر لا فرق بينها وبين الحادث وان كان باري
 الراي طول بقائه واسع وقا الا ان المحتاج في كونه في بقائه لا يستغنى عنه كيف لا يكون تدريجيا ومنها عدم فنائها لكونها
 باقية ببقائها لا باقائه وسو غلط كما تقدم وغير ذلك وقوله والزمان كيت ذلك الخروج التدريجي عن الحركة عبارة
 عن خروج الشئ من الطبيعة او الطبيعة من القوة الى الفعل ويومحو من الوجود التدريجي الزمان كيت ذلك الخروج التدريجي فيكون
 كل متجدد متدرج من الاجسام وطبائعها وحركاتها محدثة في الزمان وهذا الكلام منه نوع مناقض لما في الرد على الحكاء
 حيث جعلوا الحركة واسطة للارتباط بين الحادث والقديم بانها امر عقلي اصلا فانها اذا كانت مخوما من الوجود لم تكن امر اعتباريا
 بل هي شئ محدث بنفسه بحدوث الطبيعة ان الحكاء لا يعنون بحركة الطبيعة بل يعنون بالحركة الاجدادية التي بها كانت الطبيعة ولو
 عن بعضها حركة الطبيعة كان خطأ كما اخطا جاعل الطبيعة واسطة للارتباط لانها لو اراد بنفسها لا غير محدثة واحدة
 بحركاتها ولا مسبل الا الاولين والثالث برز قول المقصود قوله وشئ منها لا يصلح ان يكون واسطة في ارتباط الحادث بالقديم
 الخ صحيح لقوله فليبق الا ما ذكرناه وانا اقول فانه ايضا ليرى بان الطبيعة ليست علة لما دونه ولا خرجت الى الكون بل هي
 ضل فاعلها وليس لها اصل غير مخلوق لتكون كما منه فيكون هو الخارج لها من القوة الى الفعل وان كان يلحق كما توفهمه اخرون فلا
 يصلح شئ من ذلك مما ذكره متاذكروا ان ارادوا غير فعل الفاعل ان ارادوه فهو صالح للواسطة في الارتباط بينه وبين الحادث

لأن التمكن من القول لا يحتاج من دبره لقابلية التي هي مقبلة المحرك من فصل المدد المقبول لأنه اثره فالرابط
 التفكير في الارتباط بين الفعل أي لا يحتاج للمد المقبول لا مخرج وموافاة الحدث كاستاء بالوجود وبين الحدث إلى المقبول
 والتقابل عن الوجود والمحبة أي المادة والقصور قال وفارة مرجحة اثبات الغايات للطبائع وانها قد تدعو من جهة
 استكمالها الذاتية وحركاتها المجرية ان يتبدل عليها هذا الوجود وينزل عنها هذا الكون وينقطع الحركة الفصل في
 هذا البثا ويصنف من في الأرض والسموات من هذه الدور يرجع الأمر إلى الواحد القهار وقال ميراث مؤمنين امام المؤمنين عليه
 الصلوة والسلام في خطبة في البلاغة مشيرة إلى دور العالم وزواله من جهة اثبات الغاية ورجوع إلى البداية كل شيء خاضع له
 وكل شيء قائم به غنى كل فقير وقوة كل ضعيف ومفرغ كل ملهوف من تكلم منقطع ومنسك عالم من غاش
 ضليقة ومزتها فاليه منقلبة ثم من الكلام إلى قوله في احوال الافئدة وروح الموت فيه على التدبير فليرى الموتى بالغ
 في جسد حتى خالط سمع فصا بين اهل لا ينطق بل سنا لا يسمع فيه مريد في طرفة في وجودهم يرى حركات السنهم ولا يسمع
 رجع كلامهم ثم ازاد الموت انبساطه فقبض سمع خرجت الروح من جسد فصا جيفة بين اهل قدوا وحشوا من جانبته نباحدا
 من قبره لا يبعد باكبوا ويحبب اعيانهم حواء إلى محط الأرض واسلوه فيله إلى عمله وانقطعوا عن زورته حتى اذا بلغ الكمال جلد
 والأمر مقادير ومخاخر الخلق بأوله وجان الله ما يريد من تجديد خلقه امانا السماء وقطرها وارجع الأرض وارجعها وقلع الجبال
 فسما وادى بعضها ببعضها في جلاله وخوف سطوته واخرج من فيها المحدثين بعد اخلاقهم وجمعهم بعد تغير نعمهم ثم ميزهم لما يربو
 من سائرهم عن الاغفال وحبايا الاضال وجعلهم في رقبته انهم على هؤلاء وانتم من هؤلاء فاما اهل الطاعة فانا بهم بجاود وخلقنا
 في داره حيث لا يظنون التزاول ولا تتغير حال ولا تهولم الا فرج ولا لنا لهم الاستقام ولا تعرض لهم الا خطار ولا تشخصهم الا سنا
 واما اهل المعصية فانهم شرار غل الأيدي إلى الأغصان وقرن كقوا حبه بالاندام والبسم سائر القطار ومقطعا النيران وقول
 حيث طالع هذا المتن اسل في طريق المخرج للأخصاص قوله وانه يكون متدلا لنا على خلق الأجسام الزمانية على ما يذهب اليه ومن
 نقول ان الاستدلال من جهة المبادى بالجدد والتغير فهو جارية كل ما سوا الله سبحانه وان كان اكثر من لا يجد للجدد والتغير فانه لا يصف
 بصيرته ولن يشهد على حاله وظاهراته اذ يقول تعالى ترى الجبال تحسبها جامدة وقد تمزج من الجبال ما اخطأ الصواب عندنا والحق
 من جهة اثبات الغايات للطبائع يكون متدلا لنا على خلق الكمال اما الأجسام فحيث كانت ظاهرة الطبائع قال بها المأم أمثالها وقا
 المجرى لا تدبر قول جعفر بن محمد الصادق عليه السلام العبودية جودية كلها الربوبية فافقد في العبودية وجد في الربوبية وما خفي في
 الربوبية اصبحت في العبودية الخ فانك تجد ان كل ما يوجد في الماديات يوجد في المجرى الخ لا نفى في مجريها انها لا مادة لها كما توجد في
 بل كل فاع في الماديات فانها موثرات في المجرى اذ هي من آثار الماديات وان مخرج الاعضاء خا من شأنه ان لا يبعد معلوم ولا يقال ان
 هذا ما استلوا به من ان فاع الشيء ليس قد له في ذاته لانا قد بينا في هذا القول وانما سؤل ليس قد له في ملكه والما في ذاته
 فيلزم تركيب التكثير في ذاته تعالى واذا اخرج لزم الولادة نعم الله عن ذلك وان كان نحو اشرف كاتوقته العقول البارزة والذات
 الكاسية بخلاف الخلق بنسبة بعضه إلى بعض فانه تعالى جعل الأعلی خا في ذاته للأسفل ولا ينزل إلى الأسفل الذي هو كعبودية المذكورة في
 حديث الصادق عليه السلام ما خرج من الأعلی الذي هو الربوبية فالعبودية المستبابة والعلوان والظلال والأعراض لا تشعرو
 الاثار ما اشبه لك والربوبية كالاسباب وكلل رذی الأظلال وكعروضنا والتميز لمؤثرات وظلاله لك والحاصل المراد
 من قوله انها تتوالى ما من بدت كما بدت اذ مرة أي بالتدريج والتغير الذي هو دليل الخلق وانها قد تدعو من جهة استكمالها
 الذاتية لانها انما اصبحت من ارجع افلا كما إلى حضيض مراكزها الا لتشكل معاناتها ومناجاتها واعمالها انما الرقيل اليه قبل
 لهبط كما قال ابن سينا في الروح ان كان اصبطها الا له حكمة طويت عن الفطن البليغ لارجع فهو طبعها الاشك خيرة لا زب لتكون

ما استمر بالجميع تكون عالمه بكل خفية في العالمين فخرها لم يرتفع المستزمنة للنقل والتغير والتبدل في الكسوف والقصور المبرح
دورانها الجوهري تهدي ترقى ذاتها باطوار قابلياتها في دلتجتها او تترها باطوار قابلياتها في دكان تقاوتها وبعد ما ان تبدل
باقصا ميولاتها الذاتية عليها هذا الوجود في اطوارها الوجود اخرها ابدانها وتطلع وتلبس ويحول عنها هذا الكون وتلبس
كونا اخر فتخرج من كون الى كون لا من كون الى المكان هذا في الذات واما في الهيئات بل والذات فقد تخرج من كون الى مكان ويتقطع
الحركة والنقل الدنيا وبين لا مطاوع ذلك في المتغير عنها الى اواخرى وينهد هذا البناء ليصاغ صيغة لا تحيل الفضا واما
سدم البناء ليصاغ الصيغة الكاملة ويصنع من في الارض من في السماء عند الخلق والانتقال ويخرج هذه الدار عند المتغيرين
عنها بالانتقال ويرجع الامر عند المتغيرين في الظاهر فلا امر ولا نهى ولا كاية ولا عروة ولا انشاء ولا شيء من احوال اهل الدنيا
لاحد منهم بل يرجع امر كل شيء بحسب الظن الى الواحد القهار مالك يوم الدين ويكون في الظاهر من نفس امر كل شيء في الله في انطوائها
وفي الدنيا والاخرة على حد سواء ولكن اكثر الناس لا يعلمون ويوم تقوم الساعة تظهر الحقائق ولا يخفى شيء على احد قال
امير المؤمنين امام المؤمنين عليه الصلوة والسلام في خطبة في البلاغة مشيرة الى وفور العالم وبطلان هذه الدنيا وزواله
عن كسبه الذي يناسبه التكليف من عدم الثبات من شؤبه بالحجج الاثبات من جهة اثبات العائنة وان الحادث غاية التغير
والتبدل الذي هو لازم للحادث والانتقال والرجوع الى البداية اي الى محاذي البداية ومقابلها في سائر دهرها فيكون الخروج
من البداية فوسا نزلها والرجوع اليها اي الى محاذيها فوسا سويها بحل من ثبوتها اثره حتم من سائر الحوادث في بدنه وعوده ليس
معنى الرجوع القمقري والاعدمت كوان الاشياء فلور جعت الضعفة الى العلقمة والعلقمة الى الشظفة والشظفة الى الكبريت والكمبريت
الى الكيلوس الى الطعام والطعام الى الشجر والشجر الى التراب والتراب الى الماء والماء الى الفحل فكل شيء في كل شيء
في قوس صعود درجة في العود لا يماظهر من هذا في البدن هذا كلام المقصود اول ما نقله من خطبة امير المؤمنين عليه السلام قوله
عليه السلام كل شيء خاضع لداي ليل خفي بعد تلك في نفسه فانظر الى عرثا فقه وكبرياءه وشي هذا اعم العام فان كان الصالحا
في قولنا عليا عليه السلام امام المؤمنين فليحكم يكون العقل متغيرا حادنا كسائر الاجسام الاله استدل بهذه الفقرة على تغيرها
وانفعالها الدال على انها في العقل شيء من جملة الاشياء ليس هو خاضعا لله وكل شيء قائم به اي كل شيء قام بامر الله تعالى
قيام صدد بامر الله للمفعول قيام لتحقيق بقوله عليه السلام قائم به على الجواز اذا اريد بالقيام بالله وعلى الحقيقة اذا اريد
بالقيام بامر الله غنى كل فقير ومواساة الله فكل ما سواء مفقرا ليد سوا كان من المعاهيم الغير المجزولة بزعم السماء
بالاعتناء الثابتة عند سماء الصور العلمية الغير المجزولة بزعم اخبر بالعلقة بذاته تعالى الظل بالشاخص على الاتحاد والافتقار
فعله الذي وزان ولا فان كل ما يعلم انك ان غير فهو مخلوقه محتاج اليه في بقاءه وعمره كل دليل ان الفقرة لله جميعا
وقد يلبس من شاع في شاع عزته الخاوية ما يشاء من خلق العزيم بعزته يعزق وقوة كل ضعيف ان القوة لله جميعا وقد يجه
من شاع من شاع قوة امره ما يشاء ومفرع كل ملهوف اي يفرع كل مظلوم مستغيث من يكلم سمع نطقه يعني باذنه لواعيته
ومسبك علم ستره يعلم من خلقه وطاقاش ضليعه رزقه ومواساة كتب من الامداد بكسر الهمزة من المحنوم واما المشرط فموقوف على
شرطه وما يقوم مقامه من شاعه افضل او على صالح مندا ومغبره ومن طاقا ليد منقلبه اي يرجع الى امره وحكمه عز وجل
وبهذه الفقرة استشهد المقصود ويجوز بما قبلها ايضا قال المقصود ثم تنق الى امير المؤمنين عليه السلام الى قوله في حوال الانسا
ونقلته ورجع من كسر صوغ والاشارة الى كسر ولوج كون فيه على التديج لبيتين للجاهلين يبتدعا فلينقل عليا
فليرى الموت في بالغ في الولوج في جسد حتى خالط سمع لان السمع اول ما يتحقق به ظهور الموت فيه كما كان السمع علامة الموت
عند تفتيته لانه اقوى احواسه من اهل لا ينطق بلينا لا نقاض الروح منه بعد السمع فلا يسمع به بعد خروج الروح

منهم من يردون في جوفهم أي قلبه يتكلمون في ذلك كلامهم فيكون قد خالط سمعهم من جوفهم من بعد الروح كسماة من حركتها
النسبهم ولا يسمع كلامهم ثم إذا مات الموت بنفسا طائفة وعلم الحيوة ظاهرا وموار وجود خلقه الله في الظن لا خلقا بل الطن
الحيوة كما قال عز وجل قل الله خلق الموت والحيوة ومراقا بانه عديا عليا فقد كذب الله في كتابه واجمع المسلمون أنه إذا دخل
اسل الجنة الجنة واهل النار النار يوتى بالموت ويصون في صورة كبش ملح فيذبح بين الجنة والنار ويكون بصوته كبش كناية
عزله وحارته وكونه الملح لتعلقه بالمؤمنين الذين يكون لهم نور وتخليصا من الظلمة يخرجهم من الظلمات الى النور لتعلقه
بالمؤمنين الذين يكون لهم ظلمة واخر جأ من نور يخرجهم من النور الى الظلمات واللون إلا ملح سوما تركب من بياض وسواد
من جنتين فتقبض بصره كما قبض سمعه فصلا ببصره قبضه روح الأبطال بكسر الهمزة وخرجت الروح من جسده لأن نور
البصر اخر ما يتعلق بالروح كما أنه إذا لم يعرض له كان في النور وبصره البنا في اخر الروح بصر الحسن المشرك فانه يدرك به
اهله ويدرك به الملكة فصا جيفة من اهل بعد خرج روحه من جسده قد اوشوا من جند ربنا عدوا من قهره ان
الانسان الذي يقرن من به واسطه من الروح لا يسعد با كما لا يجيب اعيان الا حسانية ثم حلوه الى الخط في الارض وهو
ما خط له فيها من قهره وحده بالخاء المعجمة ويجوز بالهمزة واسلوه فيه الى عليه بان خلوا بينه وبين علمه كناية عن تركه وحده و
انصرف انهم عنه وانقطعوا عن وورته وشغلوا عنه باعمالهم الدنيا ونية حتى اذا بلغ الكتاب اجله بان انهم في الله المكنونة
للدنيا والامور قديره اي بلغ امر الله وحكمه في خلقه طاعة سحابة فرقة دار التكوين وما يترتب عليه والحق اخر الخلق باله
بالموت ونفخة الصق حتى صعد من الارض فخر في السماء وجا من الله ما يريد من تجديد خلقه اي كما من امر الله ما اراد من
العباد واقامة الحساب اما السماء وفطرها اي موجهها وكفاما باهلها وحقها بسعة وفطرها اي شقها كناية عن كسبها
وفسرها وارتج الارض ورجعها بتخفيف الرأء وتشديد الجحيم اي في بعضها ببعض وزلزلها وقلع الجبال وفسرها اي دعاما
وراء بعضها بعضا فهيته جلالة اي بقبضها بعضا وخوف سطوتها وخرج من فيها فجدد لهم بعدا خلا قهم اي اخرج
في الارض من الحيوان والنبات والناطق وذلك بان امر بحل محاسن العرش اسد صارا ثم ذكر انهم في الارض
حتى يكون وجه الارض كله بحرا فيا من الرياح ففرض بالامواج وتجمع محوم كل شخص في قبره مستديرة على هيئة صورته في
الدنيا وتنبأ للحوم كاتنتب الحكاة فاذا تمت الدنيا امر اسفل ففتح في الصور فطائر الارواح كل روح تنال في ما كلفها
السنه في ثوبها لان اسفل اذا فتح النفخة الاولى في نفخة الصق فمجدت كل روح الى ثوبها في الصور وفيه ثوبها ما كلفها في
مثالها في الاول وهما ثوبان في الثانية وطبيعتها في الثالث ونفسها في الرابع وروحها في الخامس وعقلها في السادس فاذا
نفخ النفخة الثانية انجد بعقل الى الروح وهما الى النفس في الطبقة وهي الالهية والجميع الى المثال وطاوع الى قبرا
ووجنت جسد فاشق القبر فاذا سم قيا لم ينظرون وسومع في قوله عليه السلام فجدد لهم بعدا خلا قهم بكسر الهمزة وجمعهم بعد
تغيرتهم بان تخرج جهم فيخط با خلا قهم فمضائق عليهم حتى يجتمعوا ويركب بعضهم على بعض ثم ميزهم لما يريد من ثوبهم
عن الاعمال وجبايا الانفال على الصراط وجعلهم فرقتين انهم على شؤلاء وان كانوا عالمهم فان مجامهم في الحقيقة بفضل ووجه
ونعمة او كل منته ابتداء ولكن عظيم نعمة عند نعمان نسبتهم عليهم باعمالهم وسو فضل على فضل ونعمة على نعمة كما قال
عليه السلام وجعلها امتن به على عبدا كفاء لثوابه حقه وهو لاء اصحاب فضل ورحمة وانهم من لاء بقدر اعمالهم ولا ينظر
ربنا احدا وهو لاء اصحابا عدله ونعمته واما اهل الطاعة فانهم بجواره في ربهم من ابواب رحمة ووضوانه محمد واسل بيته
الطاهرين صلى الله عليه وسلم اجمعين وليس ثواب فوق هذا وخلقهم في داره وسى ارض الجنة حيث لا ينظر التزال بل هم
خالدين فيها ابدا بلا انقطاع ان هذا الروح فاما له من غفار عطاء غير محين وذلك لتغيرتهم حال الى ما سواد في اقل بل هم دائما

في بيان

في زيادة القربى الرضوان والعطايا والتم والشفاعة والقوة وكسروهم في هذه وما اشبهها في ترق لا ينهي الى غاية ولا يقولهم
الافراع فلا ترد عليهم شيء فيفزعون منه واما يرد عليهم فابيضون ولا ينشرون ولا تنالهم الا سقام لا تتم في غاية عند
الامر حبه من غير ان يشوبها شيء من الاعراض والخراب كذا في كذا ارضهم وهو اوثنا وما هم وطعامهم ووقتهم لا تتغير منهم خال لا
اكل اعتدال من اين تنالهم الا سقام ولا تعرض لهم الا خطار لانهم تركوا ما يجمع لسانها في هذه الدار ولا تشخصهم الا بصا العد
خوفهم عليهم اذ حزن بصل اليهم واما اكل المصيبة فانهم شربوا رومي دار سخطه وغبته وصورا عالمهم فحين لبسوها
كانوا فيها رويها سخطهم وصبرهم وغل الايدي الى الاعناق حيث غرلوا الحق عز وجل عن كثير من ملكه وقرن التواحي بالافلام
عند قد نهم في ذكارتهم والحبهم سبيل القطران اثنى بيما من القطران وسوا ما يتخذ من جل العزير بطي به الابل الجري وخسره
المستكبرون غرنا الله انما انزلهم لسواده ونترن بالثمد وخالته وسرعة اشتغال النار فيه ومقطعات النيران وحيث انهم يار
استجيب الله سبحانه الله وكنا راعا ان المقصود يريد بقوله السابق وناوة من جهة اثبات الغايات ان الاشياء بجميع انواعها توجع
بمقتضى طلبها الى غاية الغايات يعني بها الواجب على ويتبرج مرارة كاقول عنه في رساله المحشر قال ان الله لم يخلق شيئا الا لغاية
والا لكان فعله عبثا وقد ثبت بالبرهان ان الغاية في فعله تكافى في ذاته غاية الغايات كما ان مبدء المبدأ ولا شك ان غاية
الشيء ماله بالذات ان يتصل اليه وينتهي به الا ان يعوقه عائق وكل ما يمكن الوصول اليه لم يكن مطلقا سم لغاية عليه لا بالحد
فلا يكون غاية بالحقيقة وقد فرض ان غاية هفت ثبوتها ذكرنا ان جميع كمكيات بحسب الجبل الغير مته طائفة لم تتحرك اليه حركة
معنوية مشافهة الى لقائه بالوصول هذه الحركة وكو غيبة كوخام تركته من الله في ذاتها مجبان لا تكون عبثا ولا معطلا
فلا محالة كاشنة متخففة في غالب الامر بل عائقا كاسر وقصر على الطبع كما ثبت في مقامه لا يكون بالاشياء الا اكثر ما فيزول الا محالة
ولو وجدنا ما ناولا فيعود حكم الطبيعة ومنهنا يعلم ان كل طبيعة نوعية تؤدي يوما الى غايتها الاصلية وغاية الشيء
اشرف من الشيء ذي الغاية وغاية الجوهري كل جوهرية منه وقوى وجودها في ذاتها ونقل الكلام في ذلك الى فضل تلك الغاية ونحوها
الذاتي الى غاية الغاية وهكذا نذهب الى غاية لا غاية وراثتها وهي غاية الغايات منهي للحركات والتغيرات وما هي النفس الا هي
المشاقير من جهة الحاجات الشهري كما لم ينقل اقول قوله وقد ثبت بالبرهان ان الغاية في فعله هي ذاتة نعم فيه ان الغاية التي لا يعلمها
الفعل قد تكون متاخمة عن الفعل ويكون الفعل على لوجودها وذلك ككثر الغايات التي تميل الطباع لطلبها مستكاتها بانها وانما
لان ميلها الذاتي انما يكون لا غفارا الى الاستكمال بالاستعداد والغاية وقد تكون سابقة على الفعل كالميل الى الحركة الذاتية
الا ان شرط ميل الطبيعة اليها ان تكون الغاية مشتملة على المدد الذي يستكمل به الممكن بحيث يكون الواجب الحق عز وجل واحدا
منها اما الاول فلا تارة قطا الاول قبل كل شيء واما الثاني فلا ان المدد الذي يستكمل به الممكن يجب ان يكون ممكنا لانه بالوصول
اليه يكون من محضه بعد كسر عنده وصوغه من كذا اشرفا الى ذلك مراد ولا يجوز ان يكون الواجب الحق متجنا محلا للممكن ولا
ان يستمد الممكن من القديم ولا ان يتروى الممكن عن الممكن او يبقى بدون مدد يصل اليه ويتقوم به وهذا مما لا اشكال فيه عند الحكماء
فضلوا عن العلماء اما عند العوام فلا يتبادر افهامهم وعقولهم لفطرية الطبعانية الا على هذا واما عند العلماء فتم الا خلاف فيه
من انما هنالك لا يعلم الا بما هي من كذا قال سيدنا الرضا عليه السلام وكذا قال جده الصادق صلوات الله عليه كما ذكرناه مرارا قوله
العبودية جوهرية كنهها الروبوتية الخ والمقصود من يقول بان ايات الحق في الافاق وغايات الخلق كذا قال تعالى ونحن لما نظرنا في الافاق
راينا القصة السراج التي في مثل الخلق فادبها وانما فانيتها طلبها الاستعداد من السراج وليست غايتها التي نتمنى اليه
وقفت في سيرها حيث ابدت النار وانما فنيتها الى غايتها التي ليست لها غاية تاوي اليها الاشعة المشرقة من السراج فانها
انما تستبد وجودها وقواها منها والشعلة نفسها تستمد لئلا تها من فضل النار ومستها ولصوتها من لئلا تها من لئلا تها من لئلا

دخانها فيعمل ذلك الدخان بالاشتغال عن فعل النار فكانت غاية الاشتغال في ليس رآها لها غاية عن الاشتغال المرئية بالشمعة
 ليس لها غاية إلا الدهن في فعل النار ولا يرجع شيء من الاشتغال من الاشتغال إلى النار أبدا مع شدة سير كل منهما إلى غاية في
 لا تتجاوز الاشتغال أبدا ولا تستغنى عنها وجهها إليها خاصة كون الاشتغال لا تتجاوز الدهن في فعل النار وهو قول
 سيد الموحدين المؤمنين عليهما السلام في الخلق في مثلها والجاه الطالب في شكله الخ وقد ذكر أبو علي بن سينا معنى ما ذكرناه
 الاشتغال قال علم أن اشتغال النار لا تستأثر لما ورآها إنما تكون إذا حلفت شيئا أرضيا فيفعل بالقوة عنها إلى أن قال فإذا
 طفئت انفصلت النار هو وأولئك الكائنات دخانها وأصبح من هذا واضح قوله يكاد فيهما يضيء ولو لم تفسد نارها أصحها
 فيما لا يرى الأضواء ولكنها لا تضيء إلا بصيا ولكن بفعل القلوب التي في الصدور والله ذو القائل فيهما في أن قول الصريح ليل أبي
 القناطرون عن الضياء وقوله كانه مبدئ المبكوك قول عليه السلام أنه بدئ الحوادث منها لم يفعله حدث لا شيء فان قلت من
 ذاته ظهرت فهو إذا بدئنا عن ذلك ثم لم قبل ظهورها له حال غير بعد ظهورها وتختلف الأحوال بخلاف ذلك صدق بغيره
 لا شيء بل اخترعها لا شيء ذلك هذا هو الحق المبين لكنها ان برزت من فعله يعني أنها كانت كمنته فيجب أن يعود إلى كونها
 بطا وان قلت بفعله كونها لا شيء فهو حق وكل شيء يعود إلى كونه لا مكان لا يقينا إلى أنه محل مشيئته وفعله الذي يتنا
 فالحوارث بدأ بتجديدها صاعدا وسافلا بتجديده المدة الذي برز قوامها فالمعقول لا يعود إلى الفعل وإنما يعود إلى اثر الفعل
 الله مواسله وقوله وكل فاما يمكن الوصول إليه لم يكن إطلاق اسم الغاية عليه لئلا يبالى بالجاز فلا يكون غاية بالحقيقة بل
 بل يكون غاية على الحقيقة بل لا يكون غاية الممكن إلا بالممكن فإن العطش لا يكون غاية الماء وهذا ليس بعد الترتيب ولو لم يكن
 غاية على الحقيقة لما سكن في حال الطبيعة إنما تطلب تبكها وسد فاتها ولا يكون إلا بمثلها وان كان المدة لا يكون إلا بفعل
 الفاعل إلا أن الفاعل ليس مطلوباً إلا بالعرض وهو سر رفع اليد السائلين الرحمة العلو لا تهاجته مطالبهم ولا الشار فكم رأتهم
 أما سمعت قول علي عليه السلام في الخلق في مثل بل ولا فعله ليس مطلوباً إلا بالعرض فإذا كان ميل الطبيعة ليس إلا بالاستكمال
 ليس إلا بالمدة والمدة لا يكون إلا بالممكن والممكن لا يكون إلا في نفسه كالفعل وجب تكون غاية الممكن ممكنة ولو قال
 أن اكمل الاستكمال البقاء في الباقي عز وجل قيل له على أي فرض وأي احتمال وأي اعتبار لا يمكن فثا الممكن إلا في الممكن سؤله كان
 في الوجود أم في الوجود بالذات أم بالأعمال بالجنات أم بالأركان أم باللسان والله ذو الشعار إذا أنت ما تدرى لانت بالذي
 طبع الله بك هلكت لا تدرى وأعجب من هذا بأنك ما تدرى وأنت ما تدرى بأنك ما تدرى وقوله ثبتنا ذكرنا أن جميع الممكنات
 بحسب الجبلية الغيرية طالبة إلى قوله شيئا إلى القائل أن أراد به اللقا المحقق بأن تلقى الذاتان وتريد الطبيعة ذلك فهو بطلان
 الطبيعة ما تغلط ولوارث ما ليس لها فيه مطلب وجه ما غلطت وإنما تطلب ما تستغنى به عندها لأن ميل الطبيعة إنما هو لئلا
 وان أراد اللقا المجازي الذي هو كثر في الترتيب في معارج مراتب الأماكن العالية فهو ما قلنا وقوله تركه من الله وذاتها
 ان أراد به من الله أي هذا الميل والرغبة شيء خرج من ذات الله وذكره في ذاتها فاسو حلا وان أراد به شيء ممكن آخر جبر لمكانا
 فاحجزها إلى مبدئ على مكان وقوله غاية الشيء أشرف شيء ليس على عموم بل قد تكون الطبيعة طالبة لتكامل صفة صفتها إضافة
 أو لنفع المطلب الطعام ركن في الجمع والعطش تكون الطبيعة طالبة لذلك وليس بأشرف من ذاتها وان كان باعثا عليها
 ذلك كما أشار إليه الصادق عليه السلام بقوله إن الله خلق إبراهيم أجونا لطعاما وشرابا لله والضرورية ذاتها له ذاتها له
 فالميل من الطبيعة لها ذاتة وقد تكون الغاية أشرف وبالجملة فالغاية على الجواز لا بأس بإحلالها عليه كذا ما على مراده من الغاية سؤ
 أراد منه فالنتهي إليه لا شأن على الإطلاق أم لا بل لا بد من المطالب فلا يصلح في حق الحق عز وجل إلا بأراد ما المقامات والعلامات التي لا تقبل
 لها في كل مكان على ما حققنا مراراً في شرحنا مدار في غير اسم للفاعل كالتام اسم للفاعل القيام فانهم باطال البقير في المود المبين

قال اعلم ان الطرق الى الله كثيرة فذو فضل واحد وجها غير عديدة ورسول كل وجهه وموليها لكن بعضها انور واشرف واحكم واشهد بالهدى
واوثقها واشرفها اليه والى صفاته وافعاله وسوالاته لا يكون الوسط في كبرها غير فيكون الطريق من الغيبة الى البقية لانه البر كما على
كل شيء وهذه سبيل جميع الابرار والمستقيمين سلام الله عليهم جميع قل هذه سبيل الى عوالي الله انوار شيعته ان هذا الطريق الصحيح والو
صحيح برصيه موسى اقول ان السالكين لهذه الاودية كثيرا يقولون ان الطريق الى الله بعد انفس الخلق انوار هذه النقا حشر
ظاهرها ومدلولها في الجملة صحيح اما حجبها اوارادها منها فاكثرت من يريد منها فليس يصحح لانه يريد ان يصل الى كل مله وخله
ورايه مسلم او مشرك او هرقي وغير ذلك موحدون مقبول منهم ذلك عند الله وربما ناس بعضهم ذلك على قول الصادق
وارا لانه لئن علم الله ان اثنين لا تماكنا لكانا وتصوران عدهما نقصا لئلا يكون له وجه استشهد لهذا المعنى بقوله تعالى وكل وجهه
يوموليها كما ذكر المصير ويريد ان الله تعالى واللسان في البصر بها منهم والحاصل ان الاراء كثيرة حتى ان منهم من عدا الله تعالى
الله ساقم اليها رضى بها منهم فاذا رضى فعلوا ما اراد منهم ويقيم عليهم اذا اشركوا به فغلو ما اراد منهم ويعتقدون ان
عكس الثواب لثقتا فثابتا لو حدين واثاب المشركين حسن ذلك وخالقه وبالحجة الا انه كثير والحق واحد لا يتكرر ولا يوجد الا عند
اسم النبوة ومن يحكمون بكفر اهل الاراء غير ما كان منهم مع انهم قائلون بدلول هذه الاية بدلول ذلك الكلام على معنى خاص وهو ان
الله سبحانه قد رضى بقوله الحق ويحكم الى صراط مستقيم من طاعة محض بصرته وتصرفه على ما دل عليه لاه اموع عليه السلام فان الله يهدي
الى صراط مستقيم وقد التزم على نفسه ان لا يطاعة غيره قال عز وجل على الله قصد السبيل ومن خذ عن غيرهم او عن نفسه من رضى به فغلو
فان الله سبحانه يولي طريقه الذي تولى في حق الله بسبيل معرفتهم صلى الله عليهم ولا ماله وجهته فاتباعهم لوصول الى معرفة الله لثقتا المميز
ومطلب معرفة الله من غير سبيل معرفتهم ما لم يكن لا ماله ما تولى فالطريق الى الله سبحانه بعد انفس الخلق انوار وكل منها له وجهه والله
الفاعل بمقتضى القوابل المختلفة يوموليها فوجهته توصل الى معرفة الله التي بها الرضى بها رضى وجهه بسبيل معرفتهم خاصة وجهه
توصل الى المشرك بالله والكفر بالله رضى كل وجهه غير وجهه بسبيل معرفتهم فانهم هذا الكلام المذكور في رضى قوله لكن بعضها انور واشرف
واحكم بعد قوله لانه نعم ذو فضل اي وجهه عديده يريد ان ذو فضل اثنان فيجلبا على القوابل وجهها من عموقه وقدره وعلمه وسعته وجهه
وكرمها لا تداخل في هذا تظهر تجلياته على كل مظهر وتعرف في كل شيء بما ظهر فيه له وكلها طرق موصلة اليه في حيث طلبها على كل شيء على
لحقا ان وجهها فضلا لا انما متفاوتة بتفاوت المظاهر في بعضها انور واشرف واحكم اي اضبط طريقا وطبقة لا كما ياتي رضى طريقه
الانبياء كان تلك الطرق الى الله وموليها طرق العوالم وطرق اهل الضلال وكلها يصدق عليها انها طرق معرفة الله وانهم لم
اياها وان كل هذه الطرق كالمصائب شابه يقبلون وانك ما اخطاوا في الاية الشريفة والله ورسوله واهل بيته يعلمونهم كما قال تعالى
ايديهم ولعنوا بما قالوا وانما استبهدنا الى المصائب شابه وان كانوا يقولوا بآياتهم يرتضوا القائلين يرتضون عليهم يستدلون
بآياتهم ويصوبون اراهم ويأولون ما اوتوا من آياتهم ومعهم ولا تعجب من كل امي فان المصائب اما ان الميت الذي في كفوفه من حكمة
علوية وكله موسوية في ذكر امارة فرعون فقال فرعون حق موسى انه فرقة عين لي ولك في فرقة عينها بالكمال الذي حصل لها كما قلنا
وكان فرقة عين فرعون بالايان الذي اعطاه الله عند فرقة قبضه اليه ظاهرا مظهر اليقين شيء من الخبث لانه قبضه عند يمانه وكبره شيئا
من الاثام والاسلام يجب ما قبله وجعل اية على غناية كانه بناسا الا يياس احد من وجهه الله فانه لا يثبت وجهه الله الا التعم لكافرون
فلو كان فرعون من يمانه باذر الايمان فكان موسى كما قال امارة فرعون في فرقة عين لي ولك عيسى ان ينفعا وكذا وقع فان الله
نعمها اية ولذا كانا ما شعرا به انتهى كلامي الى ذلك الاسفل فقال المصائب وهذا كلام شتم من راحة التحقيق هذا ومن يقولون قوله تعالى وليست
التوبة للذين يعلمون ان شيئا حتى اذا حضروا هم الموتى قال لا تبت لان لا الذين يموتون هم كفار ويقررون في خوف فرعون قوله تعالى فاعلم
وجنوده وبنيناهم في ايم فافظركم في كان غائبة الظالمين وجعلناهم امة يدينون الى النار ويمنعهم لا ينصرون واشبعناهم في هذا الدنيا

لا ننظر في انهم ياتون في الافاق في انفسهم حتى يتبين لهم ان الحق قال لك اننا اظهرنا في الافاق وفي الانفس اننا ننظر في انفسهم
 اولم يكفركم انهم على كل شيء شهيد فاذا نظرنا الى شيء لم ينظر والى الا لا ينظر الى اننا جاهدنا في انفسنا فنحن نعلم اننا ننظر في انفسنا
 الى اننا جاهدنا في انفسنا واننا ننظر في انفسنا واننا ننظر في انفسنا واننا ننظر في انفسنا واننا ننظر في انفسنا واننا ننظر في انفسنا
 ويتفكرون في خلق السموات والارض وقالوا لم ينفكروا في انفسهم الى غير ذلك فنظرنا اليها وانظرنا اليها وانظرنا اليها وانظرنا اليها
 وصفهم نفسهم في موتهم الذي هو لو وصفنا لهم ولا وهو ظل اثر فعله اعني شئ هياكل التوحيد فينظرون الى بابه في الآثار
 كما روي عن سيد الشهداء عليه السلام في ملحمة عافرة قال الهى مرت بالرجوع الى الآثار فاحيط اليها بكسوة الانوار وهذا تارة لا تتبعا
 حتى ارجع اليك منها كما دخل اليك منها مصو السحر والنظر اليها ورفوع الائمة عن الاعتماد عليها انك على كل شيء تدبره وهذا الكلام
 ان صح انك فذلك والافضل انهم لا يسمعون ولا يسمعون ولا يسمعون ولا يسمعون ولا يسمعون ولا يسمعون ولا يسمعون ولا يسمعون
 عند احد من الخلق لا يعلمون ولا يعلمون ولا يعلمون ولا يعلمون ولا يعلمون ولا يعلمون ولا يعلمون ولا يعلمون
 الله اجمعين استدلوا لهم بالعين والوجدان لا بالمقدما والبرهان المبنى على المقدما والظواهر والمفاهيم الحقيقية والقياسات الوضعية
 التي قددها بعقولهم وقد رواها عظمة الله وقد تدرج كما قال الصادق عليه السلام في رعا الوتيرة بعد الشقار والاشيخ في المصباح قال
 روح فداء صلوات الله عليه يتقدمك يا الهى لم تبد هيئتة يا سيدك فبشيء هو ولا يتخذ بعض اياتك يا ابا الهى فرب لم يدر
 الدعاء والحاصل ان كان المصنف في قوله هو الله لا يكون الوسط في البرهان غير مذكور او اعتقاده ومعرفته بان كل قول لا نبيا ولا راسيا
 الى معرفة الله عز وجل انما هو بالبرهان الصناعاتي المعروف فواجب الجاهل ان كان له ان يعرفهم الله انما هو بالله من الله الى
 الله على جهة العين والوجدان وانما قال لا يكون الوسط غير لا تدرج اننا لقطب الله تدور عليه لا نكار ولا انظار ولا شواذ
 الاذواق وان كل ما سواه فهو كالاشعة في دورها على شعله التراجيح كقول التجاعيد الهى فقلنا سائلون بياك ولا ن
 الفقراء بجنابك في كالأشعة الواقعة في سؤال الاستدلال ببيان التدرج في الاشعة فنقددها في طلب الاستدلال
 بجناب التدرج في كالأشعة فان كان له هذا المعنى من قوله الوسط فهو معنى صحيح وان كان لا يستعمل الوسط بهذا المعنى في ذكر
 البرهان لان البرهان المتدلل والاستدلال لا يستعمل الا في هذا المعنى ليس هو بالبرهان والوجدان الذي يعتبر به الواحد
 الفاقد على ان جميع استدلاله في سائر كتبه انما هو بالبرهان الصناعاتي الذي لا ينفع به القلب الواعي فانه واستشهاد بقوله قد قل هذه
 سبيل ادعوا الى الله انا ومن اتبعني مخالف للمراد من الآية لا تدرج لم يستعمل البرهان الصناعاتي في مقام الاحتجاج على من يحتج عليه
 بذلك فانه ربما ياتي عما يكون من مخرج كلامه ما اذا رتب عدل على قاعدة اصل المنطوق يكون منه شكل قياسي كل كان كلام العرب كله هكذا
 والقرآن كذلك وكما في هذا الذي كبته شرح الكتاب المصنوع ربما لا يوجد منه شكل قياسي لان يكون حكاية او مقابلة لاخر ولا تكله
 من دليل الحكمة والموعظة الحسنة والاشكال القياسية كلها من دليل المجازة التي هي احسن موع هتكال شر اظهر ومستند لا يول
 الى معرفة الله وانما يفيد اسكات الخصم في بعض المواضع اذا لم يكن الخصم من اهل العيان اما اذا كان منهم فانه ينفع له بالباطل ووجه
 رد التمسك به ان تدافع في الصنف الاول في صنف برهيم وهو لان قوله الذي امر الله به هنا هو الذي امر به في قوله تعالى ع على سبيل
 ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ثم انه نعم امره بانهم اذا جادلوك فاجارهم بالتي هي احسن فانهم قال في هؤلاء الذين يستشهدون
 به تعالى عليه شهدا لله ان لا اله الا هو ثم يستشهدون بآياته على صفاته وبعنفاته على افعاله واثاره واحدا بعد واحد وغير
 هؤلاء يتوسلون في السلوك الى معرفته تعالى وصفاته بواسطة امر اخر غير كجهود الفلاسفة بالا مكان بالحكمة الجسم والتكليف
 الحذر للخلق او غير ذلك في ايضا دلائل وشواهد ولكن هذا المنهاج احكم واشرف قد اشير في الكتاب الهى الى تلك الطريق
 سنبرهم ايانا في الافاق في انفسهم حتى يتبين لهم ان الحق قال لك اننا اظهرنا في الافاق وفي الانفس اننا ننظر في انفسهم

۱۲۸

3

4

五

الكمال ايضا يلزم على هذا ان يكون النقص لا محالة ذاته وايضا لا قال كما ياتي ان العدم والافتقار ينشأان من شيء فاضد للجعل الزمان يكون
 المفاض والمجقول ليسا حقيقة الفياض الجاعل ولا كانت ولاوة فلا يقال لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد بل هو يلد ويكون والاولى
 وكل احد كفوه لانه حقيقة وكثاوتية وشئ لا فاضة لا مخرجة عن الكمال الذي نعم اذا كان كماله لرتبه كما كانت نقصانها لرتبه فانقصت رتبه
 غرتبه ولو اخرج النقص عن الكمال الذي لزم انقلد الحقائق ويكون الامر المنع لذاته ممكنا محصورا ما يمكن له وهو محال والشئ لا يكون
 جاعلا لنفسه لا مجرد حقيقة فاذا كانت مجعولة لم تكن حقيقة هف وقوله وقصوره لوجوده ليس حقيقة الوجود ولا من لوازمه لانه لا يقصو
 عدم اي عدم كمال والعدم سلب كمال الوجود وسلب كماله فلا يجامع يلزم منه ان جميع جوداتها مخرجة عن وجوده لان ما تحتها صور تلك
 المحصور في نفسها باقية على كمالها اذ الصور لا تغير حقيقة المواد مثلا الوصف لثباتها من الذهب كلبا من الذهب في تغير المواد
 بالصور فتح ان القصور لا يلحق اصل وجود الاشياء وان لم يتغير فالذهب في الانسان والكلب على حد سواء في رتبة ولم يتغير نقص صورة
 الكلب في رتبة كافي لان ذلك قوله فالقصور لا حول الاصل الوجود بل وقوعه مرتبة ثانية وما بعدها وكذا قوله فالقصور لا حول
 انما طرث للتو الى حيث ثابوتها ولاحقها فيلزم من كلامه ما قلنا لان كل حصه من محصور تلك تامة لذاتها تامة اما انتم من النقص الاتق
 للرتبة ليس حالها لذاتها لكل حصه تامة لذاتها تامة اما لا انتم منه في واجبة وحيت تعدد وجود شيء بدون حصه منه وجب ان يكون كل
 شيء واجبا لذاته ومكان حيث تبدد وحق التقاطع وهذا من عجائب الامور قال فالاول على كماله انتم الذي انتم اية له ولعله
 والافتقار انما ينشأ من لا فاضة والجعل ضرورة وان الجعول لا يشك الجاعل والفيض لا يشك الفياض رتبة الوجود في ثوبها التوالة منسطة
 على رتبها بالاول فينجب تصور ما يتاثر افتقارها بغيرها وكل ما هو اكثر تاخرا عنه فهو اكثر قصورا عنها القول بغيره بالاول
 ولما رتب الوجود الى رتبة الوجود فانه لما كان اذ كثره بقي على كماله الذي لم يلحق رتبة نقص لان التقاطع عدم والاعدام لا يقصو الوجود
 ولا شأنة اذ رتبته لانها انما نشأ من لا فاضة والجعل لانها احدا كونها لكون المحصور يلزم حقيقة النقص والافتقار اما ان النقص
 الافتقار لا يلزم حقيقة المحصور بل في الدال في لا تعرفه العقول والصمم جعل الاشياء في نفس جوداتها تامة كمالا وانما يلحقها التقاطع
 رتبها وجعلها الاصل حقيقة فلا يلزم على قوله حقائقها نقص بل ببقايتها على حكم الاصل فلا يكون جوداتها حاشية وما فقد
 من كماله من اتحاد العاقل بالمعقول والجاعل بالمجقول ظاهرا بعد حلوها اذ لو كانت المعقولة حاشية فاصح اتحادها بقلها اذ لا يتحد
 الحادث بالقديم الا اذا جعل الحلو المنسوب اليها لاحقا بجوارضها واما في فقيده سلبنا ذلك لكن كيف يعرف النقص لتعبر شيء
 يتحد بالقديم وقد تدنا على قوله ان هذا الاتحاد انما يكون في المعقولة واما ما سوانا من الجوار فلا بان العلة في الاتحاد العاقلة و
 المعقولة وما سوا المعقول ليس بمقول فان كان كل شيء معقولا فتخصيصه صحيحا لم يكن كل شيء معقولا لزم الجعل وقوله ضرورة ان
 المجعول لا يشك الجاعل والفيض لا يشك الفياض فانه اذا حكم بالاتحاد اذ حال دون حال الوجود علة الاتحاد بين العاقلية و
 المعقولة وجب التساوي بينهما حال الاتحاد لا ينفك عن ابدا والا لكان شيء الواحد المتحد ضعيفا قويا كاملا فاقا قديما
 حاشية ما مضى صانعا هف وقوله فهو في التوالة متعلقة على رتبها بالاول فينجب قصواتها بتمامه في نيلته قال ليس في ما قصو
 لذاتها وانما التقاطع حقيقة للترتيب هذا المنجبر تمام الحق الذي انتم منه فاسوس هو حقائق تلك الوجود المرتبة فان كانت نقصا
 الوجود كان النقص زوايتها قبل الانجبار وقد قال والقصور لا حول الوجود لوقوعه رتبة ثانية وسلبا يدل على الانقص في ذاتها فلا
 محتاج الى الانجبار على انها بعد الانجبار لا نقص ثم نقول هذا الانجبار موطار عليها بعد نزولها ناقصة رتبها ام مشاقرة
 في رتبها تامة الا ان هذا التميم مشعر بالنقص الذي وان كانت المنجبة رتبها كانت الثانية بحكم ضر الوجود لانها في انفسها مثل الاول
 ونقص رتبها منجبر بالاول كما احتل في اتحاد العاقل بالمعقول لدفع ما قلنا من لزوم كون الشيء قديما حاشية انما لا اتحاد منجبر كمال
 العاقل حتى اراه فلما جاز الاتحاد بل وجب فيه مع كونها حاشية لزوم انقلد الحقائق وقوله وكل ما هو اكثر تاخرا عنه فهو اكثر قصورا

وعد ما رتد كلام صحيح في نفس الترتيب الا انه مع ملاحظة الانجبا تكون كل ما منجبة اذ ليس عند الاول قريبا بعد وان اختلفت في انفسها
 لكن مع فرض لا تتأخر بين الخلق والمقول في نفسا في ذاتها مع انه اذ يكون اعني الاول مختلفا فانهم قال فاول الصوار عنه مع جيبك
 يكون اجل الموجود بعده ويولد وجودا ابدى على الاول لا مكان له الا ما صا محجبا بالوجود الاول ويوطأ له الامر الا له ولا يسمع فيه
 الا رزاح القادس على نفاذها لا اقرب من الذات الا حدته لا تمايزه الا ضوء الالهية ولعلها غر حلتها روح القدس على انها تنحصر
 واحدا ليست من العالم ولا داخله تحت قول كذا انها نفس لا من قول بعد ما مرتبة كنفس على رجاها ثم الطبايع والصور على انها
 ثم ببطا الاجسام واحدا بعد واحد في المادة الاخيرة التي شأنها القول والاستعداد وروى كنهان في الحشر والظلمة اقول
 قوله اول الصور عنه هذا الكلام من حيث ان اول صا اشراف صحيح الا ان قوله صا عنه تعي يظهر من كل ما بعد ان هذا الصدود
 ليس بخلق ولا بعنوان الخلق بل هذا الصا من ذاته بغير صنع وهذا هو لادارة تعار في ان يخرج منه شئ او يدخل شئ او يصعد عنه شئ لغير
 بضع او يصعد عنه صنع ليس فعل من ان كل هذه الامور باطلا اذ لو خرج منه شئ كان في الدار لو دخل شئ لم يكن صيدا ولو صدر عنه
 لا بضع لم يكن صا فاعاله ولا كان فخارا ولا كان معه شريك في ملكه في خلقه ولو صنع بغير فعل الكائنات ترفلا وكان ربوب بالربا
 تعار في قوله ويولد وجودا ابدى على هذا الوجود هو لوجود المطلق لان الوجود في العبادا عندنا وجود حق ويولد عز وجل وهو
 الواجب الوجود وجود مطلق وهو مشيئة وارادته واخر اية ابداعه وقال الرضا في المشيئة والادارة والابداع اسما وثالثه
 ومعناها واحد المراد من الكل فعل الله تعالى فان تعلق بايجاد الكون سمي مشيئة ومعناها خلق وان تعلق بالعين لسماء في عالم الاجسام
 بالصورة النوعية قيل اراد برزوان تعلق بالخلق والهند وضبط الاجال والارزاق قيل قد تصور وان تعلق بالانعام قيل فعله
 وان قد باخر اية مشيئة حامية للعلل والاسباب قيل امضه وان لوحظ انه متعلقة بالمشيئة قيل انصره وان لوحظ انه لا يشي
 قيل ابتدع والفعل في الكل واحد ما امرنا الا واحدة كل في البصر فاطفكر ولا بعثكم الا كنفس واحدة تكثر اسما وها بسبب اختلاف
 متعلقه والفعل بجميع انواعه مخلوق بنفسه من مخلوق وكل مخلوق فانا يخلق محركا ايجازية ولما كان بوحدة ايجازية خلفه الله
 بنفسه كانت المشيئة التي خلقها الله بنفسها ثم خلق الخلق بالمشيئة وهي الفعل على قسمين مكانية وكونية فالامكانية خلقها انفسا
 وخلق الامكان لكل شئ بها في المشيئة وخلقها اي مكانها الامكان وكل الممكن هو لعمق الاكبر وقتها السكند وهذا المكان مكان جميع انواع
 الفعل وان كان مفعول من الاجسام ووقته السكند وان كان مفعول في الدهر والوقت والمشيئة الكونية هي ما تعلق بالاكوام هي
 المعبر عنها بكن يشا بالكان لا الكون لا تنيشا عنها وبالنون الى العين التي هي الهية وزيد بالكون الحصة الماتية النوعية وزيد
 بالعين الحصة المصورة النوعية وهذه المشيئة المرتبة الثانية في المشيئة وهي عين الاول الا ان الاول حجبها الامكان بجميع ترتيبه الكلية
 والجزئية الاضافية لان الجزء هناك يصلح لكل شئ وبالثانية مثلا الاكوان من نور الانوار اعني امر الله المفعول وهو حقيقة المحجبة
 الى ان ينفصل السائلين فاول صا وولمشيئة خلقها بحاجته بنفسها وامكن الامكان بها فسميت بالمشيئة الامكانية وهي علم الله لا يخلو
 في شئ منه ثم كونها ماثا فسميت بالمشيئة الكونية وهي علم الماشا الذي يحيط به واول ماثا بالمشيئة الكونية حقيقة المحجبة ثم خلق
 بها قابلية اعني الرتب يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسكنه نار ثم خلق من ذلك النور تلك القابلية العقل الكلية التي ام الروح الكلية ثم انفس
 الكلية ثم الطبيعة الكلية ثم جوهر الهبائ ثم الماشا ثم الاجسام وقوله لا امكانه غلط بل لا وجود له نعم يولد وجودا مطلقا وهو الامكان
 الراجح الوجود في هذا البرهان ومكانه لو قند وجوده مقيد وهو الجائر الوجود وهو مفعول المقيدة اولها الذرة اي العقل
 اخرها الذرة اعني الذي وما تحت الثرى كلها جازية الوجود وان اختلفت الشدة والضعف للتقدم والتأخر اخلافا لا يكاد
 يتناسى وقوله الا صا محجبا بالوجود الاول ليس في فانه اذ اعني روح القدس من اتبة العقل الكلية وهو كسوق بالدواء فانه هو القلم
 مواخذ من شجرة الخلد ولا شاة وجوبا قبل كونه لا نهو المصباح لثبات الية التورية قال تعار في حق المصباح انه يوقد شئ

مباهة فالله من قبل النار المصباحية النارية فعل الله والله هو الأرض المحرقة والابتناء والاسمعة المشقة
 على الدنيا المتعلقة به وفور الأوار والحقيقة المحمدية فاستنشا المصباحية اشارة تلك الحقيقة والدخان هو استعداد الله بعد
 تكليس حارة النار له وليس فيه ولا سنيير وقد ذكر الامام ابو محمد العسكري عليه السلام في تاريخه من الذرة الباهية في شأ روح القدس
 العقل الكلي من ان اول من جدهم من دعا قال قد روح القدس في جنات الصافورة ذات حداثتنا الباكورة والصافورة هنا الشمس
 الذي هو سقف الجنات الباكورة اول الثمرة يعني ان روح القدس اول من اكل ثمرة لوجوه من حداثتنا لان حقيقتهم اول ما كون الله سبحانه
 بفعل التكوين في الحقيقة المحمدية وفور الأوار ومادة المواد وهي امر الله المعقول الذي كلشي قام به قيام محقق وركن بمعنى ان
 كلشي خلقه الله سبحانه بقضه فادته من شعاع انوارهم ان كان من اتباعهم من ربي مرسل وملك مقرب مؤمن صالح واتباعهم الى انوار
 الطيبين الماء العذب ان كان من عدائهم من عكس انوارهم من ابليل الى التراب السبعة والماء الاجاج ومادة هي التي يقوم بها الشئ تياما
 محققا وقيام اركنيا وقض صورته من هيئة العالم للطيب من عكسها للخبث ثم خلق منها العقل كما ذكرنا ثم خلق من العقل الروح
 كما خلق المصنعة من النطفة والعقل على مقربة باق ثم خلق منها النفس الكلية المسماة بالروح المحفوظ بالروح الذي على ملائكة الحجب
 اعنا الكروبيين ثم خلق من النفس الطبيعية الكلية ثم خلق جوهرها و هو حصر مواد الموجودات ميرة غير مقددة ثم خلق عالم الملائكة
 وبذلك المقدار انما انظر الى الامانة فيه فهو كالصورة في المراه بل هو من عالمه على نحو ما ذكرنا قبل ويويزيد ان روح القدس
 ليس لها اول فلا يكون لها امكان لانها قبل الامكان الا انها تسبقه بالواجب فقول عليه اذا كان كجوبا بالواجب لم يكن واجبا
 لان الواجب هو الذي يسبق بالغير فاذا سبقه غير كان مكانا وكل ممكن فهو داخل تحت كجوبها وانما دعا الى هذا الكلام جعله
 روح القدس الارادة والارادة عنده قديمة كما هو مذهب ائمتنا فعندهم انها حادثه وليس لها ارادة قديمة
 وسدا بجامعهم لا يختلفون فيه ولكن على كل تقدير اذا جعلها قديمة كيف تكون محجوبة بالوجود فهو حار ممكن وقوله وسو عال الامر
 الالهى من غير اننا انوار وحصر الامر لا يخرج روح القدس عالم الامر يطلق على شئين احدهما عالم الفعل بجميع انواعه وقامته
 انما هو الارض وما فيه من قيام صدور فانها اثار وثانيتها الحقيقة المحمدية وهي اول مشاعر الفعل وهي مادة المواد اذ كل مخلوق
 سواء ما فادته من شعاعها وصورة مهيئة فعلها ان كان طيبا او تابعا للطبقة وان كان خبيثا او تابعا له فمن عكسها للطيب والحق
 كلشي سواك قام بامر الله بالقياسها نيام محقق تياما اركنيا واما روح القدس كما ذكرنا يطلق على ملكين هما اركان المشيئة
 اليمين احدهما على مولود الابيض وثانيتها اسفل ومولود الاصفر وقد يطلق من دونها على جبرئيل كما قال تعالى انزل روح القدس
 من ربك بالحق وجبرئيل ليس له اثارا ههنا بل لا وان قد يطلق عليها انها امر عالم الامر فينبغي به من الامر المعقول الذي قامت الاشياء بها
 ركنيا اعني الحقيقة المحمدية لان هذين منها كاليدين لا يطلق روح القدس على عالم الامر الفعلي في الشئ نعم يحتمل ان يكون اصطلاحا
 فان سمي فعل الله فهو روح القدس اصطلاحا فهو ان كان مخالفا لما ورد في الشئ الا انه لا مشاحة في الاصطلاح لكن العقل
 على ان الفعل بجميع انواعه حادث لا يختلفون فيه فاذا جعله سوا المشيئة والارادة وهما قديمتا عنده وعند الاكثر فهنا بحثنا في الاول
 ان الذي ينبغي مثله مع ما يدعيه من المعرفة والتشيع انه لا الى قول كل ناعق لا سيما في مخالفة اجماع اهل البيت عليهم السلام على ان المشيئة
 والارادة والله ليس الله سبحانه مشيئة و ارادة قديمة وان قال بذلك ليس هو وحد من ذلك ما رواه الصادق في التوحيد عن الرضا
 بانه قال المشيئة والارادة من حيث الافعال فمن عزم ان الله لم يزل شائيا مريدا فليس هو وحد فان كان لا يدرك التقليد والمناجاة فليقلد
 من لا يسهو ولا يغفل ولا يجهل وموسى من الله سبحانه ما مورياتا بعد لا يسمع جميع الخلق طائفة وان لم يقلد وانما اداء عقله
 الى ذلك فلا تصح هذا الان العقل اذا لم يلاحظ المناجاة للغير ولا الرجوع الى قاعدة ولا الى ما اضيق لنفسه لا يؤدى مثل هذا ويكون
 شئ غير الله او يكون محجوبا بالوجود وليس مصنوع او متأخر عن الذات ليس حادثا ويكون مع الذات اذ في ذات مغاير للذات ولو لا مبا

هذه وامثالها لا يورث العقل لها الا بسبب نحو ما قلنا الثاني ان المعروف عند علماء اهل البيت وروايتهم وعلماء شيعتهم على ان
جميع المسلمين ان روح القدس ملك وان اختلفوا في تعيينه فاذا جعله غير مخلوق كان لها وشيك فلا يحسن من ان يقول لا اله الا
الله وهذه الاشياء لا اله الا الله يكون كذا في حق من ثبت ملكا قديما غير الله تعالى وقوله لا يسع فيه الا الارواح القادرة فان روح القدس
عنده اسم نوع وافرادها متفاوتة في القرب البعد من الذات الاحدية لانها عنده بمنزلة الاضواء الالهية اي بمنزلة الاشعة من
الشمس والاضواء تطلق على المشرق والاشعة كما قال تعالى جعل الشمس والضياء والقمر نورا فاطلاقه الاضواء على الارواح
القادرة ان تجوز فيه فهو حسن ولا هو تنصيص على قيامها بذواتها وتعتناؤها وموافقا بقضية كونها غير مخلوقة على ردة قوله
بمنزلة الانوار الالهية يشعر بما يرتجى الانوار الالهية لكن قوله على تقاربه القرب من الذات لا يحتمل ان يريد بالتصميم لثبوت تقاربه
ضمير الارواح القادرة فيشعر باستعداد الارواح القادرة من الذات الاحدية فيقع في بعض كلامه لبعض المتبعين كلامه القابل
الصريح من حيث ان ذلك ومثله يستكشف عن ذلك اذ لو جعلها من جملة الانوار الالهية لم يقل بمنزلة الاضواء الالهية ثم طارئة الاضواء
الالهية هل شيئا مخلوقة ام لا بل هي اظلة الذات كايدها اليه المشبهون ضامر كلامه الثاني وقوله واعبثا غرجهما روح القدس
يريد بكافنا من اسم النوع وقوله كرنا ان هذا الاسم يستعمل في اثنين في جبريل وقوله وليست من العالم ولا داخله تحت كونها
ليست من العالم الذي هو ما سوا الله تعالى وهو كائنا لو اراد به انما هي عالم الامر على ارضه ان روح القدس عالم الامر الذي لا يتجسد
بكن ليست من العالم الذي هو المكونان لم يكن في نفسه بل هو ما انما هو عالم الامر وانما الان داخل تحت ضابط فاحسن فان عالم الامر غير الارواح
القادرة لانها مخلوقة بكن داخله تحتها والا كانت قديمة واما انما هي عالم كون غير مسلم ولو سلم فالذي دل عليه الدليل القطعي
القاطع ولقول الصريح الشايع انما خلقها بنفسها ومثاله ما قاله الفقهاء ان الباعث على الصلوة هي النية وليا عيشة على النية نفسها
لا يخالفون ذلك قالوا والاولى للذرة وتسلسل وقوله لا اله الا الله نفس الامر وقوله يعني كون روحه من غير علم ان يتبعوا الا الظن وانهم لا يخبرون
وقوله وبعد ما مرتبة النفوس على درجاتها ثم الطبايع والصواعق على مراتبها ثم طبقات الاجسام واحدا بعد واحد كما هو مقتضى الحكمة والبرهان
والنبا استوان الارواح القادرة داخل تحت كون كائنا بعد ما او ما بعد ما مما ذكر غير داخل تحت كون وقوله الى المادة الاخيرة يعني به المادة
الفنصية التي شأنها القبول المادي والاستعداد للنبات الذي هو منشأ النمو والزيادة والقبول والنقصان والنهاية في الخسوف البعد
عن النور وفي نهاية الظلمة الحسنة ومناظا قال ثم تبرز في الوجود منها باللطيف والتكامل راجعا الى ما نزل منه عائد الى ما بدأ منه
المواد تجري بالاجسام واحدا الحرارة المحيطة المتناوية في الاستقسات من تدوير كثير الى الموجبة لفشول كنبات بعد الجار ونبات المركبات
الدرجة قبول الحياة وتشوش النفوس الحان تبلغ الى درجة العقل المستفاد والراجح الى الله الجواد اقول انما بقوله ثم تبرز الى العود
الاشياء في النفوس صعود منها اي من المادة الاخيرة لفنصية التي هي النبات في الخسوف والظلمة باللطيف كما اشارنا باقيا من خلال جزيئ
من الماء في جن ملكا بالابنهما من المشاكلة بواسطة اشعة الكواكب تجري في النبات والاشجار غذاء حتى صا ثمرة ثم اعكبه حتى صا
كلوسا ثم كيموسا ثم تطفة ثم علقه ثم مضغه ثم عظاما ثم كسبه ثم كسبه ثم افشا خلقا اخر واقف في الجوارح هو قوله والتكامل راجعا الى ما نزل
هذا الكلام ملصقا اما انه على جهة المجاز واما انه غلط لانه لا يرجع الى ما نزل منه ولا يرجع الى كونه عظاما ثم مضغه ثم تطفة ثم كيموسا
ثم كلوسا ثم طعنا ما ثم مادة عناصر فينفى لوجوعه الى ما نزل منه فهو لا مكان ولا يذكر الا فشا انا خلقنا من قبل ولم يكن شيئا الا شيئا
مكونا وان كان شيئا ممكنا بل المراد من رجوعه الى ما نزل منه كما قال المليونيين عليه السلام في الخبر المذكور سابقا فاذا فارقتم الى النفس لطفة
القدسية عارضة فاما من يثبت عود مجاورة لا عودا راجعة ولهذا تدارج النسخ النفوس صعودا وانما يعبر عن ذلك بالعود
بالرجوع الى ما نزل منه لكون كل مقام صعدا ليه مقابلا لما هو بمقاما وقوله تصبغ الموارد بالقوى النباتية المعبر عنها بالنفوس
النباتية فانها تصبغ المادة بالنمو والزيادة وتجري بالاجسام اي تحركها النفوس لنباتية حركتها جوهريته ولهذا الحرارة المحيطة المتناوية

ينظر

الى النفوس الحيوانية الحسنة الفلكية التي كلها الافلاك كان قد تم فاتها خازنة غيرية مساوية هيجة للنفوس النباتية على الحركة
 الجوهرية المتعينة عن بابها للصور وقد سفي الاستقصا جمع مقتضى مو الاصل باعتبار الرجوع اليه كما ان اعتبار
 النزول منه في هوي وفيه ما قلنا من الجاز والغلط فان الاستقصا هو الاصل المرجوع اليه رجوع مما رجة لا جازة وقد منعنا
 الاجل على خصوص المواد العنصرية والنفوس النباتية بل والحيوانية الحسنة والجاز والغلط من يدوير التيراني الكواكب في
 ان الحرارة هيجة للنفوس النباتية بالحركة الجوهرية من يدوير التيراني في من ورائها من المشرق الى المغرب من غير ان يمشي
 فان الحرارة هيجة فقيس اشعة التيراني وليس المراد بالتدوير جمع تدوير تلك الكواكب بل معنى الاصطلاح ان يقال ان
 علمه من علم ذلك الدوران الموجب الى تلك الحرارة والتسخين الحادث فقيس تلك الاشعة فانها مع الرطوبة يحصل بها التفتيح
 الانحلال انحلال التيراني المشاكلة في الرطوبة المائية كما اشترنا في الفوائد في شرحنا على الفوائد ويحصل بها نشو
 التيراني بعد الجاز بعد كونها احر كذية لا ريتا المركبات بتعديل طباعها في النفوس النباتية ونضج الاخرى المختصة من صفو
 باختلاف اشعة الكواكب فضا معتدلة حتى وصلت الى تلك الالطف من الالطف اجرام الافلاك وهو معنى بقوله الى درجة قبول
 الحياة لان الحياة في الحيوان من نفوس الافلاك في اسوار اجرامها فعلقها به الحياة من تلك النفوس فلكية فاذا قبلت الحيوان حصل
 لها الاحتيا وكشور فتشعر بكل ما فوقها وحسنت بجاذبها اليه في الارواح القادرة والعقول النورانية فتشعر الى الالطف
 بها والاستعداد منها الى ان تبلغ بل تعداها بالاعمال الصالحة والاداب الشرعية الى ان تصل درجة العقل المتفاد كما ذكرنا
 الى معنى من تلك الدرجة الثالثة من التيراني العقل الصالح والرابعة العقل بالفعل وقيل الثالثة العقل بالفعل والرابعة العقل المتفاد
 ولعل هذا هو المراد من كلام الصم الراجة الى الله الجوار في تلك الدرجة اهلها من العقول المستفاد راجة الى الله الجوار والهم
 والامداد لامل الاستعداد والمراد بالرجوع عندنا هو الرجوع الى صفوانه الذي هو اكبر في درجة الامكان الى درجة الوجود كما ان
 اليد فيلسوف من كلامه قوله العقول انما باقية ببقا الله فضلا عن بقاءه قال فانظر الى حكمة المبدع كيف ابدع الاشياء
 وانشا الكوان من الاشرف فالاشرف فابعد الا انوار قدسية وعقولا فعالة تجل لها والقي فيها مثاله فظهر عنها انفعالها وخلق
 بتوسطها اجساما كريمة فيثابرة ذوات نفوس حيوانية دائمة الحركات تقربا الى الله وعبودية له وحملها في سفينة ذات الولوج ودر
 جارية في بحر القضا والقدر بسم الله مجربا ومرسها والى ذلك منتهانا اقول ان الله سبحانه خلق كل شيء خلقه وارقه
 على باب القضا ولا يضل لا مبدل لعل مشروح الاسباب ليستدل به على علمه وقدرته فيعرف العباد انهم فعلا انما
 تكلموا تقدير القدر لعلوا عدد السنين الحشا وكل شيء فصلنا تفصيلا وقال عز وجل يا ايها الناس ان كنتم في ريب مما نزلنا
 خلقناكم من اب ثم من نطفة ثم من علق ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم فقوله فانظر الى حكمة المبدع لانه كما جعل كل شيء
 دليلا ومذكورا عليه معنى ابدع الاشياء اي خلقها لا يشي يكون عائد اليه وانما خلقها لينقل حوائجهم اليهم من بعض البعض
 خلقها لا من شيء بل اخترع موادها وصورها لا على مثال بقول لا شيء تقدم وانشا الكوان اي وجودها في غير موادها واتباعها
 على النظم الطبيعي الذي لا شرف لولا المنطقية لا قوى الفيض فالاشرف اي فاشرف ما بعده اي ما بعده الاشرف الاول وقوله فابعد
 تفصيل لما اجله بقوله الاشرف فالاشرف ولا عقولا قدسية اي نزهة عن اكل الطبايع والموارد الحشا وقد تقدم في كلامه فايد
 على خروجها من العالم الذي هو ما سوا الله يعني ان قال في اول كتابه هذا فاعقل وما فوقه كل الاشياء يعني ان بسطة الحقيقة وهنا
 حكم بانها مبدعها وقد اتفق الحكماء على ان كل ممكن زوج تركيبي اي من مادة وهي عالم الله تعالى من فعله ومن صورته وهي ما من
 فابلية وكل زوج تركيبي داخل تحت كين بقوله فقال اي كثيرة التصنع يشير به الى انها من عالم الامر الذي هو فعل الله تعالى وليس كما
 يقول لان ما شئ لا يوجد الا عند اهلهم وهو يفتي في الكثرة التي يفرع بعضها الى بعض لان فعل الله في مشيئة وادراكه كما قال

مختص

۱۸

كان الملك التازل من هذه الأجرلة المائتة التي اخل فيها جبريل بسواذ وقع على الأرض كان مشاكلا لها لما في مخرج ثيابته من هذه
 فيخل من جنان مجرور من ثياب الأرض لباينها من المشاكلة والمعارضة فيخل البسوة الرطوبة وتنعقد الرطوبة في ثيابته فيكون
 منه صفو غلة موادة للنقل لتأمنه الثباتية لا اعتدال الطبائع الأربع فيه يستبدت بها النشأ وسوقوله ثم كتبنا صفوها
 على العناصر الأثنا كما اشرنا اليه ذكرنا تأمنه الثباتية والنفس الحيوانية الحسية والنفس الناطقة القدسية على ما ذكره
 في حديث الأعرابي واذ لم يعمل الأثنا بالعلم والكمال كما قال امير المؤمنين عليه السلام وخلق الأثنا ذات نفس ناطقة ان ركبها بالعلم
 العمل فقد شابهت وان لم يجرها من علمها فاذا اعتدل مزاجها وفارق الاضداد فقد شاركت بها السبع شدادته يعني اذ ركبها بالعلم
 ولعل شابهت العقل الفعال لأنه تعالى علمها فتشابه جوده في ملازمة طاعة الله والتقوى وعدم الغفلة عن ذكره وبما شابهته
 في الفعل الكثير من الاشياء التي لا يستبدت بغيرها كما جرى لنفوس الانبياء فاذا اعتدل مزاجها ظاهر وباطن وفارق الاضداد بحيث ما
 ترى الا الله ولم تخف الا الله ولم ترج الا الله وهكذا يعني لم يجد سواه تكافى كل حال فقد كانت على وجوه الاشياء وصح هذا في
 محمد وآل بيته الطاهرين صلى الله عليهم اجمعين خاصة وقوله فقد بلغ الى درجة العقل الفعال وهو مقام قاب قوسين لا وتر له
 العقل واجتمع منتهى عرجه بلا سم كبدع الذي هو مرتبة العقل الفعال واما من اعتدل مزاجه على الحقيقة وفارق الاضداد على الحقيقة
 فقد وصل الى مقام اوارى يعني كان محلا لمشية الله وسألا ارادته ومزاجا عنه فكان وقوله في رتبة نبي الخيرة والوجود الى العقل الفعال
 انتهى نبي السير المحض ذي الجلال والكرام كما قال فان العقل الفعال سير الى الجلال تكاسير حيث ينتهى به في نور الانوار
 الانوار يسير الى الله تعالى في حجاب الرضوان من عالم الرحمة من الامكان لانهاية ولا غاية من ابدان يسير حيث لا ينقطع سيره لا تقصر
 المستمع كثر ما يترقى في درجات القرب كما قال تعالى فيجاءك لدنياك فقال تعالى فيجد الاسرار كلها وضعف لهم علما وخف لهم حلا وليس تحتهم غاية
 ولا نهاية وقال صلى الله عليه وسلم فيك تحير فقال تعالى نعم وقل يا رب في رتبة علما وهذا طلب لا ينقطع ابد وقوله واتصل باوله اخر دائرة الوجود
 يريد انه اتصل باول العقل الفعال اخر دائرة الوجود يعني اول ما دبر فادبر واخر اقبل فاقبل فحصل من ابدانه الايمان واقباله بالموجودات
 دائرة قاب قوسين وهي مجموع ما في الامكان ان ليس قبله عند المقام مكان كما ترى الاشارة ولكن الامر على خلاف ما قال الى هنا انتهى الكلام
 متاومنه واعلم انه ليس بغيره وبينه نبوة حتى لا تتبع كلما تبه بالورثتها ولكن موثكل على مذاق اكل النصوص والحكماء وانا انكلم على مذاق
 سائر ائمة الهدى عليهم السلام الصلوة وقد قال امير المؤمنين عليه السلام ذهب من هبل الى غيرنا الى عبودية يفرغ بعضها في بعض ذهب
 ذهبنا الى عبودية تجري بامر الله لانها لها وقول ان في رتبة فعل الجبري انما تجري من لاهول لا قوة الا بالله العلي العظيم
 وصلى الله على محمد وآله الطاهرين





Bibliotheca Alexandrina



0496513